بسم الله الرحمن الرحيم



كلية الشريعة
قسم أصول الدين
برنامج الدكتوراه في الحديث الشريف وعلومه

الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة

إعداد الطالب
محمد عودة أحمد الحوري

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد المجيد محمود عبد المجيد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في الحديث الشريف وعلومه

١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م

الرواة الضعفاء الموثقون نسبيا ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة

إعداد الطالب :
محمد عودة أحمد الحوري

ماجستير في الحديث الشريف جامعة آل البيت ١٩٩٩م.

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الحديث الشريف وعلومه في جامعة اليرموك ، اربد الأردن .

وافق عليها

أ.د عبد المجيد محمود عبد المجيد — مشرفا/ رئيسا
أستاذ الحديث الشريف وعلومه – جامعة اليرموك

أ.د محمد علي العمري — عضوا
أستاذ الحديث الشريف وعلومه – جامعة اليرموك

أ.د محمد الأحمدي أبو النور — عضوا
أستاذ الحديث الشريف وعلومه – جامعة اليرموك

أ.د أمين محمد القضاة — عضوا
أستاذ الحديث الشريف وعلومه – جامعة اليرموك

أ.د شرف محمود القضاة — عضوا
أستاذ الحديث الشريف وعلومه – الجامعة الأردنية

نوقشت وأجيزت بتاريخ ٢/ربيع الآخرة /١٤٢٦هـ
الموافق ١١/٥/٢٠٠٥م

الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة

إعداد

محمد عودة أحمد الحوري

بكالوريوس أصول الدين، جامعة اليرموك، ١٩٩٤-١٩٩٧م.

ماجستير في الحديث الشريف، جامعة آل البيت، ١٩٩٧-١٩٩٩م.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الحديث الشريف وعلومه في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها

أ.د عبدالمجيد محمود عبد المجيد .... رئيساً

أستاذ الحديث في كلية الشريعة ـ جامعة اليرموك

أ.د محمد علي العمري .... عضواً

أستاذ الحديث في كلية الشريعة –جامعة اليرموك

أ.د محمد الأحمدي أبو النور .... عضواً

أستاذ الحديث في كلية الشريعة ـ جامعة اليرموك

أ.د أمين محمد القضاة .... عضواً

أستاذ الحديث في كلية الشريعة ـ جامعة اليرموك

أ.د شرف محمود القضاة.. عضواً

أستاذ الحديث في كلية الشريعة – الجامعة الأردنية

١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء



والديَّ الحبيبين

اللذين يصارعان -بيقينهم بالله- تسلل المرض في ثنايا الجسم، ليبثا فينا إرادة الحياة، فقد علّماني أن الشمعة لا تحترق لتذوب، بل تذوب لتتوهج، وتتوهج لكي يرى الآخرون.

فقيد العلم

أستاذنا الذي علّمنا أن الحياة هي البذل والعطاء أو الفيض والسخاء، وأن الينبوع الثر لا يملك سوى أن يفيض، وأن المرء لا يعيش ليموت، بل يضحي بنفسه ويموت ليعيش الآخرون.

شيخي الدكتور وليد العاني -رحمه الله تعالى-

رفيقة الدرب تشحذ الهمة وتنير العتمة.

من ملأت عليَّ حياتي نوراً وأنواراً.

الشكر والتقدير

﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾

لقد كان من نعم الله علينا ما لا نستطيع له عداً ولا إحصاءً، ومن أجَلّ ما أنعم الله به علينا، علماؤنا الإجلاء الذين على أيديهم تعلمنا كيف نبحث عن الحقيقة في الحياة، وكيف نبحث عن الحياة في الحقيقة.

وكان من أخص هذه النعم، إكرام الله لنا بشيخنا المربي الفاضل والعالم العلامة الأستاذ الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد –حفظه الله ورعاه–، الذي تعلمنا من حسن سمته وهدوء طبعه أن السيل الهادر قريب الغور، قليل الخير، وأن السيل الهادئ بعيد الغور-عميق القعر، كثير الخير.

وكان لنا من أصالة فكره، ودقة فكرته، وبالغ حكمته، ورسوخ علمه، ما يشكم جماح الفكرة، ويُحْكِمُ لجام سوانح الخواطر الشوارد، ويقود زمام الفكر والعقل.

ولم يحل حبه الأبوي لنا، وحدبه علينا، دون أن تكون أمانة العلم ميزانه القويم وقسطاسه المستقيم.

وإني وإن وصفته فلا أزعم أني أنصفته ولا أجد في قاموسي المتواضع، ما يرقى لأدنى مراتب شكره، فادخرت شكرَه دعاءً ألهج به إلى خالقي أن يوفيه ما يوفي العلماء العاملين والأتقياء الصالحين. إنه نعم المسؤول.

وكما لا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر وجزيل الامتنان للأساتذة العلماء أعضاء لجنة المناقشة الذين تشرفت بالتلمذة لهم سواءً أكان ذلك بالتلقي من أفواههم مباشرة أو من خلال ما سطروه في كتبهم أو من خلالهما معاً وها أنا اليوم أشرف بتفضلهم قبول مناقشة هذه الرسالة وتقويمها.

وإن نسيت فلا أنسى أن أنسب الفضل لأهله فأتقدم بأعظم شكري وأجزل امتناني إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة اليرموك ممثلة بعميدها العالم الشاب ذو الهمة العالية الأستاذ الدكتور عبدالناصر أبو البصل –حفظه الله ورعاه وسدد على درب الخير خطاه–.

وإلى كل من قدّم لي يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل والله من وراء القصد.

وأخيراً أتمثل قول ابن الأثير رحمه الله تعالى: ولست أدعي في جميع ما نقلته وأثبته العصمة من الغلط، والبراءة من السهو، وأنا أرغب إلى كل من وقف عليه أو أدرك فيه خطأ أو زللاً أن يصلحه ويقلدني فيه منة جسيمة، ويتخذ به يداً كريمة، أكل جزاءه عليه إلى فضل الله وسعة كرمه.

والحمد لله رب العالمين

الباحث

فهرست الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل التمهدي

مراتب الرواة ونسبية الضبط

الفصل الأول

الضعفاء الموثقون في شيخ ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الثالث

الرواة الضعفاء الموثقون في بلد ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الرابع

الرواة الضعفاء الموثقون في روايتهم من كتبهم

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الخامس

دراسة شروط الأئمة الستة من خلال ما تبين من منهجهم في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

الموضوع	رقم الصفحة

الملخص

الحوري، محمد عودة أحمد، الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، المشرف، أ. د. عبدالمجيد محمود عبدالمجيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين، وبعد:

فقد تناولت هذه الدراسة منهجاً من مناهج نقاد الحديث يقوم على إبراز جوانب التوثيق في الراوي الضعيف، وإعمالها في الحكم على مروياته تأكيداً لقاعدة حديثية مفادها أن لكل حديث نقداً خاصاً به، ومنشأ هذا أن الثقة ربما يخطئ كما أن الضعيف ربما يصيب.

فجاء هذا العمل للكشف عن الرواة الضعفاء الذين وثقوا في حالات معينة وهيئات مخصوصة كأن يوثق أحدهم في روايته عن شيخه أو رواية تلميذ عنه أو روايته عن أهل بلد ونحوه. ثم دراسة مروياتهم في الكتب الستة وإبراز منهج أصحابها في الرواية عنهم، ودراسة شروطهم في ضوء ذلك.

وقد خرجت هذه الدراسة في خمسة فصول يسبقها فصل تمهيدي ويقفوها خاتمة، أما الفصل التمهيدي: فبحثت فيه مسألة مراتب الرواة ونسبية الضبط، فكما أن للرواة مراتب فمنهم الثقات ومنهم الضعفاء، فإن كلاً من الثقات والضعفاء ليسوا على مرتبة واحدة كذلك، ولا يخفى أثر معرفة ذلك في تمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها، ومعرفة قول من يقدم عند التعارض، ثم كان الحديث عن مسألة نسبية الضبط، ومراعاة النقاد لها عند حكمهم على الأحاديث، والتنبيه على ضرورة العلم أن مسألة نسبية الضبط هي غير مسألة تعارض الجرح والتعديل وما يترتب على الجهل بهذه المسألة من تصحيح حديث ضعيف أو تضعيف حديث صحيح.

وأما الفصل الأول، فخصص لدراسة الرواة الضعفاء الذين وثقوا في روايتهم عن بعض شيوخهم، ودراسة مرويات هؤلاء الرواة، وبيان الأحاديث التي رويت عنهم على الهيئة التي وثقوا فيها من غيرها، وملاحظة ما جاء منها مقبولاً أو مردوداً، مع توضيح سبب القبول أو الرد بما يبرز التوثيق النسبي، وبيان الأحاديث التي رويت على غير الهيئة التي وثق فيها وما يقبل منها، والكشف عن مناهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عنهم، ثم دراسة خلاصة مرويات هؤلاء الرواة وإبراز منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عنهم بما يخدم إبراز التوثيق النسبي.

وقد اتبعت المنهج نفسه في الفصول الأخرى التي تحدثت عن الأحوال الخاصة التي وثق فيها الضعفاء، ففي الفصل الثاني بحثت الرواة الضعفاء الذين وثقوا في رواية تلاميذ معينين عنهم، ودرست في الفصل الثالث الرواة الضعفاء الذين وثقوا في روايتهم عن أهل بلد بعينه، أما الرابع فكان لدراسة الرواة الضعفاء الذين وثقوا في روايتهم في موضوع معين كالسير والمغازي والتفسير، وجاء الفصل الخامس: لدراسة الرواة الضعفاء الذين وثقوا حال روايتهم من كتبهم وضعفت أحاديثهم إذا حدثوا من حفظهم، وبعد ذلك قمت -في فصل خاص وهو السادس- بدراسة شروط الأئمة الستة من خلال ما تبين من منهجهم في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً، ثم كانت الخاتمة التي سجلت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، والتوصيات التي اقترحتها.

آملاً من الله التوفيق والسداد والحمد لله رب العالمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وأصحابه أجمعين وبعد:-

فلا يزالُ هذا الدينُ بفضل الله محفوظاً من تحريف الغالين، وتأويل المبطلين، وافتئات المدعين، يعيش لهم الجهابذة النقاد من أهل السنة والكتاب، وقد أعدهم الله لهذه الغاية الجليلة وتلكم المهمة العظيمة، وكان من بين هؤلاء العلماء أساطينُ الرواية ونقادُ الحديث من لدن صحابة رسول الله ﷺ وحتى يومنا الحاضر، مازوا الصحيح من السقيم والمقبول من المردود، وفتشوا عن أحوال الرجال تفتيشاً دقيقاً حتى أتوا على النقير والقطمير، والقليل والكثير، والخفي والجلي، فجعلوهم أصنافاً وأقساماً بحسب تمكن أولئك الرجال من مراتب الضبط والعدالة، فكان منهم الثقات المتقنون والحفاظ الضابطون وكان منهم من تراخى ضبطه وتفاوت إتقانه، والناظر فيما رسمه النقاد من مراتب الجرح والتعديل وما رصدوا فيها من ألفاظ دالة عليها يدرك أهمية ذلك العمل وجلالة قدره.

ولم يقف النقاد عند هذا الحد بل تميز فريق هم أهل التعليل، كشفوا لنا عما يعتري الثقات من أوهام تدق وتخفى إلا على الحذاق أمثالهم بحيث يعللون بذلك حديثهم، كما كشفوا عما قد يرقى بالضعفاء لإصابة الحق وذلك في أحوال معينة، فالضعيف عندهم إنما كان له هذا الحكم في الجملة، لكنه قد ينشط فيتقوى ليضاهي الثقة المتقن وذلك في شيخ من شيوخه أو في أحاديث بلد معين أو في وقت ما....الخ.

وهؤلاء يمكن أن يصطلح في تسميتهم "الضعفاء الموثقون نسبياً"، فوددت أن أجعل ذلك موضوع دراستي وبحثي، ولكن لما كان الأمر متسعاً في كتب الجرح والتعديل عامة والعلل خاصة، ضيقته فجعلته مقتصراً على من كانت هذه حاله من رجال الكتب الستة، وألقيت الضوء على منهجية أصحابها في الرواية عنهم آملاً من الله تعالى أن أكون قد وفقت بذلك لأسهم إن شاء الله مع من أسهموا في خدمة حديث رسول الله ﷺ وطلبته.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في موضوع عدّه علماء المصطلح من أهم مباحث علوم الحديث حيث نقل الزركشي عن ابن دقيق العيد قوله في معرفة تفاوت الرواة "إنه ينبغي أن يعقد له باب، أو يفرد له تصنيف ويعد في علوم الحديث، بل هو من أجلها للحاجة إليه في الترجيح، ولست أذكر الآن أنه فُعل ذلك"[1].

كما أنها تقدم تصوراً متكاملاً عن دقة عمل نقاد الحديث في حكمهم على الرواي والمروي، وأنهم يعتمدون الأحكام التفصيلية الدقيقة القائمة على دراسة متكاملة لأحوال الراوي والمروي، ومن ثم الوقوف على حال الضعفاء والموثقين نسبياً المخرج لهم في الكتب الستة، وكيفية إخراج حديثهم.

كما تظهر أهمية الدراسة في تصحيح ما تقرر في أذهان الباحثين والدارسين لرواة الكتب الستة وأحاديثهم أنّ مَن أطلق فيه الضعف فهو مردود، دون أن يميز أولئك الباحثون أن من الضعفاء من يتقوى حديثهم وتصح روايتهم في حال دون حال بسبب ما يكتنفهم من ظروف خاصة؛ ويترتب على ذلك ما يلي:

١. الحكم على من ذكر بلفظ ضعيف بأنه ضعيف مطلقاً.
٢. الحكم على روايته بأنها ضعيفة ومردودة.

وإن كان مثل ذلك الموقف لا يظهر من أولئك الباحثين جليّاً حيال ما في الصحيحين بسبب هيبتهما وتلقي الأمة لهما بالقبول[2]، إلا أنه يظهر بجلاء حيال ما في السنن الأربعة؛ لذلك لا بدّ من بيان أهمية الأخذ عن الضعفاء والرواية عنهم ومتى يقبل حديثهم ومتى يرد بالكشف عن مناهج النقاد أصحاب الكتب الستة في تخريج أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً، خاصة أن أصل وضع تصنيف الحديث على الأبواب أن يقتصر فيه على ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله[3].

---

(١) الزركشي، محمد جمال، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق زين العابدين بلا فريج، مكتبة أضواء السلف، الرياض ط١، ١٤١٩هـ، ١/ ٧٥-٧٦.

(٢) بل قد ظهر حتى بلغ بأحدهم أن يصنف ما سماه (صحيح صحيح البخاري)؟!؟!...؟!

(٣) انظر، ابن حجر، أحمد بن علي، تعجيل المنفعة، تحقيق إكرام الله إمداد الحق،دار الكتاب العربي، بيروت،ط١،ص٣.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة فيما يلي:

١. تصحيح المفهوم السائد لدى كثير من طلبة العلم في أثناء حكمهم على أسانيد الأحاديث بأن الراوي الضعيف حديثه ضعيف مطلقاً، دون النظر في حال هذا الضعيف الذي يكون ربما ضبط في حديث بعينه.

٢. التأكيد على حقيقة قول النقاد أن لكل حديث نقداً خاصاً لأن الثقة ربما يخطئ كما أن الضعيف ربما يضبط.

٣. بيان شروط أصحاب الكتب الستة بشكل أوضح من خلال بيان كيفية إخراجهم حديث هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً.

٤. إبراز المنهج النقدي لأصحاب الكتب الستة.

٥. إبراز عنايتهم بانتقاء ما صح من حديث الضعفاء.

٦. إزالة ما يثار حول أصحاب الكتب الستة من شبهات وطعون.

٧. المساهمة في إثراء المكتبة الإسلامية بمؤلف يكشف عن منهج من مناهج النقاد في الجرح والتعديل.

المصطلحات الإجرائية:

الرواة الضعفاء: يقصد بهم من أطلق النقاد عليهم وصف الضعف من قبل حفظهم وضبطهم أو من قبل عدالتهم ودينهم إلا أن من ضعف من قبل عدالته لم يثبته فيه ما تسقط به عدالته .

التوثيق النسبي: ويقصد به نصوص النقاد التي تدل على قبول حديث الضعيف على وصف خاص كأن يقول أحدهم: فلان ضعيف الحديث إلا في روايته عن فلان، أو يقبل حديثه من طريق فلان لا من طريق غيره، أحاديثه في الشام صالحة وفي غيرها مناكير...أو استخدام ألفاظ تدل على انتقاء المصنفين من أحاديث الضعفاء.

ويلحق بهم من وجد فيه غير التوثيق النسبي كلفظ مشعر بتوثيقه إلا أنه بعد الدراسة يتبين أنه يمكن حمله على التوثيق النسبي، كأن يكون للناقد فيه قولان: أحدهما تضعيفه والآخر توثيقه ونحو ذلك...، أو أن يكون الناقد الذي وثقه لا يقبل توثيقه إما لتساهله أو لتعصبه ونحوهما.

الكتب الستة: مصطلح معروف ويقصد به: صحيح البخاري، صحيح مسلم، جامع الترمذي، وسنن النسائي وسنن أبي داود، ، وسنن ابن ماجه.

حدود الدراسة

الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً المخرج لهم في الكتب الستة و مروياتهم.

سبب اختيار الموضوع:

إن اختياري لهذا الموضوع جاء محدواً بعوامل أهمها:

١. الوقوف على عظيم صنيع النقاد في تمييزهم أحوال الرواة الضعفاء فيما قد ينشطون فيه أحياناً.
٢. قلة الكتابات في مثل هذه الموضوعات النقدية المتخصصة مقارنة بغيرها.
٣. ما يثار من شبهات وطعون على أصحاب الكتب الستة في إخراجهم أحاديث الضعفاء.
٤. الدراسة التطبيقية لأحاديث هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً في الكتب الستة وعدم الاقتصار على الأحكام النظرية.

الدراسات السابقة:

لم أقف خلال بحثي على دراسة تتعلق مباشرة بموضوع دراستي، إلا أن هناك بعض الكتابات التي يمكن الاستفادة منها في منهجية الدراسة من حيث التصنيف ودراسة التراجم وهي:

١. **ما ذكره الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله في تتمته لكتابه الجليل شرح علل الترمذي** حيث قال: ((اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقيمه تحصل من وجهين:

- **أحدهما**: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هين لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التآليف.
- **والوجه الثاني**: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض...الخ.

ثم قسم الوجه الثاني إلى قسمين:

- **الأول**: في معرفة مراتب كثير من أعيان الثقات وتفاوتهم وحكم اختلافهم وقول من يرجح منهم عند الاختلاف.
- **والثاني**: معرفة قوم من الثقات لا يوجد ذكر كثير منهم أو أكثرهم في كتب الجرح قد ضعف حديثهم إما في بعض الأماكن وإما في الأزمان أو عن بعض الشيوخ دون بعض.

وذكر تحت القسم الثاني:

أ. من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض، يلتحق بهم من أضر في آخر عمره وكان لا يحفظ جيداً أو كان يقبل التلقين.

١. أو أحرقت كتبه أو ضاعت فحدث من حفظه فوهم.

ب. من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض وهو ثلاثة أضرب:

١. من حدث في مكان لم يكن معه كتبه فخلط.

٢. من حدث عن أهل مصر فحفظ حديثهم وحدث عن غيرهم فلم يحفظ.

٣. من حدث عنه أهل مصر فحفظوا حديثه وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه.

ج. قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم.

٢. كتاب هدي الساري للحافظ ابن حجر

وقد أفدت منه في بيان منهج صاحبي الصحيحين خاصة البخاري في الرواية عن الضعفاء.

٣. كتابا (شروط الأئمة الخمسة للحازمي) و(شروط الأئمة الستة للمقدسي)

اللذان كشفا عن مذاهب الأئمة في كيفية استنباط مخارج الحديث بإيجاز.

٤. **التجريح والتعديل النسبي في نقد الرواة:**

رسالة تقدم بها الدكتور: يحيى محمود القضاة إلى كلية الفكر الإسلامي والدعوة والعقيدة الإسلامية في جامعة صدام للعلوم الإسلامية، ونال بها شهادة الدكتوراه العالمية في الحديث الشريف عام ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

وقد اعتمدت هذه الدراسة -كما نص الباحث- إحصاء الرواة الذين نص العلماء على توثيقهم أو تجريحهم نسبياً، ثم ذكر أقوال النقاد فيهم، ثم الموازنة بين هذه الأقوال والتوفيق بينها ما أمكن وإلا فالترجيح. ثم ذكر أمثلة مما أنكر على الراوي مما نص العلماء عليه.

وباستقراء هذه الرسالة التي درس فيها (٣١٥ راويا) يظهر أن مجال هذه الدراسة الرواة الثقات إما مطلقاً أو على قول جمهور النقاد، ولم يتعرض للضعفاء إلا فيما ندر،التقيت معه في دراسة ثمانية من الضعفاء من أصل (٢٩) راو قمت بدراستهم مع التنبيه على أن هذا الالتقاء كان في دراسة تراجم الرواة دون النتيجة التي توصل إليها كل منا.

٢. لم يتعرض الباحث لدراسة أحاديث هؤلاء الرواة، الأمر الذي أفصحت عنه دراستي واعتمدته في نتائجها.

٥. **الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم:**

جمع ودراسة صالح بن حامد الرفاعي. رسالة ماجستير نوقشت وأجيزت من شعبة السنة بقسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية في ٤/ ١/ ١٤٠٧هـ. طبعت مرتين الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

٦. **قياس شرط البخاري في الطبقات:**

الأستاذ الدكتور أمين القضاة، والأستاذ الدكتور شرف القضاة، مجلة الدراسة الإنسانية، الجامعة الأردنية، مجلد ٢١أ، العدد الخامس، سنة ١٩٩٤م، ص ١١٩-١٣٧.

منهجية الدراسة:

١. قمت باستقصاء الرواة الضعفاء الموثقين نسبياً وجمعهم من خلال تتبع أقوال النقاد التي تفيد توثيق الراوي الضعيف أو قبول حديثه عن شيخ بعينه، أو في رواية بعض تلامذه

عـنه، أو إذا روى في بلد دون بلد... الخ، وذلك بالرجوع إلى أمهات الكتب المعتمدة في الـرجال خاصـة كتـب الضـعفاء ومظانهـا؛ مـثل الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، والمجروحين لابن حبان، وميزان الاعتدال للذهبي،...

والكتـب الخاصـة بتراجـم الكتـب السـتة على رأسها تهذيب الكمال للمزي، وتهذيب التهذيب لابن حجر،...الخ.

٢. قمـت باستقصـاء مـرويات هـؤلاء الـرواة في الكتب الستة، وذلك بالاستعانة بموسوعة الكتب التسعة، وموسوعة التخريج الكبرى، والمكتبة الألفية للسنة النبوية.

٣. ثم قمت بعد ذلك بتصنيف هؤلاء الرواة فصولاً بحسب اشتراكهم في وصف التوثيق.

٤. ثم قمت بدراسة كل فصل حسب المنهج الآتي:

١. دراسة ترجمة الراوي ثم أحاديثه.

* أمـا تـرجمة الراوي، فاكتفيت بذكر اسم الراوي ونسبه وطبقته ووفاته حسب ما ذكره ابن حجر في تقريب التهذيب.

- ثم بعد ذلك قمت بتتبع أقوال النقاد فيه.
- ثـم الـنظر في هذه الأقوال ودراستها لوضع خلاصة لهذه الأقوال النقدية تبرز الهيئة التي وثق فيها هذا الراوي التي اعتمدتها أساساً للحكم على روايته.

* وأما أحاديث الراوي فقمت بدراسة مروياته مرتبة حسب من أخرج له:

- البخاري ثم مسلم ثم الترمذي، ثم النسائي، ثم أبو داود، ثم ابن ماجه.

حيـث درست جميع أحاديث الراوي في الكتب الستة محاولاً تحليل كيفية إخراج المصنف لهذا الراوي، وذلك بالنظر في أنه أخرج حديثه احتجاجاً أم استشهاداً.

- أخرج له على الهيئة التي وثق فيها أم لا.
- أضبط الحديث الذي أخرج له على الهيئة التي وثق فيها أم لا؟

خطة الدراسة:

المقدمة واحتوت على أهمية الدراسة وأهدافها ومحدداتها وأسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة ومنهجية الدراسة وخطة الدراسة.

الفصل التمهيدي: مراتب الرواة ونسبية الضبط.

المبحث الأول: معرفة مراتب الرواة.

المبحث الثاني: الضبط نسبيته ومراعاة النقاد له عند حكمهم على الأحاديث.

الفصل الأول: الضعفاء الموثقون في شيخ ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة وفيه اثنا عشر مبحثاً.

الفصل الثاني: الضعفاء الموثقون في رواية بعض تلاميذهم عنهم ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة وفيه تسعة مباحث.

الفصل الثالث: الضعفاء الموثقون في بلد ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة وفيه سبعة مباحث.

الفصل الرابع: الضعفاء الموثقون في روايتهم من كتبهم ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة وفيه خمسة مباحث.

الفصل الخامس: دراسة شروط الأئمة الستة من خلال ما تبين من منهجهم في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً وفيه ستة مباحث.

ثم الخاتمة وقد احتوت على النتائج والتوصيات.

الفصل التمهيدي

مراتب الرواة ونسبية الضبط

المبحث الأول: معرفة مراتب الرواة.

المبحث الثاني: نسبية الضبط ومراعاة النقاد لها عند حكمهم على الأحاديث.

المبحث الأول
معرفة مراتب الرواة

المطلب الأول: أهمية معرفة مراتب الرواة.

المطلـــب الثاني: كيفية معرفة مراتب الرواة.

المطلب الثالث: الثقات مراتب والضعفاء مراتب.

المبحث الأول: معرفة مراتب الرواة

تمهيد:

مما لا شك فيه أن من أهم طرق وصول هذا الدّين الحنيف إلينا هو طريق الرواية والنقل، وكتب أهل العلم مليئة بالنقول والروايات، "فأحسن ما يدخِر المرء من الخير في العُقْبى، وأفضل ما يُكتسب به الذُخْرُ في الدنيا حفظ ما يعرف به الصحيح من الآثار، ويميز بينه وبين الموضوع من الأخبار، إذ لا يتهيأ معرفة السقيم من الصحيح، ولا استخراج الدليل من الصريح، إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين والثقات، وكيفية ما كانوا عليه من الخلاف..."[1].

ومما لا خلاف فيه بين أهل العلم أن الناس متفاوتون من حيث الحفظ، فمنهم من يرزق أعلى درجاته، وبعضهم متوسط فيه، وآخرون ضعيفو الحفظ، وقوم لاحَظَّ لهم فيه.

فلما كان الأمر كذلك، وجب بيان مراتب الرواة، ثقات وضعفاء من جهة، ومراتب الثقات[2] ومراتب الضعفاء كل على حدة من جهة أخرى، ذلك أن حديث الثقة غير مقبول دائماً من غير نظرٍ في موافقته الثقات أو مخالفتهم، إذ الثقة ربما يخطئ، فإذا ثبت خطؤه في حديثٍ ما ردّ. وقد عقد ابن حبان في مقدمة كتابه "المجروحين" فصلاً ترجم له بقوله: ذكر أجناس من أحاديث الثقات لا يجوز الاحتجاج بها"، قال: "ومن أحاديث الثقات أجناس لا يحتج بها، قد سَبرْتُ رواياتهم، وخبرت أسبابها، فرأيتها تدور في نفس الاحتجاج على ستة أجناس" وعدّد هذه الأجناس ممثلاً لها[3].

وكذلك حديث الضعيف فهو غير مردود دائماً؛ لأن الضعيف ربما يصيب في روايته، ولكن حديثه لا يقبل حتى يسبر وتظهر الهيئة التي يقبل عليها.

---

(1) ابن حبان، محمد بن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود زايد، حلب، دار الوعي، ط٢، ١٤٠٢هـ، (١/ ٤).

(٢) وقد كتب الدكتور موسى الحارث همام عبد الرحيم، رسالة دكتوراة في مراتب الثقات، وَسَمَها "بمراتب الثقات وأثرها في رواية الحديث وعلله"، نوقشت في الأزهر الشريف عام ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

(٣) ابن حبان، المجروحين، ١/ ٩٠-٩٥.

المطلب الأول: أهمية معرفة مراتب الرواة

تنبع أهمية معرفة مراتب الرواة من كونهم الطريق التي وصل إلينا بها سنة رسول الله ﷺ، ونحن مأمورون باتباع سنته ولزوم هديه، كما أنه لا سبيل إلى معرفة معاني كتاب الله وسنة رسوله ﷺ إلا من جهة الرواية والنقل، وقد تصدى للرواية من كان أهلاً لها وادعاها آخرون فوجب تمييز الأصيل من الدَّخيل.

يقول ابن حبان في تفسير قوله ﷺ "**فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً فعليكم بسنتي**"[1].

قال "دليل صحيح على أنه ﷺ أمر أمته بمعرفة الضعفاء منهم من الثقات لأنه لا يتهيأ لزوم السنة مع ما خالطها من الكذب والأباطيل إلا بمعرفة الضعفاء من الثقات، وقد علم النبي ﷺ بما يكون من ذلك في أمته إذ قال: "**مَنْ كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**"[2][3].

وقال ابن أبي حاتم: "ولا بُدَّ من معرفة التمييز بين الرواة، فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة الرواية والنقل، وجب أن نميِّزَ بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة.

ولما كان الذي جاءنا عن رسول الله ﷺ بنقل الرواة حقّ علينا معرفتهم، وجب الفحص عن الناقلة، والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته، بأن يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث وإتقان به وتثبت منه، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأُغْلُوْطات.

وأن يُعْزَل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم وما كان يعتريهم من غالب الغفلة وسوء الحفظ وكثرة الغلط والسهو والاشتباه، ليعرف به أدلة هذا

---

(١) ابن حبان، محمد بن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ١/ ١٧٩، ح٥.

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، بيروت، دار الأرقم، د. ط، د. ت، ص٤١، كتاب العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، ح١٠٧.

(٣) ابن حبان، المجروحين، ص١٠.

الدِّيـن وأَعْلاَمـه، وأمـناء الله في أرضـه عـلى كـتابه وسـنة رسـوله ﷺ وهـم هؤلاء أهل العدالة فيتمسك بالذي رووه، ويعتمد عليه ويحكم به، وتجري أمور الدين عليه.

ولـيعرف أهـل الكـذب تَخَرُّصَـاً، وأهـل الكذب وَهْماً، وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفـظ، فيكشـف عـن حـالهم وينبأ عن الوجوه التي كان مجرى روايتهم عليها، إنْ كَذِبٌ فكـذب، وإنْ وهْـم فوهْـم، وإن غلـط فغلط، وهؤلاء هـم أهل الجرح فَيُسْقَط حديث مَنْ وجب منهم أن يَسْقُطَ حديثه، ولا يعبأ به ولا يعمل عليه.

ويكتـب حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتبار، ومن حديث بعضهم الآداب الجميلة، والمواعظ الحسنة، والرقائق، والترغيب والترهيب هذا أو نحوه"[1].

وعـدّ الزركشـي "معـرفة تفـاوت الـرواة" في الأنواع التي أهملها ابن الصلاح حيث قال: "الـثامن: معرفة تفاوت الرواة لقولهم: هو دون فلان، وليس هو عندي مثل فلان، وغير ذلك مما يـدل على نقصه بالنسبة إلى غيره، وهذا الفن يُحتاج إليه في باب الترجيح عند اختلاف الرواية، ولـيس من القدح في الرواية التي لم تتعارض في شيء، قال الشيخ[2] في شرح الإلمام: وهذا النوع مـن الحديـث ينـبغي أن يعقـد له بـاب، أو يفرد له تصنيف، ويعد في علوم الحديث، بل هو من أجلّها للحاجة إليه في الترجيح، ولست أذكر الآن أنه فعل ذلك" انتهى[3].

فتتلخص أهمية معرفة مراتب الرواة بالنقاط التالية:

أولاً : معرفة الثقات والضعفاءعامة، فيقبل حديث الثقة دون الضعيف.

ثانياً : أما ما يتعلـق بمراتـب الثقـات خاصة:

١. فيقاس حديث الرواة برواية الأضبط والأحفظ واختبار إتقانهم.
٢. ويعرف قول مَنْ يُقَدم عند الاختلاف.
٣. وتقبل بعض الأخبار أو ترد من خلال معرفة زيادة الثقة والمحفوظ والشاذ، وقبول التفرد أو ردّه.
٤. وتعرف أصح الأسانيد[4].

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/ ٥-٦.

(٢) يقصد بالشيخ ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى.

(٣) الزركشـي، محمـد بـن جمـال، النكـت عـلى مقدمـة ابن الصلاح، تحقيق د. زين العابدين بلا فريج، الرياض، مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ١/ ٧٥-٧٦.

(٤) موسـى الحـارث، موسى الحـارث همـام، مراتب الثقات وأثرها في رواية الحديث وعلله، رسالة دكتوراه مخطوطة، نوقشت وأجيزت في الأزهر الشريف، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، ص٥٨-٧٥.

ثالثاً: فيما يتعلق بمراتب الضعفاء خاصة، ينظر:

١. إذا كان الضَّعْفُ سببه الكذب أو التُّهْمَةُ به فلا يُقْبَل حديث صاحبه بحال.

٢. إذا كـان الضَّعْفُ ناتجاً عـن سـوء الحفـظ، يُـنظر في حـال هذا الراوي بعد سبر مرويِّهِ ومقارنـته بـرواية الـثقات، فإذا ثبت حفظه، وموافقته للثقات في هيئة معينة كروايته عن أهل بلد، أو عن شيخ بعينه، أو حفظه لأحاديث بعينها، فيقبل حديثه على هذه الهيئة.

٣. معرفة من كان ضعفه بسبب عدالته دون ضبطه.

٤. معرفة من لا سبيل إلى قبول روايته ولو وردت من طرق أخرى وهو من يطلق عليه النقاد غالباً لفظ (متروك) من جهة عدالته أو ضبطه.

٥. معرفة من يقبل حديثه في غير الأحكام الشرعية، كالتفسير والفضائل والسير دون غيرها.

٦. معرفة من يحتمل حديثة ويعتبر به ومن لا يحتمل حديثه.

٧. تقديم بعض الضعفاء على غيرهم عند الحاجة إلى الترجيح[١].

المطلب الثاني: كيفية معرفة مراتب الرواة

الطـريقة المثـلى لمعـرفة مراتـب الرواة هي جمع الروايات، ومقابلة بعضها ببعض، فيميز الصـحيح مـن السـقيم، والصـواب مـن الخطـأ، وبه يُعرف رواة الصحيح من أضدادهم، يقول الإمـام مسـلم: "فـبجمع الـروايات، ومقابلة بعضها ببعض، تتميز صحيحها من سقيمها، وتتبين رواة ضـعاف الأخـبار مـن أضدادهم من الحفاظ، ولذلك ضَعَّفَ أهل المعرفة بالحديث عمر بن عـبد الله بـن أبـي خـثعم، وأشباههم من نقلة الأخبار لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ..."[٢].

وهذا الذي قاله الإمام مسلم هو الذي عمل به النقاد قبله، وجعلوا منه قواعد تبين متى يقبل حديث الراوي ومتى يرد.

فهـذا ابـن مهـدي يسـأل شـعبة، مـن الـذي يـترك حديـثه؟ فيقول شعبة: "إذا روى عن المعـروفين مـالا يعـرفه المعـروفون فأكثر، طرح حديثه. وإذا أكثر الغلط طرح حديثه، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه، فلم يَتَّهِم نفسه عليه، طرح حديثه، وأما غير ذلك فاروِ عنه"[٣].

---

(١) أفدت أكثر هذه الفوائد من شيخي الأستاذ الدكتور محمد علي العمري حفظه الله تعالى.

(٢) مسلم، مسلم بن الحجاج، التمييز، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المربع – السعودية، مكتبة الكوثر، ص١٦٢.

(٣) ابـن أبـي حـاتم، عبد الـرحمن بـن أبـي حاتم، الجرح والتعديل، حيدر آباد الدكن الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، ٢/ ٣٢.

المطلب الثالث: الثقات مراتب والضعفاء مراتب

ليس الثقات في مرتبة واحدة، ولا الضعفاء في مرتبة واحدة كذلك، فإن الثقات وإن جمعت بينهم مرتبة الثقة، إلا أنهم متفاوتون داخل هذه المرتبة، فمنهم من هو في أعلاها، وهؤلاء سماهم ابن أبي حاتم: "أهل التزكية والتعديل والجرح"، ومنهم من يشارك هؤلاء في مطلق الثقة إلا أنه لا يرتقي لأن يكون من أهل التزكية والتعديل والجرح.

قال ابن منده: "ثم اختلفت أحوال الناقلين للآثار بعد الصحابة والتابعين الأوَّلين على ثلاث طبقات، كل طبقة على ثلاث منازل في الإتقان والرُّتب:

فطبقة منها مقبولة باتفاق، وهم على رتب ومنازل، فليس الحافظ المتقن المؤدي كما سمع، كالمؤدي على المعنى الواهم في بعض ما يؤدي ويحدث.

ولا المؤدي الثقة من كتابه كمن لا معرفة له بما يؤدي..."[1].

وقال العراقي: "وللثقة مراتب، فالتعبير عنه بقوله ثقة أرفع من التعبير عنه بأنه لا بأس به وإن اشتركا في مطلق الثقة، ويدل على ذلك أن ابن مهدي قال: حدثنا أبو خلدة[2]، فقيل له: أكان ثقة؟ قال: كان مأموناً كان خياراً، الثقة شعبة وسفيان"[3].

هذا بالنسبة للثقات، والأمر في الضعفاء مثله، فإن مراتب الضعيف تختلف كذلك، فليس من قيل فيه لين الحديث كمن قيل فيه ليس بالقوي، وليس من قيل فيه متروك كمن قيل فيه وضّاع، وليس الضّعْف الناشئ عن سوء الحفظ والوَهَم كالضعف الناشئ عن الكذب أو التهمة به، قال السيوطي: "وأما ألفاظ الجرح فمراتب أيضاً، أدناها ما قَرُب من التعديل فإذا قالوا: لين الحديث كُتِبَ حديثه وينظر فيه اعتباراً، وقال الدارقطني لما قال له حمزة بن يوسف السهمي: إذا قلت فلان لين الحديث أَيْشْ[4] تريد؟ قال: إذا قلت: لين الحديث لم يكن ساقطاً متروك الحديث، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة .... وقولهم: ليس بقوي... يكتب

---

(١) ابن منده، محمد بن إسحاق، شروط الأئمة، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، الرياض، دار المسلم، ط١، ١٤١٤هـ، ص٣٢.

(٢) أبو خلدة هو: خالد بن دينار التميمي السعدي، صدوق من الخامسة، ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامه، دار الرشيد، سوريا – حلب، ط٤، ١٤١٢هـ، ص١٨٧، ت١٦٢٨.

(٣) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، فتح المغيث بشرح الفية الحديث، تحقيق محمود ربيع، بيروت، دار الفكر ومؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٦هـ –١٩٩٥م، ص١٧٤.

(٤) أَيْشْ: أيْ: أيُّ شيء. لسان العرب، ١٢/ ٩٤.

أيضاً حديثه للاعتبار وهو دون لين فهي أشدّ في الضعف، وإذا قالوا: ضعيف الحديث فدون ليس بقوي ولا يطرح بل يعتبر به أيضاً..."[1].

وقال ابن منده: "وطبقة منهم قَبِلها قوم وتركها آخرون لاختلاف أحوالهم في النقل والرواية.

وطبقة أخرى متروكة، وهم على مراتب في الضَّعْف، فليس الواهم المخطئ الذي دخل الوَهَم والخطأ عليه من سوء الحفظ أو علة لحقته فتُرِك حديثه لكثرة اضطرابه فيها كالمتهم، ولا المتهم منهم كالمُصَرَّح بالكذب والوَضْع"[2].

فيظهر بذلك أن الرواة يقسمون مراتب عامة، وداخل المرتبة الواحدة يقسمون مراتب كذلك، فالثقة والضعيف مرتبتان عامتان، يدخل تحت كل مرتبة منهما مراتب.

---

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق وتعليق د. أحمد عمر هاشم، بيروت، دار الكتاب العربي، د. ط، ١٤١٤هـ -١٩٩٣م، ١/ ٣٤٦.

(٢) شروط الأئمة ص٣٢.

المبحث الثاني

الضبط ونِسبيَّتُه ومراعاةُ النُقاد لها عند حكمهم على الأحاديث

المطلــب الأول: تعريف الضبط ومعنى نسبيته.

المطلب الثاني: عناية النقاد بنسبية الضبط عند حكمهم على الأحاديث.

المبحث الثاني: الضبط نِسْبيَّتُه ومراعاةُ النُقّاد له عند حكمهم على الأحاديث

المطلب الأول: لتعريف الضبط ومعنى نسبيته.

للضبط معاني في اللغة تدور على القدرة على حفظ المسموع وفهم معانيه واستحضاره على نحو ما سمع عند الأداء له[1].

ويقول ابن الأثير في معناه: (هو عبارة عن احتياط في باب العلم وله طرفان ، العلم عند السماع والحفظ بعد العلم عند التكلم حتى إذا سمع ولم يعلم لم يكن معتداً كما لو سمع صباحاً لا معنى له أو لم يفهم اللفظ بمعناه لم يكن ضبطاً، وإذا شك في حفظه بعد السماع والعلم لم يكن ضبطاً)[2].

وأما مراد المحدثين به فهو أن يكون الراوي موصوفاً باليقظة وعدم الغفلة وبالحفظ إن حدث من حفظه،والإتقان إن حدث من كتابه، مع الدراية بالمعنى إن روى الحديث بغير لفظه[3]

وأمّا نسبية الضبط فأقصد بها قياسُه في الراوي والحُكْمُ بكماله أو نقصانه بالنسبة إلى أعلى درجاته لراوٍ آخر ، أو في وصف معين كأن يوثق الراوي في روايته عن أهل بلد أو في وقت دون وقت ونحوها.

وبلغةَ أخرى توثيق الراوي أو تضعيفه نسبياً.

وقبل أن أذكر عناية النقاد بها أبين هاتين المسألتين:

الأولى: هل مسألة التوثيق والتضعيف النسبيين هي عينها مسألة تعارض الجرح والتعديل؟

أجاب عن هذا السؤال الحافظ ابن القيم، حيث قال في توجيه أقوال النقاد في سفيان بن حسين حيث ضعفوه في الزهري ووثقوه في غيره ولا تنافي بين قول من ضعفه وقول من وثقه، لأن من وثقه جمع بين توثيقه في غير الزهري وتضعيفه فيه، وهذه مسألة غير مسألة تعارض الجرح والتعديل، بل يظن قاصر العلم أنها هي، فيعارض قول من جرحه بقول من عدله، وإنما هذه مسألة أخرى غيرها وهي الاحتجاج بالرجل فيما رواه عن بعض الشيوخ، وترك الاحتجاج

---

(١) انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، د. ط، د. ت، باب الطاء، فصل الضاد ٧/ ٣٤٠.

(٢) ابن الأثير، المبارك بن محمد، جامع الأصول، تصحيح محمد الفقي، دمشق، ط١،، ١/ ٣٥.

(٣) انظر العراقي، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٣. السيوطي، تدريب الراوي١/ ٢٠١، السخاوي، فتح المغيب ١/ ٢٨٦. نقلاً عن دراسات في منهج النقد عند المحدثين، أ.د. محمد علي قاسم العمري، ص ٣١٢.

به بعينه فيما رواه عن آخر. وهذا كإسماعيل بن عياش فإنه عند أئمة هذا الشأن حجة في الشاميين أهل بلده، وغير حجة فيما رواه عن الحجازيين والعراقيين وغير أهل بلده، ومثل هذا تضعيف قبيصة في سفيان الثوري واحْتُجَّ به في غيره كما فعل أبو عبد الرحمن النسائي، وهذه طريقة الحذاق من أصحاب الحديث أطباء علله يحتجون بحديث الشخص عمن هو معروف بالرواية عنه، وبحفظ حديثه وإتقانه وملازمته له واعتنائه بحديثه ومتابعة غيره له، وبين كون حديثه نفسه عمن ليس هو معه بهذه المنزلة، وهذه حال سفيان بن حسين عند جماعتهم ثقة صدوق وهو في الزهري ضعيف لا يحتج به؛ لأنه إنما لقيه مرة بالموسم ولم يكن له من الاعتناء بحديث الزهري وصحبته وملازمته له ما لأصحاب الزهري الكبار كمالك، والليث، ومعمر، وعقيل، ويونس، وشعيب، فإذا تفرد مثل هذا بحديث عن هؤلاء مع ملازمتهم للزهري وحفظهم حديثه وضبطهم له وليس مثلهم في الحفظ والإتقان لم يكن حجة عندهم، هذا إذا لم يخالفوه فكيف إذا خالفوه فرفع ما وقفوه، ووصل ما قطعوه، وأسند ما أرسلوه هذا بما لا يرتاب أئمة هذا الشأن في إلحاق الغلط به أولى، وربما يظن الغالط الذي ليس له ذوق القوم ونقدهم أن هذا تناقض منهم، فإنهم يحتجون بالرجل ويوثقونه في موضع ثم يضعفونه بعينه ولا يحتجون به في موضع آخر، ويقولون: إن كان غير ثقة وجب ترك الاحتجاج به جملة، وهذه طريقة فاسدة مجمع بين أهل الحديث على فسادها، فإنهم يحتجون بحديث الرجل بما تابعه غيره عليه وقامت شهوده من طرق ومتون أخرى، ويتركون حديثه بعينه إذا روى ما يخالف الناس وانفرد عنهم بما لا يتابعونه عليه، إذا غلط في موضع لا يوجب الغلط في كل موضع. والإصابة في بعض الحديث أو غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه ولا سيما إذا علم من مثل هذا أغلاط عديدة ثم روى ما يخالف الناس ولا يتابعونه عليه فإنه يغلب على الظن أو يجزم بغلطه[1].

الثانية : إذا عرفنا أن مسألة التوثيق والتضعيف النسبيين مسألة غير تعارض الجرح والتعديل، بقي الإشارة إلى نوعين من الغلط يقع فيهما من خفي عليه مسألة التوثيق والتضعيف النسبيين وهما: أولاً: تصحيح حديث الثقة دائماً وإن ضُعّف في وصف معين من غير النظر هل رواه على الهيئة التي ضُعّف فيها أم لا. ثانياً: تضعيف حديث من ضُعّف في وصف معين وهو ثقة في غير هذا الوصف من غير مراعاة هيئة روايته.

يقول ابن القيم رحمه الله: يعرض لمن قصر نقده وذوقه عن نقد الأئمة وذوقهم في هذا الشأن نوعان من الغلط ننبه عليهما لعظيم فائدة الاحتراز منهما:

---

(١) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، الفروسية، بيروت، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت، ص٤٤.

أحدهما أن يرى مثل هذا الرجل قد وثق وشهد له بالصدق والعدالة أو خرج حديثه في الصحيح فيجعل كل ما رواه على شرط الصحيح، وهذا غلط ظاهر فإنه إنما يكون على شرط الصحيح إذا انتفت عنه العلة، والشكوك، والنكارة، وتوبع عليه، فأما مع وجود ذلك أو بعضه فإنه لا يكون صحيحاً ولا على شرط الصحيح، ومن تأمل كلام البخاري ونظرائه في تعليله أحاديث جماعة أخرج حديثهم في صحيحه علم إمامته وموقعه من هذا الشأن وتبين له حقيقة ما ذكرناه.

النوع الثاني من الغلط أن يرى الرجل قد تكلم في بعض حديثه وضعف في شيخ أو في حديث فيجعل ذلك سبباً لتعليل حديثه وتضعيفه أين وجده، كما يفعله بعض المتأخرين من أهل الظاهر وغيرهم، وهذا أيضاً غلط؛ فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط لا يوجب التضعيف لحديثه مطلقاً، وأئمة الحديث على التفصيل والنقد واعتبار حديث الرجل بغيره والفرق بين ما انفرد به أو وافق فيه الثقات، وهذه كلمات نافعة في هذا الموضع تبين كيف يكون نقد الحديث ومعرفة صحيحه من سقيمه، ومعلوله من سليمه، **(ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور)** النور: ٤٠[1].

المطلب الثاني: عناية النقاد بنسبية الضبط عند حكمهم على الأحاديث

أما الحديث عن عناية النقاد بالضبط النسبي عند الحكم على الأحاديث فيمكن إجماله في ثلاثة محاور

الأوّل: أقوالهم النقدية التي تفيد ذلك:

إن المطالع لكتب القوم، والمتتبع لأقوالهم النقدية في الرجال، يجد ذلك واضحاً جلياً في كتبهم. وأكتفي بذكر بعض الأمثلة.

قال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غندر الحكم[2].

وقال الإمام أحمد: إذا اختلف زكريا وإسرائيل فإن زكريا أحبّ إلي في أبي إسحاق من إسرائيل، ثم قال: ما أقربهما، وحديثهما عن أبي إسحاق لين، سمعا منه بأخرة[3].

وقال: إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث حديث عبد الرزاق[4].

---

(١) ابن القيم، الفروسية، ص٤٥.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١/ ٢٧١.

(٣) المصدر نفسه، ٣/ ٥٩٣.

(٤) ابن شاهين، عمر بن احمد، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق صبحي السامرائي، الكويت، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص١٨٠.

وقال يحيى بن معين: إذا اختلف إسماعيل بن علية وحماد بن زيد في أيوب كان القول قول حماد بن زيد، قيل ليحيى: فإن خالفه سفيان الثوري، قال: القول قول حماد في أيوب.

قال يحيى: ومن خالفه من النَّاس جميعاً في أيوب فالقول قوله، وقال حماد جالست أيوب عشرين سنة[1].

وقال ابن عبد البر في صالح مولى التوأمة: من أهل العلم بالحديث من لا يقبل شيئاً من حديثه لضعفه، ومنهم من يقبل من حديثه ما رواه ابن أبي ذئب عنه خاصة، لأنه سمع منه قبل الاختلاط[2].

وقال في إسماعيل بن عياش: وإسماعيل بن عياش عندهم مقبول الحديث إذا حدث عن أهل بلده، فإذا حدث عن الشاميين فحديثه مستقيم وإذا حدث عن المدنيين وغيرهم ما عدا الشاميين ففي حديثه خطأ كثير واضطراب ولا أعلم بينهم خلافاً أنه ليس بشيء فيما روى عن غير أهل بلده، وقد اختلفوا فيه إذا روى عن أهل بلده والصواب ما ذكرت لك[3].

فيظهر من كلام هؤلاء النقاد مراعاتهم لنسبية الضبط عند حكمهم على أحاديث الرواة، فقد أبرزوا أن الثقات الأثبات يتفاوتون باعتبار حفظهم وإتقانهم وممارستهم أحاديث شيوخهم، ففي شعبة ثبت عندهم أن كتاب غندر حكم فإذا اختلف الثقات من أصحاب شعبة في حديث من حديثه يصار إلى ما ثبت في كتاب غندر فهو الأضبط مقارنة بغيره، وكذا أبرزوا مقبول حديث الضعيف من مردودة بسبر مروياته فإذا ثبت عندهم وصف يقبل فيه حديث الضعيف لم يترددوا في قبوله، فقبلوا حديث من كان ضعفة ناتجاً عن اختلاط إذا كان الراوي عنه ممن سمع منه قبل الاختلاط، وإذا ثبت أن هذا الضعيف إذا حدث في مكان ما ضبط وإذا حدث في غيره اضطراب قبلوا حديثه الذي رواه في المكان الذي كان يحدث فيه بأحاديث مستقيمة وهكذا...

الثاني: أحكامهم على أحاديث خاصة اختلف رواتها في روايتها:

وأكتفي هنا بذكر مثالين، وأشير إلى أن كتب العلل مادة تطبيقية لهذا الجانب:

الأول: حديث الاستنجاء بالحجرين، اختلف فيه:

---

(١) ابن معين، يحيى بن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق أحمد نور سيف، مكتبة مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ٤/ ٢١٤.

(٢) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في موطأ مالك من الآثار والأسانيد، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ، ٢١/ ٢٤٢.

(٣) ابن عبد البر، التمهيد، ٦/ ٤٢٩.

فرواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً، وتابعه قيس بن الربيع، وخالفه زهير، وزكريا بن أبي زائدة، ومعمر، في شيخ أبي إسحاق.

قال الترمذي: "رواية إسرائيل وقيس بن الربيع عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله عن النبي ﷺ في هذا هو عندي أشبه وأصح؛ لأن إسرائيل أثبت في أبي إسحاق من هؤلاء ..." ثم ذكر أقوال بعض النقاد في تقديم إسرائيل في حديث أبي إسحاق[1]. ويظهر هنا تقديم إسرائيل لاعتبار زيادة ثقته في أبي إسحاق مع أنه خالفه ثلاثة من الثقات الكبار.

الثاني: حديث الاسْتِسْعَاء[2]، اختلف فيه ابن عيينة وابن جريج على أبي الزبير: قال الشافعي "وقد وَجَدَ خطأً في كتابه في رواية سفيان عن أبي الزبير "فإما أن يكون خطأً من كتابي أو خطأً من سفيان، فإن كان من سفيان فابن جريج أحفظ لحديث أبي الزبير من سفيان..."[3].

قلت: قدم الشافعي ابن جريج على سفيان في هذا الحديث لأنه أثبت منه في أبي الزبير خاصة، وإن كان سفيان بن عيينة مقدم على ابن جريج في مطلق الثقة.

الثالث: مراعاتهم التوثيق النسبي في خراج أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً على الهيئة التي وثقوا فيها غالباً.

وهنا سأكتفي بذكر بعض الإحصاءات من العمل الذي قمتُ به، وتعد هذه الرسالة ميداناً لتوضيح هذا الجانب.

ومن هذه الإحصاءات:

١. الحارث الأعور، ضعيف، ووثق في روايته عن علي وابن مسعود، روى له أصحاب السنن الأربعة في سننهم – ومجموع ما أخرجوه بالمكرر أربعة وأربعون حديثاً من روايته عن علي، وبعد دراسة هذه الأحاديث وجدتُ أنه يمكن أن يحسن منها أربعة وثلاثون حديثاً، ينظر لبيان ذلك مفصلاً الفصل الأول، الضعفاء الموثقون في شيخ، المبحث الثاني، الحارث الأعور.

٢. إسماعيل بن عياش الحمصي، ضعيف عن غير أهل بلده ثقة في روايته عن أهل بلده.

---

(١) الترمذي، محمد بن عيسى، العلل الكبير (بترتيب القاضي)، تحقيق صبحي السامرائي وآخرون، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٩هـ، ص٢٨-٢٩.

(٢) واسْتِسْعَاء العبد هو أنه إذا عتق بعضه ورق بعضه أن يسعى في فكاك ما بقي من رقه فيعمل ويكسب ويصرف ثمنه إلى مولاه فسمي تصرفه في كسبه سعاية. ابن منظور لسان العرب، باب الياء، فصل السين، ١٤/ ٣٨٧.

(٣) الشافعي، محمد بن إدريس، مسند الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، د. ت، ص٣٢٨.

- أخرج له الترمذي وأصحاب السنن: روايته عند الترمذي وحده عشرون حديثاً اثنا عشر حديثاً من روايته عن أهل بلده وهي من صحيح أو حسن حديثه.
- وثمانية أحاديث رواها عن غير أهل بلده أربعة حسنة وأربعة ضعيفة.

يـنظر تفصـيل ذلـك، الفصـل الثالـث الضعفاء الموثقون في روايتهم عن أهل بلد معين، المبحث الأول: إسماعيل بن عياش.

٣. هشام بن سعد المدني، ضعيف إلا في روايته عن زيد بن أسلم فإنه وثق فيها.

- أخرج له أصحاب الكتب الستة بالمكرر واحداً وستين حديثاً.

مـنها ثمانـية وثلاثـون حديـثاً مـن روايـته عن زيد من أسلم، خمسة وثلاثون حديثاً من صحيح أو حسن حديثه عنه.

وثلاثة ضعيفة.

وثلاثـة وعشـرون حديـثاً مـن روايـته عـن غـير زيـد بن أسلم. أحد عشر حديثاً حسناً والباقي ضعيف.

يــنظر بالتفصــيل الفصــل الأول: الضــعفاء الموثقــون في شــيخ، المبحــث العاشــر: هشام بن سعد.

الفصل الأول

الضعفاء الموثقون في شيخ ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة

المبحـــث الأول: أيوب بن سويد ومروياته في الكتب الستة.

المبحـــث الثاني: الحارث الأعور ومروياته في الكتب الستة.

المبحـث الثالث: الخليل بن مرّة ومروياته في الكتـب الستة.

المبحـــث الرابع: عباس بن الفضل ومروياته في الكتب الستة.

المبحـــث الخامس: عمرو بن عثمان ومروياته في الكتب الستة.

المبحث السـادس: قـُرّة بـن عـبد الـرحمن ومـروياته في الكتـب الستة.

المبحـــث السابع: المثنى بن الصباح ومروياته في الكتب الستة.

المبحـــث الثامن: مجالد بن سعيد ومروياته في الكتب الستة.

المبحـــث التاسع: هشام بن سعد ومروياته في الكتب الستة.

المبحـــث العاشر: يحيى بن الضحاك ومروياته في الكتب الستة.

المبحـــث الحادي عشر: يزيد بن أبان ومروياته في الكتب الستة.

المجبـث الثاني عشر: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثوقين في شيخ.

المبحث الأول

أيوب بن سويد ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في أيوب.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الأول: أيوب بن سويد ومروياته في الكتب الستة

أيوب بن سويد الرّملي أبو مسعود الحميري السَّيْباني، من التاسعة، مات سنة مئة وثلاث وتسعين، وقيل سنة اثنتين ومئتين

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه:

قال الإمام أحمد[١] وأبو داود[٢]: ضعيف، وقال ابن معين: ليس بشيء يسرق الأحاديث؛ قال أهل الرملة: حدث عن ابن المبارك بأحاديث ثم قال: حدثني أولئك الشيوخ الذين حدّث ابن المبارك عنهم[٣]، وقال: كان يدّعي أحاديث الناس[٤]، وقال الترمذي: إن ابن المبارك تركه[٥]، وقال البخاري: يتكلمون فيه[٦]، وقال النسائي: ليس بثقة[٧]، وقال أبو حاتم: لين الحديث[٨].

وضعفه الساجي[٩] وابن يونس[١٠] والعقيلي[١١]، وقال الحافظ في التقريب صدوق يخطئ[١٢]، وضَعَّفه في الفتح[١٣].

---

(١) ابن عدي، عبدالله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق سهيل زكار، بيروت، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م، ١/ ٣٥٩.

(٢) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ٣/ ٤٧٤.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٤/ ٤٥١ و١/ ٦٨.

(٤) ابن عدي، الكامل: ١/ ٣٦٠.

(٥) المصدر نفسه، ١/ ٣٦٠.

(٦) البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، بيروت، دار الفكر، د.ط، د. ت، ١/ ٤١٧.

(٧) النسائي، أحمد بن علي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زيد، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ص١٦.

(٨) الجرح والتعديل، ١/ ٢٥٠.

(٩) تهذيب التهذيب، ١/ ٢٥٦.

(١٠) المصدر نفسه، ١/ ٢٥٦.

(١١)العقيلي، محمد بن عمرو، الضعفاء، تحقيق عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، ٤/ ١١٣.

(١٢) تقريب التهذيب، ص١١٨، ت٦١٥.

(١٣) ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة، د. ط، ١٣٧٩هـ، ٩/ ٣٨٥، ١١/ ٤٢٥... .

وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ، يُتقَّى حديثهُ من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه، لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وُجِدَ أكثرُها مستقيمة"[1].

وتعقبه الحافظ ابن حجربقوله: "أورد له ابن عدي جملة مناكير من غير رواية ابنه لا كما زعم ابن حبان"[2].

وقال ابن عدي: له حديث صالح عن شيوخ معروفين منهم: يونس بن يزيد بنسخة الزهري، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وابن جريج، والأوزاعي، والثوري وغيرهم، ويقع في حديثه ما يوافقه الثقات عليه، ويقع فيه مالا يوافقونه عليه، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء"[3].

الخلاصة:

تجتمِع كلمةُ النقاد على أن أيوب ضعيف إلا في بعض مروياته عن بعض الشيوخ المعروفين، مثل: يونس والأوزاعي والثوري وغيرهم، كما ذكر ابن عدي نصاً وابن حبان ضمناً، وإذا روى عنه غير ابنه كما ذكر ابن حبان. والحافظ ابن حجر وإن قال في التقريب صدوق يخطئ إلا أنه ضعفه في غيرْ موضوع من الفتح وغيره من كتبه الأخرى.

المطلب الثاني: مرويات أيوب في الكتب الستة

أخرج له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه

أولاً: مرويات أيوب عند الترمذي

لم يُخرِّج له الترمذي إلا حديثاً واحداً لبيان ضَعْفه.

حديثه عند الترمذي أخرجه في كتاب القراءات، باب في فاتحة الكتاب من طريق مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ الرَّمْلِيُّ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ **أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَأُرَاهُ قَالَ وَعُثْمَانَ كَانُوا يَقْرَءُونَ (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)** .

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ هَذَا الشَّيْخِ أَيُّوبَ بْنِ سُوَيْدٍ الرَّمْلِيِّ وَقَدْ رَوَى بَعْضُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَقْرَءُونَ **(مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)**

---

(١) ابن حبان، محمد بن حبان، الثقات، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، ٨/ ١٢٥.

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م، ١/ ٢٥٦.

(٣) الكامل، ١/ ٣٦٣.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَقْرَءُونَ (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)[1].

قلت:قال أبو حاتم:منكر بهذا الإسناد[2]،وقال الدارقطني:المحفوظ عن الزهري مرسلاً[3].

ورواه أبـو داود من طريق أحمد بن حنبل، ثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، قال معمـر: وربمـا ذكـر ابـن المسيب – قال: كان رسول الله ﷺ بنحوه، وقال: هذا أصح من حديث الزهري عن أنس ومن حديث الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه[4].

قلـت: وحديـث الزهـري عـن سـالم رواه سعيد بن منصور بسند ضعيـف[5]، ورواه أبو يعلى، عن مالك بن دينار، عن أنس، وفيه جبارة بن مغلس كذاب[6].

قلـت: والمـتن على حاله صحيح، وهي قراءة متواترة، ومعناها على **(مالك يوم الدين)** أي المخـتص بملـك يـوم الديـن، والقـراءة الأخرى المتواترة **(ملك يوم الدين)** بمعنى ملك ذلك اليوم بما فيه فهو أعم، فكل ملك مالك وليس كل مالك ملك[7].

والسند وإن كان من روايته عن يونس بن يزيد إلا أنه ضعيف وصوابه الإرسال.

ثانياً: مرويات أيوب عند أبي داود:

لم يخرج له أبو داود إلا حديثاً واحداً كذلك لبيان ضعفه.

---

(١) الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت، ٥/ ١٨٥، ح٢٩٢٨.

(٢) ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد، العلل، تحقيق محب الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة، د.ط، ١٤٠٥هـ، ٢/ ٧، دارقطني، علي بن عمر، العلل، تحقيق محفوظ عبدالرحمن السلفي، الرياض، دار طيبة، ط١، ١٤٠٥–١٩٨٥م، ٨/ ٢٨، ١٣٩٠.

(٤) أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د. ت، ٤/ ٣٧، ح٤٠٠٠.

(٥) سعيد بن منصور، السنن، تحقيق سعد بن عبد الله آل حميد، الرياض، دار العصيمي، ط١، ١٤١٤هـ ٢/ ٥١٥، ح١٦٩.

(٦) أبو يعلى، أحمد بن علي، مسند أبي يعلى، تحقيق حسين سليم، دمشق، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ٧/ ١٨٠، ح٤١٥٩.

(٧) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق صدقي العطار، بيروت، دار الفكر، د.ط، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م، ١/ ٩٧. وانظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدّين رمضان، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م ١/ ٢٩،

أخـرجه في كـتاب الآداب: بـاب، في المعصـية، قـال أَحْمَـدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ حَدَّثَنَا أَيُّـوبُ بْـنُ سُـوَيْدٍ عَـنْ أُسَـامَةَ بْـنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ عَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكِ ابْـنِ جُعْشُـمٍ الْمُدْلِجِيِّ قَالَ خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: (**خَيْرُكُمُ الْمُدَافِعُ عَنْ عَشِيرَتِهِ مَا لَمْ يَأْثَمْ**) قَالَ أَبو دَاود: أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ ضَعِيفٌ[1].

قلـت: قال أبو حاتم: أسامة بن زيد لم يسمع من سعيد بن المسيب إلا حديث (**لا ربا إلاّ فيما يكال...**)[2].

وقـال لمـا سـئل عـن حديث (**خَيْرُكُمُ الْمُدَافِعُ عَنْ عَشِيرَتِهِ**): هذا أول خبر أنكرناه على أيوب بن سويد، وما أعلم أسامة روى عن سعيد بن المسيب شيئاً[3].

ثالثاً: مرويات أيوب عند ابن ماجه:

روى له ابن ماجة خمسة أحاديث:

الحَدِيـثُ الأَوَّل: أخـرجه في كـتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الصلاة في مسـجد بيـت المقـدس، أخـرجه شاهداً في هذا الباب، من طريق عُبَيْد اللَّهِ بْن الْجَهْمِ الأَنْمَاطِيُّ حَدَّثَـنَا أَيُّـوبُ بْنُ سُوَيْدٍ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ السَّيْبَانِيِّ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الدَّيْلَمِيِّ عَـنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:(**لَمَّا فَرَغَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ مِنْ بِنَاءِ بَيْـتِ الْمَقْـدِسِ سَأَلَ اللَّهَ ثَلاثًا: حُكْمًا يُصَادِفُ حُكْمَهُ وَمُلْكًا لا يَنْبَغِي لأَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ وَأَلاَّ يَأْتِيَ هَـذَا الْمَسْجِدَ أَحَدٌ لا يُرِيدُ إِلاَّ الصَّلاةَ فِيهِ إِلاَّ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**) فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**أَمَّا اثْنَتَانِ فَقَدْ أُعْطِيَهُمَا وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدْ أُعْطِيَ الثَّالِثَةَ**)[4].

قلـت: له متابع بسند صحيح من طريق: الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي حدثني ربيعة بن يزيد عن عبد الله بن الديلم به بنحوه[5].

---

(١) أبو داوود، السنن، ٤/ ٣٣١، ح٥١٢٠.

(٢) ابن أبي حاتم، العلل، ٢/ ٢٠٩، ح٢٦١٧.

(٣) المصدر نفسه، ٢/ ٢٣١.

(٤) ابـن ماجـه، محمـد بـن يـزيد، السـنن، تحقـيق محمـد فـؤاد عـبد الباقي، بيروت، دار الفكر، د.ط، د. ت، ١/ ٤٥٢، ح ١٤٠٨. وابـن خزيمة، محمد بن إسحاق، الصحيح، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، ٢/ ٢٨٨، ح١٣٣٤.

(٥) ابن حبان، الصحيح، ٤/ ٥١١، ح١٦٣٣.

ومـن طريق إبراهيم بن محمد بن إسحاق الغزاوي، عن الأوزاعي به بنحوه مطولاً رواه الإمـام أحمـد[1] و الحـاكم وقال هذا حديث صحيح تداوله الأئمة وقد احتجا بجميع رواته ثم لم يخرجاه ولا أعلم له علّه، ووافقه الذهبي[2].

ومـن طـريق عمرو بن منصور، عن أبي مسهر، عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن ابن الديلمي به بنحوه[3].

وأشـار العلامـة الشـيخ شاكر إلى أن هذا الحديث من المزيد في متصل الأسانيد، أي أن ربيعة بن يزيد رواه عن ابن الديلمي وعن أبي إدريس عن ابن الديلمي وكلاهما صحيح[4].

قلـت: فيكون هـذا الحديـث حسـناً من طريق أيوب وهو صحيح من طريق غيره والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي، أخرجه شاهداً في الباب.

قـال:حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْهُذَلِيُّ عَـنْ شَـهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ **قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ)**[5].

قلـت: شـيخه أبـو بكـر الهذلـي متروك[6]، والمتن على حاله حسن كما قال الحافظ ابن رجب وقد فصل القول فيه وساق جميع أسانيده وما فيها من علل[7].

الحديث الثالث: أخرجه في كتاب الصدقات، باب الوديعة ولم يخرج في الباب غيره.

مـن طـريق عُبَـيْد اللَّهِ بْن الْجَهْمِ الأَنْمَاطِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ عَنِ الْمُثَنَّى عَنْ عَمْرِو بْـنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ **قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (مَنْ أُودِعَ وَدِيعَةً فَلا ضَمَانَ عَلَيْهِ)**[8].

---

(١) الحاكم، محمد بن عبدالله، المستدرك على الصحيحن، بيروت، دار المعرفة، د.ط، د. ت، ١/ ٨٤.

(٢) الإمام أحمد، أحمد بن حنبل، المسند، بيروت، دار الفكر، د.ط، د. ت، ٢/ ١٧٦.

(٣) النسـائي، أحمد بـن شعيب، المجتبي، تحقيـق عبد الفتاح أبـو غـدّة، حلـب، مكتـب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ٢/ ٣٤، ح٦٩٣.

(٤) مسند أحمد بتحقيق الشيخ شاكر، ح٦٦٤٤.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ٦٥٩، ح٢٠٤٣.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٦٢، ت٨٠٢.

(٧) ابـن رجـب، أحمـد بـن رجـب، جـامع العلـوم والحكم، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة، دار السلام، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ٣/ ١١٠٥-١١١٢.

(٨) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٨٠٢، ح٢٤٠١.

قلت: فيه غير أيوب، المثنى وهو ابن الصباح ضعيف واختلط[1].

وله متابع من حديث عبدالله بن شبيب، ثنا يزيد بن عبدالملك، عن محمد بن عبدالرحمن الجمحي، عن عمرو بن شعيب به بنحوه[2]، وفيه عبد الله بن شبيب الربعي، ضعيف[3].

وآخر من طريق كامل بن طلحة، ثنا ابن لهيعة، حدثنا عمرو بن شعيب، به بنحوه، وذكر الذهبي أن هذه نسخة طويلة وذكر هذا الحديث منها[4].

قلت: رجاله ثقات إلا عبد الله بن لهيعة مختلف فيه وقد اختلط، وكامل بن طلحة ليس هو من قدامى أصحاب عبد الله، فهذا حديث ضعيف ومتابعاه ضعيفان[5]، وإن كان المتن معمولاً به عند بعض الفقهاء.

الحديث الرابع: أخرجه في الجهاد، باب في قسمة الخمس ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ جُبَيْرَ بْنَ مُطْعِمٍ أَخْبَرَهُ **أَنَّهُ جَاءَ هُوَ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكَلِّمَانِهِ فِيمَا قَسَمَ مِنْ خُمُسِ خَيْبَرَ لِبَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ فَقَالا قَسَمْتَ لإِخْوَانِنَا بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ وَقَرَابَتُنَا وَاحِدَةٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا أَرَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ شَيْئًا وَاحِدًا**)[6].

قلت له متابعات من طريق الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب به بنحوه[7]،ومن طريق الليث، عن يونس، عن ابن شهاب به بنحوه[8].

ورواه عن يونس كذلك ابن المبارك وابن إسحاق وعثمان بن عمر عند أبي داود[9].

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص519، ت6470.

(2) الدارقطني، علي بن عمر، السنن، تحقيق عبدالله هاشم يماني، بيروت، دار المعرفة، د.ط، 1386هـ-1966م، 3/ 41، ح167.

(3) الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق الشيخ علي معوض وعادل أحمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1995م، 4/ 118.

(4) ميزان الاعتدال، 6/ 332.

(5) ابن حجر، أحمد بن علي، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق علي بن عبد الله هاشم يماني، بيروت، دار المعرفة، د. ت، د.ط، 3/ 97.

(6) ابن ماجه، السنن، 2/ 961، ح2881.

(7) البخاري، الصحيح، ص662، ح3140.

(8) المصدر نفسه، ص882، ح4229.

(9) السنن، 3/ 145-146، ح2978-2980.

وطريق أبي داود صححها ابن حجر والحديث ثابت عن أبي أمامه كما ذكر البخاري والله أعلم.

الخلاصة: الخمسة الأحاديث التي أخرجها له ابن ماجه: ثلاثة في باب الشواهد، واثنان لم يخرج في الباب غيرهما، لثلاثة أحاديث من الخمسة متابعات قوية تحسن هذه الأحاديث، أحدها من روايته عن يونس بن يزيد وقد وثق فيه، وحديث فيه شيخ أيوب متروك، ومتن الحديث حسن من طرق أخرى وقد أخرج شواهد له، والخامس: له متابعات ضعيفة.

رابعاً: خلاصة مرويات أيوب بن سويد في الكتب الستة.

لم يخرج لأيوب من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي وأبو داود وابن ماجه.

أخرج له كل من الترمذي وأبو داود حديثاً واحداً مقروناً ببيان ضعفه فأبو داود يضعفه والترمذي نقل أن ابن المبارك تركه.

وأخرج له ابن ماجه خمسة أحاديث ثلاثة في باب الشواهد، وهي حسنة واحد منها عن شيخ من شيوخه الذين وثق فيهم وهو يونس بن يزيد ولهذه الأحاديث الثلاثة متابعات تقويها.

وحديثان ضعيفان لم يخرج في الباب غيرهما أحدهما فيه شيخ أيوب متروك، والآخر لم أقف له على متابعات تقويّة وليس هو عن أحد شيوخه الذين وُثّق فيهم.

المبحث الثاني

الحارث الأعور ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في الحارث الأعور.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثاني: الحارث الأعور ومروياته في الكتب الستة

الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني أبو زهير الكوفي، صاحب علي، مات في خلافة ابن الزبير، وكانت خلافة ابن الزبير بين (٦٤هـ -٧٣هـ).

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال الشعبي: حدثني الحارث الأعور وكان كذاباً[١]، وقال منصور ومغيرة عن إبراهيم: (اتُّهِمَ)[٢]، أما ابن سيرين فكان يرى أن عامة ما يرويه عن علي باطل[٣]، وقال أبو إسحاق كان كذّاباً[٤]، وقال جرير كان زَيْفاً[٥]، وقال الثوري: كنا نعرف فضل حديث عاصم بن ضمرة على حديث الحارث[٦]، قلت: وعاصم ضعيف[٧]، وقال أبو بكر بن عياش: لم يكن الحارث بأرضاهم، كان غيرهم أرضى منه، وكان يقول: إنه صاحب كتب كذاب[٨]، وقال الفلاس: كان عبدالرحمن ويحيى لا يحدثان عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي[٩]، و قال أبو خيثمة: كان يحيى بن سعيد يحدث من حديث الحارث ما قال فيه أبو إسحاق سمعت الحارث[١٠].

قلت: وهذا يدل على أن يحيى بن سعيد كان يخشى عدم سماع أبي إسحاق من الحارث فقط.

قال الجوزجاني: سألت ابن المديني عن عاصم والحارث فقال: يا أبا إسحاق مثلك يسأل عن ذا؟! الحارث كذاب[١١]، وقال يحيى بن معين[١٢]والدارقطني[١٣]: ضعيف، وقال أبو

---

(١) البخاري، التاريخ الصغير، تحقيق محمد إبراهيم، حلب، القاهرة، دار الوعي، مكتبة دار التراث العربي، ط١، ١٩٧٧م، ١/ ١٥٦.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، ٢/ ٢٧٣.

(٣) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١٨٦.

(٤) المصدر نفسه، ٢/ ١٨٥.

(٥) العقيلي، الضعفاء، ١/ ٢٠٩.

(٦) ابن أبي حاتم الجرح والتعديل، ١/ ٨٠.

(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣/ ٣٤.

(٨) المزي، تهذيب الكمال: ٥/ ٢٤٧.

(٩) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١٨٦.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٧٨.

(١١) الكامل: ٢/ ١٨٥.

(١٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٧٨.

(١٣) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية،ط١، ١٤٠٦هـ، ١/ ١٨١.

زرعة[1]: لا يحتج بحديثه، وقال أبو حاتم[2]: ليس بقوي ولا ممن يحتج بحديثه، وقال النسائي: ليس بالقوي[3]. وقال ابن سعد[4]:كان له قول سوء، وهو ضعيف في روايته، وقال:ابن حبان[5]: كان غاليا في التشيع، واهياً في الحديث، وقال المغيرة: لم يكن الحارث يصدق عن علي في الحديث[6]، وقال ابن عدي[7]: "وللحارث الأعور عن علي، وهو أكثر رواياته عن علي، وروى عن ابن مسعود القليل وعامة ما يرويه عنهما غير محفوظ" وقال النووي[8]: متفق على ضعفه، قال الذهبي: كان فقهياً كثير العلم على لين في حديثه[9]، وقال: "وأما قولُ: الحارث الأعور كذاب كما قال الشعبي فمحمول على أنه عَنَى بالكذب الخطأ لا التَّعمد، وإلا فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمد الكذب في الدّين... ثم إن أرباب السنن والنسائي مع تعنته في الرجال احتجوا بالحارث والجمهور على توهين أمره، وهو ممن عندي وقْفَة في الاحتجاج به"[10]، وقال: "وقد استوفيت ترجمة الحارث الأعور في الميزان، وأنا متحير فيه"[11]، قلت: قال في الميزان: "من كبار علماء الشيعة، على ضعف فيه"[12]، وفي الكاشف "شيعي لين"[13].

قال الحافظ في التهذيب معلقاً: "لم يحتج به النسائي وإنما أخرج له في السنن حديثاً واحداً مقروناً بابن ميسرة، وآخر في اليوم والليلة متابعة، هذا جميع ماله عنده.

---

(1) الجرح والتعديل، ٣/ ٧٨.

(2) المصدر نفسه، ٣/ ٧٨.

(3) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١٨٦.

(4) ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، بيروت، دار صادر، د. ط، د. ت، ٦/ ١٦٨.

(5) المجروحين، ١/ ٢٢٢.

(6) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٢/ ١٧٠.

(7) الكامل: ٢/ ١٨٦.

(8) شرح النووي على مسلم، ١/ ٩٨.

(9) الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٩، ١٤١٣هـ، ٤/ ١٥٣.

(10) سير أعلام النبلاء، ٤/ ١٥٣.

(11) سير أعلام النبلاء ، ٤/ ١٥٥.

(12) ميزان الاعتدال، ٢/ ١٧٠.

(13) الذهبي، محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة، جدّة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ١/ ٣٠٣.

- وَذَكر عن الحافظ المنذري أن ابن حبان احتج به في صحيحه، ثم قال: ولم أر ذلك، لأن ابن حبان أخرج من طريق عبدالله[1]. بن مرّة عن الحارث بن عبد الله الكوفي، عن ابن مسعود، والحارث بن عبد الله الكوفي هذا هو عند ابن حبان رجل ثقة غير الحارث الأعور كذا في الثقات، وإن كان قوله هذا ليس بصواب[2].

وقال ابن معين: قد سمع من ابن مسعود ليس به بأس[3]، وعنه وقد سئل عن حال الحارث في علي، قال: ثقة. قال عثمان الدوري: ليس يتابع عليه[4]. وقال: ما زال المحدثون يقبلون حديثه[5].

وقال النسائي: ليس به بأس[6]، قال الشعبي: لقد رأيت الحسن والحسين يسألان الحارث الأعور عن حديث علي[7]، وقال أحمد بن صالح المصري: الحارث الأعور ثقة، ما أحفظه وما أحسن ما روى عن علي وأثنى عليه، وقيل له: فقد قال الشعبي كان يكذب، قال: لم يكن يكذب في الحديث إنما كان يكذب في رأيه[8]، وقال الشعبي: كنت اختلف إليه أتعلم الحساب، كان أحسب الناس[9]، وقال ابن سيرين: أدركت الكوفة وهم يقدمون خمسة، من بدأ بالحارث الأعور ثنى بعبيدة، ومن بدأ بعبيدة ثنى بالحارث...[10] وقال: كان أصحاب ابن مسعود خمسة يؤخذ عنهم أدركت أربعة، وفاتني الحارث ولم أره وكان يفضل عليهم[11]، وقال أبو بكر بن أبي داود: كان الحارث أفقه الناس، وأفرض الناس، وأحسن الناس تعلم الفرائض من علي[12]، وقال أبو نعيم: سمع الحارث الأعور من علي عليه السلام أربعة أحاديث[13]، وقال شعبة[1]

---

(١) كذا الصواب وفي المطبوع عمرو، والتصويب من ابن حبان، الثقات، ٥/ ٤٢، فهو عبدالله بن عمر الهمداني الكوفي.

(٢) تهذيب التهذيب: ١/ ٤١٢.

(٣) ابن عدي، الكامل: ٢/ ١٨٦.

(٤) المصدر نفسه، ٢/ ١٨٦، وسؤالات الدوري لابن معين، ٣/ ٣٦.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ٤١١.

(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال: ١٢/ ١٧١.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣/ ٧٨.

(٨) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص٧١.

(٩) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١٨٦.

(١٠) الكامل، ٢/ ١٨٦.

(١١) ميزان الاعتدال: ٢/ ١٧٣.

(١٢) الكامل، ٢/ ١٨٦.

(١٣) المجروحين، ١/ ٢٢٢.

وأبو داود[٢] والعجلي[٣] وغيرهم لم يسمع أبو إسحاق من الحارث الأعور إلا أربعة أحاديث وزاد العجلي وسائر ذلك كتاب أخذه[٤] وكذا قال ابن نمير[٥].

وقال ابن شاهين: بعد أن نقل كلام الشعبي في الحارث: "وفي هذا الكلام من الشعبي نظر لأنه قد روى هو أنه رأى الحسن والحسين يسألان الحارث عن حديث علي وهذا يدل على أن الحارث صحيح الرواية عن علي ولولا ذلك لما كان الحسن والحسين مع علمهما وفضلهما يسألان الحارث لأنه كان وقت الحارث من هو أرفع من الحارث من أصحاب علي فدل سؤالهما للحارث على صحة روايته، ومع ذلك فقد قال يحيى بن معين ما زال المحدثون يقبلون حديثه وهذا من قول يحيى بن معين الإمام في هذا الشأن زيادة لقبول حديث الحارث وثقته..."[٦].

وقد جهدت في الوقوف على هذه الأحاديث الأربعة فلم أستطع، غير أني أجد بعض النقاد أحياناً يُعِلُّ بعض أحاديثه بقوله وهذا الحديث لم يسمعه أبو إسحاق من الحارث، والله أعلم.

الخلاصة:

الكلام في الحارث من جانبين:

الأول: عدالته، والثاني: ضبطه.

أما العدالة: فالطعن فيها ثابت، فالكلام في كذبه تجاذبه طرفان هل هو في الدين أو في رأيه وبدعته، ولم يدافع عنه أحد خارج هذين الاحتمالين، ولكن من قال كذب في دينه ترك حديثه، ومن قال في رأيه لم يترك حديثه لأنه حمل معنى الكذب على ما كان عائداً لبدعته، وهذا تأويل الذهبي حيث قال: وكلام الشعبي محمول على الخطأ لا التعمد وإلا

---

(١) البخاري، التاريخ الصغير، ١/ ١٥٦.

(٢) أبو داود، سليمان بن الأشعث، رسالة أبي داود لأهل مكة، تحقيق عبد الفتاح أبو غدّة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ص٥٠.

(٣) ابن الكيال، محمد بن أحمد، الكواكب النيّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، تحقيق حمدي السلفي، الكويت، دار العلم، د.ط، د. ت، ١/ ٦٦.

(٤) ميزان الاعتدال، ٢/ ١٧٠.

(٥) ابن الجوزي الضعفاء والمتروكين، ١/ ١٨١.

(٦) ابن شاهين، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، تحقيق حماد الأنصاري، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٩٩٩م، ص٥٤.

فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمد الكذب بالدّين... أو تصريح أحمد بن صالح المصري حيث قال: كذبه في رأيه لا روايته.

أما الضبط: فقد ضعفه غير واحد من النقاد، وقال ابن عدي وقد سبر حديثه عامة ما يرويه غير محفوظ، والترمذي مع إخراجه له فقد بيّن غرابته وضعفه في الأغلب الأعم.

وقد أطلق القول بثقته ابن معين وأحمد بن صالح.

وقد نص ابن معين على أنه ثقة في علي، ووثقة كذلك أحمد بن صالح المصري في روايته عن علي إلا أنهما لا يتابعان على ذلك على إطلاقه، ووثق في ابن مسعود كما أشار إليه ابن سيرين وابن معين.

وأولى الأقوال فيما يتضح لي أن يقال: مقبول في علي، وله مكانة فيه حيث وصلت معرفته فيه درجة أن يسأله الحسن والحسين عن حديث أبيهما وقدمه أهل الكوفة فيه وفي ابن مسعود ويضاف إلى ذلك توثيقه فيما روى عن علي في باب الفرائض خاصة فقد بيّن بأنه تعلمها من علي ﷺ حتى قيل فيه بَعْدُ: أفرض الناس، ويصدق ذلك كله أن أصحاب السنن الأربعة أخرجوا له نحواً من أربعة وأربعين حديثاً فهذه تشهد له عليه كما سيأتي والله أعلم.

قلت: وقبل دراسة أحاديث الحارث في الكتب الستة يجدر بيان حال أبي إسحاق وروايته عن الحارث حيث إن أغلب ما رُوِي عن الحارث كان من طريقه.

أما أبو إسحاق فهو عمرو بن عبدالله الهمداني، السبيعي، ثقة مكثر عابد، من الثالثة[1]. كان يشبه بالزهري في كثرة الرواية واتساعه في الرجال[2] ولد سنة (٣٣هـ) وتوفي (١٢٧هـ)[3] وقد وصف بالتدليس، وذكر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين[4].

وهذه الطبقة لم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلاّ بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم مَنْ ردّ حديثه مطلقاً، ومنهم مَنْ قبله[5]. قلت: وهو وإن ذكر في الثالثة إلاّ أنه ينطبق عليه وصف الثانية وهو من احتمل الأئمة تدليسه لإمامته وكثرة روايته ولاشك أن أبا إسحاق منهم.

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٢٣، ت٥٠٦٥.

(٢) الجرح والتعديل، ٦/ ٢٤٢.

(٣) الربعي، محمد بن عبدالله، مولد العلماء ووفياتهم، الرياض، دار العاسمة، ط١، ١٤١٠هـ، ص١٢١.

(٤) العلائي، جامع التحصيل، ص١٠٨.

(٥) ابن حجر، طبقات المدلسين، ص١٣.

وممن احتج بعنعنة أبي إسحاق البخاري ومسلم في صحيحهما، حيث أخرجوا من أحاديثه التي رواها بالعنعنة مئة وستين حديثاً من أصل مئتين وسبعة وثلاثين حديثاً أخرجاها له[1].

وقد اختلف العلماء في اختلاطه، وأنكر الذهبي ذلك وقال: إنما شاخ ونسي[2].

وقد أخرج الشيخان في الصحيحين لجماعة من روايتهم عن أبي إسحاق وهم:

- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق.
- وسفيان الثوري.
- وزكريا بن أبي زائدة.
- وأبي الأحوص سلام بن سليم.
- وزهير بن معاوية.
- وشعبة.
- وعمرو بن أبي زائدة.
- ويوسف بن أبي إسحاق.

... وغيرهم.

قلت: قد شارك أصحاب السنن الأربعة البخاري ومسلماً في الإخراج عن هؤلاء الرواة عن أبي إسحاق، وزاد الترمذي وابن ماجه رواية شريك بن عبدالله عن أبي إسحاق وشريك قديم السماع من أبي إسحاق[3]. وتفرد الترمذي بإخراجه رواية ابن عيينة عن أبي إسحاق.

وقد اقتصر ابن الصلاح على ابن عيينة فيمن روى عن أبي إسحاق بعد اختلاطه[4].

قلت: هذا على قول من قال إنه اختلط.

وبعد بيان حال أبي إسحاق أقف مع قول شعبة وَمن تابعه: "لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلاَّ أربعة أحاديث". فقد جاء عن عيسى بن يونس قال: قال شعبة بن الحجاج: أشعرت أن جدك لم يسمع من الحارث الأعور إلاَّ أربعة أحاديث؟ أنا سألته عن ذلك فقال لي[5]، زاد أبو داود: ليس فيها مسند واحد[6]، وزاد ابن نمير: والباقية إنما أخذها من كتابه[7].

وبدراسة القرائن المحيطة بهذا القول تبين لي من صنع النقاد أن هذا القول اجتهاد بحسب تتبع كل ناقد، وبيان ذلك من وجهين:

---

(١) انظر: مثلاً: البخاري، الصحيح، ح١٢٦، ٢٣٧، ٣٩٠، ٤٩٨، ٧٧٨، ...، مسلم، الصحيح، ح١٣، ٣٠، ٢١٣، ٢٢١، ٣٢٧، ....

(٢) الكواكب النيرات، ص٦٦.

(٣) الجرح والتعديل، ٢/ ٣٣٠.

(٤) الكواكب النيرات، ص٦٦.

(٥) ابن أبي حاتم، تقدمة الجرح والتعديل، ص٤٨.

(٦) رسالة أبي داود لأهل مكة، ص٤٩.

(٧) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١/ ١٨١.

الأول: عبارات للنقاد تفيد ذلك وهي:

١. قال الإمام أحمد: "حدثنا سفيان قال: دخلت عليه -أي على أبي إسحاق- وإذا هو في قبة تركية ومسجد على بابها وهو في المسجد، فقلت: كيف أنت يا أبا إسحاق؟ قال: مثل الذي أصابه الفالج لا تنفعه يد ولا رجل. قلت له: سمعت يا أبا إسحاق من الحارث؟ فقال لي يوسف: هو قد رأى علياً فكيف لم يسمع من الحارث!! قلت: يا أبا إسحاق رأيت علياً؟ قال: نعم"[١].

وقال الإمام أحمد: سمعت أبا بكر بن عياش يقول: قلَّ ما سمع أبو إسحاق من الحارث ثلاثة أحاديث[٢].

وقال أيضاً: "ويقولون إن أبا إسحاق لم يسمع من الحارث إلاَّ ثلاثة أو أربعة أحاديث"[٣].

فهذا القول يدل على ثبوت سماع أبي إسحاق من الحارث، وإن لم يحدد حجم هذا السماع لكن في جواب يوسف ما يوحي بأنه سمع منه أكثر من أربعة أحاديث ولا يمتنع ذلك فالمعاصرة واللقي ثابتان، والمسوغ للحرص على رواية الحارث موجود وهو اختصاصه بالرواية عن علي ﷺ كما بين ذلك ابن شاهين حتى إنه صحح رواية الحارث عن علي، وإيراد الإمام أحمد لقول شعبة بلفظ (ويقولون) مشعر بتضعيفه.

ونحوه ابن أبي حاتم فأورد عبارة شعبة بصيغة التمريض كذلك حيث قال: "ويقال إن أبا إسحاق لم يسمع..."[٤] فيظهر من عبارته أنه لم يرتض هذا القول.

ونحوهما عبارة الذهبي حيث قال: "وقد جاء أن أبا إسحاق سمع من الحارث أحاديث وباقي ذلك مرسل"[٥].

أما الجوزجاني فقال: "الشائع في أهل الحديث أن أبا إسحاق لم يسمع من الحارث الأعور إلاَّ ثلاثة أو أربعة أحاديث، سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان أبو إسحاق تزوج امرأة الحارث فوقع حديثه إليه ويقولون لم يسمع من الحارث إلاَّ ثلاثة أو أربعة أحاديث"[٦].

---

(١) علل الإمام أحمد، ١/ ٤٤٦، ومسند ابن الجعد، ص٧٤.

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص٣٨٤.

(٣) الجوزجاني، أحوال الرجال، ص٤٣.

(٤) العراقي، تحفة التحصيل، ص٢٤٥.

(٥) سير أعلام النبلاء، ٤/ ١٥٢.

(٦) أحوال الرجال، ص٤٣.

والإمام أحمد مع قوله هذا يروي في مسنده عن أبي إسحاق عن الحارث نحواً من خمسة وثلاثين حديثاً[1].

ومعلوم أنه ليس كل ما شاع دقيق.

أما الأمر الثاني فهو الواقع التطبيقي لصنيع النقاد وذلك

أ. أن الدارقطني روى في سننه[2] نحواً من عشرين حديثاً من رواية أبي إسحاق عن الحارث.

ولم يعل أيّا منها بعدم سماع أبي إسحاق من الحارث بل لم يتعرض لذلك أصلاً. وفي علله[3] سئل عن نحو من ثلاثين حديثاً من أحاديث أبي إسحاق عن الحارث ولم يذكر مسألة السماع، وهذا يظهر عدم اعتماد الدارقطني لهذه المقولة.

والبزار في مسنده المعلل[4] يخرج نحواً من عشرين حديثاً من رواية أبي إسحاق عن الحارث ولم يعل أيّاً منها بعدم السماع، ولا يضعف أيّاً منها بالحارث الأعور.

ب. والترمذي يخرج أحاديث أبي إسحاق عن الحارث في جامعه ويضعف بعضها بقوله والحارث يُضعف عند أهل الحديث[5]، إلاّ أنه لم يتعرض لمسألة السماع قط.

ج. أن البخاري لما سأله الترمذي عن حديث يرويه أبو إسحاق: مرّة عن الحارث ومرّة عن عاصم قال: كلاهما عندي صحيح يحتمل أن يكون سمع منهما جميعاً[6].

- أما قول أبي داود: ليس فيها مسند واحد.

فعلق عليه الشيخ أبو غدّه بقوله: وقال أبو داود في كتاب الصلاة من سننه في باب النهي عن التلقين بعدما أخرج حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي مرفوعاً يا علي لا تفتح على الإمام في الصلاة قال ما نصه: أبو إسحاق لم يسمع من الحارث إلاّ أربعة أحاديث ليس هذا منها، وهذا يدل على أن فيما سمع أبو إسحاق عن الحارث ما هو مسند مرفوع أيضاً وإلاّ لا وجه لهذا النفي، فقوله هنا: إنه ليس في تلك الأحاديث الأربعة حديث مسند فيه نظر[7].

---

(١) انظر: المسند، ١/ ٨٧، ١٠٤، ١٢١، ... .

(٢) انظر: السنن، ١/ ٤٠٠، ٤٢٠، ٢/ ٩٢، ٩٨.

(٣) انظر: العلل، ٣/ ١٤٠، ١٤٨، ١٥٤، ١٥٥، ١٦١، ... .

(٤) انظر: المسند، ٣/ ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ... .

(٥) انظر: الجامع، ٢/ ٧٢، ٣٢٣، ٤١٠، ... .

(٦) الترمذي، الجامع، ٣/ ١٦، ح٦٢٠.

(٧) تعليق الشيخ عبدالفتاح أبو غدّة على رسالة أبي داود لأهل مكة، ص٤٩.

قلت: وفي شرح علل الترمذي أن أبا داود قالها في الأحاديث الأربعة التي سمعها الحكم ابن عتيبة من مقسم بن بجير[1].

- وقول ابن نمير والباقية إنما أخذها من كتابه: يعنى أنها وجادة، وكونها كذلك لا يقتضي تمام الانقطاع فإن الوجادة وإن كانت من باب المنقطع إلاَّ أن فيها شوب اتصال، وأما عن العمل بها فعن الشافعي ونُظّار أصحابه، وقطع بعض المحققين الشافعيين بوجوب العمل بها عند حصول الثقة[2].

فعلى هذا ومع العلم بأن مثل هذه الأقوال -التي ينص فيها أن هذا الراوي لم يسمع من شيخه إلاَّ عدداً معيناً- هي بحسب ما يتيسر لصاحبها من التتبع والاستقراء وقد يرتضيها ناقد ولا يعمل بها آخر[3]، فهذا البخاري لما قال له الترمذي: يقولون لم يسمع الأعمش من مجاهد إلاَّ أربعة أحاديث قال: ريح ليس بشيء. لقد عددت له أحاديث كثيرة نحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها حدثنا مجاهد[4].

كما أنه ثبت تشدد شعبة في تحري السماع حتى شدد عليه بعض النقاد فأفسد عليه حديثاً كما كان من حميد الطويل حين سأله شعبة عن حديث لأنس فقال له: أنت سمعته من أنس. قال: فيما أحسب. فقال شعبة: لا أريده، فلما ذهب قال حميد: سمعته من أنس كذا وكذا مرّة ولكن أحببت أن أفسده عليه[5].

وفي رواية: شدد عليّ فأحببت أن أشدد عليه[6]، ولعله حصل له مع أبي إسحاق ما حصل له مع حميد، يقوى هذا الاحتمال أن شعبة قال: أنا سألته عن ذلك فقال لي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنه لم ينص على هذه الأحاديث الأربعة كما هو الحال في غيره، والله أعلم.

وأبو[7] وتعاصرا زمناً طويلاً في الكوفة.

---

(١) شرح علل الترمذي، ص٣٨٤.

(٢) السيوطي، تدريب الراوي، ٢/ ٥٩-٦٠.

(٣) انظر: هذه المسألة في شرح علل الترمذي، ص٣٨١-٣٨٨.

(٤) علل الترمذي الكبير، ص٣٨٨.

(٥) ابن الجعد، مسند ابن الجعد، ص١٩.

(٦) ابن عدي، الكامل، ٢/ ٢٦٨.

(٧) تهذيب التهذيب: ١/ ٤١٢.

فعلى هذا كل ما رواه أبو إسحاق عن الحارث وصح الطريق إليه ولم يعل إلاّ بكونه من رواية الحارث فإني أحسنه خاصة مع وجود متابعات وشواهد له، والله ولي التوفيق.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

أخرج أحاديث الحارث أصحاب السنن الأربعة فقط

أولاً: مرويات الحارث بن عبد الله الأعور عند الترمذي:

روى له الترمذي واحداً وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: ذكره تعليقاً متابعة في أبواب الطهارة، باب ما جاء في وضوء النبيﷺ كيف كان؟.

قال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ وَقُتَيْبَةُ قَالا حَدَّثَنَا أَبو الأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي حَيَّةَ قَالَ: **(رَأَيْتُ عَلِيًّا تَوَضَّأَ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ حَتَّى أَنْقَاهُمَا ثُمَّ مَضْمَضَ ثَلاثًا وَاسْتَنْشَقَ ثَلاثًا وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاثًا وَذِرَاعَيْهِ ثَلاثًا وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ فَضْلَ طَهُورِهِ فَشَرِبَهُ وَهُوَ قَائِمٌ ثُمَّ قَالَ أَحْبَبْتُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ طُهُورُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).**

قَالَ أبو عِيسَى وَفِي الْبَاب عَنْ عُثْمَانَ وَعَبْدِاللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَالرُّبَيِّعِ وَعَبْدِاللَّهِ بْنِ أُنَيْسٍ وَعَائِشَةَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَّادٌ قَالا حَدَّثَنَا أَبو الأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ ذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي حَيَّةَ إِلاَّ أَنَّ عَبْدَ خَيْرٍ قَالَ: **(كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ طُهُورِهِ أَخَذَ مِنْ فَضْلِ طَهُورِهِ بِكَفِّهِ فَشَرِبَهُ).**

قَالَ أبو عِيسَى حَدِيثُ عَلِيٍّ رَوَاهُ أَبُو إِسْحَقَ الْهَمْدَانِيُّ عَنْ أَبِي حَيَّةَ وَعَبْدِ خَيْرٍ وَالْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ وَقَدْ رَوَاهُ زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِي الله عَنْهم حَدِيثَ الْوُضُوءِ بِطُولِهِ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قَالَ وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ فَأَخْطَأَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ فَقَالَ مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ وَرُوِيَ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ وَرُوِيَ عَنْهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ مِثْلُ رِوَايَةِ شُعْبَةَ وَالصَّحِيحُ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ[1].

---

(١) الترمذي، الجامع، ١/ ٦٧، ح٤٨، والنسائي في المجتبى، ١/ ٧١، ح٩، وأبو داود في السنن، ١/ ٢٩، ح١١٦.

وأخرجه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا أَبو بَكرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبو بَكرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ قَالَ: (**دَعَا عَلِيٌّ بِمَاءٍ فَغَسَلَ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا الإِنَاءَ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَنَعَ**)[1].

أما حديث خالد بن علقمة عن عبد خير قال: أتينا علي بن أبي طالب به بنحوه، أخرجه أبو داود[2] والنسائي[3] بسند صحيح.

أقول: فحديث أبي حية وحديث عبد خير الصحيحان متابعان لحديث الحارث الأعور فيكون هذا من حسان حديث الأعور والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية الإقْعَاء[4] في السجود، لم يخرج في الباب غيره، وأشار إلى شواهد له.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**يَا عَلِيُّ أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي وَأَكْرَهُ لَكَ مَا أَكْرَهُ لِنَفْسِي لا تُقْعِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ**)

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ وَقَدْ ضَعَّفَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْحَارِثَ الأَعْوَرَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ الإِقْعَاءَ قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ عَائِشَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ[5].

ورواه ابن ماجه من طريق علي بن محمد، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق به بمثله مختصراً[6].

ومن طريق محمد بن ثواب، حدثنا أبو نعيم النخعي، عن أبي مالك، عن عاصم ابن كليب، عن أبيه عن أبي موسى وأبي إسحاق به بنحوه[7]،وفيه أبو مالك وهو النخعي متروك[8].

---

(١) السنن، ١/ ١٣٩، ح٣٩٦.

(٢) السنن، ١/ ٢٨، ح١١١.

(٣) المجتبى، ١/ ٦٨، ح٩٢.

(٤) الإقعاء، هو جلوس الرجل على أليته ناصباً فخذيه مثل إقعاء الكلب والسبع ومعناه في الحديث أن يضع أليته على عقبية بين السجدتين. ابن سلام، غريب الحديث، ١/ ٢١٠.

(٥) الجامع ٢/ ٧٢، ح٢٨٢.

(٦) السنن ١/ ٢٨٩، ح٨٩٤.

(٧) المصدر نفسه، ١/ ٢٨٩، ح٨٩٥.

(٨) تقريب التهذيب، ص٦٧٠، ت٨٣٣٧.

فمدار هذا الحديث عن عليّ على أبي إسحاق عن الحارث، وله شاهد من حديث عائشة عند مسلم[1]. إلا أنه ليس من الأحاديث التي سمعها أبو إسحاق من الحارث كما نص على ذلك أبو داوود فيما نقله البيهقي عنه في سننه الكبرى[2].

الحديث الثالث: أخرجه في أبواب الصلاة، باب ما جاء في الوتر، ولم يخرج في الباب غيره وأشار إلى شواهده بقوله وفي الباب.

قال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: **(كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوتِرُ بِثَلاثٍ يَقْرَأُ فِيهِنَّ بِتِسْعِ سُوَرٍ مِنَ الْمُفَصَّلِ يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِثَلاثِ سُوَرٍ آخِرُهُنَّ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)**.

قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَعَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ وَيُرْوَى أَيْضًا عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَكَذَا رَوَى بَعْضُهُمْ فَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ أُبَيٍّ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى عَنْ أُبَيٍّ.

قَالَ أَبو عِيسَى وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا... حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ الطَّالَقَانِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ كَانُوا يُوتِرُونَ بِخَمْسٍ وَبِثَلاثٍ وَبِرَكْعَةٍ وَيَرَوْنَ كُلَّ ذَلِكَ حَسَنًا[3].

قلت: له متابع من حديث شريك عن مسلم بن عبد الرحمن، قال: نا زاذان قال: **(كان علي يوتر بثلاث إذا جاء نصر الله والفتح وإنا أنزلناه في ليلة القدر، وقل هو الله أحد)**[4]. وهو سند حسن.

ولم أقف على من أعلّ هذا الحديث بعلّة أنه ليس من الأحاديث الأربعة التي سمعها أبو إسحاق من الحارث، فيكون هذا من حسان حديث الحارث والله أعلم.

الحديث الرابع: أخرجه في أبواب الصلاة باب: ما جاء في المشي يوم العيد، أخرجه وحده في الباب.

---

(١) الصحيح، ١/ ٣٥٧، ح٤٩٨.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ٣/ ٢١٢، ح٥٥٨١ و ٥٥٨٢. التلخيص الحبير، ١/ ٢٢٥.

(٣) الجامع ٢/ ٣٢٣، ح ٤٦٠

(٤) ابن الجعد، علي بن الجعد، المسند، تحقيق عامر حيدر، بيروت، مؤسسة نادر، ط١٤١٠،١هـ-١٩٩٠م، ١/ ٣٤٨، ح٢٤٠٠.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَزَارِيُّ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: (**مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا وَأَنْ تَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ**).

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا وَأَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ لِصَلَاةِ الْفِطْرِ قَالَ أَبو عِيسَى وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لا يَرْكَبَ إِلاَّ مِنْ عُذْرٍ[1].

وأخرجه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ حَدَّثَنَا أَبو دَاوُدَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: (**إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُمْشَى إِلَى الْعِيدِ**)[2].

وعلّق ابن المنير على تبويب البخاري بقوله: "باب: المشي والركوب إلى العيد"... ولعله أشار بذلك إلى تضعيف ما ورد في الندب إلى المشي ففي الترمذي عن علي... وفي ابن ماجه عن سعد القرظي ... وفيه عن أبي رافع نحوه وأسانيد الثلاثة ضعاف"[3].

وقال المباركفوري: "والحديث وإن كان ضعيفاً ففي الباب أحاديث ضعاف أخرى تؤيده"[4].

وقال العراقي عنه: "وهذا -أي حديث الحارث عن علي- أمثل من حديث ابن عمر وسعد القرظي"[5].

فيكون هذا الحديث كذلك من حسن حديث الحارث الأعور عن علي، ولم ينص أحد أنه مما لم يسمعه أبو إسحاق منه، وتحسين الترمذي له لشواهده التي منها حديث ابن عمر وعمار بن سعد أبي رافع عند ابن ماجه[6]، وإن كانت أسانيدهما ضعيفة لكن ضعفها غير شديد يمكن تحسين المتن معه.

الحديث الخامس: ذكره تعليقاً متابعة، باب: ما جاء في زكاة الذهب والوَرِق.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا أَبو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**قَدْ عَفَوْتُ عَنْ صَدَقَةِ**

---

(١) الترمذي، الجامع، ٢/ ٤١٠، ح٥٣٠.

(٢) السنن، ١/ ٤١١، ح١٢٩٦،

(٣) فتح الباري، ٢/ ٤٥١.

(٤) المباركفوري، محمد عبد الرحمن، تحفة الأحوذي في شرح سنن الترمذي، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت، ٣/ ٥٧.

(٥) المصدر نفسه، ٣/ ٥٨.

(٦) السنن، ١/ ٤١١، ح١٢٩٥- ١٢٩٧.

الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرِّقَةِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا وَلَيْسَ فِي تِسْعِينَ وَمِائَةٍ شَيْءٌ فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ) وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ.

قَالَ أَبو عِيسَى رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْأَعْمَشُ وَأَبو عَوَانَةَ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ كِلاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ رُوِيَ عَنْهُمَا جَمِيعًا[1].

وأخرجه أبو داود قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النُّفَيْلِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا أَبو إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ وَعَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّه عَنْهم قَالَ زُهَيْرٌ أَحْسَبُهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(أَنَّه قَالَ هَاتُوا رُبْعَ الْعُشُورِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَم)**..." مطولاً وذكر فيه زكاة الأنعام... ثم قال حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ وَسَمَّى آخَرَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ وَالْحَارِثِ الْأَعْوَرِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّه عَنْه عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنحو حديث الترمذي، وزاد في آخر الحديث **(فَإِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ يَعْنِي فِي الذَّهَبِ حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا فَإِذَا كَانَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ)**

قَالَ فَلا أَدْرِي أَعَلِيٌّ يَقُول **(فَبِحِسَابِ ذَلِك)** أَوْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **(وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ)** إِلاَّ أَنَّ جَرِيرًا قَالَ ابْنُ وَهْبٍ يَزِيدُ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

ثم أخرجه بعد ذلك قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ أَخْبَرَنَا أَبو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلام قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. بنحو حديث الترمذي.

قَالَ أَبو دَاود رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الأَعْمَشُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ كَمَا قَالَ أَبو عَوَانَةَ وَرَوَاهُ شَيْبَانُ أَبو مُعَاوِيَةَ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ.

قَالَ أَبو دَاود وَرَوَى حَدِيثَ النُّفَيْلِيِّ شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ عَلِيٍّ لَمْ يَرْفَعُوهُ أَوْقَفُوهُ عَلَى عَلِيٍّ"[2].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٣/١٦، ح٦٢٠.

(٢) أبو داوود، السنن، ٢/١٠١ ح١٥٧٤-١٥٧٥.

وأخرجه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إِنِّي قَدْ عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ وَلَكِنْ هَاتُوا رُبُعَ الْعُشْرِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا)** ومن طريق سَهْلُ ابْنُ أَبِي سَهْلٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(تَجَوَّزْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ)**[١].

قال الحافظ في الفتح تعليقاً على تبويب البخاري ليس على المسلم في فرسه صدقة: لعل البخاري أشار إلى حديث علي مرفوعاً... أخرجه أبو داود وغيره وإسناده حسن[٢].

قلت: المراد طريق عاصم بن ضمرة والحارث لأنهما يقوي كل منهما الآخر، لكن لا يتابع على ذلك عِلّة عاصم رفع قول علي وعاصم مختلف فيه قال الدارقطني في العلل عن طريق عاصم والحارث عن علي: ويشبه أن يكون القولان صحيحين والله أعلم، لكنه قال: الصواب وقفه على علي[٣].

فيكون هذا من حسان حديثه عن علي موقوفاً لا مرفوعاً. والله أعلم.

الحديث السادس: أخرجه في الحج، باب: ما جاء في التغليظ في ترك الحج، أخرجه ليبين ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَعِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِلالُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ الْبَاهِلِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ الْهَمْدَانِيُّ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَحُجَّ فَلا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ **(وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً)**. [آل عمران: ٩٧]

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ وَهِلالُ ابْنُ عَبْدِاللَّهِ مَجْهُولٌ وَالْحَارِثُ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ[٤].

قلت هلال بن عبد الله الباهلي مولاهم، متروك[٥]. وقد تفرد به، قال الحافظ ابن عدي منكر الحديث ويعرف بهذا الحديث، يرويه عن أبي إسحاق بهذا الإسناد وليس الحديث بمحفوظ[٦].

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٧٠ ح١٧٩٠.

(٢) فتح الباري ٣/ ٢٢٧.

(٣) العلل ٤/ ٧٣.

(٤) الترمذي، الجامع، ٣/ ١٧٦، ح ٨١٢.

(٥) تقريب التهذيب، ص ٥٧٦، ت ٧٣٤٣.

(٦) الكامل، ٧/ ١٢٠.

وأما المتن من حيث هو فغاية ما يقال فيه إنَّ له أصلاً وليس موضوعاً[1].

فيكون هذا الحديث ضعيفاً بهذا السند والعلّة فيه ليست من الحارث.

الحديث السابع -والثامن والخامس عشر والسادس عشر-: في الحج باب: ما جاء في يوم الحج الأكبر، أخرجه ليبين الخلاف في رفعه ووقفه، وأن الصواب وقفه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْحَقَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ يَوْمِ الْحَجِّ الأَكْبَرِ فَقَالَ: **(يَوْمُ النَّحْرِ)**[2].

ثم أخرجه بعد فقال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: **(يَوْمُ الْحَجِّ الأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحْرِ)**.

قَالَ أَبو عِيسَى وَلَمْ يَرْفَعْهُ وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الأَوَّلِ وَرِوَايَةُ ابْنِ عُيَيْنَةَ مَوْقُوفًا أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْحَقَ مَرْفُوعًا هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحُفَّاظِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا.

ثم أعادهما بسنديهما ومتنيهما في كتاب التفسير باب: ومن سورة التوبة[3].

قلت: وأخرجه الطبري[4] بسند حسن عن يحيى بن الجزار، عن علي قوله، وكذا أخرجه عن الحارث عن علي قوله، وعن بعض أصحاب النبي ﷺ من قولهم فيكون هذا الحديث من حسان حديثه عن علي موقوفاً.

الحديث التاسع: أخرجه في النكاح، باب: ما جاء في المُحَلّل والمُحَلّل له، أخرجه لبيان علته، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ زُبَيْدٍ الأَيَامِيُّ حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ وَعَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالا: (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ الْمُحِلَّ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ) قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

---

(١) التلخيص الحبير، ٢/ ٢٢٢.

(٢) الترمذي، الجامع، ٣/ ٢٩١، ح ٩٥٧.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ٢٧٤ ح ٣٠٨٨ و ٣٠٨٩.

(٤) الجامع البيان، ١٠/ ٩٠-٩١.

قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ حَدِيثٌ مَعْلُولٌ وَهَكَذَا رَوَى أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ هُوَ الشَّعْبِيُّ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَائِمِ لأَنَّ مُجَالِدَ بْنَ سَعِيدٍ قَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيٍّ وَهَذَا قَدْ وَهِمَ فِيهِ ابْنُ نُمَيْرٍ وَالْحَدِيثُ الأَوَّلُ أَصَحُّ وَقَدْ رَوَاهُ مُغِيرَةُ وَابْنُ أَبِي خَالِدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ[1].

ورواه النسائي قال: أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ قَالَ: (**لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ وَشَاهِدَهُ وَكَاتِبَهُ وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُوتَشِمَةَ قَالَ إِلاَّ مِنْ دَاءٍ فَقَالَ نَعَمْ وَالْحَالُّ وَالْمُحَلَّلُ لَهُ وَمَانِعُ الصَّدَقَةِ وَكَانَ يَنْهَى عَنِ النَّوْحِ وَلَمْ يَقُلْ لَعَنَ**).

ورواه من حديث إِسْمَعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الأَعْمَشِ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَاللَّهِ بْنَ مُرَّةَ يُحَدِّثُ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِاللَّهِ به بنحوه لكن لم يذكر المحلل والمحلل.

ورواه من حديث زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ أَنْبَأَنَا حُصَيْنٌ وَمُغِيرَةُ وَابْنُ عَوْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ به بنحوه من غير ذكر (**الْمُحَلِّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ**)[2].

ورواه أبو داود، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنِي إِسْمَعِيلُ عَنْ عَامِرٍ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِي اللَّه عَنْه قَالَ إِسْمَعِيلُ وَأُرَاهُ قَدْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلِّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ**)

حَدَّثَنَا وَهْبُ ابْنُ بَقِيَّةَ عَنْ خَالِدٍ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ عَامِرٍ عَنِ الْحَارِثِ الأَعْوَرِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَرَأَيْنَا أَنَّهُ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَام عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ[3].

وابن ماجه قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ وَمُجَالِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ به بمثل حديث أبي داود[4].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٣/ ٤٢٧، ح١١١٩.

(٢) المجتبى، ٨/ ١٤٧ ح٥١٠٢-٥١٠٤.

(٣) أبو داوود، السنن، ٢/ ٢٢٧ ح ٢٠٧٦.

(٤) السنن ١/ ٦٢٢ ح١٩٣٥.

قلت وهو عند البيهقي من طريق قتادة عن عامر الشعبي، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب به بنحوه[1].

قلت: وإن كان مجالد ضعيفاً فإن إخراج حديثه مقروناً بابن عون وهو ثقة والمتابعان قتادة وإسماعيل بن أبي خالد، تحسن حاله لكن يبقى ضعف الحارث، وهو محتمل لأنه من روايته عن علي وهو صالح في علي ولم ينصَّ أحد من النقاد أن هذا الحديث لم يسمعه الحارث من علي وله شواهد أشار لها الترمذي فيكون هذا من حسان حديثه والله أعلم.

الحديث العاشر والحادي عشر والثاني عشر: أخرجها في الفرائض، باب ما جاء في ميراث الأخوة من الأم والأب، ولم يخرج في الباب غيرها.

قال: حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّكُمْ تَقْرَءُونَ هَذِهِ الآيَةَ **(مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ)** وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالدَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ وَإِنَّ أَعْيَانَ بَنِي الأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلاَّتِ[2]، الرَّجُلُ يَرِثُ أَخَاهُ لأَبِيهِ وَأُمِّهِ دُونَ أَخِيهِ لأَبِيهِ) .

حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ .

ثم قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا أَبو إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: (قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أَعْيَانَ بَنِي الأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلاَّتِ).

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْحَارِثِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ[3].

وأخرجه ابن ماجه من طريق عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ به بنحوه.

ومن طريق يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ حَدَّثَنَا أَبو بَحْرٍ الْبَكْرَاوِيُّ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ به بنحوه[4].

---

(١) البيهقي، السنن الكبرى، ٧/ ٢٠٧، ح١٣٩٦١.

(٢) العلات: الأخوة لأب واحد وأمهات شتى. الخطابي، سليمان بن حمد، غريب الحديث ٢/ ١٦٠.

(٣) الترمذي، الجامع، ٤/ ٤١٦، ح ٢٠٩٤، و ٤/ ٤٣٥، ح ٢١٢٢.

(٤) السنن، ٢/ ٩١٥، ح ٢٧٣٩

قال البيهقي: 'امتناع أهل الحديث عن إثبات هذا لتفرد الحارث الأعور بروايته عن علي رضي الله عنه والحارث لا يحتج بخبره لطعن الحفاظ فيه'[1].

وقال الحافظ في الفتح تعليقاً على تبويب البخاري 'ويذكر أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية: (هذا طرف من حديث أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحارث الأعور عن علي بن أبي طالب... وهو إسناد ضعيف، لكن قال الترمذي أن العمل عليه عند أهل العلم، وكأن البخاري اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه، وإلا فلم تجر عادته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به، وقد أورد في الباب ما يعضدهُ أيضاً)'[2].

قلت هذا من حسن حديثه، ذلك أنه من حديثه عن علي وهو قوي فيه، ولم يعل بعدم السماع، وقد شهد النقاد بأخْذِ الفرائض عنه، يضاف إليه اعتضاده بالعمل.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في الأدب باب في تشميت العاطس، وأخرج له شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبو الأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ بِالْمَعْرُوفِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ وَيُشَمِّتُهُ إِذَا عَطَسَ وَيَعُودُهُ إِذَا مَرِضَ وَيَتْبَعُ جَنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ وَيُحِبُّ لَهُ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**).

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أَيُّوبَ وَالْبَرَاءِ وَأَبِي مَسْعُودٍ قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي الْحَارِثِ[3].

ورواه ابن ماجه بسنده ومتنه[4].

قلت: له متابع عند أبي يعلى، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد الجوهري، حدثنا يحيى بن نصر بن حاجب، حدثنا هلال بن خبّاب، عن زاذان، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ نحوه[5].

---

(١) البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة، مكتبة دار الباز د.ط، ١٤١٣هـ - ١٩٩٤م، ٦/٢٦٧، ح١٣٤١.

(٢) فتح الباري ٥/٣٧٧.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/٨٠، ح٢٧٣٦.

(٤) السنن، ١/٤٦١، ح١٤٣٣.

(٥) المسند: ١/٣٩٣، ح٥٠٩.

وهو سند ضعيف، فيه يحيى بن نصر بن حاجب تكلم فيه أبو حاتم وأبو زرعة[1]، وروى له ابن عدي أحاديث ثم قال: أرجو أنه لا بأس به[2]، وقال ابن حجر: قال ابن عدي يروى له أحاديث حسنة، وأرجو أنه لا بأس به[3].

قلت: وهذا من الأحاديث التي رواها له ابن عدي في الكامل، وله شاهد في الصحيحين وابن ماجه[4]. فيكون هذا من حسان حديثه وهو من رواية أبي الأحوص عن أبي إسحاق ولم يُعَلّ بعدم السماع، والله أعلم.

الحديث الرابع عشر: أخرجه في فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل القرآن، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ قَال سَمِعْتُ حَمْزَةَ الزَّيَّاتَ عَنْ أَبِي الْمُخْتَارِ الطَّائِيِّ عَنِ ابْنِ أَخِي الْحَارِثِ الأَعْوَرِ عَنِ الْحَارِثِ قَالَ مَرَرْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَإِذَا النَّاسُ يَخُوضُونَ فِي الأَحَادِيثِ فَدَخَلْتُ عَلَى عَلِيٍّ فَقُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَلا تَرَى أَنَّ النَّاسَ قَدْ خَاضُوا فِي الأَحَادِيثِ قَالَ وَقَدْ فَعَلُوهَا قُلْتُ نَعَمْ قَالَ أَمَا إِنِّي قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (**أَلا إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ فَقُلْتُ مَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ نَبَأُ مَا كَانَ قَبْلَكُمْ وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ وَهُوَ الْفَصْلُ لَيْسَ بِالْهَزْلِ مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللَّهُ...**) قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَإِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ وَفِي الْحَارِثِ مَقَالٌ"[5].

قلت: فيه أبو المختار الطائي[6]وابن أخي الحارث[7] مجهولان، وليس له متابعات ولا شواهد، فيكون هذا من الأحاديث الضعيفة وإنما أخرجه الترمذي ليبين ضعفه.

الحديث الخامس عشر والسادس عشر: سبقا في الحديث السابع[8]، ولم يخرج في الباب غيره.

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٩/ ١٩٣.

(٢) الكامل: ٧/ ٢٤٦.

(٣) لسان الميزان، ٦/ ٢٧٨.

(٤) البخاري، الصحيح، ص٢٦٢، ح١٢٤٠، ومسلم، الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد القاهرة، دار أحياء الكتب العربية، د.ط، د.ت، ٤/ ١٧٠٥، ح٢١٦٢ وسنن ابن ماجه ١/ ٤٦٢ ح ١٤٣٥.

(٥) ٥/ ١٧٢، ح٢٩٠٦.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب ص ٦٧١ ت٨٣٤٨.

(٧) المصدر نفسه، ص٧٠٤، ت٨٤٩٢.

(٨) انظر: ص ٥٢.

الحديث السابع عشر: أخرجه في الدعوات، باب:

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِي اللَّه عَنْه قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(أَلا أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ إِذَا قُلْتَهُنَّ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ وَإِنْ كُنْتَ مَغْفُورًا لَكَ قَالَ قُلْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ قَالَ عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ وَأَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ أَبِيهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِهَا الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)** قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ"[1].

قلت: لـه متابـع عنـد أحمد[2] والنسائي[3] والحاكم[4] مـن طـريق أبـي إسحاق عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن علي ﷺ قال: قال لي رسول الله ﷺ بنحوه، قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

وآخر عند النسائي في الكبرى[5] من طريق أبي إسحاق، عن عمرو بن مرّة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي به بنحوه وهو سند حسن، لكن حديث الحارث يبقى ضعيفاً لقول النسائي في الخصائص[6] بعد أن أخرج حديث الترمذي أبو إسحاق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها، وإنما أخرجناه لمخالفة الحسين بن واقد لإسرائيل ولعلي بن صالح، والحارث الأعور ليس بذاك في رواية الحديث".

وقال الدارقطني في العلل[7]: وحديث الحسين بن واقد وهم.

الحديث الثامن عشر: أخرجه في الدعوات، باب: في دعاء المريض، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِي اللَّهم عَنْهم قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا عَادَ مَرِيضًا قَالَ:

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/٥٢٩، ح٣٥٠٤.

(٢) أحمد، المسند ١/١٥٨.

(٣)النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق سيد كروي والبنداري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ٤/٣٩٧، ح٧٦٧٧.

(٤) الحاكم، المستدرك ٣/١٣٨.

(٥) السنن الكبرى، ٤/٣٩٨ ح ٧٦٧٧

(٦) النسائي، الخصائص، ص ٥٤ ح٣٠.

(٧) الدارقطني، العلل، ٤/٩.

(اللَّهُمَّ أَذْهِبِ الْبَأْسَ رَبَّ النَّاسِ وَاشْفِ فَأَنْتَ الشَّافِي لا شِفَاءَ إِلاَّ شِفَاؤُكَ شِفَاءً لا يُغَادِرُ سَقَمًا) قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ"[1].

وقال البزار: هذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه[2].

فتحسين الترمذي له للشاهد الصحيح من حديث عائشة[3] وغيرها، وإلا فسنده ضعيف فالحديث فيه سفيان بن وكيع سقط حديثه بعد أن أدخل فيه ورّاقه ما ليس منه ونصح فلم يقبل[4]

الحديث التاسع عشر: أخرجه في المناقب، باب: في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، أخرجه شاهداً لأحاديثَ في الباب.

قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ ذَكَرَ دَاوُدُ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:(**أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ مَا خَلا النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ لا تُخْبِرْهُمَا يَا عَلِيُّ**)[5].

ورواه ابن ماجه قال:حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ فِرَاسٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ به بمثله، وزاد: (**مَا دَامَا حَيَّيْنِ**)[6].

قلت: له متابع من طريق الوليد بن محمد الموقري، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن علي بن أبي طالب به بنحوه، أخرجه الترمذي وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه، والوليد بن محمد الموقري يضعف في الحديث، ولم يسمع علي بن الحسين من علي بن أبي طالب وقد روى هذا الحديث عن علي من غير هذا الوجه[7].

وله متابع آخر من حديث محمد بن طلحة بن مصرف، عن عبدالأعلى بن عامر الثعلبي، عن الشعبي، عن علي، به بنحوه[8].

وآخر من طريق مالك بن مغول، عن الشعبي، وأبي إسحاق الكوفي، عن الشعبي، عن علي به بنحوه[1].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٦١، ح٣٥٦٥.

(٢) المسند: ٣/ ٨٠، ح٨٤٧.

(٣) مسلم، الصحيح، ٤/ ٧٢٢، ح٢١٩١.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٤٥، ت٢٤٥٦.

(٥) الترمذي، الجامع، ٥/ ٦١١، ح٣٦٦٩، ومعنى لا تخبرهما يا علي أي قبل إخباري لهما بذلك، ليكون إخباري لهما أسرّ لهما. المناوي، فيض القدير، ١/ ٨٩.

(٦) السنن، ١/ ٣٦، ح٩٥.

(٧) الجامع: ٥/ ٦١١ح ٣٦٦٥.

(٨) فضائل الصحابة، ١/ ٤٤٢ ح ٧٠٨.

عن علي خاصة حتى قال ابن عدي: له عن علي أحاديث باطلة لا يتابعه عليها الثقات والبلاء منه[1]، فيكون هذا من ضعيف حديث الحارث ولا تنفعه متابعة عاصم. والله أعلم.

خلاصة مرويات الحارث عند الترمذي:

روى الترمذي للحارث الأعور واحداً وعشرين حديثاً بالمكرر جميعها من روايته عن علي.

- اثنان ذكرهما تعليقاً متابعة.
- وأربعة في باب الشواهد.
- وأربعة أخرجها وحدها في الباب وبيّن أن العمل عليها.
- وخمسة لبيان الخلاف في رفعها ووقفها عن علي، ورجح وقفها.
- وثلاثة أخرجها وحدها في الباب ونص أنه لا يعرفها إلا من حديث الحارث.
- وثلاث أحاديث لبيان ضعفها.

أتْبَعَ اثني عشر حديثاً بالتعليل.

- خمسة عشر حديثاً رواها من طريق أبي إسحاق عنه، اثنان منها أشار إليهما إشارة ولم يروهما بسنديهما.

يُحسَّن من هذه الأحاديث بالمتابعات والشواهد تسعة، منها اثنان موقوفان على علي رضي الله عنه.

- وخمسة ضعيفة، ثلاثة منها العلّة فيها من غيره.
- اثنان لم يسمعهما أبو إسحاق منه، والأخير ضعيف وعلته الحارث.

- وخمسة أحاديث رواها من طريق الشعبي عنه.

وهي من حسان حديثه عن علي، ثلاثة منها في الفرائض.

- وروى حديثاً من طريق ابن أخيه عنه، وهو ضعيف علته ابن أخيه وآخر مجهولان.

ثانياً: مرويات الحارث الأعور عند أبي داود.

روى له أبو داود خمسة أحاديث:

الحديث الأول: أخرجه في كتاب الصلاة، باب: النهي عن التلقين، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِي اللَّهم عَنْهم قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**يَا عَلِيُّ لا تَفْتَحْ عَلَى الإِمَامِ فِي الصَّلاةِ**).

---

(1) الكامل: ٥/ ٢٢٤.

قَالَ أَبودَاود: أَبو إِسْحَقَ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْحَارِثِ إِلاَّ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ لَيْسَ هَذَا مِنْهَا [1].

ورواه البزار وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروي عن علي إلا من هذا الوجه [2].

قلت: ضعفه الحافظ في التلخيص [3]، وذكر أثراً عن علي في جواز الفتح على الإمام في الصلاة وصححه، وكذا ضعف هذا الحديث المنذري، والخطابي [4]، وقال الصنعاني: ويرد على من يحتج به أن أبا داود ضعفه بعد أن ساقه [5].

وقال الشوكاني: لا ينهض لمعارضة الأحاديث القاضية بمشروعية الفتح [6].

فهو من ضعيف حديثه.

الحديث الثاني: (حديث أنصبة الزكاة)، أخرجه متابعة مقروناً بعاصم بن ضمرة، وقد سبق عند الترمذي الحديث الخامس [7] وهو من حسن حديثه عن علي موقوفاً.

الحديث الثالث: (حديث العفو عن صدقة الخيل والرقيق)، وهو جزء من الحديث الذي قبله.

الحديث الرابع: (لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلِّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ)، سبق عند الترمذي الحديث التاسع [8] وهو من حسن حديثه وقد أخرجه من طريقين ولم يُعِلَّهُ، أي سكت عنه.

الحديث الخامس: أخرجه في الأدب، باب: ما يقال عند النوم، أخرجه في باب الشواهد مقروناً.

قال: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا الأَحْوَصُ يَعْنِي ابْنَ جَوَّابٍ حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ وَأَبِي مَيْسَرَةَ عَنْ عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ مَضْجَعِهِ **(اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ وَكَلِمَاتِكَ**

---

(١) أبو داوود، السنن، ١/ ٢٣٩ ح ٩٠٨.

(٢) البزار، احمد بن عمرو، مسند البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، بيروت، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٩هـ- ١/ ٢٣٩، ح١٥٤.

(٣) التلخيص الحبير ١/ ٢٨٣-٢٨٤

(٤) العظيم آبادي، محمد شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٥هـ، ٣/ ١٢٤.

(٥) الصنعاني، محمد بن إسماعيل سبل السلام شرح بلوغ المرام، تحقيق محمد الخولي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٤، ١٣٧٩هـ، ١/ ١٣٩.

(٦) الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، بيروت، دار الجيل، د.ط، ١٩٧٣م، ٢/ ٣٧٣، ح٧٠٠ و٧٠١.

(٧) انظر: ص٥٠.

(٨) انظر: ص٥٣.

الثَّامَّةِ مِنْ شَرِّ مَا أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ اللَّهُمَّ أَنْتَ تَكْشِفُ الْمَغْرَمَ[1] وَالْمَأْثَمَ اللَّهُمَّ لا يُهْزَمُ جُنْدُكَ وَلا يُخْلَفُ وَعْدُكَ وَلا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ [2])[3].

وكذا رواه النسائي في الكبرى[4]، والضياء في المختارة[5].

قلت: وأخرجه ابن أبي شيبة[6] من حديث عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة مرسلاً عن رسول الله ﷺ.

وحديث علي أعلّه الرازيان برواية ابن أبي شيبة فقالا: "وهذا حديث خطأ رواه بعض الحفاظ عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة عن النبي ﷺ مرسلاً وهو الصحيح، قال أبو حاتم يروى عمار بن رُزيق عن أبي إسحاق عن الحارث وأبي ميسرة عن علي عن النبي ﷺ ثم قال: والأول أشبه؛ لأن عمار بن رُزيق سمع من أبي إسحاق بأخرة"[7].

فيكون هذا من أحاديثه الضعيفة.

خلاصة مرويات أبي داود: الخمسة الأحاديث التي رواها أبو داوود للحارث الأعور عن علي من رواية أبي إسحاق عنه، ثلاثة من حسن حديثه.

اثنان رواهما عن الحارث مقروناً بغيره، والثالث يحسن بشواهده

واثنان ضعيفان، أحدهما لم يسمعه أبو إسحاق من الحارث، والآخر علته ليست من الحارث بل من الراوي عن أبي إسحاق عمّار بن زُريق خالف أصحاب أبي إسحاق في روايته عن الحارث، وقد سمع من أبي إسحاق بأخرة.

- **ملحوظة**: قال أبو داود في رسالته: "ولعلّ ليس للحارث الأعور في كتاب السنن إلا حديثاً واحداً وإنما كتبته بآخره"[8].

---

(١) المَغْرم: اي الدَّيْن فيما يكره اللهُ، أو فيما يجوز وعجز عن أدائه. ابن الأثير، النهاية، ٣/ ٣٦٣.

(٢) الجَدُّ: الحظّ. ابن قتيبة، غريب الحديث، ٢/ ٣٩٤.

(٣) أبو داوود، السنن، ٤/ ٣١٢، ح٥٠٢٥.

(٤) السنن الكبرى، ٤/ ٤١٢ ح٧٧٣٢.

(٥) الضياء القدسي، محمد بن عبد الواحد، الأحاديث المختارة، تحقيق عبد الملك وهيش، مكة المكرمة، مكتبة النهضة الحديثة، ط١، ١٤١٠هـ، ٢/ ٣٢٢، ح٧٠٠ و٧٠١.

(٦) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، المصنف، تحقيق كمال الحوت، الرياض، مكتبة الرشيد، ط١، ١٤٠٩هـ، ٦/ ٤٠، ح٢٩٣١٧.

(٧) ابن أبي حاتم، العلل ٢/ ١٦٥ و١٨٦.

(٨) رسالة أبي داود لأهل مكة، ص٥٠.

قلت: أراد بذلك التقليل لا الحصر بدليل استخدام لعلّ، فالمتأكد منه واحد كتبه عنه بأخره، وإن وجد غيرهُ فنادراً، والله أعلم.

ثالثاً: مرويات الحارث الأعور عند النسائي

روى له النسائي ثلاثة أحاديث في باب (المتوشمات وذكر الاختلاف على عبدالله بن مره والشعبي في هذا)، وقد تضمن هذا الحديث حديث **(لعن الله المحلل والمحلل له)** سبق عند الترمذي الحديث التاسع[1]، ومداره على الحارث وهو من حسن عن علي حديثه، وللمتن شواهد تقويه.

رابعاً: مرويات الحارث الأعور عند ابن ماجه

روى له ابن ماجه سبعة عشر حديثاً.

الحديث الأول: (أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة)، سبق عن الترمذي الحديث التاسع عشر[2]، وهو من حسن حديثه، وأخرجه شاهداً لغيره.

الحديث الثاني: (لو كنت مستخلفاً أحداً من غير مشورة) سبق عند الترمذي الحديث العشرون[3]، وهو من ضعيف حديثه، ولم يخرج في الباب غيره.

الحديث الثالث: أخرجه في الطهارة وسننها، باب: النهي عن الوضوء بفضل المرأة، وأخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: **(كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَهْلُهُ يَغْتَسِلُونَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ وَلَا يَغْتَسِلُ أَحَدُهُمَا بِفَضْلِ صَاحِبِهِ)**[4].

رواه البزار وقال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي عن النبي ﷺ إلاّ من هذا الوجه"[5].

قال في المصباح: "هذا إسناد ضعيف، الحارث هو الأعور، كذبه ابن المديني وغيره... والمتن في البخاري من حديث ابن عمر، وفي الصحيحين من حديث عائشة"[6].

---

(١) انظر: ص٥٣.

(٢) انظر: ص٥٨.

(٣) انظر: ص٥٩.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/ ١٣٣، ح٣٧٥.

(٥) البزار المسند: ٣/ ٨٠، ح٨٤٦.

(٦) البوصيري، احمد بن أبي بكر، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق الكشناوي، بيروت، دار العربية، ط٢، ١٤٠٣هـ، ١/ ٥٦.

قلت: الجزء الأول في الصحيحين، لكن في صحيح مسلم خلاف الجزء الثاني وهو (**أنه ﷺ لا يغتسل بفضل ميمونة**)[1].

فهو من ضعيف حديثه لهذه الزيادة المنكرة ولولاها لكان من حسن حديثه.

الحديث الرابع: أخرجه في الطهارة وسننها، باب: في الرجل يستيقظ من منامه، هل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها؟ أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ قَالَ: (**دَعَا عَلِيٌّ بِمَاءٍ فَغَسَلَ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا الإِنَاءَ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَنَعَ**)[2].

قلت: له متابع عند النسائي في الكبرى من طريق مسهر بن عبد الملك بن سلع، حدثني أبي، عن عبد خير، عن علي بنحوه مطولاً[3].

وفيه مسهر لين الحديث[4]، وباقي رجاله محتج بهم، وله شاهد من حديث عائشة، (**أن رسول الله ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه قبل أن يدخل يده الإناء..**)[5].

وهو جزء من الحديث الأول عند الترمذي، وهو من حسان حديثه.

الحديث الخامس والسادس: (لا تُقْعِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ)، سبق عند الترمذي الحديث الثاني[6]، وهو من ضعيف حديثه، أخرجهما في باب الشواهد.

الحديث السابع: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما يكره في الصلاة، لم يخرج في بابه غيره.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَقَ وَإِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ (**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لا تُفَقِّعْ أَصَابِعَكَ وَأَنْتَ فِي الصَّلاةِ**)[7].

---

(١) الصحيح، ١/٢٥٧، ح٣٢٤. و انظر البخاري الصحيح، ص٧٠-٧١، ح٢٥٠-٢٥٣، ومسلم، الصحيح، ١/٢٥٥-٢٥٧، ح٣٢٠-٣٢٤.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/١٣٩، ح٣٩٦.

(٣) السنن الكبرى، ١/٩٩، ح١٦١.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٣٢، ت٦٦٦٧.

(٥) مسلم، الصحيح، ١/٢٥٤، ح٣١٦.

(٦) انظر: ص٤٧.

(٧) ابن ماجه، السنن، /٣١٠، ح٩٦٥.

رواه البزار وقال: لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه[1].

وضعفه الحافظ العراقي، ومغلطاي، بالحارث الأعور[2]. وكذلك الشوكاني إلا أنه قال: وقد تقدم في شرح حديث أبي سعيد ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أنس وهو مما يؤيد حديث علي هذا[3].

قلت: فعلى هذا يكون هذا من حسن حديث الحارث عن علي، ولم يعل بأن أبا إسحاق لم يسمعه منه وقد رواه عن أبي إسحاق أثبت الناس فيه، والحارث قوي في علي كما سبق، والله أعلم.

الحديث الثامن: أخرجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الركعتين قبل الفجر، أخرجه في باب الشواهد .

قال: حَدَّثَنَا الْخَلِيلُ بْنُ عَمْرٍو أَبُو عَمْرٍو حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: (**كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ عِنْدَ الإِقَامَةِ**)[4].

قال في المصباح: "هذا إسناد ضعيف، الحارث هو ابن عبد الله الأعور متفق على ضعفه[5]، وكذلك ضعفه الشوكاني في نيل الأوطار، وعده مخالفاً لحديث إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، واعتبر معنى عند الإقامة أي متلبستين بها[6]، ولم يفهم ابن ماجه هذا المعنى حيث أخرج هذا الحديث مع أحاديث **(أنه ﷺ كان يركع ركعتين خفيفتين قبل الفجر، ثم يقوم لصلاة الفجر)** وهي أحاديث صحيحة[7]، وعلى هذا يكون هذا الحديث من حسن حديث الحارث عن علي والله أعلم.

الحديث التاسع: (إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُمْشَى إِلَى الْعِيدِ) سبق عند الترمذي الحديث الرابع[8] وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه شاهداً في الباب.

---

(١) المسند: ٣/ ٨٤، ح٨٥٤.

(٢) المناوي، فيض القدير، ٦/ ٤١٤.

(٣) الشوكاني، نيل الأوطار: ٢/ ٣٨٢.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣٦٣، ح١١٤٧.

(٥) مصباح الزجاجة، ١ /١٣٨.

(٦) الشوكاني، نيل الأوطار، ٣/ ١٠٦.

(٧) مسلم، الصحيح، ١/ ٥٠٠، ح٢٣.

(٨) انظر: ص٤٩.

الحديث العاشر: (لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتَّةٌ ...)، سبق عند الترمذي الحديث الثالث عشر[1] وهو من حسان حديثه وكان أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الحادي عشر والثاني عشر:(إِنِّي قَدْ عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ...) سبقا عن الترمذي الحديث الخامس[2]، وهو من حسان حديثه موقوفاً على علي لا مرفوعاً،وقد رواهما مرفوعين، وكان أخرجهما في باب الشواهد.

الحديث الثالث عشر: (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُحَلِّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ) سبق عند الترمذي الحديث التاسع[3] وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه شاهداً لغيره.

الحديث الرابع عشر والخامس عشر:(وَإِنَّ أَعْيَانَ بَنِي الأُمِّ لَيَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلاَّتِ) سبق عند الترمذي الحديث العاشر[4]، وهو من حسن حديثه، ولم يخرج في الباب غيره.

الحديث السادس عشر والسابع عشر: أخرجهما في الطب، باب: الاستشفاء بالقرآن، أخرجهما شاهدين.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكِنْدِيُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ حَدَّثَنَا سَعَّادُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِي اللَّه عَنْه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (خَيْرُ الدَّوَاءِ الْقُرْآنُ)[5].

قد رواه الشهاب بلفظ **(الْقُرْآنُ هو الدَّوَاءِ)**، عن سعّاد بن سليمان، عن أبي إسحاق، به[6].

ونقل المناوي عن العامري شارح مسند الشهاب أنه قال: حسن صحيح[7]. وحسنه العجلوني[8].

---

(١) انظر: ص٥٥.

(٢) انظر: ص٥٠.

(٣) انظر: ص٥٣.

(٤) انظر: ص٥٤.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١١٥٨، ح٣٥٠١، و٢/ ١١٦٩، ح٣٥٣٣.

(٦) الشهاب، محمد بن سلامة، مسند الشهاب، تحقيق حمدي السلفي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م، ١/ ٥١، ح٢٨.

(٧) فيض القدير، ٤/ ٥٣٦.

(٨) العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء، تحقيق احمد القلاش، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٠٥هـ، ٤/ ١٢٤، ح١٨٧٠.

وقال في المصباح: هذا إسناد فيه الحارث بن عبد الله الأعور وهو ضعيف، وله شاهد من حديث ابن مسعود، رواه الحاكم[1] مرفوعاً وموقوفاً.

فيكون هذا الحديث حسناً ووجود الحارث فيه ليس علّة لأن الحارث قوي في علي وسعّاد بن سليمان صدوق[2]، والله أعلم.

الخلاصة: روى له ابن ماجه سبعة عشر حديثاً بالمكرر

أثني عشر حديثاً أخرجها في باب الشواهد.

وخمسة لم يخرج في الباب غيرها.

منها: ثلاثة عشر حديثاً من حديث أبي إسحاق عنه، وأربعة من حديث الشعبي عنه.

- ثمانية من أحاديث أبي إسحاق عنه حسنة بالمتابعات أو الشواهد.

- خمسة ضعيفة اثنان علتها الرفع والصواب وقفهما.

واثنان هو علتهما ولم أقف لهما على ما يقويهما.

وواحد نص أبو داوود أنه ليس من الأحاديث التي سمعها أبو إسحاق منه.

- وأحاديثه من طريق الشعبي عنه من حسان حديثه.

اثنان منهما في باب الفرائض.

ومعظم هذه المرويات شارك ابن ماجه الترمذي في إخراجها.

خامساً: خلاصة مرويات الحارث الأعور في الكتب الستة.

- خرج للحارث الأعور أصحاب السنن الأربعة على تفاوت بينهم في عدد الأحاديث كثرة وقلة، ولم يخرج له في الصحيحين شيء.
- وبالمقارنة بينهم نجد الترمذي وابن ماجه أكثرا من إخراج حديثه أما وأبو داود والنسائي فيندر إخراجُهما لحديثه، ويعود ذلك إلى أن أباد داود والنسائي يضعفان الحارث أما الترمذي فهو يخرج الصحيح والمعلول وما عليه العمل فانتقى تاره من أحاديث الحارث، وتارة أخرى أعلَّ وبين سبب العلة وثالثة يخرج له في باب المتابعات والشواهد أو حيث لا يجد في الباب غيره.
- أما ابن ماجه إنما أخرى له حديثه شاهداً أو حيث لا يجد في الباب غيره.

---

(١) المستدرك، ٤/ ٦٩.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٣٠، ت٢٢٢٥.

- بلغ مجموع أحاديثه في السنن الأربعة بالمكرر أربعة وأربعين حديثاً جميعها من روايته عن علي ﷺ. واحد وعشرون عند الترمذي وخمسة عند أبي داود وواحد عند النسائي، وسبعة عشر عند ابن ماجه.

- يُحسَّن منها بالمتابعات والشواهد اثنان وثلاثون حديثاً.
- ثلاثة وعشرون من رواية أبي إسحاق عنه.
  - عشرة عند الترمذي.
  - تسعة عند ابن ماجه .
  - وثلاثة عند أبي داود.
  - وواحد عند النسائي.
- وتسعة من رواية الشعبي عنه.
  - خمسة عند الترمذي وأربعة عند ابن ماجه.

  منهما خمسة في الفرائض: ثلاثة عند الترمذي واثنان عند ابن ماجة.
- واثنا عشر حديثاً ضعيفاً جميعها من رواية أبي اسحاق عن الحارث.
  - اثنان لم يسمعهما أبو إسحاق من الحارث، واحد عند الترمذي والآخر عند ابن ماجه.
  - وخمسة علتها ليست من الحارث.
  - وخمسة لم أقف لها على متابعات أو شواهد تقويها.

المبحث الثالث

الخليل بن مُرّة ومروياته في الكتب الستة

المطلـــب الأول: أقوال النقاد في الخليل.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثالث: الخليل بن مُرّة ومروياته في الكتب الستة

الخليل بن مرّة الضُّبَعي البصري، وقع إلى الشام، ونزل الرّقة، من السابعة، مات سنة مئة وستين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، وهو شيخ صالح، بابة بكر بن خنيس...[1].

وقال أبو زرعة: شيخ صالح[2]، وقال البخاري: منكر الحديث[3]، وقال في موضع آخر: لا يصح حديثه[4]، وقال ابن معين[5] والنسائي[6]: ضعيف، وقال ابن عدي: لم أرَ في حديثه حديثاً منكراً قد جاوز الحد، وهو في جملة من يكتب حديثه، وليس هو متروك الحديث[7]، وقال ابن حبان: منكر الحديث عن المشاهير، كثير الرواية عن المجاهيل...[8]، وقال الطيالسي خليل بن مرّة ضال مُضِل[9]، وضعفه الحافظان الذهبي[10] وابن حجر[11].

لكن وقفت على قول لأحمد بن صالح المصري نقله ابن شاهين جعلني أدخله في دراستي حيث يقول: الخليل بن مرّة ثقة، قال أحمد بن صالح، ما رأيت أحداً يتكلم فيه، **ورأيت أحاديثه عن قتادة ويحيى بن أبي كثير صحاحاً**، وإنما استغنى عنه البصريون لأنه كان خاملاً ولم أرَ أحداً تركه وهو ثقة[12].

---

(١) وبكر بن خنيس عند أبي حاتم، رجل صالح غير أنه لا يبلغ الترك، الجرح والتعديل، ٢/ ٧٧. وهذا بَابَةُ هذا، أي: شرطه. لسان العرب، باب الباء فصل الباء، ١/ ٢٢٤.

(٢) الجرح والتعديل، ٣/ ٣٧٩.

(٣) ابن الجوزي، الضعفاء، ١/ ٢٥٧، وفي التاريخ الكبير لا يصح حديث الخليل، ١/ ٤٥٨.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥/ ٣٩، ح٢٦٦٦.

(٥) ابن حبان، المجروحين، ١/ ٢٨٦.

(٦) النسائي، الضعفاء، ص٣٨.

(٧) ابن عدي، الكامل: ٣/ ٥٩.

(٨) ابن حبان، المجروحين، ١/ ٢٨٦.

(٩) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/ ١٠١، ولكن في الميزان أنه قال ذلك في الخليل الملحمي، ٢/ ٤٦١.

(١٠) الذهبي، محمد بن أحمد، المغني في الضعفاء، تحقيق نور الدين العتر، د.ط ، د.ت ، ص١/ ٢١١.

(١١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٩٦، ت١٧٥٧.

(١٢) ابن شاهين، تاريخ الثقات، ص٧٩.

المطلب الثاني: مرويات الخليل بن مرّة في الكتب الستة:

لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلاّ الترمذي أخرج له حديثين بيّن ضعفهما.

الحديث الأول: أخرجه في العلم، باب ما جاء في الرخصة في كتابة العلم.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَجْلِسُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَسْمَعُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَدِيثَ فَيُعْجِبُهُ وَلَا يَحْفَظُهُ فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ الْحَدِيثَ فَيُعْجِبُنِي وَلا أَحْفَظُهُ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(اسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ) وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ لِلْخَطِّ.**

وَفِي الْبَاب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو .

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَائِمِ و سَمِعْت مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَعِيلَ يَقُولُ الْخَلِيلُ بْنُ مُرَّةَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ[1].

و قال ابن عدي واختلف عليه فيه[2]، وقد ذكر البيهقي الاختلاف، فقال بعد أن نقل هذا الحديث بنصه وتعليق الترمذي عليه:

'فرواه عنه الليث، وقيل عنه عن الخليل عن أبي صالح عن أبي هريرة.

ورواه عبد الله بن عبد الله الأموي، عن الخليل، عن يحيى بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة.

ورواه خصيب بن جَحْدَر وهو ضعيف عن أبي صالح عن أبي هريرة'[3].

قلت: وهذا يدل على أن في سند الترمذي سقط وهو أبو صالح.

وقال أبو حاتم عن حديث خصيب: 'هذا حديث منكر وخصيب ضعيف الحديث'[4].

قلت: ويحيى بن أبي صالح شيخ مجهول[5].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ٣٩، ح٢٦٦٦.

(٢) ابن عدي، الكامل: ٣/ ٥٩.

(٣) البيهقي، أحمد بن الحسين، المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق محمد الأعظمي، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، د. ط، ١٤٠٤هـ، ص٤١٨، ح٧٦٥.

(٤) ابن أبي حاتم، العلل، ٢/ ٣٣٩.

(٥) المزي، تهذيب الكمال، ٣١/ ٣٨١.

الحديث الثاني: أخرجه في كتاب الدعوات:

قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَزْهَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (**مَنْ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ إِلَهًا وَاحِدًا أَحَدًا صَمَدًا لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلا وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَرْبَعِينَ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ**).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَالْخَلِيلُ بْنُ مُرَّةَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ هُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ[1].

وقال الذهبي: منكر[2]، وضعفه ابن رجب كذلك في جامع العلوم والحكم[3].

و يضاف إلى ذلك أنه مرسل، أزهر لم يسمع من تميم[4].

قلت: فيحتاج إلى دراسة كل أحاديثه في دواوين السنة للتأكد من صحة قول أحمد بن صالح فيه.

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥١٤، ح٣٤٧٣.

(٢) الذهبي، الميزان، ٢/ ٤٦١.

(٣) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ٣/ ١٠٣٩.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ١٣٢.

المبحث الرابع

عباس بن الفضل ومروياته في الكتب الستة

المطلـب الأول: أقوال النقاد في العباس.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الرابع: عباس بن الفضل ومروياته في الكتب الستة

عباس بن الفضل الأنصاري الواقفي، أبو الفضل البصري، نزيل الموصل وقاضيها في زمن الرشيد، من التاسعة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال الإمام أحمد: حديثه عن يونس بن عبيد، وخالد أي الحذاء، وداود، أي ابن أبي هند، وشعبة، صحيح وأنكرت من حديثه عن سعيد، عن قتادة، عن عكرمة، أو جابر بن زيد عن ابن عباس قال: قال لي كعب: يلي من ولدك رجل، وهو حديث كذب، وروى عن عيينة عن أبيه، عن ابن مغفل حديثاً منكراً[١]، وقال عبد الله بن أحمد سألت يحيى بن معين عنه فقال: ليس بثقة، قلت: لم؟ قال: حدث عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس: "إذا كان سنة مئتين..." حديثاً موضوعاً، قلت: ما كان من القراءات عن عمران بن حدير، وعن الشيوخ، فقال: ليس بثقة[٢].

وقال يحيى[٣] وأبو داود[٤]: ليس بشيء، وفي رواية عن ابن معين ليس حديثه بشيء[٥]، وقال البخاري[٦] ومسلم[٧] وأبو زرعة[٨] وأبو حاتم[٩]: منكر الحديث، زاد أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: كان لا يَصْدق[١٠]، وقال النسائي[١١] والعجلي[١٢] وابن حجر[١٣]:

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٦/ ٢١٢، وتاريخ البخاري الصغير، ٢/ ٢٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ٦/ ٢١٢-٢١٣.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٤/ ٢٤٢.

(٤) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سؤالات أبي عبيدة الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق محمد العمري، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م، ص٢٦١.

(٥) ابن حبان، المجروحين، ٢/ ١٩٠.

(٦) البخاري، التاريخ الكبير، ٧/ ١٣.

(٧) مسلم، مسلم بن الحجاج، الكنى والأسماء، تحقيق عبد الرحيم القشقري، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤هـ، ١/ ٦٧٤.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦/ ٢١٣. وانظر سؤالات البرذعي ص ٣٧٤.

(٩) المصدر نفسه، ٦/ ٢١٣.

(١٠) سؤالات البرذعي ص ٤٩٥. وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ٢/ ٧٩.

(١١) النسائي، الضعفاء المتروكين، ص٧٣.

(١٢) العجلي، الثقات، ٢/ ١٩.

(١٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٩٣، ت٣١٨٣.

متروك الحديث، وفي رواية أخرى للنسائي[1]، ليس بثقة وزاد ابن حجر: "واتهمه أبو زرعة وقال ابن عدي حديثه عن البصريين أرجى من حديثه عن الكوفيين".

وقال ابن عدي: "أنكرت في رواياته أحاديث معدودة وهو مع ضعفه يكتب حديثه"[2]، وقال ابن حبان: "أتى بأشياء لا تشبه حديث الثقات كان يحدث عن البصريين من كتابه وعن الكوفيين من حفظه، فوقع المناكر فيها من سوء حفظه فلما كثر ذلك في رواياته بطل الاحتجاج بأخباره"[3].

وقال ابن المديني: ذهب حديثه[4]، وقال الدارقطني: ضعيف[5]، وقال الحاكم: ليس حديثه بالقائم[6]، وقال ابن شاهين: "ثقة، ولكن حدث بحديث أنكروه عليه قاله يحيى"[7].

الخلاصة: يقال حاله في البصرة قائم ومقبول، وهذا ما أشار إليه ابن عدي وابن حبان، وأكده الإمام أحمد حيث صحح حديثه عن أربعة من ثقات البصريين، وفي غيرهم فضعيف وسبب ضعفه سوء الحفظ، وإنما أنكر عليه النقاد حديثاً واتهموه لأجله.

المطلب الثاني: مرويات العباس بن الفضل في الكتب الستة

لم يرو عن عباس بن الفضل من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه حديثاً واحداً لم يخرج في الباب غيره، قال:حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ الْهَرَوِيُّ حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ الأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلأَشَجِّ الْعَصَرِيِّ: **(إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ الْحِلْمَ وَالْحَيَاءَ)**[8].

قال في الزوائد: "فيه العباس بن الفضل ضعفه ابن معين وابن المديني وأبو حاتم والبخاري وأبو زرعة وغيرهم، لكنه لم ينفرد به تابعه بشر بن المفضل"[9].

---

(١) النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص٧٣.

(٢) ابن عدي، الكامل: ٥/ ٣.

(٣) ابن حبان، المجروحين، ٢/ ١٩٠.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٦/ ٢١٢.

(٥) الدار قطني، الضعفاء والمتروكين، ت٤٢٤.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/ ٨٦.

(٧) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ٢/ ١٤٩.

(٨) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٤٠١، ح٤١٨٨.

(٩) البوصيري، مصباح الزجاجة، ٤/ ٢٣٢.

قلت: وتابعه معاذ بن معاذ، ثنا قرة به بنحوه مطولاً عند مسلم[1]. وفيها (**الْحِلْمَ والأناة**)، ومتابعة بشر بن المفضل ثنا قرّة بن خالد به بنحوه وفيها (**الْحِلْمَ والأناة**) كذلك، رواها الترمذي[2]، وقال: حسن صحيح غريب، وهي عند ابن حبان[3] وغيرهما.

أما بلفظ (**الْحِلْمَ وَالْحَيَاءَ**) فروى عن الأشج من مسنده بسند صحيح من طريق يونس بن عبيد، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، قال: قال لي أشج وذكر نحوه[4].

فيكون هذا الحديث الواحد الذي رواه ابن ماجة للعباس بن الفضل، عن قُرّة بن خالد البصري، عن نصر بن عمران الضبعي البصري، من حسان حديثه عن ثقات أهل البصرة، والله أعلم.

(١) مسلم، الصحيح، ١/ ٤٨، ح١٧.

(٢) الترمذي، الجامع، ٤/ ٣٦٦، ح٢٠١١.

(٣) ابن حبان، الصحيح، ١٦/ ٨١، ح٧٢٠٤.

(٤) ابن أبي عاصم، عمرو بن أبي عاصم، السنة، تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، بيروت، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ، ١/ ٨٤، ح١٩٠ والبخاري، محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩، ح٢٠٥، ص٥٨٤.

المبحث الخامس

عمرو بن عثمان ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الخامس: عمرو بن عثمان ومروياته في الكتب الستة

عمرو بن عثمان بن سيّار الكلابي، أبو عمرو، الرّقي، من كبار العاشرة مات سنة مائتين وسبع عشرة أو تسع عشرة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال أبو حاتم: يتكلمون فيه، كان شيخاً أعمى بالرّقة يحدث النّاس من حفظه بأحاديث منكرة لا يصيبونه في كتابه، أدركته ولم أسمع منه، ورأيت من أصحابنا من أهل العلم من قد كتب عامة كتبه لا يرضاه، وليس عندهم بذاك[1]، وقال العقيلي: عن أحمد بن علي الأبار، سألت علي بن ميمون الرّقي عن عمرو بن عثمان الكلابي، فقال: كان إنسان عندنا يقال له: أبو مطر فمات فجاءني ابنه بكتب أبيه أبيعها له، فقال لي عمرو بن عثمان الكلابي، جئني بشيء منها فجئته، فكان يحدث منها، فلما مات عمرو بن عثمان ردّوها عليّ فرددتها على أهلها[2].

وقال البَرْذعي: ذكرت لأبي زرعة عمرو بن عثمان الكلابي، فكلح وجهه، وأساء الثناء عليه[3]، وقال النسائي[4] والأزدي[5]: متروك الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ[6]، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة عن زهير- أي ابن معاوية الجعفي – وغيره، وقد روى عنه ناس من الثقات، وهو ممن يكتب حديثه[7]، وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف[8].

الخلاصة: ضعيف إلا في روايته عن زهير الجعفي فله عنه أحاديث صالحة، وله من غيره أحاديث صالحة، كما قال ابن عدي وقد سبر أحاديثه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة

لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا أبو داود وابن ماجه

أولاً: مرويات عمرو بن عثمان بن سيار عند أبي داود:

لم يخرج له أبو داود إلا حديثاً واحداً متابعة.

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٦/ ٢٤٩.

(٢) العقيلي، الضعفاء ، ٣/ ٢٨٧.

(٣) أبو زرعة الرازي، سامي الضعفاء، ص٧٥٩.

(٤) النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص٢١٩.

(٥) ابن الجوزي، الضعفاء، ٢/ ٢٢٤.

(٦) الثقات، ٨/ ٤٨٣.

(٧) ابن عدي، الكامل، ٥/ ١٤٠.

(٨) تقريب التهذيب، ص ٤٢٤، ت٥٠٧٤.

أخرجه في كتاب: الصلاة، باب: الدعاء.

قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَعِيلَ حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ يَعْنِي ابْنَ خَالِدٍ حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ ابْـنِ مَعْبَدِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: (**الْمَسْأَلَةُ أَنْ تَرْفَعَ يَدَيْكَ حَذْوَ مَنْكِبَيْكَ أَوْ نَحْوَهُمَا وَالاسْتِغْفَارُ أَنْ تُشِيرَ بِأُصْبُعٍ وَاحِدَةٍ وَالابْتِهَالُ أَنْ تَمُدَّ يَدَيْكَ جَمِيعًا**).

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ بْنِ مَعْبَدِ بْنِ عَبَّاسٍ بِهَذَا الْحَدِيـثِ قَـالَ فِيهِ وَالابْتِهَالُ هَكَذَا وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَجَعَلَ ظُهُورَهُمَا مِمَّا يَلِي وَجْهَهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُالْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ بْنِ مَعْـبَدِ بْـنِ عَـبَّاسٍ عَـنْ أَخِـيهِ إِبْرَاهِـيمَ بْنِ عَبْدِاللَّهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَذَكَرَ نَحْوَهُ [١].

قلـت: أخـرجه الضـياء في المخـتارة ن طـريق أبي داود بالأسانيد الثلاثة[٢]، ولم أقف له على متابعات غير التي ذكرها أبو داود، لكن الشواهد كثيرة ، قال الزيلعي: "والأحاديث في الرفع كثيرة أفرد البخاري لها باباً، وجمع المنذري فيها جزءاً..."[٣].

ويكفـي لتحسـين طـريق عمـرو الحديـث الأول طـريق موسـى بـن إسماعيل فإنه سند صحيح فيه العباس بن عبد الله ثقة[٤] وباقي رجاله ثقات أثبات.

وطريق محمد بن يحيى الذهلي طريق حسن.

فيكون هذا الحديث من حسان حديث عمرو بن عثمان عن الثقات.

ثانياً: مرويات عمرو بن عثمان عند ابن ماجه

أخرج له ابن ماجه ثلاثة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب فضل طلحة بن عبيدالله ﷺ، ولم يخرج في الباب غيره.

قـال: حَدَّثَـنَا أَحْمَـدُ بْـنُ الأَزْهَـرِ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ:

(نَظَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى طَلْحَةَ فَقَالَ هَذَا مِمَّنْ قَضَى نَحْبَهُ)[٥].

---

(١) أبو داوود، السنن، ٢/ ٧٩، ح١٤٨٩- ١٤٩١.

(٢) الأحاديث المختارة، ٩/ ٤٨٦، ح٤٦٩-٤٧١.

(٣) الزيلعي، عبد الله بـن يوسـف، نصـب الراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق البنوري، مصر، دار الحديث، د.ط، ١٣٥٧هـ، ٢/ ١٧.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٩٣، ت٣١٧٣.

(٥) ابن ماجه، السنن ١/ ٤٦، ح١٢٦.

ورواه كذلك من طريق أحمد بن سنان، ثنا يزيد بن هارون أنبأنا إسحاق به بنحوه[١].

قلت: رواه الترمذي من طريق عبد القدوس بن محمد القطان البصري، حدثنا عمرو بن عاصم، عن إسحاق بن يحيى بن طلحة، عن موسى بن طلحة قال دخلت على معاوية ثم ذكر نحوه.

وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإنما روى عن موسى بن طلحة عن أبيه[٢].

وأخرجه في موضع آخر بسنده ومتنه وقال: حديث غريب لا نعرفه من حديث معاوية إلا من هذا الوجه[٣].

ثم رواه من حديث أبي كريب، حدثنا يونس بن بكير، عن طلحة عن يحيى، عن موسى وعيسى ابني طلحة عن أبيهما وذكرا نحوه مطولاً، قال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث يونس بن بكير[٤].

وفي مكان آخر قال: لا نعرفه إلا من حديث أبي كريب، عن يونس بن بكير، وقد رواهُ من كبار أهل الحديث عن أبي كريب بهذا الحديث، وسمعت محمد بن إسماعيل يحدث بهذا الحديث عن أبي كريب ووضعه في كتاب الفوائد[٥].

فتكون غرابة هذا الحديث وضعفه لتفرد إسحاق بن يحيى به وهو ضعيف[٦]،وإلا فالمتن ثابت من طريق طلحة[٧] وعائشة[٨] رضي الله عنهما.

الحديث الثاني: أخرجه في كتاب المساجد والجماعات، باب: أين يجوز بناء المساجد، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَسُئِلَ عَنِ الْحِيطَانِ تُلْقَى فِيهَا الْعَذِرَاتُ[٩] فَقَالَ: **(إِذَا سُقِيَتْ مِرَارًا فَصَلُّوا فِيهَا يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)**[١٠].

---

(١) المصدر نفسه، ١/ ٤٦، ح١٢٧.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥/ ٣٥٠، ح٣٢٠٢.

(٣) المصدر نفسه، ٥/ ٦٤٤، ح٣٧٤٠.

(٤)المصدر نفسه ، الجامع، ٥/ ٣٥٠، ح٣٢٠٢.

(٥)المصدر نفسه ، ٥/ ٦٤٥، ح٧٤٢.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٠٣، ت٣٩٠.

(٧) الترمذي، الجامع، ٥/ ٣٥٠، ح٣٢٠٢.

(٨) الحاكم، المستدرك، ٣/ ٣٧٦، صححه ووافقه عليه الذهبي، وانظر ابن حجر، فتح الباري، ٨/ ٥١٨.

(٩) العذرات: جمع عذرة وهي الغائط، لسان العرب، باب الراء، فصل العين، ٥/ ٦١٠.

(١٠) ابن ماجه، السنن، ١/ ٢٤٥، ح٧٤٤.

قال في المصباح: هذا إسناد ضعيف لتدليس محمد بن إسحاق[1].

ورواه الدارقطني من طريقين:

الأول: من طريق الحسن بن عرفة قال أبو جعفر الأبار عن أبان بن أبي عياش عن مجاهد عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بنحوه.

الثاني: من طريق هارون بن إسحاق، نا ابن فضيل عن أبان عن نافع عن ابن عمر أنه سئل عن هذه الحيطان ثم ذكر نحو حديث ابن ماجه.

ثم قال الدارقطني: اختلفا في الإسناد والله أعلم[2].

قلت: الإسناد الأول فيه أبان بن أبي عياش وهو متروك[3].

أما الإسناد الثاني: ففيه أبان بن صالح وثقه الأئمة ووهم ابن حزم فجهله وابن عبدالبر فضعفه[4]، وهو إسناد حسن. وابن فضيل هو محمد بن فضيل بن غزوان ثقة[5].

ويعتبر متابعاً قوياً لحديث عمرو بن عثمان الذي رواه ابن ماجه.

فيكون هذا الحديث من حسان حديث عمرو بن عثمان والله أعلم.

الحديث الثالث: في إقامة الصلاة، باب: فضل ميمنة الصف، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ أَبُو جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْكِلَابِيُّ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الرَّقِّيُّ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قِيلَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ مَيْسَرَةَ الْمَسْجِدِ تَعَطَّلَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ عَمَّرَ مَيْسَرَةَ الْمَسْجِدِ كُتِبَ لَهُ كِفْلَانِ مِنَ الأَجْرِ)[6].

قلت: ضعفه في الزوائد لأجل ليث[7]، ولم أقف له على متابعات، وليس هو من رواية قدامى أصحابه عنه، وذكره ابن حبان في المجروحين من مناكيره[8].

---

(١) مصباح الزجاجة، ١/ ٩٤.

(٢) الدار قطني، السنن: ١/ ٢٢٨.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٨٧، ت١٤٢.

(٤) المصدر نفسه، ص٨٧، ت١٣٧.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٠٢، ت٦٢٢٧.

(٦) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣٢١، ح١٠٠٧.

(٧) مصباح الزجاجة، ١/ ١٢٢.

(٨) المجروحين، ٢/ ٢٣٧.

خلاصة مرويات عمرو عند ابن ماجه:

روى له ابـن ماجـه ثلاثة أحاديث: الأول عن زهير وهو ضعيف والعلّة فيه ليست منه. واثنان من غير طريق زهير أحدها حسن بالمتابعة والآخر ضعيف.

ثالثاً: خلاصة مرويات عمرو بن عثمان في الكتب الستة

لم يخـرج له مـن أصـحاب الكتـب السـتة إلا أبـو داود حديـثاً واحداً متابعة عن سفيان الثوري وهو من حسان حديثه.

وابن ماجه ثلاثة أحاديث:

الأول: عن زهير وهو ضعيف وعلته شيخه.

والثاني: عن موسى بن أعين وهو من حسن حديثه بالمتابعة.

والثالث: عن عبيد الله بن عمرو الرقي وهو من ضعيف حديثه.

المبحث السادس

قُرّة بن عبدالرحمن ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في قرّة.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث السادس: قرّة بن عبدالرحمن ومروياته في الكتب الستة

قـرّة بـن عبدالرّحمن بن حَيْويل المعافري أبو محمد، المصري، يقال إنه مدني الأصل من السابعة، مات سنة ماية وسبع وأربعين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قـال أحمـد بـن حنـبل: مـنكر الحديث جداً[١]، وقال ابن معين: ضعيف الحديث[٢]، وفي رواية: ليس بقوي الحديث[٣]، وفي أخرى كان يتساهل في السماع وفي الحديث وليس بكذاب[٤]، وقـال أبـو حـاتم[٥]، والنسـائي[٦]: ليس بقوي، وقال أبو زرعة[٧]: الأحاديث التي يرويها مناكير، وقال أبو داود[٨]: في حديثه نكارة، وقال أبو زرعة الدمشقي[٩]: ذكْرُهُ أحسن من حديثه.

وقـال ابـن عـدي[١٠]: "ولقُرّة أحاديث صالحة يرويها عنه رشدين وسويد بن عبد العزيز وابـن وهب والأوزاعي وغيرهـم، وجملة حديثه عند هؤلاء، ولم أجد له حديثاً منكراً جداً فأذكره وأرجو أنه لا بأس به". وقال الدارقطني: ليس بقوي في الحديث[١١]، ووثقه الفسوي[١٢] وقال ابن شاهين[١٣]: ليس به بأس عندي. وقال العجلي يكتب حديثه[١٤].

---

(١) ابـن عبد الهادي، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ، تحقيق وصي الله-محمد، الرياض، ط١، ١٩٨٩، ص٣٥٢، وانظر الكامل لابن عدي ٦/ ٥٣.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٧/ ١٣١.

(٣) من كلام أبي زكريا في الرجال ص ٦٨.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤/ ٥٥٢.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٧/ ١٣١.

(٦) المزي، تهذيب الكمال: ٢٣/ ٥٨٣.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٧/ ١٣١.

(٨) المزي، تهذيب الكمال: ٢٣/ ٥٨٣.

(٩) تاريخ أبو زرعة ، ص٢٦٦- ٢٦٧.

(١٠) ابن عدي، الكامل: ٦/ ٥٣-٥٤.

(١١) الدارقطني، علي بن عمر، السنن، تحقيق السيد عبدالله هاشم يماني، بيروت، دار المعرفة، د.ط، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م، ١/ ٢٢٩.

(١٢) يعقوب، الفسوي، المعرفة والتاريخ: ٢/ ٤٦٠.

(١٣) ابن شاهين، الثقات، ت ١١٦٣، ص١٩١

(١٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤/ ٥٥٣ ولم أجده في ثقاته.

قال الأوزاعي[1]: ما أحد أعلم بالزهري من قرّة بن عبد الرحمن بن حيويل، وتعقبه ابن حبان[2] قائلاً: "هذا الذي قاله ليس بشيء يحكم به على الإطلاق وكيف يكون أعلم الناس بالزهري، وكل شيء روى عنه لا يكون ستين حديثاً، بل أتقن الناس في الزهري: مالك ومعمر والزبيدي ويونس وعقيل وابن عيينة، هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان".

ووجه الحافظ ابن حجر قول الأوزاعي أنه فيما يرجع إلى حال الزهري فهو أعلم به من غيره لا فيما يرجع إلى ضبط الحديث، واعتمد في ذلك على قول قرّة: لم يكن للزهري كتاب إلا كتاب فيه نسب قومه[3].

وذكره ابن حجر في لسان الميزان ولم يذكر فيه إلا أن ابن حبان وثقه[4]، وقد ذكره الذهبي في الكاشف ونقل فيه تجريح ابن معين وأحمد[5]. وذكره في المغني في الضعفاء[6] ولم يذكره في الميزان، وقال ابن حجر في التقريب صدوق له مناكير[7].

الخلاصة: **أن قرّة ضعيف، لكن يوثق في روايته عن الزهري، خاصة إذا كان الراوي عنه هوابن وهب، أو الأوزاعي، أو سويد بن عبد العزيز.**

ولم يظهر لي توجيه الحافظ ابن حجر خاصة أن ابن حبان كان اعتراضه هو أن مرويات قرّة عن الزهري نحو ستين حديثاً وهذا العدد من المرويات لا يؤهله لأن يكون ممن يقارن بأصحاب الزهري المشهورين.

ويظهر لي أن ابن حبان وهو من أصحاب الاستقراء لم يجد في مروياته عن الزهري نكاره، ولو وجد لكان هو الأولى بأن يعترض به على كونه ليس أعلم الناس بالزهري، ويؤيده قول ابن حبان: هذا الذي قاله ليس بشيء يحكم به على الإطلاق، وقول ابن عدي أنه لم يقف له على حديث منكر جداً.

وقول الحافظ صدوق عائد إلى جانب العدالة، وهذا لا علاقة له بالضبط فإنّ جمهور النقاد المعتمدين على أنه ضعيف في الحديث إلاّ ما ذكر من توثيقه في الزهري والله أعلم.

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٧/ ١٣١.

(٢) ابن حبان، الثقات، ٧/ ٣٤٢.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨/ ٣٣٣.

(٤) ابن حجر، لسان الميزان، ٤/ ٤٧٢.

(٥) الذهبي، الكاشف، ٢/ ١٣٦.

(٦) المغني في الضعفاء، ٢/ ٥٤٢.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٥٥، ت٥٥٤١.

وقال ابن القطان لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً[1].

ومَـنْعُ ابـنُ المبارك عيسى بن يونس من رفعه[2] استدل ابنُ أبي حاتم به على معرفة ابن المبارك برواة الآثار –وناقلة الأخبار–[3].

فيكون هذا الحديث من حسان حديث قرّة، عن الزهري، عند الترمذي وأبي داود وابن خزيمة[4] والحـاكم[5] ووافقه الذهبي والدارقطني في العلل، وإنما أنكر الأئمة كونه مسنداً بإثبات لفـظ قال رسول الله ﷺ فيه، ولم يريدوا أنه ليس له حكم المسند[6]، يضاف إلى ذلك أن الترمذي رواه من غير لفظ (قال رسول الله ﷺ) والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في الصوم، باب: ما جاء في تعجيل الفطر، أخرجه شاهداً في الباب.

قـال: حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ بْـنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّم: **(قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْرًا).**

حَدَّثَـنَا عَـبْدُاللَّهِ بْـنُ عَـبْدِالرَّحْمَنِ أَخْـبَرَنَا أَبُـو عَاصِمٍ وَأَبُو الْمُغِيرَةِ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ"[7].

وقـال الدارقطـني: "رواه محمـد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، وخالفه أبو عاصم فرواه عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري وتابعه على ذلك أبو المغيرة عن الأوزاعي وقول أبي عاصم أشبه بالصواب"[8].

قلت: له متابع عند الطبراني في الأوسط من طريق مسلمة بن علي، عن محمد بن الوليد الزبـيدي، عن الزهري به بمثله[9]. لكن فيه مسلمة بن علي الدمشقي متروك[10]. فلذا لا يصلح للتقوية.

---

(١) العجلوني، كشف الخفاء، ١/ ٤٢٤.

(٢) ابن معين، تاريخ ابن معين، برواية الدوري، ٣/ ٨٩.

(٣)ابن أبي حاتم، تقدمة الجرح والتعديل، ١/ ٢٦٩.

(٤) الصحيح، ١/ ٣٦٢، ح٧٣٤-٧٣٥، رواه موقوفاً ومرفوعاً.

(٥) المستدرك، ١/ ٢٣١، رواه موقوفاً ومرفوعاً.

(٦) العظيم أبادي، عون المعبود، ٣/ ٢٥١.

(٧) الترمذي، الجامع، ٣/ ٨٣، ح٧٠٠ و٧٠١.

(٨) العلل، ٩/ ٢٥٦.

(٩) المعجم الأوسط ١/ ٥٤، ح١٤٩.

(١٠) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٣١، ت٦٦٦٢.

والمتن له شواهد صحيحه منها حديث سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّه عَنْه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(لا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ)**[1]. فيكون هذا الحديث من حسن حديثه والله أعلم.

الحديث الثالث: أخرجه في الزهد: باب.........: أخرجه شاهداً في الباب وأعله.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ عَنْ إِسْمَعِيلَ ابْنِ عَبْدِاللَّهِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(مِنْ حُسْنِ إِسْلامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لا يَعْنِيهِ).**

قَالَ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[2].

قلت: له متابع عند الطبراني في الأوسط من طريق عبد الرزاق بن عمر عن الزهري به بمثله.وقال: لم يرو هذا الحديث عن الزهري عن أبي سلمة إلا عبد الرزاق بن عمر وقرّة بن عبدالرحمن[3]، وعبد الرزاق بن عمر هو الدمشقي: متروك عن الزهري لين في غيره[4].

ورواه الترمذي من حديث مالك بن أنس، عن الزهري، عن علي بن الحسين قال: قال رسول الله ﷺ **(إن مِنْ حُسْنِ إِسْلامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لا يَعْنِيهِ)**، وقال أبو عيسى: وهكذا رواه غير واحد من أصحاب الزهري، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن النبي ﷺ نحو حديث مالك مرسلاً، وهذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، وعلي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب[5].

وقال الدارقطني: والصحيح عن الزهري عن علي بن الحسين مرسلاً[6]، وكذا قال البخاري في التاريخ: لا يصح إلا مرسلاً عن علي بن الحسين،وروي عن النبي ﷺ من وجوه أُخر كلها ضعيفه[7].

وروى هذا الحديث من طريق عبد الرحمن بن عمر العمري، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ بمثله، قال أبو حاتم: هذا حديث منكرٌ جداً بهذا الإسناد[8].

---

(١) مسلم، الصحيح، ٢/ ٧٧١، ح١٠٩٩.

(٢) الترمذي، الجامع، ٤/ ٥٥٨، ح٢٣١٧.

(٣) المعجم الوسيط، ١/ ١١٥، ح٣٥٩.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٣٥٤، ت٤٠٦٢.

(٥) الجامع ٤/ ٥٥٨، ح٢٣١٨.

(٦) العلل، ٨/ ٢٥، ح١٣٨٩.

(٧) التاريخ الكبير، ٢/ ٢٢٠.

(٨) العلل، ٢/ ١٣٢.

ومع أن هذا الحديث لم يصح إلا مرسلاً، ولم يثبت من طريق مسنداً إلا أن العمل عليه بل إن بعض العلماء جعل هذا الحديث من أربعة أحاديث يدور عليها آلاف الأحاديث، يقول أبو داود: كتب عن رسول الله ﷺ خمسماية ألف حديث، الثابت منها أربعة آلاف حديث، وهي ترجع إلى أربعة أحاديث... وذكر منها (**مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ ...**)[1].

وقد نقل ابن حجر[2] تحسين الترمذي له، كما حسنه ابن رجب[3] ونقل تحسينه عن النووي، وأن ابن عبد البر قال: هذا الحديث محفوظ عن الزهري بهذا الإسناد من رواية الثقات وقال: هذا موافق لتحسين الشيخ له، ﷺ.

وقال: وقد حسنه الشيخ المصنف لأن رجال إسناده ثقات، قرّة بن عبدالرحمن وثقه قوم وضعفه آخرون... ثم قال: وممن قال إنه لا يصح إلا مرسلاً عن علي بن الحسين أحمدُ وابنُ معين والبخاريُّ والدارقطنيُّ وقد خلط الضعفاء في إسناده على الزهري تخليطاً فاحشاً، والصحيح فيه المرسل[4].

قلت: تحسين الترمذي لم أقف عليه في النسخ المتوفرة عندي ولا في تحفة الأشراف، إلا أنه لَمّا اعتضد بقول العلماء به، وتقعيدهم إياه قاعدة، ومجموع الطرق الضعيفة، فيرقى لكونه حسناً لغيره خاصة أن ابن عبد البر والنووي وابن رجب قد حَسَّنوه، والله أعلم.

الخلاصة: الأحاديث الثلاثة التي رواها الترمذي لقرّة هي من روايته عن الزهري وهي من حسان حديثه، اثنان منها أخرجهما في باب الشواهد.

ثالثاً: أحاديث قرّة بن عبد الرحمن عند أبي داود

أخرج له أبو داود أربعة أحاديث:

الحديث الأول: (**حَذْفُ السَّلامِ سُنَّةٌ**) سبق عند الترمذي الحديث الأول[5] وهو من حسان حديثه عن الزهري، ولم يخرج في الباب غيره، ونبّه على أن رفعه بإثبات لفظ (قال رسول الله ﷺ) لا يصح.

الحديث الثاني: أخرجه في الأشربة باب: في الشرب من ثلمة القدح، لم يخرج في الباب غيره، وسكت عنه، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي قُرَّةُ بْنُ

---

(١) انظر: شرح مسلم، ١١/ ٢٢٧، تنوير الحوالك، ١/ ٢١٠، والديباج، ١/ ٦١ وغيرهم.

(٦) فتح الباري، ١١/ ٣٠٩.

(٧) جامع العلوم والحكم، ١/ ٣٠٧.

(٨) المصدر نفسه، ٣٠٧-٣٠٨.

(٥) انظر ص٨٧.

عَبْدِالرَّحْمَنِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِاللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: **(نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ ثُلْمَةِ الْقَدَحِ وَأَنْ يُنْفَخَ فِي الشَّرَابِ)**[1]،

قلت: النهي عن الشرب من ثلمة القدح له متابع عند البخاري[2] من طريق ابن أبي ذئب، عن الزهري به بنحوه، وآخرمن طريق يونس عن الزهري به بنحوه.

وله شواهد صحيحه كذلك من حديث أبي هريرة[3]، وابن عباس[4] رضي الله عنهما، وكذلك عند مسلم له متابع من طريق يونس وابن عينية ومعمر،عن الزهري به بنحوه[5].

أما النهي عن النَّفَس في الآنية، فله متابع عن طريق عيسى بن يونس عن مالك، عن أيوب بن حبيب، عن المثنى الجُهني يذكر عن أبي سعيد بنحوه، أخرجه الترمذي، وقال حسن صحيح[6].

ثم ذكر شاهداً من حديث ابن عباس وقال: حسن صحيح[7].

قلت: فيكون هذا من حسان حديث قرّة عن الزهري.

الحديث الثالث: أخرجه في اللباس، باب: قوله تعالى: **(وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ)** (التوبة: ٣١)، وذكر له متابعات في بابه.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ح و حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ وَابْنُ السَّرْحِ وَأَحْمَدُ ابْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ قَالُوا أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعَافِرِيُّ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّه عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: **(يَرْحَمُ اللَّهُ نِسَاءَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُوَلَ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ (وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ) شَقَقْنَ أَكْنَفَ قَالَ ابْنُ صَالِحٍ أَكْثَفَ مُرُوطِهِنَّ[8] فَاخْتَمَرْنَ بِهَا)**

حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ قَالَ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ خَالِي عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ[9].

قلت: له متابعان عند البخاري:

---

(١) أبو داوود، السنن، ٣/ ٣٣٧، ح٣٧٢٢.

(٢) الصحيح، ص١٢٢٤، ح٥٦٢٤-٥٦٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ح٥٦٢٧.

(٤) المصدر نفسه، ح٥٦٢٨.

(٥) الصحيح، ٣/ ١٦٠٠، ح٢٠٢٣.

(٦) الجامع، ٤/ ٣٠٣، ح١٨٨٧.

(٧) المصدر نفسه، ٤/ ٣٠٤، ح١٨٨٨.

(٨) المِرْط: كساء يُشتمل به كالملحفة لسان العرب، باب الطاء، فصل الميم ٨/ ٣٢١.

(٩) أبو داوود، السنن، ٤/ ٦١، ح٤١٠٢.

الأول تامة من طريق: يونس قال ابن شهاب به بنحوه[1]، والآخر ناقصة عن صفية بنت شيبة عن عائشة بنحوه[2]، فيكون هذا من حسان حديثه عن الزهري.

الحديث الرابع: أخرجه في الأدب، باب: الهدي في الكلام، أخرجه لبيان مخالفة قرّة لأصحاب الزهري.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ قَالَ زَعَمَ الْوَلِيدُ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(كُلُّ كَلامٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدُ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ).**

قَالَ أبو داود رَوَاهُ يُونُسُ وَعَقِيلٌ وَشُعَيْبٌ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلاً [3].

قلت: رواه ابن ماجة قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ خَلَفٍ الْعَسْقَلانِيُّ قَالُوا حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنِ الأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ به بنحوه[4].

ورواه الدارقطني وقال: تفرد به قرّة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وأرسله غيره عن الزهري عن النبي ﷺ وقرّة ليس بقوي في الحديث[5].

ورواه صدقة عن محمد بن سعيد، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه عن النبي ﷺ ... ولا يصح، وصدقة ومحمد بن سعيد ضعيفان، والمرسل هو الصواب[6].

قلت: ومع ذلك فقد حسنه النووي، قال: والمشهور رواية أبي هريرة وهذا الحديث حسن رواه أبو داود وابن ماجه في سننهما ورواه النسائي في كتابه عمل اليوم والليلة، روي موصولاً ومرسلاً ورواية الموصول إسنادها جيد[7].

وتعقبه الحافظ في الفتح[8] أن في إسناده مقالا، وأن باقي الألفاظ التي ذكرها النووي في هذا الحديث وردت في بعض طرق الحديث بأسانيد واهية.

---

(١) الصحيح، ص١٠٢٢، ح٤٧٥٨.

(٢) الصحيح، نفسه، ح٤٧٥٩.

(٣) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٦٠، ح٤٨٤٠.

(٤) السنن، ١/ ٦١٠، ح١٨٩٤.

(٥) السنن، ١/ ١٧٣.

(٦) العلل، ٨/ ٢٩، ح١٣٩١.

(٧) شرح مسلم، ١/ ٤٣.

(٨) فتح الباري، ٨/ ٢٢٠.

قلت: فهذا من ضعيف روايته عن الزهري،قرّة لا يَقْوى على معارضة أصحاب الزهري يونس وعقيل وغيرهما ممن أرسله، ويكون إخراج أبي داود له لينص على مخالفته لأصحاب الزهري ومع ذلك فالمتن معمول به عند العلماء. والله تعالى أعلم.

الخلاصة: أخرج له أبو داود أربعة أحاديث من روايته عن الزهري، ثلاثة من حسان حديثه، والرابع خالف فيه أصحاب الزهري وإن كان المتن معمولاً به.

رابعاً: مرويات قرّة بن عبد الرحمن عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه أربعة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الطهارة، باب النهي عن الخلاء على قارعة الطريق، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ عَنْ قُرَّةَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ: **(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُصَلَّى عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ أَوْ يُضْرَبَ الْخَلاءُ عَلَيْهَا أَوْ يُبَالَ فِيهَا)**[1]، قال الدارقطني: رفعه غير ثابت[2].

قال في الزوائد: "هذا إسناد ضعيف لضعف ابن لهيعة وشيخهُ لكن للمتن شواهد صحيحة"[3].

ورواه ابن عدي من طريق يونس بن عبد الرحيم الرملي، حدثني رشدين بن سعد، قال: حدثني قرة وعقيل، عن الزهري، عن سالم به بمثله. ثم قال: "وهذه الأحاديث التي رواها رشدين عن قرة ويونس وعقيل عن الزهري بأسانيدها وغير ما ذكرته أيضاً مما يرويه عنهم عن الزهري غير محفوظة"[4].

قلت: ورشدين بن سعد ضعيف[5].

أما الشواهد فمنها حديث جابر عند ابن ماجه: قال: قال رسول اللهﷺ (إياكم والتعريس على جواد الطريق، والصلاة عليها...)[6]. قال المنذري: رواه ابن ماجه ورواته ثقات[7] وأما الشاهد للنهي عن البول فيها فعند مسلم حديث (اتقوا اللعانين)[8].

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ١٠٦، ح٣٣٠.

(٢) التخليص الحبير: ١/ ١٠٥.

(٣) مصباح الزجاجة: ١/ ٤٩.

(٤) الكامل ٣/ ١٥١، ترجمة رشدين.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٠٩، ت١٩٤٢.

(٦) السنن، ١/ ١١٩، ح٣٢٩.

(٧) الترغيب والترهيب ٤/ ٤١.

(٨) الصحيح، ١/ ٢٢٦، ح٢٦٩.

فيكون سنده ضعيفا وإن كان للمتن شواهد.

الحديث الثاني: حديث (**كُلُّ كَلَامٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدُ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ**)، سبق عند أبي داود الحديث الرابع[1] وهو من ضعيف حديثه عن الزهري، ولم يخرج في بابه غيره.

الحديث الثالث: **أخرجه في الذبائح**، باب: إذا ذبحتم فأحسنوا الذِّبْحَة، وذكرله متابعان.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ ابْنُ أَخِي حُسَيْنٍ الْجُعْفِيِّ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ حَدَّثَنِي قُرَّةُ ابْنُ حَيْوَئِيلَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ **عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: (أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَدِّ الشِّفَارِ وَأَنْ تُوَارَى عَنِ الْبَهَائِمِ وَقَالَ إِذَا ذَبَحَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجْهِزْ**[2]**)**.

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ حَدَّثَنَا أَبُو الأَسْوَدِ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ[3].

قال المناوي: وفيه ابن لهيعة، وقرة المعافري قال أحمد منكر الحديث جداً وبه يعرف ما في رمز المؤلف لحسنه[4].

قلت: إطلاق الحُسْن على هذا الحديث مستقيم فله متابعات منها:

ما رواه الإمام أحمد من حديث قتيبة بن سعيد، عن ابن لهيعة، عن عقيل، عن ابن شهاب به بمثله[5].

وهذا وإن كان من حديث ابن لهيعة، إلا أنه من رواية قتيبة عنه وهي صحيحة كما قال الإمام أحمد[6].

ورواه البيهقي من حديث النضر بن عبد الجبار، ثنا ابن لهيعة، عن عقيل به بنحوه وقال: كذا رواه ابن لهيعة موصولاً جيداً[7].

والثاني: من حديث محمد بن جعفر الطالقاني، عن عقيل، عن ابن شهاب به مثله[8]، وفيه محمد بن جعفر ذكره الحافظ في لسان الميزان[9] وليس هذا بتضعيف لأنه مجرد ذكر ولم أقف له على ترجمة غير ذلك.

---

(١) انظر ص ٩٢

(٢) فَلْيُجْهِز: أي يُسرع في قتله. ابن الأثير، النهاية ١/ ٣٢٢.

(٣) ابن ماجه، السّنن، ٢/ ١٠٥٨، ح٣٠٧٢.

(٤) فيض القدير: ١/ ٣٤٧.

(٥) المسند: ٢/ ١٠٨.

(٦) المزي، تهذيب الكمال: ١٥/ ٤٩٤.

(٧) السنن الكبرى، ٩/ ٢٨٠، ح١٩٩٢٠.

(٨) البيهقي، أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق محمد زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ، ٧/ ٤٨٣، ح١١٠٧٤.

(٩) لسان الميزان، ٧/ ١٣٤، ت١٥٤١.

وتابع ابن لهيعة في روايته عن قُرّة: ابن وهب، أخبرني قرّة، عن ابن شهاب أن ابن عمر بنحوه مرفوعاً[1].

وله شواهد صحيحة منها عند مسلم[2] من حديث شداد به أوس (...**وليُحِدَّ أحدكم شفرته وَلْيُرِحْ ذبيحته**).

فيكون هذا الحديث من حسان أحاديثه عن الزهري والله أعلم.

الحديث الرابع: (**مِنْ حُسْنِ إِسْلامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لا يَعْنِيهِ**) سبق عند الترمذي الحديث الثالث[3]، وهو منْ حسن حديثه عن الزهري، ولم يخرج في موضوعه غيره.

الخلاصة: روى له ابن ماجه أربعة أحاديث من روايته عن الزهري، اثنان من حسان حديثه واثنان من ضعيف حديثه، أحدهما فيه ابن لهيعة وقد اختلط بأخرة والراوي عنه ليس من قدامى أصحابه.

خامساً: خلاصة مرويات قرّة في الكتب الستة

أخرج له من أصحاب الكتب الستة مسلم، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه.

ومجموع ما أخرجوه له بالمكرر اثنا عشر حديثاً.

- أحد عشر حديثاً من روايته عن الزهري.
- حديثاً واحداً من روايته عن غير الزهري أخرجه مسلم متابعة مقروناً.

وثلاثة أحاديث أخرجها الترمذي، وهي من حسن حديثه.

وأربعة أحاديث أخرجها أبو داود: ثلاثة منها حسنة والرابع ضعيف.

وأربعة أخرجها ابن ماجه اثنان حسان وآخران ضعيفان.

ملحوظة: لم يخرج له النسائي مع أن شرطه أقل من شرط مسلم وذلك لأن النسائي يضعفه والله أعلم.

---

(١) البيهقي، السنن الكبرى، ٩/ ٢٨١، وقال كذا رواه ابن لهيعة موصولاً جيداً.

(٢) الصحيح، ٣/ ١٥٤٨، ح١٩٥٥.

(٣) انظر ص٨٩

المبحث السابع

المثنى بن الصباح ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في المثنى.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث السابع: المثنى بن الصباح ومروياته في الكتب الستة

المثنى بن الصباح اليماني الأبناوي، أبو عبد الله المكي، من كبار السابعة، مات سنة مائة وتسع وأربعين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال عمرو بن علي: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه[1]، وقال أحمد بن حنبل: لا يسوى حديثه شيئاً، مضطرب الحديث[2]، وقال ابن معين: ضعيف[3] وزاد في رواية ليس بشيء[4]، وفي أخرى يكتب حديثه ولا يترك[5]، وقال: مثنى بن الصباح رجل صالح في نفسه وفي الحديث ليس بذاك[6].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عنه فقالا: لين الحديث، قال أبي: يروي عن عطاء ما لم يرو عنه أحد، وهو ضعيف الحديث[7]، وقال الترمذي: يضعف في الحديث[8]، وقال النسائي: ليس بثقة[9]، وفي موضع آخر: متروك الحديث[10] وكذا قال ابن الجنيد[11]، وقال الدارقطني[12] وابن عمار[13] وابن حجر[14]: ضعيف، زاد ابن حجر: اختلط بآخر عمره وكان عابداً، وقال ابن سعد[15]: له أحاديث وهو ضعيف، وقال الساجي[16]: ضعيف الحديث جداً، يحدث بمناكير يطول ذكرها وكان عابداً يَهِمُ.

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٨/ ٣٢٤.

(٢) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٣٤١.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨/ ٣٢٤.

(٤) ابن عدي، الكامل: ٦/ ٤٢٣.

(٥) المصدر نفسه، ٦/ ٤٢٣.

(٦) العقيلي، الضعفاء: ٤/ ٢٤٩.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٨/ ٣٢٤.

(٨) الجامع: ٣/ ٢٩و ٤٢٥.

(٩) المزي، تهذيب الكمال: ٢٧/ ٢٠٦.

(١٠) الضعفاء والمتروكين، ص٢٣٩.

(١١) ابن عدي، الكامل: ٦/ ٤٢٤.

(١٢) السنن: ٣/ ٧٣.

(١٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٥/ ٣٧٠.

(١٤) المصدر نفسه ٥/ ٣٧٠.

(١٥) الطبقات: ٥/ ٤٩١.

(١٦) تهذيب التهذيب: ٥/ ٣٧٠.

وقال ابن حبان[1]: "وكان ممن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به، فاختلط حديثه الأخير الذي فيه الأوهام والمناكير بحديثه العظيم القديم الذي فيه الأشياء المستقيمة عن أقوام مشاهير، فبطل الاحتجاج به".

وضعفّه الحاكم وسحنون الفقيه وغيرهما[2].

قال ابن معين: مثنى بن الصباح مكي، ويعلى بن مسلم مكي، والحسن بن مسلم مكي وجميعاً ثقة[3]، وقال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد وذكر عنده مثنى بن الصباح، فقال: لم نتركه من أجل عمرو بن شعيب، ولكن كان منه اختلاط في عطاء[4].

وقال ابن عدي: له حديث صالح عن عمرو بن شعيب، وقد ضعفه الأئمة المتقدمون، والضعف على حديثه بيّن[5].

الخلاصة: تجتمع كلمة النقاد على أن المثنى بن الصباح ضعيف إلا في عمرو بن شعيب فله عنه حديث صالح، وعليه يحمل قول من وثقه كابن معين، وهذا ما أثبته بن عدي بسبر مرويه، والطعن فيه ليس بسبب روايته عن عمرو، ولكن بسبب تخليطه خاصة في عطاء، وقبل التخليط كان حديثه مستقيماً كما قال ابن حبان والله أعلم.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة

لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي وأبو داود وابن ماجه

أولاً: مرويات المثنى بن الصباح عند الترمذي

روى له الترمذي خمسة أحاديث.

الحديث الأول: ذكره في الزكاة، باب: ما جاء في زكاة الحلّي، أخرجه ليبين ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ أَتَتَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي أَيْدِيهِمَا سُوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَهُمَا: (أَتُؤَدِّيَانِ زَكَاتَهُ) قَالَتَا: لا، قَالَ فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(أَتُحِبَّانِ أَنْ يُسَوِّرَكُمَا اللَّهُ بِسُوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ)** قَالَتَا: لا، قَالَ: **(فَأَدِّيَا زَكَاتَهُ)**.

---

(1) المجروحين: ٣/ ٢٠.

(2) تهذيب التهذيب: ٥/ ٣٧٠.

(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري ، ٣/ ٨٤.

(4) التاريخ الكبير: ٧/ ٤١٩.

(5) الكامل: ٦/ ٤٢٣.

قَـالَ أَبـو عِيسَـى وَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَاهُ الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ نَحْوَ هَذَا وَالْمُثَـنَّى بْـنُ الصَّبَّاحِ وَابْنُ لَهِيعَةَ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ[1].

قال المنذري: لعلّ الترمذي، قصد الطريقين اللذين ذكرهما وإلا فطريق أبي داود لا مقال فيه[2].

قلـت: طريق أبي داود متابع لطريق الترمذي رواه من طريق حسين المعلم، عن عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جدّه به بنحوه[3]، وهو سند حسن.

قـال الحـافظ في التلخـيص: وحسين المعلم ثقة وفيه رَدٌّ على الترمذي حيث جزم بأنه لا يعرف إلا من حديث ابن لهيعة والمثنى بن الصباح عن عمرو، وقد تابعهما حجاج بن أرطأة[4].

وقـال ابن الملقن رداً على الترمذي: بل رواه أبو داود بإسناد صحيح[5]، وصححه كذلك ابن القطان[6].

أما متابعة حجاج بن أرطأة فأخرجها الدارقطني وقال: حجاج لا يحتج به[7].

وله شواهد من حديث عائشة وأم سلمة وأسماء بنت يزيد وغيرهم[8].

قلت: الخلاصة أن هذا الحديث من حسان حديث المثنى عن عمرو بن شعيب.

الحديث الثاني: أخرجه في الزكاة، باب: ما جاء في زكاة مال اليتيم،أخرجه وضعفه.

قـال: حَدَّثَـنَا مُحَمَّـدُ بْـنُ إِسْمَعِيلَ حَدَّثَـنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: **(أَلَا مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَّجِرْ فِيهِ وَلا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ)**.

قَـالَ أَبـو عِيسَـى وَإِنَّمَـا رُوِيَ هَـذَا الْحَدِيـثُ مِـنْ هَـذَا الْوَجْـهِ وَفِـي إِسْنَادِهِ مَقَـالٌ لأَنَّ الْمُثَنَّى بْـنَ الصَّـبَّاحِ يُضَـعَّفُ فِـي الْحَدِيـثِ وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ عُمَـرَ بْـنَ الْخَطَّـابِ فَذَكَـرَ هَـذَا الْحَدِيـثَ... تَكَلَّـمَ يَحْـيَى بْـنُ سَـعِيدٍ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ

(١) الترمذي، الجامع، ٣/ ٢٩-٣٠، ح٦٣٧.

(٢) الزيلعي، نصب الراية، ٢٣/ ٣٧٠.

(٣) السنن، ٢/ ٩٠، ح١٥٦٣.

(٤) التلخيص الجبير، ٢/ ١٧٥.

(٥) خلاصة البدر المنير: ١/ ٣٠٦، ح١٠٥٧.

(٦) الزيلعي، نصب الراية، ٢/ ٣٧٠.

(٧) السنن، ٢/ ١٠٨، ح٢.

(٨) انظر التلخيص الحبير، ٢/ ١٧٥، ونصب الراية: ٢/ ٣٧٠.

شُعَيْبٍ وَقَالَ هُوَ عِنْدَنَا وَاهٍ، وَمَنْ ضَعَّفَهُ فَإِنَّمَا ضَعَّفَهُ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ يُحَدِّثُ مِنْ صَحِيفَةِ جَدِّهِ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَمَّا أَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَيَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ فَيُثْبِتُونَهُ مِنْهُمْ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ وَغَيْرُهُمَا[1].

وسئل عنه الإمام أحمد فقال: ليس بصحيح[2].

قلت: له عدّة متابعات عن المثنى لكنها ضعيفة، قال الحافظ في التلخيص: "ورواه الدارقطني[3] من حديث الشيباني أيضاً عن عمرو بن شعيب، لكن راويه عنه مندل بن علي وهو ضعيف، ومن حديث العزرمي[4] عن عمرو والعزرمي ضعيف متروك، ورواه البيهقي من طريق[5] عبدالله بن علي وهو الأفريقي، وقال الدارقطني في العلل[6]: رواه حسين المعلم عن مكحول عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر، ورواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو شعيب عن عمر ولم يذكر ابن المسيب وهو أصح، قلت: -القائل الحافظ- وإيّاهُ عَنَى الترمذي"[7].

قلت: نقل الحافظ عن الدارقطني مختصر، ونص عبارة الدارقطني: "وسئل عن حديث سعيد ابن المسيب عن عمر قوله ابْتَغُوا في أموال اليتامى لا تستهلكها الصدقة فقال: يرويه عمرو بن شعيب واختلف عن فرواه الحسين المُعَلِّم عن مكحول عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر قوله.

وخالفه عمرو بن دينار، واختلف عنه فقال ابن عيينة عن عمرو بن شعيب عن عمر، ولم يذكر ابن المسيب، وخالفه حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن مكحول عن عمر، ولم يذكر فيه عمرو بن شعيب ولا ابن المسيب، ورواه المثنى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وكذلك رواه مندل بن علي عن الشيباني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث عمر أصح"[8].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٣/ ٣٢، ح٦٤١.

(٢) الزيلعي، نصب الراية، ٢/ ٣٣٠.

(٣) السنن: ٢/ ١١٠، ح٢.

(٤) المصدر نفسه، ح٣.

(٥) البيهقي: السنن الكبرى، ٦/٢، ح١٠٧٦٤.

(٦) العلل، ٢/ ١٥٦، ح١٨٣.

(٧) التلخيص الجبير، ٢/ ١٥٨.

(٨) العلل: ٢/ ١٥٦، ص١٨٣.

وصحح البيهقي طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر قوله[1].

فيكون هذا الحديث من ضعيف رواية المثنى عن عمرو لمخالفة المثنى كبار أصحاب عمرو الذين رووه مرسلاً.

الحديث الثالث: أشار إليه في النكاح، باب: ما جاء فيمن يتزوج المرأة، ثم يطلقها قبل أن يدخل بها هل يتزوج ابنتها أم لا؟ أخرجه وضعفه .

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**أَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا فَلا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلْيَنْكِحِ ابْنَتَهَا وَأَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهَا**).

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ قِبَلِ إِسْنَادِهِ وَإِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ لَهِيعَةَ وَالْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ وَالْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ وَابْنُ لَهِيعَةَ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ..."[2].

قال الحافظ ابن حجر بعد أن نقل تعليل الترمذي: (وقال غيره يُشْبِه أن يكون ابن لهيعة أخذه عن المثنى ثم أسقطه، فإن أبا حاتم، قال: لم يسمع ابن لهيعة من عمرو من شعيب[3])[4].

قلت: ويكون هذا من حسن حديث المثنى لاعتضاده بالعمل، وإن كان ابن لهيعة فعلاً سمعه من المثنى فلا إشكال في طريقه لأن الراوي عنه قتيبة وسماعه منه قبل الاختلاط، والله أعلم.

الحديث الرابع: (**يُقِيدُ الأَبَ مِنِ ابْنِهِ وَلا يُقِيدُ الابْنَ مِنْ أَبِيهِ**) دُرِس في إسماعيل بن عياش الحديث التاسع[5] عند الترمذي، وهو حديث ضعيف، وكان نَصَّ على اضطراب سنده وضعفه.

الحديث الخامس: أخرجه في كتاب صفة القيامة. باب: ...، وذكر له شواهد.

---

(١) السنن الكبرى، ٤/ ١٠٧، ث ٧١٣٢.

(٢) الترمذي، الجامع، ٣/ ٤٢٥، ح١١١٧.

(٣) ابن أبي حاتم، المراسيل: ١/ ١١٤.

(٤) التلخيص الحبير: ٣/ ١٩٠.

(٥) انظر ص ٣٨٠.

قَالَ: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **(خَصْلَتَانِ مَنْ كَانَتَا فِيهِ كَتَبَهُ اللَّهُ شَاكِرًا صَابِرًا وَمَنْ لَمْ تَكُونَا فِيهِ لَمْ يَكْتُبْهُ اللَّهُ شَاكِرًا وَلَا صَابِرًا مَنْ نَظَرَ فِي دِينِهِ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَهُ فَاقْتَدَى بِهِ وَمَنْ نَظَرَ فِي دُنْيَاهُ إِلَى مَنْ هُوَ دُونَهُ فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا فَضَّلَهُ بِهِ عَلَيْهِ...).**

أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ حِزَامٍ الرَّجُلُ الصَّالِحُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَقَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَلَمْ يَذْكُرْ سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ أَبِيهِ[١].

قلت: له متابع[٢] من طريق حجاج بن إبراهيم الأزرق، ثنا بقية بن الوليد، عن سليمان ابن سليم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، جدّه بنحوه، فيه بقية بن الوليد مدلس، وروايته بالعنعنة روى عن ثقة من ثقات الشاميين وروى عنه كذلك ثقة من ثقات الشاميين[٣].

والطريق التي ذكرها الترمذي فيها التصريح برواية عمرو عن أبيه عن جده هي كذلك في الزهد لابن المبارك[٤]. وذكر الحافظ في الفتح أنه رُوِيَ كذلك في نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وسكت عنه[٥].

وله شواهد صحيحه عند البخاري[٦] ومسلم[٧] والترمذي[٨] وغيرهم.

فيكون هذا الحديث من حسان حديث المثنى عن عمرو والله أعلم.

الخلاصة: الأحاديث الخمسة التي رواها الترمذي للمثنى عن عمرو بن شعيب، ضعف أربعة وحَسَّن واحداً.

---

(١) الترمذي، الجامع، ٤/ ٦٦٥، ح٢٥١٢.

(٢) الطبراني، مسند الشاميين، ٢/ ٣٠٣، ح١٣٨٧.

(٣) حجاج بن إبراهيم الأزرق، نزيل طرسوس ثقة. ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٥٢، ت١١٨. وسليمان بن سليم الحمصي ثقة عابد، المصدر نفسه. ص٢٥١، ت٢٥٦٦.

(٤) الزهد، ص٥٠.

(٥) فتح الباري، ١١/ ٣٢٣.

(٦) الصحيح، ص١٣٨٠، ح٦٤٩٠.

(٧) الصحيح: ٤/ ٢٢٧٥، ح٢٩٦٣.

(٨) الجامع ٤/ ٦٦٤، ح٢٥١٣، وقال: حديث صحيح.

وبينت الدراسة أنَّ ثلاثة أحاديث من حسان أحاديثه عن عمرو بالمتابعات والشواهد واثنان ضعيفان وقد بَيّن ضعفهما وليس لهما متابعات أو شواهد.

ثانياً: مرويات المثنى بن الصباح عند أبي داود

لم يخرج أبو داود للمثنى بن الصباح إلا حديثاً واحداً سكت عنه.

أخرجه في كتاب المناسك، باب: الْمُلْتَزَم.

قال :حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (**طُفْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ فَلَمَّا جِئْنَا دُبُرَ الْكَعْبَةِ، قُلْتُ: أَلا تَتَعَوَّذُ؟ قَالَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ، ثُمَّ مَضَى حَتَّى اسْتَلَمَ الْحَجَرَ وَأَقَامَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ فَوَضَعَ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَكَفَّيْهِ هَكَذَا وَبَسَطَهُمَا بَسْطًا ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ**)[1].

ورواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ سَمِعْتُ الْمُثَنَّى بْنَ الصَّبَّاحِ يَقُولُ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ بنحوه، وفيه (**فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ ثُمَّ قَامَ بَيْنَ الْحَجَرِ وَالْبَابِ**)[2].

ورواه سفيان الثوري، عن المثنى به بنحوه مختصراً بلفظ (**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يلزق وَجْهَهُ و صَدْرَهُ بالْمُلْتَزَم**)[3].

وله متابع من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قال عمرو بن شعيب: طافَ محمدٌ جَدُّه مع أبيه عبد الله بن عمرو بنحوه، وفيه: (**فلما استلم الركن تَعَوَّذ بين الركن والباب...**)[4].

وهو سند حسن.

قال في عون المعبود: "قوله عن أبيه وهو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو وقد سمع شعيب من عبد الله على الصحيح، ووقع في كتاب ابن ماجه عن أبيه عن جده

فيكون شعيب ومحمد طافا جميعاً مع عبد الله"[5].

وله شاهد حسن من حديث ابن عباس[6].

فيكون هذا من حسان حديث المثنى عن عمرو بن شعيب والله أعلم.

---

(١) أبو داود، السنن، ٢/ ١٨١، ح١٨٩٩.

(٢) السنن، ٢/ ٩٨٧، ح٢٩٦٢.

(٣) الدارقطني، السنن، ٢/ ٢٨٩، ح٢٣٩.

(٤) عبد الرزاق، المصنف، ٥/ ٧٥، ح٩٠٤٤.

(٥) عون المعبود، ٥/ ٢٤٨، وانظر نصب الراية: ٣/ ٩١.

(٦) عبد الرزاق، المصنف، ٥/ ٧٦، ح٩٠٤٧، وابن أبي شيبة، المصنف، ح١٣٧٧٨.

ثالثاً: مرويات المثنى بن الصباح عند ابن ماجه

روى له ابن ماجه خمسة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الهبات، باب: عطية المرأة من غير إذن زوجها، وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ الرَّقِّيُّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الصَّيْدَلانِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(فِي خُطْبَةٍ خَطَبَهَا لا يَجُوزُ لامْرَأَةٍ فِي مَالِهَا إِلاَّ بِإِذْنِ زَوْجِهَا إِذَا هُوَ مَلَكَ عِصْمَتَهَا)**[1].

ولـه متابعات من طريق داود بن أبي هند وحبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بنحوه، أخرجه الحاكم[2] وصححه، وأبو داود[3] والنسائي[4] وغيرهم.

ومن طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به بنحوه[5] وهو سند حسن فيكون هذا من حسان أحاديث المثنى عن عمرو بن شعيب.

وهذا الحديث ظاهره مشكل مع الأحاديث التي أجازت للمرأة التصرف بمالها متزوجة أو غير متزوجة وأجيب أن إضافة المال إليها مجازاً لكونه في تصرفها والمقصود مال زوجها، والنهي يكون على هذا المعنى للتحريم، أو المراد مال نفسها والنهي للكراهة والمراد لا تتصرف بمالها إلا بمشورة زوجها أدباً واستحباباً[6].

الحديث الثاني: **(مَنْ أُودِعَ وَدِيعَةً فَلا ضَمَانَ عَلَيْهِ)** سبق في أيوب بن سويد، مروياته عند ابن ماجه الحديث الثالث[7]. وخلاصته: أنه من ضعيف حديثه، ولم يخرج في الباب غيره.

الحديث الثالث: أخرجه في الفرائض، باب: ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ أَنْبَأَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ الْمُثَنَّى بْنَ الصَّبَّاحِ أَخْبَرَهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(لا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ)**[8].

---

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٧٩٨، ح٢٣٨٨.

(٢) المستدرك: ٢/ ٥٤.

(٣) السنن: ٣/ ٢٩٣، ح٣٥٤٦.

(٤) الكبرى: ٤/ ٥٣، ح٦٥٩١.

(٥) النسائي، المجتبى، ٣/ ٢٩٣، ٦/ ٢٧٨، ح٣٧٥٧.

(٦) عون المعبود، ٩/ ٣٣٥.

(٧) انظر ص٣٢

(٨) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٩١٢، ح٢٧٣١.

ولـه متابعات من طريق حبيب المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه به بنحوه[1] وهو حديث حسن.

ومن طريق عمر بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده به بنحوه[2] وهو سند حسن ومن طريق سفيان بن عيينة قال: سمعت عدّة منهم يعقوب بن عطاء، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به بنحوه[3]، ويعقوب بن عطاء ضعيف[4].

ومن طريق عامر الأحول، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به بنحوه[5].

ومن طريق الخليل بن مرّة، عن قتادة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده بنحوه[6]، والخليل ضعيف[7].

ومن طريق الضحاك بن عثمان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به بنحوه[8].

وغير ذلك فيكون هذا من حسان حديثه عن عمرو بن شعيب بمجموع هذه المتابعات.

الحديث الرابع: أخرجه في الفرائض، باب: في ادعاء الولد، وأخرج متابعاً له.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(مَنْ عَاهَرَ أَمَةً أَوْ حُرَّةً فَوَلَدُهُ وَلَدُ زِنًا لا يَرِثُ وَلا يُورَثُ)**[9].

قلت: تابعه عليه عبد الله بن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به بنحوه، وهو من رواية قتيبة بن سعيد عن ابن لهيعة[10] وهي صحيحه عند الإمام أحمد كما سبق.

وآخر من طريق محمد بن راشد، عن سليمان بن موسى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده بنحوه[11]. وهو سند رجاله رجال الحسن.

---

(١) أبو داود، السنن، ٣/ ١٢٥، ح٢٩١١

(٢) الدارقطني، السنن، ٤/ ٧٢، ح١٦.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى، ٦/ ٢١٨، ح١٢٠٩.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٦٠٨، ت٧٨٢٦.

(٥) أحمد، المسند، ١/ ٢٤٣، والبيهقي، السنن، ٤/ ٨٢، ح٦٣٨٣.

(٦) البيهقي، السنن الكبرى، ٦/ ٢١٨.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٩٦، ت١٧٥٧.

(٨) الدارطقني، السنن، ٤/ ٧٥، ح٢٥.

(٩) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٩١٧، ح٢٧٤٦.

(١٠) الترمذي، الجامع ٤/ ٤٢٨، ح٢١١٣، وقال: وقد روى غير ابن لهيعة هذا الحديث عن عمرو بن شعيب والعمل على هذا عند أهل العلم.

(١١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٩١٧، ح٢٧٤٥.

وثالث من طريق الضحاك بن مخلد، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب قال: قال رسول الله ﷺ بنحوه[1]. وهو مرسل ورجاله ثقات، ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج[2] كذلك.

ورابع عن طريق ابن عيينة، عن يعقوب بن عطاء، قال سمعت عمرو بن شعيب يقول قال رسول الله ﷺ بنحوه[3] ويعقوب ضعيف والحديث مرسل.

فيكون هذا الحديث كذلك من حسان روايته عن عمرو بن شعيب. والله أعلم.

الحديث الخامس: (عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ طُفْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَلَمَّا فَرَغْنَا ....) سبق عن أبي داود الحديث الأول[4] الذي أخرجه له وهو من حسان حديثه عن عمرو بن شعيب.

الخلاصة: الخمسة الأحاديث التي رواها ابن ماجه للمثنى هي من روايته عن عمرو بن شعيب، أربعة منها من حسان حديثه والخامس ضعيف.

رابعاً: خلاصة مرويات المثنى في الكتب الستة

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه، ومجموع ما رووه بالمكرر أحد عشر حديثاً، جميعها من روايته عن عمرو بن شعيب، ثمانية منها من حسان حديثه وظهر ذلك بالمتابعات والشواهد، وثلاثة ضعيفة.

- الثمانية الحسنة:
  - ثلاثة عند الترمذي.
  - وواحد عند أبي داود.
  - أربعة عند ابن ماجه.
- وثلاثة ضعيفة:
  - اثنان عند الترمذي.
  - والثالث عند ابن ماجه.

---

(١) ابن أبي شيبة، المصنف، ٦/ ٢٨١، ح٣١٤١٧.

(٢) عبد الرزاق، المصنف، ٧/ ٤٥٢، ح٣٦٨٥١.

(٣) المصدر نفسه، ح٣٨٥٢.

(٤) انظر ص١٠٣

المبحث الثامن

مجالد بن سعيد ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في مجالد.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثامن: مجالد بن سعيد ومروياته في الكتب الستة

مجالد بن سعيد بن عمير بن بِسْطام، أبو عمير، الكوفي، من صغار السادسة، مات سنة مائة وأربع وأربعين

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال البخاري: كان يحيى بن سعيد يضعفه، وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يروي عنه شيئاً[1]، وقال: أنا لا أكتب حديث مجالد ولا موسى بن عبيدة[2].

وقال الإمام أحمد: أحاديث مجالد كلها حُلُم[3]، وكان لا يراه شيئاً يقول: ليس بشيء[4].

زاد أبو طالب: يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس[5]. وفي المعرفة والتاريخ: قيل للإمام أحمد من تقدم من أصحاب الشعبي؟ فقال: ليس في القوم مثل إسماعيل ابن أبي خالد ومطرف، إلا ما كان من مجالد فإنه يكثر ويضطرب[6]، وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أحمد بن سنان، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، يقول: حديث مجالد عند الأحداث، يحيى بن سعيد، وأبي أسامة ليس بشيء، ولكن حديث شعبة وحماد بن زيد وهشيم هؤلاء القدماء يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره[7].

وقال ابن سعد: كان ضعيفاً[8]،و عن أبي داود قوله: قد حدث يحيى عن مشايخ ضعاف على نقده للرجال الأجلح ومجالد[9].

وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه[10]، وقال: ضعيف، واهي الحديث، وكان يحيى بن سعيد يقول: لو أردت أن يرفع لي مجالد حديثه كلّه رفعه! قلت -القائل الدارمي-: ولم يرفع حديثه؟ قال: للضَّعْف[11]. ووثقه في رواية[12]، وقال في أخرى وسئل عن حديثه فقال صالح كأنه[13].

---

(١) التاريخ الصغير، ٢/ ٧٩.

(٢) علل الترمذي الكبير، ص٢٢.

(٣) ابن حبان، المجروحين، ٣/ ١٠-١١، قلت: والحُلُم عبارة عمّا يراه النائم وغلب على ما كان في الشر لسان العرب، باب الميم فصل الحاء، ١٢/ ١٤٥. وكأنه أراد أن هذه الأحاديث لا حقيقة لها ولا أصل. والله أعلم.

(٤) الضعفاء الصغير، ص١١٢.

(٥) الجرح والتعديل، ٨/ ٣٦١.

(٦) المعرفة والتاريخ، ٢/ ١٦٥.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٨/ ٣٦١.

(٨) الطبقات الكبرى، ٦/ ٣٤٩.

(٩) المزي، تهذيب الكمال، ٢٧/ ٢٢٣.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٨/ ٣٦١.

(١١) المصدر نفسه: ٨/ ٣٦١.

(١٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري: ٣/ ٢٦٩.

(١٣) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص٢١٦.

وقال أبو حاتم وسئل عنه يحتج به؟ قال: لا[1]، وقال النسائي: ثقة[2] وفي رواية أخرى ليس بالقوي[3]، وفي ضعفائه قال: ضعيف[4].

وقال العجلي: كوفي جائز الحديث، حسن الحديث، إلا أن عبد الرحمن بن مهدي يقول: أشعث بن سوار أقوى منه، والناس لا يتابعونه على هذا، كان مجالد أرفع من أشعث بن سوار وقال يحيى بن سعيد: كان مجالد يُلقن الحديث إذا لُقن. وقد رآه وسمع منه، صالح الكتاب، يروي عن قيس بن أبي حازم، والشعبي[5].

وقال الدارقطني: ليس بقوي[6]، وعنه: غيره أثبت منه[7]، وفي ضعفائه: ليس بثقة، يزيد بن أبي زياد أرجح منه، لا يعتبر به[8].

وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به[9]. وقال ابن عدي: له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة وعن غير جابر أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه غير محفوظ[10].

وقال الحافظ ابن حجر: ليس بالقوي، وتغير في آخر عمره[11].

الخلاصة: **مجالد ضعيف وهذا ما عليه جمهور النقاد وسبب ضعفه تغير حفظه، إلا أن له وصفاً آخر في الشَّعْبي خاصة، فقد عدّه الإمام أحمد من أصحاب الشعبي المُقَدَّمِيْن إلا أنه يضطرب فيه في كثرة ما يروي عنه**، قلت: ويُضبَّط هذا الاضطراب بمعرفة قدامى أصحابه فرواية هؤلاء عنه مقبولة كما قال ابن مهدي وعدّ منهم: شعبة وحماد بن زيد وهشيم، ويجتنب رواية الأحداث عنه الذين منهم يحيى بن سعيد وأبو أسامة إلا إذا توبعوا عليها، ومن أبرز علل حديثه رفع ما ليس بمرفوع، وقبوله التلقين.

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٨/ ٣٦١.

(٢) المزي، تهذيب الكمال: ٢٧/ ٢٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ٢٧/ ٢٢٣..

(٤) المصدر نفسه، ٢٧/ ٢٢٣..

(٥) الثقات : ٢/ ٢٦٤.

(٦) السنن، ٤/ ١٧٠.

(٧) المصدر نفسه: ٢/ ٢٠٣.

(٨) سؤلات البرقاني، ص٦٤.

(٩) المجروحين، ٣/ ١٠.

(١٠) الكامل: ٦/ ٤٢٢.

(١١) التقريب، ص٥٢٠، ت٦٤٨٠.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة

روى له من أصحاب الكتب الستة مسلم والترمذي وأبو داود وابن ماجه

أولاً: مرويات مجالد بن سعيد عند مسلم

لم يخرج له مسلم إلا حديثاً واحداً متابعة مقروناً.

أخرجه في كتاب الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها.

قال: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ وَحُصَيْنٌ وَمُغِيرَةُ وَأَشْعَثُ وَمُجَالِدٌ وَإِسْمَعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ وَدَاوُدُ كُلُّهُمْ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْبَتَّةَ فَقَالَتْ: فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ، **قَالَتْ: (فَلَمْ يَجْعَلْ لِي سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَّ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ)**.

وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ وَدَاوُدَ وَمُغِيرَةَ وَإِسْمَعِيلَ وَأَشْعَثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ عَنْ هُشَيْمٍ[١].

ثم أخرج له متابعات بسنده من طريق سلمة بن كهيل وسيار أبي الحكم وأبي إسحاق[٢].

وكذا أخرجه الترمذي في كتاب الطلاق واللعان، باب المطلقة ثلاثاً لا سكنى لها ولا نفقة من طريق هناد، حدثنا جرير، عن مغيرة عن الشعبي قال: دخلت على فاطمة ثم ذكر نحوه[٣].

ومن طريق أحمد بن منيع حدثنا هشيم أنبأنا حصين وإسماعيل ومجالد قال هشيم: وحدثنا داود أيضاً عن الشعبي قال: دخلت على فاطمة ثم ذكره نحوه... وقال:حديث حسن صحيح[٤].

وأخرجه النسائي في الكبرى[٥] والمجتبى[٦] من حديث هشيم قال: حدثنا سيّار وحصين ومغيرة وداود بن أبي هند وإسماعيل بن أبي خالد وذكر آخر عن الشعبي فإذا دخلت على فاطمة بنحوه.

---

(١) مسلم، الصحيح، ٢/ ١١١٧، ح١٤٨٠، وانظر ابن حبان، الصحيح، ١٠/ ٦٤، ح٤٢٥٢، وأبو عوانة، المسند، ٣/ ٨٥، ح٤٦٢١.

(٢) مسلم، الصحيح، ٢/ ١١١٨.

(٣) الترمذي، الجامع، ٣/ ٤٨٤، ح١٨٨٠.

(٤) المصدر نفسه، ٣/ ٤٨٤، ح١٨٨٠.

(٥) السنن الكبرى ٣/ ٣٩٩، ح٥٧٤٢.

(٦) المجتبى ٦/ ٢٠٩، ح٣٥٤٨.

قلت والآخر هو مجالد كما هو في الطرق السابقة ولكنه يُضَعِّفُهُ[1] لذا لم يذكره والله أعلم.

قلت: فيكون هذا الحديث من صحيح حديثه عن الشعبي، ولم يحتج به مسلم إنما أخرج له متابعة مقروناً.

ثانياً: مرويات مجالد بن سعيد عند الترمذي

أخرج له الترمذي عشرين حديثاً:

الحديث الأول: أخرجه في كتاب الزكاة، باب: ما جاء في رضا المصدق، أخرجه متابعاً .

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **(إِذَا أَتَاكُمُ الْمُصَدِّقُ فَلا يُفَارِقَنَّكُمْ إِلاَّ عَنْ رِضًا).**

حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ دَاوُدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِهِ .

قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ دَاوُدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ وَقَدْ ضَعَّفَ مُجَالِدًا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ كَثِيرُ الْغَلَطِ[2].

قلت: له متابعات منها:

عند مسلم من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن جرير به بنحوه[3].

وعند الطيالسي من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن جرير به بنحوه[4].

وعند الطبراني في الكبيرعن طريق مغيرة، عن الشعبي،عن جرير به بنحوه[5].

فيكون هذا الحديث من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث الثاني:أخرجه في الزكاة، باب: ما جاء من لا تحل له الصدقة،أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ عَنْ حُبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ السَّلُولِيِّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ أَتَاهُ أَعْرَابِيٌّ فَأَخَذَ بِطَرَفِ رِدَائِهِ فَسَأَلَهُ إِيَّاهُ فَأَعْطَاهُ وَذَهَبَ

---

(١) الضعفاء والمتروكين، ص٢٣٦.

(٢) الترمذي، الجامع، ٣/ ٣٩، ح٦٤٧-٦٤٨.

(٣) الصحيح ٢/ ٩٨٩، ح٩٨٩، وانظر الترمذي، ٣/ ٣٩.

(٤)الطيالسي، سليمان بن داود المسند، بيروت، دار المعرفة، د.ت، د.ط، ١/ ٩٢، ح ٦٦٧.

(٥) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق حمدي السلفي، الموصل، مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م، ٢/ ٣٢٤، ح٢٣٥٥.

قَـالَ أبـو عِيسَـى حَدِيثُ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ حَدِيثٌ مَعْلُولٌ وَهَكَذَا رَوَى أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ عَـنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ هُوَ الشَّعْبِيُّ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَـلَّى الله عَلَـيْهِ وَسَـلَّمَ وَهَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَائِمِ لأَنَّ مُجَالِدَ بْنَ سَعِيدٍ قَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِـرِ بْـنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيٍّ وَهَذَا قَدْ وَهِمَ فِيهِ ابْنُ نُمَيْرٍ وَالْحَدِيثُ الأَوَّلُ أَصَحُّ وَقَدْ رَوَاهُ مُغِيرَةُ وَابْنُ أَبِي خَالِدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ[1].

ورواه ابـن ماجـه مـن طريق محمد بن إسماعيل، ثنا أبو أسامة، عن ابن عون ومجالد، عن الشعبي، عن الحارث، عن علي به بنحوه[2].

قلـت له متابع مـن طـريق قتادة عن عامر الشعبي، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب به بنحوه[3].

ومن حديث إسماعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي به بنحوه[4].

قلـت: وإن كان مجالد ضعيفاً فإن إخراج حديثه مقروناً بابن عون وهو ثقة والمتابعان قتادة وإسماعيل بن أبي خالد، تحسن حاله لكن يبقى ضعف الحارث، وهو محتمل لأنه من روايته عن علـي وهـو صـالح في علي ولم ينصَّ أحد من النقاد أن هذا الحديث لم يسمعه الحارث من علي وله شواهد أشار لها الترمذي فيكون هذا من حسان حديثه، والله أعلم.

الحديث الرابع: أخرجه في الرّضاع، باب...، ولم يخرج في الباب غيره وضعفه.

قـال: حَدَّثَـنَا نَصْـرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَـلَّى اللَّـه عَلَـيْهِ وَسَـلَّمَ قَـالَ: **(لا تَلِجُـوا[5] عَلَى الْمُغِيبَاتِ[6]؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحَدِكُمْ مَجْرَى الدَّمِ) قُلْنَا: وَمِنْكَ؟ قَالَ: (وَمِنِّي وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمُ).**

قَـالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ...[7].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٣/ ٤٢٧، ح١١١٩.

(٢) السنن، ١/ ٦٢٢، ح١٩٣٥.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى، ٧/ ٢٠٧، ح١٣٩٦١.

(٤) أبو داود، السنن، ٢/ ٢٢٧، ح٢٠٧٦.

(٥) الولوج: الدخول، لا تلجوا أي: لا تدخلوا لسانا العرب، باب الجيم، فصل الواو، ٢/ ٣٩٩.

(٦) المغيبات: النساء اللاتي خرج أزواجهن إلى الغزو. الزمخشري، الفائق، ٣/ ١٠٧.

(٧) الترمذي، الجامع، ٣/ ٤٧٥، ح١١٧٢.

قلت: لم أقف له على متابعات، وللمتن شواهد صحيحة، أما الجزء الأول من المتن فشاهده حديث (**إياكم والدخول على النساء**)، رواه الترمذي من حديث عقبة بن عامر وقال حسن صحيح[1].

والجزء الثاني: فحديث (**ما منكم من أحدٍ إلا وله شيطان**) قالوا ولك يا رسول الله؟ قال: (**ولي إلا أن الله أعانني عليه فأسلم**). رواه ابن حبان[2] في صحيحه بسند حسن وآخر بسند صحيح بمعناه.

فيكون هذا من حسن حديثه عن الشعبي لأنه من رواية عيسى بن يونس وهو من طبقة حماد وهشيم ثقة مأمون[3]، وهذه الطبقة روت عنه قبل اختلاطه.

الحديث الخامس: (**حديث فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ**) سبق عند مسلم[4]، وأخرجه الترمذي متابعة مقروناً وهو من حسان حديثه عن الشعبي.

الحديث السادس: أخرجه في البيوع، باب ما جاء في ترك الشبهات، أخرجه في باب المتابعات .

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَنْبَأَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (**الْحَلالُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لا يَدْرِي كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَمِنَ الْحَلَالِ هِيَ أَمْ مِنَ الْحَرَامِ...**).

حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ[5].

قلت له متابعات منها:

عند البخاري عن طريق ابن عون[6] وأبي فروة[7] وزكريا بن أبي زائدة[8].

---

(١) الجامع، ٣/ ٤٧٤، ح١١٧١.

(٢) الصحيح، ١٤/ ٣٢٦-٣٢٧/ ح٦٤١٦ و٦٤١٧.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب ص ٤٤١ ت ٥٣٤١.

(٤) انظر ص١١٢.

(٥) الترمذي، الجامع، ٣/ ٥١١، ح١٢٠٥.

(٦) الصحيح، ص٢٦، ح٢٥.

(٧) المصدر نفسه، ص٤٢٦، ح٢٠٥١.

(٨) المصدر نفسه، ص٤٢٦، ح ٢٠٥٢.

وعند مسلم من حديث ابن عون[1].

فيكون هذا الحديث من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث السابع: أخرجه في البيوع، باب: ما جاء في النهي للمسلم أن يدفع الخمر للذمي يبيعها، ولم يخرج في الباب غيره وحسنه.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاكِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ **قَالَ كَانَ عِنْدَنَا خَمْرٌ لِيَتِيمٍ فَلَمَّا نَزَلَتِ الْمَائِدَةُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ وَقُلْتُ إِنَّهُ لِيَتِيمٍ فَقَالَ: (أَهْرِيقُوهُ)** قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ أبو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُ هَذَا...[2].

قلت وفي تحفة الأشراف[3] ذكر قوله حسن فقط دون صحيح، ولم أقف له على متابعات لكن له شواهد صحيحة من حديث أنس عند الشيخين[4]، والله أعلم.

فهو من حسن حديث مجالد من غير طريق الشعبي بشواهده ولأنه من رواية القدامى عنه.

الحديث الثامن: أخرجه في الصيد، باب ما جاء في صيد البزاة، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَهَنَّادٌ وَأَبو عَمَّارٍ قَالُوا حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَيْدِ الْبَازِي فَقَالَ **(مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ)** قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ...[5].

قال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: فقال: إنما رواه عيسى بن يونس عن مجالد ولا أعرف هذا له، وهذا حديث مجالد وأنا لا أشتغل بحديث مجالد، قلت له: لا تروى عن مجالد شيئاً، قال: لا، ولا عن جابر الجعفي، ولا عن موسى بن عبيدة، ومجالد أحسن حالاً من جابر الجعفي[6].

---

(١) الصحيح، ٣/ ١٢٢١، ح١٥٩٩.

(٢) الترمذي، الجامع، ٣/ ٥٦٣، ح١٢٦٣.

(٣) تحفة الإشراف، ٣/ ٣٣٩.

(٤) البخاري، الصحيح، ص٥١١، ح٢٤٦٢، مسلم، الصحيح، ٣/ ١٥٧، ح١٩٨٠.

(٥)الجامع ٤/ ٦٨، ح١٤٦٧.

(٦) العلل الكبير: ص ٢٣٩، ح٤٣٢.

وقال البيهقي في السنن الكبرى: ذِكْرُ البازي في هذه الرواية لم يأت به الحفاظ عن الشعبي إنما أتى به مجالد[1].

فيكون هذا من مناكيره عن الشعبي لمخالفته الحفاظ من أصحاب الشعبي.

الحديث التاسع: أخرجه في كتاب الصيد، باب: ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يأكل، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ الْمُعَلَّمِ قَالَ: **(إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّمَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَإِنْ أَكَلَ فَلا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ)** قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ خَالَطَتْ كِلَابَنَا كِلَابٌ أُخَرُ؟ قَالَ **(إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تَذْكُرْ عَلَى غَيْرِهِ)** قَالَ سُفْيَانُ أَكْرَهُ لَهُ أَكْلَهُ.

قَالَ أبو عِيسَى وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ فِي الأَكْلِ مِنْهُ ...ثم ذكر أقوال أهل العلم في هذه المسألة[2].

قلت: وله متابعات:

منها: عند البخاري عن ابن أبي السفر[3] وزكريا بن أبي زائدة[4]، وبيان[5]، وعاصم الأحول[6]، وداود بن أبي هند، جميعهم عن الشعبي[7]، فيكون هذا من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث العاشر: أخرجه في كتاب الأطعمة، باب ما جاء في ذكاة الجنين، أخرجه وحده وأشار إلى متابعات وشواهد.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُجَالِدٍ ح قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاكِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(قَالَ ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ)**.

---

(١) السنن الكبرى، ٩/ ٢٣٨.

(٢) االترمذي، الجامع، ٤/ ٦٨، ح١٤٧٠.

(٣) الصحيح، ص٥٥، ح١٧٥.

(٤) المصدر نفسه، ص١١٩٨، ح٥٤٧٥.

(٥) المصدر نفسه، ص١١٩٩، ح٥٤٨٣٧.

(٦) المصدر نفسه، ص١١٢٠، ح٥٤٨٤.

(٧) المصدر نفسه، ح٥٤٨٥.

قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ ...)[1].

ورواه أبو داود: من حديث هشيم وابن المبارك، عن مجالد به بنحوه[2]، وابن ماجه من طريق ابن المبارك وأبي خالد الأحمر وعبدة بن سليمان، عن مجالد به بنحوه[3].

قلت: له متابع عند أحمد من طريق غندر، ثنا ابن أبي ليلى، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري[4] به بنحوه وهو سند فيه ضعف من قبل العوفي.

ومن طريق يونس بن أبي إسحاق، عن أبي الوَدَّاك، عن أبي سعيد[5] به بمثله. وهو سند حسن فيكون هذا الحديث من حسان حديث مجالد عن الشعبي، خاصة أنه من رواية القدامى عنه.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في الفتن، باب: ما جاء في قول النبي ﷺ بعثت أنا والساعة كهاتين يعني السبابة والوسطى، وأخرج له شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ هَيَّاجٍ الأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ الأَرْحَبِيُّ حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ الأَسْوَدِ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ الْفِهْرِيِّ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(بُعِثْتُ فِي نَفَسِ السَّاعَةِ فَسَبَقْتُهَا كَمَا سَبَقَتْ هَذِهِ هَذِهِ لأُصْبُعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى)**.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[6].

رواه البزار وقال: وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نعلمه يروى إلا عن المستورد عن النبي ﷺ وقد روي نحو كلامه عن النبي بألفاظ مختلفة ولا نعلم حدّث بهذا الحديث عن مجالد إلا عبيدة[7].

قلت: لم أقف له على متابعات وله شاهد صحيح عند مسلم وغيره من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً **(...بُعِثْتُ أنا والسَّاعَةِ كهاتين ويشير بين إصْبَعَيْه السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى)**[8].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٤/ ٧٢، ح١٤٧٦.

(٢) السنن، ٣/ ١٠٣، ح٢٨٢٧.

(٣) السنن، ٢/ ١٠٦٧، ح٣١٩٩.

(٤) المسند ٣/ ٤٥.

(٥) ابن حبان، الصحيح، ١٣/ ٢٠٦، ومسند أحمد ٣/ ٣٩.

(٦) الترمذي، الجامع، ٤/ ٤٩٦، ح٢٢١٣.

(٧) المسند، ٨/ ٣٨٩، ح٣٤٦٢.

(٨) الصحيح، ٤/ ٢٢٧٢، ح٢٩٥٧.

فيكون هذا من أحاديث مجالد الضعيفة وإن كان المتن محفوظاً لم يحسنه الترمذي للعلة التي ذكرها البزار والله أعلم، خاصة أن الراوي عن مجالد عبيدة بن الأسود وهو صدوق ربما دلّس[1] وقد رواه بالعنعنة.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الزهد، باب: ما جاء في هوان الدنيا على الله، وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ كُنْتُ مَعَ الرَّكْبِ الَّذِينَ وَقَفُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّخْلَةِ الْمَيِّتَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**أَتُرَوْنَ هَذِهِ هَانَتْ عَلَى أَهْلِهَا حِينَ أَلْقَوْهَا؟**) قَالُوا: مِنْ هَوَانِهَا أَلْقَوْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: (**فَالدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا**) وَفِي الْبَاب عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ.
قَالَ أبو عِيسَى حَدِيثُ الْمُسْتَوْرِدِ حَدِيثٌ حَسَنٌ[2].

وأخرجه ابن ماجه من طريق يحيى بن حبيب بن عربي، حدثنا حماد بن زيد عن مجالد عن سعيد الهمداني به بمثله[3].

قلت: لم أقف له على متابعات، لكنه من رواية حماد بن زيد وابن المبارك وهما من قدامى أصحابه، وله شاهد حسن[4] فيكون هذا الحديث من حسان حديثه من طريق الشعبي.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في الزهد، باب ما جاء في معيشة النبي ﷺ وأهله، أخرجه في باب المتابعات.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَدَعَتْ لِي بِطَعَامٍ وَقَالَتْ: (**مَا أَشْبَعُ مِنْ طَعَامٍ فَأَشَاءُ أَنْ أَبْكِيَ إِلاَّ بَكَيْتُ قَالَ قُلْتُ لِمَ قَالَتْ أَذْكُرُ الْحَالَ الَّتِي فَارَقَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدُّنْيَا وَاللَّهِ مَا شَبِعَ مِنْ خُبْزٍ وَلَحْمٍ مَرَّتَيْنِ فِي يَوْمٍ**).
قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ[5].

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٧٩، ت٤٤١٥.

(٢) الترمذي، الجامع، ٤/ ٥٦٠، ح٢٣٢١

(٣) السنن، ٢/ ١٣٧٧، ح٤١١١.

(٤) قال المنذري أخرجه البزار والطبراني من حديث ابن عمر ورواتهما ثقات الترغيب والترهيب، ٤/ ٨٣، والطبراني، المعجم الكبير، ١٨/ ٣٤٨.

(٥) الترمذي، الجامع، ٤/ ٥٧٩، ح٢٣٥٦.

قلت: له متابعات:

من طريق منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة به بنحوه، ومن طريق عروة عن عائشة[1].

ومن طريق عبد الرحمن بن يزيد، عن الأسود، عن عائشة به بنحوه، أخرجه الترمذي وقال: حسن صحيح[2].

فيكون هذا من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث الرابع عشر والخامس عشر: أخرجهما في كتاب التفسير، باب: ومن سورة البقرة، أخرجهما في باب المتابعات.

قال : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّوْمِ فَقَالَ: **﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ﴾** [البقرة:١٨٧]، قَالَ فَأَخَذْتُ عِقَالَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْيَضُ وَالآخَرُ أَسْوَدُ فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهِمَا فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا لَمْ يَحْفَظْهُ سُفْيَانُ قَالَ إِنَّمَا هُوَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ[3].

وكان أخرج قبله حديث أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ به بنحوه.

ثم أخرجه من حديث أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ به مثل ذلك[4].

قلت: حديث سفيان في تحفة الأشراف قال عنه الترمذي: حديث حسن دون قوله صحيح[5]، وهذا يتسق مع منهج الترمذي.

قلت: وله متابع عند البخاري من طريق مطرف عن الشعبي به بنحوه[6].

وحديث حصين بن عبد الرحمن عن الشعبي أخرجه البخاري[7]، ومسلم[8].

---

(١) مسلم، الصحيح، ٤/ ٢٢٨٢ ح٢٩٧٠- ٢٩٧١.

(٢) الجامع، ٤/ ٥٧٩، ح٢٣٥٧.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ٢١١، ح٢٩٧١.

(٤) المصدر نفسه، ح٢٩٧٠.

(٥) المزي، تحفة الإشراف ٧/ ٢٨٠.

(٦) الصحيح، ص٩٣٩، ح٤٥١٠.

(٧) المصدر نفسه، ص٣٩٩، ح١٩١٦.

(٨) المصدر نفسه ، ح١٠٩٠.

فيكون هذا الحديث من حسان أحاديث مجالد عن الشعبي.

الحديث السادس عشر: أخرجه في تفسير القرآن، باب:ومن سورة النجم،وذكر له متابعاً .

قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ لَقِيَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَعْبًا بِعَرَفَةَ فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ فَكَبَّرَ حَتَّى جَاوَبَتْهُ الْجِبَالُ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّا بَنُو هَاشِمٍ فَقَالَ كَعْبٌ: إِنَّ اللَّهَ قَسَمَ رُؤْيَتَهُ وَكَلَامَهُ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَمُوسَى فَكَلَّمَ مُوسَى مَرَّتَيْنِ وَرَآهُ مُحَمَّدٌ مَرَّتَيْنِ، قَالَ: مَسْرُوقٌ فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ :هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ تَكَلَّمْتَ بِشَيْءٍ قَفَّ لَهُ شَعْرِي قُلْتُ رُوَيْدًا ثُمَّ قَرَأْتُ **(لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى)** [النجم:١٨] فَقَالَتْ: أَيْنَ يُذْهَبُ بِكَ إِنَّمَا هُوَ جِبْرِيلُ مَنْ أَخْبَرَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ أَوْ كَتَمَ شَيْئًا مِمَّا أُمِرَ بِهِ أَوْ يَعْلَمُ الْخَمْسَ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى **(إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ)** [لقمان: ٣٤] فَقَدْ أَعْظَمَ الْفِرْيَةَ وَلَكِنَّهُ رَأَى جِبْرِيلَ لَمْ يَرَهُ فِي صُورَتِهِ إِلَّا مَرَّتَيْنِ مَرَّةً عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى وَمَرَّةً فِي جِيَادٍ[١] لَهُ سِتُّ مِائَةِ جَنَاحٍ قَدْ سَدَّ الْأُفُقَ.

قَالَ أبو عِيسَى وَقَدْ رَوَى دَاوُدُ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ [٢]. عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ وَحَدِيثُ دَاوُدَ أَقْصَرُ مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ [٣].

له شاهد صحيح عند مسلم وغيره من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً.

وله متابعات:

من حديث إسماعيل بن أبي خالد، عن عامر الشعبي به بنحوه[٤]، وآخر من طريق ابن عون، أنبأنا القاسم، عن عائشة بنحوه [٥]، فيكون هذا من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث السابع عشر: أخرجه في تفسير القرآن، باب: سورة المدثر، وحده في موضوعه.

قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ قَالَ قَالَ نَاسٌ مِنَ الْيَهُودِ لِأُنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ يَعْلَمُ نَبِيُّكُمْ كَمْ عَدَدُ خَزَنَةِ جَهَنَّمَ قَالُوا لا نَدْرِي حَتَّى نَسْأَلَ نَبِيَّنَا فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ غُلِبَ أَصْحَابُكَ الْيَوْمَ قَالَ: **(وَبِمَا غُلِبُوا؟)** قَالَ سَأَلَهُمْ يَهُودُ: هَلْ يَعْلَمُ نَبِيُّكُمْ كَمْ عَدَدُ خَزَنَةِ جَهَنَّمَ؟ قَالَ: **(فَمَا قَالُوا ؟)** قَالَ: قَالُوا لَا نَدْرِي حَتَّى نَسْأَلَ نَبِيَّنَا. **قَالَ: (أَفَغُلِبَ**

---

(١) جِيَاد: بكسر الجيم موضع في أسفل مكة معروف من شعابها. لسان العرب، باب الدال، فصل الجيم، ٣/ ١٣٩.

(٢) انظر الجامع ٥/ ٢٦٣ ح ٣٠٦٨.

(٣) المصدر نفسه ٥/ ٣٩٤ ح٣٢٧٨.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ١٠٥٦، ح ٤٨٥٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٣٨، ح ٣٢٣٤.

قَـوْمٌ سُئِلُوا عَمَّـا لا يَعْلَمُـونَ فَقَـالُوا لا نَعْلَـمُ حَـتَّى نَسْـأَلَ نَبِيَّـنَا لَكِـنَّهُمْ قَدْ سَأَلُوا نَبِيَّهُمْ فَقَالُوا أَرِنَـا اللَّـهَ جَهْـرَةً عَلَـيَّ بِـأَعْدَاءِ اللَّـهِ...) قَـالَ هَـذَا حَدِيـثٌ غَرِيـبٌ إِنَّمَـا نَعْـرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ[1].

قلـت: لم أقـف له عـلى مـتابعات ولا شـواهد فـيكون هذا من ضعيف حديث مجالد عن الشعبي والله أعلم، وسفيان هو ابن عيينة وهو من الأحداث ليس ممن سمع منه قديماً.

الحديـث الـثامن عشـر: أخـرجه في المناقب، باب: مناقب سعد بن أبي وقاص، وحده في موضوعه.

قـال: حَدَّثَـنَا أَبُـو كُرَيْـبٍ وَأَبُـو سَـعِيدٍ الأَشَجُّ قَالا حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ الشَّـعْبِيِّ عَـنْ جَابِـرِ بْـنِ عَـبْدِ اللَّـهِ قَالَ أَقْبَلَ سَعْدٌ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(هَذَا خَالِي فَلْيُرِنِي امْرُؤٌ خَالَهُ).**

قَـالَ هَـذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ وَكَانَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ مِنْ بَـنِي زُهْـرَةَ وَكَانَتْ أُمُّ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ فَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا خَالِي[2].

قلـت: لـه مـتابع مـن حديـث إسماعـيل بن أبي خالد، عن الشعبي مثله، أخرجه الحاكم وقـال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي[3]، فيكون هذا من حسان حديـث مجـالد عـن الشـعبي للمـتابع وإن كان أبو أسامة من الأحداث، والله أعلم ولم يتبيّن لي حكم الترمذي عليه بالغرابة.

الحديـث التاسـع عشر والعشرون: أخرجهما في كتاب المناقب، باب: في أي دور الأنصار خير، ولم يخرج في بابهما غيرهما.

أخـرجهما مـن طـريق أَبِـي السَّائِبِ سَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(خَيْرُ دِيَارِ الْأَنْصَارِ بَنُو النَّجَّارِ)** قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

ثم أخرجه من الطريق نفسه بلفظ: **(خَيْرُ الْأَنْصَارِ بَنُو عَبْدِ الْأَشْهَلِ).**

قَالَ عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[4].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ٤٢٩، ح٣٣٢٧.

(٢) الترمذي، الجامع ، ٥/ ٦٤٩، ح٣٧٥١.

(٣) المستدرك، ٣/ ٤٩٨.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥/ ٧١٧، ح٣٩١٢- ٣٩١٣.

قلت: ولم أقف له على متابعات من هذا الطريق، وإن كان للمتن شواهد في (خَيْر دورِ الأَنْصَارِ): منها ما أخرجه الترمذي من حديث أنس[1]، وحديث أبي أسيد عند الشيخين[2].

لكن يبقى هذا الحديث من ضعيف حديث مجالد عن الشعبي لعدم وجود متابعات له، وأحمد بن بشير من الأحداث فهو من طبقة يحيى بن سعيد توفي سنة ١٩٧هـ[3].

الخلاصة: أخرج له الترمذي عشرين حديثاً.

- خمسة في باب المتابعات.
- اثنان في باب الشواهد.
- ثلاثة ذكر لها متابعات.
- اثنان ذكر لهما شواهد.
- وتسعه لم يخرج في بابها غيرها.

• سبعة عشر حديثاً من روايته عن الشعبي.

- منها ثلاثة عشر حديثاً من حسان روايته عن الشعبي.
- سبعة من رواية قدامى أصحابه هشيم، وعيسى بن يونس وابن المبارك ولها متابعات.

وستة من رواية غيرهم ولها متابعات.

وأربعة أحاديث من ضعيف روايته عنه وهي من رواية الأحداث عن مجالد.

• والثلاثة الباقية من غير طريق الشعبي.

- واحد من حسان حديثه من رواية عيسى بن يونس من قدامى أصحابه، واثنان ضعيفان من رواية الأحداث عنه.

ثالثاً: مرويات مجالد بن سعيد عند أبي داود

روى له أبو داود اثني عشر حديثاً.

الحديث الأول: ذكره في الطهارة، باب من قال تغتسل من طُهر إلى طهر، ذكره مقروناً في باب المتابعات.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ الْقَطَّانُ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي مِسْكِينٍ عَنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أُمِّ كُلْثُومٍ عَنْ عَائِشَةَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ تَغْتَسِلُ تَعْنِي مَرَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ تَوَضَّأُ إِلَى أَيَّامِ أَقْرَائِهَا.

---

(١) المصدر نفسه، ٥/٧١٦ ح ٣٩١٢.

(٢) البخاري، الصحيح، ص٧٩٣، ح٣٧٨٩ –٣٧٩٠، مسلم، الصحيح، ٤/١٩٥١، ح٢٥١١.

(٣) تقريب التهذيب، ص٧٩.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ الْقَطَّانُ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ أَيُّوبَ أَبِي الْعَلَاءِ عَنِ ابْنِ شُبْرُمَةَ عَنِ امْرَأَةِ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ.

قَالَ أَبو داود: وَحَدِيثُ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ وَالأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبٍ وَأَيُّوبَ أَبِي الْعَلَاءِ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ لا تَصِحُّ[1]، وَدَلَّ عَلَى ضُعْفِ حَدِيثِ الأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبٍ هَذَا الْحَدِيثُ أَوْقَفَهُ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنِ الأَعْمَشِ وَأَنْكَرَ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ أَنْ يَكُونَ حَدِيثُ حَبِيبٍ مَرْفُوعًا وَأَوْقَفَهُ أَيْضًا أَسْبَاطٌ عَنِ الأَعْمَشِ مَوْقُوفٌ عَنْ عَائِشَةَ.

قَالَ أَبو داود: وَرَوَاهُ ابْنُ دَاوُدَ عَنِ الأَعْمَشِ مَرْفُوعًا أَوَّلُهُ وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْوُضُوءُ عِنْدَ كُلِّ صَلاةٍ وَدَلَّ عَلَى ضُعْفِ حَدِيثِ حَبِيبٍ هَذَا أَنَّ رِوَايَةَ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: **(فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلاةٍ فِي حَدِيثِ الْمُسْتَحَاضَةِ).**

وَرَوَى أَبو الْيَقْظَانِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِي الله عنه وَعَمَّارٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَوَى عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ وَبَيَانٌ وَالْمُغِيرَةُ وَفِرَاسٌ وَمُجَالِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ حَدِيثِ قَمِيرَ عَنْ عَائِشَةَ **(تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلاةٍ)** وَرِوَايَةَ دَاوُدَ وَعَاصِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ قَمِيرَ عَنْ عَائِشَةَ **(تَغْتَسِلُ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً)** وَرَوَى هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ الْمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلاةٍ.

وَهَذِهِ الأَحَادِيثُ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ إِلاَّ حَدِيثَ قَمِيرَ وَحَدِيثَ عَمَّارٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ وَحَدِيثَ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ وَالْمَعْرُوفُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْغُسْلُ[2].

قلت: وله متابعة كذلك من طريق سفيان الثوري، عن فراس، عن الشعبي، عن قمير امرأة مسروق، عن عائشة بنحوه بسند حسن[3].

وكذلك من طريق داود، عن الشعبي، عن قمير امرأة مسروق، أن عائشة بنحوه بسند حسن[4].

وثالث من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة بنحوه بسند صحيح[5].

---

(١) هذه الأحاديث صدّر بها الباب: حديث عدي بن ثابت، عن أبيه، عن جدّه عن النبي ﷺ. وحديث الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة قالت ...، وحديث أيوب، عن ابن شبرمه، عن الحجاج، عن أم كلثوم، عن عائشة، أبو داود، السنن، ١/ ٨٠، ح٢٩٧-٢٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ١/ ٨٠، ح٣٠٠، ورواه الدارقطني من طريق أبي داود بنصه وتعليله، ١/ ٢١٢.

(٣) الدارمي، السنن، ١/ ٢٢٤، ح٧٩٩.

(٤) المصدر نفسه، ١/ ٢٢٧، ح٨١٤.

(٥) ابن حبان، الصحيح، ٤/ ١٨٨-١٨٩، ح١٣٥٤-١٣٥٥.

ورواه البيهقي من طريق عبد الملك بن ميسرة ومجالد وبيان أنهم سمعوا الشعبي يحدث عن قمير امرأة مسروق، عن عائشة بنحوه[1].

قلت: فيكون هذا الحديث من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث الثاني والثالث: أخرجهما في كتاب الصلاة، باب: من قال لا يَقْطع الصلاة شيء، وأشار بلطف إلى تضعيفهما.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاكِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**لا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ وَادْرَءُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ**).

ثم أخرجه من حديث مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَدَّاكِ قَالَ مَرَّ شَابٌّ مِنْ قُرَيْشٍ بَيْنَ يَدَيْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَهُوَ يُصَلِّي فَدَفَعَهُ، ثُمَّ عَادَ فَدَفَعَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّ الصَّلَاةَ لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ، وَلَكِنْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:(**ادْرَءُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ**).

قَالَ أَبو داود: إِذَا تَنَازَعَ الْخَبَرَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُظِرَ إِلَى مَا عَمِلَ بِهِ أَصْحَابُهُ مِنْ بَعْدِهِ[2].

قلت: لم أقف له على متابعات، وضعفه الزيلعي لأجل مجالد[3]، وابن الجوزي مِنْ قَبْلُ في التحقيق في أحاديث الخلاف[4]، وهو من رواية الأحداث عن مجالد وليست بشيء، يضاف إلى ذلك أن هذا الحديث في الصحيحين وغيرهما وليس فيه قوله: (**إِنَّ الصَّلَاةَ لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ**) لا مرفوعة ولا موقوفة[5].

الحديث الرابع: (سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْجَنِينِ فَقَالَ كُلُوهُ إِنْ شِئْتُمْ.... فَإِنَّ ذَكَاتَهُ ذَكَاةُ أُمِّهِ)، سبق عند الترمذي الحديث العاشر[6]، وهو من حسان حديثه عن الشعبي، وكان أخرج له شاهداً.

---

(١) السنن الكبرى، ١/ ٣٣٥، ح١٤٨٤.

(٢) أبو داود، السنن، ١/ ١٩١، ح٧١٩- ٧٢٠.

(٣) نصب الراية، ٢/ ٧٦.

(٤) التحقيق في أحاديث الخلاف، ١/ ٤٢٦.

(٥) البخاري، الصحيح،ص١٢٢ ح٥١٠، مسلم، الصحيح، ١/ ٣٦٢، ح٥٠٥.

(٦) انظر ص ١١٦

الحديث الخامس: (مَا عَلَّمْتَ مِنْ كَلْبٍ أَوْ بَازٍ ثُمَّ أَرْسَلْتَهُ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ ...) سبق عند الترمذي الحديث التاسع[1]، وهو من حسان حديثه عن الشعبي، وكان أخرجه في باب المتابعات.

الحديث السادس: أخرجه في الخراج والإمارة والفيء، باب: ما جاء في حكم أرض اليمن، وأخرج له شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَامِرِ بْنِ شَهْرٍ[2] قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ لِي هَمْدَانُ هَلْ أَنْتَ آتٍ هَذَا الرَّجُلَ وَمُرْتَادٌ لَنَا فَإِنْ رَضِيتَ لَنَا شَيْئًا قَبِلْنَاهُ وَإِنْ كَرِهْتَ شَيْئًا كَرِهْنَاهُ قُلْتُ نَعَمْ فَجِئْتُ حَتَّى قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضِيتُ أَمْرَهُ وَأَسْلَمَ قَوْمِي وَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْكِتَابَ إِلَى عُمَيْرٍ ذِي مَرَّانٍ، قَالَ: وَبَعَثَ مَالِكَ بْنَ مِرَارَةَ الرَّهَاوِيَّ إِلَى الْيَمَنِ جَمِيعًا فَأَسْلَمَ عَكٌّ ذُو خَيْوَانَ قَالَ فَقِيلَ لِعَكٍّ انْطَلِقْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخُذْ مِنْهُ الْأَمَانَ عَلَى قَرْيَتِكَ وَمَالِكَ فَقَدِمَ وَكَتَبَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ لِعَكٍّ ذِي خَيْوَانَ إِنْ كَانَ صَادِقًا فِي أَرْضِهِ وَمَالِهِ وَرَقِيقِهِ فَلَهُ الْأَمَانُ وَذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ وَكَتَبَ خَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ**)[3].

قال الحافظ في النكت: فرّق بينهما أبو داود -أي بين هذا الحديث والحديث الحادي عشر-، وهما حديث واحد أخرجه أبو يعلى مطولاً وفيه جميع ما يتضمنه الحديثان[4].

قلت: آثرت إيرادهما منفصلين لأن المتنين منفصلان وكذا أوردهما المؤلف.

وأخرجه الإمام أحمد[5] بسند حسن من طريق مجالد مقروناً بإسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي به بنحوه.

وابن حبان في صحيحه[6] من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي به بنحوه بسند صحيح.

---

(١)انظر ص ١١٦

(٢) هو الصحابي عامر بن شهر الهمداني، أبو شهر، أحد عُمّال النّبي ﷺ على اليمن، وهو أول من اعترض على الأسود العنسي حيث ادعى النبوة. ابن حجر، الإصابة، ٣/ ٥٨٣.

(٣) أبو داود، السنن، ٣/ ١٦٤، ح٣٠٢٧.

(٤) ابن حجر، النكت الظراف على تحفة الأشراف، مطبوع بهامش تحفة الإشراف، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ٤/ ٢٣١.

(٥) المسند: ٣/ ٤٢٨.

(٦) الصحيح، ١٠/ ٤٤٥، ح٤٥٨٥.

فيكون هذا الحديث من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث السابع: أخرجه في البيوع، باب: في الرجل يفضل بعض ولده في النُحل، أخرجه مقروناً بغيره.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ وَأَخْبَرَنَا مُغِيرَةُ وَأَخْبَرَنَا دَاوُدُ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَأَخْبَرَنَا مُجَالِدٌ وَإِسْمَعِيلُ بْنُ سَالِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: (**أَنْحَلَنِي أَبِي نُحْلًا**[1] **- قَالَ إِسْمَعِيلُ بْنُ سَالِمٍ مِنْ بَيْنِ الْقَوْمِ نِحْلَةً غُلَامًا لَهُ - قَالَ: فَقَالَتْ لَهُ أُمِّي عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ ائْتِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَشْهِدْهُ .**

فَأَتَى النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَشْهَدَهُ ....)- ثم ذكر اختلاف ألفاظ الحديث بين الرواة[2].

قلت: له متابعات منها عند مسلم من طريق ابن عون عن الشعبي به بنحوه[3]، وطريق داود عن الشعبي عند البخاري[4] وعند النسائي[5].

وكذلك روى النسائي في الكبرى[6] من طريق هشام بن عروة، عن أبيه عن النعمان بنحوه، ومع المتابعات التي ذكرها أبو داود، فيكون هذا الحديث من حسان أحاديث مجالد عن الشعبي.

الحديث الثامن: (حديث الجساسة المشهور)، أخرجه في كتاب الملاحم باب في خبر الجساسة، أخرجه في باب المتابعات.

قال: حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَّرَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ ذَاتَ لَيْلَةٍ ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ:(**إِنَّهُ حَبَسَنِي حَدِيثٌ كَانَ يُحَدِّثُنِيهِ تَمِيمٌ الدَّارِيُّ عَنْ رَجُلٍ كَانَ فِي جَزِيرَةٍ مِنْ جَزَائِرِ الْبَحْرِ فَإِذَا أَنَا بِامْرَأَةٍ تَجُرُّ شَعْرَهَا قَالَ مَا أَنْتِ قَالَتْ أَنَا الْجَسَّاسَةُ ....**)وساق الحديث .

ثم ذكر متابعا قال: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ سَمِعْتُ حُسَيْنًا الْمُعَلِّمَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ شَرَاحِيلَ الشَّعْبِيُّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ

---

(١) النُّحل: هو العطاء من غير عوض، والمراد العطاء بغير استحقاق. الزمخشري، الفائق، ١/ ٤٢٠.

(٢) أبو داود، السنن، ٣/ ٢٩٢، ح٣٥٤٢.

(٣) الصحيح، ٣/ ١٢٤٤، ح١٦٢٣.

(٤) الصحيح، ص٥٣٧، ح٢٥٨٦.

(٥) المجتبى، ٦/ ٢٦٠، ح٣٦٨٠.

(٦) السنن الكبرى، ٤/ ١١٦، ح٦٥٠٤.

قَيْسٍ قَالَتْ سَمِعْتُ مُنَادِيَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنَادِي أَنِ الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ فَخَرَجْتُ فَصَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ....وَسَاقَ الْحَدِيثَ .

ثـم ذكر متابعة مجالد قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صُدْرَانَ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَامِرٍ قَالَ حَدَّثَتْنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ....

ثم ذكر له شاهدا قال: حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى أَخْبَرَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُمَيْعٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ ... "[1].

قلت: حديث عبد الله بن بريدة، عن الشعبي أخرجه مسلم[2] ورواه النسائي[3] في الكبرى، وهو عند ابن حبان[4] من طريق ابن أبي خالد عن الشعبي به بنحوه بسند حسن.

ولـه متابع كذلك من طريق قتادة، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس أن نبي الله ﷺ بنحوه أخرجه الترمذي[5]. وقال: حديث حسن صحيح غريب من حديث قتادة عن الشعبي، وقد رواه غير واحد عن الشعبي عن فاطمة، فيكون هذا الحديث من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث التاسع: أخرجه في الحدود، باب: في رجم اليهوديين، أخرجه ي باب المتابعات.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى الْبَلْخِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ مُجَالِدٌ أَخْبَرَنَا عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ جَاءَتِ الْيَهُودُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ مِنْهُمْ زَنَيَا **فَقَالَ: (ائْتُونِي بِأَعْلَمِ رَجُلَيْنِ مِنْكُمْ)** فَأَتَوْهُ بِابْنَيْ صُورِيَا فَنَشَدَهُمَا: **(كَيْفَ تَجِدَانِ أَمْرَ هَذَيْنِ فِي التَّوْرَاةِ)** قَالَا: نَجِدُ فِي التَّوْرَاةِ إِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ أَنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا مِثْلَ الْمِيلِ فِي الْمُكْحُلَةِ رُجِمَا قَالَ:**(فَمَا يَمْنَعُكُمَا أَنْ تَرْجُمُوهُمَا؟)** قَالَا: ذَهَبَ سُلْطَانُنَا فَكَرِهْنَا الْقَتْلَ .

فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّهُودِ فَجَاءُوا بِأَرْبَعَةٍ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا مِثْلَ الْمِيلِ فِي الْمُكْحُلَةِ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجْمِهِمَا.

---

(١) أبو داود، السنن، ٤/ ١١٨-١١٩، ح٤٣٢٥- ٤٣٢٦.

(٢) الصحيح، ٤/ ٢٢٦١، ح٢٩٤٢.

(٣) السنن الكبرى، ٢/ ٤٨١، ح٤٢٥٨.

(٤) الصحيح، ١٥/ ١٩٣، ح٦٧٨٧.

(٥) الجامع، ٤/ ٥٢١، ح٢٢٥٣.

ثـم قال: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ عَنْ هُشَيْمٍ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَالشَّعْبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ لَمْ يَذْكُرْ فَدَعَا بِالشُّهُودِ فَشَهِدُوا .

حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ عَنْ هُشَيْمٍ عَنِ ابْنِ شُبْرُمَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ بِنَحْوٍ مِنْهُ [١].

قلت: لـه متابع من حديث الثوري، حدثنا زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي به بنحوه[٢]، وهو سند صحيح.

ومـن طـريق حجاج المصيصي، عن ابن جريج، أنه سمع أبا الزبير، سمع جابراً به بنحوه من غير ذكر القصة[٣] وهو سند حسن.

فيكون هذا من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث العاشر: أخرجه في كتاب الديات، باب: دية الجنين، أخرجه في باب الشواهد.

قـال: حَدَّثَـنَا عُـثْمَانُ بْـنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَـنَا مُجَـالِدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ قَتَلَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْـرَى وَلِكُـلٍّ وَاحِـدَةٍ مِنْهُمَا زَوْجٌ وَوَلَدٌ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِيَةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَـى عَاقِلَـةِ الْقَاتِلَةِ، وَبَرَّأَ زَوْجَهَا وَوَلَدَهَا قَالَ فَقَالَ عَاقِلَةُ الْمَقْتُولَةِ مِيرَاثُهَا لَنَا قَالَ : **فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لا، مِيرَاثُهَا لِزَوْجِهَا وَوَلَدِهَا)**[٤].

وأخرجه ابن ماجه كذلك من طريق عبد الواحد بن زياد، حدثنا مجالد به بنحوه[٥].

قـال في التلخـيص: صححه النووي في الروضة وفيه ما فيه لأن مجالداً ضعيف، ولا يحتج بما ينفرد به[٦].

قلـت: ويشـفع لتصـحيح الـنووي أن راويـه عـن مجالد عبد الواحد بن زياد وهو ثقة من قدامـى أصـحابه، وروايـتهم عـنه مقبولة كمـا قـال ابن مهدي، يضاف إلى ذلك وجود شواهد صحيحة له من حديث المغيرة بن شعبة[٧] وغيره، فيكون هذا من حسن حديث مجالد.

---

(١) أبو داود، السنن، ٤/ ١٥٦، ح٤٤٥٢.

(٢) الحميدي، المسند، ٢/ ٥٤٢-٥٤٣.

(٣) أبو داود، السنن ٤/ ١٥٧ ح٤٤٥٥

(٤) أبو داود، السنن، ٤/ ١٩١، ح٤٥٦٩.

(٥) السنن، ٢/ ٨٨٤، ح٢٦٤٨.

(٦) التلخيص الحبير، ٤/ ٣٠.

(٧) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٣١٠، ح١٦٨٢.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في كتاب السنة، باب: في القرآن، أخرجه في باب الشواهد.

قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ يَعْنِي الشَّعْبِيَّ عَنْ عَامِرِ بْنِ شَهْرٍ قَالَ: **(كُنْتُ عِنْدَ النَّجَاشِيِّ فَقَرَأَ ابْنٌ لَهُ آيَةً مِنَ الْإِنْجِيلِ فَضَحِكْتُ فَقَالَ أَتَضْحَكُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ)**[1].

قلت: له متابع من حديث إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي به بنحوه[2].

وأخرجه الإمام أحمد عن مجالد مقروناً بإسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي به بنحوه[3].فيكون هذا من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الأدب، باب: في تغيير الاسم القبيح، وسكت عنه .

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ حَدَّثَنَا مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: لَقِيتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِي الله عَنْه فَقَالَ مَنْ أَنْتَ قُلْتُ مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ فَقَالَ عُمَرُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ **(الْأَجْدَعُ شَيْطَانٌ)**[4].

ورواه ابن ماجة قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ حَدَّثَنَا مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ به بمثله[5].

قلت: رواه أحمد من طريق مجالد، عن الشعبي، به بمثله، ثم ذكر عن الشعبي قوله فرأيته في الديوان مكتوباً مسروق بن عبد الرحمن، فقلت: ما هذا؟ فقال: هكذا سماني عمر ﷺ[6].

والبزار من الطريق نفسه، وقال: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا عمر، ولا نعلم له طريقاً عن عمر إلا هذا الطريق[7].

ورواه الحاكم في المستدرك[8] من طريق أبي أسامة، عن مجالد به بمثله.

---

(١) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٣٥، ح٤٧٣٦.

(٢) ابن حبان، الصحيح، ١٠/ ٤٤٦، ح٤٥٨٥.

(٣) المسند، ٣/ ٤٢٨.

(٤) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٨٩، ح٤٩٥٧.

(٥) السنن، ٢/ ١٢٢٩، ح٣٧٣١.

(٦) المسند، ١/ ٣١.

(٧) المسند، ١/ ٤٥١، ٤٥٢، ح٣١٩.

(٨) المستدرك، ٤/ ٢٧٩.

ورواه ابن سعد من طريق الفضل بن دكين، قال: حدثنا سفيان، عن جابر، عن الشعبي قال: لما وفد مسروق على عمر، قال: **مَنْ أنت؟ قال: مسروق بن الأجدع قال: الأجدع شيطان ولكنك مسروق بن عبدالرحمن**[1].

ورواه أحمد[2] قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن جابر، عن عامر، عن مسروق، قال: قال لي عمر وذكر مثل رواية ابن سعد.

وسئل عنه الدارقطني[3] فقال: "يرويه جابر الجعفي، عن الشعبي، عن مسروق، عن عمر قوله، وخالفه مجالد فرفعه وزاد فيه حدثنا رسول الله ﷺ **(أن الأجدع شيطان)**".

قلت: أبو عقيل ليس من ثقات أصحاب مجالد، قال الحافظ فيه: صدوق، ولم أقف على سنة وفاته حتى أتبين طبقته، وأبو أسامة من الأحداث، ومن علل حديث مجالد - كما سبق عن يحيى بن سعيد وابن حبان - رفع ما ليس بمرفوع، وهذا الحديث منها لأنه وإن خالفه جابر وفيه مقال شديد إلا أنه من رواية الثوري عنه، فيكون هذا من ضعيف حديثه والله أعلم.

الخلاصة:

أخرج له أبو داود اثني عشر حديثاً،أربعة في باب المتابعات، وثلاثة في باب الشواهد، وواحداً مقروناً، واثنان صدر بهما الباب وأخرج لهما شواهد، واثنان أشار إلى ضعفهما.

- عشرة أحاديث من روايته عن الشعبي.
  - تسعة منها من حسان حديثه عنه، ثلاثة من رواية قدامى أصحابه هشيم وعيسى بن يونس، وثلاثة بالمتابعات، وثلاثة عن الأحداث ولها متابعات قوية كذلك.
  - والعاشر من ضعيف حديثه عنه من رواية الأحداث عنه.
- وأخرج له حديثين من غير طريق الشعبي، وهما ضعيفان من رواية الأحداث عنه.

---

(١) الطبقات الكبرى، ٦/ ٧٦.

(٢) العلل ومعرفة الرجال، ١/ ١٤٤، ح٣٣.

(٣) العلل، ٢/ ٢٢٠، ح٢٣٢.

رابعاً: مرويات مجالد بن سعيد عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجة ستة عشر حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب – اتباع سنة رسول الله ﷺ، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ قَالَ سَمِعْتُ مُجَالِدًا يَذْكُرُ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَطَّ خَطًّا وَخَطَّ خَطَّيْنِ عَنْ يَمِينِهِ وَخَطَّ خَطَّيْنِ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْخَطِّ الْأَوْسَطِ فَقَالَ: **(هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ عَنْ سَبِيلِهِ﴾** (الأنعام: ١٥٣)[١].

قال في الزوائد: هذا إسناد فيه مقال من أجل مجالد بن سعيد[٢].

قلت: له شاهد حسن من حديث عبد الله بن مسعود[٣]، والمتن محفوظ من غير هذا الطريق، ولكن هذا الطريق يبقى ضعيفاً لضعف مجالد، ولم أقف له على متابعات، وأبو خالد الأحمر هو سليمان بن حيان الأزدي، من الأحداث من طبقة يحيى بن سعيد الأنصاري، توفي في حدود تسعين ومئة[٤].

الحديث الثاني: أخرجه في المقدمة، باب: التوخي في الحديث عن رسول الله ﷺ، أخرجه وحده.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ قَرَظَةَ بْنِ كَعْبٍ قَالَ بَعَثَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى الْكُوفَةِ وَشَيَّعَنَا فَمَشَى مَعَنَا إِلَى مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ صِرَارٌ فَقَالَ: أَتَدْرُونَ لِمَ مَشَيْتُ مَعَكُمْ ؟ قَالَ : قُلْنَا لِحَقِّ صُحْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِحَقِّ الْأَنْصَارِ ، قَالَ : **(لَكِنِّي مَشَيْتُ مَعَكُمْ لِحَدِيثٍ أَرَدْتُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ بِهِ وَأَرَدْتُ أَنْ تَحْفَظُوهُ لِمَمْشَايَ مَعَكُمْ إِنَّكُمْ تَقْدَمُونَ عَلَى قَوْمٍ لِلْقُرْآنِ فِي صُدُورِهِمْ هَزِيزٌ كَهَزِيزِ الْمِرْجَلِ فَإِذَا رَأَوْكُمْ مَدُّوا إِلَيْكُمْ أَعْنَاقَهُمْ وَقَالُوا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ فَأَقِلُّوا الرِّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا شَرِيكُكُمْ)**[٥].

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٦، ح١١، وهو عند أحمد : المسند ٣/ ٣٩٧.

(٢) مصباح الزجاجة ١/ ٦.

(٣) ابن حبان، الصحيح، ١/ ١٨٠-١٨١، ح٧٢٦.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٠٦، ت٢٥٦٢.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ١٢، ح٢٨.

قال في المصباح: "هذا إسناد فيه مقال من أجل مجالد، لكن لم ينفرد مجالد عن الشعبي فقد رواه الحاكم في المستدرك..."[1].

قلت أما متابعه عند الحاكم[2] فهو من طريق بيان، عن عامر الشعبي، به بنحوه صححه ووافقه الذهبي وقال له طُرُق.

وله متابعات كذلك عند الطبراني في الأوسط.

الأولى: من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي به بنحوه مختصراً[3] بسند حسن.

الثانية: من طريق منصور بن عبدالرحمن، حدثني الشعبي به بنحوه[4]. بسند حسن كذلك.

الثالثة: مطرف، عن الشعبي به بنحوه[5].

وله متابع كذلك في أمالي المحاملي من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي به بنحوه[6].

فيكون هذا من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث الثالث: أخرجه في المقدمة باب: فيما أنكرت الجهمية، أخرجه وحده.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَعِيلَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاكِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إِنَّ اللَّهَ لَيَضْحَكُ إِلَى ثَلَاثَةٍ لِلصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ وَلِلرَّجُلِ يُصَلِّي فِي جَوْفِ اللَّيْلِ وَلِلرَّجُلِ يُقَاتِلُ أُرَاهُ قَالَ خَلْفَ الْكَتِيبَةِ)**[7].

قال في المصباح: "هذا إسناد فيه مقال، مجالد بن سعيد وإن أخرج له مسلم في صحيحه فإنما روى له مقروناً بغيره، قال ابن عدي عامة ما يرويه غير محفوظ، وعبدالله بن إسماعيل قال أبو حاتم: مجهول..."[8].

---

(١) مصباح الزجاجة، ١/ ٨.

(٢) المستدرك: ١/ ١٠٢.

(٣) المعجم الأوسط، ٢/ ٣٢٦، ح٢١١٧.

(٤) المعجم الأوسط ، ٢/ ٢٧٩، ح١٩٨٢.

(٥)المعجم الأوسط ، ٦/ ١٦٤، ح٦٠٨٩.

(٦) أمالي المحاملي، ص٢٣٨، ح٢٣٠.

(٧) ابن ماجه، السنن، ١/ ٧٣، ح٢٠٠.

(٨) مصباح الزجاجة، ١/ ٣٣٧.

فيكون هذا من ضعيف حديث مجالد عن غير الشعبي لحال الراوي عنه، ولم أقف على ما يقويه.

الحديث الرابع: أخرجه في الجنائز، باب: في الصلاة على أهل القبلة، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ وَسَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ قَالَا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: مَاتَ رَأْسُ الْمُنَافِقِينَ بِالْمَدِينَةِ وَأَوْصَى أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْ يُكَفِّنَهُ فِي قَمِيصِهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ وَكَفَّنَهُ فِي قَمِيصِهِ وَقَامَ عَلَى قَبْرِهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: **﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ التوبة: ٨٤**[١].

قلت: له متابعات عند البخاري من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، سمع جابر بن عبدالله بنحوه[٢]، وعند مسلم من طريق ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبدالله[٣]، وله شواهد صحيحة من حديث ابن عمر عند الشيخين[٤].

فيكون هذا الحديث من حسان حديثه عن الشعبي.

الحديث الخامس: أخرجه في الصيام، باب ما جاء في السواك والكحل للصائم، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَعِيلَ الْمُؤَدِّبُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : **(مِنْ خَيْرِ خِصَالِ الصَّائِمِ السِّوَاكُ)**[٥].

قال في المصباح: "هذا إسناد ضعيف لضعف مجالد"[٦]. وضعفه الحافظ في التلخيص[٧].

ورواه الدارقطني وقال: "ومجالد غيره أثبت منه"[٨].

قلت له متابع عند الطبراني في الأوسط[٩] من طريق السري بن إسماعيل، عن الشعبي، به بنحوه لكن فيه السري بن إسماعيل متروك[١٠].

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٤٨٩، ح١٥٢٤.

(٢) الصحيح، ص١٢٥٥، ح٥٧٩٥.

(٣) الصحيح، ٤/ ٢١٤١، ح٢٤٠٠.

(٤) المصدرين السابقين نفسيهما، البخاري، ص١٢٥٥، ومسلم، ٤/ ٢١٤١.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٣٦، ح٣٦٧٧.

(٦) مصباح الزجاجة، ٢/ ٦٠٦.

(٧) التلخيص الحبير، ١/ ٦٨.

(٨) السنن، ٢/ ٢٠٣، ح٦.

(٩) المعجم الأوسط، ٨/ ٢٠٩، ح٨٤٢٠.

(١٠) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٣٠، ت ٢٢٢٣.

وللمتن شواهد لجملة معناه منها: حديث عامر بن ربيعة عند الترمذي[1]:(رأيت النبيﷺ ما لا أحصى يتسوك وهو صائم). قال الترمذي: حديث حسن والعمل على هذا عند أهل العلم.

قُلت: وإن كان للمتن شواهد إلا أن هذا الحديث بهذا السند ضعيف، وأبو إسماعيل المؤدب ليس من قدامى أصحابه.

الحديث السادس: (**لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُحَلِّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ**) سبق عند الترمذي الحديث الثالث[2] والحديث له متابعات لمجالد بن سعيد، ومداره على الحارث وهو حسن، وأخرجه ابن ماجه من طريق مجالد مقروناً بغيره.

الحديث السابع: **أخرجه في الأحكام، باب: التغليظ في الحيف والرشوة،** أخرجه وحده.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ عَنْ عَامِرٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (**مَا مِنْ حَاكِمٍ يَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَلَكٌ آخِذٌ بِقَفَاهُ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَإِنْ قَالَ أَلْقِهِ أَلْقَاهُ فِي مَهْوَاةٍ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا**)[3].

قال في المصباح: هذا إسناد ضعيف لضعف مجالد بن سعيد[4].

قلت: رواه الطبراني في الأوسط، وقال: تفرد به يحيى بن سعيد القطان[5]، وسئل عنه الدارقطني فقال: يرويه مجالد عن الشعبي عن مسروق رفعه يحيى بن سعيد القطان عن مجالد وتابعه علي بن صالح، ووقفه عبدالرحيم بن سليمان وهشيم ويحيى بن زكريا ابن أبي زائدة عن مجالد والموقوف هو الصحيح[6].

فيكون هذا الحديث من ضعيف حديث مجالد عن الشعبي وهو من رواية يحيى بن سعيد وهو من الأحداث وروايتهم عن مجالد ليست بشيء كما قال ابن مهدي.

وهو صحيح عنه موقوفاً من رواية قدامى أصحابه عنه.

---

(١) الجامع، ٣/ ١٠٤، ح٧٢٥.

(٢) انظر ص١١٢

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٧٧٥، ح٢٣١١.

(٤) مصباح الزجاجة، ٣/ ٤٣.

(٥) المعجم الأوسط، ٤/ ١٢٨-١٢٩، ح٣٧٨٥.

(٦) العلل، ٥/ ٢٤٨، ح٨٥٨.

الحديث الثامن: حديث قال رسول الله ﷺ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِيَهُودِيَّيْنِ أَنْشَدْتُكُمَا بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَاةَ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَام)، سبق عند أبي داود الحديث التاسع[1] وهو من حسان حديثه عن الشعبي، وكان أخرجه في باب الشواهد.

الحديث التاسع: أخرجه في الأحكام، باب: شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض، أخرجه وحده.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: **(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجَازَ شَهَادَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ)**[2].

قال في المصباح: هذا إسناد ضعيف من أجل مجالد بن سعيد، رواه البيهقي[3] في سننه الكبرى: وقال: هكذا رواه أبو خالد الأحمر عن مجالد وهو مما أخطأ فيه، وإنما رواه غيره عن مجاهد عن شريح من قوله[4].

وضَعَّفَه ابن الجوزي في خلاصة البدر المنير بمجالد[5]. والحافظ في التلخيص[6] والتغليق[7]، فيكون هذا من حديث مجالد الضعيف عن الشعبي، وأبو خالد الأحمر ليس من قدامى أصحابه كما سبق.

الحديث العاشر: **(أن رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدِّيَةَ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلَةِ فَقَالَتْ عَاقِلَةُ الْمَقْتُولَةِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِيرَاثُهَا لَنَا قَالَ لَا مِيرَاثُهَا لِزَوْجِهَا وَوَلَدِهَا)** سبق عند أبي داود الحديث العاشر[8]، وهو من حسان حديثه عن الشعبي، وكان قد أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الحادي عشر: **(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْجَنِينِ فَقَالَ كُلُوهُ إِنْ شِئْتُمْ فَإِنَّ ذَكَاتَهُ ذَكَاةُ أُمِّهِ ...)** سبق عند الترمذي العاشر[9]، وهو من حسان حديثه عن الشعبي، وكان أخرجه وحده في الباب.

---

(١)انظر ص١٢٧

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٧٩٤، ح٣٢٧٤.

(٣) السنن الكبرى، ١٠/ ١٦٥ ح ٢٠٤١٤

(٤) مصباح الزجاجة ٣/ ٥٦.

(٥) خلاصة البدر المنير ٢/ ٣٩١.

(٦) التلخيص الحبير ٤/ ١٩٨.

(٧) تغليق التعليق ٣/ ٣٩٥.

(٨)انظر ص١٢٨

(٩)انظر ص١١٦

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الصيد باب: صيد القوس، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ حَدَّثَنَا مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا قَوْمٌ نَرْمِي ؟ .

قَالَ : (إِذَا رَمَيْتَ وَخَزَقْتَ فَكُلْ مَا خَزَقْتَ)[1].

قال في المصباح: هذا إسناد ضعيف من أجل مجالد بن سعيد، وأصله في الصحيحين والترمذي والنسائي من حديث عدي بن حاتم بغير هذا السياق[2].

قلت: ومحمد بن فضيل من الأحداث، وروايتهم عن مجالد ليست بشيء ولم أقف له على ما يتقوى به، فهو من ضعيف حديث مجالد.

الحديث الثالث عشر: (قَالَ عُمَرُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الْأَجْدَعُ شَيْطَانٌ) سبق عند أبي داود الحديث الثاني عشر[3]، وهو من ضعيف حديثه عن الشعبي، وكان أخرجه وحده في الباب.

الحديث الرابع عشر: حديث (الجَسَّاسَة)، سبق عند أبي داود الحديث الثامن[4]، وهو من حسان حديثه عن الشعبي، وكان أخرجه في باب الشواهد.

الحديث الخامس عشر: (... فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا) سبق عند الترمذي الحديث الثاني عشر[5]، وهو من حسن حديثه من غير طريق الشعبي، وكان أخرجه في باب الشواهد.

الحديث السادس عشر: أخرجه في كتاب الزهد باب: ضجاع آل محمدﷺ، أخرجه وحده في الباب .

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: **(أُهْدِيَتِ ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيَّ فَمَا كَانَ فِرَاشُنَا لَيْلَةَ أُهْدِيَتْ إِلَّا مَسْكَ كَبْشٍ)**[6].

---

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٠٧١، ح٣٢١٢.

(٢) مصباح الزجاجة، ٣/ ٢٣٦، وأصله عند مسلم ٣/ ١٥٢٩، ح١٩٢٩.

(٣) انظر ص١٢٩.

(٤) انظر ص١٢٦.

(٥) انظر ص١١٨.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٣٩١، ح٤١٥٤.

قال في المصباح: "هذا إسناد ضعيف لضعف الحارث ومجالد ... وله شاهد في صحيح مسلم[1] من حديث عمر بن الخطاب وعائشة"[2].

وروى هناد في الزهد عن أبي معاوية، عن مجالد، عن الشعبي قال: **(كان فراش علي ليلة بنى بفاطمة مسك كبش)**[3].

وقال الدارقطني لما سئل عنه: "رواه ابن فضيل عن مجالد عن الشعبي عن الحارث عن علي، وخالفه يحيى بن يمان فرواه عن مجالد عن الشعبي عن علي ولم يذكر الحارث. وقول يحيى بن يمان أشبه بالصواب"[4].

فهذا الحديث من ضعيف حديث مجالد عن الشعبي، خاصة أن ابن فُضيل من الأحداث وروايتهم عن مجالد ليست بشيء.

الخلاصة: روى له ابن ماجه ستة عشر حديثاً، ستة في باب الشواهد وعشرة لم يخرج في بابها غيرها، خمسة عشر حديثاً عن الشعبي وحديثاً واحداً من غير طريق الشعبي.

- سبعة أحاديث من حسان روايته عن الشعبي.

– أربعة من رواية قدامى أصحابه واثنان من رواية الأحداث ولها متابعات، واثنان بالمتابعات والشواهد.

- وثمانية من ضعيف روايته عنه.

– سبعة من رواية الأحداث، والثامن علته الراوي عن مجالد.

- والحديث الذي رواه من غير طريق الشعبي ضعيف أيضاً من رواية الأحداث.

خامساً: خلاصة مرويات مجالد في الكتب الستة.

خرّج لمجالد من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه، وعدد مروياته عندهم بالمكرر سبعة وأربعون حديثاً.

- منها اثنان وأربعون حديثاً من روايته عن الشعبي، وستة أحاديث من غير طريق الشعبي، ثلاثة عشر حديثاً من رواية قدامى أصحابه عنه.
- أما الأحاديث التي رواها عن الشعبي فمنها.

---

(١) مصباح الزجاجة، ٤/ ٢٢٥.

(٢) الصحيح، ٣/ ١٦٥٠، ح٢٠٨٢، وهو عند ابن ماجه، ٢/ ١٣٩١، ح٤١٥١-٤١٥٣.

(٣) الزهد، ٢/ ٣٨٧.

(٤) العلل، ٣/ ١٦٦، ح٣٣٣.

المبحث التاسع

هشام بن سعد ومروياته في الكتب الستة

المطلـــب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث التاسع: هشام بن سعد ومروياته في الكتب الستة

هشام بن سعد المدني، أبو عباد، مولى بني مخزوم، يتيم زيد بن أسلم، من كبار السابعة، مات سنة ماية وستين وقيل قبلها.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه:

قال العجلي: جائز الحديث، حسن الحديث[1]، و قال أبو داود: هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم[2].

وقال أبو زرعة: شيخ محله الصدق، وكذلك محمد بن إسحاق هكذا هو عندي، وهشام أحب إليَ من محمد بن إسحاق[3]، ونقل عنه البرذعي قوله: هشام بن سعد واهي الحديث[4].

وقال الإمام أحمد: لم يكن هشام بن سعد بالحافظ[5]، وعنه: هشام بن سعد كذا وكذا، كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه[6]. وفي موضع آخر: ليس هو محكم الحديث[7]. وزاد حرب بن إسماعيل في روايته: فلم يرضه[8].

وقال ابن معين: هشام بن سعد ضعيف، وداود بن قيس أحب إليَّ منه[9]. وفي رواية: صالح، ليس بمتروك الحديث[10]، وفي موضع آخر: ليس بذاك القوي[11]. وعنه: ليس بشيء، كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه[12] وعنه أيضاً: ضعيف، حديثه مختلط[13].

---

(١) العجلي، الثقات، ٢/ ٣٢٨.

(٢) ميزان الاعتدال، ٧/ ٨١.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ٦١.

(٤) سؤالات البرذعي، ١/ ٣٩١.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ٦١.

(٦) ابن عدي، الكامل، ٧/ ١٠٩.

(٧) المصدر نفسه، ٧/ ١٠٩.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ٦١.

(٩) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٢/ ٦١٧. وداود بن قيس عند يحيى بن معين صالح الحديث. تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٣/ ١٩٥.

(١٠) ابن عدي، الكامل، ٧/ ١٠٩.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ٦١.

(١٢) ابن عدي، الكامل، ٧/ ١٠٨.

(١٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١١/ ٨٧.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به[1]، وقال النسائي: ضعيف[2]، وفي موضع آخر: ليس بالقوي[3]، وقال ابن سعد: كان متشيعاً لآل أبي طالب، وكان كثير الحديث يستضعف[4]، وقال ابن المديني: صالح وليس بالقوي[5].

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد وهو لا يفهم، ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم، فلما كثر مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثقات بطل الاحتجاج به، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضَيْر[6].

وقال ابن عدي بعدما ذكر حديثه في المواقع في رمضان، وقد رواه عن الزهري عن أنس، قال: رواه الثقات عن الزهري عن حميد، وعن الزهري عن أنس لا أصل له، وهشام خالف فيه الناس، ولهشام غير ما ذكرت، ومع ضعفه يكتب حديثه[7].

ونقل ابن حجر في التهذيب عن ابن عبدالبر أنه ذكره فيمن ينسب إلى الضعف ممن يكتب حديثه[8]، وقال: ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام ورمي بالتشيع[9]، لكنه ضعفه في الفتح، فقال: وهشام بن سعد لا يحتج بما تفرد به فكيف إذا خالف[10]، وعنه صدوق فيه مقال من جهة حفظه[11]،وقال: وهشام بن سعد أخرجا له في المتابعات ففيه ضعف[12]، وقال: وهشام صدوق سيئ الحفظ[13]، وقال في التلخيص: وهشام لين الحديث[14]. وذكره في لسان

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ٦١.

(٢) الضعفاء والمتروكون، ص١٠٤.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٧/ ٨١.

(٤) الطبقات الكبرى، القسم المتمم، ١/ ٤٤٥.

(٥) سؤالات ابن أبي شيبة ابن المديني، ص١٠٢.

(٦) المجروحين، ٣/ ٨٩.

(٧) الكامل، ٧/ ١٠٩.

(٨) تهذيب التهذيب، ١١/ ٣٧.

(٩) تقريب التهذيب، ص٥٧٢، ت ٧٢٩٤.

(١٠) فتح الباري، ١/ ٢٤١.

(١١) المصدر نفسه، ٣/ ١٩٥.

(١٢) المصدر نفسه، ٩/ ٣٨٣.

(١٣) المصدر نفسه، ١٠/ ١٨٤.

(١٤) التلخيص الحبير، ٢/ ٤٩،

الميزان[1] ، وذكره الذهبي في (من تكلم فيه وهو موثق) لكنه لم يذكر فيه تعديلاً واحداً[2]، وقال في المغني: صدوق مشهور ثم ذكر تضعيف النقاد له ولم يذكر فيه توثيقاً[3].

الخلاصة: تدور كلمة النقاد على أن هشاماً ضعيف من حيث الضبط على تفاوت بينهم في درجة الضعف، إلاّ في روايته عن زيد بن أسلم فقد قال فيه أبو داود أثبت الناس في زيد، وتتبع حديثه يظهر أنه غالباً ما يوافق الثقات عنه مما يدل على أنه ثبت فيه، وهذا ما أكده حال مروياته عنه في الكتب الستة، كما سيأتي، ويعتبر من مروياته عن غير زيد ما يوافقه فيه الثقات.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة:

روى له أصحاب الكتب الستة جميعاً

أولاً: مرويات هشام بن سعد عند البخاري.

استشهد به البخاري في موضعين من صحيحه:

- الأول: ذكره معلقاً في فضائل المدينة، باب:

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّه عَنْه قَالَ : (**اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) .

وَقَالَ ابْنُ زُرَيْعٍ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّه عنهما قَالَتْ سَمِعْتُ عُمَرَ نَحْوَهُ .

وَقَالَ هِشَامٌ عَنْ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصَةَ سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّه عنهما [4].

قلت: طريق هشام وصلها ابن سعد في طبقاته[5] حيث روى عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن حفصة زوج النبي ﷺ أنها سمعت أباها يقول بنحوه.

وحديث ابن زريع وصله ابن حجر في تغليقه وقال[6]: وصله ورواه الإسماعيلي في مستخرجه عن إبراهيم بن هشام، ثنا أمية بن بسطام، ثنا يزيد بن زريع، عن روح بن القاسم،

---

(١) لسان الميزان، ٧/ ٤١٨.

(٢) من تكلم فيه وهو موثق، ص١٨٦.

(٣) المغني في الضعفاء، ٢/ ٧١٠.

(٤) البخاري، الصحيح، ص٣٩٤، ح١٨٩٠.

(٥) الطبقات الكبرى، ٣/ ٣١.

(٦) ابن حجر، تغليق التعليق، تحقيق سعيد القزقي، بيروت، عمان، المكتب الإسلامي، دار عمار، ط١، ١٤٠٥هـ، ٣/ ١٣٥.

عن زيد بن أسلم، عن أمه عن حفصة به بنحوه وزاد فيه قول حفصة: وأنَّى يكون هذا، قال يأتي به الله إذا شاء".

وهذا الحديث مما انتقده الدارقطني على البخاري، قال في الهدي[1]: "قال الدارقطني وأخرج البخاري حديث الليث... وقال هشام بن سعد عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن حفصة، عن عمر، وقال روح بن القاسم عن زيد بن أسلم، عن أمه، عن حفصة عن عمر قلت –القائل ابن حجر-. الظاهر أنه كان عند زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر، وعن أمه عن حفصة عن عمر لأن الليث وروح بن القاسم حافظان، وأسلم مولى عمر من الملازمين له العارفين بحديثه، وفي حديث زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة زيادة على حديثه عن أبيه عن عمر كما بينته في تغليق التغليق، فدل على أنهما طريقان محفوظان، وأما رواية هشام بن سعد فإنها غير محفوظة لأنه غير ضابط والله أعلم" قلت: ورواية هشام غير محفوظة لأن هشام انفرد بقوله عن أبيه عن حفصة، ومن رواه عن أبيه قال: عن أبيه عن عمر ولم يقل عن حفصة. وقال في الفتح[2]: "وأراد البخاري بهذين التعليقين بيان الاختلاف فيه على زيد بن أسلم فاتفق هشام بن سعد وسعيد بن أبي هلال على أنه عن زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم، عن عمر، وقد تابعهما حفص بن ميسرة عن زيد عند عمر بن شبّه، وانفرد روح بن القاسم عن زيد بقوله عن أمه".

قلت: في بعض نسخ البخاري المطبوعة، وفي تحفة الأشراف[3] تعليق البخاري عن روح بن القاسم، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن حفصة، لكن في النسخ المُعْتَمِدة على النسخة اليُونِيْنِيَّة "عن زيد بن أسلم عن أمه"[4].

وكذا في تهذيب الكمال[5]، لم يذكر أن زيد بن أسلم روى عن أمه.

قلت: فإن ثبت أن روح بن القاسم رواه كذلك عن زيد عن أبيه يكون طريق هشام محفوظاً، وهذا ما لم أقف عليه والله أعلم، بل كل التخريجات التي ذكرت تفيد أن روح بن القاسم انفرد بقوله: زيد بن أسلم عن (أمه) فالرواية هنا عن أبيه خطأ.

---

(١) هدي الساري، ص٥١٥.

(٢) فتح الباري، ٤/ ١٠١.

(٣) تحفة الأشراف، ٨/ ١٢٥، حيث قال: "وقال يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن زيد بن أسلم عن أبيه عن حفصة عن عمر بهذا. قال: وكذلك قال هشام –يعني ابن سعد- عن زيد بن أسلم".

(٤) المزي، تهذيب الكمال، الصحيح، ص٣٩٤، ح١٨٩٠، وفتح الباري، ١/ ١٠٥١، ح١٨٩٠، طبعة بيت الأفكار.

(٥) ١٠/ ١٤٠.

الثاني: أخرجه في المغازي، باب: غزوة ذات الرقاع.

قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ ابْنِ خَوَّاتٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ قَالَ: (يَقُومُ الْإِمَامُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَطَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَهُ وَطَائِفَةٌ مِنْ قِبَلِ الْعَدُوِّ وُجُوهُهُمْ إِلَى الْعَدُوِّ فَيُصَلِّي بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً ثُمَّ يَقُومُونَ فَيَرْكَعُونَ لِأَنْفُسِهِمْ رَكْعَةً وَيَسْجُدُونَ سَجْدَتَيْنِ فِي مَكَانِهِمْ ثُمَّ يَذْهَبُ هَؤُلَاءِ إِلَى مَقَامِ أُولَئِكَ فَيَرْكَعُ بِهِمْ رَكْعَةً فَلَهُ ثِنْتَانِ ثُمَّ يَرْكَعُونَ وَيَسْجُدُونَ سَجْدَتَيْنِ).

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِاللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ يَحْيَى سَمِعَ الْقَاسِمَ أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ خَوَّاتٍ عَنْ سَهْلٍ حَدَّثَهُ قَوْلَهُ.

تَابَعَهُ اللَّيْثُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ حَدَّثَهُ صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ بَنِي أَنْمَارٍ[1].

وصله البخاري في التاريخ الكبير[2]، قال: قال لي يحيى بن عبد الله بن بكير، ثنا الليث، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم سمع القاسم بن محمد أن النبي ﷺ صَلّى في غزوة أنمار نحوه[3].

فيكون البخاري أخرج هذين الحدثين لهشام بن سعد من روايته عن زيد بن أسلم تعليقاً -بصيغة الجزم- متابعة وهما متابعات، تامة صحيحة للأول، وقاصرة صحيحة في شيخ شيخه للثاني.

ثانياً: مرويات هشام بن سعد عند مسلم.

روى له مسلم أحد عشر حديثاً جميعها في باب المتابعات.

الحديث الأول: حديث الرؤية الطويل، أخرجه في كتاب الإيمان باب، معرفة طريق الرؤية.

قال: و حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ نَاسًا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا:

---

(١) البخاري، الصحيح، ص٨٦٤، ح٤١٣١.

(٢) التاريخ الكبير، ٤/ ٢٧٦.

(٣) تغليق التعليق، ٤/ ١١٩.

يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(نَعَمْ ، قَالَ : هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بِالظَّهِيرَةِ صَحْوًا لَيْسَ مَعَهَا سَحَابٌ ...)**

قَالَ مسْلِم قَرَأْتُ عَلَى عِيسَى بْنِ حَمَّادٍ زُغْبَةَ الْمِصْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الشَّفَاعَةِ وَقُلْتُ لَهُ أُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْكَ أَنَّكَ سَمِعْتَ مِنَ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ فَقَالَ نَعَمْ ، قُلْتُ لِعِيسَى بْنِ حَمَّادٍ : أَخْبَرَكُمُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَرَى رَبَّنَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ إِذَا كَانَ يَوْمٌ صَحْوٌ قُلْنَا لَا وَسُقْتُ الْحَدِيثَ حَتَّى انْقَضَى آخِرُهُ وَهُوَ نَحْوُ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ ...

وحَدَّثَنَاه أَبو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ بِإِسْنَادِهِمَا نَحْوَ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ إِلَى آخِرِهِ وَقَدْ زَادَ وَنَقَصَ شَيْئًا [1].

قال النووي[2]: "ومراد مسلم رحمه الله أن زيد بن أسلم رواه عن عطاء عن أبي سعيد ورواه عن زيد بهذا الإسناد ثلاثة من أصحابه حفص بن ميسرة وسعيد بن أبي هلال وهشام بن سعد... وأما رواية هشام من حيث الإسناد فهي بإسناديهما ومن حيث المتن نحو حديث حفص والله أعلم".

قلت: وأخرجه البخاري[3] من طريق حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم به نحوه.

وله متابع آخر عند البخاري[4] من طريق مالك عن عمر بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد به بنحوه مختصراً. وثالث عند ابن ماجه من طريق الأعمش، عن أبي صالح السمان، عن أبي سعيد [5]، ورابع من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، ثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار به نحوه[6].

وطريق هشام: أخرجها الحاكم كذلك من حديث محمد بن عبد الوهاب العبدي حدثنا جعفر بن عون، أنبأنا هشام بن سعد به بنحوه. وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة ...[7]، فيكون هذا من صحيح حديث هشام عن زيد بن أسلم.

---

(١) مسلم، الصحيح، ١/ ١٧٠، ١٨٣.

(٢) النووي، شرح مسلم، ٣/ ٣٠.

(٣) الصحيح، ص٩٥٨، ح٤٥٨١.

(٤) الصحيح، ص١٨، ح٢٢.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ٦٤، ح١٧٩.

(٦) أحمد، المسند، ٣/ ١٧.

(٧) المستدرك، ٤/ ٥٨٢.

الحديث الثاني: أخرجه في كتاب الزكاة، باب: إثم مانع الزكاة.

قال: و حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَفْصٌ يَعْنِي ابْنَ مَيْسَرَةَ الصَّنْعَانِيَّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ أَبَا صَالِحٍ ذَكْوَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (**مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحَ مِنْ نَارٍ فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ** ...)

وحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّدَفِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ إِلَى آخِرِهِ..[1].

قلت: له متابعات منها:

- عند مسلم من طريق محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، ثنا عبد العزيز بن المختار ثنا سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة به بنحوه مطولاً[2].

ومن طريق هارون بن سعيد الأيلي، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، أن بكيراً حدثه عن ذكوان، عن أبي هريرة مرفوعاً[3]، ومن طريق يزيد بن زريع، حدثنا روح بن القاسم، قال: حدثنا سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، بسند صحيح[4]، ومن طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، حدثنا سهيل به بنحوه[5]، ومن طريق حماد، عن سهيل بن أبي صالح به بنحوه[6]، ومن طريق معمر، عن سهيل بن أبي صالح به بنحوه[7]، ومن طريق وهيب بن خالد البصري، ثنا سهيل به بنحوه[8]، فيكون هذا من صحيح حديث هشام بن سعد عن زيد بن أسلم.

الحديث الثالث: أخرجه في كتاب الزكاة، باب: قبول الزكاة من الكسب الطيب وتربيتها.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**لَا يَتَصَدَّقُ أَحَدٌ بِتَمْرَةٍ مِنْ**

---

(١) مسلم، الصحيح، ٢/ ٦٨٢، ح٩٨٧.

(٢) المصدر نفسه، ٢/ ٦٨٤، ح٩٨٧.

(٣) المصدر نفسه، ٢/ ٦٨٤

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٦٩ح١٧٨٦، وصحيح ابن حبان، ٨/ ٤٦، ح٣٢٥٧.

(٥) ابن خزيمة، الصحيح، ٤/ ١٠، ح٢٢٥٢.

(٦) أبو داود، السنن، ٢/ ١٢٥، ح١٦٥٨.

(٧) أحمد، المسند، ٢/ ٢٧٦.

(٨) المصدر نفسه، ٢/ ٣٨٣.

كَسْبٍ طَيِّبٍ إِلَّا أَخَذَهَا اللَّهُ بِيَمِينِهِ فَيُرَبِّيهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ[1] أَوْ قَلُوصَهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ أَوْ أَعْظَمَ).

وحَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ ح و حَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ الْأَوْدِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ كِلَاهُمَا عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثِ رَوْحٍ مِنَ الْكَسْبِ الطَّيِّبِ فَيَضَعُهَا فِي حَقِّهَا وَفِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ فَيَضَعُهَا فِي مَوْضِعِهَا.

وحَدَّثَنِيهِ أَبو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ يَعْقُوبَ عَنْ سُهَيْلٍ[2].

قلت: له متابع عند البخاري من طريق عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به بنحوه[3].

ومن طريق عبد الله بن دينار، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة به بنحوه[4].

وعند النسائي في المجتبى من طريق سعيد بن أبي سعيد، عن سعيد بن يسار به بنحوه[5] وهو سند صحيح.

ومن طريق محمد بن عمرو، عن سعيد عن أبي سعيد مولى المهري، عن أبي هريرة[6] به بنحوه بسند حسن.

ومن طريق ابن عجلان عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة[7] به بنحوه بسند حسن.

فيكون هذا من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث الرابع: أخرجه في كتاب الصيام، باب: التخيير في الصوم والفطر في السفر.

قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَيَّانَ الدِّمَشْقِيِّ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ قَالَتْ : قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ :(**لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْحَرِّ حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَضَعُ**

---

(١) الفُلو: المهر الصغير، وقيل هو العظيم من أولاد ذات الحافر، لسان العرب، باب الواو، فصل الفاء، ١٥/ ١٦٢.

(٢) مسلم، الصحيح، ٢/ ٧٠٢، ح١٠١٤.

(٣) الصحيح، ص٢٩٧، ح١٤١٠.

(٤) المصدر نفسه، ص١٥٥٩، ح٧٤٣٠.

(٥) المجتبى، ٥/ ٥٨، ح٢٥٢٥، والترمذي في الجامع، ٣/ ٥٠، ح٦٦١، وقال حسن صحيح.

(٦) ابن حبان، الصحيح، ٨/ ١١٢، ح٣٣١٨.

(٧) المصدر نفسه، ٨/ ١١٣، ح٣٣١٩.

يَـدَهُ عَلَـى رَأْسِـهِ مِـنْ شِـدَّةِ الْحَـرِّ وَمَـا مِـنَّا أَحَـدٌ صَـائِمٌ إِلَّـا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ)[1].

ورواه ابـن ماجـة قـال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ح وحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْـنُ إِبْرَاهِـيمَ وَهَـارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمَّالُ قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَيَّانَ الدِّمَشْقِيِّ حَدَّثَتْنِي أُمُّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ به بنحوه[2].

قلت: له متابع عند البخاري[3] من طريق عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، أن إسماعيل بن عبيد الله حدثه عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء به بنحوه.

وعند مسلم[4] من طريق سعيد بن عبد العزيز، حدثني إسماعيل بن عبيد الله به بنحوه.

قلـت: فيكون هذا من الأحاديث التي لم يتفرد بها هشام بل وافقه الثقات عليه، فهو من حسان حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث الخامس: أخرجه في كتاب البيوع، باب: كراء الأرض.

قـال :حَدَّثَـنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى جَمِيعًا عَنِ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ ابْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا عَـبْدُ اللَّـهِ بْـنُ وَهْـبٍ حَدَّثَـنِي هِشَـامُ بْـنُ سَـعْدٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَـبْدِاللَّهِ يَقُـول: كُـنَّا فِـي زَمَـانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَأْخُذُ الْأَرْضَ بِالثُّلُثِ أَوِ الرُّبُعِ بِالْمَاذِيَانَـاتِ[5] فَقَـامَ رَسُـولُ اللَّـهِ صَـلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: **(مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا فَإِنْ لَمْ يَزْرَعْهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيُمْسِكْهَا)**[6].

قلت: له متابعات عند مسلم[7] من حديث أبي خيثمة، عن أبي الزبير، عن جابر.

ومـن طـريق زهير، حدثنا أبو الزبير عن جابر به بنحوه، ومن طريق ابن عيينة، عن ابن جـريج، عـن عطـاء، عـن جابـر بـه بـنحوه[8]، ومـن طريق أيوب، عن أبي الزبير، عن جابر به بنحوه[9]، فيكون هذا من صحيح حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

---

(١) مسلم، الصحيح، ٢/ ٧٩٠، ح١١٢٢.

(٢) السنن، ١/ ٥٣٢، ح١٦٦٣.

(٣) الصحيح، ص٤٠٥، ح١٩٤٥.

(٤) الصحيح، ٧/ ٧٩٠، ح١١٢٢.

(٥) الماذيانات: الأنهار الكبيرة، لسان العرب، ١٣/ ٤٠٣، باب النون، فصل الميم.

(٦) الصحيح، ٣/ ١٧٧، ح١٥٣٦.

(٧) المصدر نفسه، ٣/ ١٧٧

(٨) البخاري، صحيح، ص٤٩٣، ح٢٣٨١.

(٩) مسلم، الصحيح، ٣/ ١١٧٥، ح١٥٣٦.

الحديث السادس: أخرجه في كتاب الوصية.

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ**).

وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ح وحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنِي أَبِي كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُمَا قَالَا :(وَلَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ وَلَمْ يَقُولَا يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ).

وحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ ح وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عُلَيَّةَ كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ح وحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح وحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَقَالُوا جَمِيعًا: (لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ إِلَّا فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ فَإِنَّهُ قَالَ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ) كَرِوَايَةِ يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ[(١)].

قلت: ورواه البخاري كذلك من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر[(٢)].

والترمذي من حديث أيوب عن نافع، عن ابن عمر، وقال حسن صحيح[(٣)].

وابن ماجه من حديث روح بن عوف، عن نافع، عن ابن عمر[(٤)].

فيكون هذا من صحيح حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث السابع: أخرجه في الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن.

قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عَاصِمٌ وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ قَالَ جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطِيعٍ حِينَ كَانَ مِنْ أَمْرِ الْحَرَّةِ مَا كَانَ زَمَنَ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ فَقَالَ: اطْرَحُوا لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وِسَادَةً ، فَقَالَ: إِنِّي لَمْ آتِكَ لِأَجْلِسَ أَتَيْتُكَ لِأُحَدِّثَكَ حَدِيثًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُهُ سَمِعْتُ رَسُولَ

(١) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٢٤٩، ح١٦٢٧.

(٢) الصحيح، ص٥٧٦، ح٢٧٣٨.

(٣) الجامع، ٤/ ٤٣٢، ح٢١١٨.

(٤) السنن، ٢/ ٩٠٢، ح٢٧٠٢.

اللَّـهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (**مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**) .

وحَدَّثَـنَا ابْـنُ نُمَـيْرٍ حَدَّثَـنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَتَى ابْنَ مُطِيعٍ فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ.

حَدَّثَـنَا عَمْـرُو بْـنُ عَلِـيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ ح و حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَبَلَةَ حَدَّثَنَا بِشْـرُ بْـنُ عُمَـرَ قَالَـا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَى حَدِيثِ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ [(١)].

قلـت: وأخـرجه البهـيقي مـن طـريق عاصـم بـن محمد بن زيد، عن زيد بن محمد عن نـافع وسـالم عـن ابـن عمـر بـه بـنحوه، وقال: أخرجه مسلم من حديث عاصم إلا أنه لم يذكر سالماً في إسناده[(٢)].

ورواه أحمـد بسند صحيح من حديث ليث بن سعد، عن محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم به بنحوه[(٣)].

فيكون هذا من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث الثامن والتاسع: أخرجه في كتاب السلام، باب: من حق الجلوس على الطريق، رد السلام.

قـال: حَدَّثَـنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَـارٍ عَـنْ أَبِـي سَـعِيدٍ الْخُـدْرِيِّ عَـنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (**إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ فِي الطُّرُقَاتِ**) قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا بُدٌّ مِنْ مَجَالِسِنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا ....الحديث .

وحَدَّثَنَاه يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ ح .

وحَدَّثَـنَاه مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ كِلَاهُمَا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ [(٤)].

قلـت: وأخرجه البخاري من طريق زهير، عن زيد بن أسلم به بنحوه[(٥)]، وله متابع من طـريق الـدراوردي، عـن زيـد بـن أسلم به بنحوه[(٦)]، ومن طريق معمر، عن زيد بن أسلم، عن

---

(١) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٤٧٨، ح١٨٥١.

(٢) السنن الكبرى، ٨/ ١٥٧، ح١٦٣٨٩.

(٣) المسند، ٢/ ٨٣.

(٤) مسلم، الصحيح، ٤/ ١٧٠٤، ح٢١٢١، وهو عن البخاري في الصحيح، ص٥١٠، ح٢٤٦٥.

(٥) الصحيح، ص١٣٣٠، ح٦٢٢٩.

(٦) الأدب المفرد، ص٣٩٣، ح١١٥٠، وابو داود، السنن، ٤/ ٢٥٦، ح٤٨١٥.

رجـل، عـن أبي سعيد الخدري به بنحوه[1]، فيكون هذا الحديث من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديـث العاشـر: أخـرجه في كـتاب السـلام، بـاب: الطـيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم.

قـال: وحَدَّثَـنَا عَـبْدُاللَّهِ بْـنُ مَسْـلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَـالَ: قَـالَ رَسُـولُ اللَّـهِ صَـلَّى اللَّـه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إِنْ كَانَ فَفِي الْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ وَالْمَسْكَنِ يَعْنِي الشُّؤْم).**

وحَدَّثَـنَا أَبُـو بَكْـرِ بْـنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ ابْنُ دُكَيْنٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ[2].

قلت له متابع: من طريق محمد بن جعفر، عن أبي حازم به بنحوه[3] بسند صحيح، ومن طريق سليمان بن بلال، عن أبي حازم به بنحوه[4] بسند صحيح، ومن طريق عمر بن محمد، عن أبـي حـازم بـه بـنحوه[5]، ومن طريق عبد الرحمن بن سليمان، عن أبي حازم به بنحوه[6]، ومن طريق ابن أبي حازم، عن أبيه به بنحوه[7]، فيكون هذا الحديث من صحيح حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في البر والصلة، باب: النهي عن لعن الدواب وغيرها.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَأَبِـي حَـازِمٍ عَـنْ أُمِّ الـدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **(إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شُهَدَاءَ وَلَا شُفَعَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)**[8].

ورواه أبـو داود مـن طـريق هـارون بـن أبـي الـزرقاء، ثـنا أبـي، ثـنا هشـام بـن سعد به بنحوه[9].

---

(١) أحمد، المسند، ٣/ ٦١.

(٢) مسلم، الصحيح، ٤/ ١٧٤٨، ح٢٢٢٦، والبخاري في الصحيح، ص١١و ص١١٢في الموطأ، ٢/ ٩٤٧، ح١٦٩٥.

(٣) الطبراني في الكبير، ٦/ ١٥٥، ح٥٨٣٢.

(٤)الطبراني في الكبير ، ٦/ ١٤٩، ح٥٨٠٧.

(٥) المصدر نفسه، ٦/ ١٤٨، ح٥٨٠٣.

(٦) المصدر نفسه، ٦/ ١٦١، ح٥٨٥٢.

(٧) المصدر نفسه، ٦/ ١٧٣، ح٥٩٠٦.

(٨) مسلم، الصحيح، ٤/ ٢٠٠٦، ح٢٥٩٨.

(٩) السنن، ٤/ ٢٧٨، ح٤٩٠٧.

قلت له متابعات من طريق معمر، عن زيد بن أسلم قال: كان عبد الملك بن مروان يرسل إلى أم الدرداء فتبيت عند نسائه ويسألها عن النبي ﷺ، فقام ليلة قال: فدعا خادمه فأبطأت عليه فلعنها فقالت: (**لا تلعن فإن أبا الدرداء أخبرني ثم ذكرت نحوه**)[1] وهو سند صحيح.

ومن طريق حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، قال: كان عبد الملك به بنحوه[2] وهو سند صحيح، ومن طريق محمد بن جعفر، قال أخبرني زيد بن أسلم، به بنحوه[3] وهو سند صحيح، فيكون هذا الحديث من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم.

الخلاصة:

لم يخرج مسلم لهشام بن سعد إلا في باب المتابعات.

- أخرج سبعة أحاديث من روايته عن زيد بن أسلم، ولها متابعات تامة صحيحة.
- وثلاثة أحاديث من غير طريق زيد بن أسلم، لكن لها كذلك متابعات تامة صحيحة.
- وحديثاً واحد من غير طرق زيد بن أسلم وله متابعات صحيحة في شيخ شيخه.

فيكون إخراج مسلم له لما وافق فيه الثقات.

ثالثاً: مرويات هشام بن سعد عند الترمذي:

روى له الترمذي اثني عشر حديثاً:

الحديث الأول: ذكره تعليقاً في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء مرّة مرّة.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَهَنَّادٌ وَقُتَيْبَةُ قَالُوا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ ح

قَالَ: وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: (**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً**).

قَالَ أبو عِيسَى وَفِي الْبَاب عَنْ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَبُرَيْدَةَ وَأَبِي رَافِعٍ وَابْنِ الْفَاكِهِ.

قَالَ أبو عِيسَى وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ وَرَوَى رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ شُرَحْبِيلَ عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً .

قَالَ وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى ابْنُ عَجْلَانَ وَهِشَامُ بْنُ سَعْدٍ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[4].

---

(١) أحمد، المسند، ٦/٤٤٨١.

(٢) ابن حبان، الصحيح، ١٣/٥٦، ح٥٧٤٦.

(٣) الأدب المفرد، ص١١٧، ح٣١٦.

(٤) الترمذي، الجامع، ١/ ٦٠، ح٤٢.

حديث هشام أخرجه النسائي من طريق خلاد بن يحيى السلمي، عن هشام به بنحوه[١].

ورواية عبد العزيز بن محمد الدراوردي، ثنا زيد بن أسلم، به بنحوه عند الدارمي[٢].

وكذا رواية سفيان الثوري عن زيد بن أسلم به بنحوه[٣].

وفي المنتقى لابن الجارود من طريق الثوري ومعمر وداود بن قيس، عن زيد بن أسلم به بنحوه[٤]، فيكون هذا من صحيح حديث هشام بن سعد عن زيد بن أسلم.

الحديث الثاني: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الإشارة في الصلاة أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ:قُلْتُ لِبِلَالٍ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ؟ .

قَالَ : كَانَ يُشِيرُ بِيَدِهِ .

قَالَ أبوعِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَحَدِيثُ صُهَيْبٍ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ بُكَيْرٍ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قُلْتُ لِبِلَالٍ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ حَيْثُ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ فِي مَسْجِدِ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ قَالَ كَانَ يَرُدُّ إِشَارَةً وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ عِنْدِي صَحِيحٌ لِأَنَّ قِصَّةَ حَدِيثِ صُهَيْبٍ غَيْرُ قِصَّةِ حَدِيثِ بِلَالٍ وَإِنْ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَوَى عنهما فَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْهُمَا جَمِيعًا [٥].

ورواه أبو داود من طريق الحسين بن عيسى الخراساني، حدثنا جعفر بن عون، حدثنا هشام بن سعد، حدثنا نافع به بنحوه[٦].

قلت: رواه الحميدي: ثنا سفيان، قال ثنا زيد بن أسلم به بنحوه[٧].

فيكون هذا من حسان حديث هشام من غير طريق زيد بن أسلم.

---

(١) المجتبى، ١/ ٧٣، ح١٠١، الكبرى، ١/ ٨٣، ح٩٣.

(٢) السنن: ١/ ١٨٩، ح٦٩٧.

(٣) البخاري، الصحيح، ص٥٢، ح١٥٧، ومسلم: الصحيح، ١/ ١٩٤، ح٧١١.

(٤) المنتقى، ١/ ٢٩، ح٦٩.

(٥) الترمذي، ٢/ ٢٠٤ ح ٣٦٨.

(٦) السنن، ١/ ٢٤٣، ح٩٢٧.

(٧) المسند، ص٨١، ح١٤٨، وابن خزيمة في صحيحه وفيه تصريح زيد بسماعه من ابن عمر، ٢/ ٤٩، ح٨٨٨.

الحديث الثالث: أخرجه في الصوم، باب: ما جاء في فضل الصوم، أخرجه شاهداً.

قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:(**إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَبَابًا يُدْعَى الرَّيَّانَ يُدْعَى لَهُ الصَّائِمُونَ فَمَنْ كَانَ مِنَ الصَّائِمِينَ دَخَلَهُ وَمَنْ دَخَلَهُ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا**) .

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ"[١].

ورواه ابن ماجه من طريق: عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي، حدثنا ابن أبي فديك، حدثني هشام بن سعد به[٢].

قلت: رواه البخاري ومسلم من حديث سليمان بن بلال، حدثني أبو حازم به بنحوه[٣]، والنسائي من طريق يعقوب بن عبد الرحمن، عن أبي حازم به بنحوه[٤]، ومن طريق سعيد بن عبد الرحمن، عن أبي حازم به بنحوه[٥]، وله متابع كذلك ومن طريق سفيان، عن أبي حازم به بنحوه[٦]، وآخر من طريق حماد بن زيد، عن أبي حازم به بنحوه[٧].

فيكون هذا الحديث من صحيح حديث هشام من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث الرابع: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء فيمن مات يوم الجمعة، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ سَيْفٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّم: (**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقَاهُ اللَّهُ فِتْنَةَ الْقَبْرِ**).

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ قَالَ وَهَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ رَبِيعَةُ بْنُ سَيْفٍ إِنَّمَا يَرْوِي عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَلَا نَعْرِفُ لِرَبِيعَةَ بْنِ سَيْفٍ سَمَاعًا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو[٨].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٣/ ١٣٧، ح٧٦٥.

(٢) السنن، ١/ ٥٢٥، ح١٦٤٠.

(٣) مسلم، الصحيح، ٢/ ٨٠٨، ص١١٥٢.

(٤) المجتبى، ٢/ ٩٥، ح٢٥٤٥.

(٥) المصدر نفسه، ٤/ ١٦٨، ح٢٢٣٦.

(٦) ابن أبي شيبة، المصنف، ٢/ ٢٧٣، ح٨٨٩٦.

(٧) أحمد، المسند: ٥/ ٣٣٣.

(٨) الترمذي، الجامع، ٣/ ٣٨٦، ح١٠٧٤.

قلت: له متابع عند الحميدي[1] من حديث يزيد بن هارون، أنا بقية بن الوليد، ثنا معاوية بن سعيد التُّجِيْبي قال: سمعت أبا قَبِيْل المصري، قال سمعت عبدالله بن عمرو به بنحوه بسند حسن.

لكن يبقى هذا الحديث من ضعيف حديث هشام بن سعد من غير طريق زيد بن أسلم؛ للانقطاع في سنده بين ربيعة وعبد الله بن عمرو، ويعتبر المتن حسناً لهذه المتابعة.

الحديث الخامس: أخرجه في كتاب فضائل الجهاد، باب: ما جاء في فضل الغدو والرواح في سبيل الله، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنِ ابْنِ أَبِي ذُبَابٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ مَرَّ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشِعْبٍ فِيهِ عُيَيْنَةٌ[2] مِنْ مَاءٍ عَذْبَةٌ فَأَعْجَبَتْهُ لِطِيبِهَا فَقَالَ : لَو اعْتَزَلْتُ النَّاسَ فَأَقَمْتُ فِي هَذَا الشِّعْبِ وَلَنْ أَفْعَلَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: **(لَا تَفْعَلْ فَإِنَّ مُقَامَ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ سَبْعِينَ عَامًا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَيُدْخِلَكُمُ الْجَنَّةَ اغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَاقَ[3] نَاقَةٍ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ)** .

قَالَ أبوعِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ [4].

لم أقف له على متابعات، وليس هو من روايته عن زيد بن أسلم فيكون تحسين الترمذي إياه للشواهد الصحيحة التي أخرجها مع هذا الحديث والتي منها حديث: **(لغدوة في سبيل الله أو روحة خير من الدنيا وما فيها)**[5].

الحديث السادس: أخرجه في البر والصلة، باب ما جاء في شفقة المسلم على المسلم، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :**(الْمُسْلِمُ**

---

(١) الحميدي، المسند، ٢/ ٢٢٠.

(٢) عُيَيْنَة: تصغير عين، وهي عين الماء الصغيرة. لسان العرب، باب النون، فصل العين.

(٣) فوَاق: بفتح الفاء وضمها: أي المُدّة الزمنية بين حلبتين للناقة. ابن سلام، غريب الحديث، ٤/ ١٧٦.

(٤) الترمذي، الجامع، ٤/ ١٨١، ح١٦٥٠، والحاكم وقال صحيح ووافقه الذهبي، المستدرك ٢/ ٦٨.

(٥) المصدر نفسه، ٤/ ١٨١، ح١٦٥١، وانظر ١٦٤٨ و١٦٤٩.

أَخُـو الْمُسْـلِمِ لَا يَخُونُهُ وَلَا يَكْذِبُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ عِرْضُهُ وَمَالُهُ وَدَمُهُ التَّقْوَى هَا هُنَا بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْتَقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِم) .

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي أَيُّوبَ * [1]

قلـت: ورواه أبـو داود من طريق واصل بن عبدالأعلى، حدثنا أسباط بن محمد، عن هشـام بـن سـعد به بنحوه[2]، وله متابعة قاصرة من حديث داود بن قيس، عن أبي سعيد مولى عامر بن كريز، عن أبي هريرة به بنحوه مطولاً، رواه مسلم[3] وغيره.

وثانـية مـن طـريق جريـر، عـن الأعمـش، عـن أبـي صـالح، عن أبي هريرة به بنحوه مختصراً[4].

وأخـرى مـن طريق، جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به بنحوه[5]، فيكون هذا من حسان حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث السابع: أخرجه في فضائل القرآن، باب: ومن سورة النساء، أخرجه شاهداً.

قـال : حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَـعْدٍ عَـنْ مُحَمَّـدِ بْـنِ زَيْدِ بْنِ مُهَاجِرِ بْنِ قُنْفُذٍ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُنَـيْسٍ الْجُهَـنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : **(إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ الشِّرْكُ بِاللَّهِ وَعُقُـوقُ الْوَالِدَيْنِ وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ وَمَا حَلَفَ حَالِفٌ بِاللَّهِ يَمِينَ صَبْرٍ [6] فَأَدْخَلَ فِيهَا مِثْلَ جَنَاحِ بَعُوضَةٍ إِلَّا جُعِلَتْ نُكْتَةً[7] فِي قَلْبِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)** .

قَالَ أبو عِيسَى وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَأَبُو أُمَامَةَ الْأَنْصَارِيُّ هُوَ ابْنُ ثَعْلَبَةَ وَلَا نَعْرِفُ اسْمَهُ وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ [8].

قلـت: ذكـر له المـزي[9] مـتابعة قـال: رواه عبدالرحمن بن إسحاق المدني، عن محمد بن زيدن عن عبدالله بن أبي أمامة، عن أبيه، عن عبدالله بن أنيس، فزاد فيه **"عبدالله بن أبي أمامة"**.

---

(١) الترمذي، الجامع، ٤/ ٣٢٥، ح١٩٢٧.

(٢) السنن، ٤/ ٢٧٠، ح٤٨٨٢.

(٣) مسلم، الصحيح، ٤/ ١٩٨٦، ح٢٥٦٤.

(٤) المصدر نفسه، ٤/ ١٩٨٥، ح٢٥٦٣.

(٥) المصدر نفسه، ٤/ ١٩٨٦، ح٢٥٦٣.

(٦) صَبْر: حَبْس وَلُـزُوْم، ويمين صَبْر أي أُلـزم صـاحبها وحُبس عليها وكانت لازمة له من جهة الحكم. ابن الأثير، النهاية، ٣/ ٨.

(٧) نكتة: أي أثر قليل كالنقطة شبه الوَسَخ في المرآة. ابن الأثير، النهاية، ٥/ ١١٣.

(٨) الترمذي، الجامع، ٥/ ٢٣٦، ح٣٠٢٠.

(٩) تحفة الأشراف، ٤/ ٢٧٥.

وروى ابـن حـبان[١] وغيره من طريق عبدالرحمن بن إسحاق المدنين عن محمد بن زيد، عن عبدالله بن أبي أمامة، عن عبدالله بن أنيس به بنحوه، لكن ليس فيه **عن أبيه**.

فـإن صـحّ الـذي ذكـره المزي –ولم أقف عليه– فيكون هذا من حسان حديثه وإلا فهو ضـعيف، وتحسـين الترمذي له للشواهد الصحيحة في الصحيحين وغيرهما، منها ما أخرجه هو من حديث عبدالله بن عمرو وقال: صحيح.

الحديـث الـثامن: أخـرجه في تفسـير القـرآن، بـاب: ومن سورة الأعراف، وذكر أن له متابعات كثيرة.

قـال : حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ** ...) .

قَـالَ أَبـو عِيسَـى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [٢]

وأخرجه كذلك من حديث صفوان بن عيسى، ثنا الحارث بن عبدالرحمن، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري به بنحوه وحسنه[٣]. وبهذه الطريق الأخيرة أخرجه ابن حبان صحيحه[٤].

وأخـرجه الطـبري مـن حديث سليمان بن حيان، حدثني محمد بن عمرو، عن أبي سـلمة، عـن أبـي هريرة، ومن طريق سليمان بن حيان عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة وهما سندان صحيحان[٥].

وكـذا أخـرجه الحـاكم[٦] من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن أبي هريرة وصححه ووافقه الذهبي. فيكون هذا كذلك من صحيح حديث هشام عن زيد بن أسلم.

---

(١) الصحيح، ١٢/ ٣٧٤، ح٥٥٦٣.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥/ ٢٦٧، ح٣٠٧٦.

(٣) المصدر نفسه، ٥/ ٤٥٣، ح٣٣٦٨.

(٤) الصحيح، ١٤/ ٤٠، ح٦١٦٧.

(٥) تاريخ الأمم والملوك، ١/ ٩٦.

(٦) المستدرك، ٢/ ٣٢٥.

الحديث التاسع: أخرجه في المناقب، باب: في مناقب أبي بكر وعمر، ولم يخرج في الباب غيره.

قال :حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزَّازُ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَال سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ :أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَتَصَدَّقَ فَوَافَقَ ذَلِكَ عِنْدِي مَالًا ، فَقُلْتُ: الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا، قَالَ :فَجِئْتُ بِنِصْفِ مَالِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: : (**مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ ؟**)**قُلْتُ :مِثْلَهُ، وَأَتَى أَبُو بَكْرٍ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ فَقَالَ:(يَا أَبَا بَكْرٍ مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ ؟**)قَالَ :أَبْقَيْتُ لَهُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قُلْتُ :وَاللَّهِ لَا أَسْبِقُهُ إِلَى شَيْءٍ أَبَدًا)

قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .[١]

ورواه أبو داود : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَذَا حَدِيثُهُ قَالَا حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِي اللَّه عَنْهم يَقُولُ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [٢]

ورواه البزار من طريق هشام بن سعد، وقال: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمرن إلا أبو نعيم، وحدث عنه عبدالرحمن بن مهدي والليث بن سعد عن وهب والوليد بن مسلم وجماعة كثيرة من أهل العلم، ولم نرَ أحداً توقف عن حديثه ولا اعتلَّ عليه بعلّة توجب التوقف عن حديثه"[٣].

وكان ذكر حديث عبدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر بنحوه، قال: "هذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عمر، عن عمر إلاّ من هذا الوجه، وقد رواه زيد بن أسلم عن أبيه..."[٤].

وفي التغليق(٥) نقل قول البزار وقال: "صححه الترمذي والحاكم وأما ابن حزم فضعفه بهشام". وقال في التلخيص(٦): وصححه الترمذي والحاكم، وقواه البزار، وضعفه ابن حزم

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ٦١٤، ح٣٦٧٥، وفي تحفة الأشراف صحيح فقط، ٨/ ٧.

(٢) السنن، ٢/ ١٢٩، ح١٦٧٨.

(٣) المسند، ١/ ٣٩٤، ح٢٧٠.

(٤) البزار، المسند، ١/ ٢٦٣، ح١٥٩.

(٥) تغليق التعليق، ٣/ ١١.

(٦) التلخيص الحبير، ٣/ ١١٥.

بهشام ابن سعد وهو صدوق، لكن في الفتح(١): تفرد به هشام بن سعد عن زيد، وهشام صدوق فيه مقال من جهة حفظه، فيكون هذا من حسان حديثه عن زيد.

الحديث العاشر: أخرجه في المناقب، باب: مناقب خالد بن الوليد ﷺ، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَزَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْزِلًا فَجَعَلَ النَّاسُ يَمُرُّونَ فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**مَنْ هَذَا يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟)فَأَقُولُ : فُلَانٌ، فَيَقُولُ:(نِعْمَ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا) وَيَقُولُ: مَنْ هَذَا ؟ فَأَقُولُ : فُلَانٌ فَيَقُولُ : (بِئْسَ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا) حَتَّى مَرَّ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ هَذَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَقَالَ: (نِعْمَ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ)**.

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَا نَعْرِفُ لِزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ سَمَاعًا مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ عِنْدِي حَدِيثٌ مُرْسَلٌ قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ[٢].

قلت: للمتن شاهد من حديث أنس لقول: (سيف من سيوف الله)[٣]، لكن يبقى هذا الحديث من ضعيف حديثه عن زيد لِعِلَّة الإرسال.

الحديث الحادي عشر والثاني عشر: أخرجهما في المناقب، باب: في فضل الشام واليمن، ولم يخرج غيرهما.

قال : حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا أبو عامر العقدي ، ثنا هشام بن سعد ، عن المقبري ،عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **لينتهين أقوام يفتخرون بآبائهم الذين ماتوا إنما هم فحم جهنم، أو ليكونن أهون على الله من الجعل... الحديث**.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَهَذَا أَصَحُّ عِنْدَنَا مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ وَسَعِيدٌ الْمَقْبُرِيُّ قَدْ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَيَرْوِي عَنْ أَبِيهِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِي اللَّهم عَنْهم وَقَدْ رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي عَامِرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ[٤].

ورواه أبو داود: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَرْوَانَ الرَّقِّيُّ حَدَّثَنَا الْمُعَافَى ح

---

(١) فتح الباري، ٣/ ٢٩٥.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥/ ٦٨٨، ح٣٨٤٦.

(٣) البخاري، الصحيح، ص٢٦٣، ح١٢٤٦.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥/ ٧٣٥-٧٣٤. ح٣٩٥٥-٣٩٥٦.

وحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ وَهَذَا حَدِيثُهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ :قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنحوه[1]

وقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث، فقال: يرويه هشام بن سعد واختلف عنه فرواه المعافى بن عمران، عن هشام بن سعد، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وخالفه الثوري وحماد بن خالد وعبدالله بن نافع، رَوَوْه عن هشام بن سعد، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، وكذلك رواه بن أسامة بن زيد وأبو معشر، عن المقبري، عن أبي هريرة واختلف عنه أيضاً عن الثوري.

فرواه قبيصة، عن الثوري، عن هشام بن سعد.

وخالفه الفريابي رواه عن الثوري، عن أسامة بن زيد، وكلاهما قال: عن سعيد، عن أبي هريرة، إلاً أن في حديث قبيصة قال رسول الله ﷺ بلا شك..[2].

فيكون هذا من حسان حديثه عن سعيد بن أبي سعيد المقبري.

خلاصة مرويات هشام بن سد عند الترمذي:

روى له الترمذي اثنى عشر حديثاً خمسة في باب الشواهد، وخمسة لم يخرج في بابها غيرها، وواحد تعليقاً وواحداً ذكر أن له متابعان.

- ستة من هذه الأحاديث من طريقه عن زيد بن أسلم.

  خمسة منها مقبولة، اثنان صحيحان وثلاثة حسان.

  والسادس ضعيف وعلته الانقطاع.

- وستة أحاديث من غير روايته عن زيد بن أسلم.
  - ثلاثة حسان بالمتابعات وثلاثة ضعيفة.
  - واثنان من الضعيفة علتها شيخه.

رابعاً: مرويات هشام بن سعد عند النسائي.

لم يخرج له النسائي إلا حديثاً واحداً قرنه فيه بعمرو بن الحارث:

أخرجه في كتاب قطع السارق، باب: الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجَرِيْن.

---

(١) السنن، ٤/ ٣٣١، ح٥١١٦.

(٢) العلل، ٨/ ١٥٧-١٥٨.

قـال: قَـالَ الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَهِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَجُلًا مِـنْ مُزَيْـنَةَ أَتَـى رَسُـولَ اللَّـهِ صَـلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي حَرِيسَةِ الْجَبَلِ[1]؟ . فَقَـالَ: (**هِـيَ وَمِـثْلُهَا وَالـنَّكَالُ**[2] **وَلَـيْسَ فِـي شَيْءٍ مِنَ الْمَاشِيَةِ قَطْعٌ إِلَّا فِيمَا آوَاهُ الْمُـرَاحُ فَـبَلَغَ ثَمَـنَ الْمِجَـنِّ فَفِـيهِ قَطْعُ الْيَدِ وَمَا لَمْ يَبْلُغْ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَفِيهِ غَرَامَةُ مِثْلَيْهِ وَجَلَدَاتُ نَكَالٍ**) قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي الثَّمَرِ الْمُعَلَّقِ؟ . قَالَ : (**هُوَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ وَالنَّكَالُ وَلَيْسَ فِي شَـيْءٍ مِنَ الثَّمَرِ الْمُعَلَّقِ قَطْعٌ إِلَّا فِيمَا آوَاهُ الْجَرِينُ** [3]**فَمَا أُخِذَ مِنَ الْجَرِينِ فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَفِيهِ الْقَطْعُ وَمَا لَمْ يَبْلُغْ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَفِيهِ غَرَامَةُ مِثْلَيْهِ وَجَلَدَاتُ نَكَالٍ**)[4].

وأخـرجه الحـاكم من حديث عمرو بن الحارث، عن عمرو بن شعيب، به بنحوه وقال: "هـذه سُـنَّة تفرد به عمرو بن شعيب بن محمد، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص، إذا كـان الـراوي عـن عمرو بن شعيب ثقة فهو كأيوب، عن نافع، عن ابن عمر". وقال الذهبي: قال إمامنا إسحاق بن راهويه إذا كان الراوي... كقول الحاكم[5].

قلـت: وهذا من رواية عمرو بن الحارث بن يعقوب ثقة فقيه حافظ[6]، ويكون هذا من حسان حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

خامساً: مرويات هشام بن سعد عند أبي داود:

روى له أبو داود أربعة وعشرين حديثاً:

الحديث الأول: (**عَـنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ قَالَ لَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ أَتُحِبُّونَ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَكَانَ رَسُـولُ اللَّـهِ صَـلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ ...**)، سبق عند الترمذي الحديث الأول[7]، وهو من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم، وأخرجه أبو داود شاهداً في الباب.

---

(١) الحريسة: هي الشاة التي تُسرقُ ليلاً، والاحتراس أخذ الشيء من الرعي، لسان العرب، باب السين، فصل الحاء، ٦/ ٤٨.

(٢) النكال: العقوبة، لسان العرب، باب اللام، فصل النون، ١١/ ٦٧٧.

(٣) الجرين: الموضع الذي يجفف فيه الثمر، لسان العرب، باب النون، فصل الجيم، ١٣/ ٨٧.

(٤) المجتبى، ٨/ ٨٥، ح٤٩٥٩.

(٥) المستدرك، ٤/ ٣٨١.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ت٥٠٠٤، ص٤١٩.

(٧)انظر ص١٥٢

الحديث الثاني: أخرجه في الصلاة، باب: متى يؤمر الغلام بالصلاة، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَيْبٍ الْجُهَنِيُّ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَيْهِ فَقَالَ لِامْرَأَتِهِ مَتَى يُصَلِّي الصَّبِيُّ فَقَالَتْ: كَانَ رَجُلٌ مِنَّا يَذْكُرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: (**إِذَا عَرَفَ يَمِينَهُ مِنْ شِمَالِهِ فَمُرُوهُ بِالصَّلَاةِ**)[1].

قلت: ذكره ابن حجر في التلخيص[2] قال: قال ابن القطان: لا تعرف هذه المرأة ولا الرجل الذي روت عنه. انتهى، وقد رواه الطبراني من هذا الوجه فقال: عن معاذ بن عبدالله بن خبيب، عن أبيه عن النبي ﷺ به، وقال: لا يروى عن عبد الله بن خبيب وله صحبة إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الله بن نافع، عن هشام، وقال: ابن صاعد: إسناد حسن غريب.

قلت: له شاهد من حديث أبي معاوية، عن نافع، عن ابن عمر قوله[3] وآخر من حديث يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أنس قوله[4] بسند حسن، ويكون هذا من ضعيف حديثه حيث لم يتابع على رفعه.

الحديث الثالث: أخرجه في الصلاة، باب: كراهية الوسوسة وحديث النفس في الصلاة، صدر به الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا هِشَامٌ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يَسْهُو فِيهِمَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**)[5].

ورواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي، وقال: لا علة توهنه[6]، وله شاهد من حديث عثمان بن عفان[7]، ويكون من حسان حديثه عن زيد بن أسلم.

---

(١) أبو داود، السنن، ١/ ١٣٤، ح٤٢٧.

(٢) التلخيص الحبير، ١/ ١٨٤.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف، ١/ ٣٠٥، ح٣٤٨٥.

(٤) البيهقي، شعب الإيمان، ٦/ ٤١١، ح٨٧٠٥.

(٥) أبو داود، السنن، ١/ ٢٣٨، ح٩٠٥.

(٦) المستدرك: ١/ ١٣١.

(٧) مسلم، الصحيح، ١/ ٢٠٤، ح٢٢٦.

الحديث الرابع: (كَيْفَ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي ...)، سبق عند الترمذي الحديث الثاني[1]، وهو من حسان حديثه من غير طريق زيد بن أسلم، وأخرجه أبو داود شاهداً.

الحديث الخامس: أخرجه في الصلاة، باب: كراهية الاعتماد على اليد في الصلاة، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَبِي الزَّرْقَاءِ حَدَّثَنَا أَبِي ح

وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ وَهَذَا لَفْظُهُ جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَتَّكِئُ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى وَهُوَ قَاعِدٌ فِي الصَّلَاةِ قَالَ هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ سَاقِطًا عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ ثُمَّ اتَّفَقَا فَقَالَ لَهُ: (**لَا تَجْلِسْ هَكَذَا فَإِنَّ هَكَذَا يَجْلِسُ الَّذِينَ يُعَذَّبُونَ**)[2].

لم أقف له على متابعات ولا شواهد تقويه فيكون من ضعيف حديثه، خاصة أنه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث السادس والسابع: ذكرهما في الصلاة متابعة تعليقاً، باب: إذا شك في الثنتين والثلاث. مَنْ قال يُلْقِي الشَّك.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبو خَالِدٍ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (**إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُلْقِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى الْيَقِينِ فَإِذَا اسْتَيْقَنَ التَّمَامَ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ فَإِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ تَامَّةً كَانَتِ الرَّكْعَةُ نَافِلَةً وَالسَّجْدَتَانِ وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً كَانَتِ الرَّكْعَةُ تَمَامًا لِصَلَاتِهِ وَكَانَتِ السَّجْدَتَانِ مُرْغِمَتَيِ الشَّيْطَانِ**) .

قَالَ أبوداود رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ عَنْ زَيْدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدِيثُ أَبِي خَالِدٍ أَشْبَعُ [3].

ورواه ابن ماجه من طريق أبي بكر ابن أبي شيبة، ثنا جعفر بن عون، عن زيد ابن أسلم به بمثله ثم رواه من طرق أخرى عن زيد بن أسلم[4].

---

(١) انظر ص١٥٣

(٢) أبو داود، السنن، ١/ ٢٦١، ح٩٩٤.

(٣)أبو داود، السنن ١/ ٢٦٩ ح١٠٢٤

(٤)السنن، ١/ ١٥٥.

قلت له متابعات منها: ما رواه سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم به بنحوه[1]، وما رواه عبد العزيز بن أبي سلمة، عن زيد بن أسلم به بنحوه[2]، وثالث من طريق يحيى بن محمد بن قيس، عن زيد بن أسلم به بنحوه[3] فهذا من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث الثامن: أخرجه في الصلاة، باب: الجمع بين الصلاتين، أخرجه شاهداً.

قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ الرَّمْلِيُّ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: (**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَإِنْ يَرْتَحِلْ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى يَنْزِلَ لِلْعَصْرِ وَفِي الْمَغْرِبِ مِثْلُ ذَلِكَ إِنْ غَابَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَإِنْ يَرْتَحِلْ قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَنْزِلَ لِلْعِشَاءِ ثُمَّ جَمَعَ بَيْنَهُمَا**).

قَالَ أَبُوداود: رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ كُرَيْبٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ الْمُفَضَّلِ وَاللَّيْثِ [4].

قلت: هذا الطريق معلول، قال الحافظ في التلخيص "وهشام لين الحديث وقد خالف أوثق الناس في أبي الزبير..."[5].

والعلّة في الحديث ذكر جمع التقديم، وإلا فقد روى هذا الحديث مسلم في صحيحه عن زهير، ومن طريق قرّة بن خالد، حدثنا أبو الزبير، حدثنا عامر بن واثلة أبو الطفيل، حدثنا معاذ ابن جبل قال: (**جمع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء**)[6].

وقد رُوِيَ من حديث قتيبة، عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ، نحو حديث هشام بن سعد. رواه الترمذي[7] وأبو داود[8] وقد حكما بغرابته، "وقال ابن يونس: لم يحدث بهذا الحديث إلا قتيبة، ويقال: إنه غلط فيه"[9].

---

(١) مسلم، الصحيح، ١/ ٤٠٠، ح٥٧١.

(٢) النسائي، المجتبى، ٣/ ٢٨، ح١٢٣٩.

(٣) النسائي، الكبرى، ١/ ٢٠٥، ح٥٨٥.

(٤) أبو داود، السنن، ٢/ ٥٠، ح١٢٠٨.

(٥) التلخيص الحبير، ٢/ ٤٨.

(٦) الصحيح: ١/ ٤٩، ح٧٠٦.

(٧) الجامع: ٢/ ٤٣٩، ح٥٥٣.

(٨) السنن: ٢/ ٧، ح١٢٢٠.

(٩) ابن حجر، التلخيص الحبير: ٢/ ٤٩.

وقال أبو حاتم في العلل: "يقال إنه دخل له حديث في حديث"[١].

الحديث التاسع: (**مَا مِنْ صَاحِبِ كَنْزٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهُ إِلَّا جَعَلَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ ...**)، سبق عند مسلم الحديث الثاني[٢]، وهو من صحيح حديثه عن زيد، وكان أبو داود أخرجه متابعة.

الحديث العاشر: (**أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا أَنْ نَتَصَدَّقَ فَوَافَقَ ذَلِكَ مَالًا عِنْدِي ...**)، سبق عند الترمذي الحديث التاسع[٣]، وهو من حسان حديثه عن زيد، ولم يخرج في بابه غيره.

الحادي عشر: أخرجه في المناسك، باب: في الرَّمَل[٤]، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ : (**فِيمَ الرَّمَلَانُ الْيَوْمَ وَالْكَشْفُ عَنِ الْمَنَاكِبِ وَقَدْ أَطَّأَ[٥] اللَّهُ الْإِسْلَامَ وَنَفَى الْكُفْرَ وَأَهْلَهُ مَعَ ذَلِكَ لَا نَدَعُ شَيْئًا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**)[٦].

ورواه ابن ماجه قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ به بمثله[٧]. ورواه البزار وقال: "هذا الحديث لا نعلم يُروى إلا عن عمر بهذا الإسناد"[٨].

قلت: له متابع من حديث محمد بن جعفر، أخبرني زيد بن أسلم بنحوه[٩] ، ورواه ابن مهدي[١٠]وابن أبي فديك[١١] عن هشام بن سعد.

وصححه ابن خزيمة[١٢] والحاكم[١٣]ووافقه الذهبي ، فيكون من حسان حديثه عن زيد.

---

(١) العلل: ١/ ٩١.

(٢) انظر ص١٤٦

(٣) انظر ص١٥٨

(٤) الرَّمل: هو أن يَهُزَّ المنكبين ولا يسرع في المشي، ابن الأثير، النهاية، ٢/ ٢٦٥.

(٥) أطَّأ: اي ثبّت وأرْسَى. ابن الأثير، النهاية، ١/ ٥٣.

(٦) أبو داود، السنن، ٢/ ١٧٨، ح١٨٨٧.

(٧) السنن، ٢/ ٩٨٤، ح٢٩٥٢.

(٨) المسند: ١/ ٣٩٢، ح٢٦٨.

(٩) البخاري، الصحيح، ص٣٣٩، ح١٦٠٥.

(١٠) أبو يعلى، المسند، ١/ ١٦٨، ح١٨٨.

(١١) ابن خزيمة، الصحيح، ٤/ ٢١١، ح٢٧٠٨.

(١٢) الصحيح: ٤/ ٢١١، ح٢٧٠٨.

(١٣) المستدرك: ١/ ٤٥٤.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الصوم، باب: كفارة من أتى أهله في رمضان، وسكت عنه وهو مما أنكره النقاد على هشام.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : (**أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً أَوْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ يُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا ...**)

قَالَ أبو داود رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَلَى لَفْظِ مَالِكٍ: (أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ وَقَالَ فِيهِ أَوْ تُعْتِقَ رَقَبَةً أَوْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ أَوْ تُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا).

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ بِهَذَا الْحَدِيثِ ....[1].

قال المزي في التحفة: "رواه غير واحد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة وهو المحفوظ، قال أبو عوانة الإسفراييني: غلط فيه هشام بن سعد"[2]، وهذا مما أنكره النقاد على هشام بن سعد[3].

الحديث الثالث عشر: أخرجه في الخراج والإمارة والفيء، باب: في قسم الفيء، صدَّر به الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَبِي الزَّرْقَاءِ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ دَخَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ فَقَالَ: حَاجَتَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: (**عَطَاءُ الْمُحَرَّرِينَ**[4]**، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلَ مَا جَاءَهُ شَيْءٌ بَدَأَ بِالْمُحَرَّرِينَ**)[5].

صححه ابن الجارود في المنتقى[6] وقال الشوكاني في نيل الأوطار[7]: "سكت عنه أبو داود والمنذري وفيه هشام بن سعد فيه مقال".

قلت: لكنه من روايته عن زيد بن أسلم فيكون من حسان حديثه والله أعلم.

---

(١) أبو داود، السنن، ٢/ ٣١٣، ح٢٣٩٢.

(٢) تحفة الأشراف، ٩/ ٣٢٦.

(٣) انظر: الكامل: ٧/ ١١٠.

(٤) المحررين: هم الذين جُعِلوا من العبيد أحراراً فاعتقوا. ابن الأثير، النهاية، ١/ ٣٦٢.

(٥) أبو داود، السنن، ٣/ ١٣٦، ح٢٩٥١.

(٦) المنتقى، ١/ ٢٨١، ح١٩٩٤.

(٧) نيل الأوطار، ٨/ ٢٣٣

الحديث الرابع عشر: أخرجه في الجنائز، باب: كراهية المغالاة في الكفن، أخرجه وحده في بابه.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ حَاتِمِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**خَيْرُ الْكَفَنِ الْحُلَّةُ وَخَيْرُ الْأُضْحِيَّةِ الْكَبْشُ الْأَقْرَنُ**)[١].

قلت: وفيه حاتم بن أبي نصر مجهول[٢] ونسي الكندي: مجهول كذلك[٣] ومع ذلك فقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي[٤].

ورواه البيهقي وقال: والحلة ثوبان أحمران والأحاديث في أن النبي ﷺ كفن في ثياب بيض وأنه استحب البياض أصح، وبالله التوفيق[٥].

وللمتن شاهد ضعيف عند الترمذي[٦] وابن ماجه[٧] فيه عفير بن معدان وهو ضعيف[٨]، فهذا من ضعيف حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث الخامس عشر: أخرجه في الحروف والقراءات، باب، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ح و حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ (ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ تُغْفَرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ) (البقرة: ٥٨).

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ[٩].

---

(١) السنن، ٣/ ١٩٩٩، ح٣١٥٦، وانظر سنن ابن ماجه، ١/ ٤٧٣، ح١٤٧٣ من طريق ابن وهب به بمثله مختصراً لم يذكر خير الأضحية.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٤٤، ت١٠٠٠.

(٣) المصدر نفسه، ص٥٦٠، ت٧١٠٨.

(٤) المستدرك، ٤/ ٢٢٨.

(٥) السنن الكبرى، ٣/ ٤٠٣، ح٦٤٨٥.

(٦) الجامع، ٤/ ٩٨، ح١٥١٧.

(٧) السنن، ٢ / ١٤٦، ح٣١٣٠.

(٨) التلخيص الحبير، ح ٤/ ١٤١.

(٩) أبو داود، السنن، ٤/ ٣٨، ح٤٠٠٦.

لم أقف له على متابعات وهي قراءة سبعية قراءة ابن عامر وَوَجْهُها تأنيث لفظ الخطايا، لأنها جمع خطيّة على التكسير وقرأ الباقون (**نَغْفِر**) بالنون على الإخبار عن الله والتقدير (**وقلنا ادخلوا الباب سجداً نَغْفِر**)[١].

فيكون هذا من حسان حديثه خاصة أنه عن زيد.

الحديث السادس عشر: أخرجه في اللباس، باب ما جاء في إسبال الإزار، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ يَعْنِي عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ عَمْرٍو حَدَّثَنَا هِشَامُ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ بِشْرٍ التَّغْلِبِيِّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبِي وَكَانَ جَلِيسًا لِأَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: كَانَ بِدِمَشْقَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَالُ لَهُ(**ابْنُ الْحَنْظَلِيَّةِ**) وَكَانَ رَجُلًا مُتَوَحِّدًا قَلَّمَا يُجَالِسُ النَّاسَ إِنَّمَا هُوَ صَلَاةٌ فَإِذَا فَرَغَ فَإِنَّمَا هُوَ تَسْبِيحٌ وَتَكْبِيرٌ حَتَّى يَأْتِيَ أَهْلَهُ فَمَرَّ بِنَا وَنَحْنُ عِنْدَ أَبِي الدَّرْدَاءِ فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ كَلِمَةً تَنْفَعُنَا وَلَا تَضُرُّكَ قَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً... [٢].

قال البخاري في التاريخ الكبير: "بِشْر سمع أبا الدرداء وابن الحنظلية، قال لنا أبو نعيم عن هشام بن سعد عن قيس بن بشر سمع أباه وكان جليساً لأبي الدرداء"[٣].

ومثله قال أبو زرعة في الجرح والتعديل[٤]، وقال أبو حاتم ما أرى بحديثه بأساً[٥].

ورواه عبد الله بن نمير عن هشام عند الحاكم وصححه ووافقه الذهبي[٦]، ووكيع عن هشام عند الإمام أحمد[٧] ، فيكون هذا الحديث من حسان حديثه والله أعلم.

الحديث السابع عشر:أخرجه في الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك، صدر به الباب وأخرج له شواهد .

---

(١) مكي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ١/ ٢٤٣.

(٢) أبو داود، السنن، ٤/ ٥٧، ح٤٠٨٩.

(٣) التاريخ الكبير، ٢/ ٨٦.

(٤) الجرح والتعديل، ٢/ ٣٧١.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال: ٥/ ٤٧٦.

(٦) المستدرك، ٤/ ١٨٣.

(٧) المسند، ٤/ ١٨٠.

قـال: حَدَّثَـنَا مُحَمَّـدُ بْـنُ سُـلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنِي يَـزِيدُ بْـنُ نُعَـيْمِ بْـنِ هَـزَّالٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ يَتِيمًا فِي حِجْرِ أَبِي فَأَصَابَ جَارِيَةً مِـنَ الْحَـيِّ فَقَـالَ لَـهُ أَبِـي: ائْـتِ رَسُـولَ اللَّـهِ صَـلَّى اللَّـهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبِرْهُ بِمَا صَنَعْتَ لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ لَـكَ وَإِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ رَجَاءَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَخْرَجًا ، فَأَتَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَـأَقِمْ عَلَـيَّ كِـتَابَ اللَّـهِ...... فَأَمَـرَ بِـهِ أَنْ يُـرْجَمَ فَأُخْـرِجَ بِـهِ إِلَى الْحَرَّةِ فَلَمَّا رُجِمَ فَوَجَدَ مَسَّ الْحِجَـارَةِ جَـزِعَ فَخَرَجَ يَشْتَدُّ فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُنَيْسٍ وَقَدْ عَجَزَ أَصْحَابُهُ فَنَزَعَ لَهُ بِوَظِيفِ[1] بَعِيرٍ فَـرَمَاهُ بِـهِ فَقَـتَلَهُ ثُـمَّ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: (**هَلاَّ تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّهُ أَنْ يَتُوبَ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ**)[2].

وروى النسـائي[3] وأحمد[4] متابعاً له من طريق سفيان، عن زيد بن أسلم، عن يزيد به، وكذا الحاكم وصححه ووافقه الذهبي[5]، وقال الحافظ عن إسناد هشام إسناد حسن[6].

فيكون هذا الحديث من حسان حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث الثامن عشر: أخرجه في الحدود، باب: في رجم اليهوديين، أخرجه متابعة .

قـال: حَدَّثَـنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ حَدَّثَهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَتَى نَفَرٌ مِنْ يَهُودٍ فَدَعَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْقُـفِّ[7]، فَأَتَـاهُمْ فِـي بَيْـتِ الْمِدْرَاسِ[8]، فَقَالُوا: يَا أَبَا الْقَاسِمِ إِنَّ رَجُلًا مِنَّا زَنَى بِامْرَأَةٍ فَاحْكُمْ بَيْـنَهُمْ ، فَوَضَـعُوا لِرَسُـولِ اللَّـهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وِسَادَةً فَجَلَسَ عَلَيْهَا ثُمَّ قَالَ: (**بِالتَّوْرَاةِ**) فَـأُتِيَ بِهَـا فَـنَزَعَ الْوِسَـادَةَ مِنْ تَحْتِهِ فَوَضَعَ التَّوْرَاةَ عَلَيْهَا ثُمَّ قَالَ: (**آمَنْتُ بِكِ وَبِمَنْ أَنْزَلَكِ**) ثُمَّ قَالَ: (**ائْتُونِي بِأَعْلَمِكُمْ**) فَأُتِيَ بِفَتًى شَابٍّ ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةَ الرَّجْمِ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ[9].

---

(١) وظيف: الوظيف: عظم الساق، لسان العرب، ٥/ ١٨٦.

(٢) أبو داود، السنن، ٤/ ١٤٥، ح٤٤١٩.

(٣) السنن الكبرى، ٤/ ٢٩٠، ح٧٢٠٥.

(٤) المسند، ٥/ ٢١٧.

(٥) المستدرك، ٣/ ٣٦٣.

(٦) التلخيص الحبير، ٤/ ٥٨.

(٧) القُفُّ: وادٍ من أودية المدينة عليه مال لأهلها.

(٨) بيت المِدْراس: هـو البيـت الـذي يَـدْرُسُ فـيه اليهود التوراة. لسان العرب، ابن منظور، باب السين، فصل الدال، ٦/ ٨٠.

(٩) أبو داود، السنن، ٤/ ١٥٥، ح٤٤٤٩.

قلت: حديث مالك عن نافع عن ابن عمر عند مسلم [١].

وحديث عبد الله بن نافع عن ابن عمر [٢]، وموسى بن عقبة بن نافع عن ابن عمر [٣]، رواهما البخاري، وعبد الله بن دينار عن نافع عن ابن عمر [٤]، فيكون هذا من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث التاسع عشر: أخرجه في كتاب السنة، باب في القدر، أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إِنَّ مُوسَى قَالَ يَا رَبِّ أَرِنَا آدَمَ الَّذِي أَخْرَجَنَا وَنَفْسَهُ مِنَ الْجَنَّةِ فَأَرَاهُ اللَّهُ آدَمَ ... حديث** المُحَاجَجَة بطوله) [٥].

له متابع بسند حسن عند البزار [٦]: من طريق مطر الوراق، عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر، عن عمر به بنحوه.

وله شواهد صحيحه من حديث أبي هريرة [٧] وغيره بنحوه، فيكون هذا من حسان حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث العشرون: (كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ مَالُهُ وَعِرْضُهُ وَدَمُهُ حَسْبُ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ)، سبق عند الترمذي الحديث السادس [٨]، وهو من حسان حديثه عن زيد، وكان أخرجه وحده في الباب.

الحديث الحادي والعشرون: (لا يَكُونُ اللَّعَّانُونَ شُفَعَاءَ وَلا شُهَدَاءَ)، سبق عند مسلم الحديث الحادي عشر [٩]، وهو من صحيح حديثه عن زيد، وكان أخرجه وحده في الباب.

---

(١) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٣٢٧، ح١٣٢٩.

(٢) البخاري، الصحيح، ص٧٦٤، ح٣٦٣٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٧٩، ح١٣٢٩

(٤) المصدر نفسه، ص١٤٣٩، ح٩٨١٩.

(٥) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٢٦، ح٤٧٢.

(٦) المسند ١/ ٢٧٤، ح١٧١.

(٧) مسلم، الصحيح، ٤/ ٢٠٤٢، ح٢٦٥٢.

(٨)انظر ص١٥٥

(٩)انظر ص ١٥١

الحديث الثاني والعشرون: أخرجه في الأدب، باب: فيمن يتكنّى بأبي عيسى، أخرجه وحده في الباب. قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَبِي الزَّرْقَاءِ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِي اللَّه عنه ضَرَبَ ابْنًا لَهُ تَكَنَّى أَبَا عِيسَى وَأَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ تَكَنَّى بِأَبِي عِيسَى فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَمَا يَكْفِيكَ أَنْ تُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَنَّانِي، فَقَالَ: (**إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ وَإِنَّا فِي جَلْجَتِنَا**[١] **فَلَمْ يَزَلْ يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِاللَّهِ حَتَّى هَلَكَ**)[٢].

قلت: له متابع بسند صحيح من حديث حبيب بن الشهيد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه به بنحوه[٣].

فيكون هذا من حسان حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث الثالث والعشرون: أخرجه في الأدب، باب: في صلاة العتمة، أخرجه وحده في الباب وسكت عنه مع أنه رواه في مراسيله، قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَبِي الزَّرْقَاءِ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِي اللَّه عَنْهَا قَالَت: (**مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْسِبُ أَحَدًا إِلاَّ إِلَى الدِّينِ**)[٤].

قلت هذا الحديث رواه أبو داود نصاً في المراسيل[٥]، وقال المنذري: زيد بن أسلم لم يسمع من عائشة[٦]، فيكون هذا من ضعيف حديثه عن زيد بن أسلم وعلته الانقطاع.

الحديث الرابع والعشرون: (**إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخْرَهَا بِالآبَاءِ** ...)، سبق عند الترمذي الحديث الحادي عشر[٧] وهو من حسان حديثه عن زيد، وكان أخرجه وحده في الباب.

---

(١) جَلْجَتِنا: الجَلَج: القلق والاضطراب. لسان العرب، باب الجيم، فصل الجيم، ٢/ ٢٢٤.

(٢) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٩١، ح٢٩٦٣.

(٣) ابن أبي عاصم، الآحاد المثاني، ٣/ ٢٠٢، ح١٥٥٢.

(٤) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٩٧، ح٤٩٨٧.

(٥) مراسيل أبو داود، ص٣٥١، ح٥٢٠.

(٦) العظيم أبادي، عون المعبود: ١٣/ ٢٢٦.

(٧)انظر ص١٥٩

خلاصة مرويات هشام بن سعد عند أبي داود: روى له أبو داود أربعة وعشرين حديثاً:

- خمسة في باب المتابعات.
- وستة في باب الشواهد.
- وثلاثة صدر بها الباب وأخرج لها شواهد.
- وعشرة لم يخرج في الباب غيرها.

- ستة عشر حديثاً رواها من طريق زيد بن أسلم.
  - خمسة عشر حديثاً من صحيح أو حسان حديثه عن زيد.
  - وحديثاً واحداً ضعيفاً وعلته أنه مرسل وقد وصله.
- وثمانية أحاديث رواها من غير طريق زيد.
  - ثلاثة من حسان حديثه بالمتابعات والشواهد.
  - وخمسة من ضعيف حديثه.

سادساً: مرويات هشام بن سعد عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه أحدَ عشر حديثاً.

الحديث الأول: (**خَيْرُ الْكَفَنِ الْحُلَّةُ**)، سبق عند أبي داود الحديث الرابع عشر[1]، وهو من ضعيف حديثه من غير طريق زيد، وكان قد أخرجه وحده في الباب.

الحديث الثاني: (**إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ الرَّيَّانُ**)، سبق عند الترمذي الحديث الثالث[2]، وهو من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم، وكان قد أخرجه وحده.

الحديث الثالث: (**لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فِي الْيَوْمِ الْحَارِّ الشَّدِيدِ الْحَرِّ ...**)، سبق عند مسلم الحديث الرابع[3]، وهو من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم، وكان قد أخرجه في باب الشواهد.

الحديث الرابع: أخرجه في الطلاق، باب: لا طلاق قبل النكاح، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**لا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ وَلَا عِتْقَ قَبْلَ مِلْكٍ**)[4].

---

(١)انظر ص١٦٥

(٢)انظر ص١٥٤

(٣)انظر ص١٤٧

(٤) أبو داود، السنن، ١/ ٦٦٠، ح٢٠٤٨.

قال في المصباح: "هذا إسناد حسن، علي بن الحسين وهشام بن سعد مختلف فيهما، وله شاهد رواه ابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرك، من حديث جابر بن عبدالله، ورواه الحاكم من حديث عائشة، ورواه أصحاب السنن الأربعة خلا النسائي من حديث عبدالله بن عمرو"[1].

قلت: وحسنه الحافظ في التلخيص[2] فقال: "إسناده حسن لكن اختلف فيه على الزهري فقال علي بن الحسين بن واقد عن هشام بن سعد عنه عن عروة عن المسور، وقال: حماد بن خالد عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن عائشة".

وقال ابن معين: "لا يصح عن النبي ﷺ (لا طلاق قبل نكاح)، وأصح شيء فيه حديث الثوري عن ابن المنكدر عمن سمع طاوساً أن النبي ﷺ"[3].

ورواه الترمذي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وقال: حسن صحيح وهو أحسن شيء في هذا الباب[4]، ونُقِلَ مِثْلُ ذلك عن البخاري[5].

وضعفه الإمام أحمد بهشام بن سعد بقوله لم يكن هشام بالحافظ[6]، فيكون هذا الحديث من ضعيف حديثه خاصة أنه ليس من روايته عن زيد بن أسلم.

الحديث الخامس: أخرجه في الصدقات، باب الرجوع في الصدقة، صَدَّر به الباب وأخرج له شواهد، **قال:** حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(لا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ)**[7].

قلت: له متابعات كثيرة أذكر بعضها.

حديث مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم به بنحوه[8]، ومن حديث روح بن القاسم، عن زيد بن أسلم، به بنحوه[9]، ومن حديث سفيان، عن زيد بن أسلم به بنحوه[10].

---

(١) مصباح الزجاجة، ٢/١٢٦.

(٢) التلخيص الحبير، ٣/ ٢١١.

(٣) ابن أبي حاتم، العلل، ١/ ٤٣٦.

(٤) الجامع، ٣/ ٤٨٦، ح١١٨١.

(٥) التلخيص الحبير، ٣/ ٢١١.

(٦) سؤالات البرذعي، ص٦٩٥.

(٧) أبو داود، السنن، ٢/ ٧٩٩، ح٢٣٩٠.

(٨) البخاري، الصحيح، ٣١٥، ح٤٩٠، مسلم الصحيح، ٣/ ١٤٣٩، ح١٦٢٠.

(٩) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٢٣٩، ح١٦٢٠.

(١٠) البخاري، الصحيح، ص٥٤٧، ح٢٦٣٦.

قلت له متابع بسند ضعيف من طريق عاصم بن عبيدالله -وهو ضعيف-[١] عن عروة به بنحوه[٢].

وشيخ هشام بن سعد عمرو بن عثمان مستور[٣]، وعاصم بن عمر مجهول[٤].

فيكون هذا من ضعيف حديثه وإن كان للمتن شاهد حسن من حديث حذيفة بن اليمان[٥] بنحو حديث عائشة.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في الفتن، باب: الصبر على البلاء، أخرجه شاهداً، **قال:** حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُوعَكُ فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَيْهِ فَوَجَدْتُ حَرَّهُ بَيْنَ يَدَيَّ فَوْقَ اللِّحَافِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَشَدَّهَا عَلَيْكَ؟! قَالَ: (**إِنَّا كَذَلِكَ يُضَعَّفُ لَنَا الْبَلَاءُ وَيُضَعَّفُ لَنَا الأَجْرُ**) قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلاءً؟ قَالَ: (**الأَنْبِيَاءُ**) قُلْت: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: (**ثُمَّ الصَّالِحُونَ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ لَيُبْتَلَى بِالْفَقْرِ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُهُمْ إِلاَّ الْعَبَاءَةَ يُحَوِّيهَا وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ لَيَفْرَحُ بِالْبَلَاءِ كَمَا يَفْرَحُ أَحَدُكُمْ بِالرَّخَاءِ**)[٦].

أخرجه الحاكم من حديث ابن وهب، أخبرني هشام بن سعد، به بمثله وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي[٧].

وله متابع من حديث الوليد بن كثير، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن عطاء ابن يسار، عن أبي سعيد وأبي هريرة، به بنحوه[٨]، وآخر من حديث زهير بن محمد، عن محمد بن عمرو بن طلحة، عن عطاء ابن يسار عن أبي سعيد وأبي هريرة به بنحوه[٩].

فيكون هذا من حسن حديثه عن زيد بن أسلم.

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٨٥، ت٣٠٦٥.

(٢) ابو يعلى، المسند، ٨/ ٣١٥، ح٤٩١٤.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٢٤، ت٥٠٧٨.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٨٦، ت٣٠٧٠.

(٥) رواه الترمذي، ٤/ ٤٦٨، ح٢١٦٩، وقال حديث حسن.

(٦) أبو داود، السنن، ٢/ ١٣٣٤، ح٤٠٢٤.

(٧) المستدرك، ١/ ٤٠-٤١.

(٨) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٩٩٣، ح٢٥٧٣.

(٩) البخاري، الصحيح، ص١٢٢٧، ح٥٦٤١.

خلاصة مرويات هشام بن سعد عند ابن ماجه:

روى له ابن ماجه أحد عشر حديثاً، سبعة في باب الشواهد، واثنين صَدَّر بهما بابهما وأخرج لهما شواهد، واثنين لم يخرج في بابهما غير حديث هشام بن سعد.

منها: ستة أحاديث من روايته عن زيد بن أسلم.

خمسة منها مقبولة: صحيحة أو حسنة، والسادس ضعيف وعلته وصله وهو مرسل.

وخمسة أحاديث رواها من غير طريق زيد: واحد حسن بالمتابعات وأربعة ضعيفة.

سابعاً: خلاصة مرويات هشام بن سعد في الكتب الستة.

أخرج لهشام أصحاب الكتب الستة على اختلاف بينهم في هيئة الإخراج وعدد الأحاديث.

وبلغ مجموع ما أخرجوا له بالمكرر واحداً وستين حديثاً.

- أما البخاري فاستشهد به في موضعين وهما من روايته عن زيد بن أسلم.
- ومسلم أخرج له في باب المتابعات والشواهد أحد عشر حديثاً.

سبعة من روايته عن زيد بن أسلم وأربعة من غير طريق زيد وجميعها لها متابعات تامة صحيحة إلا حديثاً له متابعة في شيخ شيخه وهي صحيحة كذلك ، وهذا يدلل على براعة مسلم النقدية فهشام وإن كان يصدق عليه وصف الطبقة الثانية عند مسلم إلا أن مسلما انتقى له أحاديثه عن زيد بن أسلم وقد عده أبو داود أوثق الناس في زيد .

- وأخرج له الترمذي اثنى عشر حديثاً.
  - ستة من روايته عن زيد بن أسلم وهي من صحيح حديثه أو حسنه، إلا واحداً في سنده انقطاع ولم أقف له على متابعات والمتن ثابت.
  - وستة من غير طريق زيد، ثلاثة من حسان حديثه، وثلاثة ضعيفة علة اثنين منها شيخ هشام.
- وأما النسائي فلم يخرج له إلا حديثاً واحداً مقروناً بثقة عن عمرو بن شعيب.
- وأكثر عنه أبو داود، فأخرج له أربعة وعشرين حديثاً ولا يستغرب فقد وثقه في زيد.
  - ستة عشر حديثاً من روايته عن زيد بن أسلم، خمسة عشر منها من صحيح أو حسن حديثه، والسادس عشر صوابه الإرسال وقد روي موصولاً.
  - وثمانية أحاديث من غير طريق زيد، ثلاثة حسنة وخمسة ضعيفة.
- وأخرج له ابن ماجة أحد عشر حديثاً.

ستة أحاديث منها من روايته عن زيد بن أسلم، خمسة صحيحة أو حسنة.

السادس صوابه الإرسال وقد رواه موصولاً.

وخمسة أحاديث من غير طريق زيد، واحد حسن والأربعة الأخرى ضعيفة.

فيكون مجموع مرويّة عن زيد في الكتب الستة ثمانية وثلاثون حديثاً، خمسة وثلاثون من مقبول حديثه، والثلاثة الباقية علتها الانقطاع.

ومن غير طريق زيد بن أسلم ثلاثة وعشرون حديثاً، أحد عشر حديثاً حسناً والباقية ضعيفة.

المبحث العاشر

يحيى بن الضحاك ومروياته في الكتب الستة

المطلـــب الأول: أقوال النقاد في يحيى.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث العاشر: يحيى بن الضحاك ومروياته في الكتب الستة

يحيى بن عبد الله بن الضحاك البَابَلُتِّيُّ بموحدتين ولام مضمومة ومثناة ثقيلة، أبو سعيد الحرّاني، مولى بني أميّة، وهو ابن امرأة الأوزاعي، من التاسعة، مات سنة مائتين وثماني عشرة، وهو ابن سبعين سنة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه:

قال البخاري: قال أحمد بن حنبل: أما السماع فلا يُدْفَعُ[1].

قلت: مراده السماع من الأوزاعي وهو الذي تُكُلِّم فيه.

وقال أبو حاتم: سمعت النُّفَيْليَّ يحمل عليه، وقال: كَتَبْتَ عنه؟ فقلت: لا، وأوهمته أني لم أكتب عنه من أجل ضعفه، وإنما قدمت حرّان وكان قد توفي[2]، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه فقال: لا أحدث عنه، ولم يقرأ علينا حديثه[3].

وقال ابن حبان: "روى عنه العراقيون وأهل بلده كان كثير الخطأ لا يدفع عن السماع ولكنه يأتي عن الثقات بأشياء معضلات ممن كان يهم فيها حتى ذهب حلاوته عن القلوب لما شاب أحاديثه المناكير فهو عندي فيما انفرد به ساقط الاحتجاج وفيما لم يخالف الثقات معتبر به وفيما وافق الثقات محتج به"[4].

وقال ابن عدي: "سمعت أحمد بن علي المطيري، أظنه حكاه عن عبد الله بن أحمد الدورقي، قال: قدم يحيى بن معين حرّان، فطمع البابلتي أن يجيئه، فَوَجَّهَ إليه بِصُرَّةٍ فيها مئة دينار وطعام طيب، فرد الصرّة وقبل الطعام، فقيل ليحيى يوم رحل: ما تقول في البابلتي؟ فقال: والله إن صلته حسنة، وطعامه طيب، إلاّ أنه لم يسمع من الأوزاعي شيئاً"[5]. قال الذهبي: هذه حكاية منقطعة الإسناد[6].

قلت: وكذا متنها لا يقبل، فإن أئمة النقد أرفع وأسمى أن يقع منهم مثل هذا، يضاف إلى ذلك أن ابن عدي لم يعتمدها، بدليل قوله الآتي:

---

(١) التاريخ الكبير، ٨/ ٢٨٨.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ١٦٤.

(٣) المصدر نفسه ٩/ ١٦٤.

(٤) المجروحين، ٣/ ١٢٧.

(٥) الكامل، ٧/ ٢٥٠.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٠/ ٣١٩.

قال ابن عدي: "وليحيى البابلتي عن الأوزاعي أحاديث صالحة، وفي تلك الأحاديث أحاديث ينفرد بها عن الأوزاعي، ويروي عن غير الأوزاعي من المشهورين والمجهولين وأثر الضعف على حديثه بيّن"[1].

وقال فهد بن سليمان: "سمعت يحيى بن عبد الله البابلتي يقول: لقيت الأوزاعي سنة ست وستين ومئة. وتعقب ابن عساكر هذه الحكاية بقوله: لا أخال هذا التاريخ محفوظاً، فإن كان محفوظاً من قول البابلتي فيدل على أنه لم يلق الأوزاعي ولم يسمع منه ويشهد لقول يحيى بن معين بالصحة أنه لم يسمع من الأوزاعي شيئاً"[2].

قلت: الأرجح أنها لا تحفظ إذ لو حفظت هذه الحكاية عنه لاتهم بالكذب وادعاء السماع وهذا لم يقله أحد، وحكاية ابن معين سبق الحديث عنها. يبقى محاسبة الشيخ بالسنين على منهج النقاد.

توفي البابلتي سنة (٢١٨هـ) وهو ابن سبعين سنة[3].

وتوفي الأوزاعي سنة (١٥٧هـ) مما يعني أنه كان ابن تسع سنوات عند وفاة الأوزاعي، وهي سن مؤهلة للتحمل وإذا أضفنا إلى ذلك أنه ابن امرأة الأوزاعي، فلا يدفع سماعه منه كما قال الإمام أحمد كما نقله عنه البخاري، ثم إنه صرّح بالسماع من الأوزاعي في أحاديث[4].

وضعفه الذهبي[5] وابن حجر[6].

فالخلاصة: أنه ضعيف وهي كلمة جمهور النقاد، إلاّ في أحاديث عن الأوزاعي خاصة فيما يتابع عليه لا ما ينفرد به، وهذا ما تبين لابن عدي بعد سبر مروياته.

المطلب الثاني: مرويات يحيى الضحاك في الكتب الستة.

لم يخرج له إلا البخاري حديثاً واحداً تعليقاً مقروناً.

أخرجه في كتاب الحج، باب نزول النبي ﷺ مكة.

---

(١) الكامل، ٧/ ٢٥٠.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ٣١/ ٤١٢.

(٣) المزي، تهذيب الكمال، ٣١/ ٤١٢.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢/ ٣٤٢ و ٥/ ٢٦٣.

(٥) المغني في الضعفاء، ٢/ ٧٤٠.

(٦) تقريب التهذيب، ص٥٩٣، ت٧٥٨٥.

قال: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَـنْ أَبِـي هُرَيْـرَةَ رَضِـي اللَّه عَنْه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْغَدِ يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ بِمِنًى: (نَحْنُ نَـازِلُونَ غَـدًا بِخَـيْفِ[1] بَـنِي كِنَانَةَ حَيْـثُ تَقَاسَـمُوا عَلَـى الْكُفْـرِ يَعْـنِي ذَلِـكَ الْمُحَصَّبَ[2]) وَذَلِـكَ أَنَّ قُرَيْشًـا وَكِنَانَةَ تَحَالَفَـتْ عَلَـى بَـنِي هَاشِـمٍ وَبَنِي عَبْدِالْمُطَّلِبِ أَوْ بَنِي الْمُطَّلِبِ: أَنْ لا يُنَاكِحُوهُمْ وَلَا يُبَايِعُوهُمْ حَتَّى يُسْلِمُوا إِلَيْهِمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَـالَ سَـلامَةُ عَنْ عُقَيْلٍ وَيَحْيَى بْنُ الضَّحَّاكِ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ وَقَالا بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ قَالَ أبو عَبْداللَّهِ بَنِي الْمُطَّلِبِ أَشْبَهُ[3].

قلـت: وتابعهمـا عـلى قولهمـا **(وبـني المطلـب)**، الـتي قال فيها البخاري أشبه: محمد بن مصعب بن صدقة[4].

قـال الحـافظ في الفـتح: ويحيى بن الضحاك عن الأوزاعي ... وليس له في البخاري إلا هـذا الموضع، ويقال إنه لم يسمع من الأوزاعي، ويقال إن الأوزاعي كان زوج أمه، وطريقه هذه وصـلها أبـو عوانـه في صـحيحه، والخطيب في المدرج[5]، وقد تابعه على الجزم بقوله بني هاشم وبني المطلب محمد بن مصعب عن الأوزاعي أخرجه أحمد[6] وأبو عوانه[7].

وقـال: وقـع عـند البـيهقي[8] من طريق أخرى عن الوليد وبني المطلب بغير شك فكأن الوهـم مـنه[9]. قلـت: فـيكون هذا من حسن حديثه عن الأوزاعي ، وهذا من البخاري اختيار لرأي شيخه الإمام أحمد في إثبات سماع يحيى من الأوزاعي

---

(١) الخَيْف: ما انحدر من غلظ الجبل، وارتفع من مَسِيْل الماء. الزمخشري، الفائق، ١/ ٤٠٣.

(٢) المُحَصَّب: موضع الجِمَار بمِنَى. ابن الأثير، النهاية، ١/ ٣٩٣.

(٣) البخاري، الصحيح، ص٣٣٥، ح١٥٩٠.

(٤) أحمد، المسند، ٢/ ٥٤٠.

(٥) المدرج، ٢/ ٦٩٦.

(٦) المسند، ٢/ ٥٤٠.

(٧) المسند، ٣/ ٤٥٣.

(٨) السنن الكبرى، ٥/ ١٦٠، ح٩٥١٤، ورواه ابن خزيمة من طريق الوليد بلا شك بني المطلب، ٤/ ٣٢١، ح٢٩٨١، واحمد في المسند، ٢/ ٢٣٧.

(٩) الفتح، ٣/ ٤٥٣.

المبحث الحادي عشر

يزيد بن أبان الرقاشي ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في يزيد.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الحادي عشر : يزيد بن أبان الرقاشي ومروياته في الكتب الستة

يـزيد بن أبان الرقاشي، أبو عمرو البصري، القاص، من زهاد البصرة، وهو عم الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي، من الخامسة، مات، قبل سنة ماية وعشرين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قـال ابن سعد: كان ضعيفاً قدرياً[1]، وقال عمرو بن علي: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عـنه، وكـان عـبد الـرحمن بـن مهـدي يحـدث عـنه[2]، وقال: كان رجلاً صالحاً ليس بالقوي في الحديـث[3]، وقـال الـبخاري: تكلم فيه شعبه[4]، قال شعبة: لأن أقطع الطريق أحب إليّ من أن أروي عن يزيد الرقاشي[5].

قـال أبو طالب: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا يكتب حديث يزيد الرقاشي، قلت له: فـلم تُرِك حديثه، لهوى كان فيه؟ قال: لا، ولكن كان منكر الحديث[6]، ونقل عنه ابنه قوله: كان فـوق أبـان بن أبي عياش وكان يضعف[7].وقال ابن معين: ضعيف، وعنه: هو خير من أبان بن أبي عياش[8]، وفي رواية عنه: رجل صالح، وليس حديثه بشيء[9].

وقـال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن يزيد الرقاشي فقال: رجل صالح، سمعت يحيى بـن معين ذكره فقال: رجل صدق[10]، وقال أبو حاتم: كان واعظاً بكاءً، كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر، صاحب عبادة وفي حديثه ضعف[11] ،وقال يعقوب بن سفيان: فيه ضعف[12]، وفي موضع آخر: ليّن الحديث[13].

---

(١) الطبقات الكبرى، ٧/ ٢٤٥.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ٢٥١.

(٣) ابن عدي، الكامل، ٧/ ٢٢٥.

(٤) التاريخ الكبير، ٨/ ٣٢٠.

(٥) ابن عدي، الكامل، ٧/ ٢٢٥.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ٢٥١.

(٧) العلل ومعرفة الرجال، ١/ ١٦٧.

(٨) ابن عدي، الكامل، ٧/ ٢٢٥، الجرح والتعديل، ٩/ ٢٥١.

(٩) ابن حبان، المجروحين، ٣/ ٩٨.

(١٠) سؤالات الأجري، ص٣٢٠.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ٢٥١.

(١٢) المعرفة والتاريخ، ٢/ ٦٦٢.

(١٣) المصدر نفسه، ٢/ ١٢٧ و ٤٧٤.

وقال النسائي[1] ومسلم[2] والحاكم[3]: متروك الحديث،وقال النسائي في رواية أخرى[4] والدارقطني[5] والبرقاني[6]: ضعيف، وقال الترمذي[7]: يضعف في الحديث، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة عن أنس وغيره، وأرجو أنه لا بأس به لرواية الثقات عنه من البصريين والكوفيين وغيرهم[8].

وقال ابن حبان: كان من خيار عباد الله البكائين في الخلوات والقائمين بالحقائق في السبرات، ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظها، واشتغل بالعبادة وأسبابها حتى كان يقلب كلام الحسن فيجعله عن أنس عن النبي ﷺ وهو لا يعلم، فلما كثر في روايته ما ليس من حديث أنس وغيره من الثقات بطل الاحتجاج به، فلا تحل الرواية عنه إلاّ على سبيل التعجب[9]، وقال ابن حجر: زاهد ضعيف[10].

الخلاصة:

يزيد الرقاشي رجل صالح صادق اللسان، حديثه ضعيف إلا عن أنس ﷺ -وهو كثير الرواية عنه فله عنه أحاديث صالحة، خاصة إذا كان الراوي عنه ثقة، وأكثر ما يخشى في حديثه عن أنس أن يكون كلاماً للحسن فيجعله عن أنس عن النبي ﷺ، فإن أُمِنَ ذلك بمتابع أو شاهد يثبت رَفْعَ هذا الحديث وإلاّ فلا يحتج به. والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات يزيد بن أبان في الكتب الستة

لم يرو له من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي وابن ماجه

أولاً: مرويات يزيد بن أبان الرقاشي عند الترمذي.

روى له الترمذي خمسة أحاديث.

---

(١) الضعفاء والمتروكين، ص١١٠.

(٢) الكنى، ١/ ٥٧١.

(٣) المزي، تهذيب الكمال، ٣٢/ ٦٩.

(٤) المصدر نفسه، ٣٢/ ٦٩.

(٥) الضعفاء والمتروكين، ص١٧٩.

(٦) المزي، تهذيب الكمال، ٣٢/ ٦٩.

(٧) الجامع، ٥/ ٣٨٠، ح٣٢٥٥.

(٨) الكامل، ٧/ ٢٢٥.

(٩) المجروحين، ٣/ ٩٨.

(١٠) تقريب التهذيب، ص٥٩٩، ت٧٦٨٣.

الحديث الأول: أخرجه في صفة القيامة، باب، أخرجه شاهداً ولم يعلق عليه بشيء.

قال حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ وَهُوَ الرَّقَاشِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّم: **(مَنْ كَانَتِ الآخِرَةُ هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ غِنَاهُ فِي قَلْبِهِ وَجَمَعَ لَهُ شَمْلَهُ وَأَتَتْهُ الدُّنْيَا وَهِيَ رَاغِمَةٌ وَمَنْ كَانَتِ الدُّنْيَا هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ فَقْرَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَفَرَّقَ عَلَيْهِ شَمْلَهُ وَلَمْ يَأْتِهِ مِنَ الدُّنْيَا إِلاَّ مَا قُدِّرَ لَهُ)**[1].

قلت: تابعه عليه قتادة بنحوه مطولاً، أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن يحيى الأزدي قال: ثنا داود بن المحبر قال: ثنا همام عن قتادة عن أنس[2]. وفيه داود بن المحبر متروك[3].

ومن طريق أسد بن موسى، ثنا أيوب بن خوط ثنا قتادة عن أنس[4]. وأيوب بن خُوط متروك[5].

وله شاهد عند ابن ماجه من حديث زيد بن ثابت: **(من كانت الدنيا همه ... ومن كانت الآخرة نيته...)** بنحوه مطولاً[6]. قال في المصباح: إسناده صحيح، رجاله ثقات[7].

فهذا من أحاديثه الصالحة عن أنس خاصة أن الترمذي لم يضعفه بيزيد كعادته، وأُمِنَ أن يكون هذا من كلام الحسن لثبوته عن النبي ﷺ من وجه آخر.

الحديث الثاني: في كتاب التفسير، باب: ومن سورة الدُّخان، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلاَّ وَلَهُ بَابَان بَابٌ يَصْعَدُ مِنْهُ عَمَلُهُ وَبَابٌ يَنْزِلُ مِنْهُ رِزْقُهُ فَإِذَا مَاتَ بَكَيَا عَلَيْهِ فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ **﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنظَرِينَ﴾** [الدُّخان:٢٩]).

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَمُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ وَيَزِيدُ بْنُ أَبَانَ الرَّقَاشِيُّ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ[8].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٤/ ٦٤٢، ح٢٤٦٥.

(٢) المعجم الأوسط، ٣/ ١٢٣، ح٥٩٩٠.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٠٠، ت١٨١١.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط، ٨/ ٣٦٤، ح٨٨٨٢.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١١٨، ت٦١٢.

(٦) السنن، ٢/ ١٣٧٥، ح٤١٠٥.

(٧) مصباح الزجاجة، ٤/ ٢١٢.

(٨) الترمذي، الجامع، ٥/ ٣٨٠، ح٣٢٥٥.

قلت: أخرجه أبو يعلى بسنده ومتنه[1].

ولـه شاهد بسند صحيح[2] أخرجه الطبري من طريق أبي كريب محمد بن العلاء، قال حدثنا طلق بن غنام، عن زائدة بن قدامة، عن منصور بن المعتمر، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير قال أتى رجل ابن عباس فقال: (يا ابن عباس أرأيت قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنظَرِينَ﴾ [الدخان:٢٩] فهل تبكي السماء والأرض على أحد) قال: نعم: إنه ليس أحد من الخلائق إلا له باب في السماء منه ينزل رزقه، وفيه يصعد عمله فإذا مات المؤمن فأغلق بابه من السماء الذي كان يصعد فيه عمله وينزل فيه رزقه بكى عليه...)[3].

لكنه موقوف على ابن عباس، والترمذي استغرب رفعه من ضعيف انفرد بهذا الرفع. ولعل ابن عباس أخذه عن أهل الكتاب والله أعلم.

الحديث الثالث: أخرجه كذلك في التفسير لبيان ضعفه أخرجه.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ الْخُزَاعِيُّ الْمَرْوَزِيُّ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ عَنْ أَنَسٍ رَضِي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً﴾ [الواقعة: ٣٥] قَالَ: (إِنَّ مِنَ الْمُنْشَآتِ اللاَّئِي كُنَّ فِي الدُّنْيَا عَجَائِزَ عُمْشًا رُمْصًا).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ وَمُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ وَيَزِيدُ بْنُ أَبَانَ الرَّقَاشِيُّ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ[4].

قلت: وقد روي مرفوعاً كذلك من طريق هشام بن حسان عن الحسن، عن أم سلمة رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ بنحوه[5] لكن الحسن لم يسمع من أم سلمة[6]. وروي عن صفوان بن محرز موقوفاً عليه[7].

---

(١) أبو يعلى، المسند، ٧/ ٢٩٩، ح٤١٣٣.

(٢) انظر: الملحق، ص٧٥٦

(٣) جامع البيان، ١٣/ ١٦١، ح٢٤٠٧٤.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥/ ٤٠٢.

(٥) الطبري، جامع البيان، ٢٧/ ٢٤٢، ح٢٥٨٥٣.

(٦) المراسيل لابن أبي حاتم، ص٣٧، وعلل ابن المديني، ص٥١.

(٧) الطبري، جامع البيان، ٢٧/ ٢٤٢، ح٢٥٨٥٠.

الحديث الرابع: أخرجه في كتاب الدعوات، باب، أخرجه متابعة لبيان ضعفه موصولاً، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْمُكْتِبُ حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرٍ شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنِ الرُّحَيْلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ أَخِي زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنِ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: **(كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَرَبَهُ أَمْرٌ قَالَ يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ)**[1].

قلت: رمز السيوطي لضعفه[2]، وله شاهد عند الحاكم من حديث ابن مسعود بنحوه قال: **(إذا ضَرَّ به أمرٌ أو هَمُّه.... الحديث)**. وقال: صحيح الإسناد، ورده الذهبي بأن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه، وعبد الرحمن ومن بعده ليسوا بحجة[3]،

فيكون هذا الحديث من ضعيف حديثه عن أنس.

الحديث الخامس: أخرجه في كتاب الدعوات، باب، أخرجه متابعة لبيين ضعفه موصولاً أخرجه بإسناد الرابع، قال: وَبِإِسْنَادِهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(أَلِظُّوا[4] بِيَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ)**. قَالَ أبوعِيسَى وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَنَسٍ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ ثم ذكره في الحديث التالي من طريق: محمود بن غيلان، حدثنا المؤمل عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس أن النبي ﷺ قال: **(أَلِظُّوا بِيَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ)**.

قال: هذا حديث غريب وليس بمحفوظ، وإنما يروى هذا عن حماد بن سلمة عن الحسن، عن النبي ﷺ وهذا أصح، ومؤمل غلط فيه فقال عن حميد عن أنس ولا يتابع عليه[5].

قلت: وقد ذكره ابن أبي حاتم في علله في موضعين.

الأول: قال: سألت أبي عن حديث رواه مؤمل بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس ورواه روح بن عبادة، عن حماد، عن ثابت وحميد، عن أنس، عن ﷺ قال: **(ألظوا بذي الجلال والإكرام)**.

فقال: هذا خطأ حماد يرويه عن أبان بن أبي عياش عن أنس[6].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٣٩، ح٣٥٢٤.

(٢) فيض القدير، ٥/ ١٥٩.

(٣) المستدرك، ١/ ٥٠٩.

(٤) الظوا: أي: إلزموا وداوموا. الزمخشري، الفائق، ٣/ ٣١٧.

(٥) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٤٠، ح٣٥٢٥.

(٦) العلل، ٢/ ١٧٠.

الثاني: نفس السابق ثم زاد: أخبرنا أبي، قال: حدثنا أبو سلمة قال: حدثنا حماد، عن ثابت وحميد وصالح المعلم، عن الحسن، عن النبي ﷺ وهذا الصحيح، وأخطأ المؤمل[1].

قلت: قال في فيض القدير[2]: أن الترمذي قال: حسن غريب.

ولم أقف على ذلك في تحفة الأشراف، ولا في النسخ التي وقفتُ عليها من نسخ الترمذي وهي ثلاثة، فإن صح القول فهو ممكن وذلك أن الترمذي يحسن الحديث للشواهد كما هو معلوم، وهذا الحديث له شاهد حسن من حديث ربيعة بن عامر، أخرجه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي[3].

وهو عند الإمام أحمد[4]، وقال الضياء[5]: رواه أحمد بإسناد حسن. والله أعلم.

الخلاصة:

أخرج له الترمذي خمسة أحاديث كلها من روايته عن أنس:

- اثنان في باب المتابعات ليبين ضعفهما، وواحد في باب الشواهد، واثنان لم يخرج في موضوعهما غيرهما.
- ضعّف ثلاثة منها. وسكت عن اثنين أحدها حسن بشواهده والآخر ضعيف.

ثانياً: مرويات يزيد بن أبان عند ابن ماجه:

أخرج له ابن ماجه خمسة عشر حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب: في القدر، أخرجه وحده في بابه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ غُنَيْمِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(مَثَلُ الْقَلْبِ مَثَلُ الرِّيشَةِ تُقَلِّبُهَا الرِّيَاحُ بِفَلَاةٍ)**[6].

قلت: قال في مصباح الزجاجة[7]: "فيه يزيد الرقاشي وأجمعوا على ضعفه لكنه لم ينفرد به".

---

(١) المصدر نفسه، ٢/ ١٩٢.

(٢) المناوي، فيض القدير، ٢/ ١٦٠.

(٣) المستدرك، ١/ ٤٩٨.

(٤) المسند، ٤/ ١٧٧.

(٥) الأحاديث المختارة، ٦/ ٨١.

(٦) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣٥، ح٨٨.

(٧) مصباح الزجاجة، ١/ ١٥.

قلت: نعم، فقد تابعه عليه غيره، من ذلك ما رواه الإمام أحمد في المسند[1] من طريق يزيد بن هارون، ثنا سعيد بن إياس الجريري، عن غُنيم به بنحوه مرفوعاً. وقال: لم يرفعه إسماعيل -أي ابن إبراهيم بن مقسم- عن الجريري.

قلت: هو في الجعديات[2]، ورُوِيَ عن يزيد كذلك موقوفاً فيكون سمعه على الوجهين. وعند الإمام أحمد كذلك من طريق عبدالواحد بن زياد، عن عاصم الأحول، عن أبي كبشة السدوسي، عن أبي موسى مرفوعاً بنحوه[3]، وروى ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر، عن عاصم الأحول، به بنحوه موقوفاً[4].

قال الدارقطني: إن كان عبد الواحد حفظ فالحديث له لأنه ثقة[5].

وقد حسنه العراقي[6]. ، فيكون هذا من حسان حديثه لأن الذين رفعوه أوثق ممن وقفوه، والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في الطهارة وسننها، باب: ما جاء في تخليل اللحية، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَفْصِ بْنِ هِشَامِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ أَبو النَّضْرِ صَاحِبُ الْبَصْرِيِّ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ خَلَّلَ لِحْيَتَهُ وَفَرَّجَ أَصَابِعَهُ مَرَّتَيْنِ[7].

قلت: وقد فصل الحافظ القول في حديث أنس، فقال: 'وأما حديث أنس فرواه أبو داود وفي إسناده الوليد بن زروان، وهو مجهول الحال، ولفظه 'كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكه، فخلل به لحيته، وقال: **هكذا أمرني ربي**' وله طرق أخرى عن أنس ضعيفة، منها: ما رُوِّيْناه في فوائد أبي جعفر بن البحتري، ومستدرك الحاكم، من طريق موسى بن أبي عائشة عن أنس ورجاله ثقات، لكنه معلول فإنما رواه موسى بن أبي عائشة، عن زيد بن أبي أنيسة، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، أخرجه ابن عدي في ترجمة جعفر بن الحارث أبي الأشهب، وصححه ابن القطان من طريق أخرى، قال الذهلي في الزهريات: حدثنا محمد بن خالد الصفار

---

(١) المسند، ٤/ ٤٠٨.

(٢) مسند ابن الجعد، ص٢١٩، ح١٤٥٠.

(٣) أحمد، المسند، ٤/ ٤١٩.

(٤) المصنف، ٧/ ١٤٢، ح٣٤٨١٩.

(٥) العلل، ٧/ ٢٤٧.

(٦) فيض القدير، ٥/ ٥٠٨.

(٧) ابن ماجه، السنن، ١/ ١٤٨، ح٤٣١.

من أصله وكان صدوقاً،ثنا محمد بن حرب، ثنا الزبيدي، عن الزهري،عن أنس أن رسول الله ﷺ. توضأ فأدخل أصابعه تحت لحيته، وخلل أصابعه، وقال: **هكذا أمرني ربي** رجاله ثقات إلا أنه معلول، قال الذهلي: ثنا يزيد بن عبد ربه، ثنا محمد بن حرب، عن الزبيدي، أنه بلغه عن أنس، وصححه الحاكم قبل ابن القطان أيضاً، ولم تقدح هذه العلة عندهما فيه، وأما حديث عائشة: فرواه أحمد من رواية طلحة بن عبد الله بن كريز عنها وإسناده حسن[1].

قلت وله كذلك متابع من طريق عمرو بن حصين، حدثنا حسان ابن سياه، عن ثابت عن أنس[2]، وفيه عمرو بن الحصين متروك[3].

فهو حديث حسن بشواهده ومتابعه عند الحاكم وابن القطان. والله أعلم.

الحديث الثالث: أخرجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء فيمن ترك الصلاة، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالشِّرْكِ إِلاَّ تَرْكُ الصَّلاةِ فَإِذَا تَرَكَهَا فَقَدْ أَشْرَكَ)**[4].

قلت: وله متابع عند الطبراني في الأوسط[5] من حديث الربيع بن أنس، عن أنس بنحوه بسند حسن.

وله شاهد صحيح عند مسلم[6] والترمذي[7] وغيرهما من حديث جابر، فيكون هذا الحديث من حسان حديثه عن أنس.

الحديث الرابع: أخرجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الرخصة في غسل يوم الجمعة، اخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنْبَأَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ

---

(١) التلخيص الحبير، ١/ ٨٦-٨٧.

(٢) أبو يعلى، المسند، ٦/ ٢٠٤، ح٣٤٨٧.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٢٠، ت ٥٠١٢.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣٤٢، ح١٠٨٠.

(٥) المعجم الأوسط، ٣/ ٣٤٣، ح٣٣٤٨.

(٦) الصحيح، ١/ ٨٨، ح٨٢.

(٧) الجامع، ٥/ ١٣، ح٢٦١٨-٢٦١٩-٢٠٢١٩، وقال حسن صحيح.

وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ تُجْزِئُ عَنْهُ الْفَرِيضَةُ وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ)[1].

قلت: له متابع عند الطبراني في الأوسط من طريق الضحاك بن حُمرة، عن إبراهيم بن المهاجر، عن الحسن عن أنس[2]، وإن كان هذا المتابع ضعيفاً -فيه الضحاك بن حمرة ضعيف[3]- إلا أنه أمثل من حديث يزيد.

قال الحافظ: رواه ابن ماجه بسند ضعيف عن أنس، ورواه الطبراني من حديثه في الأوسط بإسناد أمثل من إسناد ابن ماجه[4].

قلت: وله شاهد حسن من حديث سَمُرة بنحوه عند الترمذي[5]، فيكون هذا من حسان حديثه والله أعلم.

الحديث الخامس: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في عيادة المريض، أخرجه شاهداً قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: (**دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَرِيضٍ يَعُودُهُ فَقَالَ أَتَشْتَهِي شَيْئًا أَتَشْتَهِي كَعْكًا قَالَ: نَعَمْ، فَطَلَبُوا لَهُ**)[6].

قال في الزوائد، ضعيف[7]، قلت وفيه سفيان بن وكيع، سقط حديثه[8]، وله شاهد من حديث عكرمة عن ابن عباس، ولكنه منكر كما قال أبو حاتم[9]، فهو من ضعيف حديثه.

الحديث السادس: أخرجه في التجارات، باب: الاقتصاد في طلب المعيشة، أخرجه شاهداً. قال: حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ بَهْرَامٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ زَوْجُ بِنْتِ الشَّعْبِيِّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣٤٧، ح١٠٩١.

(٢) المعجم الأوسط، ٨/ ١٦١، ح٨٢٧٢.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٧٩، ح٢٩٦٦.

(٤) التلخيص الحبير، ٢/ ٦٧.

(٥) الجامع، ٢/ ٣٦٩، ح٤٩٧، وقال حديث حسن... .

(٦) ابن ماجه، السنن، ١/ ٤٦٣، ح١٤٤٠، و٢/ ١١٣٨، ح٣٤٤١.

(٧) مصباح الزجاجة، ٢/ ٢١.

(٨) تقريب التهذيب، ص٢٤٤، ت٢٤٥٦.

(٩) العلل ٢/ ٣٢٣.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّم: (**أَعْظَمُ النَّاسِ هَمًّا الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَهُمُّ بِأَمْرِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ**) قَالَ أبوعَبْد اللَّهِ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ تَفَرَّدَ بِهِ إِسْمَعِيلُ[1].

وأخرجه في الحلية وقال: غريب من حديث الأعمش عن يزيد، تفرد به الثوري عنه وعن الثوري الأشجعي[2]. قال المناوي: وَرواه باللفظ المذكور عن أنس أيضاً البخاري في الضعفاء وكان ينبغي للمصنف ذكره للتقوية وبه يصير حسناً لغيره[3].

قلت: وهذا صحيح لو كان ذلك متابعاً لكنه ليس كذلك فقد رواه البخاري –كما في الميزان- من الطريق نفسه "... فقال: محمد بن نصر حدثنا إسماعيل بن بهرام حدثنا حسن بن محمد بن عثمان عن الأعمش عن يزيد..."[4]، وذكر السند نفسه والمتن نفسه فكيف يتقوى ويصبح حسناً لغيره؟! بل هو ضعيف.

الحديث السابع: أخرجه في الوصايا، باب: الحث على الوصية، أخرجه وحده في الباب قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا دُرُسْتُ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّم: (**الْمَحْرُومُ مَنْ حُرِمَ وَصِيَّتَهُ**)[5].

قلت: وفيه درست بن زياد ضعيف[6]،ولم أقف له على متابعات، وضعفه البوصيري في الزوائد[7]، وليس له شواهد فيبقى حديثاً ضعيفاً.

الحديث الثامن: أخرجه في الجهاد، باب: ذكر الدَّيْلَم وفضل قزوين، أخرجه وحده. قال: حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ الْمُحَبَّرِ أَنْبَأنَا الرَّبِيعُ بْنُ صَبِيحٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمُ الآفَاقُ وَسَتُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مَدِينَةٌ يُقَالُ لَهَا قَزْوِينُ، مَنْ رَابَطَ فِيهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً كَانَ لَهُ فِي الْجَنَّةِ عَمُودٌ**

---

(١) ٢/ ٧٢٤، ح٢١٤٣.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء، ٣/ ٥٢.

(٣) فيض القدير، ٢/ ٥.

(٤) ميزان الاعتدال، ٧/ ٢٣٣.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٩٠١، ح٢٧٠٠.

(٦) تقريب التهذيب، ص٢٠١، ت ١٨٢٥.

(٧) مصباح الزجاجة، ٣/ ١٤٠.

مِنْ ذَهَبٍ عَلَيْهِ زَبَرْجَدَةٌ خَضْرَاءُ عَلَيْهَا قُبَّةٌ مِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ، لَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ مِصْرَاعٍ مِنْ ذَهَبٍ عَلَى كُلِّ مِصْرَاعٍ زَوْجَةٌ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ)[١].

قلت: فيه داود بن المحبر متروك، وهو علته[٢].

وقال الذهبي: شان ابن ماجه سننه بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها[٣].

الحديث التاسع: أخرجه في الحج، باب: الحج على الرحل، صدر به الباب وله شاهد عام عنده. قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ حَجَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَحْلٍ رَثٍّ وَقَطِيفَةٍ تُسَاوِي أَرْبَعَةَ دَرَاهِمَ أَوْ لا تُسَاوِي ثُمَّ قَالَ: (**اللَّهُمَّ حَجَّةٌ لا رِيَاءَ فِيهَا وَلا سُمْعَةَ**)[٤].

قلت: ضعفه الحافظ في الفتح[٥] بقوله: إسناده ضعيف، وفيه غير يزيد الربيع بن صبيح ضعيف كذلك[٦].

لكن له شاهد صحيح لبعض المتن من حديث ثمامة بن عبد الله بن أنس، قال: (**حَجَّ أنس على رحل ولم يكن شحيحاً، وحدث أنَّ رسول الله ﷺ حجَّ على رحل وكانت زاملته**)[٧].

وآخر عند ابن خزيمة لباقي المتن من حديث بشر بن قدامة: يقول: أبصرت عيناي حبِّي رسول الله ﷺ واقفاً على ناقة حمراء قصواء وتحته قطيفة قولانية يقول: (**اللهمَّ حجاً لا رياء فيه ولا سمعة**)[٨].

لكن فيه: سعيد بن بشير ضعيف لذا قال الحافظ: إسناده ليس بالقائم[٩].

فيبقى هذا الحديث ضعيفاً.

الحديث العاشر: (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَرِيضٍ يَعُودُهُ قَالَ أَتَشْتَهِي شَيْئًا قَالَ أَشْتَهِي كَعْكًا قَالَ نَعَمْ فَطَلَبُوا لَهُ) سبق بسنده

---

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٩٢٩، ح٢٧٨٠.

(٢) سبط ابن العجمي، الكشف الحثيث، ص١١٤.

(٣) الميزان، ٣/ ٣٤.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٩٦٥، ح٢٨٩٠.

(٥) فتح الباري، ٣/ ٣٨١.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/ ١٤٧.

(٧) البخاري، الصحيح، ص٣٢١، ح١٥١٧.

(٨) الصحيح، ٤/ ٢٦٢، ح٢٨٣٦.

(٩) لسان الميزان، ٣/ ٨٤، ترجمة سعيد بشير.

ومتنه في الحديث الخامس[1] عند ابن ماجه وهو من ضعيف حديثه، وكان أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في الآداب، باب فضل صدقة الماء، أخرجه شاهداً لحديث ضعيف. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(يَصُفُّ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُفُوفًا وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ أَهْلُ الْجَنَّةِ فَيَمُرُّ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ عَلَى الرَّجُلِ فَيَقُولُ يَا فُلانُ أَمَا تَذْكُرُ يَوْمَ اسْتَسْقَيْتَ فَسَقَيْتُكَ شَرْبَةً قَالَ فَيَشْفَعُ لَهُ وَيَمُرُّ الرَّجُلُ فَيَقُولُ أَمَا تَذْكُرُ يَوْمَ نَاوَلْتُكَ طَهُورًا فَيَشْفَعُ لَهُ -قَالَ: ابْنُ نُمَيْرٍ وَيَقُولُ يَا فُلَانُ أَمَا تَذْكُرُ يَوْمَ بَعَثْتَنِي فِي حَاجَةِ كَذَا وَكَذَا فَذَهَبْتُ لَكَ فَيَشْفَعُ لَهُ-)**[2].

قال في المصباح ضعيف[3]، قلت: له متابع عند الطبراني في الأوسط عن يوسف بن خالد السمتي عن الأعمش عن أنس، وهو منقطع[4] والسمتي كذاب[5].

الحديث الثاني عشر: أخرجه في كتاب الدعاء، باب: دعاء رسول الله ﷺ، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: **(اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَخَافُ عَلَيْنَا وَقَدْ آمَنَّا بِكَ وَصَدَّقْنَاكَ بِمَا جِئْتَ بِهِ فَقَالَ إِنَّ الْقُلُوبَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ يُقَلِّبُهَا)** وَأَشَارَ الأَعْمَشُ بِإِصْبَعَيْهِ[6].

قال في الزوائد: ضعيف فيه يزيد الرقاشي ولم ينفرد به، تابعه أبو سفيان عن أنس[7].

قلت: وهذه المتابعة أخرجها الترمذي وقال: حديث حسن وفي الباب عن النواس وأم سلمة وعبد الله بن عمرو وعائشة.

---

(١) انظر ص١٩٣ .

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٢١٥، ح٣٦٨٥.

(٣) مصباح الزجاجة، ٤/ ١٠٥.

(٤) الأعمش لم يسمع أنس والحديث عند الطبراني في المعجم الأوسط، ٦/ ٣١٧ ح٦٥١١.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٦١٠، ت ٧٨٦٢.

(٦) ابن ماجه، السنن ٢/ ١٢٦٠، ح٣٨٣٤.

(٧) مصباح الزجاجة، ٤/ ٢٠٤٥.

وروى بعضهم عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ وحديث أبي سفيان عن أنس أصح[1]، وكذا أخرجه البخاري في الأدب المفرد من طريق يزيد الرقاشي مقروناً بأبي سفيان[2]، ومن شواهده الصحيحة حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم[3].

فيكون هذا من حسان حديثه عن أنس من رواية الثقة عنه والله أعلم.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في تعبير الرؤيا، باب: علام تُعبر به الرؤيا، أخرجه وحده في الباب. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(اعْتَبِرُوهَا بِأَسْمَائِهَا وَكَنُّوهَا بِكُنَاهَا وَالرُّؤْيَا لأَوَّلِ عَابِرٍ)**[4].

قال الحافظ في الفتح تعليقاً على تبويب البخاري بـ: باب من لم ير الرؤيا لأول عابر "كأنه يشير إلى حديث أنس وفيه: الرؤيا لأول عابر، وهو حديث ضعيف فيه يزيد الرقاشي ولكن له شاهد أخرجه أبو داود[5] والترمذي[6] وابن ماجه[7] بسند حسن وصححه الحاكم[8] عن أبي رُزين..."[9].

قلت: وكذا ضعفه في المصباح[10] لكن تضعيفهما لأجل يزيد والشاهد يجبر الضعف، خاصة أنه من رواية الثقة عنه فيكون هذا من حسان حديثه عن أنس والله أعلم.

الحديث الرابع عشر: أخرجه في الفتن، باب: الآيات، وأخرج له متابعاً لكنهما ضعيفان أخرجه قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(أُمَّتِي عَلَى خَمْسِ طَبَقَاتٍ: فَأَرْبَعُونَ سَنَةٍ أَهْلُ بِرٍّ وَتَقْوَى ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةِ سَنَةٍ أَهْلُ تَرَاحُمٍ**

---

(١) الجامع، ٤/٤٤٨، ح٢١٤٠.

(٢) الأدب المفرد، ص٢٣٧، ح٦٨٣.

(٣) الصحيح، ٤/٢٠٤٥، ح٢٦٥٤.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/١٨٨، ح٣٩١٥.

(٥) السنن، ٤/٢٠٤٥، ح٢٦٥٤.

(٦) الجامع، ٤/٥٣٦، ح٢٢٧٨، ٢٢٧٩، وقال حسن صحيح.

(٧) السنن، ٢/١٢٨٨، ح٣٩١٤.

(٨) المستدرك، ٤/٣٩٠.

(٩) فتح الباري، ١٣/٣٧٧.

(١٠) مصباح الزجاجة، ٤/١٣٩.

وَتَوَاصُلٍ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ إِلَى سِتِّينَ وَمِائَةِ سَنَةٍ أَهْلُ تَدَابُرٍ وَتَقَاطُعٍ ثُمَّ الْهَرْجُ الْهَرْجُ النَّجَا النَّجَا).

حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا خَازِمٌ أَبُو مُحَمَّدٍ الْعَنَزِيُّ، حَدَّثَنَا الْمِسْوَرُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي مَعْنٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(أُمَّتِي عَلَى خَمْسِ طَبَقَاتٍ كُلُّ طَبَقَةٍ أَرْبَعُونَ عَامًا فَأَمَّا طَبَقَتِي وَطَبَقَةُ أَصْحَابِي فَأَهْلُ عِلْمٍ وَإِيمَانٍ وَأَمَّا الطَّبَقَةُ الثَّانِيَةُ مَا بَيْنَ الْأَرْبَعِينَ إِلَى الثَّمَانِينَ فَأَهْلُ بِرٍّ وَتَقْوَى ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ)**[١].

قال في الزوائد: في إسناده يزيد بن أبان الرقاشي، وقال السيوطي، هذا أورده ابن الجوزي في الموضوعات عن طريق كامل بن طلحة عن عباد بن عبد الله عن أنس وقال لا أصل له والمتَّهم به عباد وقد تبين أن له متابعات عن أنس وله عدة شواهد[٢].

قلت: ومتابعة ابن ماجة من طريق خازم أبو محمد العنزي، ثنا المسور بن الحسن عن أبي معن عن أنس به بنحوه[٣]، ولكنه ضعيف جداً، وفيه أبو معن والمسور بن الحسن وخازم مجهولون[٤]، وقال أبو حاتم: هذا الحديث باطل[٥]، وقال الحافظ في اللسان: ليس بصحيح[٦].

الحديث الخامس عشر: أخرجه في الزهد باب صفة النار، أخرجة شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(يُرْسَلُ الْبُكَاءُ عَلَى أَهْلِ النَّارِ فَيَبْكُونَ حَتَّى يَنْقَطِعَ الدُّمُوعُ ثُمَّ يَبْكُونَ الدَّمَ حَتَّى يَصِيرَ فِي وُجُوهِهِمْ كَهَيْئَةِ الْأُخْدُودِ لَوْ أُرْسِلَتْ فِيهَا السُّفُنُ لَجَرَتْ)**[٧].

قلت: قال العقيلي: إسناده لين[٨]، وكذا في الزوائد ضعفه بيزيد[٩].

---

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٣٤٩، ح٤٠٥٨.

(٢) مصباح الزجاجة، ٤/ ١٩٧.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٣٤٩، ح٤٠٥٨.

(٤) مصباح الزجاجة، ٤/ ١٩٧.

(٥) ميزان الاعتدال، ٢/ ٤٠٥.

(٦) لسان الميزان، ١/ ١١١.

(٧) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٤٤٦، ح٤٣٢٤.

(٨) الضعفاء، ٣/ ٣٠٧.

(٩) مصباح الزجاجة، ٤/ ٢٦٣.

ولـه شاهد حسن من حديث أبي موسى الأشعري من طريق يزيد بن هارون عن سلام ابـن حكيم عن قتادة عن أبي بردة عن أبي موسى بنحوه[1]، وهذا من رواية الثقة عنه وبالشاهد يتقوى أمره فيكون من حسان حديثه عن أنس، والله أعلم.

الخلاصة:

روى له ابـن ماجـه خمسـة عشر حديثاً، تسعة في باب الشواهد وأربعة لم يخرج في الباب غيرها، وواحداً صدر به الباب وأخرج له شاهداً وواحداً متابعة.

- أربعة عشر حديثاً رواها عنه عن أنس.
  - خمسة منها من حسان حديثه عنه، ولها متابعات وشواهد.
  - وتسعة من ضعيف حديثه عنه، اثنان منها العلّة ليست منه إنما من الراوي عنه.

وروى له حديثاً واحداً من غير طريق أنس وهو من حسان حديثه.

ثالثاً: خلاصة مرويات يزيد بن أبان في الكتب الستة.

لم يخـرج لـيزيد بـن أبـان إلاَّ الترمذي وابن ماجه، أخرجا له معاً عشرين حديثاً بالمكرر. تسعة عشر حديثاً من روايته عن أنس، وحديثاً واحداً من غير روايته عن أنس.

الترمـذي روى له خمسـة أحاديـث جميعها عن أنس ضَعّف ثلاثة منها وسكت عن اثنين أحدهما حسن والآخر ضعيف.

وابن ماجة أربعة عشر حديثاً من روايته عن أنس خمسة منها حسنة بالمتابعات والشواهد والباقي ضعيف.

وواحداً من غير طريق أنس وهو من حسن حديثه.

(١) ابن أبي شيبة، المصنف، ٧/ ٥٠، ح٣٤٣١٠.

المبحث الثاني عشر

منهج أصحاب الكتب الستة في إخراج أحاديث الضعفاء الموثقين في شيخ

المبحث الثاني عشر: منهج أصحاب الكتب الستة في إخراج أحاديث الضعفاء الموثقين في شيخ.

تضمن هذا الفصل أحد عشر راوياً ضعيفاً وثقوا في روايتهم عن بعض شيوخهم وهم:

١. أيوب بن سويد ٢. الحارث الأعور ٣. الخليل بن مرّة

٤. عباس بن الفضل ٥. عمرو بن عثمان ٦. قرّة بن عبد الرحمن

٧. المثنى بن الصباح ٨. مجالد بن سعيد ٩. هشام بن سعد

١٠. يحيى بن الضحاك ١١. يزيد بن أبان.

وقد أخرج أصحاب الكتب الستة لهذا الصنف من الرواة على تفاوت بينهم من حيثُ:
عددُ الرواة الذين أخرجوا لهم، وعدد الأحاديث التي أخرجوها لهم، وكيفية إخراجهم أحاديثهم.

- أما من حيث عدد الرواة الذين أخرجوا عنهم، وعدد مروياتهم:

*** فالبخاري لم يخرج إلا لراويين وهما:**

١. هشام بن سعد ٢. ويحيى بن الضحاك.

ولم يخرج عنهما إلا نادراً، حيث بلغ مجموع ما رواه لهما ثلاثة أحاديث: اثنان لهشام وواحد للضحاك.

ويشار إلى أن البخاري نقل عن الإمام أحمد قوله في الضحاك: أن سماعه من الأوزاعي لا يُدْفعْ، فأخرج حديث الضحاك عن الأوزاعي تعليقاً.

*** ومسلم لم يخرج إلا لثلاثة رواة وهم:**

١. قرة بن عبد الرحمن ٢. ومجالد بن سعيد ٣. وهشام بن سعد

ولم يكثر عنهم أيضاً حيث بلغ مجموع ما رواه لهم ثلاثة عشر حديثاً.

حديثاً لقرة، وآخر لمجالد، وأحد عشر لهشام بن سعد.

*** والنسائي كذلك لم يخرج إلا عن راويين** هما:

١. الحارث الأعور ٢. وهشام بن سعد، أخرج لكل منها حديثاً حديثاً.

ويشار هنا إلى أن النسائي ضعف هشام بن سعد، وضعف الحارث في رواية ووثقه في أخرى.

وهؤلاء الثلاثة – الشيخان والنسائي- يُعدُّون مقلين في روايتهم عن هؤلاء الضعفاء ومرد ذلك عند الشيخين إلى اشتراطهم الصحة وعند النسائي إلى تشدده كما سيأتي قريباً في بيان كيفية إخراج حديثهم بالمقارنة مع الثلاثة الباقين، الترمذي، وأبا داود، وابن ماجه.

※ **أما الترمذي**: فقد روى لثمانية من الرواة الأَحَد عشر، وهم:

١. أيوب بن سويد ٢. الحارث الأعور ٣. الخليل بن مُرّة

٤. قرّة بن عبد الرحمن ٥. المثنى بن الصباح ٦. مجالد بن سعيد

٧. هشام بن سعد ٨. يزيد بن أبان

وأكثر عنهم حيث بلغ ومجموع ما رواه لهم: تسعة وستين حديثاً.

أكثر عن ثلاثة وهم الحارث الأعور، روى له واحداً وعشرين حديثاً، ومجالد بن سعيد عشرين حديثاً، وهشام بن سعد اثنى عشر حديثاً.

وأقل عن خمسة وهم أيوب بن سويد حديثاً واحداً، والخليل بن مرّة حديثين، وقرّة ثلاثة أحاديث، والمثنى ويزيد خمسة أحاديث لكل منهما.

ويُشار هنا إلى أنّ الترمذي تكلم أو نقل كلاماً لبعض النقاد في معظم هؤلاء الرواة:

١. أيوب بن سويد نقل أن ابن المبارك تركه

٢. الحارث الأعور قال: إنه يضعّف عند بعض أهل العلم.

٣. الخليل بن مرّة نقل أنه ليس بالقوي عند أصحاب الحديث.

٤. المثنى بن الصباح قال: يضعف في الحديث.

٥. مجالد بن سعيد قال: ضعفه بعض أهل العلم وهو كثير الخطأ.

٦. يزيد بن أبان، قال: يضعف في الحديث.

※ **أما أبو داود فأخرج لسبعة رواة هم:**

١. أيوب بن سويد ٢. الحارث الأعور ٣. عمرو بن عثمان

٤. قرّة بن عبد الرحمن ٥. المثنى بن الصباح ٦. مجالد بن سعيد

٧. هشام بن سعيد.

- وأكثر عنهم حيث بلغ مجموع ما رواه لهم: ثمانية وأربعين حديثاً.

أكثر عن هشام بن سعد حيث بلغ ما أخرجه له وحده أربعة وعشرين حديثاً، ثم مجالد ابن سعيد اثني عشر حديثاً، ثم الحارث خمسة أحاديث، ثم أيوب وعمرو والمثنى لكل منهم حديثاً.

ويُشار هنا أن أبا داود تكلم في:

أيوب فقال فيه ضعيف.

والحارث أشار لضعفه وبين أن أبا إسحاق لم يسمع منه إلا أربعة أحاديث.

وقرّة قال: في حديثه نكارة.

ومجالد قال عنه شيخ ضعيف، حدث عنه يحيى بن سعيد على نقده للرجال.

ووثق هشاماً في زيد بن أسلم فقال عنه أثبت الناس فيه.

* **وابن ماجه** كان أكثر الستة إخراجاً لهم ولمروياتهم، حيث أخرج لتسعة رواة هم:

١. أيوب بن سويد	٢. الحارث الأعور	٣. عباس بن الفضل
٤. عمرو بن عثمان	٥. قرّة بن عبد الرحمن	٦. المثنى بن الصباح
٧. مجالد بن سعيد	٨. هشام بن سعيد	٩. يزيد بن أبان

ومجموع ما روى لهم سبعة وسبعين حديثاً:

أكثر عن أربعة: الحارث سبعة عشر حديثاً، ومجالد ستة عشر حديثاً، ويزيد بن أبان خمسة عشر، وهشام بن سعد أحد عشر حديثاً.

وأقل عن الباقين: أيوب والمثنى خمسة أحاديث لكل منهما، وقرّة أربعة، وعمرو ثلاثة، وعباس حديثاً واحداً.

- **فيلحظ** اشتراك أصحاب الكتب الستة في الرواية عن هشام بن سعد.

وأصحاب السنن الأربعة في الحارث الأعور، مع هشام بن سعد.

والترمذي وأبو داود وابن ماجه في قرّة، والمثنى، ومجالد مع الحارث وهشام.

وانفراد: البخاري بالرواية عن يحيى بن الضحاك والترمذي بالرواية عن الخليل، وانفراد ابن ماجه بالرواية عن العباس بن الفضل.

وإكثار: الترمذي وأبو داود وابن ماجه من حديث هشام ومجالد، وإكثار الترمذي وابن ماجه من حديث الحارث.

- **أما من حيث كيفية إخراج أحاديثهم:**

فالبخاري لم يخرج لهم إلا تعليقاً، فالأحاديث الثلاثة التي أخرجها لهم، أخرجها تعليقاً مع التنبيه أنه أخرج حديثين منهما على هيئة التوثيق النسبي، فحديث يحيى الضحاك علقه عن الأوزاعي، وهو يشير بذلك إلى إثبات سماعه من الأوزاعي كما نقل عن شيخه الإمام أحمد خاصة أنه علقه بصيغة الجزم، وأحد حديثي هشام علقه عن زيد بن أسلم. والثاني علقه عن هشام للإشارة إلى ضعفه ومخالفة هشام فيه للثقات.

أمـا الإمـام مسلم فلم يخرج لهم إلا في باب المتابعات، فأحاديث هشام بن سعد أخرجها جميعاً في بـاب المتابعات: سبعة منها على هيئة التوثيق النسبي أي من روايته عن زيد بن أسلم، وأربعة ليست على هيئة التوثيق النسبي لكن لها متابعات كثيرة تبين أن هشاماً ضبطها.

أمـا حديـث قـرّة وحديـث مجالد فأخرجهما متابعة مقروناً كل منهما بغيره من الثقات، حديـث مجالد على الهيئة التي وثق فيها أي عن الشعبي، وحديث قرّة على غير هيئة التوثيق لكن قرنه بثقة ووجود المتابعات تبين ضبطه له. وأرى أن هؤلاء الروى يعدون من القسم الثاني الذي وعـد بتخريجيه حيث يقول: "فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس –أي الحفاظ المتقنون" أتبعـناها أخـباراً يقـع في أسـانيدها من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المتقدم قبلهم علـى أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم..."[1]

- أمـا النسائي، فحديث الحارث أخرجه في باب الشواهد من روايته عن علي وهو من مقبول حديـث الحـارث عـلى الهيـئة الـتي وثـق فيها، وحديث هشام بن سعد أخرجه مقروناً بثقة، فالاعتماد على الثقة لا على هشام.
- أمـا الترمـذي فأكثر ما يخرج أحاديثهم حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها، وبلغ عدد الأحاديـث عـلى هـذا الوصـف ثلاثة وعشرين حديثاً من تسعة وستين، بنسبة (٣٣,٣%)، منها أحد عشر حديثاً ضعيفاً.
- ثـم مـا يخـرجه في بـاب الشـواهد والمـتابعات وبلـغ سـبعة عشـر حديـثاً، بنسـبة (٢٤,٧%)، (١٤,٤%) شواهد و(٧,٣%) متابعة.
- ثم يأتي بعد ذلك ما يخرجه لبيان ضعفه وبلغ ثلاثة عشر حديثاً بنسبة (١٨,٨%).
- ثـم مـا أخـرجه تعليقاً، أو صـدر بـه الباب، أو لبيان الخلاف على روايه فيه، وأخرج بهذه الأوصـاف خمسـة أحاديـث لكـل وصـف، أي بنسبة (٧,٣%)، حديثين مما صدر به الباب ضعيفين، والباقي مقبولة.
- وأخرج حديثاً واحداً مقروناً.
- وقـد عـني بمسـألة التوثـيق النسـبي لهؤلاء الرواة حيث بلغ مجموع ما أخرجه على هذه الهيئة أربعين حديثاً، أي بنسبة (٥٨%)، وانتقى على غير هذا الوصف أربعة أحاديث أي بنسبة (٥,٨%).

---

(١) مسلم، الصحيح، (المقدمة)، ١/٦.

- ثـم مـا أخـرجه وحـده في الباب أو الموضوع، ويبلغ عددها ثلاثين حديثاً أي بنسبة (٣٩%) منها ثمانية عشر حديثاً ضعيفاً.
- وستة صدر بها أبوابها وأخرج لها متابعات. أو شواهد، ونسبتها (٨, ٧%).
- وحديثاً واحـداً أخـرجه في باب المتابعات، وقد أبرز مسألة التوثيق النسبي حيث روى على هـذا مـا نسـبته (٤, ٤٩%) وانـتقى على غير هذا الوصف (٢, ٥%) فيكون مجموع مقبول حديثهم عنده ما نسبته (٦, ٥٤%).

١. **فلـيحظ بالمقارنـة بيـنهم** أن البخاري يخرج عنهم تعليقاً، ومسلماً متابعة، والترمذي حيث لا يجد في بابها أو موضوعها غيرها.

أو في باب الشواهد والمتابعات أو لبيان ضعفها، وأبا داود مثل الترمذي وابن ماجه يكثر عنهم في الشواهد أو حيث لا يجد في بابها أو موضوعها غيرها.

وأمـا النسـائي فقـد أطلـق القـول بالضعف في معظم هؤلاء الرواة لذا لم يخرج لهم، إلا حديـثاً لهشـام بـن سعد مقروناً بغيره من الثقات، والحارث الأعور حديثاً عن علي وقد وثق في علي والنسائي مرّة ضعفه ووثقه أخرى.

ويسـجل أن أبـا داود يكـثر مـن إخراج الأحاديث الضعيفة غير التي ينص على ضعفها أكثر ما يكوْن في الشواهد والمتابعات.

والترمذي فأكثر ما يخرجها حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها.

وابـن ماجـه جمع بين صنعيهما، مع التنبيه أنه لا ينص على ضعف الأحاديث الضعيفة عنده.

ينظر الجدول رقم (١) للتوضيح.

الضعفاء الموثقون في روايتهم عن شيخ معين وعددهم أحد عشر راوياً

إبراز التوثيق النسبي: **منهجية الإخراج**

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١.	البخاري	٢	٣	٢	–	–	–	١	–	–	–	٣	–	–	–	–	–
				%٦٦,٧	–	–	–	%٣٣,٣		–	–	%١٠٠	–	–	–	–	–
٢.	مسلم	٣	١٣	٨	–	–	٥	–	–	١١	–	–	–	٢	–	–	–
				%٦١,٥	–	–	%٣٨,٥	–	–	%٨٤,٦	–	–	–	%١٥,٤	–	–	–
٣.	النسائي	٢	٢	١	–	–	١	–	–	–	١	–	–	١	–	–	–
		–	–	%٥٠	–	–	%٥٠	–	–	%٥٠	%٥٠	–	–	%٥٠	–	–	–
٤.	الترمذي	٨	٦٩	٤٠	١٤	٤	٤	٥	٢	٥	١٢	٥	١٣	١	٥	٢٣	٥
				%٥٨	%٢٠,٣	%٥,٨	%٥,٨	%٧,٣	%٢,٩	%٧,٣	%١٧,٤	%٧,٣	%١٨,٨	%١,٥	%٧,٣	٣٣,٣	%٧,٣
٥.	أبو داود	٧	٤٨	٣١	٤	٢	٤	٧	–	١٠	١٠	١	٥	٣	٦	١٣	–
				%٦٤,٦	%٨,٤	%٤,٢	%٨,٤	%٤,٦	–	%٢٠,١	%٢٠,٨	%٢,١	%١٠,٤	%٦,٢٥	%١٢,٥	%٢٧,١	–
٦.	ابن ماجه	٩	٧٧	٣٨	١٧	٥	٤	٧	٦	١	٤٠	–	–	–	٦	٣٠	–
				%٤٩,٤	%٢٢,١	%٦,٥	%٥,٢	%٩,١	%٧,٨	%١,٢	%٥٢	–	–	–	%٧,٨	%٣٩	–

الفصل الثاني

الضعفاء الموثقون في رواية بعض تلاميذهم ومنهج الرواة عنهم

المبحث الأول: إبراهيم بن مسلم ومروياته في الكتب الستة.
المبحث الثاني: إسماعيل بن أبي أويس مروياته في الكتب الستة.
المبحث الثالث: جابر بن يزيد ومروياته في الكتب الستة.
المبحث الرابع: داود بن يزيد الأودي ومروياته في الكتب الستة.
المبحث الخامس: عبيدة بن معتب ومروياته في الكتب الستة.
المبحث السادس: علي بن زيد بن جدعان ومروياته في الكتب الستة.
المبحث السابع: يزيد بن سنان ومروياته في الكتب الستة.
المبحث الثامن: يعقوب بن عطاء ومروياته في الكتب لستة.
المبحث التاسع: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين في رواية تلميذ معين عنهم.

المبحث الأول

إبراهيم بن مسلم ومروياته في الكتب الستة

المطلـــب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الأول: إبراهيم بن مسلم ومروياته في الكتب الستة

إبراهيم بن مسلم العبدي أبو إسحاق الكوفي الهَجَري، من الخامسة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه:

قال سفيان بن عيينة: كان إبراهيم الهجري يسوق الحديث سياقة جيدة على ما فيه[(١)]، وعنه كذلك قال: أتيت إبراهيم الهجري فدفع إليّ عامة كتبه فرحمت الشيخ وأصلحت له كتابه، قلت: هذا عن عبد الله، وهذا عن النبي ﷺ، وهذا عن عمر[(٢)]، وعنه أنه كان يضعفه[(٣)] وكان يقول: لا يحفظ حديثين على ما هو فيه[(٤)]، قال محمد بن المثنى وكان يحيى القطان لا يُحدِّث عن سفيان عنه، وكان عبد الرحمن يُحدث عن سفيان عنه[(٥)]، وقال ابن معين ليس حديثه بشيء[(٦)]، وفي رواية ليس بشيء[(٧)].

وقال أبو زرعة[(٨)]، وابن معين[(٩)]، والنسائي[(١٠)]: ضعيف، وقال أبو حاتم[(١١)]: (ليس بقوي، ليّن الحديث) وقال: البخاري[(١٢)] والنسائي[(١٣)]: منكر الحديث، وفي رواية أخرى عن النسائي: ليس بثقة[(١٤)]، وقال الإمام أحمد وسئل: يُحدث عنه؟ قال: روى عنه شعبة[(١٥)]، وفي رواية عنه:كان رفاعاً وضَعَّفَه[(١٦)]،وقال ابن المديني: أنا لا أحدث عن إبراهيم الهجري بشيء[(١٧)]،

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ١٣١.

(٢) ابن عدي، الكامل، ١/ ٢١٢.

(٣) البخاري، التاريخ الكبير، ١/ ٣٢٦.

(٤) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ٢/ ٧١١.

(٥) المصدر نفسه، ٢/ ١٩٠- ١٩١، والجرح والتعديل. ٢/ ١٣١.

(٦) ابن عدي، الكامل، ١/ ٢١٢.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ١٣١.

(٨) المصدر نفسه، ٢/ ١٣١.

(٩) ابن عدي، الكامل، ١/ ٢١٢.

(١٠) الضعفاء والمتروكين، ص١١، ت٦.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ١٣١.

(١٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ١٤٣.

(١٣) المصدر نفسه، ١/ ١٤٣.

(١٤)ابن حجر، تهذيب التهذيب ، ١/ ١٤٣.

(١٥) ضعفاء العقيلي، ١/ ٦٥.

(١٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ١٤٣.

(١٧) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١/ ١٩٩.

وكـان يقـول: الهجـري رفاعـاً وضَعَّفَه[1]، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً جداً في الحديث[2]، ونقل الجوزجاني عن شعبة قوله عن الهجري: كان رفاعاً[3]، وقال البزار: رفع أحاديث وقفها غيره[4]، وقـال ابـن الجنـيد: مـتروك[5]، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: كان رفاعاً لا بأس به[6]، وقال الأزدي: هو صدوق ولكنه رفاع كثير الوهم[7].

وقال ابن عدي[8]: "وإبراهيم الهجري هذا حدث عنه شعبة والثوري وغيرهما، وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الاحوص عن عبد الله، وهو عندي ممن يكتب حديثه".

وعـبارة ابـن عـدي في ميزان الاعتدال والتهذيب: إنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الاحوص وعامتها مستقيمة[9]، وقال ابن حبان[10]: كان ممن يخطئ فيكثر.

قلـت: وقد ضعفه غير هؤلاء الأئمة من المتأخرين والمتقدمين كابن شاهين، والدولابي، والعقيلي، والذهبي وغيرهم[11].

الخلاصـة: تـدور كـلمة الـنقاد عـلى ضَعْف إبراهـيم، واخـتلال ضَـبْطه، والعـبارات الـتي صـدرت وفـيها توثـيق اقترنـت بتضـعيف الضبط مما يدل على أن التوثيق قصد به العدالة دون الضـبط كقول يعقوب بن سفيان: كان رفاعاً، لا بأس به. وقول الأزدي، صدوق لكنه كان رفاعاً كثير الوهم.

إلا أنـه يوثـق في روايـة ابـن عينـية عنه، خاصـة أنـه أصـلح له كتـبه فيحمل تضعيف ابـن عينـيه له أنـه كـان قـبل ذلـك، وهـذا مـا خلـص إلـيه الحـافظ ابـن حجـر حيث قال بعد أن ذكـر قصـة إصـلاح الكتـب: "القصـة المتقدمة عـن ابن عيينة تقتضي أن حديثه عنه صحيح،

(١) المصدر نفسه، ١/ ١٩٩.

(٢) الطبقات الكبرى، ٦/ ٣٤١.

(٣) أحوال الرجال، ص٩١.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ١٤٣.

(٥) الذهبي، المغني في الضعفاء، ١/ ٢٦.

(٦) المعرفة والتاريخ، ٣/ ١٠٨.

(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٠/ ١٤٣.

(٨) الكامل، ١/ ٢١٢.

(٩) انظر: الميزان، ١/ ١٩٩، وتهذيب التهذيب، ١/ ١٤٣.

(١٠) المجروحين، ١/ ٩٩.

(١١) انظر أقوالهم في تهذيب التهذيب، ١/ ١٤٣.

لأنه إنما عيب عليه رفعه أحاديث موقوفة وابن عينية ذكر أنه ميز حديث عبد الله من حديث النبي ﷺ[1] كما يمكن قبول رواية الثوري عنه لأن ابن مهدي وهو معروف بالانتقاء كان يروي عن الثوري عنه. وكذا رواية شعبة عنه فهو معروف بانتقاء شيوخه ومع أنه ضعفه فقد روى عنه ولما سئل الإمام أحمد هل يروي عن الهجري اكتفى بقوله روى عنه شعبة. والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات إبراهيم بن مسلم الهجري في الكتب الستة

لم يخرج للهجري من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه.

أخرج له أربعة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الصلاة، باب: المشي إلى الصلاة، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْهَجَرِيِّ عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: (**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ غَدًا مُسْلِمًا فَلْيُحَافِظْ عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ حَيْثُ يُنَادَى بِهِنَّ فَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى، وَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِنَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُنَنَ الْهُدَى ....**)[2].

قلت: هذا الحديث له متابعات منها:

ما رواه مسلم من طريق عبد الملك بن عمير، عن أبي الأحوص به بنحوه[3]. وروى من غير طريق عن علي بن الأَقْمُر عن أبي الأحوص به بنحوه[4] وهو سند حسن. ورواه الطبراني من طريق علي بن الأقمر وإبراهيم بن مسلم مقروناً به عن أبي الأحوص به بنحوه[5].

فيكون هذا الحديث من أحاديث إبراهيم المستقيمة عن أبي الأحوص وهو من حَسَنَ حديثه من رواية شعبة عنه.

الحديث الثاني: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في التكبير على الجنائز أربعاً، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُالرَّحْمَنِ الْمُحَارِبِيُّ حَدَّثَنَا الْهَجَرِيُّ قَالَ: (**صَلَّيْتُ مَعَ عَبْدِاللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى الأَسْلَمِيِّ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى جِنَازَةِ**

---

(١) المصدر نفسه، ١/ ١٤٣.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/ ٢٥٥، ح٧٧٧.

(٣) مسلم، الصحيح، ١/ ٤٥٣، ح٦٥٤.

(٤) أحمد، المسند، ١/ ٤١٤، وأبو داود، السنن، ١/ ١٥١، ح٥٥٠.

(٥) المعجم الكبير، ٩/ ١١٩، ح٨٦٠٥.

ابْنَةٍ لَـهُ فَكَبَّرَ عَلَيْهَا أَرْبَعًـا فَمَكَثَ بَعْدَ الرَّابِعَةِ شَيْئًا قَالَ فَسَمِعْتُ الْقَوْمَ يُسَبِّحُونَ بِهِ مِنْ نَوَاحِي الصُّفُوفِ فَسَلَّمَ ثُـمَّ قَـالَ أَكُنْتُمْ تَـرَوْنَ أَنِّـي مُكَبِّرٌ خَمْسًا قَالُوا تَخَوَّفْنَا ذَلِكَ قَالَ لَمْ أَكُنْ لِأَفْعَلَ وَلَكِـنْ رَسُولُ اللَّـهِ صَلَّى اللَّـه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُكَبِّرُ أَرْبَعًا ثُمَّ يَمْكُثُ سَاعَةً فَيَقُولُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ثُمَّ يُسَلِّمُ)[1].

قلـت: ورواه البـيهقي من طريق السري بن يحيى، ثنا قبيصة، ثنا الحسن بن صالح، عن أبي يَعْفُور، عن عبد الله بن أوفى بنحوه[2]ثم قال البيهقي: ورواه أيضاً إبراهيم الهجري عن ابن أبي أوفى.

وقـد روى هـذا الحديث عن الهجري شعبة[3] وابن عينية[4] وغيرهما، وزادوا فيه النهي عن المراثي، وهو الحديث الآتي. وسكت عنه الحافظ في الفتح[5].

فـيكون هـذا من حسن حديثه، حيث رواه عنه ابن عينية وقد أصلح له حديثه، هذا من جهة، وتوبع بسند حسن من جهة أخرى.

الحديث الثالث: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في البكاء على الميت، أخرجه شاهداً.

قـال: حَدَّثَـنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْهَجَرِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: **(نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَرَاثِي)**.

سبق في الحديث الثاني وهو جزء منه وهو من حسان مرّويه.

الحديث الرابع: أخرجه في الأطعمة، باب: إذا جاءه خادمه بطعام فليناوله منه، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ثَنَا إِبْرَاهِيمُ الْهَجَرِيُّ عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إِذَا جَاءَ خَادِمُ أَحَدِكُمْ بِطَعَامِهِ فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ أَوْ لِيُنَاوِلْهُ، مِنْهُ فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ)**[6].

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٤٨٢، ح١٥٠٣.

(٢) السنن الكبرى، ٤/ ٣٦، ح٦٧٢٨.

(٣) رواه البزار، ٨/ ٢٨٧، ح٣٣٥٥، بسند صحيح، وأحمد في المسند، ٤/ ٣٥٦، بسند حسن.

(٤) رواه عبد الرزاق ، المصنف، ٣/ ٤٨٢، ح٦٤٠٤، وجزء النهي عن المراثي حديث ابن ماجه القادم.

(٥) فتح الباري، ٣/ ١٦٤.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٠٩٥، ح٣٢٩١.

ورواه محمد بن دينار[1]، وعمرو بن مُجَمِّع[2]، وعمار بن محمد[3]، عن إبراهيم الهجري به.

وقال في الزوائد[4]: "هذا إسناد فيه إبراهيم بن مسلم الهجري الكوفي وهو ضعيف، وله شاهد من حديث أبي هريرة، رواه الشيخان[5] وأبو داود[6] والترمذي[7] وابن ماجه[8]".

وهذا من حسن حديثه كذلك بهذا الشاهد، خاصة أنه لم يعله أحد بغير كونه من روايته، والهَجَري له أحاديث مستقيمة عن أبي الأحوص، وكأن هذا منها، وعلة حديثه الرفع أُمِنَت في هذا الحديث حيث روي مرفوعاً من طرق أخرى والله أعلم.

خلاصة مروياته عند ابن ماجه:

خرّج له ابن ماجة أربعة أحاديث في باب الشواهد هي من حسان حديثه، اثنان منها من رواية ابن عيينة عنه، والثالث من رواية شعبة، والرابع رواه غير واحد منهم محمد بن فضيل عند ابن ماجه وهو ثقة.

---

(١) صدوق سيئ الحفظ، تقريب التهذيب، ص٤٧٧، ت٥٨٧٠، وروايته عند أبي يعلي الموصلي في المسند، ٩/ ٥٦، ح٥١٢٠.

(٢) ضعفه ابن معين وغيره، وصحح ابن خزيمة حديثه في المتابعات، وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ ، تعجيل المنفعة، ص٣١٥، وروايته عند أحمد في المسند، ١/ ٤٤٦.

(٣) صدوق يخطئ، تقريب التهذيب، ص٤٠٨، ت٤٨٣٢، وروايته عند أحمد ١/ ٣٨٨.

(٤) البوصيري ، مصباح الزجاجة، ٤/ ١٣.

(٥) البخاري، الصحيح، ص٥٣٠، ح٢٥٥٧، ومسلم، الصحيح، ٣/ ١٢٨٤، ح١٦٦٣.

(٦) السنن، ٣/ ٣٦٥، ح٣٨٤٦.

(٧) الجامع، ٤/ ٢٨٦، ح١٨٥٣، وقال حسن صحيح.

(٨)ابن ماجه، السنن ، صدر به حديث الباب، ح٣٢٨٩، و ٣٢٩٠.

المبحث الثاني

إسماعيل بن أبي أويس
ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في إسماعيل بن أبي أويس.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثاني: إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في الكتب الستة

إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، ابن أخت مالك بن أنس، من العاشرة، مات سنة مئتين وست وعشرين

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال ابن معين: صدوق، ضعيف العقل، ليس بذاك[1]، قال أبو خيثمة: يعني أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، أو يقرأ كتابه[2]، وفي موضع آخر: هو وأبوه ضعيفان[3]، وعنه: هو وأبوه يسرقان الحديث[4]، وقال: مخلّط يكذب ليس بشيء[5]، وفي رواية لا يسوى فلسين[6].

وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلاً[7]، وقال النسائي: ضعيف، وليس بثقة، وقال كلاماً يؤدي إلى تركه[8]. فعقب اللالكائي بقوله: ولَعَلَّه بَانَ له ما لم يَبِنْ لغيره، لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف[9]، وقال الدارقطني: ضعيف، وفي رواية: لا أختاره في الصحيح[10]، ونقل الحاكم عنه أنه: ذكر في إسماعيل بن أبي أويس قصة بغيضة يجب أن لا تذكر[11]، وقال نصر المروزي: ابن أبي أويس كذاب، كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب[12].

وعن سيف بن محمد قال: كان يضع الحديث[13]، وقال الإسماعيلي: كان يُنْسَب إلى الخفة والطيش إلى ما أكره ذكره[14]، قال ابن عدي: روى عن خاله مالك أحاديث غير أنه لا يتابعه أحد عليها، وعن سليمان بن بلال وغيرهما من شيوخه، وقد حدث عنه الناس وأثنى

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢/ ١٨٠.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال: ١/ ٣٧٩.

(٣) العقيلي، الضعفاء، ١/ ٨٧.

(٤) ابن عدي، الكامل، ١/ ٣٢٣.

(٥) العقيلي، الضعفاء، ١/ ٨٧.

(٦) المصدر نفسه، ١/ ٨٧.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ١٨٠.

(٨) الضعفاء والمتروكين له، ص١٧.

(٩) المزي، تهذيب الكمال، ٣/ ١٢٨.

(١٠) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١/ ٣٧٩.

(١١) سؤالات الحاكم للدارقطني، ص١٧٢.

(١٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١/ ٣٧٩، وانظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، ١/ ١١٧.

(١٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ٢٧٢.

(١٤) المصدر نفسه، ١/ ٢٧٢.

عليه أحمد وابن معين، والبخاري يحدث عنه الكثير وهو خير من أبيه[1]، وقال ابن عبدالبر: إسماعيل بن أبي أويس، وأبوه، وأخوه، ضِعَاف لا يحتج بهم[2].

وقال سبط ابن العجمي: "محدث مكثر فيه لين مختلف في توثيقه وتجريحه، ولم يذكر الذهبي في ميزانه أنه رمي بالوضع، وقد قال شيخنا ابن الملقن في أول شرحه على البخاري فيما قرأته عليه أنه أقرّ على نفسه بالوضع كما حكاه النسائي عن سلمة بن شبيب عنه"[3].

قلت وهذه القصة هي ما رواه البرقاني عن الدارقطني، قال: "ذكر محمد بن موسى الهاشمي وهو أحد الأئمة وكان النسائي يخصه بما لم يخص به ولده، فذكر عن أبي عبد الرحمن، قال: حكى لي سلمة بن شبيب، قال: ثم توقف أبو عبد الرحمن. قال: فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكي لي الحكاية حتى قال: قال لي سلمة بن شبيب سمعت إسماعيل بن أبي أويس، يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم.

قال البرقاني قلت للدارقطني: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى، قال الوزير، كتبتها من كتابه وقرأتها عليه، يعني بالوزير الحافظ الجليل جعفر بن خزابة"[4].

قال ابن حجر: "وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه، وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة، ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح، وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات، وقد أوضحت ذلك في مقدمة شرحي على البخاري والله أعلم"[5].

وقال الحافظ في التقريب: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه[6].

قال صاحبا التحرير: "بل ضعيف يعتبر به، فيقبل في المتابعات والشواهد حسب...، وقد أخرج له البخاري الكثير مما توبع عليه في صحيحه، ومسلم أقل منه قرابة العشرين حديثاً، والظاهر أنهما انتقيا من حديثه الصحيح المثبت في أصوله"[7].

---

(١) الكامل: ١/ ٣٢٣.

(٢) التمهيد، ٥/ ٣٩.

(٣) سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، تحقيق صبحي السامرائي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص٦٨.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ٢٧٢

(٥) المصدر نفسه، ١/ ٢٧٢.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٠٨، ت٤٦٠.

(٧) شعيب الأرناؤوط وبشار عواد معروف، تحرير التقريب، ١/ ١٣٥-١٣٦.

قلت: نعم انتقى له البخاري كما نصَّ على ذلك الحافظ في الهدي، قال: ورويناً في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذِن له أن ينتقي منها، وأن يُعلّم له ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله... .

ثم قال: وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن يشاركه فيه غيره فيعتبر فيه[1].

قلت: فيظهر أن اختيار صاحبا التحرير هو خلاصة رأي الحافظ فيه، مع التنبيه أن مسلماً إنما أخرج له سبعة أحاديث في باب المتابعات لا غير.

ونُقِلَ في ابن أبي أويس آراء تثني عليه وهي: قول ابن معين وأحمد بن حنبل: لا بأس به[2]، وقال سلمة بن شبيب حضرت ابن أبي أويس تعرض عليه مسائل مالك فقرئ عليه أو كلاماً نحوه، فذكرت ذلك لأحمد بن حنبل، فقال: لا يحتاج إلى هذا، ابن أبي أويس ثقة، وقد قام في أمر المحنة مقاماً محموداً منه[3].

ونقل الخليلي عن أبي حاتم: كان ثبتاً. ونقل المقدسي عنه، كان من الثقات[4].

وقال ابن أبي أويس: أَخرج إليّ مالك مغازي ابن إسحاق فانتخبتُ منها كثيراً[5].

ونقل الذهبي عن البخاري قوله: وكان إسماعيل بن أبي أويس من أتبع من رأينا لمالك، أخرج إليّ كتب أبي إسحاق عن أبيه في المغازي وغيرها فانتخبتُ منها كثيراً[6].

وقال الذهبي: صدوق مشهور ذو غرائب وسمع منه الشيخان[7].

وعنه أيضاً: كان عالم أهل المدينة، ومحدثهم في زمانه، على نقص في حفظه وإتقانه، ولولا أن الشيخين احتجّا به لزُحْزِحِ عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن، هذا الذي عندي فيه[8].

---

(١) هدى الساري، ص٥٥١-٥٥٢.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ١٨٠، وانظر قول احمد، وقول ابن معين، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١/ ١١٧.

(٣) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ٢/ ١٧٧-١٧٨.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ٢٧٢.

(٥) نصب الراية للزيلعي، ٤/ ٤١٦.

(٦) سير أعلام النبلاء، ٧/ ٣٩.

(٧) من تكلم فيه وهو موثق، ١/ ٤٤.

(٨) سير أعلام النبلاء، ١٠/ ٣٩٢.

قلت: خلاصة حال إسماعيل ما ذكره ابن حجر في هدي الساري **أنه لا يحتج بشيء من حديثه، غير ما في الصحيح، من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره -حتى قال اللالكائي: وكلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف-، إلا أن يشاركه فيه غيره فيعتبر به**، وما نقل من أقوال النقاد في مدحه فهو في جانب العدالة وقد صرح أحمد بسبب توثيقه له فقال: قام في المحنة مقاماً محموداً، وإن ذكر عن أبي حاتم توثيقه فإنه كذلك ضعفه. وقال: كان مغفلاً، وهذا طعن في الضبط ظاهر فيحمل توثيقه على العدالة، وابن معين وإن قال: لا بأس به في مكان فقد ظهر من أقواله الأخرى أنه يريد العدالة لا الضبط بدليل قوله: صدوق ضعيف العقل ليس بذاك وعبارات أخرى أشد.

قلت: ويضاف إلى ذلك أن البخاري مع كثرة ما أخرج له في صحيحه حيث بلغت نسبة ما أخرج من طريقه نحو (٣%) مما في الصحيح، وسبب اعتماده عليه بهذه الدرجة انتقاؤه من حديثه كما سبق، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه لم يعتمد عليه أصالة، بل تأكد من صحة أحاديث إسماعيل بثبوتها عنده من طرق أخرى صحيحه، وهذا ما سيظهر في مروياته عند البخاري، والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات إسماعيل في الكتب الستة.

روى له أصحاب الكتب الستة إلا النسائي

أولاً: مرويات إسماعيل بن أبي أويس عند البخاري.

أخرج الإمام البخاري لإسماعيل في صحيحه مئتين وواحد وثلاثين حديثاً، منها ثمانية أخرجها له تعليقاً، وهذا يعني أنّ ٣% من أحاديث الصحيح هي من طريقه.

الأحاديث التي أخرجها مسندة مئتان وثلاثة وعشرون حديثاً:-

- مئة وستة وخمسون حديثاً من رواية إسماعيل عن خاله مالك بن أنس.
- وأربعة وثلاثون حديثاً من روايته عن أخيه عبد الحميد.
- وثلاثة عشر حديثاً من روايته عن سليمان بن بلال.
- وتسعة أحاديث من روايته عن ابن وهب.
- وخمسة أحاديث من روايته عن إبراهيم بن سعد.
- وخمسة أخرى من روايته عن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة.
- وحديثاً من روايته عن عبد العزيز بن أبي حازم.

- **ومن حيث كيفية إخراج هذه الأحاديث له:**

فقد أخرج لـ (مئة وثلاثة وتسعين من مجموع ما أخرج له مسنداً) متابعات في مواضع أخرى من الصحيح.

وأخرج متابعات لخمسة عشر حديثاً في السند نفسه، وفي مواضع أخرى من صحيحه.

وثمانية أحاديث انفرد بها الإمام البخاري عن أصحاب الكتب الستة، وليس لها متابعات لا في الصحيح ولا في الكتب الستة.

وسبعة أحاديث أخرجها وليس لها متابعات في الصحيح، ولها متابعات في الكتب الستة.

وسأدرس من أحاديثه عند البخاري فقط:

أ. الأحاديث التي انفرد بها عن أصحاب الكتب الستة.

ب. الأحاديث التي أخرجها ولها متابعات في الكتب الستة دون الصحيح.

ج. الأحاديث التي علّقها.

أ. الأحاديث التي انفرد بها الإمام البخاري عن أصحاب الكتب الستة:

الحديث الأول: أخرجه في كتاب العلم، باب: حفظ العلم.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: (**حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وِعَاءَيْنِ فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ**)[1].

قلت: له متابع عند ابن سعد في الطبقات قال: حدثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب به بمثله وهو سند صحيح، وقال: أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك وإسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس وخالد بن مخلد البجلي قالوا: حدثنا محمد بن هلال، عن أبيه عن أبي هريرة بنحوه... قال الحسن: صدق والله، لو أخبرنا أن بيت الله يُهْدَم أو يُحْرق ما صَدَّقه الناس[2].

الحديث الثاني: أخرجه في البيوع، باب: كَسْبُ الرَّجُلِ وعَمَلُه بيده.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (**لَمَّا اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ قَالَ**

---

(١) البخاري، الصحيح، ص٤٣، ح١٢٠.

(٢) الطبقات الكبرى، ٤/ ٣٣١.

:لَقَدْ عَلِمَ قَوْمِي أَنَّ حِرْفَتِي لَمْ تَكُنْ تَعْجِزُ عَنْ مَئُونَةِ أَهْلِي، وَشُغِلْتُ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَسَيَأْكُلُ آلُ أَبِي بَكْرٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَيَحْتَرِفُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ)[1].

قلت: له متابعة تامة من طريق أحمد بن صالح المصري، ثنا ابن وهب، به بنحوه[2] وهو سند صحيح.

وآخر من طريق بشر بن شعيب بن أبي حمزة، عن أبيه، عن الزهري به بنحوه[3]. وهو سند صحيح كذلك.

الحديث الثالث: أخرجه في كتاب الصلح، باب: هل يشير الإمام بالصلح:

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الرِّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِالرَّحْمَنِ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ عَالِيَةٍ أَصْوَاتُهُمَا، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لا أَفْعَلُ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: **(أَيْنَ الْمُتَأَلِّي عَلَى اللَّهِ لا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ)** فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبَّ[4].

وأخرجه مسلم في صحيحه قال: وحدثني غير واحد من أصحابنا، قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أخي، عن سليمان وهو ابن بلال به بنحوه[5].

قال الحافظ في النكت الظراف: قال أبو نعيم في المستخرج: إن مسلماً روى هذا الحديث عن البخاري. انتهى.

وكلام أبي نعيم يقتضي أنه حدث به غيره، وقد رويناه في الأول من أمالي المحاملي رواية الأصبهانيين عنه، قال: حدثنا عبد الله بن شبيب حدثنا إسماعيل[6].

وقد ذكره مالك في الموطأ[7] مرسلاً، عن أبي الرجال محمد بن عبدالرحمن، عن أمه عمرة بنت عبدالرحمن سمعها تقول: ابتاع رجل ثمر حائط في زمان رسول الله... الخ فذكرت الحديث من غير ذكر عائشة.

---

(١) البخاري، الصحيح، ص٤٣٠، ح٢٠٧٠.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ٦/ ٣٥٣، ح١٢٧٨٥.

(٣)البيهقي، السنن الكبرى ، ١٠/ ١٠٧، ح٢٠٠٧٥.

(٤) البخاري، الصحيح، ص٥٦٥، ح٢٧٠٥.

(٥) مسلم، الصحيح، ٣/ ١١٩١، ح١٥٥٧.

(٦) النكت الظراف، ١٢/ ٤١٦، وانظر: النووي، شرح مسلم، ١٠/ ٢١٩.

(٧) الموطأ، ٢/ ٦٢١.

قال ابن عبدالبر: "لا أعلم هذا الحديث بهذا اللفظ يسند عن النبي ﷺ من وجه متصل إلا من رواية سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن أبي الرجال عن عمرة، عن عائشة... ذكره البخاري..."[1].

الحديث الرابع: أخرجه في الجهاد والسير، باب: إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فهي لهم.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَعْمَلَ مَوْلًى لَهُ يُدْعَى هُنَيًّا عَلَى الْحِمَى فَقَالَ: **(يَا هُنَيُّ اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ، وَأَدْخِلْ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ[2] وَرَبَّ الْغُنَيْمَةِ، وَإِيَّايَ وَنَعَمَ ابْنِ عَوْفٍ وَنَعَمَ ابْنِ عَفَّانَ فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُمَا يَرْجِعَا إِلَى نَخْلٍ وَزَرْعٍ وَإِنَّ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ وَرَبَّ الْغُنَيْمَةِ إِنْ تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُمَا يَأْتِنِي بِبَنِيهِ فَيَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَتَارِكُهُمْ أَنَا لَا أَبَا لَكَ فَالْمَاءُ وَالْكَلَأُ أَيْسَرُ عَلَيَّ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، وَايْمُ اللَّهِ إِنَّهُمْ لَيَرَوْنَ أَنِّي قَدْ ظَلَمْتُهُمْ إِنَّهَا لَبِلَادُهُمْ فَقَاتَلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْمَالُ الَّذِي أَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ شِبْرًا)**[3].

قلت: أخرجه مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم به بمثله[4].

والشافعي قال: أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن زيد بن أسلم به بمثله[5].

والبيهقي من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير، ثنا مالك، به بمثله[6].

والبزار من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم به بمثله[7].

الحديث الخامس: أخرجه في مناقب الأنصار، باب: في أيام الجاهلية:

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: **(كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ غُلَامٌ يُخْرِجُ لَهُ الْخَرَاجَ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَأْكُلُ مِنْ خَرَاجِهِ، فَجَاءَ يَوْمًا بِشَيْءٍ فَأَكَلَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ لَهُ الْغُلَامُ: أَتَدْرِي مَا هَذَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: كُنْتُ تَكَهَّنْتُ لِإِنْسَانٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ**

---

(١) التمهيد، ١٣/ ١٤٧-١٥٠.

(٢) الصُّرَيْمَة: القطيع من الإبل، لسان العرب، باب الميم، فصل الصاد، ١٢/ ٣٣٨.

(٣) البخاري، الصحيح، ص٦٤٤، ح٣٠٥٩.

(٤) الموطأ، ٢/ ١٠٠٣.

(٥) مسند الشافعي، ص١٦.

(٦) السنن الكبرى، ٦/ ١٤٧، ح١١٥٨٩.

(٧) المسند، ١/ ٣٩٥، ح٢٧٢.

وَمَا أُحْسِنُ الْكِهَانَةَ إِلاَّ أَنِّي خَدَعْتُهُ، فَلَقِيَنِي فَأَعْطَانِي بِذَلِكَ فَهَذَا الَّذِي أَكَلْتَ مِنْهُ، فَأَدْخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ فَقَاءَ كُلَّ شَيْءٍ فِي بَطْنِهِ)[1].

قال الحافظ في الفتح: "ووقع لأبي بكر قصة ذكرها عبد الرزاق[2] بسند صحيح أنهم نزلوا بماء فجعل النُّعَيْمَان يقول لهم يكون كذا فيأتون بالطعام فيرسله إلى أصحابه، فبلغ أبا بكر فقال: أراني آكل كهانة النعيمان منذ اليوم، فأدخل يده في حلقه فاستقاء. وفي الورع لأحمد[3]... ثم ذكره نحوه عن ابن سيرين مرسلاً وقال: رجاله ثقات لكنه مرسل"[4].

الحديث السادس: أخرجه في المغازي، باب: غزوة الحديبية:

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى السُّوقِ فَلَحِقَتْ عُمَرَ امْرَأَةٌ شَابَّةٌ فَقَالَتْ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَلَكَ زَوْجِي وَتَرَكَ صِبْيَةً صِغَارًا وَاللَّهِ مَا يُنْضِجُونَ كُرَاعًا[5] وَلا لَهُمْ زَرْعٌ وَلا ضَرْعٌ وَخَشِيتُ أَنْ تَأْكُلَهُمُ الضَّبُعُ، وَأَنَا بِنْتُ خُفَافِ بْنِ إِيْمَاءَ الْغِفَارِيِّ، وَقَدْ شَهِدَ أَبِي الْحُدَيْبِيَةَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَقَفَ مَعَهَا عُمَرُ وَلَمْ يَمْضِ ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِنَسَبٍ قَرِيبٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى بَعِيرٍ ظَهِيرٍ[6] كَانَ مَرْبُوطًا فِي الدَّارِ فَحَمَلَ عَلَيْهِ غِرَارَتَيْنِ[7] مَلأَهُمَا طَعَامًا، وَحَمَلَ بَيْنَهُمَا نَفَقَةً وَثِيَابًا، ثُمَّ نَاوَلَهَا بِخِطَامِهِ، ثُمَّ قَالَ: اقْتَادِيهِ فَلَنْ يَفْنَى حَتَّى يَأْتِيَكُمُ اللَّهُ بِخَيْرٍ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَكْثَرْتَ لَهَا، قَالَ عُمَرُ: ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ وَاللَّهِ إِنِّي لأَرَى أَبَا هَذِهِ وَأَخَاهَا قَدْ حَاصَرَا حِصْنًا زَمَانًا فَافْتَتَحَاهُ ثُمَّ أَصْبَحْنَا نَسْتَفِيءُ[8] سُهْمَانَهُمَا فِيهِ)[9].

قلت: ورواه البخاري بالسند نفسه مختصراً[10]،وقال ابن الجوزي انفرد به البخاري[11].

---

(١) البخاري، الصحيح، ص٨٠٢، ح٣٨٤٢.

(٢) الجامع لمعمر ١١/ ٢٠٩، مطبوع ملحق بمصنف عبد الرزاق.

(٣) الورع، ص٨٤.

(٤) فتح الباري، ٧/ ١٥٤.

(٥) كُراع: هو مستدق الساق العاري من اللحم، لسان العرب، باب العين، فصل الكاف، ٨/ ٣٠٧.

(٦) ظهير: قوي الظهر شديد على الرحلة، الخطابي، غريب الحديث، ٢/ ٨٠.

(٧) الغرارة: ما يوضع به التبن، لسان العرب، باب الراء، فصل الغين، ٥/ ١٨.

(٨) نستفيء: أي نسترجع أسْهُمنا غَنَماً، الخطابي، غريب الحديث، ٢/ ٨٠.

(٩) البخاري، الصحيح، ص٨٧٢، ح٤١٦٠.

(١٠) التاريخ الصغير، ١/ ٥٥.

(١١) صفوة الصفوة، ١/ ٢٨١.

الحديث السابع: أخرجه في النكاح، باب: نكاح الأبكار:

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّه عَنْهَا قَالَت: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ نَزَلْتَ وَادِيًا وَفِيهِ شَجَرَةٌ قَدْ أُكِلَ مِنْهَا وَوَجَدْتَ شَجَرًا لَمْ يُؤْكَلْ مِنْهَا فِي أَيِّهَا كُنْتَ تُرْتِعُ؟ بَعِيرَكَ؟ **قَالَ: (فِي الَّذِي لَمْ يُرْتَعْ مِنْهَا)** تَعْنِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِكْرًا غَيْرَهَا)[١].

قال ابن الجوزي: انفرد به البخاري[٢].

الحديث الثامن: أخرجه في الرقاق، باب: كيف الحشر:

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ أَبِي الْغَيْثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(أَوَّلُ مَنْ يُدْعَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ آدَمُ فَتَرَاءَى ذُرِّيَّتُهُ فَيُقَالُ هَذَا أَبُوكُمْ آدَمُ فَيَقُولُ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ فَيَقُولُ أَخْرِجْ بَعْثَ جَهَنَّمَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ فَيَقُولُ يَا رَبِّ كَمْ أُخْرِجُ فَيَقُولُ أَخْرِجْ مِنْ كُلِّ مِائَةٍ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا أُخِذَ مِنَّا مِنْ كُلِّ مِائَةٍ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ فَمَاذَا يَبْقَى مِنَّا قَالَ إِنَّ أُمَّتِي فِي الْأُمَمِ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ)**[٣].

قلت: رواه الإمام أحمد حدثنا قتيبة، حدثنا عبدالعزيز بن محمد، عن ثور، عن أبي الغيث، وهو سالم مولى مطيع، عن أبي هريرة به بنحوه[٤]. وهو سند حسن.

وله شواهد صحيحة من حديث أبي سعيد الخدري[٥] بنحوه.

ب- الأحاديث التي أخرجها البخاري لإسماعيل ولها متابعات في الكتب الستة:

الحديث الأول: أخرجه في الزكاة، باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل:٥ - ١٠] اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقَ مَالٍ خَلَفًا.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي مُزَرِّدٍ عَنْ أَبِي الْحُبَابِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّه عَنْه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ**

---

(١) البخاري، الصحيح، ص١١١٧، ح٥٠٧٧.

(٢) صفوة الصفوة، ٢/ ١٧.

(٣) البخاري، الصحيح، ص١٣٨٧، ح٦٥٢٩.

(٤) المسند، ٢/ ٢٧٨.

(٥) والبخاري، الصحيح، ص١٣٨٧، ح٦٥٣٠. مسلم، الصحيح، ١/ ٢٠١، ح٢٢٢.

الْعِبَادُ فِيهِ إِلاَّ مَلَكَانِ يَنْزِلانِ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا، وَيَقُولُ الآخَرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا)[1].

قلت: له متابعات منها:

الأولى: عند مسلم، قال: حدثني القاسم بن زكريا، حدثنا خالد بن مخلد حدثني سليمان به بمثله[2].

الثانية: عند النسائي، قال: أخبرنا محمد بن نصر، قال: نا أيوب بن سليمان بن بلال، قال: حدثني أبو بكر ، عن سليمان به بمثله[3].

الثالثة: وأبو نعيم في المستخرج من طريق يحيى بن حسان ومن طريق ابن أبي مريم ثنا سليمان به بمثله[4].

الحديث الثاني: أخرجه في المغازي، باب: في مرض النبي ﷺ ووفاته.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلال، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ يَقُولُ: **(أَيْنَ أَنَا غَدًا أَيْنَ أَنَا غَدًا)** يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهَا قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَاتَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي كَانَ يَدُورُ عَلَيَّ فِيهِ فِي بَيْتِي فَقَبَضَهُ اللَّهُ وَإِنَّ رَأْسَهُ لَبَيْنَ نَحْرِي وَسَحْرِي[5]، وَخَالَطَ رِيقُهُ رِيقِي، ثُمَّ قَالَتْ: دَخَلَ عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَهُ سِوَاكٌ يَسْتَنُّ بِهِ فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ لَهُ أَعْطِنِي هَذَا السِّوَاكَ يَا عَبْدَالرَّحْمَنِ فَأَعْطَانِيهِ فَقَضِمْتُهُ ثُمَّ مَضَغْتُهُ فَأَعْطَيْتُهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَنَّ بِهِ وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَى صَدْرِي)[6].

قلت: أخرج له مسلم عدّة متابعات، أكتفي بذكرها وإن كان له متابعات أخرى.

قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: وجدت في كتابي عن أبي أسامة عن هشام به بنحوه.

---

(١) البخاري، الصحيح، ص٣٠٤، ح١٤٤٢.

(٢) الصحيح، ٢/ ٧٠٠، ح١٠١٠.

(٣) الكبرى، ٥/ ٣٧٥، ح٩١٧٨.

(٤) المستخرج، ٣/ ٨٨، ح٢٢٦١.

(٥) سحري: السحر: الرئة: أي مات رسول الله ﷺ وهو مستند إلى صدرها وما يحاذي سحرها منه، لسان العرب، باب الراء، فصل السين، ٤/ ٣٥١.

(٦) البخاري، الصحيح ، ص٩٢٥، ح٤٤٥٠.

وقـال: حدثـنا قتيـبة بـن سعيد، عن مالك بن أنس، فيما قرئ عليه عن هشام بن عروة به بنحوه.

وقـال: حدثـنا ابـن نمـير حدثـني أبـي ح. وحدثـنا إسـحاق بـن إبراهـيم، أخـبرنا عـبدة بـن سليمان ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب. قالا: حدثنا أبو أسامة كلهم عن هشام به بنحوه[1].

الحديـث الثالـث: أخـرجه في التفسـير، بـاب قوله تعالى: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟ ۗ وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقون:٧].

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُاللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: حَزِنْتُ عَلَى مَنْ أُصِيبَ بِالْحَرَّةِ فَكَتَبَ إِلَيَّ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ وَبَلَغَهُ شِدَّةُ حُزْنِي يَذْكُرُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلأَنْصَارِ وَلأَبْنَاءِ الأَنْصَارِ**) وَشَكَّ ابْنُ الْفَضْلِ فِي أَبْنَاءِ أَبْنَاءِ الأَنْصَارِ فَسَأَلَ أَنَسًا بَعْضُ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَقَالَ: هُوَ الَّذِي يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**هَذَا الَّذِي أَوْفَى اللَّهُ لَهُ بِأُذُنِهِ**)[2].

قلـت: أخـرج له مسـلم مـتابعاً قال: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر وابن مهدي، قالا: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم به بنحوه[3].

ومـن طـريق أبـي معـن الرقاشـي، حدثـنا عمر بن يونس، حدثنا عكرمة -ابن عمار-، حدثنا إسحاق -ابن عبد الله بن أبي طلحة- أن أنساً حدثه به بنحوه[4].

وابن حبان من طريق يزيد بن هارون، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أبي بكر بن أنـس أن زيـد بـن أرقم كتب إلى أنس به بنحوه[5]، وهو عند ابن أبي شيبة، قال: حدثنا يزيد بن هارون به بنحوه[6] وهو سند صحيح.

---

(١) الصحيح، ٤/ ١٨٩٣، ح٢٤٤٣- ٢٤٤٤.

(٢) البخاري، الصـحيح، ص١٠٧٠، ح٤٩٠٦، ومعـنى قولـه: أوفى الله اله بإذنه: أي هذا الذي أظهر الله صدقه فيما اعلم به والمعنى أوفى صدقه. انظر: فتح الباري، ٨/ ٦٥١.

(٣) الصحيح، ٤/ ١٩٤٨، ح٢٥٠٦، وانظر أحمد، المسند، ٤/ ٣٦٩.

(٤) المصدر نفسه، ٤/ ١٤٩٨، ح٢٥٠٧.

(٥) الصحيح، ١٦/ ٢٧٠، ح٧٢٨١.

(٦) المصنف، ٦/ ٣٩٩، ح٣٢٣٦٢.

الحديث الرابع: أخرجه في الأدب، باب: الوصاة بالجار:

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّه عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**مَا زَالَ يُوصِينِي جِبْرِيلُ بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ**)[1].

قلت: له متابع عند الترمذي، قال: حدثنا قتيبة، حدثنا الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد به بمثله، وقال: حسن صحيح[2].

وثاني عند أبي داود، قال: حدثنا مسدد، حدثنا حماد، عن يحيى بن سعيد به بنحوه[3].

وثالث: عند ابن ماجه قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا يزيد بن هارون وعبدة بن سليمان ح.

وحدثنا محمد بن رمح، أنبأنا الليث بن سعد جميعاً عن يحيى بن سعيد به بمثله[4].

الحديث الخامس: أخرجه في الرقاق، باب: حُجِبَتْ النّار بالشهوات.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **قَالَ: (حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ وَحُجِبَتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ)**[5].

قلت: له متابعات منها:

ما رواه مسلم[6]، قال: حدثني زهير بن حرب، حدثنا شبابة، حدثنا ورقاء، عن أبي الزناد به بنحوه.

وما رواه الترمذي[7] قال: حدثنا أبو كريب، حدثنا عبدة بن سليمان، عن محمد بن عمرو، حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة به بنحوه مطولاً، وقال: حسن صحيح.

والحاكم[8] من طريق أبي الربيع الزهراني، ثنا إسماعيل بن جعفر، ثنا محمد بن عمرو به بنحو حديث الترمذي، وقال: حديث صحيح على شرط مسلم.

---

(١) البخاري، الصحيح ، ص١٢٩١، ح٦٠١٤.

(٢) الجامع، ٤/ ٣٣٢، ح١٩٤٢.

(٣) السنن، ٤/ ٣٣٨، ح٥١٥٢.

(٤) السنن، ٢/ ١٢١١، ٣٦٧٣.

(٥) البخاري، الصحيح ، ص١٣٨١، ح٦٤٨٧.

(٦) الصحيح، ٤/ ٢١٧٤، ح٢٨٢٣.

(٧) الجامع، ٤/ ٦٩٣، ح٢٥٦٠.

(٨) المستدرك، ١/ ٢٦.

والنسائي في الكبرى[1] من طريق الفضل بن موسى قال: حدثنا محمد بن عمرو به بنحوه، وهو حديث حسن.

والبزار[2] من طريق عمرو بن عبد الغفار، قال: أخبرنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به بنحوه.

الحديث السادس: أخرجه في الرقاق، باب: لينظر إلى من هو أسفل منه.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (**إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى مَنْ فُضِّلَ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ وَالْخَلْقِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ**)[3].

قلت له متابعات منها:

ما رواه مسلم[4] قال: حدثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد قال قتيبة حدثنا، وقال يحيى أخبرنا المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي، عن أبي الزناد به بمثله زاد في آخره. **"ممن فُضّل عليه"**.

وقال: حدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمثل حديث أبي الزناد سواء.

ثم رواه من طريق أبي معاوية ووكيع، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به بنحوه.

وابن حبان[5] من طريق الليث بن سعد، عن ابن عجلان، عن الأعرج به بمثل حديث البخاري، وهو سند حسن.

الحديث السابع: أخرجه في التوحيد، باب: قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥].

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّـهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**قَالَ اللَّهُ : إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي أَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ وَإِذَا كَرِهَ لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ**)[6].

---

(١) النسائي، الكبرى ٣/ ١٢١، ح٤٧٠٢.

(٢) المسند، ٨/ ١٧٤، ح٣٢٠٣.

(٣)البخاري، الصحيح ، ص١٣٨٠، ح٦٤٩٠.

(٤) الصحيح، ٤/ ٢٢٧٥، ح٢٩٦٣.

(٥) الصحيح، ٢/ ٤٨٨، ح٧١١.

(٦)البخاري، الصحيح ، ص١٥٧٢، ح٧٥٠٤.

قلت: له متابع في موطأ[1] مالك عن أبي الزناد به بمثله.

وعند ابن حبان[2] من طريق أحمد بن أبي بكر ، عن مالك به بمثله ، وهو سند حسن، والنسائي[3] من طريق أبي القاسم، عن مالك، عن أبي الزناد به بمثله، وهو سند صحيح، ومن طريق المغيرة بن عبد الرحمن ، عن أبي الزناد به بمثله، وعند مسلم[4] قال: حدثنا سعيد بن عمرو، أخبرنا عبثر، عن مطرف، عن عامر، عن شريح بن هانئ، عن أبي هريرة به بنحوه.

ج – الأحاديث التي علقها البخاري لإسماعيل:

الحديث الأول: أخرجه في الزكاة، باب: الزكاة على الأقارب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِاللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَخْلٍ وَكَانَ أَحَبُّ مَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءَ ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران:٩٢]. قَامَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وَإِنَّ أَحَبَّ مَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءَ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ فَضَعْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**بَخٍ ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ أَوْ رَايِحٌ** -شَكَّ عَبْدُاللَّهِ- **وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ**)... .

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى رَايِحٌ[5].

وقد كُرِّرَ معلقاً في الأحاديث ٢٣١٨[6] و٢٧٦٩[7] و٥٦١١[8].

الحديث ٢٣١٨ رواه البخاري عن يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك به بمثله. وقال: تابعه إسماعيل عن مالك، وقال روح عن مالك: رابح.

---

(١) الموطأ، ١/ ٢٤٠، ح٥٦٩.

(٢) الصحيح، ٢/ ٨٤، ح٣٦٣.

(٣) السنن الكبرى، ١/ ٦٠٤، ح١٩٦١، ٤/ ٤١٥، ح٧٧٤٤، والمجتبى، ٤/ ١٠، ح١٨٣٥.

(٤) الصحيح، ٤/ ٢٠٦٦، ح٢٦٨٥.

(٥) البخاري، الصحيح، ص٣٠٩، ح١٤٦١.

(٦) المصدر نفسه، كتاب الوكالة، باب: إذا قال الرجل لوكيله: ضعه حيث أراك الله، وقال الوكيل: قد سمعت ما قلت، ص٤٧٩.

(٧) المصدر نفسه، كتاب الوصايا، باب: إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز، وكذلك الصدقة، ص٥٨٥.

(٨) المصدر نفسه، كتاب الأشربة، باب استعذاب الماء، ص١٢٢٢.

والحديث "٢٧٦٩" رواه عن عبد الله بن مسلمة، عن مالك به بنحوه، وقال: وقال إسماعيل وعبد الله بن يوسف ويحيى بن يحيى عن مالك "رايح".

والحديث "٥٦١١" رواه كذلك عن عبد الله بن مسلمة عن مالك به بنحوه، وقال: وقال إسماعيل ويحيى بن يحيى "رايح".

وهذا المعلق وصله في كتاب التفسير، باب: ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران:٩٢].

قال: حدثنا إسماعيل، قال: حدثني مالك به بنحوه، وفيه: "رايح"[١].

ووصله في كتاب الوصايا، باب: من تصدق إلى وكيله، ثم رد الوكيل إليه، قال: وقال إسماعيل: أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، عن إسحاق بن عبد الله به بنحوه وفيه: "رابح"[٢].

فيكون قد سمعه من مالك على الوجهين "رابح" و"رايح".

الحديث الثاني: أخرجه في كتاب البيوع، باب: بيع الطعام قبل أن يقبض وبيع ما ليس عندك:

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ**) زَادَ إِسْمَاعِيلُ: (**مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ**)[٣].

قلت: وصله البيهقي[٤] في السنن الكبرى من طريق محمد بن أيوب، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثني مالك به.

وقال الحافظ في التغليق[٥]: قال الإسماعيلي: "قد تابع إسماعيلَ على هذا اللفظ الشافعيُّ[٦] وابنُ مهدي وقتيبةُ" وزاد في الفتح: وابنُ وهب[٧].

قلت: وكذلك خالد بن مخلد البجلي عند الدارمي[٨].

---

(١) البخاري، الصحيح ، ص٥٨١، ح٢٧٥٨.

(٢) البخاري، الصحيح، ص٩٥٠، ح٤٥٥٤.

(٣) البخاري ، الصحيح، ص٤٤٣، ح٢١٣٦.

(٤) السنن الكبرى، ٥/ ٣١١، ح١٠٤٥٣.

(٥) تغليق التعليق، ٣/ ٢٤٢.

(٦) انظر اختلاف الحديث، ص٢٦٨.

(٧) فتح الباري، ٤/ ٣٥٠.

(٨) السنن، ٢/ ٣٢٩، ح٢٥٥٩.

الحديث الثالث: أخرجه في أحاديث الأنبياء، باب:

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ أَنَّ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَ عَبْدَاللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِي اللَّه عَنْهمْ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ قَوْمَكِ لَمَّا بَنَوُا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ**) قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ؟ قَالَ: (**لَوْلا حِدْثَانُ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ**) فَقَالَ عَبْدُاللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَئِنْ كَانَتْ عَائِشَةُ سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أُرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرَكَ اسْتِلامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحِجْرَ إِلاَّ أَنَّ الْبَيْتَ لَمْ يُتَمَّمْ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.

قَالَ إِسْمَاعِيلُ عَبْدُاللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ[1].

قلت: وصله البخاري، في التفسير، باب: قوله تعالى: **﴿وإذ يرفعُ إبراهيمُ القواعدَ من البيتِ وإسماعيلُ ربَّنا تقبلْ منَّا إنَّكَ أنتَ السميعُ العليمُ﴾** (البقرة: ١٢٧).

حدثنا إسماعيل، قال: حدثني مالك عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله أن عبدالله بن محمد بن أبي بكر أخبر عبد الله بن عمر به بمثله[2].

خلاصة مرويات اسماعيل عند البخاري:

بعد دراسة أحاديث اسماعيل بن أبي أويس عند البخاري وجدت أن لهذه الأحاديث تجميعاً متابعات تبين صون اسماعيل لكتابه الذي انتقى منه البخاري، ولم يتفرد البخاري إلا بحديثين لم أقف لهما على متابعات أحدهما كتاب المغازي والآخر في النكاح إلا أنه لم يتضمن حكماً شرعياً والله أعلم.

ثانياً: مرويات إسماعيل بن أبي أويس عند مسلم

روى له الإمام مسلم سبعة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الحج، باب: بيان وجوه الإحرام، أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي خَالِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ح وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِي اللَّه عَنْهَا: (**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْرَدَ الْحَجَّ**)[3].

---

(١) البخاري، الصحيح، ص٧١٠، ح٣٣٦٨.

(٢) الصحيح، ص٩٣٣، ح٤٤٨٤.

(٣) مسلم، الصحيح، ٢/ ٨٧٥، ح١١٢١١.

قلت: هـذا الحديث لم ينفرد به ابن أبي أويس، فله متابعات عن ثقات أثبات وغيرهم، غير المتابعة التي ذكرها مسلم. ومن هذه المتابعات:

ما رواه أبو داود، قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعبني ، ثنا مالك به بمثله[1]، وما رواه الترمـذي، قـال: حدثنا أبو مصعب وهو أحمد بن أبي بكر قراءة على مالك به بمثله، وقال حسن صحيح[2]، وأبو يعلى من طريق عبد الأعلى بن حماد النرسي عن مالك به بمثله[3].

الحديث الثاني: في اللعان، أخرجه متابعة.

قـال: وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحِ بْنِ الْمُهَاجِرِ وَعِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيَّانِ وَاللَّفْظُ لابْنِ رُمْحٍ قَالا أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ذُكِرَ التَّلاعُنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلاً ثُمَّ انْصَرَفَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو إِلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ رَجُلاً فَقَالَ عَاصِمٌ: مَا ابْتُلِيتُ بِهَذَا إِلاَّ لِقَوْلِي فَذَهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُصْفَرًّا[4] قَلِيلَ اللَّحْمِ سَبِطَ الشَّعَرِ وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ خَدْلاً[5] آدَمَ كَثِيرَ اللَّحْمِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **اللَّهُمَّ بَيِّنْ**، فَوَضَعَتْ شَبِيهًا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجُهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا فَلاعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ رَجُلٌ لابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ: أَهِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَمْتُ هَذِهِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لا تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهِرُ فِي الإِسْلامِ السُّوءَ .

وحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الأَزْدِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلالٍ عَنْ يَحْيَى حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ ذُكِرَ الْمُتَلاعِنَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَزَادَ فِيهِ بَعْدَ قَوْلِهِ كَثِيرَ اللَّحْمِ قَالَ جَعْدًا قَطَطًا[6].

---

(١) السنن، ٢/ ١٥٢، ح١٧٧٧.

(٢) الجامع، ٣/ ١٨٣، ح٨٢٠.

(٣) المسند، ٧/ ٣٢٤، ح٤٣٦١.

(٤) مُصفَّر: هزيل قليل الشحم واللحم، لسان العرب، باب الراء، فصل الصاد ٤/ ٤٦٢.

(٥) الخدْل: العظيم الممتلئ، لسان العرب، باب اللام فصل الخاء، ١١/ ٣٠١.

(٦) مسلم، الصحيح، ٢/ ١١٣٤، ح١٤٩٧.

ورواه البخاري من طريق إسماعيل بن أبي أويس قال: حدثني سليمان بن بلال به بنحوه[1]، ومن طريق سعيد بن عفير، قال حدثني الليث به بنحوه[2]، ومن حديث عبدالله بن يوسف، حدثنا الليث به بنحوه[3].

والنسائي في سُنَنِه من طريق عيسى بن حماد، قال: أنبأنا الليث به بنحوه[4].

الحديث الثالث: (سَمِعَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ عَالِيَةٍ أَصْوَاتُهُمَا،... الحديث).

سبق عند البخاري، في الأحاديث التي تفرد بها، الحديث الثالث[5] ورواه مسلم من طريق البخاري.

الحديث الرابع: أخرجه في الأيمان، باب: ندب مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ، أخرجه متابعة.

قال: وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ).

وحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ فِي هَذَا الإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ: فَلْيُكَفِّرْ يَمِينَهُ وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ)[6].

وكان أخرجه من طريق أبي طاهر، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني مالك، عن سهيل بن أبي صالح به بنحوه[7].

وله متابعات منها عند ابن حبان بسند صحيح من طريق أحمد بن أبي بكر، عن مالك، عن سهيل به بنحوه[8]، وعند النسائي أنبأنا قتيبة بن سعيد، عن مالك، عن سهيل، به بنحوه[9]، وأخرجه مالك في الموطأ عن سهيل به بنحوه[10].

---

(١) الصحيح، ص١١٦٧، ح٥٣١٦.

(٢) البخاري، الصحيح، ص١١٦٦، ح٥٣١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص١٤٤٧، ح٦٨٥٦.

(٤) الكبرى، ٣/ ٣٧٣، ح٥٦٦٤، المجتبى، ٦/ ١٧٣، ح٣٤٧٠.

(٥) انظر: ص٢١٩

(٦) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٢٧٢، ح١٦٥٠، (١٢-١٣).

(٧) المصدر نفسه، ص(١٤).

(٨) الصحيح، ١٠/ ١٩٠، ح٤٣٤٩.

(٩) السنن الكبرى، ٣/ ١٢٦، ح٤٧٢٢.

(١٠) الموطأ، ٢/ ٤٧٨.

النسائي في الكبرى[٢]، ومن طريق العباس بن عبد العظيم، قال: حدثنا عثمان بن عمر قال: حدثنا يونس به بنحوه[٣].

الحديث السابع: أخرجه في فضائل الصحابة، باب: من فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ خُنَيْسٍ وَأَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الأَزْدِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عَلَى جَبَلِ حِرَاءٍ فَتَحَرَّكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(اسْكُنْ حِرَاءُ فَمَا عَلَيْكَ إِلاَّ نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ وَعَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِي اللَّهم عَنْهمْ)**[٤].

وأخرجه من طريق قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد العزيز بن محمد عن سهيل به بنحوه[٥] قبل هذا الحديث.

وله متابعات منها: ما رواه ابن حبان من طريق حرملة بن يحيى، حدثنا ابن وهب، حدثني معاوية بن صالح، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سهيل به بنحوه[٦]. وهو سند صحيح، وابن أبي عاصم قال: حدثنا يعقوب بن حميد، ثنا عبدالعزيز بن محمد، عن سهيل به بنحوه[٧]. وهو سند حسن.

خلاصة مرويات إسماعيل بن أبي أويس عند مسلم.

الأحاديث السبعة التي أخرجها مسلم لإسماعيل هي في باب المتابعات والشواهد، ولجميعها عنده متابعات صحيحة، فلم يخرجها اعتماداً على ابن أبي أويس.

أحدها أخرجه من طريق البخاري.

ثالثاً: مرويات إسماعيل بن أبي أويس عند الترمذي.

---

(١) الجامع، ٤/ ٢٢٧، ح١٧٣٩.

(٢) السنن الكبرى، ٥/ ٤٥٠، ح٩٥١٢.

(٣) المصدر نفسه، ٥/ ٤٥٠، ح٩٥١٣.

(٤) مسلم، الصحيح، ٤/ ١٨٨٠، ح٢٤١٧.

(٥) المصدر نفسه، ح٢٤١٧، وانظر الترمذي، ٥/ ٦٢٤، ح٣٦٩٦، وقال: حديث صحيح.

(٦) الصحيح ١٥/ ٤٤١، ح٦٩٨٣.

(٧) السنة، ٢/ ٦٢١، ح١٤٤١.

روى له الترمذي خمسة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الإيمان، باب: ما جاء بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ابْنِ زَيْدِ بْنِ مِلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**إِنَّ الدِّينَ لَيَأْرِزُ**[1] **إِلَى الْحِجَازِ كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا وَلَيَعْقِلَنَّ الدِّينُ مِنَ الْحِجَازِ مَعْقِلَ الأُرْوِيَّةِ مِنْ رَأْسِ الْجَبَلِ إِنَّ الدِّينَ بَدَأَ غَرِيبًا وَيَرْجِعُ غَرِيبًا فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ الَّذِينَ يُصْلِحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ مِنْ بَعْدِي مِنْ سُنَّتِي**).

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ [2].

قلت: في تحفة الأشراف قوله: (حسن) فقط[3] وهو الأليق بمنهج الترمذي ذلك أن هذا الحديث فيه: كثير بن عبدالله، قال الحافظ: ضعيف أفرط من نسبه إلى الكذب[4]، ووالده مقبول[5]، ولم أقف له على متابعات، ولكن له شاهد صحيحٌ عند مسلم[6] من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- لمجموع المتن بنحوه، ويشهد للجزء الأول ما في الصحيحين[7] (**إن الإيمان ليأرز إلى المدينة...**) وللثاني: (**بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً**)[8].

وما صَدَّرَ الترمذي به الباب من حديث ابن مسعود وقال: حسن صحيح[9].

وعلى هذا يكون تحسين الترمذي لهذا الحديث للشواهد.

---

(١) يأرز: أي ينضم وينقبض، ابن قتيبة، غريب الحديث، ٢/ ٢٧٥. ومعنى قوله وليعقلن الدين من الحجاز معقل الأروية من الجبل، أي: ليمتنعن بالحجاز ويتخذ منه حصناً وملجأ كما تتخذ الأروية وهي المعز الجبلي رأس الجبل حصناً. انظر: تحفة الأحوذي، ٧/ ٣١٩.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥/ ١٨، ح٢٦٣٠.

(٣) تحفة الأشراف، ٨/ ١٦٧.

(٤) ابن حجر ، تقريب التهذيب، ص٤٦٠، ت٥٦١٧.

(٥) المصدر نفسه، ص٣١٦، ت٣٥٠٣.

(٦) الصحيح، ١/ ١٣١، ح١٤٦.

(٧) البخاري، الصحيح، ص٣٩١، ح١٨٧٦، ومسلم، الصحيح، ١/ ١٣١، ح١٤٧، من حديث أبي هريرة.

(٨) مسلم، الصحيح، ١/ ١٣١، ح١٤٥، من حديث أبي هريرة.

(٩) الجامع، ٥/ ١٨، ح٢٦٢٩.

الحديث الثاني: أخرجه في فضائل القرآن، باب: ما جاء في سورة الإخلاص، أخرجه من طريق البخاري، وذكر متابعاً له.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ يَؤُمُّهُمْ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ فَكَانَ كُلَّمَا افْتَتَحَ سُورَةً يَقْرَأُ لَهُمْ فِي الصَّلاةِ فَقَرَأَ بِهَا افْتَتَحَ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهَا... .

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ ثَابِتٍ وَرَوَى مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلاً قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُحِبُّ هَذِهِ السُّورَةَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فَقَالَ: **(إِنَّ حُبَّكَ إِيَّاهَا يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ)** حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ الأَشْعَثِ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ بِهَذَا[1].

قلت: علقه البخاري في صحيحه، باب الجمع بين السورتين في الركعة، والقراءة بالخواتيم...، قال: وقال عبيدالله، عن ثابت، عن أنس به بمثله[2].

قال الحافظ في الفتح[3]: وحديثه هذا وصله الترمذي والبزار عن البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس، والبيهقي من رواية محرز بن سلمة كلاهما عن عبدالعزيز الدراوردي عنه بطوله. قال الترمذي: حسن صحيح غريب من حديث عبيد الله عن ثابت، قال: وقد روى مبارك بن فضالة عن ثابت فذكر طرفاً من آخره. وذكر الطبراني في الأوسط أن الدراوردي تفرد به عن عبيد الله.

وذكر الدارقطني في العلل أن حماد بن سلمة خالف عبيد الله في إسناده فرواه عن ثابت عن حبيب بن سبيعة مرسلاً، قال: وهو أشبه بالصواب، وإنما رجحه لأن حماد بن سلمة مقدم في حديث ثابت، لكن عبيد الله بن عمر حافظ حجة وقد وافقه مبارك في إسناده فيحتمل أن يكون لثابت فيه شيخان.

فهذا من صحيح حديثه خاصة أنه من طريق البخاري، وقد انتقى من حديثه كما سبق.

الحديث الثالث: ذكره في تفسير القرآن متابعة تعليقاً، باب: ومن سورة فاتحة الكتاب:

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَلاءِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(مَنْ صَلَّى صَلاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأُمِّ الْقُرْآنِ**

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ١٦٩، ح٢٩٠١، وانظر ابن خزيمة، الصحيح، ١/ ٢٦٩.

(٢) البخاري، الصحيح، ص١٧١، ح٧٧٤.

(٣) فتح الباري، ٢/ ٢٥٧. وانظر تغليق التعليق، ٢/ ٣١٥.

فَهِيَ خِدَاجٌ هِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ) قَالَ قُلْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ إِنِّي أَحْيَانًا أَكُونُ وَرَاءَ الإِمَامِ قَالَ يَا ابْنَ الْفَارِسِيِّ فَاقْرَأْهَا فِي نَفْسِكَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى قَسَمْتُ الصَّلاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ ...الحديث.

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ وَإِسْمَعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْعَلاءِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ... .

وَرَوَى ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْعَلاءِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي وَأَبو السَّائِبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا.

أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ الْفَارِسِيُّ قَالا حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْعَلاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنِي أَبِي وَأَبو السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ وَكَانَا جَلِيسَيْنِ لأَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(مَنْ صَلَّى صَلاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأُمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ)** وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ إِسْمَعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ[١] عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ كِلا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْعَلاءِ[٢].

قلت: رواه مسلم من طريق ابن عيينة، ومن طريق ابن جريج، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة به بنحوه[٣]، ومن طريق مالك بن أنس، عن العلاء أنه سمع أبا السائب مولى هشام يقول: سمعت أبا هريرة به بنحوه[٤]، ومن طريق النضر بن محمد، حدثنا أبو أويس أخبرني العلاء، قال: سمعت من أبي ومن أبي السائب وكانا جليسي أبي هريرة، قالا: قال أبو هريرة به بنحوه[٥]، وهذا متابعة تامة لحديث ابن أبي أويس، وحديث شعبة عند ابن حبان من طريق محمد بن يحيى الذهلي، حدثنا وهب بن جرير، قال: حدثنا شعبة، عن العلاء، به بنحوه[٦]، وحديث ابن أبي أويس أخرجه أبو عوانة في مسنده[٧] حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا إسماعيل بن أبي

---

(١) انظر سؤاله في علل الترمذي الكبير، ص٧٤، ح١١٠.

(٢) الجامع، ٥/٢٠١، ح٢٩٥٣.

(٣) الصحيح، ١/٢٩٦، ح٣٩٥.

(٤) المصدر نفسه، ١/٢٩٦، ح٣٩٦.

(٥) الصحيح، ١/٢٩٨، ح٣٩٧.

(٦) الصحيح، ٥/٩٦، ح١٧٩٤.

(٧) مسند أبو عوانة، ١/٤٥٣، ح١٦٧٩.

أويس عن أبيه به بنحوه، والبيهقي من طريق الفضل بن محمد الشعراني، ثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أبي عن العلاء به بنحوه[1].

الحديث الرابع: أخرجه في تفسير القرآن، ومن سورة الروم، أخرجه من طريق البخاري.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ نِيَارِ بْنِ مُكْرَمٍ الأَسْلَمِيِّ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ **(الم غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ)** فَكَانَتْ فَارِسُ يَوْمَ نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ قَاهِرِينَ لِلرُّومِ وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يُحِبُّونَ ظُهُورَ الرُّومِ عَلَيْهِمْ لأَنَّهُمْ وَإِيَّاهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ وَفِي ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى **(وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ)** [الروم: ١-٥] وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تُحِبُّ ظُهُورَ فَارِسَ لأَنَّهُمْ وَإِيَّاهُمْ لَيْسُوا بِأَهْلِ كِتَابٍ وَلا إِيمَانٍ بِبَعْثٍ فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الآيَةَ خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِي اللَّه عَنْه يَصِيحُ فِي نَوَاحِي مَكَّةَ **(الم غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ)** قَالَ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ لأَبِي بَكْرٍ فَذَلِكَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ .... الحديث بطوله وفيه قصة مراهنة أبي بكر للمشركين.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ نِيَارِ بْنِ مُكْرَمٍ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ[2].

قلت: لم أقف له على متابعات، وله شاهد صحيح من حديث ابن عباس أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح[3].

وهو من طريق البخاري، فيكون هذا الحديث صحيحاً بهذا الاعتبار لانتقاء البخاري من حديث إسماعيل ويعضده كذلك الشاهد الصحيح عند الترمذي.

الحديث الخامس: أخرجه في المناقب، باب: مناقب أبي بكر ﷺ، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلالٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: **(أَبُو بَكْرٍ سَيِّدُنَا وَخَيْرُنَا وَأَحَبُّنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)**.

---

(١) السنن الكبرى، ٢/ ٣٩، ح٢١٩٧.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥/ ٢٧٨، ح٦٨٦٢.

(٣) المستدرك، ٣/ ٦٦.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ[1].

قلت: رواه البخاري، قال: حدثنا إسماعيل بن عبد الله، حدثنا سليمان بن بلال به بنحوه مطولاً[2].

وأخرجه ابن حبان في صحيحه[3]، من طريق ابن أبي أويس كذلك.

خلاصة أحاديث إسماعيل عند الترمذي.

الأحاديث الخمسة التي رواها الترمذي لإسماعيل اثنان من طريق البخاري وأخرج لهما متابعات أو شواهد، واثنان في باب الشواهد وواحد تعليقاً متابعة منها:

- اثنان صحيحان رواهما من طريق البخاري عنه.
- وواحد رواه من غير طريق البخاري إلا أن البخاري رواه عن إسماعيل في صحيحه فيكون صحيحاً.
- والرابع: ذكره في باب المتابعات.
- والخامس: حسنه لشواهده.

رابعاً: مروياته عند أبي داود.

لم يرو أبو داود لإسماعيل بن أبي أويس إلا حديثاً واحداً مقروناً.

أخرجه في كتاب الأدب، باب: ما يقول إذا أصبح.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ وَإِسْمَعِيلُ قَالا حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلالٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَنْبَسَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَنَّامٍ الْبَيَاضِيِّ[4] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ اللَّهُمَّ مَا أَصْبَحَ بِي مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْكَ وَحْدَكَ لا شَرِيكَ لَكَ فَلَكَ الْحَمْدُ وَلَكَ الشُّكْرُ فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ يَوْمِهِ وَمَنْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ حِينَ يُمْسِي فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ لَيْلَتِهِ)**[5].

---

(١) الترمذي، الجامع ،٥/ ٣٤٥، ح٣١٩٤.

(٢) الصحيح، ص٧٧١، ح٣٦٦٧

(٣) الصحيح،٥/ ٦٠٦، ح٣٦٥٦

(٤) عبدالله بن غنام هو: عبدالله بن غنام بن أوس بن مالك الأنصاري البيّاضي، صحابي له حديث، عداده في أهل الشام، انظر: ابن حجر، الإصابة، ٤/ ٢٠٧. ابن قانع، معجم الصحابة، ٢/ ٦٤. ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٣١٧. ترجمة (٣٥٢٨).

(٥) أبو داود، السنن، ٤/ ٣١٨، ح٥٠٧٣.

قلت: وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير، قال: قال لنا إسماعيل، حدثني أخي عن سليمان به بنحوه(١).

وأخرجه النسائي في الكبرى قال: حدثنا عمرو بن منصور، قال: حدثنا عبدالله ابن مسلمة، قال: حدثنا سليمان به بنحوه(٢). وهو سند حسن.

والبيهقي من طريق أبي حاتم بن إدريس الرازي، أخبرنا سليمان به بنحوه(٣).

وابن قانع في معجم الصحابة، قال: حدثنا عبيد بن شريك البزار، أخبرنا ابن أبي مريم، عن سليمان به بنحوه(٤). وهو سند حسن، فيكون هذا الحديث حسناً.

خامساً: مرويات إسماعيل بن أبي أويس عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه أربعة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب: من أحيا سنة قد أميتت، أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **(مَنْ أَحْيَا سُنَّةً مِنْ سُنَّتِي قَدْ أُمِيتَتْ بَعْدِي فَإِنَّ لَهُ مِنَ الأَجْرِ مِثْلَ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنَ النَّاسِ لا يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِ النَّاسِ شَيْئًا وَمَنِ ابْتَدَعَ بِدْعَةً لا يَرْضَاهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَإِنَّ عَلَيْهِ مِثْلَ إِثْمِ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنَ النَّاسِ لا يَنْقُصُ مِنْ آثَامِ النَّاسِ شَيْئًا)**.

وكان أخرجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، ثنا زيد بن حباب، ثنا كثير بن عبدالله به بنحوه(٥)، قلت: أخرجه الترمذي قال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، أخبرنا محمد بن عيينه، عن مروان بن معاوية الفزاري، عن كثير بن عبد الله به بنحوه ، وقال: هذا حديث حسن(٦).

والبزار من طريق عمرو بن علي، أخبرنا محمد بن خالد، قال: أخبرنا كثير بن عبدالله به بنحوه.

ومن طريق الحسين بن محمد قال: أخبرنا أبو أويس عن كثير بن عبد الله به بنحوه(٧).

---

(١) التاريخ الكبير، ٨/ ٤٤٣.

(٢) السنن الكبرى، ٦/ ٥، ح٩٨٣٥.

(٣) السنن الكبرى، ٤/ ٨٩، ح٤٣٦٨.

(٤) معجم الصحابة، ٢/ ٦٤.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ٧٦، ح٢٠٩ و٢١٠.

(٦) الجامع ٥/ ٤٥، ح٢٦٧٧.

(٧) المسند، ٨/ ٣١٤، ح٣٣٨٥.

وابن عبدالبر من طريق علي بن زيد الفرائضي، عن كثير بن عبدالله به بنحوه[١].

ومداره على كثير بن عبد الله، قال الحافظ: ضعيف وأفرط من نسبه إلى الكذب[٢]، وأبوه مقبول[٣].

قلت: فهو حديث ضعيف، وتحسين الترمذي إياه لشواهده، والتي منها: حديث جرير بن عبد الله عند مسلم[٤].(**من سنّ في الإسلام سنة حسنة...**) وهو شاهد لبعض الحديث. وعند الترمذي[٥] من حديث أنس (**من أحيا سنتي فقد أحبني...**) وحسنه.

الحديث الثاني: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيهما، باب: السجود على الثياب في الحَرّ والبرد، وقد أخرجه شاهداً في الباب،

قال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَعِيلَ الأَشْهَلِيُّ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: (**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي بَنِي عَبْدِ الأَشْهَلِ وَعَلَيْهِ كِسَاءٌ مُتَلَفِّفٌ بِهِ يَضَعُ يَدَيْهِ عَلَيْهِ يَقِيهِ بَرْدَ الْحَصَى**)[٦].

قال في المصباح[٧]: "هذا إسناد فيه إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي، قال البخاري: منكر الحديث، وضعفه ابن معين والنسائي والدارقطني، ووثقه أحمد والعجلي – قلت: قال الحافظ: ضعيف[٨]-، وعبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت لم أرَ من تكلم فيه ولا من وثقه ـ قلت: قال الحافظ: مقبول[٩] ـ وبقية رجال الإسناد ثقات".

قلت: رواه ابن خزيمة في صحيحه[١٠] عن محمد بن إسحاق الصنعاني، عن سويد بن أبي مريم، عن إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي، عن عبد الله بن عبدالرحمن بن ثابت به.

ورواه البيهقي[١١] في سننه الكبرى من طريق إسماعيل بن أبي أويس وضعّفه.

---

(١) التمهيد، ٢٤/ ٣٢٨.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٦٠، ت٥٦١٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٣١٦، ت٣٥٠٣.

(٤) الصحيح، ٤/ ٧٠٥، ح١٠١٧.

(٥) الجامع ٤/ ٤٥، ح٢٦٧٨.

(٦) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣٢٩، ح١٠٣٢.

(٧) مصباح الزجاجة، ١/ ١٢٥.

(٨) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٨٧، ت١٤٦.

(٩) المصدر نفسه، ص٣١٠، ت٣٤٢٦.

(١٠) الصحيح، ١/ ٣٣٦، ح٦٧٦.

(١١) السنن الكبرى، ٢/ ١٠٨، ح٢٠٥٦.

وله شاهد من حديث أنس رواه أصحاب الكتب الستة[1].

قلت: حديث أنس هو (كنا نصلي مع رسول ﷺ فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض بسط ثوبه وسجد عليه)[2]، فيكون سنده ضعيفاً وإن كان المتن حسناً بشواهده.

الحديث الثالث: (**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَبِسَ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ كَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ فِي بَطْنِ كَفِّهِ**)، سبق عند مسلم الحديث السادس[3] وهو حديث صحيح، وكان أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الرابع: أخرجه في الأدب، باب النهي عن الاضطجاع على الوجه، أخرجه متابعة. قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدِ بْنِ كَاسِبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ الْمُجْمِرِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ طِخْفَةَ الْغِفَارِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ مَرَّ بِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا مُضْطَجِعٌ عَلَى بَطْنِي فَرَكَضَنِي بِرِجْلِهِ وَقَالَ: (**يَا جُنَيْدِبُ إِنَّمَا هَذِهِ ضِجْعَةُ أَهْلِ النَّارِ**)[4].

قلت: وفيه محمد بن نعيم مجهول الحال[5].

وقال أبو حاتم في العلل: إنما هو محمد بن عمرو بن عطاء، عن ابن طفخة، عن أبيه قال: مرّ بي النبي ﷺ[6].

فهو من ضعيف حديثه.

خلاصة أحاديث إسماعيل عند ابن ماجه.

أخرج اثنين في باب المتابعات لكن مدارهما على ضعيفين، واثنين في باب الشواهد، ثلاثة أحاديث ضعيفة، والرابع صحيح، وهو حديث شارك فيه مسلماً.

سادساً: خلاصة مرويات إسماعيل بن أبي أويس في الكتب الستة.

---

(١) مصباح الزجاجة، ١/ ١٢٤.

(٢) مسلم، الصحيح، ١/ ٤٣٣، ح٦٢٠.

(٣) انظر: ص ٢٢٧

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٢٢٧، ح٣٧٢٤.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥١٠، ت٦٣٥٨.

(٦) العلل، ٢/ ٢٣٣.

أخرج أحاديث إسماعيل أصحابُ الكتب الستة إلا النسائي لما بان له فيه، وكان أكثرهم إخراجاً له البخاري؛ لميزة تفرد بها وهي: أن إسماعيل أخرج له أصوله فانتخب منها، فأكثر عنه في صحيحه، حيث بلغ نسبة ما رواه في صحيحه من طريقه ما يقارب (٠,٠٣) من مجموع أحاديث الصحيح، وأما باقي الأئمة فلم يخرجوا له إلا قليلاً حيث بلغ مجموع ما أخرجوه له بالمكرر سبعة عشر حديثاً.

- وروى له مسلم سبعة أحاديث، أحدها من طريق البخاري عنه وجميعها في باب المتابعات والشواهد.

- وروى له أبو داود حديثاً واحداً قرنه فيه بيحيى بن حسان وهو ثقة.

- والترمذي خمسة أحاديث، اثنان رواهما من طريق البخاري عنه، والثالث رواه البخاري في صحيحه عن إسماعيل، ورابع ذكره في باب المتابعات، والخامس حسنه لشواهده.

- أما ابن ماجه، فروى له أربعة أحاديث، ثلاثة ضعيفة، والرابع شارك مسلماً فيه.

وهذا يؤكد أن الضعيف قد يصح حديثه أو يحسن ويبرز بالاعتبار الوصف الذي يحسن أو يصحح به الحديث الضعيف ومن النقاد من يضعف الحديث ويعمل به إذا لم يجد غيره وهو مذهب بعضهم.

المبحث الثالث

جابر بن يزيد الجعفي ومروياته في الكتب الستة

المطلــب الأول : أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثالث: جابر بن يزيد الجعفي ومروياته في الكتب الستة

جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله الكوفي من الخامسة، مات سنة سبع وعشرين ومئة وقيل اثنتين وثلاثين

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال أبو نعيم عن الثوري: إذا قال جابر حدثنا وأخبرنا فذاك[1]، وقال ابن مهدي عن الثوري: ما رأيت أورع في الحديث منه[2]، وقال ابن علية عن شعبة: جابر صدوق في الحديث[3]، وعنه: جابر وابن إسحاق صدوقان في الحديث[4]، وقال ابن علية عن شعبة: لم يكن جابر يكذب[5]، وقال وكيع قيل لشعبة: لم طرحت فلاناً وفلاناً ورويت عن جابر؟ قال: لأنه جاء بأحاديث لم نصبر عليها[6]، وقال شعبة: لا تنظروا إلى هؤلاء المجانين الذين يقعون في جابر هل جاءكم عن أحد لم يلقه[7]، وعن شعبة كذلك: إذا قال حدثنا وسمعت فهو من أوثق الناس[8]، وسئل شريك عنه فقال: ماله، العدل الرضى ومدّ بها صوته[9]، وقال زهير بن معاوية: كان إذا قال سمعت أو سألت فهو من أصدق الناس[10]، وعن وكيع قال: مهما شككتم في شيء فلا تشكوا في أن جابراً ثقة، حدثنا عنه مسعر وسفيان وشعبة[11]، وقال الشافعي: قال سفيان الثوري لشعبة: لئن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمن فيك[12]، وقال أبو عوانة: كان سفيان وشعبة ينهياني عن جابر الجعفي، وكنت أدخل عليه فأقول، من كان عندك؟

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١/ ١٣٦.

(٢) المصدر نفسه،٢/ ٤٩٧.

(٣) المصدر نفسه،٢/ ٤٩٧.

(٤) ابن عدي، الكامل،٢/ ١١٥.

(٥) المصدر نفسه، ٢/ ١١٧.

(٦) ابن حبان، المجروحين، ١/ ٢٠٩.

(٧) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١١٧.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،٢/ ٤٩٧.

(٩) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/ ٤٤.

(١٠)ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ، ٢/ ٤٩٧.

(١١) المصدر نفسه، ٢/ ٤٩٧.

(١٢) ابن عدي، الكامل، / ١١٧.

فيقول: شعبة وسفيان[1]، وقال زهير بن محمد: إذا قال سمعت أو سألت فلا عليك ألا تسأل غيره[2].

وقال أبو بدر: كان جابر يهيج في السنة مرّة فلعل ما حكي عنه كان في ذلك الوقت[3]، وقال الأشجعي عن مسعر: ثنا جابر قبل أن يقع فيما وقع فيه[4]، قال الأشجعي: ما كان من تغير عقله[5]، وقيل للإمام أحمد: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن جابر... فقال: كان أهلاً لذلك، كان يرى التشيع، فقيل له: يتهم في حديثه بالكذب؟، فقال من طعن فيه فإنما يطعن بما يخاف من الكذب، قيل: الكذب، قال: إي والله وذاك في حديثه بيّن إذا نظرت إليه[6]، وقال الإمام أحمد: لم يتكلم في جابر لحديثه وإنما لرأيه[7]، وقال: كنت لا أكتب حديثه ثم كتبتُ أعتبر به[8].

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به[9]، وقال أبو زرعة: لين[10]، وقال علي بن عاصم: بكرّت إلى جابر الجعفي، فلقيت شعبة، فقال لي إلى أين تذهب؟، فقلت: إلى جابر الجعفي، فردّني، فلما مات جابر جعل شعبة يقول: حدثنا جابر حدثنا جابر، فقلت: منعتني أن أذهب إليه والآن تقول: حدثنا جابر، قال: كان فتى صدوقاً في الحديث[11]، وقال ابن شاهين - بعد أن ساق التوثيق والتضعيف فيه-:

وأقل ما في هذا الرجل أن يكون حديثه لا يحتج به إلا أن يروي حديثاً يشاركه فيه الثقات[12].

---

(١) المزي، تهذيب الكمال، ٤/ ٤٦٨.

(٢) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١١٧.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/ ٤٤. والمعنى أنه كان يشتد غضبه ويثور، فيتكلم بهذا الكلام المنكر من أمر بدعته فيما ينقل عنه، والله أعلم.

- انظر: من معاني الهيج، لسان العرب، باب الجيم، فصل الهاء، ٢/ ٣٩٥.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/ ٤٤.

(٥) المصدر نفسه، ٢/ ٤٤.

(٦) العلل لأحمد، ١/ ١٩٠.

(٧) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١/ ١٦٤.

(٨) العلل لأحمد، ١/ ٥٤.

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ٤٩٧.

(١٠)ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ، ٢/ ٤٩٧.

(١١) تاريخ أصبهان،١/ ٢٥٥.

(١٢) تاريخ جرجان، ١/ ٥٥٢.

قلت: وقد احتج به العلماء في المتابعات والشواهد، وأحياناً بدون متابعات.

قال ابن عبدالبر في حديث: وإن كان في إسناده من لا تقوم به حجة، وهو جابر الجعفي، فإنه أولى ما قيل به في هذا الباب وعليه أكثر أهل الفتوى[1].

وقال ابن حجر في حديث لجابر: لأن جابراً وإن كان ضعيفاً فقد تابعه محمد بن أبي ليلى... فيتقوى كل واحد منهما[2].

وقال في حديث (لا تسألوا أهل الكتاب) الذي أورده البخاري في ترجمة الباب، قال: وفي سنده جابر الجعفي وهو ضعيف واستعمله في الترجمة؛ لورود ما يشهد بصحته من الحديث الصحيح[3]، وقد احتج به ابن عبد البر من غير متابع ولا شاهد[4].

قال ابن معين: لم يَدَعْ جابر الجعفي ممن رآه إلا زائدة، وكان جابر كذّاباً[5]. وفي موضع آخر: لا يكتب حديثه ولا كرامة[6]، وفي ثالث: ليس بشيء، وفي رابع: ضعيف[7]، وقال يحيى بن سعيد: تركنا حديث جابر قبل أن يقدم علينا الثوري[8]، وقال إسماعيل بن أبي خالد، قال الشعبي لجابر: لا تموت حتى تكذب على رسول الله ﷺ قال إسماعيل: فما مضت الأيام والليالي حتى اتهم بالكذب[9]، وقال زائدة: كان الجُعفي كذاباً يؤمن بالرجعة[10]، وقال أبو حنيفة: ما لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجُعفي، ما أتيته بشيء من رأيي إلا جاءني فيه بأثر، وزعم أن

---

(١) التمهيد، ١٠/ ١٨٧.

(٢) فتح الباري، ٣/ ٥٢٤.

(٣) المصدر نفسه، ١٣/ ٣٣٤.

(٤) التمهيد، ٢٠/ ١٦٩. قال بعد حديث يرويه شعبة قال: حدثنا جابر الجعفي، قال: سمعت محمد بن كعب القرظي يحدث عن أبي سعيد أنه قال اشتريت كبشاً لأضحي به فأكل الذئب من ذنبه... .

- قال ابن عبدالبر: وقد تكلموا في جابر الجعفي ولكن شعبة روى عنه وكان يحسن الثناء عليه وحسبك بذلك من مثل شعبة.

(٥) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١١٤.

(٦) المصدر نفسه، ٢/ ١١٤.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ٤٩٧.

(٨) البخاري، التاريخ الكبير، ٢/ ٢١٠.

(٩) المصدر نفسه، ٢/ ٢١٠.

(١٠) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١١٤.

عنده ثلاثين ألف حديث لم يظهرها[1]، وقال ابن مهدي: ألا تعجبون من سفيان بن عينية، لقد تركت جابراً لقوله لما حكى عنه أكثر من ألف حديث، ثم هو يحدث عنه[2].

قلت: ومعنى هذه العبارة أن ابن مهدي ترك الرواية عن جابر بسبب تضعيف ابن عيينة له، ثم تعجّب من ابن عيينة أنه يضعّف جابراً ويترك الناس حديث جابر لتضعيفه ثم يعود فيروي عنه، مما يدل على أن تضعيف ابن عيينة لجابر هو لبدعته لا لروايته، والله أعلم.

وقال مسلم[3] والنسائي[4]: متروك الحديث: وقال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[5]، وقال سلاّم بن مطيع[6]: قال لي جابر الجعفي: عندي خمسون ألف باب من العلم ما حدثت به أحداً، فأتيت أيوب فذكرت هذا له فقال: أما الآن فهو كذاب، وقال ليث بن أبي سليم: كذاب[7]، وقال جرير: لا أستحل أروي عنه؛ كان يؤمن بالرجعة[8]، وقال أبو داود: ليس عندي بالقوي في حديثه[9]، وقال أبو الأحوص: كنت إذا مررت بجابر الجعفي سألت ربي العافية[10]، وقال ابن عينية: سمعت من جابر كلاماً فبادرت خفت أن يقع علينا السقف، قال:وكان جابر يؤمن بالرجعة[11]، وقال زائدة: جابر الجعفي رافضي يشتم أصحاب النبي ﷺ [12]، وقال الشعبي لجابر وداود بن يزيد – الأودي -: لو كان لي عليكما سلطان ثم لم أجد إلا الإبر، لشبكتكما ثم غللتكما بها[13]، وترك حديثه ابن مهدي ويحيى بأخره[14]، وقال ابن سعد: كان يدلس وكان ضعيفاً جداً في رأيه وروايته[15]، وقال العجلي: كان ضعيفاً يغلو في التشيع[1]،

(١) المصدر نفسه، ٢/ ١١٣.

(٢) ابن عدي، الكامل ، ٢/ ١١٤.

(٣) الكنى والأسماء، ١/ ٧٢٥.

(٤) الضعفاء والمتروكين، ص٢٨.

(٥) المزي، تهذيب الكمال، ٤/ ٤٦٩.

(٦) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١١٣.

(٧) المصدر نفسه، ٢/ ١١٣ و١١٤.

(٨) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٢/ ١٠٤.

(٩) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١/ ١٦٤.

(١٠) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١١٥، وميزان الاعتدال، ٢/ ١٠٤.

(١١) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١١٥.

(١٢) العقيلي، الضعفاء، ١/ ١٩٣.

(١٣) ابن حبان، المجروحين، ١/ ٢٨٥.

(١٤) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١١٥.

(١٥) الطبقات الكبرى، ٦/ ٣٥٤.

التشيع[١]، وقال الترمذي: ضعف محمد جابراً جداً[٢]، وعنه: لا أروي عنه[٣]، وقال الدارقطني: ضعيف[٤]، وفي رواية: متروك[٥].

وقال ابن حبان: "من أهل الكوفة وكان سبئياً من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول إن علياً سيرجع إلى الدنيا... إلى أن قال: فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري رويا عنه، فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء، بل كان يؤدي الحديث على ما سمع لأنْ يَرْغَب الناسُ في كتابة الأخبار ويطلبوها في المدن والأمصار.

وأما شعبة وغيره من شيوخنا فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها، وكتبوها ليعرفوها، فربما ذكر أحدُهم عنه الشيءَ بعد الشيءِ على جهة التعجب فتداوله الناس"[٦].

وقال ابن عدي: "ولجابر حديث صالح وقد روى عنه الثوري الكثير، وشعبة أقل رواية عنه من الثوري، وحدث عنه زهير وشريك وسفيان والحسن بن صالح وابن عيينة وأهل الكوفة وغيرهم، وقد احتمله الناس ورووْا عنه وعامة ما قذفوه به أنه كان يؤمن بالرجعة وقد حدث الثوري عنه مقدار خمسين، حديثاً ولم يتخلف أحد في الرواية عنه، ولم أرَ له أحاديث جاوزت الحد في الإنكار وهو مع هذا كله إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق"[٧].

وقال الذهبي: عالم وثقّه شعبة والثوري وغيرهما ثم نقل أقوال من ضعفه[٨]، وقال: واهٍ[٩]، وعنه: أحد علماء الشيعة[١٠]، وقال ابن حجر: ضعفه الجمهور ووصفه الثوري والعجلي وابن سعد بالتدليس[١١]، وضعفه ابن حجر[١٢]، والعلائي[١٣].

---

(١) معرفة الثقات، ١/ ٢٦٤.

(٢) علل الترمذي الكبير، ص٢٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٣٩.

(٤) السنن، ١/ ١٠، ح٢٣.

(٥) المصدر نفسه، ١/ ٣٩٨، ح٦.

(٦) المجروحين، ١/ ٢٠٩- ٢١٠.

(٧) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١١٩.

(٨) المغني في الضعفاء، ١/ ١٢٦.

(٩) سير أعلام النبلاء، ١٠/ ٣٣٨.

(١٠) ميزان الاعتدال، ٢/ ١٠٣.

(١١) طبقات المدلسين، ص٥٣.

(١٢) تقريب التهذيب، ص١٣٧، ت٨٧٨.

(١٣) جامع التحصيل، ١/ ٩٠.

خلاصة أقوال النقاد في جابر الجعفي:

ظهر لي أن كلام النقاد في جابر يمكن تصنيفه باتجاهين:

الأول: قدامى النقاد معاصرو جابر، ويمثل هذا الاتجاه: الثوري، وشعبة، وزهير بن معاوية، ووكيع، وشريك.

وهؤلاء ما من أحد منهم إلا وقد وثق جابراً، خاصة إذا صرح بالسماع، وحدثوا عنه ولم يمتنع أحد منهم من الرواية عنه. وإن بين شعبة أنه سمع منه لأنه أتى بأحاديث لم يصبر عليها، فإنه صرح كذلك أنه صدوق في الحديث لذلك حدث عنه.

والثوري وإن كان منهجه أن يروي عن الضعفاء ليبين ضعفهم إلا انه لا يمكن أن نتجاهل أنه يوثق جابراً إذا صرح بالتحديث، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فمن منهجه كذلك أنه يحدث عمن يعرف صدقه من كذبه، فقد سئل لم تروي عن الكلبي. قال: أنا أعرف صدقه من كذبه، كما في مقدمة ابن أبي حاتم[1].

فإن قيل ثبت عنهما أنهما كانا ينهيان الناس عن السماع منه؟ قلت: مرد ذلك أنهم كانوا يخشون عليهم من بدعة جابر التي ظهرت عليه، بدليل أنهما نهيا وكانا يدخلان عليه ويسمعان منه، وهذا منهج معمول به عند المحدثين.

لكن هل يقال إنه ثقة مطلقاً لهذا؟

قلت: لا، فقد طرأت عليه بدعة القول بالرجعة فتغيّر، وهذا صرح به المُصْحَف مسعر بن كدام، فقال: حدثنا جابر قبل أن يقع فيما وقع فيه، فقال الأشجعي يعني تغير عقله، وقول أبي بدر: كان يهيج في السنة مرّة فلعل ما حكي عنه كان في ذلك الوقت، فاتهم لذلك بالكذب، أي فيما يدعي من أمر البدعة ورجوع علي إلى الدنيا، ولذا كذبه الشعبي وليث بن أبي سليم وجرير من معاصريه، والأئمة النقاد الكبار من بعده تركوه زهداً فيه لأجل بدعته وما تَرتّب عليها من تغيّر، فقال: الإمام أحمد، لم يتكلم في جابر لحديثه وإنما لرأيه.

ولذلك ترك يحيى وابن مهْدي حديثه بأخرة، وروى ابن مهدي عن الثوري عنه. **فالأولى أن يقال في حاله: ينظر ما روى فإن كان من رواية الثقات عنه ممن وثقه خاصة شعبة والثوري، ولم يعل بعلّة قادحة، ووجد له متابعات أو شواهد دل هذا على أنه من قديم حديثه قبل أن يتغير ويظهر ما أظهر، فيقبل عنه وما ظهر فيه النكارة ومخالفة الثقات رُدَّ.**

---

(١) ابن أبي حاتم، تقدمة الجرح والتعديل، ١/ ٣٢.

لذا نجد غير واحد من النقاد خاصة المتأخرين، مثل ابن عبد البر، والبيهقي، وابن القيم، وابن حجر، وغيرهم مع حكمهم بضعفه أحياناً، إلا أنه يحتجون به أحياناً أخرى كما سيأتي في أحاديثه، والله أعلم.

وأمّا عنعنة جابر فيستفاد فتؤمن برواية شعبة عنه فإنه لا يروي عن مدلّس إلاّ بما صرّح فيه بالسماع كما هو مشهور[1]، ومن رواية الثوري عنه فإنه قد صرّح بأن جابراً من أصدق الناس إذا صرّح بالسماع، فلا يعقل أن يروي عنه مع قوله هذا ما عنعنه جابر، يضاف إلى ذلك أن شعبة والثوري ممن وصف بالانتقاء.

المطلب الثاني: مرويات جابر الجعفي في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه

أولاً: مروياته عند الترمذي.

روى له الترمذي خمسة أحاديث:

الحديث الأول: **(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ أَذَّنَ سَبْعَ سِنِينَ مُحْتَسِبًا كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ)**، دُرس في محمد بن حميد عند الترمذي، الحديث الثاني[2]، وهو من ضعيف حديث جابر، وكان أخرجه لبيان ضعفه.

الحديث الثاني: أخرجه في الحج، باب: ما جاء ما تقضي الحائض من المناسك، صدر الباب به، وأخرج له شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ جَابِرٍ وَهُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: **(حِضْتُ فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقْضِيَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلاَّ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ)**.

قَالَ أبو عِيسَى الْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا مَا خَلا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا[3].

قلت: رواه البخاري من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به بنحوه[4].

ورواه مسلم من الطريق نفسه بنحوه كذلك[5].

---

(١) انظر: فتح الباري، ١١/٨٦.

(٢) انظر ص: ٤٩١

(٣) الترمذي، الجامع، ٣/ ٢٨١، ح٩٤٥.

(٤) البخاري، الصحيح، ص٧٨، ح٩٤.

(٥) مسلم، الصحيح، ١/ ٨٧٣، ح٢١١.

ورواه أحمد بسند صحيح، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود به بنحوه[1].

قلت: فيكون هذا من حسن حديث جابر، خاصة أنه من رواية شريك عنه وشريك كان عنده عن جابر عشرة آلاف حديث مما يدل على ملازمته له[2]، وهو ممن يوثق جابراً.

الحديث الثالث: ذكره في الذبائح، باب: ما جاء في الذبيحة بالمَرْوَة، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَعِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: (**أَنَّ رَجُلاً مِنْ قَوْمِهِ صَادَ أَرْنَبًا أَوِ اثْنَيْنِ فَذَبَحَهُمَا بِمَرْوَةٍ[3] فَعَلَّقَهُمَا حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ، فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهِمَا**).

قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ وَرَافِعٍ وَعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ أبو عِيسَى وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُذَكِّيَ بِمَرْوَةٍ... وَقَدِ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّعْبِيِّ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ فَرَوَى دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ وَرَوَى عَاصِمٌ الأَحْوَلُ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَوْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ وَمُحَمَّدُ بْنُ صَفْوَانَ أَصَحُّ وَرَوَى جَابِرٌ الْجُعْفِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَ حَدِيثِ قَتَادَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ رِوَايَةَ الشَّعْبِيِّ عَنْهُمَا قَالَ مُحَمَّدٌ حَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ غَيْرُ مَحْفُوظٍ[4].

قلت: وقد رواه البخاري[5]، ومسلم[6]، والترمذي[7]، وغيرهم من حديث أنس في جواز أكل الأرنب، وزاد الترمذي: فذبحها أبو طلحة بمروة.

وفي العلل الكبير[8] ساق الحديث ثم قال: فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: حديث الشعبي عن جابر غير محفوظ، وحديث محمد بن صفوان أصح.

الحديث الرابع: ذكره في اللباس، باب: ما جاء في لبس الجبة والخفين، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ هُوَ الشَّيْبَانِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: (**أَهْدَى دِحْيَةُ الْكَلْبِيُّ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُفَّيْنِ فَلَبِسَهُمَا**).

---

(١) المسند، ٦/ ٢٥٣.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ١٢/ ٤٧٢.

(٣) المَرْوة: حجر أبيض رقيق يذبح به، لسان العرب، باب الواو، فصل الميم، ١٥/ ٢٧٦.

(٤) الترمذي، الجامع، ٤/ ٧٠، ح١٤٧٢، وأخرج حديث أنس ٤/ ٢٥١، ح١٧٨٩، وقال: حسن صحيح.

(٥) الصحيح، ص٥٣٤، ح٢٥٧٢.

(٦) الصحيح، ٣/ ١٥٤٧، ح١٩٥٣.

(٧) الجامع، ٤/ ٢٥١، ح١٧٨٩.

(٨) علل الترمذي الكبير ،ص٢٣٩، ح٤٣٤.

قَالَ أبو عِيسَى و قَالَ إِسْرَائِيلُ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَامِرٍ وَجُبَّةٌ فَلَبِسَهُمَا حَتَّى تَخَرَّقَا لا يَدْرِي النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذَكِيٌّ[1] هُمَا أَمْ لا.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَأَبو إِسْحَقَ اسْمُهُ سُلَيْمَانُ وَالْحَسَنُ بْنُ عَيَّاشٍ هُوَ أَخُو أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ)[2].

قلت: طريق جابر رواها الطبراني من حديث محمد بن حميد الرازي،ثنا يحيى بن الضُّريس الرازي،عن عنبسة بن سعيد، عن جابر، عن عامر، عن دحية الكلبي، قال: أهديت لرسول الله ﷺ.... الحديث[3]، ولم أقف عليه من حديث جابر من غير هذا الطريق، وهذا الطريق ضعيف؛ فإن ابن حميد منكر الحديث عن أهل بلده وهذا منها، وعامر إنما يروي عن المغيرة عن دحية كما هو عند الترمذي، وذكره الذهبي في السير وقال: جابر واهٍ، ولم يذكر سند الحديث[4].

الحديث الخامس: في المناقب، باب: مناقب أنس بن مالك، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ الطَّائِيُّ حَدَّثَنَا أَبو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي نَصْرٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِي الله عَنْهم قَالَ: (كَنَّانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَقْلَةٍ كُنْتُ أَجْتَنِيهَا).

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي نَصْرٍ وَأَبو نَصْرٍ هُوَ خَيْثَمَةُ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ الْبَصْرِيُّ رَوَى عَنْ أَنَسٍ أَحَادِيثَ[5].

قلت: رواه أحمد من عدّة طرق.

الأول: قال: حدثنا أسود، حدثنا شريك، عن عاصم، عن أنس.

وجابر، عن أبي نصر، عن أنس بنحوه[6].

الثانـي: قال: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا سفيان، عن جابر، عن أبي نصر، عن أنس بنحوه[7].

الثالث: قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن جابر، عن حميد بن هلال، عن أنس بنحوه[1].

---

(١) أي لا يدري ﷺ هل كان الخفين اللَّذين أهداهما دحية له من جلد المذكاة أو الميتة، المباركفوري، تحفة الأحوذي، ٥/ ٣٧٨.

(٢) الترمذي، الجامع، ٤/ ٢٤٠، ح١٧٦٩.

(٣) المعجم الكبير، ٤/ ٢٢٥، ح٤٢٠٠.

(٤) سير أعلام النبلاء، ٢/ ٥٥٢.

(٥) الترمذي، الجامع، ٥/ ٦٨٢، ح٣٨٣٠.

(٦) المسند، ٣/ ٢٦٠.

(٧) المصدر نفسه، ٣/ ١٦١، و٢٣٢.

وصححه الحافظ في الإصابة بقوله عن أنس: "صح عنه أنه قال: قدم النبي ﷺ المدينة وأنا ابن عشر سنين، وأن النبي ﷺ كناه أبا حمزة ببقلة كان يجتنيها..."[2].

قلت: فعلى هذا يكون هذا الحديث من حسن مرويات جابر، من رواية شعبة وسفيان عنه.

خلاصة مرويات جابر عن الترمذي:

الخمسة الأحاديث التي رواها الترمذي لجابر: اثنان، أخرجهما لبيان ضعفهما، وواحد أخرجه شاهداً، وآخر صدر الباب به وأخرج له شاهداً، والأخير وحده في موضوعه. يحسن منها اثنان، أحدها من رواية شريك وله متابعات، والثاني من رواية شعبة والثوري عنه.

والثلاثة أحاديث الأخرى ضعيفة، في حديثين غير جابر محمد بن حميد وهو ضعيف، والثالث قال فيه البخاري: غير محفوظ.

ثانياً: مرويات جابر الجعفي عند أبي داود.

لم يرو له إلا حديثين أحدهما مرفوع والآخر مقطوع وهما حسنان كما سيأتي بيانه.

الحديث الأول: أخرجه في الصلاة، باب: من نسي أن يتشهد وهو جالس، صدر به الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ يَعْنِي الْجُعْفِيَّ قَالَ حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ شُبَيْلٍ الأَحْمَسِيُّ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**إِذَا قَامَ الْإِمَامُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ فَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ فَإِنِ اسْتَوَى قَائِمًا فَلا يَجْلِسْ وَيَسْجُدْ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ**).

قَالَ أبو داود وَلَيْسَ فِي كِتَابِي عَنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ إِلاَّ هَذَا الْحَدِيثُ[3].

ورواه ابن ماجه[4] قال:حدثنا محمد بن يحيى، ثنا محمد بن يوسف، ثنا سفيان عن جابر به بنحوه.

والإمام أحمد[5] قال: حدثنا الحجاج قال: سمعت سفيان، عن جابر به بنحوه.

والبيهقي[1] من طريق الحسين بن حفص عن سفيان، ثنا جابر، ثنا المغيرة به بنحوه.

---

(١) المصدر نفسه، ٣/ ١٣٠.

(٢) الإصابة ١/ ١٢٦، ترجمة أنس بن مالك.

(٣) أبو داود، السنن، ١/ ٢٧٢، ح١٣٣٦.

(٤) السنن، ١/ ٣٨١، ح١٢٠٨.

(٥) المسند، ٤/ ٢٥٤.

وكذا في رواية عبدالرزاق[٢] عن يحيى، عن الثوري، عن جابر قال: حدثنا المغيرة به بنحوه.

قلت: وله متابع عند أبي داود[٣] قال: حدثنا عبيد الله بن عمر الجشمي، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا المسعودي، عن زياد بن علاقة، قال: (صلى بنا المغيرة فنهض في الركعتين...) ثم ساق أن المغيرة فعل ما ذكر في الحديث السابق وقال: هكذا رأيت رسول الله يصنع، وهو سند حسن.

ورواه الترمذي[٤] من طريق يزيد بن هارون، عن المسعودي، به بمثله وقال: حَسن صحيح وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ، فيكون هذا من حسن حديث جابر خاصة أنه صرّح بالتحديث هذا من جهة،وهو من رواية شعبة والثوري عنه من جهة أخرى.

الحديث الثاني: في الديات، باب: دية الجنين، أخرجه شاهداً وهو مقطوع على الشعبي قوله.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْعَوَقِيُّ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَجَابِرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: الْغُرَّةُ خَمْسُ مِائَةِ دِرْهَم.

قَالَ أبو داود قَالَ رَبِيعَةُ: الْغُرَّةُ خَمْسُونَ دِينَارًا[٥].

ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع، حدثنا سفيان، عن طارق، عن الشعبي مثله[٦]. وهو سند حسن، وذكر ابن عبد البر[٧] أن هذا قول أبي حنيفة وأصحابه والشعبي وإبراهيم، فتكون نسبة هذا القول للشعبي صحيحة، والله أعلم.

ثالثاً: مروياته عند ابن ماجه.

---

(١) السنن الكبرى، ٢/ ٢٣٤، ح٣٦٦١.

(٢) المصنف، ٢/ ٣١٠، ح٣٤٨٣.

(٣) السنن، ١/ ٢٧٢، ح١٠٣٧.

(٤) الجامع، ٢/ ٢٠١، ح٣٦٥.

(٥) أبو داود، السنن، ٤/ ١٩٣، ح٤٥٨٠.

(٦) المصنف، ٥/ ٣٩٣، ح٢٧٢٨٣.

(٧) التمهيد، ٦/ ٤٨٣.

روى له ابن ماجه ستة عشر حديثاً.

الحديث الأول: في الطهارة وسننها، باب: الاستنجاء بالماء، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شَرِيكٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ زَيْدٍ الْعَمِّيِّ عَنْ أَبِي الصِّدِّيقِ النَّاجِيِّ عَنْ عَائِشَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْسِلُ مَقْعَدَتَهُ ثَلَاثًا قَالَ ابْنُ عُمَرَ فَعَلْنَاهُ فَوَجَدْنَاهُ دَوَاءً وَطُهُورًا).

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِيُّ قَالا حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ نَحْوَهُ[1].

قلت: وشيخ الجعفي هو زيد بن الحواري المعروف بالعمي وهو ضعيف[2].

ونقل السيوطي عن مغلطاي قوله: رواه الطبراني في الأوسط بإسناد أصح من هذا فإن كان مراده اللفظ نفسه، فقد رواه الطبراني من الطريق نفسه أيضاً.

وإن أراد حديث أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ لأهل قباء: **(ما هذا الطهور الذي قد خصصتم به في هذه الآية** ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨] **قالوا: ما منا أحد يخرج من الغائط إلا غسل مقعدته)** فقد أخرج ابن ماجه[3] في الباب نفسه بسند حسن من طريق إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: (ما رأيت رسول الله ﷺ خرج من غائط قط إلا مسّ ماء)[4]، فهذا من حسن حديثه متناً وإن كان شيخه ضعيفاً.

الحديث الثاني: **(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَذَّنَ مُحْتَسِبًا سَبْعَ سِنِينَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بَرَاءَةً مِنَ النَّارِ)**، دُرس عند الترمذي الحديث الثاني[5] وهو من ضعيف حديث جابر، وكان أخرجه وحده في موضوعه.

الحديث الثالث: في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: إذا قرأ الإمام فأنصتوا، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ)**[1].

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ١٢٧، ح٣٥٦.

(٢) تقريب التهذيب، ص٢٢٦، ت٢٨٧٨.

(٣) ابن ماجه، السنن، ١/ ١٢٧، ح٣٥٤.

(٤) الجامع الصغير، ص٣٤٤.

(٥) انظر: ص ٢٤٥.

وقد فصّل القول في هذا الحديث البيهقي في كتابه القراءة خلف الإمام، وذكر طرقه عن جابر، فقال بعد أن ذكر أن ليث بن أبي سليم وجابر الجعفي روياه عن أبي الزبير، وليث بن أبي سليم، وجابر بن يزيد الجعفي ممن لا تقوم الحجة برواية واحد منهما خصوصاً إذا خالفا وتفردا بمثل هذا الخبر المنكر عن مثل أبي الزبير في اشتهاره وكثرة أصحابه وجرحهما جميعاً أشهر من أن يطول الكتاب بذكره... ثم ذكر جميع أسانيد حديث جابر وما فيهما من علل..."[2].

وذكر الزيلعي أن سماع جابر الجعفي من أبي الزبير غير معروف[3].

وساق علل حديث جابر من جميع الطرق[4].

فيكون هذا من ضعيف حديثه خاصة أنه ليس من رواية الثوري أو شعبة عنه، ولم يصرح بالسماع.

الحديث الرابع والخامس: في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الوتر في السفر، أخرجهما وحدهما في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ وَإِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالا حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَابِرٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ لا يَزِيدُ عَلَيْهِمَا وَكَانَ يَتَهَجَّدُ مِنَ اللَّيْلِ قُلْتُ وَكَانَ يُوتِرُ قَالَ نَعَمْ**).

ثم رواه من طريق أخرى قال: حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَامِرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ قَالا: (سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلاةَ السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ وَهُمَا تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرٍ وَالْوِتْرُ فِي السَّفَرِ سُنَّةٌ)[5].

قلت: ويشهد له ما في المدونة قال مالك: 'لا ينبغي لأحد أن يوتر بواحدة ليس قبلها شيء لا في حضر ولا في سفر، لكن يصلي ركعتين ثم يسلم ثم يوتر بواحدة، قال: ولا بأس أن يوتر على راحلته حيثما كان وجهه في السفر: حدثنا ابن وهب، عن يونس ابن يزيد، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، أن عبد الله بن عمر قال: (كان رسول الله ﷺ يسبح على راحلته قِبَل أي وَجْهٍ توجه، ويوتر غير أنه لا يصلي المكتوبة عليها[6].

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٢٧٧، ح٨٥٠.

(٢) القراءة خلف الإمام، ص١٥٥ – ١٥٨.

(٣) نصب الراية، ٢/ ٢٠.

(٤) المصدر نفسه، ٢/ ٧– ١١، وانظر التلخيص الحبير، ١/ ٢٣٢.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣٧٧، ح١١٩٣ و١١٩٤.

(٦) المدونة الكبرى، ١/ ١٢٦–١٢٧.

وروى الحديث الثاني ابن عبد البر من طريق الفضل بن دكين قال: حدثنا شريك به بمثله واحتج به[1].

وله شاهد من حديث شريح بن عبيد، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن ثوبان ﷺ قال كنا مع رسول الله ﷺ بسفر، فقال: (**إن السفر جهد وثقل فإذا أوتر أحدكم فليركع ركعتين فإن استيقظ وإلا ينفذ له**)[2] وهو شاهد حسن.

فيكون هذا من حسن حديث جابر خاصة أنه من رواية شعبة وله متابعات.

الحديث السادس: (**قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ فَلَمْ يَسْتَتِمَّ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ فَإِذَا اسْتَتَمَّ قَائِمًا فَلا يَجْلِسْ وَيَسْجُدْ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ**) سبق عند أبي داود الحديث الأول[3] وهو من حسان حديث جابر من رواية شعبة وسفيان عنه وصرح فيه بالسماع، وكان أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث السابع: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في صلاة المريض: شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانٍ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ الأَزْرَقُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي حَرِيزٍ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: (**رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى جَالِسًا عَلَى يَمِينِهِ وَهُوَ وَجِعٌ**)[4].

قلت: هذا الإسناد فيه أبو حريز مجهول[5]، ولم أقف له على متابعات، وإن كانت صلاته جالساً في مرضه ﷺ الذي توفي فيه ثابتة من حديث عائشة في الصحيحين[6].

فيكون هذا من ضعيف حديث جابر الجعفي، والعلّة فيه من شيخه المجهول، والله أعلم.

الحديث الثامن: في الزكاة، باب: ما يأخذ المصدق من الإبل، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**لا يَرْجِعُ الْمُصَدِّقُ إِلاَّ عَنْ رِضًا**)[7].

---

(١) التمهيد، ١٦/ ٣١٥ و١١/ ١٦٩.

(٢) الدارقطني، السنن، ٢/ ٣٦.

(٣) انظر: ص ٢٤٨.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣٨٧، ح١٢٢٤، ومعنى قوله 'على يمينه' الضمير يحتمل أن يكون راجعاً إليه ﷺ فمعناه كان جلوسه على شقه وقدمه الأيمن لا على هيئة التورك، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى أبي وائل فيكون فيه التفات من المتكلم على الغيبة. والراجح عود الضمير إلى الرسول ﷺ. أنظر: السيوطي: شرح سنن ابن ماجه، ١/ ٨٦.

(٥) تقريب التهذيب، ص٦٣٢، ت٨٠٤٤.

(٦) صحيح البخاري، ص١٥٥، ح٦٨٦، صحيح مسلم، ١/ ٣٠٩، ح٤١٢.

(٧) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٧٦، ح١٨٠٢.

قلت: لم يتفرد به جابر وله متابعات وهي:

ما رواه أحمد قال: حدثنا يزيد بن هارون، أنا داود، أي ابن أبي هند – عن عامر به بنحوه[1] وهو سند صحيح.

ورواه أحمد كذلك من طريق مجالد بن سعيد عن الشعبي به بنحوه[2]، والدارمي قال أخبرنا عمرو بن عون، أنا هشيم، عن داود ومجالد عن الشعبي به بنحوه[3]، وابن خزيمة من عدّه طرق، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي به بنحوه[4]، والطبراني في الكبير من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي به بنحوه[5]، فيكون هذا من حسن حديث جابر من رواية الثقة عنه.

الحديث التاسع: في النكاح، باب: الوليمة، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ قَالَتَا: (**أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُجَهِّزَ فَاطِمَةَ حَتَّى نُدْخِلَهَا عَلَى عَلِيٍّ فَعَمَدْنَا إِلَى الْبَيْتِ فَفَرَشْنَاهُ تُرَابًا لَيِّنًا مِنْ أَعْرَاضِ الْبَطْحَاءِ ثُمَّ حَشَوْنَا مِرْفَقَتَيْنِ لِيفًا فَنَفَشْنَاهُ بِأَيْدِينَا ثُمَّ أَطْعَمْنَا تَمْرًا وَزَبِيبًا وَسَقَيْنَا مَاءً عَذْبًا وَعَمَدْنَا إِلَى عُودٍ فَعَرَضْنَاهُ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ لِيُلْقَى عَلَيْهِ الثَّوْبُ وَيُعَلَّقَ عَلَيْهِ السِّقَاءُ فَمَا رَأَيْنَا عُرْسًا أَحْسَنَ مِنْ عُرْسِ فَاطِمَةَ**)[6].

قلت: فيه المفضل بن عبد الله الكوفي ضعيف[7]، وسويد بن عبد العزيز ضعيف كذلك[8]، فيكون هذا من ضعيف حديث جابر من رواية الضعفاء عنه خاصة أنه ليس له متابعات ولا شواهد.

الحديث العاشر: في التجارات، باب: بيع المصراة، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ **أَنَّهُ قَالَ أَشْهَدُ عَلَى الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ**

---

(١) المسند، ٤/ ٣٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ٤/ ٣٦.

(٣) السنن، ١/ ٤٨٤، ح١٦٧٠.

(٤) الصحيح، ٤/ ٥٥، ح٢٣٤١.

(٥) المعجم الكبير، ٢/ ٣٢٤، ح٢٣٥٢.

(٦) ابن ماجه، السنن، ١/ ٦١٦، ح١٩١١.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٤٤، ت٦٨٥٥.

(٨) المصدر نفسه، ص٢٦٠، ت٢٦٩٠.

أَبِي الْقَاسِمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ حَدَّثَنَا قَالَ: (**بَيْعُ الْمُحَفَّلاتِ[1] خِلابَةٌ[2] وَلا تَحِلُّ الْخِلابَةُ لِمُسْلِمٍ**)[3].

ورواه البيهقي من الطريق نفسه ثم قال: رفعه جابر الجعفي، بهذا الإسناد، وروي بإسناد صحيح عن ابن مسعود موقوفاً[4].

قلت: يشير إلى ما رواه عبد الرزاق، قال: حدثنا أبو بكر، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش عن خيثمة، عن الأسود قال: قال لي عبد الله: (**إياكم وبيع المحفلات فإنها خلابة ولا تحل الخلابة لمسلم**)[5].

وروى البخاري[6] نحوه من حديث ابن مسعود موقوفاً عليه: (من اشترى شاه محفلة فردها فليرد معها صاعاً، ونهى النبي ﷺ أن تلقى البيوع). وروي عن ابن مسعود مرفوعاً بلفظ (**نهى رسول الله عن بيع المحفلات من الغنم وقال: خلابة من المسلمين**) والموقوف هو الصواب[7].

قلت: ونهي النبي ﷺ عن بيع المحفلة ثابت من طرق أخرى منها: حديث ابن عباس، عن الترمذي رواه وقال: حسن صحيح وفي الباب عن أبي هريرة وابن مسعود[8]، فيكون هذا الحديث ضعيفاً وعلته الرفع وصوابه الوَقْف.

الحديث الحادي عشر: في التجارات، باب: النهي عن التفريق بين السبي، صدر به الباب وأخرج له شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ قَالا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ جَابِرٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: (**كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُتِيَ بِالسَّبْيِ أَعْطَى أَهْلَ الْبَيْتِ جَمِيعًا كَرَاهِيَةَ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمْ**)[9].

---

(١) الْمُحَفَّلة، الناقة أو البقرة أو الشاة لا يحلبها صاحبها أياماً حتى يجتمع لبها في ضرعها.. ابن منظور، لسان العرب، ١١/ ١٥٧، باب اللام فصل الحاء.

(٢) الخِلابة: الخِداع بالقول اللطيف، ابن الأثير، النهاية، ٢/ ٥٨.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٧٥٣، ح٢٢٤٠، وأحمد المسند، ١/ ٤٣٣.

(٤) السنن الكبرى، ٥/ ٣١٧، ح١٠٤٩.

(٥) المصنف، ٤/ ٣٣٩، ح٢٠٨١٤، وابن أبي شيبة، المصنف، ٨/ ١٩٨، ح٤٨٦٥.

(٦) الصحيح، ص٤٤٦، ح١٤٩.

(٧) الدارقطني، العلل. ٥/ ٤٧.

(٨) الجامع، ٣/ ٥٦٨، ص١٢٦٨.

(٩) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٧٥٥، ح٢٢٤٨.

قلت: رُوي من غير طريق عن الجعفي، فقد رواه أبو عوانة وشيبان وقيس، وشريك[1] عنه، وله شاهد من حديث علي، وآخر من حديث أبي أيوب رواهما الترمذي وحسنهما[2]، وحديث علي رواه ابن ماجه، وروى آخر من حديث أبي موسى بسند ضعيف[3].

وحديث ابن مسعود صححه السيوطي[4] فيكون هذا الحديث من حسن حديث جابر خاصة أنه من رواية الثوري عنه، والله أعلم.

الحديث الثاني عشر: في الأحكام، باب: من بنى في حقه ما يضر بجاره، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(لا ضَرَرَ وَلا ضِرَارَ)**[5].

ورواه الدارقطني من حديث إبراهيم بن إسماعيل، عن داود بن الحصين، عن عكرمة به بمثله مطولاً[6].

قال ابن رجب: "جابر الجعفي ضعفه الأكثرون ... وروايات داود عن عكرمة مناكير... وإبراهيم ضعَّفه جماعة، ونقل عن ابن الصلاح قوله: هذا الحديث أسنده الدارقطني من وجوه، ومجموعها يقوي الحديث ويحسنه، وقد تقبله جماهير أهل العلم واحتجوا به، ثم قال ابن رجب: وقول أبي داود إنه من الأحاديث التي يدور الفقه عليها يشعر بكونه غير ضعيف، والله أعلم[7].

قلت: فإذا لم يكن لحديث ابن ماجه علّة عند مَنْ ضعفه إلا أنه من رواية الجعفي، وكان الراوي عن الجعفي ثقة، وأضيف إلى ذلك قبول العلماء له وعملهم به حتى قال أبو داود قولته فيمكن تحسين حديث جابر، خاصة أن النووي حسنه[8].

وقال ابن عبد البر في التمهيد: "كان شعبة والثوري يثنيان على جابر الجعفي ويصفانه بالحفظ والإتقان، وكان ابن عيينة يذمه ويحكي عنه سوء مذهبه ما يسقط روايته، واتبعه على

---

(1) مصنف ابن أبي شيبة، ٤/ ٥٢٧، ح٢٢٨٢٣.

(2) الجامع، ٣/ ٥٨٠، ح١٢٨٤ و١٢٨٣.

(3) السنن، ٢/ ٧٥٥، ح٢٢٥٠.

(4) الجامع الصغير، ص٩٦.

(5) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٧٨٤، ح٢٣٤١.

(6) السنن، ٤/ ٢٢٨، ح٨٤.

(7) جامع العلوم والحكم، ٢/ ٩٠٧- ٩١٠.

(8) انظر: فيض القدير، ٥/ ٨٨.

قـال: حَدَّثَـنا أَبـو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ بَـيَانٍ وَجَابِرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ وَهْبِ بْنِ خَنْبَشٍ قَالَ قَالَ رَسُول اللَّه صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً)**[1].

قلت: هذا إسناد صحيح، وبيان هو ابن بشر ثقة ثبت[2].

ورواه النسـائي[3] مـن طريق يحيى بن آدم قال: حدثنا سفيان، عن بيان وذكر آخر عن الشعبي به بمثله، قلت: الآخر هو الجعفي كما في رواية ابن ماجه لكن النسائي يوهيه جداً فلعله كره ذكره، والله أعلم.

ثم رواه ابن ماجه[4] من طريق وكيع عن داود بن يزيد الزعافري، عن الشعبي، عن هرم ابن خنبش بمثله.

ورواه أحمد من طريق داود الأودي الزعافري عن الشعبي به بمثله[5].

ووهب بن خنبش، وهرم واحد، ووهب هو الصواب[6].

ولــه شـاهد صـحيح من حديث ابن عباس[7]، فيكون هذا من حسن حديث جابر من رواية الثوري عنه.

الحديث الخامس عشر: في الأضاحي، باب: من اشترى أضحية صحيحة فأصابها عنده شيء، أخرجه وحده في الباب.

قـال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ أَبُو بَكْرٍ قَالا حَدَّثَنَا عَبْدُالرَّزَّاق عَنِ الـثَّوْرِيِّ عَـنْ جَابِـرِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَرَظَةَ الأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: **(ابْتَعْنَا كَبْشًـا نُضَـحِّي بِـهِ فَأَصَـابَ الذِّئْبُ مِنْ أَلْيَتِهِ أَوْ أُذُنِهِ فَسَأَلْنَا النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَنَا أَنْ نُضَحِّيَ بِهِ)**[8].

قلـت: ورواه الطحـاوي مـن طريق شعبة، عن جابر، عن محمد بن قرظة عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: ولم نسمعه منه – أنه اشترى كبشاً – وساق الحديث.

---

(1) ابن ماجه ،السنن ، ٢/ ٩٩٦، ح٢٩٩٢.

(2) تقريب التهذيب، ص١٢٩، ت٧٨٩.

(3) السنن الكبرى، ٢/ ٧٢، ح٤٢٢٥.

(4) السنن، ٢/ ٩٩٦، ح٢٩٩٤.

(5) المسند، ٤/ ١٨٦ و١٧٧.

(6) موضح أوهام الجمع، ٢/ ٥٠٩.

(7) مسلم، الصحيح، ٢/ ٩١٧، ح١٢٥٦.

(8) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٠٥١، ح٣١٤٦.

قال الطحاوي: فقد فَسَدَ إسنادُ هذا الحديث بما ذكرنا، وفسد متنه لأنه قال: قطع ذنبه أو بعض ذنبه إن كان البعض هو المقطوع فيجوز أن يكون المقطوع أقل من ربعه، وذلك لا يمنع أن يضحي به في قول أحد من الناس[1].

قلت: وفيه شيخ جابر مجهول[2]، فيكون هذا الحديث من ضعيف روايته والعلّة شيخه.

الحديث السادس عشر: في تعبير الرؤيا، باب: رؤية النبي ﷺ في المنام، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ أَبُو عَوَانَةَ حَدَّثَنَا عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَمَّارٍ هُوَ الدُّهْنِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَآنِي فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لا يَتَمَثَّلُ بِي)**[3].

قلت: رواه الطبراني[4] من طريق معاوية بن هشام، ثنا سفيان الثوري، عن ليث، عن أبي جَهْضم، عن ابن عباس به بنحوه.

وهذا وإن كان مروياً من طريق ليث بن أبي سليم، وقد اختلط فإنه من رواية الثوري عنه وهي قبل الاختلاط كما قال ابن حجر[5] فيكون هذا متابعاً قوياً لحديث جابر.

وقد عدد الترمذي أحد عشر صحابياً رووا هذا الحديث وهم أبو هريرة، وابن مسعود، وأبو قتادة، وابن عباس، وأبو سعيد، وجابر، وأنس، وأبو بكرة، وأبو جحيفة، وأبو مالك الأشجعي، عن أبيه.

وكان أخرج حديث ابن مسعود وقال: حسن صحيح[6]، وحديث أبي هريرة وغيره في الصحيحين[7]، فيكون هذا من حسن حديث جابر من رواية الثقة عنه.

---

(١) شرح معاني الآثار، ٤/ ١٧١.

(٢) تقريب التهذيب، ص٥٠٣، ت٦٢٤١.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٢٨٥، ح٣٩٠٥.

(٤) المعجم الكبير، ١٢/ ٢١٣، ح١٢٩٢٦.

(٥) تغليق التغليق، ٢/ ٢٩- ٣٠.

(٦) الجامع، ٤/ ٥٣٥، ح٢٢٧٦.

(٧) البخاري، الصحيح، ص٤١، ح١١٠، ومسلم، الصحيح، ٤/ ١٧٧٥، ح٢٢٦٦.

خلاصة مرويات جابر الجعفي عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ستة عشر حديثاً، ثمانية في باب الشواهد، وواحداً مقروناً، واثنان صدر بهما بابهما وأخرج لهما شواهد، وخمسة لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها لاثنين منها متابعات تقويها.

- **تسعة أحاديث من حسان حديثه.**
  - ثلاثة من رواية الثوري، أحدها صرّح فيه بالسماع ولها متابعات أو شواهد.
  - اثنان من رواية شعبه، ولها متابعات تقويها.
  - وواحد من رواية إسرائيل، وله متابعات.
  - وثلاثة أخرى لها متابعات تقويها.
- **وسبعة أحاديث من ضعيف ما روى:**
  - ثلاثة أحاديث علتها شيوخه المجهولون.
  - واثنان علتهما الراوي عنه.
  - وواحد رَفَعَه وصوابُه الوقف.
  - والآخر خالف فيه الثقات.

خلاصة مرويات جابر الجعفي في الكتب الستة:

أخرج حديثه من أصحاب الكتب الستة: الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه. ومجموع ماله عندهم بالمكرر: ثلاثة وعشرون حديثاً.

- خمسة عند الترمذي.
- اثنان عند أبي داود.
- وستة عشر عند ابن ماجه.

منها ثلاثة عشر حديثاً من حسن حديثه ثمانية منها من حديث الثوري وشعبة أو أحدهما عنه. وواحد من رواية إسرائيل وآخر من رواية شريك وثلاثة من غير رواية مَنْ ذُكر ولها متابعات وشواهد تقويها.

- **وعشرة أحاديث ضعيفة:**
  - ثلاثة علتها جهالة شيوخه.
  - وأربعة علتها الراوي عنه.
  - وآخر رفعه وصوابه أنه موقوف.

- واثنان خالف الثقات فيهما.

وبهـذا يظهر دقة قول النقاد عصري جابر من أمثال شعبة والثوري حيث يقولون في جابر إنـه مـن أوثـق الناس إذا صرح بالسماع، وإذا أن الأحاديث الضعيفة التي رويت لجابر الضعف فيها غالباً ليس من جابر إنما هو من شيوخه أو تلاميذه.

ومـن جهـة أخرى تظهر الصناعة النقدية لاصحاب السنن حيث يخرجون أحاديث هؤلاء الضعفاء حسب الحاجـة إلـيها وحكمهم على حديث الضعيف إنما حكم تفصيلي فلكل حيث عـندهم نقـد خـاص؛ ونجد في الترمذي يضعف حديث الحديث الإجابة حيناً، ويروي عنه حيناً آخر ويسكت وعند دراسة الحديث الذي سكت عنه نجد أنه يتقوى بالمتابعات والشواهد مما يدل على ضبط جابر لهذا الحديث.

وأمـا ابن ماجة فمسألة التصحيح على الباب حاضرة في ذهنه عند تخريجه أحاديث هؤلاء الضعفاء حيـث إنـه أغلب ما يخرج لهم في المتابعات والشواهد أو حيث لا يجد في الباب غيرها وهذا يدل على أن الحديث الضعيف أحب إليه من قول الرجال كما هو مذهـب الإمـام أحمد والله أعلم.

المبحث الرابع

داود بن يزيد الأَوْدِي ومروياته في الكتب الستة

المطلــــب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الرابع: داود بن يزيد الأودي ومروياته في الكتب الستة

داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأَوْدي الزّعافري أبو يزيد الكوفي الأعرج عمّ عبد الله بن إدريس، من السادسة، مات سنة، مئة وإحدى وخمسين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال أحمد بن حنبل[1] ويحيى بن معين[2] وأبو داود[3] والدارقطني[4] وابن الجوزي[5] والذهبي[6] وابن حجر[7]: ضعيف، وعن ابن معين قوله: ليس حديثه بشيء[8]، وقال سفيان الثوري: شعبة يروي عن داود بن يزيد؟! تعجباً منه[9]، وقال عمرو بن علي: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه، وكان سفيان وشعبة يحدثان عنه[10]، وقال أبو حاتم[11]: ليس بقوي، يتكلمون فيه، وهو أحب إليّ من عيسى الحناط. قلت: وعيسى الحناط قال فيه أبو حاتم، ليس بالقوي مضطرب الحديث[12]، وقال أبو داود[13] والدارقطني[14]: متروك، وقال النسائي[15] والأزدي[16]: ليس بثقة، وقال ابن المديني[17]: أنا لا أروي عنه، وقال العجلي[18]: يكتب حديثه، وليس بالقوي، وقال الحاكم[19] ليس بقوي، وقال: ابن حبان[20]: مات سنة إحدى

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٤٢٧.

(٢) ابن عدي، الكامل، ٣/ ٧٩.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣/ ٣٦.

(٤) العلل، ٨/ ٣٢٠.

(٥) الضعفاء والمتروكين، ١/ ٢٦٨.

(٦) ميزان الاعتدال ٣/ ٣٦، والمغني في الضعفاء، ١/ ٢٢١.

(٧) تقريب التهذيب، ص٢٠٠، ت١٨١٨.

(٨) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٣/ ٢٧٦.

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٤٢٧.

(١٠) ابن حبان، المجروحين، ١/ ٢٨٩.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٤٢٨٧.

(١٢) المصدر نفسه، ٦/ ٢٨٩.

(١٣) سؤالات الآجري لأبي داود، ص١٧٨.

(١٤) سؤالات البرقاني للدارقطني، ص٢٨.

(١٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٤٢٧.

(١٦) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١/ ٢٦٨.

(١٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٤٢٧.

(١٨) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣/ ١٧٨.

(١٩) المصدر نفسه، ٣/ ١٧٨.

(٢٠) المجروحين، ١/ ٢٨٥.

وخمسين ومئة، وكان ممن يقول بالرجعة، وكان الشعبي يقول له ولجابر الجعفي: لو كان لي عليكما سلطان ثم لم أجد إلا إبرة لشبكتكما ثم غللتكما بها.

وقال الساجي[1]: صدوق يهم، وكان شعبة حمل عنه قديماً.

وقال ابن عدي[2]: "لم أرَ له حديثاً منكراً جاوز الحد إذا روى عنه ثقة، وإن كان ليس بقوي في الحديث فإنه يكتب حديثه ويقبل إذا روى عنه ثقة".

الخلاصة: إن داود ضعيف وهذا ما عليه النقاد على اختلاف عباراتهم في شدّة الجرح بين قولهم متروك، كما قال أبو داود والدارقطني، وقولهم ليس بقوي، كما قال العجلي والحاكم.

إلا أن ابن عدي سبر حديثه واعتبره، وخلص إلى أنه يقبل حديثه إذا كان الراوي عنه ثقة، قلت: خاصة إذا كان شعبة هو الراوي عنه فإن سماع شعبة منه قديم كما قال الساجي.

المطلب الثاني: مرويات داود بن يزيد في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وابن ماجه

أولاً: مرويات داود بن يزيد عند الترمذي:

روى له الترمذي أربعة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الأحكام، باب: ما جاء في هدايا الأمراء، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الأَوْدِيِّ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُبَيْلٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ فَلَمَّا سِرْتُ أَرْسَلَ فِي أَثَرِي فَرُدِدْتُ فَقَالَ: **(أَتَدْرِي لِمَ بَعَثْتُ إِلَيْكَ لا تُصِيبَنَّ شَيْئًا بِغَيْرِ إِذْنِي فَإِنَّهُ غُلُولٌ**[3]**، (وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) لِهَذَا دَعَوْتُكَ فَامْضِ لِعَمَلِكَ).**

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ وَبُرَيْدَةَ وَالْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ وَأَبِي حُمَيْدٍ وَابْنِ عُمَرَ.

قَالَ أبوعِيسَى حَدِيثُ مُعَاذٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ دَاوُدَ الأَوْدِيِّ"[4].

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣/ ١٧٨.

(٢) الكامل، ٣/ ٧٩.

(٣) الغُلول بالضم: هو الخيانة في المَغْنم، وكل من خان في شيء خفيّة فقد غلّ، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ٣ / ٣٨٠.

(٤) الترمذي، الجامع، ٣/ ٦٢١، ح١٣٣٥.

ونقل ابن كثير أن الترمذي قال عقب هذا الحديث: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وفي الباب...[1].

ورواه البزار من الطريق نفسه وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن معاذ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد[2].

وقد سئل البخاري عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن[3].

قلت: وله شاهد عند الشيخين من حديث أبي هريرة بعدما ذكر ﷺ الغلول فعظمه وعظم أمره بلفظ **(لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة ... الحديث)**[4].

فيكون هذا الحديث حسناً من رواية الثقة عن داود والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في تفسير القرآن، باب: من سورة الأنعام، ولم يخرج في موضوعه غيره.

قال: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ دَاوُدَ الأَوْدِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الصَّحِيفَةِ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلْيَقْرَأْ هَذِهِ الآيَاتِ ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ الآيَةَ إِلَى قَوْلِهِ ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١-١٥٣].

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ[5].

وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق خالد بن يوسف السمتي، قال: حدثنا محمد بن فُضيل عن داود الأودي به بنحوه، وقال: لم يرو هذا الحديث عن الشعبي إلا داود، تفرد به محمد بن فضيل[6].

قلت: وهذا النقل لبيان معنى قول الترمذي غريب: أي تفرد محمد بن فضيل به، وإلا فالسمتي متروك[7].

---

(١) تفسير القرآن العظيم، ١/ ٤٢٣.

(٢) المسند ٧/ ١١٨.

(٣) علل الترمذي الكبير ص١٩٩.

(٤) انظر البخاري، الصحيح، ص٦٤٧، ح٣٠٧٣، ومسلم، الصحيح، ٣/ ١٤٦١، ح١٨٣١، وانظر أحاديث أبي حميد وعدي بن عميرة عند مسلم، ح١٨٣٢، ١٨٣٣.

(٥) الترمذي، الجامع، ٥/ ٢٦٤، ح٣٠٧٠، وانظر الطبراني في المعجم الكبير، ١٠/ ٩٣، ح١٠٦٠. وقوله من سرّه ... فليقرأ هذه الآيات: كناية عن أن هذه الآيات منسوخات. انظر: تحفة الأحوذي، ٨/ ٣٥٥.

(٦) المعجم الأوسط، ٢/ ٤٣، ح١١٨٦.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٦١٠، ت٧٨٦٢.

وروي في الزهد لابن المبارك بسند حسن من حديث الربيع بن خثيم مقطوعاً عليه بنحوه[1].

وله شاهد من حديث ابن عباس قال: هن الآيات المحكمات[2].

ومحمد بن فضيل صدوق، وثقه غير واحد من النقاد وهو من رواة الكتب الستة[3]. فيكون هذا الحديث حسناً كذلك لأنه من رواية ثقة عنه، خاصة أن الترمذي حسنه مع حكمه عليه بالغرابة

.**الحديث الثالث**: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة بني إسرائيل، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الزَّعَافِرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] سُئِلَ عَنْهَا قَالَ:هِيَ الشَّفَاعَةُ.

قَالَ أبوعِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَدَاوُدُ الزَّعَافِرِيُّ هُوَ دَاوُدُ الْأَوْدِيُّ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ عَمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ[4].

وصححه الطبري في تفسيره، فقال في تفسير هذه الآية: "وأولى القولين في ذلك بالصواب ما صَحَّ به الخبر عن رسول الله، وذلك ما حدثنا به أبو كريب قال: ثنا وكيع عن داود بن يزيد به بمثله... ثم رواه من طريق أخرى قال: حدثنا علي بن حرب، قال: ثنا مكي بن إبراهيم، قال: ثنا داود بن يزيد الأودي به بنحوه..."[5].

وقد روي هذا الحديث عن إدريس الأَودي عن أبيه عن أبي هريرة والصواب عن داود بن يزيد عن أبيه[6].

وحديث داود سكت عنه الحافظ في الفتح[7] والتلخيص[8]، وأجمع العلماء على أن المقام المحمود هو الشفاعة إلا ما كان من مجاهد فإنه فَسَّر المقام المحمود: أنْ يقعده معه يوم القيامة

---

(١) الزهد، ص٩، ح٣١.

(٢) الطبري، جامع البيان، ٨/ ٨٦ –٨٧.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٩/ ٣٥٩.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥، ح٣٠٣، واحمد في المسند، ٢/ ٤٤٤.

(٥) جامع البيان، ١٥/ ١٤٥– ١٤٦.

(٦) علل الدارقطني، ٨/ ٣٢٠، ح١٥١٩.

(٧) فتح الباري، ١١/ ٤٢٦.

(٨) التلخيص الحبير، ١/ ٢١١.

على العرش، وهذا منكر عند أهل العلم في تفسير هذه الآية، على أنه قد روي عن مجاهد كذلك في تفسير هذه الآية أنّ المقام المحمود هو الشفاعة[(١)].

قلت: فلعل رأيه الأول مَدْخُول عليه.

وله شاهد من حديث ابن عمر عند البخاري بمعناه[(٢)]، فيكون هذا الحديث أيضاً من حسن حديث داود من رواية الثقة عنه.

الحديث الرابع: أخرجه في المناقب، باب: في مناقب أبي بكر ﷺ، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا مَحْبُوبُ بْنُ مُحْرِزٍ الْقَوَارِيرِيُّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الأَوْدِيِّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**مَا لأَحَدٍ عِنْدَنَا يَدٌ إِلاَّ وَقَدْ كَافَيْنَاهُ مَا خَلا أَبَا بَكْرٍ فَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا يَدًا يُكَافِيهِ اللَّهُ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَا نَفَعَنِي مَالُ أَحَدٍ قَطُّ مَا نَفَعَنِي مَالُ أَبِي بَكْرٍ وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً لاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلاً أَلا وَإِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ اللَّهِ**).

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[(٣)].

وسئل البخاري عن هذا الحديث فلم يعرفه[(٤)].

قلت: وروى ابن أبي عاصم في السنة بَعْض هذا الحديث بسند صحيح من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (**ما نفعني مال قط ما نفعني مال أبي بكر**) فبكى أبو بكر وقال: هل أنا ومالي إلا لك يا رسول الله[(٥)].

وسكت عنه الحافظ في الفتح[(٦)].

وله شواهد صحيحه عند مسلم[(٧)] والترمذي[(٨)] منها قوله ﷺ: (**إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل، فإنّ الله تعالى قد اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، لو كنت متخذاً من أمتي خليلاً لاتخذتُ أبا بكر خليلاً...**).

---

(١) انظر: الزرقاني، شرح الموطأ، ٢/ ٤٥، وانظر التمهيد، ١٩/ ٦٣.

(٢) الصحيح، ص١٠٠٢، ح٤٧١٨، وح٣١٢، ح١٤٧٥.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ٦٠٩، ح٣٦٦١.

(٤) علل الترمذي الكبير، ص٣٧٠.

(٥) السنة ٢/ ٥٧٧، ح١٢٢٩.

(٦) فتح الباري، ٧/ ١٣.

(٧) الصحيح، ١/ ٣٧٧، ح٥٣٢.

(٨) الجامع، ٥/ ٦٠٦، ح٣٦٥٥.

ومنها قوله ﷺ: (أَمَنُّ الناس عليّ في ماله وصحبته أبو بكر، ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً....)[1].

فيكون هذا الحديث كذلك من حَسَنَ حديث داود بشواهده ومتابعته لبعض المتن.

فالأحاديث الأربعة التي أخرجها الترمذي لداود، لم يخرج في موضوعها غيرها، والرابع أخرجه في باب الشواهد، وجميعها من رواية الثقة عنه، وهي حسان.

ثانياً: مرويات داود بن يزيد عند ابن ماجه.

لم يخرج له ابن ماجه إلا حديثين.

الحديث الأول: أخرجه في المناسك، باب: العمرة في رمضان، أخرجه متابعةً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ح.

وحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ جَمِيعًا عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الزَّعَافِرِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ هَرِمِ بْنِ خَنْبَشٍ[2] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً)**[3].

وكان أخرجه متابعاً لحديث صحيح رواه في صدر الباب، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد قالا: ثنا وكيع، ثنا سفيان، عن بيان وجابر، عن وهب بن خنبش به بمثله[4].

وقد دُرِسَ هذا الحديث في أحاديث جابر الجعفي عند ابن ماجه الحديث الرابع عشر[5] وهو من حَسَنَ حديثه. وهو من رواية الثقات عن داود.

الحديث الثاني: أخرجه في الزهد، باب: ذكر الذنوب، لم يخرج في بابه غيره.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَقَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ أَبِيهِ وَعَمِّهِ[6]، عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَا أَكْثَرُ

---

(١) البخاري، الصحيح، ص١١٤، ح٤٦٦، ومسلم، الصحيح، ٤/ ١٨٥٤، ح٢٣٨٢.

(٢) وهب بن خنبش الطائي، حديثه عند الشعبي، وقال داود الأودي عن الشعبي هو هرم بن خنبش، ومن قال وهب أكثر وأحفظ وقول داود هرم خطأ والصواب وهب بن خنبش. انظر: الاستيعاب، ٤/ ١٥٦٠، والإصابة، ٦/ ٦٢٣.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٩٩٦، ح٢٩٩٢.

(٤) المصدر نفسه، ٢/ ٩٩٦، ح٢٩٩١.

(٥) انظر: ص ٢٥٦

(٦) عمه: هو داود الأودي.

مَا يُدْخِلُ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: (التَّقْوَى وَحُسْنُ الْخُلُقِ) وَسُئِلَ: مَا أَكْثَرُ مَا يُدْخِلُ النَّار؟ قَالَ: (الأَجْوَفَانِ الْفَمُ وَالْفَرْجُ)[1].

أخرجه أحمد قال: حدثنا محمد بن عبيد، قال: ثنا داود، عن أبيه، عن أبي هريرة به بنحوه[2].

وأخرجه الترمذي من طريق عبدالله بن إدريس، عن أبيه، عن جدّه به بنحوه، قال: هذا حديث صحيح غريب[3].

ويكون هذا الحديث كذلك من حسن حديث داود من رواية الثقة عنه.

ثالثاً: خلاصة مرويات داود بن يزيد في الكتب الستة.

لم يخرج لداود بن يزيد إلا الترمذي وابن ماجه. أخرجا له ستة أحاديث، أربعة أخرجها الترمذي وحسَّنها مع حكمه على ثلاثة منها بالغرابة، وهي من رواية الثقات عن داود، ولها شواهد أو متابعات تقويها.

وأخرج له ابن ماجه حديثين من رواية الثقات عنه وهما حسنان أحدهما أخرجه متابعة والآخر لم يخرج في بابه غيره.

---

(١) المصدر نفسه، ٢/١٤١٨، ح٤٢٤٦، وانظر ابن أبي الدنيا، التواضع والخمول، ص٢١٧، ح١٧٠، والورع، ص٩٣، ح١٣٥.

(٢) المسند، ٢/٤٤٢، وانظر، البخاري، الأدب المفرد، ص١٠٨، ح٢٨٩، من طريق الفضل بن دكين ثنا داود به بنحوه.

(٣) الجامع، ٤/٣٦٣، ح٢٠٠٤، وانظر ابن حبان، الصحيح، ٢/٢٢٤، ح٤٧٦، والبخاري، الأدب المفرد، ص١١٠، ح٢٩٤.

المبحث الخامس

عُبيدة بن مُعَتِّب ومروياته في الكتب الستة

المطلـــب الأول: أقوال النقاد في عبيدة بن مُعتِّب.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الخامس: عُبيدة بن مُعَتِّب ومروياته في الكتب الستة

عبيدة بن مُعتِّب الضبّي، أبو عبد الكريم الكوفي، الضرير، من الثامنة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال شعبة: أخبرني عبيدة قبل أن يتغيّر[1]، وقال ابن شاهين: لا بأس به قاله عثمان بن أبي شيبة[2]، وقال زهير بن معاوية: ما اتهمت إلا عطاء بن عجلان وعبيدة، فَصَدقه حفص بن غياث في عطاء وكره ما قال لعبيدة[3].

وقال عمرو بن علي: سمعت يحيى وذكر حديث عبيدة بن معتب حديث أبي أيوب ((من صلّى أربعاً قبل الظهر)) فرآني أكتبه فقال: لا تكتبه، لا تكتبه لا تكتبه أما إنه من عَتِقِ حديثه[4]، وقال أيضاً: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن عبيدة شيئاً[5]، وعن عمرو بن علي قال: كان عبيدة الضبي سيء الحفظ، ضريراً، متروك الحديث[6].

وذكره ابن المبارك فيمن يترك حديثه[7]، وقال ابن معين: ضعيف[8]، وفي رواية: ليس بشيء[9]، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي[10]، وقال أبو حاتم[11]، والنسائي[12]: ضعيف الحديث، زاد النسائي وكان قد تغيّر، وفي رواية أخرى عنه قال: ليس بثقة[13]، وقال ابن سعد: كان

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير، ٦/ ١٢٧، وذكره ابن الكيال، محمد بن أحمد، الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، تحقيق حمدي السلفي، الكويت، دار العلم، د.ط، د.ت، ص٧٠، وكذلك سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد، الاغتباط في معرفة من رمي بالاختلاط، تحقيق علي حسن، الزرقاء، الوكالة العربية، ص٦٣.

(٢) تاريخ أسماء الثقات، ص١٦٧.

(٣) العقيلي، الضعفاء، ٣/ ١٢٩.

(٤) المصدر نفسه، ٣/ ١٢٩. ومعنى قوله من عتق حديثه أي من حديثه القديم الذي تحمله قبل التغيير يفسره قول يحيى ابن سعيد القطان لو حدثت عن عبيدة بشيء لحدثت عنه بهذا الحديث. والله أعلم. انظر: قول يحيى بن سعيد في سنن أبي داود، ٢/ ٢٣، ح١٢٧٠.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦/ ٩٤.

(٦) المصدر نفسه، ٦/ ٩٤، وكذا قال ابن معين.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦/ ٩٤.

(٨) ابن الجوزي، الضعفاء المتروكين، ٢/ ١٦٥.

(٩) ابن عدي، الكامل، ٥/ ٣٥٣.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦/ ٩٤.

(١١) المصدر نفسه، ٦/ ٩٤.

(١٢) الضعفاء والمتروكين، ص٧٣.

(١٣) المزي، تهذيب الكمال، ١٩/ ٢٧٥.

ضعيفاً جداً[1]، وذكره يعقوب الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم[2]، وقال: كان حديثه لا يسوى شيئاً وكان الثوري إذا حدث عنه كنّاه[3]، وقال يوسف بن خالد: قلت لعبيدة بن معتب: هذا الذي ترويه عن إبراهيم سمعته كله؟ قال: منه ما سمعته ومنه ما لم أسمعه أقيس عليه، قلت: أنا أعرف بالقياس منك فحدثني بما سمعته حتى أقيس عليه أنا فأنا أقيس منك[4]، وقال ابن خزيمة: ليس ممن يجوز الاحتجاج بخبره عند من له معرفة برواية الأخبار[5]، وقال ابن حبان: "كان ممن اختلط بأخَرة حتى جعل يحدث بالأشياء المقلوبة عن أقوام أئمة، ولم يتميز حديثه القديم من حديثه الجديد فبطل الاحتجاج به"[6]، وقال ابن عدي: "ولعبيدة هذا أحاديث وهو مع ضعفه يكتب حديثه"[7]، وقال الدارقطني ضعيف[8]، وقال مرّة: لا تقوم به حجة[9]، وقال ابن حجر: ضعيف واختلط بأخرة[10].

الخلاصة: تكاد تجمع كلمة النقاد على ضعف عبيدة من قبل حفظه، وقد بيّن بعض النقاد كشعبة، وابن حبان، وابن حجر، أن هذا الضعف طرأ عليه من بَعْدُ بسبب الاختلاط.

إلا أنه يوثق في رواية شعبة عنه؛ لأنه سمع منه قبل الاختلاط كما صرح بذلك شعبة.

المطلب الثاني: مرويات عبيدة بن معتب في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة البخاري والترمذي وأبو داود وابن ماجة

أولاً: مرويات عند البخاري.

لم يخرج له البخاري إلا حديثاً واحداً ذكره في باب المتابعات في كتاب الأضاحي، باب: قول النبي ﷺ لأبي بردة: **(ضحِّ بالجَذَع من المعز ولن تجزي عن أحد بعدك).**

قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، عَنْ عَامِرٍ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ضَحَّى خَالٌ لِي يُقَالُ لَهُ أَبُو بُرْدَةَ قَبْلَ الصَّلاةِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

(١) الطبقات الكبرى، ٦/ ٣٥٥.

(٢) المعرفة والتاريخ، ٣/ ٣٥.

(٣) المصدر نفسه، ٣/ ١٤٥.

(٤) ابن حبان، المجروحين، ٢/ ١٧٣.

(٥) الصحيح، ٢/ ٢٢٢.

(٦) المجروحين، ٢/ ١٧٣.

(٧) الكامل، ٥/ ٣٥٣.

(٨) العلل، ٥/ ورقة ٦٢. نقلاً عن هامش تهذيب الكمال ولم أقف عليه في المطبوع، ١٩/ ٢٧٦.

(٩) المصدر نفسه، ١٩/ ٢٧٦.

(١٠) تقريب التهذيب، ص٣٧٩، ت٤٤١٦.

اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**شَاتُكَ شَاةُ لَحْمٍ**) فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عِنْدِي دَاجِنًا جَذَعَةً مِنَ الْمَعَزِ. قَالَ: (**اذْبَحْهَا وَلَنْ تَصْلُحَ لِغَيْرِكَ**) ثُمَّ قَالَ: (**مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يَذْبَحُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ**).

تَابَعَهُ عُبَيْدَةُ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ وَتَابَعَهُ...[1].

قال الحافظ في الفتح: أما عُبَيْدَة فهو بصيغة التصغير وهو ابن مُعَتِّب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد المثناة، وكسرها بعدها موحدة – الضبيّ وروايته عن الشعبي يعني عن البراء بهذه القصة.

وأما قوله: وإبراهيم فيعني النخعي وهو من طريق إبراهيم منقطع، وليس لعبيدة في البخاري سوى هذا الموضع الواحد[2].

ولم يذكر ابن حجر من وصل طريق عبيدة في التغليق[3]، ولم أستطع الوقوف على مَنْ وصلها.

ثانياً: مرويات عبيدة بن معتب عند الترمذي.

أخرج له الترمذي ثلاثة أحاديث أحدها تعليقاً متابعة والثاني لبيان ضعفه، والثالث ذكره متابعاً.

الحديث الأول: ذكره في أبواب الطهارة، باب: الرخصة في البول قائماً:

ذكره بعد حديث الأعمش قال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ: (**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ عَلَيْهَا قَائِمًا فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوءٍ فَذَهَبْتُ لِأَتَأَخَّرَ عَنْهُ فَدَعَانِي حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ عَقِبَيْهِ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ**). قَالَ أبو عِيسَى وسَمِعْت الْجَارُودَ يَقُولُ سَمِعْتُ وَكِيعًا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنِ الْأَعْمَشِ ثُمَّ قَالَ وَكِيعٌ هَذَا أَصَحُّ حَدِيثٍ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْحِ وسَمِعْت أَبَا عَمَّارٍ الْحُسَيْنَ بْنَ حُرَيْثٍ يَقُولُ سَمِعْتُ وَكِيعًا فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

قَالَ أبو عِيسَى وَهَكَذَا رَوَى مَنْصُورٌ وَعُبَيْدَةُ الضَّبِّيُّ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَعَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدِيثُ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ أَصَحُّ وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا.

---

(١) البخاري، الصحيح، ص١٢١٣، ح٥٥٥٦.

(٢) فتح الباري، ١٠/ ١٧.

(٣) تغليق التعليق، ٥/ ٧.

قَالَ أَبو عِيسَى وَعَبِيدَةُ بْنُ عَمْرٍو السَّلْمَانِيُّ رَوَى عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَعَبِيدَةُ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ يُرْوَى عَنْ عَبِيدَةَ أَنَّهُ قَالَ أَسْلَمْتُ قَبْلَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَنَتَيْنِ وَعُبَيْدَةُ الضَّبِّيُّ صَاحِبُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ عُبَيْدَةُ بْنُ مُعَتِّبٍ الضَّبِّيُّ وَيُكْنَى أَبَا عَبْدِالْكَرِيمِ[1].

قلت: رواية منصور وهو ابن المعتمر رواها النسائي في المجتبى[2].

ورواية عبيدة هي عند الطبراني في الصغير من طريق أحمد بن منيع حدثنا أشعث بن عبد الرحمن بن زبيد، عن عبيدة الضبي به بنحوه[3]، وهو سند حسن، وحديث حذيفة في الصحيحين[4]، فهو من حسن حديثه.

الحديث الثاني: ذكره في أبواب الطهارة ليبين ضعفه، باب: ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل.

قال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبو مُعَاوِيَةَ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الإِبِلِ، فَقَالَ: **(تَوَضَّئُوا مِنْهَا)** وَسُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ فَقَالَ: (لا تَتَوَضَّئُوا مِنْهَا).

قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَأُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ قَالَ أبوعِيسَى وَقَدْ رَوَى الْحَجَّاجُ ابْنُ أَرْطَاةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ وَرَوَى عُبَيْدَةُ الضَّبِّيُّ[5] عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ ذِي الْغُرَّةِ الْجُهَنِيِّ.

وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ فَأَخْطَأَ فِيهِ وَقَالَ فِيهِ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ...[6].

---

(١) الترمذي، الجامع، ١/ ١٩، ح١٣.

(٢) المجتبى، ١/ ٢٥، ح٢٧.

(٣) المعجم الصغير، ٢/ ٢٦٠، ح١١٣٠.

(٤) البخاري، الصحيح، ص٦٥، ح٢٢٥ - ٢٢٦، ومسلم، الصحيح، ١/ ٢٢٨، ح٢٧٣.

(٥) انظر رواية عبيدة من طريق عمرو بن محمد الناقد عنه في مسند أحمد، ٤/ ٦٧ و ٥/ ١١٢.

(٦) الترمذي، الجامع، ١/ ١٢٦، ح٨١.

فيكون ذِكْره من الترمذي للتنبيه على أنه أخطأ فيه، ونحو قول الترمذي قال أبو حاتم في العلل، حيث سئل عن حديث عبيدة الضبي هذا، فأجاب بنحو جواب الترمذي مما يؤكد خطأ الضبي فيه[1].

الحديث الثالث: أخرجه في الصوم، باب: ما جاء في قضاء الحائض الصيام دون الصلاة، أخرجه وحده في الباب وذكر متابعاً له.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: (**كُنَّا نَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ نَطْهُرُ فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصِّيَامِ وَلا يَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّلاةِ**).

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُعَاذَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَيْضًا وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لا نَعْلَمُ بَيْنَهُمُ اخْتِلافًا إِنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الصِّيَامَ وَلا تَقْضِي الصَّلاةَ.

قَالَ أبو عِيسَى وَعُبَيْدَةُ هُوَ ابْنُ مُعَتِّبٍ الضَّبِّيُّ الْكُوفِيُّ، يُكْنَى أَبَا عَبْدِالْكَرِيمِ[2].

ورواه ابن ماجه: حدثنا علي بن محمد، ثنا عبدالله بن نمير، عن عبيدة، عن إبراهيم به بنحوه[3].

ورواه الشيخان وغيرهما[4] من حديث مُعاذة عن عائشة به بنحوه.

وروي كذلك عن ليث بن أبي سليم، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة به بنحوه[5]، فيكون هذا من حسن حديث عبيدة من رواية الثقات عنه قبل اختلاطه.

ثالثاً: مرويات عبيدة بن معتب عند أبي داود.

لم يخرج له أبو داود إلا حديثاً واحداً.

أخرجه في كتاب الصلاة، باب: الأربع قبل الظهر وبعدها، ونص على ضعف عبيدة وأشار إلى أن هذا الحديث من أصلح حديث عبيدة.

قال: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ عُبَيْدَةَ يُحَدِّثُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ مِنْجَابَ عَنْ قَرْثَعٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيهِنَّ تَسْلِيمٌ تُفْتَحُ لَهُنَّ أَبْوَابُ السَّمَاءِ**).

---

(١) علل ابن أبي حاتم، ١/ ٣٨، وانظر علل الترمذي الكبير، ص٤٧.

(٢) الترمذي، الجامع، ٣/ ١٥٥، ح٧٨٧.

(٣) السنن، ١/ ٥٣٤، ح١٦٧٠.

(٤) البخاري، الصحيح، ص٨٣، ح٣٢١، والترمذي، الجامع، ١/ ٢٣٦، ح١٣٠، ومسلم، الصحيح، ١/ ٢٦٥، ح٣٣٥، وابن ماجه، السنن، ١/ ٢٠٧، ح٦٣١.

(٥) أبو يعلى، المسند، ٥/ ٤٦، ح٢٦٣٧، والدارمي، السنن، ١/ ٢٥١، ح٩٨٦.

قَالَ أبو داود بَلَغَنِي عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ قَالَ لَوْ حَدَّثْتُ عَنْ عُبَيْدَةَ بِشَيْءٍ لَحَدَّثْتُ عَنْهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

قَالَ أبو داود: عُبَيْدَةُ ضَعِيفٌ.

قَالَ أبو داود: ابْنُ مِنْجَابٍ هُوَ سَهْمٌ"[1].

ورواه ابن ماجه قال: حدثنا علي بن محمد، حدثنا وكيع، عن عبيدة بن معتب الضبي، عن إبراهيم به بنحوه[2].

ورواه ابن خزيمة من طريق وكيع بمثل طريق ابن ماجه.

ومن طريق أبي داود الطيالسي، ثنا شعبة، حدثني عبيدة وكان من قديم حديثه، عن إبراهيم، عن سهم بن منجاب، عن قزعة، عن القرثع، عن أبي أيوب به بنحوه[3].

ثم ضَعَّفَ عبيدة.

ورواه الطيالسي قال: حدثنا شعبة وغيره، عن عبيدة، عن إبراهيم، عن سهم بن منجاب، عن قزعة، عن أبي أيوب به بنحوه[4].

فيكون هذا من حسن حديث عبيدة لأنه من رواية شعبة عنه وهي قبل اختلاطه كما نص شعبة على ذلك.

رابعاً: مرويات عبيدة بن معتب عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه حديثين في باب الشواهد.

الحديث الأول: (**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ لا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِتَسْلِيمٍ ...**). وهذا سبق عند أبي داود [5]وهو من حسن حديثه من رواية شعبة عنه.

الحديث الثاني: (**عَائِشَةَ قَالَتْ كُنَّا نَحِيضُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّوْمِ**)، سبق عند الترمذي الحديث الثالث[6] وهو من حسن حديثه.

---

(١) أبو داود السنن ، ٢/ ٢٣، ح١٢٧٠.

(٢) السنن، ١/ ٣٦٥، ح١١٥٧.

(٣) الصحيح، ٢/ ٢٢١، ح١٢١٤.

(٤) المسند، ص٨١، ح٥٩٧.

(٥)انظر : ص ٢٧٤

(٦)انظر : ص ٢٧٢

خامساً: خلاصة مرويات عبيدة في الكتب الستة.

أخرج له من أصحاب الكتب الستة: البخاري، والترمذي، وأبو داود وابن ماجه ومجموع ماله عندهم بالمكرر سبعة أحاديث.

- أخرج له البخاري حديثاً واحداً معلقاً متابعة.
- وأبو داود حديثاً واحداً من رواية شعبة عنه فيكون من حسن حديثه.
- والترمذي ثلاثة أحاديث.

ذكر اثنين في باب المتابعات تعليقاً والثالث من طريق علي بن مسهر عنه، اثنان حسنان والثالث نصَّ على ضعفه وأخرجه ليميزه.

- وابن ماجه حديثين حسنين أحدهما من رواية شعبة عنه وهما في باب الشواهد عنده.

المبحث السادس

علي بن زيد بن جُدعان ومروياته في الكتب الستة

المطلـــب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث السادس: علي بن زيد بن جُدعان ومروياته في الكتب الستة

علي بن زيد بن جُدعان، أبو الحسن البصري المكفوف، مكي الأصل، من الرابعة مات سنة إحدى وثلاثين ومئة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة من أهل البصرة وقال: ولد وهو أعمى، وكان كثير الحديث، وفيه ضعف، ولا يحتج به[1].

وتنوعت عبارات الإمام أحمد فيه، فقال: ليس بالقوي، وقد روى الناس عنه[2]. وفي رواية: ليس بشيء[3]. وعنه: ضعيف الحديث[4]، وسئل: سمع الحسن من سراقة؟ قال: لا، هذا علي بن زيد، يعني: يرويه كأنه لم يقنع به[5].

وكذلك ابن معين تنوعت عباراته في تضعيفه، فقال: ضعيف في كل شيء[6]، وفي موضع: ضعيف[7]، وفي ثالث: ليس بذاك[8]، وفي رابع: ليس بشيء[9]، وفي خامس ليس بحجة[10]، وفي آخر: أحب إليّ من ابن عقيل ومن عاصم بن عبيد الله[11].

وقال العجلي: يكتب حديث وليس بالقوي[12]، وفي رواية: كان يتشيع لا بأس به[13]، وقال الجوزجاني[14]: واهي الحديث، ضعيف، فيه ميل عن القصد، لا يحتج بحديثه، وقال أبو زرعة[15] وأبو حاتم[16]: ليس بقوي، زاد أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به،

---

(١) الطبقات الكبرى، ٧/ ٢٥٢.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦/ ١٨٦.

(٣) ابن عدي، الكامل، ٥/ ١٩٦.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٥/ ١٥٦.

(٥) علل أحمد، ١/ ٢٢٧.

(٦) الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي، ٢/ ١٩٤.

(٧) ابن عدي، الكامل، ٥/ ١٩٦.

(٨) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص١٤١.

(٩) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٣/ ٢٩٤.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦/ ١٨٦.

(١١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٣/ ٢٩٤.

(١٢) الثقات، ٢/ ١٥٤.

(١٣) المصدر نفسه، ٢/ ١٥٤.

(١٤) أحوال الرجال، ص١١٤.

(١٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦/ ١٨٦.

(١٦) المصدر نفسه، ٦/ ١٨٦.

وهو أحب إليّ من يزيد بن أبي زياد، وكان ضريراً وكان يتشيع، وقال النسائي[1] والدارقطني[2] وابن حجر[3]: ضعيف، وفي رواية عن الدراقطني أنا أقف فيه، لا يترك، عندي فيه لين[4]، وقال حماد بن زيد: حدثنا علي بن زيد وكان يقلب الأخبار، وفي رواية: كان علي بن زيد يحدثنا اليوم بالحديث ثم يحدثنا غداً، فكأنه ليس ذاك[5]، وقال عمرو بن علي: كان يحيى بن سعيد يتقي الحديث عن علي بن زيد ثم حدث عنه مرّة بحديث ثم تركه، وقال دعه، وكان عبد الرحمن يحدث عن الثوري وابن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد عنه[6].

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صالح الحديث، وإلى اللين ما هو[7]، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه[8]، وقال الحاكم: ليس بالمتين عندهم[9].

وقال ابن عدي: لم أرَ أحداً من البصريين وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، وكان يغالي في التشيع في جملة أهل البصرة ومع ضعفه يكتب حديثه[10].

وقال ابن حبان: كان شيخاً جليلاً، وكان يهم في الأخبار، ويخطئ في الآثار حتى كثر ذلك في أخباره، وتبين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير، فاستحق ترك الاحتجاج به[11]، وقال ابن زريع: رأيت علي بن زيد ولم أحمل عنه فإنه كان رافضياً[12].

قال شعبة: حدثنا علي بن زيد قبل أن يختلط[13]، وقال: حدثنا علي بن زيد وكان رفاعاً[14].

---

(١) المزي، تهذيب الكمال، ٢٠/ ٤٣٨.

(٢) السنن، ١/ ٧٧.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٠١، ت٤٧٣٤.

(٤) سؤالات البرقاني، ص٥٢.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦/ ١٨٦.

(٦) الضعفاء للعقيلي، ٣/ ٢٢٩.

(٧) المزي، تهذيب الكمال، ٢٠/ ٤٣٨.

(٨) المزي، تهذيب الكمال ، ٢٠/ ٤٣٩.

(٩) المصدر نفسه، ٢٠/ ٤٣٨.

(١٠) الكامل، ٥/ ٢٠٠.

(١١) المجروحين، ٢/ ١٠٣.

(١٢) العقيلي، الضعفاء، ٣/ ٢٢٩.

(١٣) الكامل، ٥/ ١٦٩، وسبط ابن العجمي، من رمي بالاختلاط، ص٦٣.

(١٤) الجرح والتعديل، ٦/ ١٨٦، و١/ ١٤٧.

وقال أبو حاتم: حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد أحبُّ إليّ من همام[1]، وهو أضبط الناس وأعلمه بحديثهما بين خطأ الناس، وهو أعلم بحديث علي بن زيد من عبدالوارث[2]، وقال أحمد بن حنبل: هو أعلم من غيره -يعني حماد بن سلمة- بحديث علي بن زيد ابن جدعان[3]، وقال ابن عيينة: كتبت عن علي بن زيد كتاباً كبيراً ثم تركته زهداً فيه[4]، وقال علي بن المديني عن سفيان بن عيينة: وهبت كتاب ابن جُدعان، فقيل لسفيان لم وهبته؟ قال: قد كنت حفظته ولم أراني أنساه وكنت أريد أتثبت منه[5]، وقال ابن معين: ما اختلط علي بن زيد قط، ثم قال: حماد بن سلمة أروى عن علي بن زيد[6].

وقال أبو سلمة موسى بن إسماعيل: كان وهيب يضّعف علي بن زيد يقول: من يكتب عن علي بن زيد؟! قال: فذكرت ذلك لحماد بن سلمة، فقال: علي بن زيد كان لا يجالسه إلاّ الأشراف، قال: كان أبو وهيب حائكاً[7]، وفي رواية: من أين كان وهيب يقدر على مجالسة علي، إنما كان يجالس علياً وُجُوْهُ الناس[8].

وقال حماد بن سلمة: كانوا يقولون إنّ علي بن زيد كان أعلمهم بأمر الحسن[9].

وقال حماد بن زيد: سمعت سعيد الجريري يقول: أصبح فقهاء البصرة عمياناً ثلاثة: قتادة وعلي بن زيد والأشعث الحدّاني[10].

وقال ابن عيينة: كان ابن جدعان مكفوفاً، قال: ما أعْرِف أحمر ولا أبيض، وكان حافظاً للقرآن، يعد كل ما في القرآن يا أيها الذين آمنوا، ويعد كل ما في القرآن لا إله إلا الله[11]. وقال الترمذي: صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره[12].

---

(1) وهمام هو ابن يحيى دينار، كان الإمام احمد يقول: ثبت في كل المشايخ وكان ابن معين يقول: هو في قتادة أثبت من حماد بن سلمة واحب الي في قتادة من أبي عوانة. وقدمُه أبو حاتم على حماد في قتادة. انظر: أقوال النقاد في تهذيب التهذيب، ١١٠/٦١٠.

(2) الجرح والتعديل، ٣/١٤١.

(3) الذهبي، سير اعلام النبلاء، ٧/٤٤٥.

(4) العقيلي، ضعفاء، ٣/٢٢٩.

(5) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، ٦/١٨٦.

(6) ابن عدي، الكامل، ٥/١٩٦.

(7) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، ٦/١٨٦.

(8) المصدر نفسه، ٦/١٨٦.

(9) ابن عدي، الكامل، ٥/١٩٦.

(10) المصدر نفسه ، ٥/١٩٥.

(11) المزي، تهذيب الكمال، ٢٠/٤٤٤.

(12) الجامع، ٥/٤٦، ح٢٦٧٨.

خلاصة أقوال النقاد في علي بن زيد بن جدعان.

ظهر لي أن الكلام في علي بن زيد من جانبين:

الأول: العدالـة: تكـلم بـه بعـض النقاد بسبب تشيعه، فضعفوه بذلك، وليس تشيعه بمطعن يرد روايته، وعدالته ثابتة، بل هو فقيه عابد ومن حفظة كتاب الله.

الثاني: الضبط: واختلفت عبارات النقاد في الطعن بضبطه بين إطلاق القول بعدم ضبطه، أو أن عـدم الضـبط طـرأ علـيه بعـد الاخـتلاط، فقد صرّح شعبة باختلاطه، وبين حماد بن زيد اضطرابه، وعلّة الضبط الظاهره عنده رفع الموقوف أحياناً.

وبالـنظر إلى عـبارات الـنقاد وتفاوتهـا في الجـرح مـن استخدام ألفـاظ هـي أخـف مراتـب الجـرح وأخرى من أشدها، وجدتُ أن هناك من اختص بحديث علي بن زيد وهو حماد ابـن سـلمة فقـد صـرح أبـو حـاتم بأنه أضبط الناس وأعلمهم بحديثه، وأنه بين خطأ الناس فيه، وصـرح شـعبة بسـماعه مـن علـي بن زيد قبل اختلاطه، كما تُظْهِر النقولات اهتمام ابن عيينة كذلك بحديث علي بن زيد، وابن مهدي مع أنه ترك الرواية عنه إلا أنه عاد فحدث عن الثوري وابن عيينة والحَمّادَيْن عنه.

وعلى هذا أقول إنه يمكن توثيق علي بن زيد وقبول روايته إذا كان الراوي عنه حماد بن سـلمة أو شـعبة خاصـة، ويـنظر في روايـة قدامـى البصريين عنه، وهل لها متابعات أو شواهد، خاصة روايات حماد بن زيد وابن عيينة فإنه مكثر عنه وممارس لحديثه فقد حفظه، والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات علي بن زيد في الكتب لستة.

روى له أصحاب الكتب الستة إلا البخاري

أولاً: مرويات علي بن زيد بن جدعان عند مسلم.

لم يخرج له مسلم إلا حديثاً واحداً مقروناً بثابت البناني.

أخرجه في كتاب الجهاد والسير، باب: غزوة أحد.

قـال: وحَدَّثَـنَا هَـدَّابُ بْـنُ خَالِدٍ الأَزْدِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ عَـنْ أَنَـسِ بْـنِ مَـالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُفْرِدَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي سَبْعَةٍ مِنَ الأَنْصَـارِ وَرَجُلَـيْنِ مِـنْ قُـرَيْشٍ فَلَمَّـا رَهِقُـوهُ قَـالَ: (**مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ**). فَتَقَدَّمَ رَجُـلٌ مِـنَ الأَنْصَارِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ ثُمَّ رَهِقُوهُ أَيْضًا، فَقَالَ: (**مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ**

الْجَنَّةُ أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ) فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ السَّبْعَةُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِصَاحِبَيْهِ: (مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا)[1].

قلت: وأخرجه الإمام أحمد قال: حدثنا عفان، حدثنا حماد به بمثله[2].

ورواه أبو يعلى قال: حدثنا هدبة، حدثنا حماد، عن ثابت، عن أنس به بمثله[3].

ثم رواه عن هدبة، عن حماد، عن ثابت وعلي، به بمثله[4]. وهو سند صحيح.

ورواه أبو عوانة، قال: حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، حدثنا عفان بن مسلم، ثنا حماد بن سلمة، أنبأنا ثابت به بنحوه[5].

فيكون إخراج مسلم له لما صح من حديثه وشاركه فيه غيره، وهو من رواية حماد بن سلمة وهو من قدامى أصحابه وأضبطهم لحديثه.

ثانياً: مرويات علي بن زيد بن جدعان عند الترمذي.

أخرج له الترمذي خمسة وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في الطهارة، باب: ما جاء إذا التقى الختانُ الختانَ وجب الغسل، أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ)**.

قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ قَالَ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ[6].

وله متابع عند الترمذي قال: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به بنحوه[7]، ورواه النسائي من الطريق

---

(١) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٤١٥، ح١٧٨٩. ومعنى قوله ما أنصفْنا -بسكون الفاء وهو المشهور- أصحابنا: أي ما أنصفت قريش الأنصار لكون القرشيين لم يخرجوا للقتال بل خرجت الأنصار واحداً بعد واحد -وبفتح الفاء في أنصفَنا- أي الذين فرّوا لم ينصفوا لفرارهم. النووي، شرح مسلم، ١٢/ ١٤٧-١٤٨.

(٢) المسند، ٣/ ٨٦، وانظر النسائي، السنن الكبرى، ٥/ ١٩٦، ح٨٦٥١.

(٣) المسند، ٦/ ٨٦، ح٣٣١٩.

(٤) المصدر نفسه ، ٦/ ٨٦، ح٣٣١٩، وانظر ابن حبان، الصحيح، ١١/ ١٨، ح٤٧١٨.

(٥) المسند، ٤/ ٣٣٠، ح٦٨٧١.

(٦) الترمذي، الجامع، ١/ ١٨٢، ح١٠٩.

(٧) المصدر نفسه، ١/ ١٨١، ح١٠٨.

نفسه وفيه تصريح الوليد بالسماع من الأوزاعي بقوله سمعت الأوزاعي[1]، ورواه مسلم عن طريق أبي بردة، عن أبي موسى الأشعري أنه سأل عائشة فقالت عن رسول الله ﷺ نحوه[2]، ورواه مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أن أبا موسى الأشعري سأل عائشة فقالت بنحوه[3].

ورواه عن أبي النضر مولى عمر بن عبيدالله، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، عن عائشة بنحوه[4].

ورواه عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، قال: كان عمر وعثمان وعائشة والمهاجرون الأولون يقولون به بنحوه[5].

ورواه كذلك عن الثوري، عن جابر، عن الشعبي، عن الحارث، عن علي، وعلقمة عن ابن مسعود، ومسروق عن عائشة قالوا بمثله. قال مسروق: فكانت عائشة أعلمهم بذلك[6].

فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد بن جدعان.

الحديث الثاني: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في التقصير في الصلاة، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ الْقُرَشِيُّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ سُئِلَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ عَنْ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ فَقَالَ: **(حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَحَجَجْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ عُمَرَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ عُثْمَانَ سِتَّ سِنِينَ مِنْ خِلَافَتِهِ أَوْ ثَمَانِيَ ثَمَانِي فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ).**

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ[7].

كذا في نسخة الجامع بتحقيق الشيخ أحمد شاكر وأشار في الهامش أنه في أحد النسخ قوله صحيح فقط[8]، وقد نقل الحافظ في التلخيص قوله حسن فقط[9]، ونَقَلَ عنه المنذري قوله حسن صحيح[10].

---

(١) المجتبى، ١/ ١٠٨، ح١٩٦.

(٢) الصحيح، ١/ ٢٧١، ح٣٤٩.

(٣) الموطأ، ١/ ٤٥، ح١٠٢.

(٤) الموطأ ١/ ٤٦، ح١٠٣.

(٥) المصنف، ١/ ٢٤٥، ح٩٣٦.

(٦) المصدر نفسه، ١/ ٢٤٥، ح٩٣٨.

(٧) الترمذي، الجامع، ٢/ ٤٣٠، ح٥٤٥.

(٨)المصدر نفسه ، ٢/ ٤٣٠، الهامش ٦.

(٩) التلخيص الحبير، ٢/ ٤٦.

(١٠) المصدر نفسه، ٢/ ٤٦.

وفي تحفة الأشراف حسن صحيح[1].

قلـت: وهو الأليق بمنهج الترمذي إذ إنه يحسن حديث علي بن زيد، فيكون قوله حسن عن إسناد الحديث وصحيح للمتن لشواهده والله أعلم.

وقـد أخـرج أبـو داود هذا الحديث من طريق حماد بن سلمة وإسماعيل بن علية كليهما عن علي بن زيد به بنحوه مختصراً[2].

ورواه ابن خزيمة عن طريق عبد الوراث بن سعيد وإسماعيل بن علية، قالا: ثنا علي بن زيـد بـه بـنحوه، وقـال: إن ثبت الخبر فإن في القلب من علي بن زيد بن جدعان، وإنما خرجت هذا الخبر في هذا الكتاب لأن هذه مسألة لا يختلف فيها العلماء[3].

وقد ضَعَّفَ ابن حجر سند هذا الحديث بعلي فقال: حسنه الترمذي وعلي ضعيف، وإنما حسن الترمذي حديثه لشواهده[4]، بينما نقل تصحيح الترمذي له في الدراية وسكت عنه[5].

ولـه متابع عند الطبراني في الكبير من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي نضرة به بنحوه مختصراً[6] لكنه ضعيف جداً فيه ياسين الزيات منكر الحديث وضُعِّفَ بمرّة[7].

ولــه شـواهد صحيحة منها حديث ابن عباس عند البخاري[8] والترمذي[9] وغيرهما، فيكون هذا الحديث كذلك من حسان حديثه خاصة أنه من طريق ثقات قدامى البصريين عنه.

الحديث الثالث: أخـرجه في أبـواب الصـلاة، بـاب: مـا ذكـر في الالتفات في الصلاة، أخرجه في باب الشواهد.

قال : حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ مُسْلِمُ بْنُ حَاتِمٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّـه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(يَا بُنَيَّ إِيَّاكَ وَالالْتِفَاتَ فِي الصَّلاةِ فَإِنَّ الالْتِفَاتَ فِي الصَّلاةِ هَلَكَةٌ فَإِنْ كَانَ لا بُدَّ فَفِي التَّطَوُّعِ لا فِي الْفَرِيضَةِ).**

---

(1) تحفة الأشراف، ٨/ ١٩٣.

(2) السنن، ٢/ ٩، ح١٢٢٩.

(3) الصحيح، ٢/ ٧٠، ح١٦٤٣.

(4) التلخيص الحبير، ٢/ ٤٦، وفتح الباري، ٢/ ٥٦٣.

(5) الدراية، ١/ ٢١٢، ح٢٧٤.

(6) المعجم الكبير، ١٨/ ٢٠٩، ح٥١٧.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ٣١٢.

(8) الصحيح، ٢٣١، ح١٠٨٢.

(9) الجامع، ٢/ ٤١٣، ح٥٤٦، و٥٤٧، من طريق أنس وابن عباس.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

قال المنذري: رواه الترمذي وقال حديث حسن وفي بعض النسخ صحيح[1]، ونقل الزيلعي في نصب الراية عن الترمذي أنه قال: حسن صحيح[2]، ونقل الصنعاني والشوكاني تصحيح الترمذي له[3]، وله شاهد من حديث عائشة أنها سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة فقال: (**هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد**).

رواه البخاري[4] وهو عند الترمذي[5] كذلك وغيرهما.

وقال العقيلي: وللنهي عن الالتفات في الصلاة أحاديث صالحة الأسانيد بألفاظ مختلفة[6]، فيكون هذا الحديث من حسن حديث علي بن زيد، خاصة أنه من رواية ثقات البصريين عنه.

الحديث الرابع: أخرجه في الصوم، باب: ما جاء في فضل الصوم، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى الْقَزَّازُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم: (**إِنَّ رَبَّكُمْ يَقُولُ كُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ وَالصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ الصَّوْمُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ وَلَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ وَإِنْ جَهِلَ عَلَى أَحَدِكُمْ جَاهِلٌ وَهُوَ صَائِمٌ فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ**).

وَفِي الْبَاب عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ وَسَلامَةَ بْنِ قَيْصَرٍ وَبَشِيرِ ابْنِ الْخَصَاصِيَةِ وَاسْمُ بَشِيرٍ زَحْمُ بْنُ مَعْبَدٍ وَالْخَصَاصِيَةُ هِيَ أُمُّهُ.

قَالَ أبو عِيسَى وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[7].

ورواه البيهقي[8] من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب به بنحوه وهو سند صحيح.

---

(١) الترغيب والترهيب، ١/ ٢٠٩.

(٢) نصب الراية، ٢/ ٨٩.

(٣) سبل السلام، ١/ ١٥٠، ونيل الأوطار، ٢/ ٣٧٨.

(٤) الصحيح، ص١٦٦، ح٧٥١.

(٥) الجامع، ٢/ ٤٨٤، ح٥٩٠.

(٦) الضعفاء، ١/ ١٤٧.

(٧) الترمذي، الجامع، ٣/ ١٣٦، ح٧٦٤.

(٨) السنن الكبرى، ٤/ ٣٠٤، ح٨٢٩٠.

ورواه البخاري[1] من طريق معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب به بنحوه إلا أنه لم يذكر فيه **الحسنة بعشرة أمثالها**.

وقد رواه الشيخان من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به بنحوه[2]، وعند البخاري[3] من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة به بنحوه.

ورواه ابن حبان[4] من طريق العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة به بنحوه إلا أنه ليس فيه: **ولخلوف فم الصائم...**.

وهذا الحديث ذكره العقيلي[5] هو وحديث **(اللهمّ خلّص الوليد بن الوليد وعياش ابن ربيعة وسلمة بن هشام)**، ثم قال: لا يتابع عبد الوارث بن سعيد عليهما بهذا الإسناد –أي إسناد الترمذي وكان ساقهما به–.

قلت: لم يتبين لي عدم المتابعة خاصة مع وجود متابعات لعبد الوارث في شيخ شيخه والله أعلم.

الحديث الخامس: أخرجه في الرضاع، باب: ما جاء يَحْرُمُ من الرضاع ما يحرم من النَّسَبِ، صدّر به الباب وأخرج شواهد له.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّم: **(إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرَّضَاعِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ)**.

قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأُمِّ حَبِيبَةَ قَالَ أَبو عِيسَى حَدِيثُ عَلِيٍّ حَسَنٌ صَحِيحٌ[6].

ورواه الشافعي[7] قال: أخبرنا ابن عيينة، قال: سمعت ابن جدعان قال: سمعت ابن المسيب به بنحوه، ورواه عبد الرزاق[8] عن الثوري، عن ابن جدعان به بنحوه.

---

(١) البخاري، الصحيح، ١٢٧٧، ح٥٩٢٧.

(٢) البخاري، الصحيح، ح١٥٧٣، ح٧٤٩٢، مسلم، الصحيح، ٢/ ٨٠٧، ح١١٥١.

(٣) البخاري، الصحيح، ص٣٩٤، ح١٨٩٤.

(٤) الصحيح، ٨/ ٢١٠، ح٣٤٢٣.

(٥) الضعفاء، ٣/ ٩٨.

(٦) الترمذي، الجامع، ٣/ ٤٥٢، ح١٧٤٦.

(٧) مسند الشافعي، ١/ ٣٠٦.

(٨) المصنف، ٧/ ٤٧٥، ح١٣٩٤٦، والنسائي في الكبرى، ٣/ ٢٩٦، ح٤٥٣٨.

بواسطة، ومرّة بلا واسطة[1]، فيكون هذا الحديث من حسن حديث علي بن زيد خاصة أنه مروي من طريق حماد بن سلمة وهو أعرف الناس بحديثه، ولم يتفرد برفعه بل شاركه فيه يونس بن عبيد وحميد الطويل، كما عند الطبراني والله أعلم.

الحديث السابع: أخرجه في الفتن، باب: ما جاء ما أخبر النبي ﷺ أصحابه بما هو كائن إلى يوم القيامة، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى الْقَزَّازُ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ الْقُرَشِيُّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: **(صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا صَلَاةَ الْعَصْرِ بِنَهَارٍ ثُمَّ قَامَ خَطِيبًا فَلَمْ يَدَعْ شَيْئًا يَكُونُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا أَخْبَرَنَا بِهِ حَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ....)**

قَالَ أَبو عِيسَى وَفِي الْبَاب عَنْ حُذَيْفَةَ وَأَبِي مَرْيَمَ وَأَبِي زَيْدِ بْنِ أَخْطَبَ وَالْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ وَذَكَرُوا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَهُمْ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ[2].

ورواه ابن ماجه قال: حدثنا عمران بن موسى، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا علي بن زيد به بمثله مختصراً[3].

ورواه سفيان الثوري[4] وقتاده[5] ومعمر[6] ويحيى بن سعيد[7] وغيرهم عن علي بن زيد بن جدعان، ورواه مسلم[8] من طريق أبي مسلمة سعيد بن يزيد، عن أبي نضرة به بنحوه مختصراً.

ورواه أحمد[9] وابن خزيمة[10] من طريق المستمر بن الريان، ثنا أبو نضرة به بنحوه مختصراً، ومن شواهده حديث حذيفة عند مسلم بنحوه[11]، فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

---

(١) تحفة الأحوذي، ٥/ ٣٣٣.

(٢) الترمذي، الجامع، ٤/ ٤٨٣، ح٢١٩١.

(٣) السنن، ٢/ ١٣٢٦، ح٤٠٠٠.

(٤) الحميدي، المسند، ٢/ ٣٣٢.

(٥) البيهقي، السنن الكبرى، ٣/ ٣٦٩، ح٦٣٠٣.

(٦) ابن حبان، الصحيح، ٨/ ١٦، ح٣٢٢١.

(٧) الشهاب، المسند، ٢/ ١٨١، ح٦٦٤١.

(٨) الصحيح، ٤/ ٢٠٩٩، ح٢٧٤٢.

(٩) المسند، ٣/ ٤٦.

(١٠) الصحيح، ٣/ ٩٩، ح١٦٩٩.

(١١) الصحيح، ٤/ ٢٢١٧، ح٢٨٩١.

الحديث الثامن: أخرجه في الفتن، باب: ما جاء في ذكر ابن صياد، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**يَمْكُثُ أَبُو الدَّجَّالِ وَأُمُّهُ ثَلاثِينَ عَامًا لا يُولَدُ لَهُمَا وَلَدٌ ثُمَّ يُولَدُ لَهُمَا غُلَامٌ أَعْوَرُ أَضَرُّ شَيْءٍ وَأَقَلُّهُ مَنْفَعَةً تَنَامُ عَيْنَاهُ وَلا يَنَامُ قَلْبُهُ...**).

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ[1].

ونقل ابن حجر عن البيهقي قوله: "فيه علي بن زيد وليس بالقوي، ويوهي حديثه أن أبا بكرة إنما أسلم لما نزل من الطائف حين حوصرت سنة ثمان من الهجرة، وفي حديث ابن عمر الذي في الصحيحين أنه ﷺ لما توجه إلى النخل التي فيها ابن صياد كان ابن صياد يؤمئذ كالمحتلم، فمتى يدرك أبو بكرة زمان مولده بالمدينة وهو لم يسكن المدينة إلا قبل الوفاة النبوية بسنتين؟! فيكف يتأتى أن يكون في الزمن النبوي كالمحتلم؟! فالذي في الصحيحين هو المعتمد[2].

فيكون هذا الحديث من ضعيف حديث علي بن زيد لمعارضته ما في الصحيح والله أعلم.

الحديث التاسع: أخرجه في الفتن، باب: أخرجه وحده في بابه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ جُنْدَبٍ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّم: (**لا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ**) قَالُوا: وَكَيْفَ يُذِلُّ نَفْسَهُ؟ قَالَ: (**يَتَعَرَّضُ مِنَ الْبَلاءِ لِمَا لا يُطِيق**).

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ[3].

ورواه ابن ماجه من الطريق نفسه بالمتن نفسه[4].

وقال الإمام أحمد: سمعت من عمرو بن عاصم ببغداد حديث جندب عن حذيفة عن النبي ﷺ: (**لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه**)، ولم أكتبه حتى خرج – يعني من بغداد[5].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٤/ ٥١٨، ح٢٢٤٨، وأحمد، المسند، ٥/ ٤٠، و٤٩، والطيالسي، ص١١٦، ح٨٦٥.

(٢) ابن حجر ، فتح الباري، ١٣/ ٣٢٦.

(٣) الترمذي، الجامع، ٤/ ٥٢٢، ح٢٢٥٤.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٣٣٢، ح٤٠١٦.

(٥) العلل ومعرفة الرجال، ٢/ ٢٧.

وسئل عنه أبو حاتم فقال: هذا حديث منكر[1]، وبين سبب النكارة فيه، بأن عمرو بن عاصم زاد في الإسناد جندباً وليس بمحفوظ، وقال: حدثنا أبو سلمة عن حماد وليس فيه جندب[2].

وقد رواه البزار[3] وقال: لا نعلمه يروي عن حذيفة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد. ولا نعلم رواه عن حماد أوثق من عمرو بن عاصم وبه يعرف.

قلت: أبو سلمة هو موسى بن إسماعيل التَّبوذكي. ثقة ثبت[4]، لكن لم أقف على روايته، وقد قال البزار: ولا نعلم رواه عن حماد أوثق من عمرو بن عاصم وبه يعرف.

وسمعه الإمام أحمد على النحو الذي رواه الترمذي والبزار ولم يعلّه، فعلى هذا يكون تحسين الترمذي على بابه والله أعلم.

الحديث العاشر: أخرجه في الزهد، باب: ما جاء في طول عمر المؤمن، أخرجه وحده في بابه.

قال: حَدَّثَنَا أَبو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلاً قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: **(مَنْ طَالَ عُمُرُهُ وَحَسُنَ عَمَلُهُ)** قَالَ فَأَيُّ النَّاسِ شَرٌّ؟ قَالَ: **(مَنْ طَالَ عُمُرُهُ وَسَاءَ عَمَلُهُ)**.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ [5].

ورواه الحاكم من طريق حماد بن سلمة، عن حميد ويونس وثابت، عن الحسن عن أبي بكرة به بمثله، وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي[6].

ورواه الإمام أحمد من طريق حماد، عن يونس، عن الحسن به بمثله[7]، ورواه الطيالسي من طريق شعبة وحماد بن سلمة، عن علي بن زيد به بمثله[8]، وله شاهد من حديث عبدالله بن

---

(١) العلل، ٢/١٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ٢/٣٠٦.

(٣) المسند، ٧/٢١٨، ح٢٧٩٠.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٤٩، ت٩٦٤٣.

(٥) الترمذي، الجامع، ٤/٥٦٦، ح٢٣٣٠.

(٦) المستدرك، ١/٣٣٩.

(٧) المسند، ٥/٤٧.

(٨) المسند، ١/١١٦، ح٨٦٤.

بُسـر[1] وأبـي هريرة[2] وجابر[3]، بنحو حديث أبي بكرة، فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ حَاتِمٍ الأَنْصَارِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ الأَنْصَارِيُّ عَنْ أَبِـيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّـه عَلَـيْهِ وَسَلَّمَ: **(يَا بُنَيَّ إِنْ قَدَرْتَ أَنْ تُصْبِحَ وَتُمْسِيَ لَيْسَ فِي قَلْبِكَ غِشٌّ لأَحَدٍ فَافْعَلْ ثُمَّ قَالَ لِـي يَـا بُـنَيَّ وَذَلِكَ مِنْ سُنَّتِي وَمَنْ أَحْيَا سُنَّتِي فَقَدْ أَحَبَّنِي وَمَنْ أَحَبَّنِي كَانَ مَعِي فِي الْجَنَّةِ وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ)**.

قَـالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ الأَنْصَارِيُّ ثِقَـةٌ وَأَبُـوهُ ثِقَـةٌ وَعَلِـيُّ بْنُ زَيْدٍ صَدُوقٌ إِلاَّ أَنَّهُ رُبَّمَا يَرْفَعُ الشَّيْءَ الَّذِي يُوقِفُهُ غَيْرُهُ قَالَ وسَمِعْت مُحَمَّدَ بْنَ بَشَّارٍ يَقُولُ قَالَ أَبو الْوَلِيدِ قَالَ شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ وَكَانَ رَفَّاعًا وَلا نَعْرِفُ لِسَعِيدِ بْـنِ الْمُسَـيَّبِ عَـنْ أَنَـسٍ رِوَايَـةً إِلاَّ هَذَا الْحَدِيثَ بِطُولِهِ وَقَدْ رَوَى عَبَّادُ بْنُ مَيْسَرَةَ الْمِنْقَرِيُّ هَذَا الْحَدِيـثَ عَـنْ عَلِـيِّ بْـنِ زَيْـدٍ عَـنْ أَنَسٍ وَلَـمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ أبو عِيسَى وَذَاكَرْتُ بِهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَعِيلَ فَلَمْ يَعْرِفْهُ وَلَمْ يُعْرَفْ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَنَسٍ هَذَا الْحَدِيثُ وَلا غَـيْرُهُ وَمَاتَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ سَنَةَ ثَلاثٍ وَتِسْعِينَ وَمَاتَ سَعِيدُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ بَعْدَهُ بِسَنَتَيْنِ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ[4].

قلت: الحديث بقصته رواه أبو يعلى في مسنده، قال: حدثنا يحيى بن أيوب، حدثنا محمد ابن الحسن بن أبي يزيد الصدائي، حدثنا عباد المنقري، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عـن أنـس بـن مـالك قـال: قـدم رسـول الله ﷺ المديـنة وأنا ابن ثمان سنين فأخذت أمي بيدي فانطلقـت بـي إلى رسـول الله ﷺ فقالت يا رسول الله: لم يبقَ رجل ولا امرأة من الأنصار إلا قد أتحفـتك بـتحفة وأنـا لا أقـدر على ما أتحفك به إلا ابني هذا فخذه فليخدمك ما بدا لك...) ثم ذكر أنس الحديث بطوله[5].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٤/ ٥٦٥، ح٢٣٢٩، وقال حسن غريب.

(٢) ابن حبان، الصحيح، ٢/ ٢٣٤، ح٤٨٤، بسند حسن.

(٣) الحاكم، المستدرك، ١/ ٣٣٩، صححه ووافقه الذهبي.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥/ ٤٦، ح٢٦٧٨.

(٥) المسند، ٦/ ٣٠٦، ح٣٦٢٤.

والطبراني في الصغير قال: حدثنا محمد بن صالح بن الوليد النرسي البصري، حدثنا مسلم بن حاتم الأنصاري، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، عن أبيه عبد الله ابن المثنى، عن علي بن زيد بن جدعان به بنحو حديث أبي يعلى.

وقال: لا يروى عن أنس بهذا التمام إلا بهذا الإسناد تفرد به مسلم الأنصاري وكان ثقة[1].

وقول الترمذي مات أنس سنة ٩٣ ... يريد به أن المعاصرة بين أنس وبين سعيد بن المسيب ثابتة فيمكن سماعه منه[2].

وعباد المنقري قد روى عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أنس كما في رواية أبي يعلى فيكون قد سمعه على الوجهين، ويكون هذا الحديث من حسن حديث ابن جدعان، والله أعلم.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الاستئذان، باب: ما جاء في التسليم إذا دخل بيته، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَبو حَاتِمٍ الْبَصْرِيُّ الأَنْصَارِيُّ مُسْلِمُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ الأَنْصَارِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(يا بُنَيَّ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى أَهْلِكَ فَسَلِّمْ يَكُنْ بَرَكَةً عَلَيْكَ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ)**.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ[3].

قلت: وهو جزء من الحديث السابق الذي ساقه الطبراني وأبو يعلى تاماً، وله شاهد عند البخاري في الأدب المفرد[4] بسند حسن من طريق ابن جريج، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً بنحوه.

قلت: وقد تكلم الحافظ ابن حجر في النكت على هذا الحديث والذي قبله وحديث **(إياك والالتفات في الصلاة)** وقد ساقها المزي حديثاً واحداً فقال:

والحديث في الأصل طويل، يشتمل على أحكام وآداب.... ولم يذكر في الاستئذان شيئاً مما ذكر في الصلاة والعلم،...، فكان الأليق أن يفردها ثلاثة أحاديث كما أفردها الترمذي... ولو

---

(١) المعجم الصغير، ٢/ ١٠٢، ح٨٥٦، والأوسط ٦/ ١٢٤، ح٥٩٩١.

(٢) تحفة الأحوذي، ٧/ ٣٧١.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٩، ح٢٦٩٨.

(٤) الأدب المفرد، ص٣٧٦، ح١٠٩٥.

كانت قد جاءت عن غير الترمذي مساقاً واحداً وفيها غيرها، ولكن قول صاحب الأطراف "..... الحديث" يوهم إخراج جميع الحديث وليس هو في نفس الأمر كذلك ، ولم يذكر كلام الترمذي على الحديث الذي في الاستئذان، وقد قال في النسخ المعتمدة: حسن غريب، ووقع بخط الكرخي "حسن صحيح غريب" وعليه اعتمد النووي في الأذكار، وتصحيح مثل هذا من غلط الرواة بعد الترمذي فإنه لا يقع ممن له أدنى معرفة بالحديث"[1].

قلت : أراد الصحيح اصطلاحا ولم يرد نفي القبول مطلقا والله أعلم .

الحديث الثالث عشر: أخرجه في الأدب، باب: ما جاء في فداك أبي وأمي، أخرجه متابعة مقروناً.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّارُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ ابْنِ جُدْعَانَ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ سَمِعَا سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: قَالَ عَلِيٌّ مَا جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّم (أَبَاهُ وَأُمَّهُ لأَحَدٍ إِلاَّ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ لَهُ يَوْمَ أُحُدٍ: (**ارْمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي وَقَالَ لَهُ ارْمِ أَيُّهَا الْغُلَامُ الْحَزَوَّرُ**[2])).

وَفِي الْبَاب عَنْ الزُّبَيْرِ وَجَابِرٍ قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عَلِيٍّ"[3].

ورواه مسلم من طريق يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب به بنحوه[4].

ورواه الترمذي من طريق سفيان، عن سعد بن إبراهيم، عن عبد الله بن شداد، عن علي به بنحوه وقال: حديث صحيح[5].

وهو عند البخاري من غير طريق عن سعد بن إبراهيم، عن عبد الله بن شداد به بنحوه[6]، ورواه مسلم من طريق بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد، عن أبيه به بنحوه[7]، وهذا من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث الرابع عشر: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة البقرة، أخرجه شاهداً في الباب.

---

(١) النكت الظراف مطبوع بهامش تحفة الأشراف، ١/ ٢٢٧.

(٢) الحزوز: الشديد على القتال والعمل، لسان العرب، باب الزاي، فصل الحاء، ٥/ ٣٣٥.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ١٣٠، ح٢٨٢٩، وأعاده ٥/ ٥٦٠، ح٣٧٥٣.

(٤) الصحيح، ٤/ ١٨٧٦، ح٢٤١٢.

(٥) الجامع، ٥/ ٥٦٠، ح٣٧٥٥.

(٦) الصحيح، ص٦١٢، ح٢٩٠٥.

(٧) الصحيح، ٤/ ١٨٧٦، ح٢٤١٢.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى وَرَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أُمَيَّةَ أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿إِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وَعَنْ قَوْلِهِ ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] فَقَالَتْ: مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ مُنْذُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: (**هَذِهِ مُعَاتَبَةُ اللَّهِ الْعَبْدَ فِيمَا يُصِيبُهُ مِنَ الْحُمَّى وَالنَّكْبَةِ حَتَّى الْبِضَاعَةُ**[1] **يَضَعُهَا فِي كُمِّ قَمِيصِهِ فَيَفْقِدُهَا فَيَفْزَعُ لَهَا حَتَّى إِنَّ الْعَبْدَ لَيَخْرُجُ مِنْ ذُنُوبِهِ كَمَا يَخْرُجُ التِّبْرُ الأَحْمَرُ مِنَ الْكِيرِ**).

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ[2].

وروي عن عائشة رضي الله عنها نحو الحديث السابق في تفسير قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] رواه أحمد[3] من طريق يزيد، بن أبي يزيد عن عبيد بن عمير، عن عائشة، أن رجلاً تلا هذه الآية ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ فقال: إنا لنجزى بكل ما علمنا، هلكنا إذا، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: (**نعم، يجزى به في الدنيا من مصيبة في جسده مما يؤذيه**).

وروى نحوه الطبري[4] بسند صحيح عن أبي المهلب قال: دخلت على عائشة كي أسألها عن هذه الآية: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ قالت: ذاك ما يصيبكم في الدنيا.

وسؤال عائشة رضي الله عنها رسول الله ﷺ عن هذه الآية رواه أبو داود بسند صحيح من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة قالت: قلت يا رسول الله إني لأعلم أشد آية في القرآن قال: (**أية آية يا عائشة؟**) قالت: قول الله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] قال: (**أما علمت يا عائشة أن المؤمن تصيبه النكبة أو الشوكة فيكفأ بأسوأ عمله ومن حوسب عذب**)، قالت: أليس الله يقول ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨] الحديث[5].

الحديث الخامس عشر: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة يونس، أخرجه في باب المتابعات.

---

(١) البضاعة: القطعة من المال، لسان العرب، باب العين، فصل الباء، ٨/ ١٥.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥/ ٢٢١، ح٢٩٩١.

(٣) المسند، ٦/ ٦٥، وانظر ابن حبان، الصحيح، ٧/ ١٨٦، ح٢٩٢٣.

(٤) جامع البيان، ٥/ ٢٩٢.

(٥) السنن، ٣/ ١٨٤، ح٣٠٩٣.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَال حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ يُوسُفَ بْنِ مِهْرَانَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(لَمَّا أَغْرَقَ اللَّهُ فِرْعَوْنَ قَالَ (آمَنْتُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ) فَقَالَ جِبْرِيلُ يَا مُحَمَّدُ فَلَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا آخُذُ مِنْ حَالِ[1] الْبَحْرِ فَأَدُسُّهُ فِي فِيهِ مَخَافَةَ أَنْ تُدْرِكَهُ الرَّحْمَةُ).**

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ[2].

ثم رواه الترمذي من طريق شعبة قال: أخبرني عدي بن ثابت وعطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به بنحوه وقال: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه[3].

وصححه ابن حبان[4] والحاكم[5] ووافقه الذهبي وقال أكثر أصحاب شعبة أوقفوه.

قلت: يوسف بن مهران بَصْرِيّ لم يروِ عنه إلا ابن جدعان[6]، لم يعرفه أحمد، ووثقه أبو زرعة، وابن سعد، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ويذاكر به، وقال ابن جدعان: كان يشبه حفظه بعمرو بن دينار[7]، فيكون هذا من حسن حديث علي بن يزيد.

الحديث السادس عشر: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة بني إسرائيل، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالا حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَوْسِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلاثَةَ أَصْنَافٍ صِنْفًا مُشَاةً وَصِنْفًا رُكْبَانًا وَصِنْفًا عَلَى وُجُوهِهِمْ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ يَمْشُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ قَالَ إِنَّ الَّذِي أَمْشَاهُمْ عَلَى أَقْدَامِهِمْ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُمْشِيَهُمْ عَلَى وُجُوهِهِمْ أَمَا إِنَّهُمْ يَتَّقُونَ بِوُجُوهِهِمْ كُلَّ حَدَبٍ وَشَوْكٍ).**

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى وُهَيْبٌ، عَنِ ابْن طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا مِنْ هَذَا[8].

---

(١) حَال البحر: هو الطين الأسود، الرازي، مختار الصحاح، ص٦٨.

(٢) الترمذي،الجامع،٥/ ٢٨٧،ح٣١٠٧، وانظر عبد بن حميد المسند،١/ ٢٢٢،ح٦٤٢، وأحمد، المسند،١/ ٢٤٥.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ٢٨٧، ح٣١٠٨.

(٤) الصحيح، ١٤/ ٩٨، ح٦٢١٥.

(٥) المستدرك، ٢/ ٣٤.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٦١٢، ت٧٨٨٦.

(٧) المزي، تهذيب الكمال، ٣٢/ ٤٦٣.

(٨) الترمذي،الجامع،٥/ ٣٠٥،ح٣١٤٢، وانظر: الطبري في جامع البيان،١٩/ ١٢، وأحمد في المسند،٢/ ٣٥٤.

وحديث وهيب عن ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ رواه الشيخان[1] ونصه (**يحشر الناس على ثلاثة طرائق راغبين راهبين، واثنان على بعير وثلاثة على بعير، وأربعة على بعير، وعشرة على بعير، وتحشر بقيتهم النار، تقيل معهم حيث قالوا، وتبيت معهم حيث باتوا وتصبح معهم حيث أصبحوا، وتمسي معهم حيث أمسوا**).

فهذا الحديث تضمن صنفان: الركبان والمشاة.

ثم أخرج البخاري بعده حديث أنس في الصنف الثالث وهم الذين يحشرون على وجوههم أن رجلاً قال يا رسول الله، كيف يحشر الكافر على وجهه؟ قال: (**أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادراً على أن يمشيه الله على وجهه يوم القيامة**)[2].

وأخرج الترمذي شاهداً لحديث أبي هريرة من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: (**إنكم محشورون رجالاً وركباناً ويُجرون على وجوههم**). وقال: هذا حديث حسن[3].

قلت: فيكون هذا الحديث من حسان حديث علي بن زيد من رواية حماد عنه.

الحديث السابع عشر والثاني والعشرون: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة بني إسرائيل، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلا فَخْرَ وَبِيَدِي لِوَاءُ الْحَمْدِ وَلا فَخْرَ وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يَوْمَئِذٍ آدَمَ فَمَنْ سِوَاهُ إِلاَّ تَحْتَ لِوَائِي وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ وَلا فَخْرَ ....**).

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ[4].

وأعاده الترمذي مختصراً بسنده وقال: حسن صحيح[5].

ورواه ابن ماجه من طريق هشيم، أنبأنا علي بن زيد، به بنحوه مختصراً[6].

---

(١) البخاري، في الصحيح، ص١٣٨٦، ح٦٥٢٢، ومسلم الصحيح، ٤/ ٢١٩٥، ح٢٨٦١.

(٢) البخاري، الصحيح، ص١٣٨٦، ح٦٥٢٣.

(٣) الجامع، ٥/ ٣٠٥، ح٣١٤٣.

(٤) المصدر نفسه، ٥/ ٣٠٨، ح٣١٤٨.

(٥) المصدر نفسه، ٥/ ٥٨٧، ح٣٦١٥.

(٦) السنن، ٢/ ١٤٤٠، ح٤٣٠٨، وأحمد في المسند، ٣/ ٢.

وحديث ابن عباس رواه أحمد وغيره من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن ابن عباس به بنحوه[1].

وسألَ ابنُ أبي حاتم أباه عن هذين الحديثين فقال: "سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن الجريري وعلي بن زيد عن أبي نضرة عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الشفاعة، ورواه ابن عيينة، عن علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قلت لأبي: أيهما الصحيح؟

قال: كأن حديث حماد بن سلمة أشبه[2]. قلت: ترجيح أبي حاتم لأن حماداً أقدم من ابن عيينة وأروى عن علي بن زيد منه والله أعلم.

وإخراج الترمذي له من طريق علي بن زيد عن أبي نضرة عن أبي سعيد لاحتمال أن يكون سمعه علي على الوجهين من أبي نضرة، ويكون أبو نضرة سمعه من أبي سعيد وابن عباس، ولا يوجد ما يمنع خاصة أن حديث الشفاعة رواه غير واحد من الصحابة منهم: أبو هريرة وأنس وأبو بكر، وإن ابن عيينة لم ينفرد به عن علي بن زيد بل شاركه هشيم. والله أعلم.

الحديث الثامن عشر: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة الحج، أخرجه متابعة.

قال: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ ابْنِ جُدْعَانَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا نَزَلَتْ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [سورة الحج: ١-٢] قَالَ أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الآيَةُ وَهُوَ فِي سَفَرٍ فَقَالَ أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ ذَلِكَ فَقَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ ذَلِكَ يَوْمَ يَقُولُ اللَّهُ لآدَمَ ابْعَثْ بَعْثَ النَّارِ ...) قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[3].

قلت: أخرج الترمذي نفسه متابعة له من طريق قتادة عن الحسن به بنحوه، وقال: هذا حديث حسن صحيح[4].

وأخرجه الحاكم من طريق قتادة وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بطوله خشية الإرسال وقد سمع الحسن من عمران بن حصين" ووافقه الذهبي[5]، وأخرجه في مكان

(١) المسند ١/ ٢٨١ و٢٩٥ والطيالسي في مسنده ١٥/ ٣٥٣، وأبو يعلى ٤/ ٢١٣، ص٢٣٢٨.

(٢) العلل، ٢/ ٢١٧.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ٣٢٢، ح٣١٦٨.

(٤) المصدر نفسه، ٥/ ٣٢٣، ح٣١٦٩، ورواه أحمد، ٤/ ٤٣٥ وغيره.

(٥) المستدرك، ١/ ٢٨.

آخر وقال: وأكثر أئمة البصرة على أن الحسن قد سمع من عمران[1]،وهو عند الطبراني[2] من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن العلاء بن زياد، عن عمران، به بنحوه وهو سند حسن، فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث التاسع عشر: أخرجه في كتاب التفسير، باب: ومن سورة النمل، صدّر به الباب وأخرج له شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَوْسِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**تَخْرُجُ الدَّابَّةُ مَعَهَا خَاتَمُ سُلَيْمَانَ وَعَصَا مُوسَى فَتَجْلُو وَجْهَ الْمُؤْمِنِ وَتَخْتِمُ أَنْفَ الْكَافِرِ بِالْخَاتَمِ حَتَّى إِنَّ أَهْلَ الْخُوَانِ لَيَجْتَمِعُونَ فَيَقُولُ هَاهَا يَا مُؤْمِنُ وَيُقَالُ هَاهَا يَا كَافِرُ وَيَقُولُ هَذَا يَا مُؤْمِنُ وَيَقُولُ هَذَا يَا كَافِرُ**).

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ فِي دَابَّةِ الأَرْضِ وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَحُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ[3].

ورواه ابن ماجه قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا يونس بن محمد، عن علي بن زيد به بنحوه[4].

وحديث أبي أمامة رواه أحمد[5] وابن الجعد[6] بسند حسن من طريق عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون، عن عمر بن عبدالرحمن بن عطية بن دلاف المزني، عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: (**تخرج الدابة فَتَسِمُ الناس على خراطيمهم، حتى يشتري الرجل البعير فيقول: ممن اشتريته فيقول من أحد المُخَطَّمين[7] اشتريته**).

---

(١) المصدر نفسه، ٢/ ٣٨٥.

(٢) المعجم الكبير، ١٨/ ٢١٩، ح٥٤٦.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ٣٤٠، ص٣١٨٧.

(٤) السنن، ٢/ ١٣٥١، ح٤٠٦٦، وأحمد في المسند، ٢/ ٢٩٥.

(٥) المسند ٥/ ٢٦٨.

(٦) المسند، ص٤٢٧، ح٢٩١٩.

(٧) والمُخطَّم: هو الذي يَسِمُ الدابّة على أنفها... والمُخطَّم هو المَوْسوم... لسان العرب، باب الميم، فصل الخاء، ١٢/ ١٨٨.

قلت: فيه عمر بن عبد الرحمن بن دلاف ذكره البخاري في التاريخ[1] ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ووثقه ابن المديني[2]، وذكره ابن حبان في الثقات[3] وباقي رجاله ثقات، وحديث حذيفة بن أسيد أخرجه الترمذي في الفتن وفيه (**لا تقوم الساعة حتى تروا عشر آيات وذكر منها الدابة...**) وقال حديث حسن صحيح[4]، فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد، خاصة أنه من رواية حماد بن سلمة،والله أعلم.

الحديث العشرون: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة الأحزاب، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَمُرُّ بِبَابِ فَاطِمَةَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ إِذَا خَرَجَ إِلَى صَلاةِ الْفَجْرِ يَقُولُ الصَّلاةَ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ **﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].**

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي الْحَمْرَاءِ وَمَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ[5].

قلت: أخرجه الحاكم[6] من طريق عفان، ثنا حماد بن سلمة، أخبرني حميد وعلي ابن زيد، عن أنس به بمثله وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

وحديث أم سلمة أخرجه الترمذي (أن النبي ﷺ جلَّلَ -أي غطّى- على الحسن والحسين وعلي وفاطمة) ثم قال: (**اللهّم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً...**) قال: هذا حديث حسن[7].

وروى نحوه مسلم من حديث عائشة[8]، فيكون هذا كذلك من حسن حديث علي من رواية حماد بن سلمة عنه.

---

(١) التاريخ الكبير، ٦/ ١٧٢، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦/ ١٢١.

(٢) سؤالات ابن أبي شيبة ابن المديني، ص١٠٣.

(٣) الثقات، ٥/ ١٥٢.

(٤) الجامع، ٤/ ٤٧٧، ح٢١٨٣.

(٥) الجامع، ٥/ ٣٥٢، ح٣٢٠٦.

(٦) المستدرك، ٣/ ١٥٨.

(٧) الجامع، ٥/ ٦٩٩، ح٣٨٧١.

(٨) الصحيح، ٤/ ١٨٨٣، ح٢٤٢٤.

الحديث الحادي والعشرون: أخرجه في الدعوات، باب: ما يقول إذا أكل طعاماً، أخرجه وحده في بابه.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُمَرَ وَهُوَ ابْـنُ أَبِـي حَرْمَلَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ دَخَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِـيدِ عَلَـى مَيْمُونَةَ، فَجَاءَتْنَا بِإِنَاءٍ فِيهِ لَبَنٌ، فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا عَلَى يَمِيـنِهِ وَخَـالِدٌ عَلَـى شِـمَالِهِ، فَقَالَ لِي: (**الشَّرْبَةُ لَكَ فَإِنْ شِئْتَ آثَرْتَ بِهَا خَالِدًا**) فَقُلْتُ: مَا كُنْتُ أُوثِرُ عَلَى سُؤْرِكَ أَحَدًا ....الحديث).

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ فَقَالَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَرْمَلَةَ و قَالَ بَعْضُهُمْ عَمْرُو بْنُ حَرْمَلَةَ وَلَا يَصِحُّ[1].

قلت: ورواه أبو داود من طريق الحمادَيْنْ عن علي بن زيد به بنحوه[2]، والطيالسي من طريق شعبة عن علي بن زيد به بنحوه[3]، وأحمد من طريق سفيان عن علي بن زيد[4].

لكـن مـداره على عمر بن حرملة قال أبو زرعة[5] بصري لا أعرفه إلا في هذا الحديث، وقـال البخاري: حديثه عن البصريين[6]، وقال ابن حبان عمر بن حرملة وقيل عمرو والصحيح عمـر، مـن أهل البصرة، يروي عن ابن عباس، وعنه علي بن زيد[7]، وقال الذهبي في الكاشف: وثِّق[8]. فيكون هذا الحديث من ضعيف حديثه. وتحسينه للمتن دون السند.

الحديـث الـثاني والعشـرون، والثالث والعشرون (أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ وَبِيَدِي لِوَاءُ الْحَمْدِ وَلا فَخْرَ... الحديث). ذُكِر سابقاً مع الحديث السابع عشر.

الحديـث الرابع والعشرون: أخرجه في المناقب، باب:مناقب البراء بن مالك ﷺ، أخرجه مقروناً.

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٠٦، ح٣٤٥٥.

(٢) السنن، ٣/ ٣٣٩، ح٣٧٣٠.

(٣) المسند، ١/ ٣٥٦.

(٤) المسند، ١/ ٢٢٥.

(٥) الجرح والتعديل، ٦/ ١٠٢.

(٦) التاريخ الكبير، ٦/ ١٤٩.

(٧) الثقات، ٥/ ١٤٩.

(٨) الكاشف، ٢/ ٥٦.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا سَيَّارٌ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ وَعَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(كَمْ مِنْ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ذِي طِمْرَيْنِ[1] لا يُؤْبَهُ لَهُ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لأَبَرَّهُ مِنْهُمُ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ)**.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنُ صحيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[2].

ورواه مسلم من طريق حماد عن ثابت عن أنس به بنحوه وليس فيه ذكر البراء[3].

ورواه أحمد من طريق حسن، ثنا ابن لهيعة، عن أبي النضر عن أنس به بنحوه[4].

وهو عند البخاري في الصحيح من طريق حميد عن أنس مرفوعاً بلفظ إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره[5].

ورواه الحاكم من طريق عقيل بن خالد عن ابن شهاب، عن أنس به بنحوه، وفيه قصة البراء، وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأقره الذهبي[6].

وله شواهد من حديث أبي هريرة[7] وحارثة بن وهب[8]، فيكون هذا من حسن حديث علي من رواية البصريين عنه.

الحديث الخامس والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: في فضل الأنصار وقريش، أخرجه شاهداً في بابه.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يُعَزِّيهِ فِيمَنْ أُصِيبَ مِنْ أَهْلِهِ وَبَنِي عَمِّهِ يَوْمَ الْحَرَّةِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ إِنِّي أُبَشِّرُكَ بِبُشْرَى مِنَ اللَّهِ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلأَنْصَارِ وَلِذَرَارِيِّ الأَنْصَارِ وَلِذَرَارِيِّ ذَرَارِيهِمْ)**.

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ قَتَادَةُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَرْقَمَ[9].

---

(١) طمرين: الطِّمْر: الثوب الخَلِق، لسان العرب، ابن الأثير، النهاية، ٣/ ١٣٨.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥/ ٦٩٢، ح٣٨٥٤.

(٣) الصحيح، ٣/ ١٣٠٢، ح١٦٧٥.

(٤) المسند، ٣/ ١٤٥.

(٥) الصحيح، ص٥٦٤، ح٢٧٠٣.

(٦) المستدرك، ٣/ ٢٩٢.

(٧) مسلم، الصحيح، ٤/ ٢٠٢٤، ح٢٦٢٢.

(٨) البخاري، الصحيح، ص١٠٧٥، ح٤٩١٨.

(٩)الترمذي ، الجامع ، ٥/ ٧١٣، ح٣٩٠٢.

وحديث علي بن زيد له متابع عند مسلم من طريق شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس، به بنحوه[1]، وعند البخاري من طريق عبد الله بن الفضل أنه سمع أنس بن مالك يقول: (حزنت على من أصيب بالحرّة فكتب إليَّ زيد بن أرقم وبلغه شدّة حزني يذكر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول ... الحديث)، وذكر نحوه[2]، وعند ابن حبان من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أبي بكر بن أنس قال: كتب زيد بن أرقم إلى أنس بن مالك يعزيه بولده وذكر نحوه[3]. وهو سند صحيح، فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

خلاصة مرويات علي بن زيد عند الترمذي.

أخرج له الترمذي خمسة وعشرين حديثاً جميعها من رواية البصريين عنه، أربعة في باب المتابعات، وثمانية في باب الشواهد، وواحد مقروناً، واثنان صدر بهما الباب وأخرج لهما شواهد، وعشرة لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها.

- ثمانية أحاديث أخرجها من رواية حماد بن سلمة عنه، سبعة حسنة، والثامن: ضعيف لمخالفته ما في الصحيحين- كما قاله البيهقي.
- وحديثاً واحداً من طريق شعبة وهو من حسن حديثه.
- والباقية من رواية ابن عيينة وهشيم وعبد الله بن محمد الأنصاري وغيرهم وهي جميعاً من حسن حديث علي بن زيد.

ثالثاً: مرويات علي بن زيد عند النسائي.

لم يخرج له النسائي إلا حديثين، ليبين ضعفهما.

الحديث الأول: أخرجه في الأيمان والنذور، باب: كفارة النذر.

قال: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ تَمِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جَدْعَانَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:لا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَلا فِيمَا لا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ.

قَالَ أَبو عَبْدِالرَّحْمَنِ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ ضَعِيفٌ وَهَذَا الْحَدِيثُ خَطَأٌ وَالصَّوَابُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ[4].

---

(١) الصحيح، ٤/١٩٤٨، ح٢٥٠٦.

(٢) الصحيح، ص١٠٧٠، ح٤٩٠٦.

(٣) الصحيح، ١٦/ ٢٧٠، ح٧٢٨١.

(٤) النسائي، المجتبى، ٧/٢٩، ح٣٨٥٠.

قلت: لم أقف على رواية عبد الرحمن بن سمرة، وحديث عمران بن حصين رواه غير واحد منهم مسلم[1]، بلفظ (**ولا وفاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد**). وفيه قصة طويلة.

وله ألفاظ أخرى بعض طرقها معلولة كما فَصَّل النسائي[2]، فيكون إخراجه هذا الحديث لبيان علته.

الحديث الثاني: أخرجه في القسامة، باب: ذكر الاختلاف على خالد الحذاء.

قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُدْعَانَ سَمِعَهُ مِنَ الْقَاسِمِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ:قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ عَلَى دَرَجَةِ الْكَعْبَةِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: (**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الأَحْزَابَ وَحْدَهُ أَلا إِنَّ قَتِيلَ الْعَمْدِ الْخَطَإِ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا شِبْهِ الْعَمْدِ فِيهِ مِائَةٌ مِنَ الإِبِلِ مُغَلَّظَةٌ مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلِفَةً[3] فِي بُطُونِهَا أَوْلادُهَا**)[4].

وأخرجه ابن ماجه[5] قال: حدثنا عبد الله بن محمد الزهري، ثنا سفيان بن عيينة، عن ابن جدعان، به بنحوه.

والإمام أحمد[6] والشافعي[7] عن ابن عيينة، حدثنا ابن جدعان به بنحوه.

وقال ابن أبي حاتم في العلل[8]: "وقد روى هذا الحديث حماد بن سلمة، عن حميد، عن القاسم بن ربيعة (أن النبي ﷺ خطب يوم الفتح) مرسل، وهذا أشبه بالصواب، والله أعلم".

وقال يحيى بن معين[9]، "علي بن زيد ليس بشيء، والحديث حديث خالد (يعني الحذاء)، وإنما هو عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما". فهذا من ضعيف حديثه كذلك.

---

(١) الصحيح، ٣/ ١٢٦٢، ح١٦٤١.

(٢)النسائي، المجتبى ٧/ ٢٦-٣٠.

(٣) خِلْفَة: الناقة الحامل، لسان العرب، باب الفاء، فصل الخاء، ٩/ ٩٤.

(٤)النسائي، المجتبى ،٨/ ٤٢، ح٤٧٩٩، والكبرى، ٤/ ٢٣٣، ح٧٠٠٢.

(٥) السنن، ٢/ ٨٧٨، ح٢٦٢٨.

(٦) المسند، ٢/ ١١.

(٧) الشافعي، السنن المأثورة، ١/ ٤٢٩، ح٦٣٧.

(٨) علل ابن أبي حاتم، ١/ ٤٦٢.

(٩) البيهقي، السنن الكبرى، ٨/ ٦٩، ح١٥٨٩٩.

رابعاً: مرويات علي بن زيد بن جدعان عند أبي داود.

روى له أبو داود اثني عشر حديثاً

الحديث الأول: أخرجه في الطهارة، باب: السواك من الفطرة، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَعِيلَ وَدَاوُدُ بْنُ شَبِيبٍ قَالا حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ مُوسَى عَنْ أَبِيهِ و قَالَ دَاوُدُ عَنْ عَمَّارِ ابْنِ يَاسِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**إِنَّ مِنَ الْفِطْرَةِ الْمَضْمَضَةَ وَالاسْتِنْشَاقَ.... فَذَكَرَ نَحْوَهُ**)[١].

أي نحو حديث عائشة الذي صدر به الباب.

ورواه ابن ماجه: قال: حدثنا سهل بن أبي سهل ومحمد بن يحيى قالا: ثنا أبو الوليد، ثنا حماد به وساق المتن ثم قال: حدثنا جعفر بن أحمد، عن عمر، حدثنا عفان بن مسلم، ثنا حماد، عن علي بن زيد مثله[٢].

قلت: وقد رواه غير واحد عن حماد، عن علي بن زيد، عن سلمة بن محمد بن ياسر، عن جدّه عمار منهم: يزيد بن هارون[٣] وقبيصة بن عقبة[٤] وأبو داود الطيالسي[٥] وغيرهم.

وهذا الحديث صححه ابن الموطأ[٦]، وتعقبه الحافظ ابن حجر بأنه معلول[٧]، وعلته الإرسال كما نص على ذلك ابن معين[٨]، وقال البخاري عن سلمة بن محمد بن عمار: "لا يعرف أنه سمع من عمار"[٩]، وقال الذهبي: سلمة بن محمد بن عمار عن جدّه منقطع لم يدركه[١٠]، وسلمة بن محمد بن عمار: مجهول[١١].

(١) أبو داود، السنن، ١/ ١٤، ح٥٤.

(٢) السنن، ١/ ١٠٧، ح٢٩٤.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى، ١/ ٥٣، ح٢٤٥.

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف، ١/ ١٧٨، ح٢٠٤٨.

(٥) المسند، ١/ ٨٩٠.

(٦) ابن الموطأ هو: الحسن بن يحيى بن الموطأ الأصم، نزيل البصرة، شيخ أبي حاتم حدّث عنه بالرمله. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٤٤.

(٧) التلخيص الحبير، ١/ ٧٧.

(٨) ابن حبان، المجروحين، ١/ ٣٣٧.

(٩) التاريخ الكبير، ٤/ ٧٧.

(١٠) المغني في الضعفاء، ١/ ٢٧٦.

(١١) تقريب التهذيب، ص٢٤٨، ت٢٥١٠.

لكن المتن يبقى حسناً لشواهده التي منها حديث عائشة الذي أحال عليه أبو داود ونصّه: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ قَصُّ الشَّارِبِ وَإِعْفَاءُ اللِّحْيَةِ وَالسِّوَاكُ وَالاسْتِنْشَاقُ بِالْمَاءِ وَقَصُّ الأَظْفَارِ وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ[1] وَنَتْفُ الإِبِطِ وَحَلْقُ الْعَانَةِ وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ[2] يَعْنِي الاسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ قَالَ زَكَرِيَّا قَالَ مُصْعَبٌ وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ الْمَضْمَضَةَ)**[3].

الحديث الثاني: أخرجه في الطهارة، باب: السواك لمن قام من الليل، أخرجه شاهداً في بابه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أُمِّ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ: **(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَرْقُدُ مِنْ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ فَيَسْتَيْقِظُ إِلَّا تَسَوَّكَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ)**[4].

قلت: نقل السيوطي في الجامع الصغير[5] عن النووي أنه قال في شرح سنن أبي داود: في إسناده ضعف، وأن المنذري ضعفه بعلي فقال: فيه علي بن زيد ولا يحتج به، وقال العراقي فيه أيضاً أم محمد الراوية عن عائشة وهي امرأة زيد بن جدعان وهي مجهولة عيناً وحالاً تفرد عنها ابن زوجها علي.

قلت: لكن له متابع حسن من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة بنحوه[6].

وله شاهد من حديث حذيفة في الصحيحين (إذا قام من النوم يشوص[7] فاه بالسواك)[8]. وهمام هو ابن يحيى ثقة من طبقة شعبة وحماد[9]، فيكون هذا من حسن حديثه.

الحديث الثالث: (**يَا أَهْلَ الْبَلَدِ صَلُّوا أَرْبَعًا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ**... الحديث) سبق عند الترمذي حديث الثاني[10] وهو من حسان حديث علي، وأخرجه أبو داود في صدر الباب وأخرج له شواهد.

---

(١) البراجم: مفاصل الأصابع، وهي العقدة التي تكون في ظهور الأصابع يجتمع فيها الوسخ، لسان العرب، باب الميم، فصل الباء، ١٢/٤٦.

(٢) انتقاص الماء: أي انتقاص البول بالماء إذا غسل به، لسان العرب، باب الصاد، فصل النون، ٧/١٠١.

(٣) مسلم، الصحيح، ١/٢٢٣، ح٢٦١، والنسائي، المجتبى، ٨/١٢٦، ح٥٠٤٠.

(٤) أبو داود، السنن، ١/١٥١، ح٥٧.

(٥) الجامع الصغير، ١/٢٤٧، وانظر فيض القدير، ٥/١٨٥.

(٦) أحمد، المسند، ٦/١٢٣.

(٧) يشوص: يغسل، وكل شيء غسلته فقد شصته، ابن سلاّم، غريب الحديث، ١/٢٦١.

(٨) البخاري، الصحيح، ص٦٩، ح٢٤٥، مسلم، الصحيح، ١/٢٢٠-٢٢١، ح٢٥٥- ٢٥٦.

(٩) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٧٤، ت٧٣١٩.

(١٠) انظر :ص٣٠١ .

الحديث الرابع: أخرجه في الصلاة، باب: في الاستغفار، أخرجه مقروناً.

قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ ثَابِتٍ وَعَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَسَعِيدٍ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ أَنَّ أَبَا مُوسَى الأَشْعَرِيَّ قَالَ كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَلَمَّا دَنَوْا مِنَ الْمَدِينَةِ كَبَّرَ النَّاسُ وَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ لا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلا غَائِبًا إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ أَعْنَاقِ رِكَابِكُمْ ... الحديث بطوله**).

حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ مَحْبُوبُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَقَ الْفَزَارِيُّ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ أَبِي مُوسَى بِهَذَا الْحَدِيثِ وَقَالَ فِيهِ:فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ)[1].

وهذا الحديث رواه الشيخان[2] من طريق عاصم عن أبي عثمان به بنحوه، ومن طريق أيوب عن أبي عثمان به بنحوه، ورواه مسلم[3] من طريق التيمي عن أبي عثمان به بنحوه، فيكون هذا الحديث كذلك من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث الخامس: أخرجه في النكاح، باب: في ضرب النساء، أخرجه وحده في موضوع بابه.

قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي حُرَّةَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ عَمِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**فَإِنْ خِفْتُمْ نُشُوزَهُنَّ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ**) قَالَ حَمَّادٌ يَعْنِي النِّكَاحَ[4].

قلت: أبو حُرَّة بفتح الراء: حَنِيْفَة، مشهور بكنيته، وقيل: حكيم، ثقة من الثالثة[5]. وعمه هو -حِذْيَم بكسر أوله وسكون ثانية وفتح التحتانية- ابن عمرو السّعدي عداده في الكوفيين صحابي له حديث[6].

قلت: وهو قول ابن عباس ومجاهد والشعبي وإبراهيم ومحمد بن كعب ومِقْسَم وقتادة الهجر هو أنْ لا يضاجعها[7]، فيكون من حسن حديثه خاصة أنه من رواية حماد بن سلمة عنه، والله أعلم.

---

(١) أبو داود، السنن، ٢/ ٨٧، ح١٥٢٦.

(٢) البخاري، الصحيح، ص٦٣٠، ح٢٩٩٢، وح٢٩٩٢، مسلم، الصحيح، ٤/ ٢٠٧٦، ح٢٧٠٤.

(٣) مسلم، الصحيح، ٤/ ٢٠٧٧، ح٢٧٠٥.

(٤) أبو داود، السنن، ٢/ ٢٤٥، ح١٢٤٥، وانظر: البيهقي، السنن الكبرى، ٧/ ٣٠٣، ح١٤٥٤٩.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٨٤، ت١٥٨٨.

(٦) المصدر نفسه، ص١٥٤، ت١١٥٨، ابن عبد البر، الاستيعاب، ١/ ٣٣٦.

(٧) انظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ١/ ٤٩٣.

الحديث السادس: (إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَأَطْعِمْنَا خَيْرًا مِنْهُ،...). الحديث سبق عند الترمذي الحديث الحادي والعشرون[1]، وهو من حسان حديثه من رواية حماد بن سلمة عنه، وأخرجه أبو داود مع شواهده.

الحديث السابع: أخرجه في اللباس، باب: لباس الصوف والشعر، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ: (**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى حُلَّةً بِبِضْعَةٍ وَعِشْرِينَ قَلُوصًا**[2] **فَأَهْدَاهَا إِلَى ذِي يَزَنَ**)[3].

قلت: هذا حديث مرسل، إسحاق تابعي من الثالثة[4].

ولم أقف له على متابعات، والذي روي عن أنس بسند حسن خلاف المعنى المذكور، فقد روى أبو داود[5] وأحمد[6] وغيرهما، عن أنس (أن ملك ذي يزن أهدى إلى رسول الله ﷺ حُلَّة بثلاثة وثلاثين بعيراً... الحديث).

قلت: وحديث أنس لا يمنع قبول حديث إسحاق بن عبد الله لو كان مرفوعاً ولا يعلّه بل يقويه لأنه ثبت في هدية ﷺ قبول الهدية وإهداء صاحبها ففي الصحيحين من حديث أبي حميد أن ملك أيلة أهدى رسول الله بغلة بيضاء وبعث إليه كتاباً، فرّد عليه النبي ﷺ بكتاب وأهداه بُرْداً[7]، لكن يبقى حديث علي مرسلاً، فهو من ضعيف حديثه.

الحديث الثامن: أخرجه في اللباس، باب: من كره لبس الحرير، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ مَلِكَ الرُّومِ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتُقَةً[8] مِنْ سُنْدُسٍ فَلَبِسَهَا فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يَدَيْهِ تَذَبْذَبَانِ[9] ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى جَعْفَرٍ فَلَبِسَهَا ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**إِنِّي لَمْ أُعْطِكَهَا لِتَلْبَسَهَا**) قَالَ: فَمَا أَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: (**أَرْسِلْ بِهَا إِلَى أَخِيكَ النَّجَاشِيِّ**)[10].

---

(١) انظر :ص٣٠٠.

(٢) القلوص: هي الفتيّة من الإبل، لسان العرب، باب الصاد، فصل القاف، ٧/ ٨١.

(٣) أبو داود، السنن، ٤/ ٤٤، ح٤٠٣٥.

(٤) تقريب التهذيب، ص١٠١، ت٣٦٥.

(٥) السنن، ٤/ ٤٤، ح٤٠٣٤.

(٦) المسند، ٣/ ٢٢١، الحاكم وصححه ووافقه الذهبي، المستدرك، ٤/ ١٨٧.

(٧) مسلم، الصحيح، ٤/ ١٧٨٥، ح١٣٩٢.

(٨) مُسْتُقَة: فروة طويلة الأكمام، لسان العرب، ١٠/ ١٥٢، باب القاف، فصل الميم.

(٩) تذبذبان: تتحركان وتضطربان، يريد كُمَّيْه، لسان العرب، باب الباء، فصل الذال، ١/ ٣٨٢.

(١٠) أبو داود، السنن، ٤/ ٤٧، ح٤٠٤٧.

قلت: رواه أحمد[1] والطيالسي[2] من الطريق نفسه وزادا: بأن الصحابة أعجبوا بها فقال النبي ﷺ: (**وما يعجبكم منها، والذي نفسي بيده لمنديل من مناديل سعد بن معاذ في الجنة خير من هذه...**).

تابعه قتادة عن أنس به بنحوه عند مسلم[3] وغيره في الإهداء وفي مناديل سعد ولم يذكر عنه أن النبي ﷺ أعطاها جعفراً وقال له ما قال.

وله شاهد من حديث البراء عند الشيخين[4] وغيرهما، فيكون من حسن حديث علي.

الحديث التاسع: أنه ﷺ خطب يوم فتح مكة فقال: (**لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ صَدَقَ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ...**) الحديث سبق عند النسائي الحديث الثاني[5] وهو من ضعيف حديثه، وأخرجه أبو داود تعليقاً.

الحديث العاشر: أخرجه في كتاب السنة، باب: في الخلفاء، أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ الأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا الأَشْعَثُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ: (**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا**) فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا رَأَيْتُ كَأَنَّ مِيزَانًا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ فَوُزِنْتَ أَنْتَ وَأَبُو بَكْرٍ فَرَجَحْتَ أَنْتَ بِأَبِي بَكْرٍ وَوُزِنَ عُمَرُ وَأَبُو بَكْرٍ فَرَجَحَ أَبُو بَكْرٍ وَوُزِنَ عُمَرُ وَعُثْمَانُ فَرَجَحَ عُمَرُ ثُمَّ رُفِعَ الْمِيزَانُ، فَرَأَيْنَا الْكَرَاهِيَةَ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَاتَ: (**يَوْمٍ أَيُّكُمْ رَأَى رُؤْيَا**) فَذَكَرَ مَعْنَاهُ وَلَمْ يَذْكُرِ الْكَرَاهِيَةَ قَالَ فَاسْتَاءَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْنِي فَسَاءَهُ ذَلِكَ فَقَالَ خِلَافَةُ نُبُوَّةٍ ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُلْكَ مَنْ يَشَاءُ[6].

قلت: حديث الأشعث عن الحسن عن أبي بكرة أخرجه الترمذي كذلك وقال: حسن صحيح[7].

---

(١) المسند، ٣/ ٢٢٩، ٢٥٣.

(٢) المسند، ١/ ٢٧٤، ح٢٠٥٧.

(٣) الصحيح، ٤/ ١٩١٦، ح٢٤٦٩، ومسند احمد، ٣/ ٢٤٣.

(٤) البخاري، الصحيح، ح٧٩٦، ح٣٨٠٢، مسلم، الصحيح، ٤/ ١٩١٦، ح٢٤٦٨.

(٥) انظر : ص٣٠٣.

(٦) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٠٨، ح٤٦٣٤.

(٧) الجامع، ٤/ ٥٤٠، ح٢٢٨٧، والحاكم وصححه هو والذهبي، المستدرك، ٤/ ٣٩٤.

وحديث علي بن زيد رواه الطيالسي عنه عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، قال: وفدنا إلى معاوية مع زياد ومعنا أبو بكرة فدخلنا عليه، فقال له معاوية: حدِّثنا حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ عسى الله أن ينفعنا به قال: نعم ثم ساق الحديث[1].

فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في السنة، باب: ما يدل على ترك الكلام في الفتنة، أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَمُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ الأَنْصَارِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي الأَشْعَثُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ : **(إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يُصْلِحَ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنْ أُمَّتِي وَقَالَ فِي حَدِيثِ حَمَّادٍ وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَظِيمَتَيْنِ)**[2].

قلت: له متابع عند البخاري[3] من طريق حسين الجعفي، عن أبي موسى عن الحسن به بنحوه.

وعند الترمذي من طريق الأشعث بن عبد الملك، عن الحسن به بنحوه، وقال: حديث حسن صحيح[4]. والحاكم وصححه ووافقه الذهبي[5]، وأخرجه ابن حبان[6] بسند صحيح من طريق مبارك بن فضالة، عن الحسن به بنحوه، قلت: فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الأدب، باب: في الانتصار، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي ح وحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ الْمَعْنَى وَاحِدٌ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ قَالَ كُنْتُ أَسْأَلُ عَنِ الِانْتِصَارِ **(وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ)** [الشورى: ٤١] فَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عَنْ أُمِّ مُحَمَّدٍ امْرَأَةِ أَبِيهِ قَالَ ابْنُ عَوْنٍ وَزَعَمُوا أَنَّهَا كَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: قَالَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ : **(دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدَنَا زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ فَجَعَلَ**

---

(١) مسند الطيالسي، ١/ ١١٧، ح٨٦٦.

(٢) أبو داود، السنن، ٤/ ٢١٦، ح٤٦٦٢.

(٣) الصحيح، ص٧٦٣، ح٣٦٢٩.

(٤) الجامع، ٥/ ٦٥٨، ح٣٧٧٣.

(٥) المستدرك، ٣/ ١٧٥.

(٦) الصحيح، ١٥/ ٤٠٨، ح٦٩٦٤.

يَصْنَعُ شَيْئًا بِيَدِهِ فَقُلْتُ بِيَدِهِ حَتَّى فَطَّنْتُهُ لَهَا فَأَمْسَكَ، وَأَقْبَلَتْ زَيْنَبُ تُقَحِّمُ[1] لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَنَهَاهَا فَأَبَتْ أَنْ تَنْتَهِيَ فَقَالَ لِعَائِشَةَ سُبِّيهَا فَسَبَّتْهَا فَغَلَبَتْهَا... الحديث)[2].

قال ابن كثير: وعلي بن زيد يأتي في رواياته بالمنكرات غالباً، وهذا فيه نكارة والصحيح خلاف هذا السياق كما رواه النسائي في الكبرى[3] وابن ماجه[4] من حديث خالد بن سلمة عن عبد الله البهي عن عروة بن الزبير قال: قالت عائشة: ما علمت حتى دخلت عليَّ زينب وهي غضبى... وساق الحديث وفيه قول النبي ﷺ لعائشة، **دونك فانتصري**[5].

قلت: وليس فيه أنه قال لعائشة سبيها، والانتصار غير السبّ، فالانتصار هو الانتصاف من الظالم[6]، وليس من أخلاق النبوة الشتم والسب، فيكون هذا الحديث كما قال ابن كثير، خاصة أن ابن جدعان يرويه عن زوجة أبيه وهي مجهولة[7]، فهو من ضعيف حديثه.

خلاصة مرويات علي بن زيد عند أبي داود:

أخرج له أبو داود اثني عشر حديثاً جميعها من رواية البصريين عنه، اثنين في باب المتابعات، وأربعة في الشواهد، وواحداً مقروناً وآخر تعليقاً، وثلاثة لم يخرج في بابها غيرها، وآخر صدر به الباب وله شواهد عنده.

- سبعة أحاديث من رواية حماد بن سلمة عنه، خمسة حسنة، واثنان رواهما مرفوعين وصوابهما مرسلين.
- والخمسة الأحاديث الباقية ثلاثة حسنة بالمتابعات والشواهد واثنان ضعيفان.

خامساً: مرويات علي بن زيد بن جدعان عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ثلاثةً وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب: في فضائل علي بن أبي طالب، أخرجه وحده في موضوعه.

---

(١) تُقَحِّم: اي تتعرض لشتمها من غير رَوِيَّة ولا تثبت، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ٤/ ١٩.

(٢) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٧٤، ح٤٨٩٨، وأحمد في المسند، ٦/ ١٣٠.

(٣) السنن الكبرى، ٦/ ٤٥٣، ح١١٤٧٦.

(٤) السنن، ١/ ٦٣٧، ح١٩٨٨.

(٥) تفسير القرآن العظيم، ٤/ ١٢٠.

(٦) لسان العرب، باب الراء، فصل النون، ٥/ ٢١٠.

(٧) ابن حجر: تقريب التهذيب، ص٧٤٤، ت٨٥٣٩.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ أَخْبَرَنِي حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ ابْنِ جُدْعَانَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّتِهِ الَّتِي حَجَّ فَنَزَلَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ فَأَمَرَ الصَّلَاةَ جَامِعَةً فَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ رَضِي اللَّه عَنْه فَقَالَ: (**أَلَسْتُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ**) قَالُوا: بَلَى، قَالَ: (**أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ**) قَالُوا: بَلَى، قَالَ: (**فَهَذَا وَلِيُّ مَنْ أَنَا مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ اللَّهُمَّ عَادِ مَنْ عَادَاهُ**)[١].

قال العجلوني في كشف الخفاء: "رواه زيد بن أرقم وعلي وثلاثون من الصحابة بلفظ: (**اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**) فالحديث متواتر أو مشهور"[٢].

ونقل المناوي عن ابن حجر قوله: "حديث كثير الطرق جداً، استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد منها صحاح وحسان"[٣].

وضعفه البوصيري في المصباح لأنه من رواية ابن جدعان[٤]، ولا يوافق على ذلك فإنه من رواية حماد بن سلمة عنه وهو أثبت الناس فيه وأضبطهم لحديثه، وله شواهد كثيرة، فيكون هذا من حسان حديثه والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في المقدمة، باب: فضل من تعلم القرآن وتعلّمه، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ غَالِبٍ الْعَبَّادَانِيُّ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ زِيَادٍ الْبَحْرَانِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّم: (**يَا أَبَا ذَرٍّ لَأَنْ تَغْدُوَ فَتَعَلَّمَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تُصَلِّيَ مِائَةَ رَكْعَةٍ وَلَأَنْ تَغْدُوَ فَتَعَلَّمَ بَابًا مِنَ الْعِلْمِ عُمِلَ بِهِ أَوْ لَمْ يُعْمَلْ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تُصَلِّيَ أَلْفَ رَكْعَةٍ**)[٥].

قلت: فيه عبدالله بن زياد البحراني مستور[٦]، وضعفه البوصيري بعبد الله بن زياد وعلي بن زيد وقال: له شاهدان عند الترمذي من حديث ابن عباس وقال: غريب، ومن حديث أبي أمامة وقال: حسن غريب[٧].

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٤٣، ح١١٦، وأحمد، فضائل الصحابة، ٢/ ٦١٠، ح١٠٤٢.

(٢) كشف الخفاء، ٢/ ٣٦١.

(٣) فيض القدير، ٦/ ٢١٨.

(٤) مصباح الزجاجة، ١/ ١٩.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ٧٩، ح٢١٩.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٣٠٤، ت٣٣٢٨.

(٧) مصباح الزجاجة ، ١/ ٢٩.

وحسن إسناده المنذري في الترغيب[1].

قلت: ما في الترمذي شاهد عام لفضل الفقه على العبادة لا لمتن هذا الحديث، فحديث ابن عباس: (**فقيه أشد على الشيطان من ألف عابد**)[2]، وحديث أبي أمامة: (**فضل العالم على العابد...**)[3]. ولكنه هنا قال: غريب، ولم يقل حسن غريب في النسخ التي وقفت عليها، فيكون هذا من ضعيف حديثه لحال عبدالله بن زياد والله أعلم.

الحديث الثالث: (**مِنَ الْفِطْرَةِ الْمَضْمَضَةُ وَالاسْتِنْشَاقُ وَالسِّوَاكُ وَقَصُّ الشَّارِبِ... الحديث**)، عند أبي داود، الحديث الأول[4]: وهو من ضعيف حديثه وعلته الإرسال، وأخرجه ابن ماجه في الشواهد.

الحديث الرابع: أخرجه في الطهارة وسننها، باب: في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ فَقَالَ: (**لَيْسَ عَلَيْهَا غُسْلٌ حَتَّى تُنْزِلَ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ غُسْلٌ حَتَّى يُنْزِلَ**)[5].

قلت: له متابع من طريق شعبة، قال: سمعت عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب به بنحوه[6] وهو سند حسن، ورواه ابن أبي عاصم، قال: حدثنا هشام بن عمار، ثنا إسماعيل بن عياش، ثنا عطاء الخراساني، عن سعيد بن المسيب به بنحوه[7]، وصححه السيوطي[8].

وله شواهد في الصحيحين[9] من حديث عائشة وأم سلمة وأنس أن أم سليم سألت رسول الله ﷺ بنحوه، فيكون هذا من حسن حديث علي.

---

(١) الترغيب والترهيب، ١/ ٥٤، ح١١٦، و٢/ ٢٣٢، ح٢٢١٤.

(٢) الجامع، ٥/ ٤٨، ح٢٦٨١.

(٣) المصدر نفسه، ٥/ ٥٠، ح٢٦٨٥.

(٤) انظر ص :٣٠٤

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ١٩٧، ح٦٠٢، ومسند أحمد، ٦/ ٤٠٩.

(٦) النسائي، المجتبى، ١/ ١١٥، ح١٩٨، ومسند احمد، ٦/ ٤٠٩.

(٧) السنة، ٢/ ٥٨، ح٣٢٦٥.

(٨) انظر فيض القدير، ٥/ ٤٠٣.

(٩) البخاري، الصحيح، ص٤٦، ح١٣٠، وانظر، ص٢٨٢، وح٣٣٢٨، ٦٠٩١، مسلم، الصحيح، ١/ ٢٥٠، ح٣١٠-٣١٤.

الحديث الخامس: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الركعتين قبل المغرب، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ :(**إِنْ كَانَ الْمُؤَذِّنُ لَيُؤَذِّنُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَرَى أَنَّهَا الْإِقَامَةُ مِنْ كَثْرَةِ مَنْ يَقُومُ فَيُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ**)[1].

قلت: رواه البخاري من طريق شعبة قال: سمعت عمرو بن عامر الأنصاري عن أنس به بنحوه[2]، ومن طريق سفيان عن عمرو بن عامر عن أنس به بنحوه[3]، ومسلم من طريق المختار بن فلفل عن أنس به[4]، ومن طريق عبد الوارث بن سعيد، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس به بنحوه[5]، قلت: هذا الحديث من حسان حديث علي بن جدعان خاصة أنه من رواية شعبة وقد صرح أنه سمع منه قبل الاختلاط.

الحديث السادس: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في أن أول ما يحاسب به العبد الصلاة، صدّر به الباب وأخرج له متابعاً.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالا حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ حَكِيمٍ الضَّبِّيِّ قَالَ قَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ إِذَا أَتَيْتَ أَهْلَ مِصْرِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (**إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلاةُ الْمَكْتُوبَةُ فَإِنْ أَتَمَّهَا وَإِلاَّ قِيلَ انْظُرُوا هَلْ لَهُ مِنْ تَطَوُّعٍ فَإِنْ كَانَ لَهُ تَطَوُّعٌ أُكْمِلَتِ الْفَرِيضَةُ مِنْ تَطَوُّعِهِ ثُمَّ يُفْعَلُ بِسَائِرِ الأَعْمَالِ الْمَفْرُوضَةِ مِثْلُ ذَلِكَ**).

ثم أخرج متابعاً من طريق حميد، عن الحسن، عن أبي هريرة به بنحوه[6].

قلت: له متابع عند الحاكم من طريق ابن علية، ثنا يونس، عن الحسن، عن أنس ابن حكيم به وصححه على شرط مسلم وقال الذهبي: صحيح[7].

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣٦٨، ح١١٦٣.

(٢) الصحيح، ص١٤٣، ح٦٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص١٢١، ح٥٠٣.

(٤) الصحيح، ٢/ ٥٧٣، ح٨٣٦.

(٥) المصدر نفسه، ٢/ ٥٧٣، ح٨٣٧.

(٦) ابن ماجه، السنن، ١/ ٤٥٨، ح١٤٢٥ و١٤٢٦، وأحمد، المسند، ٢/ ٢٩٠.

(٧) المستدرك، ١/ ٣٦٢.

ورواه الترمذي من طريق الحسن، عن حريث بن قبيصة، عن أبي هريرة به بنحوه، وقال: حسن غريب من هذا الوجه[1].

ورواه النسائي من طريق الأزرق بن قيس، عن يحيى بن يعمر، عن أبي هريرة به بنحوه[2]، وعن الحسن بن زياد، عن أبي رافع، عن أبي هريرة به بنحوه[3].

قال الشوكاني[4]: وأخرجه النسائي من طريق إسنادها جيد ورجالها رجال الصحيح كما قال العراقي، وصححها ابن القطان ثم نقل أن العراقي صحح طريق ابن ماجه، فيكون هذا من حسن حديث علي بن جدعان.

الحديث السابع: أخرجه في النكاح، باب: حق الزوج على المرأة، صدّر به الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لأَحَدٍ لأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا وَلَوْ أَنَّ رَجُلاً أَمَرَ امْرَأَتَهُ أَنْ تَنْقُلَ مِنْ جَبَلٍ أَحْمَرَ إِلَى جَبَلٍ أَسْوَدَ وَمِنْ جَبَلٍ أَسْوَدَ إِلَى جَبَلٍ أَحْمَرَ لَكَانَ نَوْلُهَا أَنْ تَفْعَلَ**)[5].

ضعفه البوصيري كعادته بعلي[6].

قلت: له شواهد حسنة من حديث أبي هريرة[7]، وأنس[8]، وقيس بن سعد[9].

وهو من رواية حماد بن سلمة عن علي، وحماد من قدامى البصريين وهو أعلم الناس بحديث علي، وبشواهده أيضاً يكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث الثامن: أخرجه في النكاح، باب: الوليمة، أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَبُو خَيْثَمَةَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: (شَهِدْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِيمَةً مَا فِيهَا لَحْمٌ وَلاخُبْزٌ). قَالَ ابْن مَاجَةَ لَمْ يُحَدِّثْ بِهِ إِلاَّ ابْنُ عُيَيْنَةَ[10].

---

(١) الجامع، ٢/ ٢٦٩، ح٤٠٣.

(٢) المجتبى، ١/ ٢٣٤، ح٤٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ح٤٦٦.

(٤) نيل الأوطار، ١/ ٣٧٤.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٩٥، ح١٨٥٢، وأحمد، المسند، ٦/ ٧٦.

(٦) مصباح الزجاجة، ٢/ ٩٥.

(٧) الترمذي، الجامع، ٣/ ٤٦٥، ح١١٥٩، وقال حسن غريب.

(٨) أحمد، المسند، ٣/ ١٥٨.

(٩) أبو داود، السنن، ٢/ ٢٤٤، ح٢١٤٠.

(١٠) ابن ماجه، السنن، ١/ ٦١٥، ح١٩١٠.

قلـت: وله متابع صحيح من طريق حميد الطويل عن أنس به بنحوه[1]، وآخر من طريق ثابت البناني عن أنس به بنحوه[2]، وأخرجه البخاري من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس به بمعناه[3]، فيكون هذا من حسن حديثه وهو من رواية الثوري وهو من قدامى أصحابه.

الحديـث التاسـع: أخـرجه في الـنكاح، بـاب: حسـن معاشـرة النساء، أخرجه وحده في موضوعه.

قـال: حَدَّثَـنَا أَبُـو بَـدْرٍ عَبَّادُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ عَلِـيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أُمِّ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَهُوَ عَرُوسٌ بِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ جِئْنَ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ فَأَخْبَرْنَ عَنْهَا، قَالَت: فَتَنَكَّرْتُ وَتَنَقَّبْتُ فَذَهَبْتُ فَنَظَرَ رَسُـولُ اللَّـهِ صَـلَّى اللَّـه عَلَـيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عَيْنِي فَعَرَفَنِي، قَالَتْ: فَالْتَفَتَ فَأَسْرَعْتُ الْمَشْيَ فَأَدْرَكَنِي فَاحْتَضَنَنِي، فَقَالَ: **(كَيْفَ رَأَيْتِ؟)** قَالَتْ: قُلْتُ أَرْسِلْ يَهُودِيَّةٌ وَسْطَ يَهُودِيَّاتٍ[4].

وأخـرجه ابـن سعد قال: حدثنا أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقي، حدثنا عبدالرحمن بن أبـي الـرجال، عـن عـبدالله بـن عمر قال: (لما اجتلى النبي ﷺ صفية رأى عائشة مُنتقبة في وسط الناس فعرفها). ثم ذكر عن عائشة نحو حديث أم محمد عن عائشة[5].

لكـن فـيه انقطـاع؛ ابن أبي الرجال لم يسمع من ابن عمر، فهو من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين ، ويضاف إلى ذلك أن علّة حديث ابن جدعان رفع أحاديث لا يرفعها غيره[6].

ومـن طـريق محمد بن عمر، حدثني أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء ابن يسار عن عائشة به بنحوه.

وضـعفه البوصيري بعلي[7]، ولم أقف له على متابعات أو شواهد تقويه. وليس هو من رواية ثقات وقدامى البصريين عنه فهو من ضعيف حديثه والله أعلم.

الحديـث العاشـر: أخرجه في التجارات، باب: الحكرة والجلب، صدّر به الباب وأخرج له شواهد عامة.

---

(١) البخاري، الصحيح، ١١١٩، ح٥٠٥٨.

(٢) أحمد، المسند، ٢/ ١٩٥، وعبد بن حميد، المسند، ص٣٨٣، ح١٢٨٣.

(٣) الصحيح، ص٩٥، ح٣٧١.

(٤)ابن ماجه، السنن ، ١/ ٦٣٦، ح١٩٨٠.

(٥) الطبقات الكبرى، ٨/ ١٢٥- ١٢٦.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/ ١٥٤، وتقريب التهذيب، ص٣٤٠، ت٣٨٥٨.

(٧) مصباح الزجاجة، ٢/ ١١٨.

قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَالِمِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ ابْنِ جُدْعَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الْجَالِبُ[1] مَرْزُوقٌ وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ)[2].

ورواه البيهقي من الطريق نفسه، وقال: تفرد به علي بن سالم عن علي بن زيد قال البخاري: لا يتابع في حديثه[3]، وضعفه الحافظ في الدراية بعلي بن سالم[4]، فهذا من ضعيف حديثه.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في التجارات، باب: التغليظ في الربا، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي الصَّلْتِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**أَتَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى قَوْمٍ بُطُونُهُمْ كَالْبُيُوتِ فِيهَا الْحَيَّاتُ تُرَى مِنْ خَارِجِ بُطُونِهِمْ فَقُلْتُ مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جِبْرَائِيلُ قَالَ هَؤُلَاءِ أَكَلَةُ الرِّبَا**)[5].

لم أقف له على متابعات ولا شواهد، وفيه أبو الصلت مجهول، فيكون هذا كذلك من ضعيف حديثه.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الرهون، باب: المسلمون شركاء في ثلاث، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ غُرَابٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لا يَحِلُّ مَنْعُهُ؟ قَالَ: (**الْمَاءُ وَالْمِلْحُ وَالنَّارُ**) قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْمَاءُ قَدْ عَرَفْنَاهُ فَمَا بَالُ الْمِلْحِ وَالنَّارِ؟ قَالَ: (**يَا حُمَيْرَاءُ مَنْ أَعْطَى نَارًا فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا أَنْضَجَتْ تِلْكَ النَّارُ...الحديث**)[6].

---

(١) الجالب: الذي يجلب المتاع إلى البلاد، لسان العرب، باب الباء فصل الجيم، مادة جلب، ٤/ ٣.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٧٢٨، ح٢١٥٣.

(٣) السنن الكبرى، ٦/ ٣٠، ح١٠٩٣٤.

(٤) الدراية، ٢/ ٢٣٤، ح٩٦٤، وانظر التلخيص الحبير،٣/ ١٣، والعقيلي ترجمة علي بن سالم في الضعفاء، ٣/ ٢٣١، والكامل، ٥/ ٢٠٣، والذهبي في ميزان الاعتدال، ٥/ ١٥٩، وذكر أنه ليس لعلي بن سالم غير هذا الحديث.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٧٦٣، ح٢٢٧٣، وأحمد، المسند، ٢/ ٣٦٣، وفيه التصريح بسماع حماد من علي.

(٦)ابن ماجه، السنن، ٢/ ٨٢٦، ح٢٤٧٤.

قلت: فيه زهير بن مرزوق مجهول منكر الحديث[1].

وقال البوصيري: "هذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد، وهذا الحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات وأعله بعلي بن زيد، وقال بعضهم: كل حديث ورد فيه الحميراء ضعيف واستثنى من ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عبد الجبار بن الورد.. (**انظري لا تكوني أنت يا حميراء**). ثم التفت فقال يا علي: (**إنْ وليت شيئاً فارفق بها**) وصححه على شرط الشيخين[2].

قلت: كان الأولى إعلاله بزهير لا بعلي.

الحديث الثالث عشر: حديث (**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ،...**) سبق عند النسائي الحديث الثاني[3] وهو من ضعيف حديثه، وكان ابن ماجه أخرجه شاهداً.

الحديث الرابع عشر: (**أَلَا إِنَّهُ يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَدْرِ غَدْرَتِهِ،...**) سبق عند الترمذي الحديث السابع[4] وهو من حسن حديثه، وكان ابن ماجه أخرجه شاهداً كذلك.

الحديث الخامس عشر: أخرجه في الأدب، باب: الاستغفار، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ عَائِشَةَ: **أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ إِذَا أَحْسَنُوا اسْتَبْشَرُوا وَإِذَا أَسَاءُوا اسْتَغْفَرُوا)**[5].

قال البوصيري: "في إسناده علي بن زيد وهو ضعيف"[6].

قلت: لكن رواه البيهقي في شعب الإيمان[7] بسند حسن من طريق عفان عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي عثمان عن عائشة به بمثله، فهذا متابع قوي وبه يكون هذا من حسن حديثه خاصة أنه من رواية حماد بن سلمة.

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣/ ١٢٤.

(٢) مصباح الزجاجة، ٣/ ٨١-٨٢.

(٣)انظر : ص٣٠٣.

(٤)انظر : ص٢٨٨

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٢٥٥، ح٣٨٢٠، وأحمد في المسند، ٦/ ١٢٩، من طريق عفان، ٦/ ١٨٨، من طريق ابن مهدي.

(٦) مصباح الزجاجة، ٤/ ١٣٥.

(٧) شعب الإيمان، ٥/ ٣٧٢، ح٦٩٩٦.

الحديث السادس عشر: أخرجه في الفتن، باب: التثبت في الفتنة، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ أَوْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جَدْعَانَ شَكَّ أَبُو بَكْرٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ وَفُرْقَةٌ وَاخْتِلَافٌ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأْتِ بِسَيْفِكَ أُحُدًا فَاضْرِبْهُ حَتَّى يَنْقَطِعَ ثُمَّ اجْلِسْ فِي بَيْتِكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ يَدٌ خَاطِئَةٌ أَوْ مَنِيَّةٌ قَاضِيَةٌ**) فَقَدْ وَقَعَتْ وَفَعَلْتُ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[١].

وروى الحاكم[٢] والبيهقي[٣] بسند حسن من طريق سالم بن صالح بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه، عن محمود بن لبيد، عن محمد بن مسلمة به بنحوه.

ورواه الحاكم[٤] من طريق سعد بن زيد بن سعد الأشهلي، عن محمد بن مسلمة به بنحوه.

ورواه الطبراني[٥] من طريق محمد بن إبراهيم بن دينار، حدثني عبيدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن محمد بن مسلمة به بنحوه، وهو سند حسن.

وابن أبي شيبة[٦] عن الحسن قال: قال محمد بن مسلمة به بنحوه، فيكون هذا الحديث من حسن حديثه.

الحديث السابع عشر والثامن عشر: أخرجهما في الزهد، في باب المتابعات.

(**إِنَّ الدُّنْيَا خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا فَنَاظِرٌ كَيْفَ تَعْمَلُونَ... الحديث**).

سبقا عند الترمذي الحديث السابع[٧] وهو من حسن حديثه.

الحديث التاسع عشر: (**لا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ... الحديث**) سبق عند الترمذي الحديث التاسع[٨] وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه وحده في موضوعه.

---

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٣١٠، ح٣٩٦٢، وأحمد، ٣/ ٤٩٣، عن علي بن زيد دون شك.

(٢) المستدرك، ٣/ ١١٧.

(٣) السنن الكبرى، ٨/ ١٩١، ح١٦٥٧٨.

(٤) المستدرك، ٣/ ١١٨.

(٥) المعجم الصغير ١/ ٢٤٨، ح٤٠٤.

(٦) المصنف، ٧/ ٤٥٢، ح٣١٧٤٩.

(٧) انظر : ص٢٨٨

(٨) انظر : ص٢٨٩.

الحديث العشرون: (**تَخْرُجُ الدَّابَّةُ وَمَعَهَا خَاتَمُ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ وَعَصَا مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عَلَيْهِمَا السَّلام.... الحديث**) سبق عند الترمذي، الحديث التاسع عشر[1] وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه في صدر الباب وأخرج له شواهد في الباب.

الحديث الحادي والعشرون: أخرجه في الزهد، باب: الحكمة، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَوْسِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**مَثَلُ الَّذِي يَجْلِسُ يَسْمَعُ الْحِكْمَةَ ثُمَّ لا يُحَدِّثُ عَنْ صَاحِبِهِ إِلاَّ بِشَرِّ مَا يَسْمَعُ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى رَاعِيًا فَقَالَ يَا رَاعِي أَجْزِرْنِي شَاةً مِنْ غَنَمِكَ قَالَ اذْهَبْ فَخُذْ بِأُذُنِ خَيْرِهَا فَذَهَبَ فَأَخَذَ بِأُذُنِ كَلْبِ الْغَنَمِ**) قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَاهُ إِسْمَعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا حَمَّادٌ فَذَكَرَ نَحْوَهُ وَقَالَ فِيهِ: (**بِأُذُنِ خَيْرِهَا شَاةً**)[2].

ضعفه العراقي[3] والبوصيري[4] بعلي بن زيد.

وحسنه السيوطي[5] وهو كما قال فإنه من رواية حماد بن سلمة عن علي، وحماد من قدامى أصحابه وهو أثبت الناس فيه.

الحديث الثاني والعشرون: أخرجه في الزهد، باب: البراءة من الكبر، والتواضع، أخرجه وحده في موضوعه، قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُالصَّمَدِ وَسَلْمُ بْنُ قُتَيْبَةَ قَالا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: (**إِنْ كَانَتِ الأَمَةُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَتَأْخُذُ بِيَدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا يَنْزِعُ يَدَهُ مِنْ يَدِهَا حَتَّى تَذْهَبَ بِهِ حَيْثُ شَاءَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ فِي حَاجَتِهَا**).

وله متابع عند البخاري من حيث حميد الطويل عن أنس به بنحوه[6].

فيكون هذا من حسن حديث علي خاصة أنه من رواية شعبة عنه وقد صرح شعبة أنه سمع منه قبل الاختلاط.

---

(١) انظر :ص٢٩٨

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٣٩٦، ح٤١٧٢، وأحمد، المسند، ٢/ ٣٥٣، من طريق عفان عن حماد، و٢/ ٥٠٨، من طريق يزيد بن هارون عن حماد، والطيالسي، ص٣٣٤، ح٢٥٦٣ وغيرهم.

(٣) المناوي، فيض القدير، ٥/ ٥١٠.

(٤) مصباح الزجاجة، ٤/ ٢٢٨.

(٥) المناوي، فيض القدير، ٥/ ٥١٠.

(٦) الصحيح، ص١٢٠١، ح٦٠٧٢.

الحديث الثالث والعشرون: (أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلا فَخْرَ...) سبق عند الترمذي الحديث السابع عشر[1]: وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه شاهداً في بابه.

خلاصة مرويات علي بن زيد عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ثلاثة وعشرين حديثاً جميعها من رواية البصريين عنه. أحد عشر حديثاً من رواية حماد بن سلمة عنه.

- تسعة في باب الشواهد وثلاثة في المتابعات.
- وأربعة صدر بها أبوابها وأخرج لها متابعات أو شواهد.
- وسبعة أخرجها وحدها في باب أو موضوعها.
- ثمانية من حسان حديثه، واثنان رواهما مرفوعين وصوابهما مرسلان، والحادي عشر ضعيف وعلته شيخ علي.
- واثنان من رواية شعبة عنه وهما من حسن حديثه.

والباقي: ستة أحاديث من حسان حديثه عن البصريين بالمتابعات والشواهد.

- وأربعة ضعيفة أحدها علته الراوي عن علي بن زيد.

سادساً: خلاصة مرويات علي بن زيد في الكتب الستة.

- أخرج حديث علي بن زيد أصحاب الكتب الستة إلا البخاري، على تفاوت بينهم في حجم الرواية عنه وكيفية الإخراج.
- بلغ مجموع ما أخرجوا له واحداً وخمسين حديثاً بالمكرر.
- منها حديث واحد عند مسلم أخرجه له من رواية حماد بن سلمة عنه مقروناً بالبناني.
- واثنان عند النسائي بين ضعفهما.

والباقي خمسة وعشرون عند الترمذي ، وثلاثة وعشرون عند ابن ماجه، واثنا عشر عند أبي داود أخرجوها في باب المتابعات والشواهد أو حيث لا يجدون في بابها أو موضوعها غيرها.

وكان جميع ما أخرجوه له من رواية البصريين عنه، ولعل ذلك يعود لكونه ضريراً فلم يرحل فَيُسْمَع منه خارج البصرة.

- وكان من هذه الأحاديث الإحدى والخمسين.

---

(١) انظر : ص٢٩٦

- ستة وعشرون حديثاً من رواية حماد بن سلمة عنه.
  - إحدى وعشرون حديثاً من حسن حديثه.
  - وخمسة ضعيفة، أربعة علتها الإرسال وقد رواها موصولة، والخامس علته شيخ علي.
  - وثلاثة أحاديث من رواية شعبة وهي من حسن حديثه.
  - والباقي من رواية ابن عيينة وهشيم وغيرهم من البصريين.
  - تسعة عشر حديثاً من حسن حديثه.
  - وستة من ضعيف حديثه، علة أحدها الراوي عنه.

وبذا يظهر دقة قول أبي حاتم : : حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد أَحبُّ إليّ من همام، وهو أضبط الناس وأعلمهم بحديثهما بين خطأ الناس.

المبحث السابع: يزيد بن سنان ومروياته في الكتب الستة

يزيد بن سنان بن يزيد التميمي الجزري أبو فروة الرُّهاوي، من كبار السابعة، مات سنة مئة وخمس وخمسين، وله ست وسبعون سنة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال البخاري: مقارب الحديث إلا أن ابنه محمداً يروى عنه مناكير[١]، ووفي روايه: صدوق إلا أن ابنه روى عنه مناكير[٢]، وفي أخرى: ليس بحديثه بأس إلا رواية ابنه محمد فإنه يروي عنه مناكير[٣].

وقال أحمد بن حنبل[٤]، وابن المديني[٥]، وابن معين[٦]، والنسائي[٧]، ويعقوب بن سفيان[٨]، والدارقطني[٩]، والذهبي[١٠]، وابن حجر[١١]: ضعيف.

وفي رواية أخرى عن ابن معين: ليس حديثه بشيء[١٢]، وقال : ليس بشيء[١٣] وعنه كذلك: ليس بثقة[١٤]، وفي رواية أخرى عن النسائي: متروك الحديث[١٥]، وفي ثالثه: ليس بثقة[١٦]، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان الغالب عليه الغفلة، يكتب حديثه ولا يحتج به[١٧]، وقال

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٦، ح٢٦٩٤.

(٢) علل الترمذي الكبير، ص١١٤.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ١٨٠، ح٢٩١٨.

(٤) ابن عدي، الكامل، ٧/ ٢٦٩.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ٢٦٦.

(٦) المصدر نفسه، ٩/ ٢٦٦.

(٧) المزي، تهذيب الكمال، ٣٢/ ١٥٧.

(٨) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ٢/ ٤٥١.

(٩) السنن، ١/ ١٧٣.

(١٠) المغني في الضعفاء، ٢/ ٧٥٠.

(١١) تقريب التهذيب، ص٦٠١، ت٧٧٢٧.

(١٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ٢٦٦.

(١٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ٤٢١.

(١٤) المصدر نفسه، ٤/ ٤١١.

(١٥) الضعفاء المتروكين، ص١١١، ت٦٥٠.

(١٦) المزي، تهذيب الكمال، ٣٢/ ٢٦٦.

(١٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ٢٦٦.

أبو داود: ليس بشيء وابنه ليس بشيء[1]، وقال أبو زرعة: ليس بقوي الحديث[2]، وقال الجوزجاني: فيه لين وضعف[3].

وقال ابن عدي: بعد أن ساق له حديث "مَنْ أُتِي فقاتل فقتل دون ماله فهو شهيد" من رواية شعبة عنه، قال: "قال لنا عبد الله بن سليمان: لم يرو شعبة عن أبي فروة هذا غير هذا الحديث، وهو أبو فروة يزيد بن سنان الجزري، وفي حديثه لين".

ثم قال ابن عدي: "ولأبي فروة الرّهاوي هذا حديث صالح، وروى عن زيد بن أبي أنيسة نسخة يتفرد بها عنه بأحاديث، وله عن غير زيد أحاديث مسروقة عن الشيوخ وعامة حديثه غير محفوظ[4]".

وقال ابن حبان في المجروحين: "وكان ممن يخطئ كثيراً حتى يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بالمعضلات[5]".

الخلاصة: وثق أمير الصنعة البخاري يزيد وقبل حديثه إذا كان من غير رواية ابنه محمد عنه، لأنه يروي عنه مناكير، وذكر ابن عدي أن له حديثاً صالحاً.

وباقي النقاد على تضعيفه على تفاوت بينهم بشدّة ضعفه.

المطلب الثاني: مرويات يزيد بن سنان في الكتب الستة.

أولاً: مرويات يزيد بن سنان عند الترمذي.

أخرج له الترمذي خمسة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في رفع اليدين على الجنازة، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ أَبَانَ الْوَرَّاقُ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْلَى عَنْ أَبِي فَرْوَةَ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ عَنْ زَيْدٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ

(١) المزي، تهذيب الكمال، ٣٢/ ١٥٧.

(٢) العلل لأبي زرعة، ت١٦٤٧.

(٣) أحوال الرجال، ص١٧٨.

(٤) الكامل، ٧/ ٢٧١.

(٥) المجروحين، ٣/ ١٠٦.

أَبِي هُرَيْرَةَ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةٍ فَرَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ وَوَضَعَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى).

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا فَرَأَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ عَلَى الْجَنَازَةِ...[1].

وسئل عنه الدارقطني فقال: يرويه يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي واختلف عنه ثم ساق الاختلاف وقال: وليس ذلك بمحفوظ ثابت[2].

قلت: ومدار الاختلاف على يحيى بن يعلى عن أبي فروة، ويحيى بن يعلى هذا هو أبو زكريا الكوفي الأسلمي القطواني ضعيف باتفاق النقاد، وقال فيه البخاري مضطرب الحديث[3]. وعدّ الذهبي هذا الحديث من مناكيره[4].

وقال الشوكاني: والحاصل أنه لم يثبت في غير التكبيرة الأولى شيء يصلح للاحتجاج به[5].

الحديث الثاني: أخرجه في الأشربة، باب: ما جاء في التنفس في الإناء، أخرجه شاهداً لحديث صحيح.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ الْجَزَرِيِّ عَنِ ابْنٍ لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(لا تَشْرَبُوا وَاحِدًا كَشُرْبِ الْبَعِيرِ وَلَكِنِ اشْرَبُوا مَثْنَى وَثُلاثَ وَسَمُّوا إِذَا أَنْتُمْ شَرِبْتُمْ وَاحْمَدُوا إِذَا أَنْتُمْ رَفَعْتُمْ)**.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَيَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ الْجَزَرِيُّ هُوَ أَبُو فَرْوَةَ الرُّهَاوِيُّ[6].

قلت: فإن كان ابن عطاء هو يعقوب فهو ضعيف[7]، وإلا فمجهول كما قال ابن حجر[8].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٣/ ٣٨٨، ح١٠٧٧.

(٢) العلل: ٩/ ١٥.

(٣) التاريخ الصغير، ٢/ ٢٥٤.

(٤) ميزان الاعتدال، ٧/ ٢٢٩.

(٥) نيل الأوطار، ٤/ ١٠٥.

(٦) الترمذي ،الجامع ، ٤/ ٣٠٢، ح١٨٨٥، وانظر الطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ١٦٦، ح١١٣٧٨.

(٧) تقريب التهذيب، ص٦٠٨، ت٧٨٢٦.

(٨) المصدر نفسه، ص٦٩٦، ت٨٤٨٢.

ورواه البيهقي من طريق الفضل بن موسى، عن أبي فروة الرهاوي، عن الزهري، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس مرفوعاً مثله[١].

قلت: وطريق البيهقي هذا يدل على اضطراب الرهاوي فيه، والله أعلم.

وقال الحافظ في الفتح: "واخرج الترمذي بسند ضعيف عن ابن عباس رفعه **(لا تشربوا كما يشرب البعير...)** فإن كان محفوظاً فهو يقوي ما تقدم من التنويع...".

قلت: يشير إلى حديث أنس الذي رواه الترمذي[٢] في الباب نفسه ورواه البخاري في الباب وهو أنه كان يتنفس في الإناء مرتين أو ثلاثاً وزعم أن النبي ﷺ كان يتنفس ثلاثاً.... ثم تابع قوله وأخرج أيضاً بسند ضعيف عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان إذا شرب تنفس مرتين وهذا ليس نصاً في الاقتصار على المرتين بل يحتمل أن يراد به التنفس أثناء الشرب وسكت عن الأخير لكونه من ضرورة الواقع..."[٣].

الحديث الثالث: أخرجه في صفة القيامة، باب، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا أَبو بَكْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ حَدَّثَنَا أَبو النَّضْرِ حَدَّثَنَا أَبو عَقِيلٍ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا أَبو فَرْوَةَ يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ فَيْرُوزَ قَال سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(مَنْ خَافَ أَدْلَجَ[٤]، وَمَنْ أَدْلَجَ بَلَغَ الْمَنْزِلَ أَلا إِنَّ سِلْعَةَ اللَّهِ غَالِيَةٌ أَلا إِنَّ سِلْعَةَ اللَّهِ الْجَنَّةُ)**.

قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ[٥]،

قلت: أبو النضر هو: هاشم بن القاسم بن مسلم الخرساني، ثقة ثبت[٦]، وأبو عقيل، هو عبد الله بن عقيل الثقفي الكوفي، صدوق[٧].

---

(١) شعب الإيمان، ٥/١١٦، ح٦٠١٥.

(٢) الجامع، ٤/٣٠٢، ح١٨٨٤.

(٣) ابن حجر، فتح الباري، ١٠/٩٣.

(٤) أدلج: أي سار من أول الليل، ابن الأثير، النهاية، ٢/١٢٩.

(٥) الترمذي، الجامع، ٤/٦٣، ح٢٤٥٠.

(٦) تقريب التهذيب، ص٥٧٠، ت٧٢٥٦.

(٧) المصدر نفسه، ص٣١٤، ت٣٤٨١.

وهذا الحديث أخرجه الحاكم من الطريق نفسه، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقال الذهبي: صحيح[1]، وقال البخاري: بكير بن فيروز سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ قال: **(من خاف أدلج...)**[2]، قلت: فيكون هذا الحديث من حسن حديث يزيد من غير رواية ابنه عنه.

الحديث الرابع: أخرجه في الاستئذان، باب: ما جاء في فضل الذي يبدأ بالسلام، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا قُرَّانُ بْنُ تَمَّامٍ الأَسَدِيُّ عَنْ أَبِي فَرْوَةَ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلانِ يَلْتَقِيَانِ أَيُّهُمَا يَبْدَأُ بِالسَّلامِ فَقَالَ: **(أَوْلاهُمَا بِاللَّهِ)**.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ قَالَ مُحَمَّدٌ أَبُو فَرْوَةَ الرَّهَاوِيُّ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ إِلاَّ أَنَّ ابْنَهُ مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ يَرْوِي عَنْهُ مَنَاكِيرَ[3].

ورواه أبو داود[4] قال: حدثنا محمد بن يحيى الذهلي، ثنا أبو عاصم عن أبي خالد وهب، عن أبي سفيان الحمصي، عن أبي أمامة به بنحوه. وهو سند حسن، فيكون هذا الحديث كذلك من حسن حديث يزيد.

الحديث الخامس: أخرجه في فضائل القرآن، باب، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا أَبُو فَرْوَةَ يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ عَنْ أَبِي الْمُبَارَكِ عَنْ صُهَيْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(مَا آمَنَ بِالْقُرْآنِ مَنِ اسْتَحَلَّ مَحَارِمَهُ)**.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ وَقَدْ خُولِفَ وَكِيعٌ فِي رِوَايَتِهِ وقَالَ مُحَمَّدٌ أَبُو فَرْوَةَ يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ الرُّهَاوِيُّ لَيْسَ بِحَدِيثِهِ بَأْسٌ إِلاَّ رِوَايَةَ ابْنِهِ مُحَمَّدٍ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَرْوِي عَنْهُ مَنَاكِيرَ.

---

(١) المستدرك، ٤/ ٣٠٨.

(٢) التاريخ الكبير، ٢/ ١١١.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٦، ح٢٦٩٤.

(٤) السنن، ٤/ ٣٥١، ح٥١٩٧.

قَـالَ أَبـو عِيسَـى وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِيهِ هَذَا الْحَدِيثَ فَزَادَ فِي هَذَا الإِسْنَادِ عَـنْ مُجَـاهِدٍ عَـنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ عَنْ صُهَيْبٍ وَلا يُتَابَعُ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ عَلَى رِوَايَتِهِ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَأَبو الْمُبَارَكِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ [١].

قلـت: ورواه البزار[٢]، وقال: وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا عن صهيب ولا نعلم يروى عن صهيب إلا من هذين الوجهين اللذين ذكرناهما.

ورواه عـبد بـن حميد[٣] قـال: حدثـني ابن أبي شيبة، ثنا أبو خالد الاحمر، عن يزيد ابن سنان عن أبي مبارك عن عطاء عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ بمثله.

وأما رواية ابنه فقد رواها الشهاب[٤] من طريق أبي حاتم الرازي قال: سمعت محمد بن يزيد بن سنان يقول: سمعت أبي يقول: سمعت عطاء بن أبي رباح يقول: سمعت مجاهداً يقول: سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت صهيباً يقول: سمعت رسول الله ﷺ بمثله.

وقـد سـئل أبـو حاتم[٥] عن هذين الطريقين فقال: "هذه كلها منكرة وليست فيها حديث يمكـن أن يقـال إنـه صـحيح، وكأنه شبه الموضوع وحديث أبيه أنكرها، ومحل يزيد محل الصدق والغالب عليه الغفلة فيحتمل أن يكون سمع من أبي المبارك هذا وهو شبه المجهول وقال: ومحمد بـن يـزيد أشـد غفلـة مـن أبيه مع أنه كان رجلاً صالحاً لم يكن من أَحْلاَس[٦] الحديث[٧]. وكذا ضعفه أبو زرعة".

وقـال قريـب مـن قـول أبي حاتم ابن عدي في الكامل[٨]، والذهبي في الميزان[٩]، فيكون هذا من ضعيف حديثه.

---

(١) الترمذي، الجامع، ذ٥/ ١٨٠، ص٢٩١٨.

(٢) المسند، ٦/ ٩، ح٢٠٨٤.

(٣) المسند، ص٣٠٩، ح١٠٠٣.

(٤) مسند الشهاب، ٢/ ٨-٩، ح٧٧٧ -٧٧٨.

(٥) العلل، ٢/ ٥٤.

(٦) ومعـنى قولـه: لم يكـن مـن أحلاس الحديث أي لم يكن ملازماً له، فالحِلس هو الرجل يلازم بيته وهو مَثَل يقال فيه فـلان جلـس مـن أحـلاس البيـت وهـو ذم معناه لا يَصْلح إلا للجلوس في البيت. انظر: لسان العرب، باب السين، فصل الحاء، ٦/ ٥٤.

(٧) علل ابن أبي حاتم، ٢/ ٥٤.

(٨) الكامل، ٧/ ٢٧٠.

(٩) الميزان، ٧/ ٤٢٠، و٧/ ٢٤٠.

خلاصة مرويات يزيد عند الترمذي.

أخرج له الترمذي خمسة أحاديث، اثنان في باب الشواهد، ثلاث لم يخرج في بابها غيرها،ليس فيها عن ابنه شيء.

حسن اثنين منها مع حكمه عليهما بالغرابة، وهما كما قال، وتأكد ذلك بالشواهد.

وضَعّف ثلاثة وهي ضعيفة.

ثانياً: مرويات يزيد بن سنان عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجة أربعة أحاديث:

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب: ثواب معلم الناس الخير، أخرجه متابعة وهو من زيادات القطان.

قال: حدثنا إسماعيل بن أبي كريمة، حدثنا محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، حدثني زيد بن أبي أنيسة، عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ : **(خير ما يخلف الرجل بعده ثلاث: ولد صالح يدعو له، وصدقة تجري يبلغه أجرها وعلم يعمل به من بعده)**.

قال أبو الحسن[1]: وحدثنا أبو حاتم محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي، ثنا يزيد بن سنان يعني: أباه، حدثني زيد بن أبي أنيسة، عن فليح بن سليمان، عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه، سمعت رسول الله ﷺ فذكر نحوه[2].

وأخرجه ابن حبان من طريق محمد بن سلمة به بمثله[3].

وأخرجه في موضع آخر من الطريق نفسه لكن زاد (فليح) به بين زيد بن أبي أنيسة وزيد بن أسلم[4]، وهذا موافق لما في حديث يزيد بن سنان.

ورواه ابن خزيمة في صحيحه[5] من طريق محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه به.

---

(١) قال المزي: ٌحديثه عند أبي حاتم في بعض النسخ دون بعض ولعله من زيادات أبي الحسن القطان عن أبي حاتم والله أعلمٌ، تحفة الأشراف، ٩/ ٢٤٨.

(٢) ابن ماجه، السنن،١/ ٨٨، ح٢٤١.

(٣) الصحيح،١/ ٢٩٦، ح٩٣.

(٤) المصدر نفسه، ١١/ ٢٦٦، ح٤٩٠٢.

(٥) الصحيح، ٤/ ١٢٣، ح٢٤٩٥.

وسئل عنه الدارقطني فقال: وقول يزيد بن سنان أصح، وإن كان أبو عبدالرحيم ثقة أثبت منه[1].

قلت: للحديث شاهد صحيح عند مسلم[2]، (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلاّ من ثلاث) لكن هذا الحديث من رواية محمد بن يزيد ورواياته عن أبيه منكره، وهو ليس بالقوي[3].

الحديث الثاني: أخرجه في الحدود، باب: من قُتل دون ماله فهو شهيد، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا الْخَلِيلُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ الْجَزَرِيُّ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**مَنْ أُتِيَ عِنْدَ مَالِهِ فَقُوتِلَ فَقَاتَلَ فَقُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ**)[4].

ورواه أحمد من طريق أيوب عن أبي قلابة عن ابن عمر به بنحوه[5].

لكن سماع أبي قلابة من ابن عمر مختلف فيه.

وروى أحمد بن حنبل في (الورع) هذا الحديث من طريق عمرو بن دينار عن ابن عمر به[6] بنحوه.

قلت: وروى هذا الحديث شعبة عن أبي فروة، عن ميمون بن مهران، عن ابن عمر مرفوعاً، أخرجه ابن عدي بسنده وقال: ولشهرة هذا الحديث رواه شعبة عن أبي فروة عن ميمون لأن شعبة يتقي الضعفاء[7]، وسكت عنه الحافظ في الفتح[8]، ولهذا الحديث شواهد

(١) العلل، ٦/ ١٤٠.

(٢) الصحيح ، ٣/ ١٢٥٥، ح١٦١٣.

(٣) تقريب التهذيب، ص٥١٣، ت٦٣٩٩.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٨٦١، ح٢٥٨١.

(٥) المسند، ٢/ ٢٢١.

(٦) الورع، ص١٤٦.

(٧) الكامل، ٧/ ٢٧١.

(٨) فتح الباري، ٥/ ١٢٤.

صحيحة من حديث عبدالله بن عمرو[1] وأبي هريرة[2] وسعيد ابن زيد[3]، وحديث سعيد بن زيد صدر به ابن ماجه الباب، فيكون هذا من حسن حديثه، وليس هو من رواية ابنه عنه.

الحديث الثالث: أخرجه في الجهاد، باب: الأكل في قدور المشركين، أخرجه شاهداً كذلك.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنِي أَبُو فَرْوَةَ يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ رُوَيْمٍ اللَّخْمِيُّ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ قَالَ: وَلَقِيَهُ وَكَلَّمَهُ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلْتُهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قُدُورُ الْمُشْرِكِينَ نَطْبُخُ فِيهَا؟ قَالَ: **(لا تَطْبُخُوا فِيهَا قُلْتُ فَإِنِ احْتَجْنَا إِلَيْهَا فَلَمْ نَجِدْ مِنْهَا بُدًّا قَالَ فَارْحَضُوهَا رَحْضًا[4] حَسَنًا ثُمَّ اطْبُخُوا وَكُلُوا)**[5].

ورواه الشيخان[6] من طريق ربيعة بن يزيد الدمشقي عن أبي إدريس عن أبي ثعلبة به بنحوه مطولاً.

ورواه الترمذي[7] من طريق الحجاج عن مكحول عن أبي ثعلبة، ومن طريق الحجاج عن الوليد بن أبي مالك عن عائذ الله أنه سمع أبا ثعلبة الخشني به بنحوه مطولاً، وقال: حسن صحيح ورواه الدارقطني[8]: من طريق الحجاج عن مكحول عن أبي إدريس عن الخشني به بنحوه.

ورواه الترمذي[9] من طريق شعبة عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي ثعلبة به بنحوه وقال: حديث مشهور من حديث أبي ثعلبة وروي عنه من غير هذا الوجه.

---

(١) البخاري، الصحيح، ص٥١٥، ح٢٤٨٠.

(٢) مسلم، الصحيح، ١/ ١٢٤، ح١٤٠.

(٣) الترمذي، الجامع، ٤/ ٢٩، ح١٤٢١، وقال حسن صحيح.

(٤) الرّحض: الغسل، ارحضوها، أي اغسلوها، لسان العرب، باب الضاد، فصل الراء، ٧/ ١٥٣.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٩٤٥، ح٢١٣١.

(٦) البخاري، الصحيح، ص١١٩٩، ح٥٤٧٨، ومسلم، الصحيح، ٣/ ١٥٣٢، ح١٩٣٠.

(٧) الجامع: ٤/ ٦٥، ح١٤٦٤.

(٨) السنن، ٤/ ٢٩٥، ح٩٢، وابن أبي شيبة، المصنف، ٥/ ١٢٧، ح٢٤٣٨٥.

(٩) الجامع، ٤/ ٢٥٥، ح١٧٩٦ و١٧٩٧.

ثم أخرجه من طريق حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة، عن أبي قلابة، عن أسماء الرّحبي عن أبي ثعلبة به بنحوه وقال: حسن صحيح، فيكون هذا الحديث كذلك من حسن حديثه وليس هو من رواية ابنه عنه.

الحديث الرابع: أخرجه في الزهد، باب:.....، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي فَرْوَةَ عَنْ أَبِي خَلَّادٍ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إِذَا رَأَيْتُمْ الرَّجُلَ قَدْ أُعْطِيَ زُهْدًا فِي الدُّنْيَا وَقِلَّةَ مَنْطِقٍ فَاقْتَرِبُوا مِنْهُ فَإِنَّهُ يُلْقِي الْحِكْمَةَ)**[١].

قلت: قال المزي في التحفة: قال البخاري في الكنى من التأريخ: وقال أحمد بن إبراهيم حدثنا يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص، أخو عنبسة، سمع أبا فروة الجزري عن أبي مريم، عن أبي خلاد عن النبي ﷺ... قال: وهذا أصح[٢].

ووافقه على هذا النقل ابن حجر في النكت[٣] والإصابة[٤]، والبوصيري في الزوائد[٥]. وقال نحو ذلك في البيهقي في شعب الإيمان[٦].

وفي المطبوع من الكنى في تأريخ البخاري قوله: أبو خلاد، قال عبد الله بن يوسف، حدثنا الحكم بن هشام عن يحيى بن سعيد بن أبان، عن أبي فروة عن أبي خلاد وكانت له صحبة عن النبي ﷺ ... وساق المتن بنحوه.

وقال: وقال القاسم بن أبي شيبة حدثنا كثير بن هشام أُرَاه الحكم بن هشام عن يحيى بن سعيد نحوه.

وقال أحمد بن إبراهيم حدثنا يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص عن عنبسة سمع أبا فروة الجزري عن أبي مريم عن أبي خلاد عن النبي ﷺ مثله، والأول أصح[٧].

---

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٣٧٣، ح٤١٠١، وانظر ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، ٥/ ١٥٢، ح٢٦٩٠.

(٢) تحفة الأشراف، ٩/ ١٥٣.

(٣) النكت: الظراف مطبوع بهامش تحفة الأشراف، ٩/ ١٥٣.

(٤) الإصابة، ٤/ ٣٠٦.

(٥) مصباح الزجاجة، ٤/ ٢٠٩.

(٦) شعب الإيمان، ٧/ ٣٤٦، ح١٠٥٢٩.

(٧) التاريخ الكبير، ٨/ ٢٨.

فـإن كـان مافي المطبوع صواباً فإنه خلاف ما نقل عن البخاري فيكون ترجيح البخاري لطريق أبي فروة عن أبي خلاد.

والحديث على كل حال ضعيف، قال أبو حاتم: ليس له إسناد[1]، وذكره في المراسيل[2] وضعفه الذهبي في الميزان[3]، وضعفه ابن القطان، والعراقي[4]، وفيه: أبو مريم الرقي إن كان البخاري قد رجحه وهو مجهول[5].

خلاصة مرويات يزيد عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه أربعة أحاديث، ثلاثة في باب الشواهد والرابع أخرجه متابعة وهو من زيادات القطان.

- هو من رواية محمد بن يزيد عن أبيه وهو ضعيف، وروايته عن أبيه منكره.
- وأمّا الثلاثة التي أخرجها شواهد.
- اثنان حسنان ليسا من رواية ابنه عنه وهما متابعات وشواهد.
- والثالث ضعيف.

ثالثاً: خلاصة مرويات يزيد بن سنان في الكتب الستة.

لم يخرج ليزيد إلا الترمذي وابن ماجه.

ومجموع ما أخرجاه له تسعة أحاديث، ليس فيها عن ابنه إلا حديثاً واحداً وهو من زيادات القطان على ابن ماجه وهو ضعيف.

والأحاديث الباقية:

- أربعة حسان:
  - اثنان عند الترمذي.
  - واثنان عند ابن ماجه.
- وأربعة ضعيفة.
  - ثلاثة عند الترمذي ونصّ على ضعفها.
  - وواحد عند ابن ماجه.

(١) ابن أبي حاتم، العلل، ٢/ ١١٥.

(٢) ابن أبي حاتم، المراسيل، ص٢٥٤.

(٣) ميزان الاعتدال، ٧/ ٤١٢.

(٤) المناوي، فيض القدير، ١/ ٣٥٨.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٦٧٢، ت٨٣٦١.

المبحث الثامن

يعقوب بن عطاء ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثامن: يعقوب بن عطاء ومروياته في الكتب الستة

يعقوب بن عطاء بن أبي رباح، مولى قريش، حجازي، من الخامسة، مات سنة مئة وخمس وخمسين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال عمرو بن علي[1]: ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن حدثا عن يعقوب بن عطاء شيئاً قط، وقال أحمد بن حنبل[2]: منكر الحديث، وقال ابن معين[3] وأبو زرعة[4] والنسائي[5]: ضعيف، وفي موضع آخر قال ابن معين[6]: ضعيف الحديث ليس بمتروك، وفي موضع آخر قال النسائي[7]: ليس بقوي في الحديث، وقال أبو حاتم[8]: ليس عندي بالمتين يكتب حديثه.

وقال ابن حجر[9]: ضعيف.

قال ابن عدي[10]: له أحاديث صالحة، وهو ممن يكتب حديثه، وعنده غرائب وخاصة إذا روى عنه أبو إسماعيل المؤدب، وزمعة وعن زمعة أبو قرة.

وقال ابن حبان في الثقات[11]: ربما أخطأ، يعتبر حديثه من غير رواية زمعة عنه فإن المعتبر إذا اعتبر حديثه الذي بيّن السماع فيه، ولم يرو عنه إلا ثقة، لم يجد إلا الاستقامة.

وقال في مشاهير علماء الأمصار: وجود المناكير في أخباره من جهة زمعة لا من جهته[12].

---

(١) ابن عدي، الكامل، ٧/ ١٤٣.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ٢١١.

(٣) المصدر نفسه، ٩/ ٢١١.

(٤) المصدر نفسه، ٩/ ٢١١.

(٥) عمل اليوم والليلة، ص١٤١،ابن حجر ، تهذيب التهذيب، ١١/ ٣٤٤.

(٦) ابن عدي، الكامل، ٧/ ١٤٣.

(٧) تحفة الأشراف، ٦/ ٣٠٩، ح٨٧٢٤.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ٢١١.

(٩) تقريب التهذيب، ص٦٠٨، ت٧٨٢٦.

(١٠) الكامل، ٧/ ١٤٣.

(١١) الثقات، ٧/ ٦٣٩.

(١٢) مشاهير علماء الأمصار، ص١٤٥، ت١١٤٤.

الخلاصة: يجمع النقاد على ضعفه، إلا ابن حبان وابن عدي فقد سبرا حديثه وخلصا أن علته في رواية زمعة عنه، وزاد ابن عدي أبا إسماعيل المؤدب فإنها عن غيرهما صالحة إذا كان الراوي عنه ثقة، والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات يعقوب بن عطاء في الكتب الستة.

لم يخرج له في الكتب الستة إلا أبو داود:

روى له حديثاً واحداً ذكره له في كتاب اللقطة تعليقاً متابعة.

قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عُبَيْدِاللَّهِ بْنِ الأَخْنَسِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ بِهَذَا بِإِسْنَادِهِ قَالَ فِي ضَالَّةِ الْغَنَمِ لَكَ أَوْ لأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ خُذْهَا قَطُّ وَكَذَا قَالَ فِيهِ أَيُّوبُ وَيَعْقُوبُ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(فَخُذْهَا)** حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ح وحَدَّثَنَا ابْنُ الْعَلاءِ حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنِ ابْنِ إِسْحَقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا قَالَ فِي ضَالَّةِ الشَّاءِ فَاجْمَعْهَا حَتَّى يَأْتِيَهَا بَاغِيهَا[1].

قلت: وحديث أيوب ويعقوب وصله الدارقطني[2] فقال: نا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل نا إبراهيم بن راشد، نا داود بن مهران[3] عن أيوب السختياني ويعقوب بن عطاء، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ سئل عن ضالة الإبل فقال: **(معها سقاؤها وحذاؤها تُرد الماء وتصيب الشجر فلا تعرض لها)**، وسئل عن ضالة الغنم فقال: **(لك أو لأخيك أو للذئب فخذها)**.

وله متابعات عند أبي داود بنحوه من طريق ابن عجلان[4] والوليد بن كثير[5] وابن إسحاق[6] عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه به وهي أسانيد حِسان.

وعند الدارقطني[7] بسند حسن من طريق عمرو بن الحارث وهشام بن سعد عن عمرو بن شعيب به بنحوه.

---

(١) أبو داود، السنن، ٢/ ١٣٧، ح١٧١٢.

(٢) السنن، ٤/ ٢٣٥، ح١١١.

(٣) داود بن مهران : ثقة صدوق قاله أبو حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٤٢٦.

(٤) أبو داود، السنن، ٢/ ١٣٧، ح١٧١٠.

(٥) المصدر نفسه، ٢/ ١٣٧، ح١٧١١.

(٦) المصدر نفسه، ٢/ ٣٧، ح١٧١٣.

(٧) السنن، ٤/ ١٣٦، ح١١٤، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٤/ ٢٣٥.

وله شاهد من حديث زيد بن خالد الجهني[1]، فيكون هذا الحديث من مستقيم حديثه، خاصة أنه ليس من رواية زمعة عنه أو المؤدب بل من رواية ثقة.

ملحوظة: وروى له النسائي في الكبرى حديثين:

الأول: (لا يتوارث أهل ملتين) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه يرويه ابن عيينة قال: عن يعقوب بن عطاء وغيره عن عمرو بن شعيب[2]، وهذا الحديث درس في المثنى بن الصباح، أحاديثه عند ابن ماجه، الحديث (الثالث)[3] وهو من حسن حديثه.

الثاني: من حديث أبي هريرة يرويه عنه مكي بن إبراهيم وهو ثقة ثبت[4].

وهو حديث **(من سبح دبر صلاة الغداة مئة تسبيحه وهلل مئة تهليلة غفر له ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر)**، ثم قال: ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح ضعيف[5].

---

(١) الصحيح، للبخاري، ص٣٧، ح٩١، وصحيح مسلم، ٣/ ١٣٤٧، ح١٧٢٢.

(٢) السنن الكبرى، ٤/ ٨٢، ح٦٣٨٤.

(٣) انظر ص

(٤) تقريب التهذيب، ، ت٦٨٧٧.

(٥) السنن الكبرى، ٦/ ٤١، ح٩٩٦٩.

المبحث التاسع

منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين في رواية تلاميذ معينين عنهم

المبحث التاسع: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين في رواية بعض تلاميذهم

تضمن هذا الفصل سبعة رواة ضعفاء وثقوا في رواية بعض تلاميذهم عنهم وهم:

١. إبراهيم بن مسلم ٢. إسماعيل بن أبي أويس ٣. جابر الجعفي

٤. داود بن يزيد الأودي ٥. عبيدة بن معتب ٦. علي بن زيد

٧. يزيد بن سنان ٨. يعقوب بن عطاء

وقد أخرج أصحاب الكتب الستة لهذا الصنف من الرواة على تفاوت بينهم من حيث: عدد الرواة الذين أخرجوا لهم، وعدد مروياتهم، وكيفية إخراج أحاديث هؤلاء الضعفاء الموثقين في رواية تلاميذ معينين عنهم.

- **أما من حيث عدد الرواة والمرويات:**

- فالبخاري أخرج لراويين منهم هما:

١. إسماعيل بن أبي أويس ٢. وعبيدة بن معتب

- أما عبيدة فلم يخرج له إلا حديثاً واحداً.
- وأمّا إسماعيل فقد أكثر البخاري عنه، ذلك أن البخاري هو التلميذ الذي وُثّق إسماعيل إذا كان حديثه مروياً من طريقه، وبلغ عدد الأحاديث التي أخرجها البخاري لإسماعيل مئتين وواحداً وثلاثين حديثاً، بنسبة (٠٣, ٠%) من مجموع أحاديث الصحيح.
- يشار هنا إلى أن سبب إكثار البخاري عن إسماعيل، هو أن إسماعيل أخرج للبخاري أصوله فانتخب منها.

- **ومسلم أخرج لراويين هما:**

١. إسماعيل بن أبي أويس ٢. وعلي بن زيد بن جدعان

ولم يكثر عنهما فقد أخرج لإسماعيل سبعة أحاديث ولعلي حديثاً واحداً.

- **وأما النسائي** فلم يخرج إلا لراوٍ واحدٍ حديثين اثنين فقط وهو علي بن زيد بن جدعان مع ملاحظة أن النسائي قال في علي بن زيد ضعيف، وضعف باقي رجال هذا الفصل.

- **وأما الترمذي** فقد أكثر عنهم حيث أخرج لستة رواة من الثمانية وهم:

١. إسماعيل بن أبي أويس ٢. داود بن يزيد ٣. عبيدة بن معتب

٤. علي بن زيد ٥. يزيد بن سنان

- وبلغ مجموع الأحاديث التي رواها لهم سبعة وأربعين حديثاً، أكثر عن علي بن زيد حيث روى له خمسة وعشرين حديثاً.
- وأقل عن الآخرين فروى لإسماعيل ويزيد وجابر خمسة أحاديث لكل منهما، ولداود أربعة أحاديث، ولعبيدة ثلاثة أحاديث.
- مع ملاحظة أن الترمذي قال في علي بن زيد: صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره أي أنه يُحَسِّنُ القول فيه لذا أكثر عنه.

ونقل في يزيد بن سنان قول البخاري: "مقارب الحديث إلا أن ابنه يروي عنه مناكير"، ونقل تضعيف البخاري الشديد لجابر.

- **وأما أبو داود**، فقد أخرج لخمسة رواة وهم:

١. إسماعيل بن أبي أويس ٢. جابر الجعفي

٣. عبيدة بن معتب ٤. علي بن زيد

٥. يعقوب بن عطاء.

- أكثر عن علي بن زيد حيث روى له اثنى عشر حديثاً، وأما الآخرين فلم يخرج لكل منهم إلا حديثاً واحداً.

- وأما ابن ماجه فأخرج لسبعة وهم:

١. إبراهيم بن مسلم ٢. إسماعيل بن أبي أويس ٣. جابر الجعفي

٤. داود بن يزيد ٥. عبيدة بن معتب ٦. علي بن زيد

٧. يزيد بن سنان.

وبلغ مجموع ما أخرجه لهم خمسة وخمسين حديثاً، أكثر عن علي بن زيد حيث بلغ ما رواه عنه ثلاثة وعشرون حديثاً ثم عن جابر الجعفي وروى له ستة عشر حديثاً، وأقلّ عن

الباقين حيث روى لكل من إبراهيم وإسماعيل ويزيد أربعة أحاديث، ولكل من داود وعبيدة حديثين.

- **ونلحظ بعد هذا العرض:**

- اشتراك أصحاب الكتب الستة إلا النسائي في الرواية عن إسماعيل بن أبي أويس، وذلك لما بان للنسائي فيه.

١. اشتراك أصحاب الكتب الستة إلا البخاري في الرواية عن علي بن زيد.

٢. واشتراك الترمذي وأبو داود وابن ماجه في الرواية عن جابر وعبيدة بن معتب مع إسماعيل وعلي بن زيد.

٣. وانفراد أبو داود بالرواية عن يعقوب بن عطاء، وابن ماجه في الرواية عن إبراهيم بن مسلم.

- أقل أصحاب الكتب الستة في الرواية عن هؤلاء الرواة بالجملة، إلا:

١. البخاري عن إسماعيل لانتخابه من أصوله.

٢. والترمذي وأبو داود وابن ماجه عن علي بن زيد، فالترمذي يوثقه ويُحَسِّن القول فيه، ولم أقف لأبي داود وابن ماجه على قول فيه.

- **أما من حيث كيفية إخراج حديثهم:**
- **فالبخاري** مع إكثاره عن إسماعيل إلاّ أنه أخرج متابعات في الباب نفسه أو مواضع أخرى من صحيحه لمئتين وثمانية أحاديث من المئتين وإحدى ثلاثين حديثاً بنسبة (٩٠,١%)، وعلّق ثمانية أحاديث بنسبة (٣,٥%)، وخمسة عشر حديثاً بنسبة (٦,٥%) لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها، لها متابعات عنده أو عند غيره إلا حديثين انفرد بهما ولم أقف لهما على متابعات أو شواهد.

- وأما الحديث الواحد الذي أخرجه لعبيدة فأخرجه تعليقاً.

- **وأما مسلم** فأحاديث إسماعيل أخرجها جميعاً في باب المتابعات، أحدها على هيئة التوثيق النسبي أي من رواية البخاري عنه، والحديث الواحد الذي أخرجه لعلي بن زيد أخرجه مقروناً متابعة وهو على هيئة التوثيق النسبي أيضاً.
- **وأما النسائي** فإن الحديثين الذين أخرجهما لعلي بن زيد أخرجهما لبيان ضعفهما، ولا غرو فإن النسائي يضعفه.

- **وأما الترمذي**: فأكثر ما أخرج أحاديثهم حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها، وبلغ عدد الأحاديث على هذا الوصف سبعة عشر حديثاً بنسبة (٣٦,٢%) من مجموع ما روى لهم، منها حديثان ضعيفان.

- ومـا أخـرجه في بـاب الشـواهد والمتابعات، وعددهـا ثمانـية عشـر حديـثاً أي بنسـبة (٣٨,٣%)، مـنها ثلاثـة عشـر في بـاب الشـواهد بنسبة (٢٧,٧%) أربعـة مـتابعة بنسـبة (٩,٥%).
- ثـم مـا أخـرجه صـدر بـه بابـه وأخرج له متابعات أو شواهد وعددها خمسة أحاديث بنسبة (١٠,٦%).
- ثم ما أخرجه تعليقاً وهما حديثان بنسبة (٤,٣%).
- ثـم مـا أخـرجه لبـيان ضـعفه ثلاثة أحاديث بنسبة (٦,٤%) ثم ما أخرجه مقروناً أو لبيان الخلاف على روايه فيه حديثاً حديثاً بنسبة (٢,١%).
- وقـد عـنى بإبـراز التوثـيق النسـبي وبالانتقاء من أحاديثهم ما توبعوا فيه، حيث بلغ نسبة ما رواه مـن مقـبول حديـثهم عـلى هيـئة التوثـيق النسبي (٣٨,٣%) وما انتقاه على غير هيئة التوثـيق النسـبي مـا نسـبته (٤٤,٧%). أي انـه أخـرج مـا يقـبل مـن حديـثهم مـا نسـبته (٨٣%) من مجموع ما روى لهم.

- **وأما أبـو داود**: فأكثر عنهم في المتابعات والشواهد، ومجموعه سبعة أحاديث من سبعة عشر حديـثاً بنسـبة (٤١,٢%)، خمسة شواهد بنسبة (٢٩,٤%) واثنان متابعة بنسبة (١١,٨%) منها ثلاثة أحاديث ضعيفة في باب الشواهد.

- ثم حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غير أحاديثهم وعددها ثلاثة بنسبة (١٧,٦%).
- ثـم ما رواه مقروناً وهما حديثان بنسبة (١١,٨%) ثم ما صدر به الباب وأخرج له شواهد حديثان بنسبة (١١,٨%) وهو حديث واحد.
- وقـد عـني بإبـراز التوثيق النسبي والانتقاء من أحاديثهم على غير هيئة التوثيق النسبي حيث بلـغ نسـبتهما مـن مجمـوع مـا روى لهـم (٧٦,٥%). ما كان من مقبول حديثهم على هيئة التوثيق النسبي نسبته (٥٣%) ومقبول حديثهم على غير هيئة التوثيق بنسبة (٢٣,٥%).

- وأما ابن ماجه فأكثر عنهم في باب الشواهد والمتابعات حيث بلغ مجموع ما رواه لهم على هذا الوصف خمسة وثلاثين حديثاً بنسبة (٦٣,٦٪)، منها ثمانية وعشرين حديثاً شواهد بنسبة (٥٠,٩٪) وسبعة أحاديث متابعات بنسبة (١٢,٧٪). منها تسعة أحاديث ضعيفة.

- ثم ما رواه حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها وعددها ثمانية أحاديث بنسبة (١٤,٦٪). منها خمسة أحاديث ضعيفة.

- ثم ما صدر به الباب وأخرج له متابعات أو شواهد وعددها ستة أحاديث ونسبتها (١٠,٩٪).

- وقد عُني بإبراز التوثيق النسبي والانتقاء من أحاديثهم على غير هيئة التوثيق النسبي كذلك حيث بلغ مجموع ما رواه من مقبول حديثهم ستة وثلاثين حديثاً من الأحاديث الخمسة والخمسين، بنسبة (٦٥,٥٪)، منها ستة وعشرين حديثاً على هيئة التوثيق النسبي، بنسبة (٤٧,٧٪)، وعشرة أحاديث انتقاها على غير هيئة التوثيق النسبي، بنسبة (١٨,٢٪).

- **فيلحظ في هذا الفصل بالمقارنة بينهم** أن البخاري أكثر عن إسماعيل في باب المتابعات.

- ومسلماً لم يخرج لهم إلا في باب المتابعات.

- والترمذي وأبو داود أكثرا من إخراج حديثهم على وصفين هما: ما كان في المتابعات والشواهد أو حيث لا يجدان في الباب أو الموضوع غير حديثهم.

  مع الإشارة إلى أن أبا داود يكثر من الرواية عنهم مقرونين بغيرهم من الثقات.

- وابن ماجه أكثر ما يخرج عنهم في الشواهد والمتابعات، ثم حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها.

- وأما النسائي فقد أطلق القول بضعف كل الرواة الذين ذكروا في هذا الفصل لذا لم يخرج عنهم حيث أخرج حديثين لعلي بن زيد كان ذلك لبيان ضعفهما.

- ويلحظ في هذا الفصل قلة الأحاديث الضعيفة التي أخرجها الإمام الترمذي لهذا الصنف من الرواة، حيث بلغ عددها ثمانية من سبعة وأربعين بنسبة (١٧,٩٪)، منها أربعة نص على ضعفها.

- ويلحظ كذلك أن ابن ماجه يكثر من رواية الأحاديث الضعيفة في باب الشواهد والمتابعات ثم حيث لا يجد في الباب غيرها. ينظر الجدول رقم (٢) للتوضيح.

الجدول رقم (٣)

الفصل الثاني

الضعفاء الموثقون في رواية تلاميذ معينين عنهم وعددهم سبعة رواة

براز التوثيق النسبي: منهجية الإخراج

م	المصنف	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
					[illegible]	[illegible]											
١.	[illegible]	٢	٢٣٢	٢٣١	-	-	١	-	-	-	-	٩	-	-	٢٠٨	١٥	-
				%٩٩,٦	-	-	%٠,٤	-	-	-	-	%٣,٩	-	-	%٨٩,٦	%٦,٥	-
٢.	[illegible]	٢	٨	٢	-	-	٦	-	-	٧	-	-	-	١	-	-	-
				%٢٥	-	-	%٧٥	-	-	%٨٧,٥	-	-	-	%١٢,٥	-	-	-
٣.	[illegible]	١	٢	-	-	-	-	٢	-	-	-	-	٢	-	-	-	-
				-	-	-	-	%١٠٠	-	-	-	-	%١٠٠	-	-	-	-
٤.	[illegible]	٦	٤٧	١٨	١	-	٢١	٤	٣ منه أو من غيره	٤	١٤	٢	٣	١	٤	١٨	١
				%٣٨,٣	%٢,١	-	%٤٤,٧	%٨,٥	-	%٨,٥	%٣٠	%٤,٣	%٦,٤	%٢,١	%٨,٥	%٣٨,٣	%٢,١
٥.	[illegible]	٥	١٧	٩	٢	-	٤	٢	-	٢	٥	٣	-	٢	٢	٣	-
				%٥٣	%١١,٨	-	%٢٣,٥	%١١,٨	-	%١١,٨	%٢٩,٤	%١٧,٦	-	%١١,٨	%١١,٨	%١٧,٧	-
٦.	[illegible]	٧	٥٥	٢٦	٢	١	١٠	٦	١٠	٧	٢٨	-	-	١	٦	٨	٥
				%٤٧,٣	%٣,٦	%١,٨	%١٨,٢	%١١	%١٨,٢	%١٢,٧	%٥١	-	-	%١,٨	%١١	%١٤,٦	%٩,١

الفصل الثالث

الرواة الضعفاء الموثقون في بلد ومنهج الرواة عنهم

المبحث الأول: إسماعيل بن عياش ومروياته في الكتب الستة.

المبحث الثاني: أيوب بن عتبة ومروياته في الكتب الستة.

المبحث الثالث: زهير بن محمد ومروياته في الكتب الستة.

المبحث الرابع: الفرج بن فضالة ومروياته في الكتب الستة.

المبحث الخامس: محمد بن حميد ومروياته في الكتب الستة.

المبحث السادس: معاوية بن يحيى ومروياته في الكتب الستة.

المبحث السابع: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين في روايتهم في بلد معين.

المبحث الأول

إسماعيل بن عياش ومروياته في الكتب الستة.

المطلـــب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الأول: إسماعيل بن عياش ومروياته في الكتب الستة.

إسماعيل بن عياش بن سُليم العَنْسي، أبو عتبة الحمصي، من الثامنة، مات سنة إحدى –أو اثنتين– وثمانين ومئة، وله بضع وسبعون سنة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال الفلاس: كان عبد الرحمن لا يحدث عنه[1]، وقال محمد بن المثنى: ما سمعت عبد الرحمن يحدث عن إسماعيل بن عياش قط[2]، وقال ابن المديني: حدث عنه عبدالرحمن وضرب على حديثه، وقال: حدث عنه عبدالرحمن قديماً وتركه[3].

قال ابن معين: ثقة وفي رواية لا بأس به[4]، وفي أخرى: ليس به بأس في أهل الشام، والعراقيون يكرهون حديثه[5]، وقال: ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإنه كتاب ضاع، فخلط في حفظه عنهم[6]، وفي رواية: وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين فَخَلِّط ما شئت[7]، وفي أخرى: إذا حدث عن الشيوخ الثقات مثل محمد بن زياد الألهاني، وشرحبيل بن مسلم[8].

وتعددت النقولات عن الإمام أحمد فيه: قال ما حدث عن مشايخه الشاميين، فأما ما حدث عن غيرهم فعنده مناكير[9]، وفي رواية: حَسَّن روايته عن الشاميين[10]، قال: هو عنهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم[11]، وقال: نظرت في كتابه عن يحيى بن سعيد أحاديث صحاح، وفي المصنف – أي مصنف إسماعيل- أحاديث مضطربة[12]،وفي رواية: ما

---

(١) المزي، تهذيب الكمال، ٣/ ١٧٦.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١/ ٤٠٤-٤٠٥.

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد، ٦/ ٢٢٦.

(٤) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص٢٧.

(٥) ابن عدي، الكامل، ٢٩٣.

(٦) الخطيب، تاريخ بغداد، ٦/ ٢٢٦.

(٧) المصدر نفسه، ٦/ ٢٢٦.

(٨) ضعفاء العقيلي، ١/ ٩٠.

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ١٩١.

(١٠) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٨/ ٣١٨.

(١١)بحر الدم، ص٧٢. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ٨/ ٣١٨.

(١٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ١٩١.

روى عن الشاميين صحيح وما روى عن غيرهم فليس بصحيح[1]،وقال: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح[2]، ونقل عنه ابنه عبدالله أنه لما قال لأبيه:إن ابن معين يقول ثقة في أهل الشام وفي غيرهم ففي حديثه بعض الشيء، أنه ضعفه في أهل الشام وغيرهم[3].

وقال ابن المديني: ضرب عبد الرحمن على حديث إسماعيل بن عياش والمبارك بن فضالة[4]، ونقل عنه: ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل بن عياش لو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلط في حديثه عن أهل العراق، وحدثنا عبد الرحمن عنه ثم ضرب على حديثه[5]، وقال: إسماعيل بن عياش عندي ضعيف، وحدث عنه عبدالرحمن بن مهدي قديماً وتركه، وقال: رجلان هما صاحبا حديث بلدهما: إسماعيل بن عياش وعبدالله بن لهيعة[6].

وقال يعقوب بن شيبة: إسماعيل بن عياش: ثقة عند يحيى بن معين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كبير، وكان عالماً بناحيته[7].

وقال البخاري: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر[8]، وفي موضع آخر: ما روى عن الشاميين فهو أصح[9].

قال البخاري: إسماعيل بن عياش عن أهل العراق وأهل الحجاز شبه لا شيء ولا يعرف له أصل[10]. وفي مكان آخر قال: روى عن أهل العراق وأهل الحجاز مناكير[11].

---

(١) ابن عدي، الكامل، ١/ ٢٩٢.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ١٩٢.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٦/ ٢٢٦.

(٤)الفسّوي، المعرفة والتاريخ، ٣/ ٤٦، وانظر المزي، تهذيب الكمال، ٣/ ١٧٦.

(٥)الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٦/ ٢٢٦،، ٦/ ٢٢٦.

(٦) العقيلي، الضعفاء، ١/ ٨٩.

(٧) الخطيب، تاريخ بغداد، ٦/ ٢٢٦.

(٨) المصدر نفسه، ٦/ ٢٢٤.

(٩) المصدر نفسه، ٦/ ٢٢٤.

(١٠) الترمذي، العلل الكبير، ص٢١٩.

(١١) المصدر نفسه، ١/ ٣٩٠، ح٦٦، و١/ ٥٨، ح٧٥.

قال أبو حاتم: لين الحديث، يكتب حديثه، لا أعلم أحداً كفَّ عنه إلا أبو إسحاق الفزاري[1].

قال أبو إسحاق الفزاري: اكتب عن بقية ما روى عن المعروفين، ولا تكتب ما روى عن غير المعروفين، ولا تكتب عن إسماعيل بن عياش ما روى عن المعروفين ولا عن غيرهم[2]، وقال أيضاً: ذاك رجل لا يدرك ما يخرج من رأسه[3].

وقال أبو زرعة: صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين[4].

وقال النسائي: ضعيف[5]، وعنه: ضعيف كثير الخطأ وفي رواية صالح في حديث أهل الشام[6].

وقال ابن عدي: إذا روى عن الحجازيين والعراقيين فلا يخلو من غلط يغلط فيه، إما أن يكون حديثاً برأسه، أو مرسلاً يوصله، أو موقوفاً يرفعه، وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مُستقيم، وفي الجملة إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه، ويحتج به في حديث الشاميين خاصة[7].

وقال ابن حبان: كان إسماعيل من الحفاظ المتقنين في حداثته، فلما كبر تغير حفظه فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألزق المتن في المتن وهو لا يعلم، ومن كان هذا نعته، حتى صار الخطأ في حديثه يكثر، خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه[8].

وقال الجوزجاني: قال أبو اليمان: من أروى الناس عن الكذابين وهو في حديث الثقات من الشاميين أحمدُ منه في حديث غيرهم[9]، وقال يزيد بن هارون: ما رأيت عراقياً ولا شامياً أحفظ من إسماعيل بن عياش[10].

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ١٩١.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ٣/ ١٧٨-١٧٩.

(٣) المصدر نفسه، ٣/ ١٧٩.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ١٩٢.

(٥) الضعفاء والمتروكين، ص١٦.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ٢٨٢.

(٧) ابن عدي، الكامل، ١/ ٣٠٠.

(٨) ابن حبان، المجروحين، ١/ ١٢٤-١٢٥.

(٩) أحوال الرجال، ص١٧٤.

(١٠) الخطيب، تاريخ بغداد، ٦/ ٢٢٢.

وقـال وكـيع: قـدم علينا إسماعيل بن عياش فأخذ مني أطراف إسماعيل بن أبي خالد، فرأيته وهو يخلط في الأخذ.

قلت: ولعل ذلك في القدمة الثانية فقد قدم بغداد مرتين[1].

وقـال ابـن خـزيمة: لا يحتج به، وقد صحح الترمذي من حديثه ما حدث عن أهل بلده خاصة أحاديث منها: لا وصية لوارث، وبحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه... [2].

قـال يعقـوب: وتكـلم قوم في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا فيه يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين[3].

وقال عمرو بن علي: ما حدث عن أهل بلده فصحيح وإذا حدث عن أهل المدينة: مثل هشام بن عروة، ويحيى بن سعيد، وسهيل بن أبي صالح، فليس بشيء[4].

وقـال ابـن خـراش: ضـعيف الحديـث[5]، وقـال الدارقطـني: مـتروك الحديث[6]، وعنه مضطرب الحديث[7]، وقال: ضعيف[8].

والبـيهقي أطلـق القـول بعـدم الاحتجاج به في أكثر من موضع[9]، كما أنه أطلق القول بضعفه في غير الشاميين خاصة[10].

وقـال ابـن عـبد الـبر: أجمعوا على أنه ليس بحجة فيما ينفرد به[11]، قلت: وهذا الإجماع يقبل إذا كان من روايته عن غير أهل بلده وإلاَّ فلا يسلم لابن عبدالبر قوله هذا.

وقـال: إسماعيل بن عياش عندهم مقبول الحديث إذا حدث عن أهل بلده، فإذا حدث عـن الشـاميين فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن المدنيين وغيرهم ما عدا الشاميين ففيه خطأ كثير

---

(١) المصدر نفسه ، ٦/ ٢٢٨.

(٢) المصدر نفسه، ٦/ ٢٢٤.

(٣)الخطيب، تاريخ بغداد ، ٦/ ٢٢٧.

(٤) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ١٩٢.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١/ ٤٠٤.

(٦) السنن، ١/ ٦٥.

(٧) المصدر نفسه، ٣/ ٣٠، ٤/ ١١٨، وزاد في غير الشاميين.

(٨) المصدر نفسه، ٤/ ٢٣٠.

(٩) البيهقي، السنن الكبير، ١/ ٢٤٠، ٣/ ٣٨، ٤/ ١٥.

(١٠) المصدر نفسه، ١/ ٨٩، ١٤٢، ٥/ ٣٣٤، ٦/ ٢٣٤.

(١١) التمهيد، ٦/ ٤٢٩، وينظر الأحاديث التي أعلها بروايته عن غير الشاميين، ٨/ ٤٠٧، ٢٤/ ٨٧، ٨/ ٤٠٨.

و اضطراب، ولا أعلم بينهم خلافاً أنه ليس بشيء فيما روى عن غير أهل بلده، وقد اختلفوا فيه إذا روى عن أهل بلده، والصواب ما ذكرت لك إن شاء الله[1].

وقال ابن القيم: إسماعيل بن عياش ضعيف في الحجازيين[2]، وقال الذهبي: منكر الحديث عن الحجازيين، وقال: شيخ الشاميين ليس بالقوي، وحديثه عن غير الشاميين منكر ضعيف بخلاف الشاميين[3]، وقال ابن حجر: وهو ضعيف عن غير الشاميين[4]. وقد أعلَّ له كثيراً من الروايات لأن إسماعيل بن عياش رواها عن غير الشاميين[5]، وقال الزرقاني في شرح الموطأ: وإسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين[6].

الخلاصة: إسماعيل ضعيف إلا في روايته عن أهل بلده، فإن توثيق إسماعيل بن عياش وتحسين حديثه أو تصحيحه فيما روى عن أهل بلده، إذا كانت الطريق إليه صحيحة، ولا يلتفت إلى قول من أطلق القول بتضعيف حديثه عن الشاميين وغيرهم، ويحمل قوله على تضعيفه في غير الشاميين لاتفاق كلمة النقاد على عدم الاحتجاج به في روايته عن غير أهل بلده، مثل ما سبق عن الدارقطني حيث أطلق الحكم عليه بالاضطراب في موضع من السنن، وقيده في موضع آخر بروايته عن غير أهل بلده، كما يحمل قول من أطلق القول بتوثيقه على توثيقه في أهل بلده خاصة فلا يوجد إمام نقل عنه توثيقه مطلقاً إلا ونقل عنه قول آخر بتضعيف روايته عن غير أهل بلده وسبب تضعيفه في غير أهل بلده هو أنه ضاع كتابه ثم حدث من حفظه فخلط. والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات إسماعيل بن عياش في الكتب الستة.

روى له أصحاب السنن الأربعة فقط

أولاً: مرويات إسماعيل بن عياش عند الترمذي.

أخرج له الترمذي اثنين وعشرين حديثاً.

---

(١) التمهيد، ٦/ ٤٢٩.

(٢) حاشية ابن القيم، ٢/ ٦٦.

(٣) من تكلم فيه وهو موثق، ص٤٧، ميزان الاعتدال، ١/ ٣٩٨، في ترجمة ابن أبي فروة.

(٤) الهداية، ٢/ ٢٥.

(٥) انظر التلخيص الحبير، ٣/ ٩١، ٢/ ٢٧، ١/ ١٣٨، ٣/ ١٥، ٢/ ١٥٦.

(٦) الزرقاني، شرح الموطأ، ٢/ ١٣٣.

الحديث الأول: أخرجه في أبواب الطهارة، ولم يخرج في الباب غيره وضعفه لأنه من روايته عن غير أهل بلده.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ قَالا حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(لا تَقْرَأِ الْحَائِضُ وَلا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ).**

قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ قَالَ أبوعِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ إِسْمَعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(لا تَقْرَأِ الْجُنُبُ وَلا الْحَائِضِ)**... وسَمِعْت مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَعِيلَ يَقُولُ إِنَّ إِسْمَعِيلَ بْنَ عَيَّاشٍ يَرْوِي عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ كَأَنَّهُ ضَعَّفَ رِوَايَتَهُ عَنْهُمْ فِيمَا يَنْفَرِدُ بِهِ وَقَالَ إِنَّمَا حَدِيثُ إِسْمَعِيلَ بْنَ عَيَّاشٍ عَنْ أَهْلِ الشَّأمِ...[1].

قلت: وهذا الحديث من رواية ابن عياش عن الحجازيين، وقد أعلّه أبو حاتم وقال: هذا الحديث خطأ إنما هو عن ابن عمر قوله[2].

ونقل الذهبي في الميزان[3] أن الإمام أحمد قال عن هذا الحديث باطل قال عبدالله يعني: وَهِمَ إسماعيل، ونقله ابن حجر عن أحمد كذلك[4] وضعف هذا الحديث عن إسماعيل لأنه من روايته عن الحجازيين: البيهقي، والذهبي، ومغلطاي، وابن حجر[5].

وذكر البزار أنه تفرد به عن موسى بن عقبة، وسبقه إلى ذلك البخاري، وتبعهما البيهقي[6] وليس كذلك:

فقد ذكر ابن عساكر أن عبدالله بن حماد رواه عن القَعْنبي، عن المغيرة بن عبدالرحمن عن موسى بن عقبة[7].

---

(١) الترمذي، الجامع، ١/ ٢٣٦، ح١٣١.

(٢) ابن أبي حاتم، العلل، ١/ ٤٩، ح١١٦.

(٣) ميزان الاعتدال ، ١/ ٤٠١-٤٠٢.

(٤) النكت على التحفة، ٦/ ٢٥٩١.

(٥) ابن حجر، التلخيص الحبير، ١/ ١٣٨.

(٦) المصدر نفسه، ١/ ١٣٨.

(٧) ابن حجر، النكت على التحفة، ٦/ ٢٥٩١.

وصـححها ابـن سـيد الناس وهي كذلك لو كانت من طريق القَعْنبي، ولكنها من طريق عبـد الملك بن مسلمة المصري وهو مضطرب الحديث، وقال أبو زرعة منكر الحديث، وليس هو القعنبي كما نص ابن حجر[1].

وله متابع آخر عن راوٍ مبهم عن أبي معشر عن نافع وأبو معشر ضعيف[2].

وهـذا الحديـث أخـرجه ابـن ماجه[3] كذلك في سننه من الطريق نفسه بعد حديث علي الـذي أشـار إلـيه الترمـذي، وحديـث علي صححه الترمذي، والدارقطني، وابن السكن، وعبد الحق، والبغوي، وغيرهم[4]. فيكون الترمذي أخرجه للتنبيه على أنه ضعيف، وابن ماجه أخرجه شاهداً لحديث علي وعلته رفع الموقوف والله أعلم.

الحديث الثاني: حديث أنس عن عمر مرفوعاً **(من صلّى أربعين يوماً في جماعة...)**.

أخرجه في المتابعات معلقاً وضعفه قال: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ وَنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ قَـالا: حَدَّثَـنَا أَبُـو قُتَيْـبَةَ سَلْمُ بْنُ قُتَيْبَةَ عَنْ طُعْمَةَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَـالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(مَنْ صَلَّى لِلَّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي جَمَاعَةٍ يُدْرِكُ التَّكْـبِيرَةَ الْأُولَى كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَتَانِ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ وَبَرَاءَةٌ مِنَ النِّفَاقِ)** قَالَ أبوعِيسَى وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَنَسٍ مَوْقُوفًا وَلا أَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ إِلاَّ مَا رَوَى سَلْمُ بْنُ قُتَيْبَةَ.... وَرَوَى إِسْمَعِيلُ بْنُ عَـيَّاشٍ هَـذَا الْحَدِيـثَ عَـنْ عُمَـارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنِ النَّبِيِّ صَـلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا وَهَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ وَهُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ وَعُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ لَمْ يُدْرِكْ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ...[5].

وهـذا الحديـث أخـرجه ابـن ماجـه في كتاب: المساجد والجماعات. باب: صلاة العشاء والفجر في جماعة عن عثمان بن أبي شيبة عن إسماعيل بن عياش به بنحوه[6].

---

(١) المصـدر نفسـه ، ٦/ ٢٥٩١، وانظـر: التلخيص الحبير ١/ ١٣٨، وأخرجه الدارقطني في سننه، ١/ ١١٧-١١٨، ح٥، قال: عبد الملك هذا كان بمصر وهذا غريب عن مغيرة بن عبد الرحمن وهو ثقة.

(٢) الدارقطني، السنن من طريق محمد بن إسماعيل الحساني عن رجل عن أبي معشر، ١/ ١١٨، ح٦.

(٣) ابن ماجه، السنن، ١/ ١٩٥، ح٥٩٥-٥٩٦.

(٤) ابن حجر، التلخيص الحبير، ١/ ١٣٩.

(٥) الجامع، ٢/ ٧، ح٢٤١.

(٦) السنن، ١/ ٢٦١، ح٧٩٨.

وهو من رواية إسماعيل بن عياش عن غير الشاميين، قال ابن حجر: رواه الترمذي من حديث أنس وضعفه، ورواه البزار واستغربه[1]، ... مداره على إسماعيل ابن عياش، وهو ضعيف في غير الشاميين وهذا من روايته عن مدني[2]، وذكر الزي عن الترمذي أنه معرف عنه أنس قوله [3]

وله متابع من طريق يزيد بن هارون، عن حميد الطويل، عن أنس مرفوعاً بنحوه، أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد[4]، وفيه بكر بن أحمد بن محمي عن يعقوب بن تحية وكلاهما مجهولان[5].

وله متابعان رواهما ابن عدي في الكامل:

الأول: من طريق محمد بن إسحاق، عن عبد العزيز بن أبان، عن خالد بن طهمان، عن شيخ، عن أنس مرفوعاً، وفيه: عبد العزيز بن أبان متروك وكذبه ابن معين، وفيه راوٍ مبهم.

فيبقى هذا الحديث من ضعيف حديثه.

والثاني: من طريق طعمة بن عمرو بن حبيب أبي حبيب، عن أنس مرفوعاً، قال ابن عدي: وقد وافق طعمة بن عمرو الجعفري خالد بن طهمان في رواية هذا الحديث عن حبيب عن أنس وفي رفعه إلى النبي ﷺ، ولخالد غير ما ذكرت من الحديث ولم أرَ في مقدار ما يرويه حديثاً منكراً[6]. فهو من ضعيف حديثه.

الحديث الثالث: في أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعاء، أخرجه وحده في الباب وذكر متابعاً له.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي حَيٍّ الْمُؤَذِّنِ الْحِمْصِيِّ عَنْ ثَوْبَانَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(لا يَحِلُّ لامْرِئٍ أَنْ يَنْظُرَ فِي جَوْفِ بَيْتِ امْرِئٍ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ فَإِنْ نَظَرَ فَقَدْ دَخَلَ وَلا يَؤُمَّ قَوْمًا فَيَخُصَّ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُونَهُمْ فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ وَلا يَقُومُ إِلَى الصَّلاةِ وَهُوَ حَقِنٌ)**. قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ قَالَ أبو عِيسَى حَدِيثُ ثَوْبَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

---

(١) التلخيص الحبير ، ٢/ ٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ٢/ ٢٧.

(٣) تهذيب الكمال، ١٣/ ٣٨٥

(٤) الخطيب ، تاريخ بغداد ٧/ ٩٥ ترجمة بكر بن أحمد ٣٥٣٤.

(٥) ابن الجوزي، العلل المتناهية، ١/ ٤٣٢، ح٧٣٤.

(٦) ابن عدي، الكامل، ٣/ ١٩، ترجمة خالد بن طهمان.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنِ السَّفْرِ بْنِ نُسَيْرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَرُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَأَنَّ حَدِيثَ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي حَيٍّ الْمُؤَذِّنِ عَنْ ثَوْبَانَ فِي هَذَا أَجْوَدُ إِسْنَادًا وَأَشْهَرُ"[1].

ورواه أبو داود في الطهارة بالسند نفسه.. ثم قال: هذا من سنن أهل الشام لم يَشْرُكْهُم فيها أحد[2].

قلت: هذا الحديث من رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين لذا حسنه الترمذي. وله متابع عند البخاري في الأدب المفرد رواه من طريق عبد الله بن سالم عن محمد بن الوليد عن يزيد، به نحوه، وقال بعده: أصح ما يروي في هذا الباب هذا الحديث[3].

وله متابع عند ابن ماجه، من طريق بقية بن الوليد، عن حبيب بن صالح، عن يزيد، به بنحوه مختصراً[4].

ومتابع آخر قال بقية فيه سألني شعبة قال: يا أبا محمد أسمعني كيف حدثك حبيب بن صالح، فقلت حدثني حبيب بن صالح حدثني يزيد به بنحوه[5].

فيؤمن تدليس بقية، بتدقيق شعبة وحرصه على التصريح بالسماع من بقية لأن بقية كان مدلساً.

وله متابع في مسند الشاميين من طريق محمد بن حرب، عن صفوان بن عمرو، عن حبيب بن صالح به بنحوه[6].

وذكر الدارقطني في العلل طرق رواية هذا الحديث ثم قال: "... والصحيح عن معاوية بن صالح، ...عن أبي أمامة، والصحيح عن حبيب بن صالح، عن يزيد بن شريح، عن أبي حي، عن ثوبان[7]، فالحديث إذن حسن.

---

(١) الترمذي، الجامع، ٢/ ١٩٠، ح٣٥٧.

(٢) السنن، ١/ ٣٤، ح٩٠.

(٣) الأدب المفرد، ص٣٧٥، ح١٠٩٣.

(٤) السنن، ١/ ٢٩٨، ح٩٢٣.

(٥) الطبراني، مسند الشاميين، ٢/ ١٦٣، ح١١١٣.

(٦) المصدر نفسه، ٢/ ١٢٨، ح١٠٤٢.

(٧) العلل، ٨/ ٢٨١، ح١٥٦٨.

وأخرجه الترمذي كذلك في الوصايا باب: ما جاء لا وصية لوارث من الطريق نفسه مطولاً زاد فيه (**إن الله قد أعطى لكل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث، ...**). وأخرجه أبو داود في الوصايا باب ما جاء في الوصية للوارث وأخرجه في البيوع باب في تضمين العارية من نفس الطريق بنحوه. وفيه (**العارية مؤداه والمنحة مردودة والدّين مقضي، والزعم غارم**)[1].

وأخرجه ابن ماجه كذلك في التجارات به بمثله[2].

قلت: هذا الحديث من رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين وهو من حسن حديثه.

وله متابع عند ابن الجارود[3] بسند صحيح رجاله ثقات، قال: حدثنا أبو أيوب سليمان ابن عبدالحميد الحمصي، قال: حدثنا يزيد بن عبد ربه الحمصي، قال: ثنا الوليد بن مسلم قال: ثنا ابن جابر وحدثني سليم بن عامر الحمصي وغيره عن أبي أمامه بنحوه.

الحديث السادس: أخرجه في الحج، باب في فضل التلبية والنحر أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُلَبِّي إِلاَّ لَبَّى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَدَرٍ حَتَّى تَنْقَطِعَ الأَرْضُ مِنْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا**).

وأخرج له متابعا قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ وَعَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ الأَسْوَدِ أَبو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ قَالا حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ إِسْمَعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ[4].

وأخرجه ابن ماجه في المناسك من طريق إسماعيل بن عياش به بمثله[5].

قلت: ومتابع الترمذي الذي أخرجه، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه[6] والحاكم في المستدرك وقال: صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي[7] وعبيدة بن حميد متابع إسماعيل هو الكوفي الحذّاء صدوق ربما أخطأ، أخرج له البخاري والأربعة[8].

---

(١) الترمذي، الجامع ، ٤/ ٤٣٢، ح٢١٢٠.

(٢) السنن، ٢/ ٧٧٠، ح٢٢٩٥.

(٣) المنتقى، ص٢٣٩، ح٩٤٩.

(٤) الترمذي، الجامع ،٣/ ١٩٠، ح٨٢٩-٨٣٠.

(٥) السنن، ١/ ٤٥١، ح٢٩٢١.

(٦) الصحيح، ٤/ ١٧٦، ح٢٦٣٤.

(٧) المتسدرك، ١/ ٤٥١.

(٨) تقريب التهذيب، ص٣٧٩، ت٤٤٠٨.

ولـــه متابع آخر بسند حسن من طريق معاوية بن صالح الحمصي، عن عمارة بن غزية، به بنحوه[1].

قلـت: هـذا الحديـث من رواية إسماعيل بن عياش عن المدنيين، وهو من حسان حديثه بهذه المتابعات.

الحديث السابع: أخرجه في كتاب الرضاع صدر به الباب وأخرج له شواهد.

قـال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْـدَانَ عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(لا تُـؤْذِي امْـرَأَةٌ زَوْجَهَـا فِـي الدُّنْيَا إِلاَّ قَالَتْ زَوْجَتُهُ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ لا تُؤْذِيهِ قَاتَلَكِ اللَّهُ فَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَكَ دَخِيلٌ يُوشِكُ أَنْ يُفَارِقَكِ إِلَيْنَا)**.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَرِوَايَةُ إِسْمَعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ عَنِ الشَّامِيِّينَ أَصْلَحُ وَلَهُ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ مَنَاكِيرُ[2].

ورواه ابن ماجه في كتاب النكاح، باب في المرأة تؤذي زوجها من الطريق نفسه[3].

وسئل أبو زرعة عنه من طريق نعيم، وحماد، عن بقية، عن يحيى بن سعيد، عن خالد بن معـدان، بـه بمثله، قال أبو زرعة: 'لا أدري من أين جاء به شبه على نعيم لم يُرْوَ هذا الحديث إلا عـن إسماعـيل بـن عـياش، إلا أن يكـون بقية عن إسماعيل بن عياش' وذكر أبو زرعة أن هذا الحديث ليس عندهم بحمص في كتب بقية[4].

فهو من حسن حديث إسماعيل عن أهل بلده.

الحديـث الثامن: (سَـمِعْتُ النَّـبِيَّ صَـلَّى اللَّـه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي الْخُطْبَةِ عَامَ حَجَّةِ الْـوَدَاعِ) سـبق في الحديث الخامس[5]، وهو من حسن حديثه عن أهل بلده وكان أخرجه في هذا الموضع شاهداً في الباب.

الحديث التاسـع: في كـتاب الديـات، بـاب مـا جـاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا أخرجه لبيان ضعفه وإن كان العمل عليه.

---

(١) ابن حبان، ٦/ ١٣٠، ح٥٧٤١

(٢) الترمذي، الجامع، ٣/ ٤٧٦، ح١١٧٤.

(٣) السنن، ١/ ٦٩٤، ح٢٠١٤.

(٤) ابن أبي حاتم، العلل، ١/ ٤٢٠.

(٥) انظر :ص٣٥٦.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ **قَالَ: (حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقِيدُ الأَبَ مِنِ ابْنِهِ وَلا يُقِيدُ الابْنَ مِنْ أَبِيهِ)**.

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُرَاقَةَ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِصَحِيحٍ رَوَاهُ إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ وَالْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَمْرِو ابْنِ شُعَيْبٍ مُرْسَلاً.

وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْأَبَ إِذَا قَتَلَ ابْنَهُ لا يُقْتَلُ بِهِ وَإِذَا قَذَفَ ابْنَهُ لا يُحَدُّ[1].

قلت: وهذا من رواية إسماعيل عن راوٍ مكي المثنى بن الصباح، وهو ضعيف واختلط، ولم أقف له على متابعات فهذا الحديث من ضعيف حديث إسماعيل. والله أعلم.

الحديث العاشر: أخرجه في البر والصلة، باب ما جاء في المتشبع بما لم يعطه، صدر به الباب وذكر أن له شواهد أخرجه من طريق إسماعيل بن عياش، عن عمارة بن غزية، عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال: **(من أعطي عطاء فوجد فَلْيُجزِ به، ومن لم يجد فَلْيُثْن فإن من أثنى فقد شكر، ومن كتم فقد كفر، ومن تَحلَّى بما لم يعطه كان كلابس ثوبي زور)**.

قال: حديث حسن غريب، وفي الباب عن أسماء وعائشة[2]. قال: ومعنى قوله من كتم فقد كفر يقول: قد كفر تلك النعمة.

قلت: له متابعان عند أبي داود:

الأول: من طريق بشر بن المفضل، عن عمارة ابن غَزِيَّة، عن شرحبيل بن سعد، عن جابر عن النبي ﷺ بنحوه[3]. وهو عند البخاري في الأدب المفرد من طريق يحيى بن أيوب، عن عمارة بن غزية، عن شرحبيل مولى الأنصار، عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ بمثله[4].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٤/ ١٨، ح١٢٦٥، و ٤ / ٤٣٣، ح٢١٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ٤/ ٣٨٠، ح٢٥٣٤.

(٣) السنن، ٤/ ٢٥٥، ح٤٥١٣.

(٤) الأدب المفرد، ص٨٥، ح٢١٥. وقد صحح المناوي سند هذين الحديثين كما ذكر المباركفوري. انظر: تحفة الأحوذي، ٦/ ١٥٤.

والثاني: من طريق جرير عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر بمعناه[1].

وله متابع في زوائد الحارث من طريق إبراهيم بن طهمان عن عمارة بن غزية، عن شرحبيل به بمثله[2]، وآخر عند ابن حبان من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن شرحبيل مولى الأنصار، عن جابر به بنحوه[3]، وثالث عند الطبراني في الأوسط من طريق أيوب بن سويد، عن الأوزاعي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بنحوه[4]، وشواهده في الصحيحين[5].

قلت: هذه المتابعات تحسن متن هذا الحديث وإن كانت توهي السند، حيث خالف الرواة إسماعيل في قوله عمارة بن غَزِيَّة عن أبي الزبير، فقالوا عمارة عن شرحبيل بن سعد، وليس هو من روايته عن أهل بلده، وهو في غير أهل بلده مضطرب، والله أعلم.

الحديث الحادي عشر: **(لا تنفق امرأة من بيت زوجها إلا بإذنه)**. سبق في الحديث الخامس[6]، وقد صدر به الباب في هذا الموضع وذكر له شواهد، وهو من حسان حديثه عن أهل بلده.

الحديث الثاني عشر: في الزهد، باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل.

قال: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ الْحِمْصِيُّ وَحَبِيبُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ جَابِرٍ الطَّائِيِّ عَنْ مِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُول: **(مَا مَلأَ آدَمِيٌّ وِعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أُكُلَاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ فَإِنْ كَانَ لا مَحَالَةَ فَثُلُثٌ لِطَعَامِهِ وَثُلُثٌ لِشَرَابِهِ وَثُلُثٌ لِنَفَسِهِ)**.

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ نَحْوَهُ وَقَالَ الْمِقْدَامُ بْنُ مَعْدِي كَرِبَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"[7].

ولهذا الحديث متابعات:

---

(١) المصدر نفسه، ح٤٨١٣.

(٢) الحارث بن أبي أسامة، (مسند الحارث، زوائد الهيثمي)، تحقيق حسين أحمد الباكري، المدينة المنورة، مركز خدمة السنة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ٢/ ٢٢٧، ح٧٣٦.

(٣) الصحيح، ٨/ ٢٠٤، ح٣٤١٥.

(٤) المعجم الأوسط، ٦/ ٣٦٢، ح٦٦١٧.

(٥) البخاري، ص١١٤٧، ح٥٢١٩، ومسلم، الصحيح، ٣/ ١٦٨١، ح٢١٢٩.

(٦) انظر :ص٣٥٦

(٧) الترمذي، الجامع، ٤/ ٥٩٠، ح٢٠٣٤.

الأول: عند ابن حبان[1] من طريق عبدالله بن وهب، عن معاوية بن صالح، عن يحيى ابن جابر، عن المقدام أن رسول الله ﷺ بمثله، وسنده صحيح.

الثاني: من طريق أبي المغيرة، عن أبي سلمة سليمان بن سليم الكناني، حدثني يحيى بن جابر، به بمثله[2].

الثالث: من طريق عبدالله بن صالح عن معاوية بن صالح، عن يحيى بن جابر به بمثله[3].

الرابع: من طريق بقية بن الوليد، عن سليمان بن سليم عن يحيى بن جابر عن المقدام[4].

وهو من صحيح حديثه عن أهل بلده. والله أعلم.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في صفة القيامة، وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الأَلْهَانِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **(وَعَدَنِي رَبِّي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفًا لا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلا عَذَابَ مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعُونَ أَلْفًا وَثَلاثُ حَثَيَاتٍ[5] مِنْ حَثَيَاتِهِ)**.

قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ[6].

وأخرجه ابن ماجه[7] في الزهد، باب صفة محمد ﷺ من طريق إسماعيل بن عياش ثنا محمد بن زياد الألهاني به بمثله لكن في آخره من حثيات ربي عز وجل.

وله متابع عند أحمد من طريق: عصام بن خالد حدثني صفوان بن عمرو عن سليم بن عامر الخبائري وأبي اليمان الهوزني عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال: بنحوه مطولاً[8]. وهو

---

(١) ابن حبان، الصحيح، ٢/ ٤٤٩، ح٦٧٤، والنسائي، الكبرى، ٤/ ١٧٨، ح٧٣٦.

(٢) الطبراني الكبير، ١٠/ ٢٧٢، ح٦٤٤.

(٣) المصدر نفسه، ٢٠/ ٢٧٣، ح٦٤٥.

(٤) النسائي، الكبرى، ٤/ ١٧٧، ح٦٧٦٨.

(٥) كناية عن الكثرة، والحثية ملء الكف، ابن الأثير، النهاية، ١/ ٣٣٩.

(٦) الترمذي، الجامع، ٤/ ٦٢٦، ح٢٤٣٧.

(٧) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٤٣٣، ح٤٢٨٦.

(٨) أحمد، المسند، ٥/ ٢٥٠.

سند حسن، ومتابعة أخرى عند الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن سليم بن عامر عن أبي أمامة عن رسول الله بنحوه[1].

قلت: وإسناده شامي وهو من صحيح حديثه عن أهل بلده خاصة أنه من روايته عن الألهاني.

الحديث الرابع عشر: أخرجه في الإيمان، باب: ما جاء في افتراق هذه الأمة، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ الدَّيْلَمِيِّ قَال سَمِعْتُ عَبْدَاللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُول: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **(إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ خَلْقَهُ فِي ظُلْمَةٍ فَأَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ فَمَنْ أَصَابَهُ مِنْ ذَلِكَ النُّورِ اهْتَدَى وَمَنْ أَخْطَأَهُ ضَلَّ فَلِذَلِكَ أَقُولُ جَفَّ الْقَلَمُ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ)** قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ[2].

قلت هذا الحديث له متابع من طريق الأوزاعي، عن ربيعة بن يزيد ويحيى بن أبي عمرو السَّيْباني، قالا حدثنا عبدالله بن فيروز الديلمي به بنحوه مطولاً، أخرجه الحاكم وقال: حديث صحيح قد تداوله الأئمة ولا أعلم له علة. وأقرّه الذهبي[3]، وهو كذلك عند ابن حبان في صحيحه من طريق الحاكم بلفظ الترمذي[4].

وله متابع آخر عن محمد بن المهاجر عن عروة بن رويم عن عبدالله بن الديلمي به بنحوه[5]، فهو من روايته عن أهل بلده وهو من حسن حديثه عنهم.

الحديث الخامس عشر: في الأدب، باب: ما جاء في الشؤم أخرجه وحده في الباب.

قال: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ قَال سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **(لا شُؤْمَ وَقَدْ يَكُونُ الْيُمْنُ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ).**

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ جَابِرٍ الطَّائِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَمِّهِ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا[1].

---

(١) الطبراني، المعجم الكبير، ٨/ ١٥٥، ح٧٦٦٥.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥/ ٢٦، ح٢٦٤٢.

(٣) المستدرك، ١/ ٣٠.

(٤) الصحيح، ١٤/ ٤٣-٤٤، ح٦١٦٩، و٦١٧٠.

(٥) الطبراني، سند الشاميين، ١/ ٣٠٤، ح٥٣٢.

أخرجه بهذا السند بعد أن أخرج حديث ابن عمر (**الشؤم في ثلاثة، المرأة والمسكن والدابة**) وصححه.

ورواه ابن ماجه: في النكاح، باب: ما يكون فيه اليمن والشؤم، من طريق إسماعيل بن عياش، به بمثله لكن قال عن معاوية بن حكيم عن عمه محمد بن معاوية(٢).

وذكر المزي أن بقية رواه عن سليمان بن سليم وجنادة، عن يحيى بن جابر، عن معاوية، عن أبيه(٣).

وقد روي من طريق إسماعيل بن عياش كذلك وفيه معاوية بن حكيم عن عمه محمد ابن معاوية قال أبو حاتم: إنما هو حكيم بن معاوية(٤).

قلت: يظهر من هذه الأسانيد أن هذا الحديث فيه اختلاف، وقد ذكر ذلك الخطيب في المُوَضِّح، قال: "الوهَمَ الخامس والعشرون: قال البخاري: حكيم بن معاوية النميري سمع النبيﷺ، ثم قال في إثره: حكيم بن معاوية سمع النبي ﷺ في إسنادهما نظر.

ولم يذكر الراوي عن حكيم بن معاوية الأول ولا الثاني، وليس في الرواة عن النبي ﷺ من يقال له حكيم بن معاوية إلا واحد وهو النميري وحديثه شامي الإسناد، مخرجه من حمص وفيه خلاف نحن نذكره إن شاء الله(٥)..."

ويستفاد مما ساقه الخطيب أمران:

١. ذكر الخطيب الأسانيد التي سبق ذكرها إلا ما ذكر أبو حاتم أنه خطأ فلم يذكرها أي لم يذكر الإسناد الذي فيه عن عمه محمد بن معاوية فيكون ذلك تأكيداً لهذا الخطأ فليس هناك محمد بن معاوية.

٢. نقل عن بقية أنه قال: وجدت في كتابي حدثني أبو سلمة يعني سليمان بن سليم، عن يحيى بن جابر، عن معاوية بن حكيم النميري، عن عمه حكيم بن معاوية، عن رسول الله ﷺ... الحديث، وهذا بدوره يضمن لنا أن لا يكون بقية دلس في هذا الحديث.

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ١٢٦، ح٢٨٢٤.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/ ٦٤٢، ح١٩٩٣.

(٣) تحفة الأشراف، ٣/ ٨٠، ح٣٤٣٩.

(٤) ابن أبي حاتم، العلل، ٢/ ٢٩٩.

(٥) موّضح أوهام الجمع والتفريق، تحقيق عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧هـ، ١/ ٩٥-٩٧.

قلت: ومتن هذا الحديث لا يتعارض مع قوله ﷺ في الحديث الصحيح (**الشؤم في ثلاثة...**)، لأنه ليس من سبيل الإقرار وإنما هو حكاية حال الواقع، ومتن هذا الحديث يؤكد نظرة الإسلام للشؤم وهي نفيه والله أعلم. وهذا من حديث إسماعيل عن أهل بلده وقد قبلها جمهور النقاد.

الحديث السادس عشر: في فضائل القرآن أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يَقُولُ: (الْجَاهِرُ بِالْقُرْآنِ كَالْجَاهِرِ بِالصَّدَقَةِ وَالْمُسِرُّ بِالْقُرْآنِ كَالْمُسِرِّ بِالصَّدَقَةِ)**.

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الَّذِي يُسِرُّ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَفْضَلُ مِنَ الَّذِي يَجْهَرُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لأَنَّ صَدَقَةَ السِّرِّ أَفْضَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ صَدَقَةِ الْعَلانِيَةِ وَإِنَّمَا مَعْنَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لِكَيْ يَأْمَنَ الرَّجُلُ مِنَ الْعُجْبِ لأَنَّ الَّذِي يُسِرُّ الْعَمَلَ لا يُخَافُ عَلَيْهِ الْعُجْبُ مَا يُخَافُ عَلَيْهِ مِنْ عَلانِيَتِهِ[1].

ورواه أبو داود في الصلاة، باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، عن إسماعيل بن عياش به بمثله[2].

وهذا الحديث له متابع عند النسائي في الكبرى، عن عبد الله بن وهب، عن معاوية بن صالح، عن بحير بن سعيد، عن خالد بن معدان به بمثله[3]، وآخر عند الطبرني عن زيد بن واقد، عن سليمان بن موسى، عن كثير بن مرّة به بنحوه عند الطبراني[4].

وعند النسائي عن زيد بن واقد، عن كثير بن مرّة[5]، ومتابعة أخرى عن ثابت بن ثوبان، عن مكحول، عن عقبة بن عامر[6].

فهو من صحيح حديثه عن أهل بلده .

الحديث السابع عشر: رواه في التفسير أخرجه شاهداً في الباب.

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ١٨٠، ح٢٩١٩.

(٢) السنن، ٢/ ٣٨، ح١٣٣٣.

(٣) السنن الكبرى، ٢/ ٤١، ح٢٣٤٢، والمجتبى، ٥/ ٨٠، ح٢٥٦١.

(٤) مسند الشاميين، ٢/ ٢١٣، ح١٢٠٩.

(٥) السنن الكبرى، ١/ ٤٣٢، ح١٣٧٤.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير، ١٧/ ٣٣٤، ٣٣٥، ح٩٢٣-٩٢٥.

قـال: حَدَّثَـنَا الْحَسَـنُ بْـنُ عَـرَفَةَ حَدَّثَـنَا إِسْـمَعِيلُ بْـنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ الْغَسَّـانِيِّ عَـنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذِهِ الآيَـةِ ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ (الأنعام: ٦٥)، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(أَمَا إِنَّهَا كَائِنَةٌ وَلَمْ يَأْتِ تَأْوِيلُهَا بَعْدُ)**.

قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ[(١)].

وفي تحفة الأشراف لم يذكر إلا قوله: غريب[(٢)].

قلت: هو إسناد شامي إلا أن شيخ إسماعيل ضعيف[(٣)]، وشيخ شيخه ثقة كثير الإرسال[(٤)] وقد رواه بالعنعنة.

ولـه متابع عند الطبراني في الأوسط من طريق الحكم بن نافع أبو اليمان، عن أبي بكر بن أبي مريم به بنحوه[(٥)]، لكن الحديث مداره على أبي بكر بن أبي مريم وهو ضعيف.

ولـه شاهد عن أحمد من طريق وكيع، عن أبي جعفر بن الربيع، عن أبي بن كعب قوله بنحوه[(٦)].

ويشهد لجملة معناه حديث جابر عند البخاري: أن هذه الآية لما نزل منها قوله: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال النبي ﷺ: **أعوذ بوجهك**، فلما نزلت: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ قال: **(هذا أهون أو هذا أيسر)**[(٧)]، أخرجه الترمذي قبل حديث إسماعيل، وقال: حسن صحيح[(٨)]، فيكون سند هذا الحديث ضعيفاً، وإن كان جملة معناه حسناً.

الحديث الثامن عشر: أخرجه في الدعوات لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: **قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:**

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ٢٦٢، ح٣٠٦٦.

(٢) المزي، تحفة الأشراف، ٩/ ٣٦، ح٩٠٦٨، وهو الأليق بمنهجه.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٦٣٢، ت٧٩٧٤.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٠٤، ت١٨٥٤.

(٥) المعجم الأوسط، ١/ ١٣٧، وفي مسند الشاميين ٢/ ٣٣٧، ح١٤٤٨.

(٦) المسند، ٥/ ٥٤، وانظر الطبراني، مسند الشاميين، ٢/ ٣٣٧، ج١٤٤٨.

(٧) الصحيح، ص٩٧١، ح٤٦٢٨.

(٨) الجامع ٥/ ٢٦٢، ح٣٠٦٥.

(التَّسْبِيحُ نِصْفُ الْمِيزَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ يَمْلَؤُهُ وَلا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ لَيْسَ لَهَا دُونَ اللَّهِ حِجَابٌ حَتَّى تَخْلُصَ إِلَيْهِ).

قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ"[1].

ثم رواه من طريق أبي إسحاق، عن جرير النهدي، عن رجل من بني سليم قال: عدّهن رسول الله ﷺ في يديّ أو في يده بنحوه وقال: هذا حديث حسن وقد رواه شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحاق[2].

ورواه إسحاق بن راهويه في مسنده عن عبدالله بن يزيد المقرئ، نا عبدالرحمن بن زياد بن أنعم، حدثني أبو علقمة مولى بني هاشم عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ بنحوه[3].

وهو من روايته عن غير أهل بلده، وشيخه الإفريقي ضعيف، ولم أقف له على متابعات تقويه.

الحديث التاسع عشر: أخرجه في الدعوات، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (**مَنْ أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ طَاهِرًا يَذْكُرُ اللَّهَ حَتَّى يُدْرِكَهُ النُّعَاسُ لَمْ يَنْقَلِبْ سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ إِلاَّ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ**).

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا أَيْضًا عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي ظَبْيَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[4].

قلت: قول الترمذي غريب لأنه لم يرو عن أبي أمامة إلا من هذا الطريق، وقوله حسن لمجيئه من وجه آخر[5] عن معاذ بن جبل وعمرو بن عبسة رضي الله عنهما يرويه شهر بن حوشب عن أبي ظبية الكلاعي نزيل حمص، مقبول من الثانية[6].

---

(١) المصدر نفسه ، ٥/ ٥٣٦، ح٣٥١٨.

(٢) المصدر نفسه، ٥/ ٥٢٦-٥٢٧، ح٣٥١٩.

(٣) مسند إسحاق، ١/ ٣٤٥، ح٣٤٠.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٤٠، ح٣٥٢٦.

(٥) النسائي، السنن الكبرى، ٦/ ٢٠١، ح١٠٦٤١-١٠٦٤٢.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٦٥٢، ت٨١٩٢.

قلت: ومدار حديثه على شهر، وهو مختلف فيه وخلاصة حاله أنه صدوق كثير الإرسال[1] ، لكن لم أجد أحداً وصف روايته عن أبي أمامة بالمرسلة قالوا هو مُرْسَل عن بلال وعمرو بن عبسة وأبي الدرداء وعبد الله بن سلاّم[2].

وله شواهد أخرى أهمها حديث عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: **(من تَعَارّ من الليل فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير... ثم قال: اللهمّ اغفر لي، أو دعا إلا أستجيب له، فإن توضأ وصلى قبلت صلاته)**[3].

الحديث العشرون: أخرجه في الدعوات ، وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(إِذَا فَزِعَ أَحَدُكُمْ فِي النَّوْمِ فَلْيَقُلْ أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ غَضَبِهِ وَعِقَابِهِ وَشَرِّ عِبَادِهِ وَمِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَأَنْ يَحْضُرُونِ فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ)**.

وَكَانَ عَبْدُاللَّهِ بْنُ عُمَرَ يُلَقِّنُهَا مَنْ بَلَغَ مِنْ وَلَدِهِ وَمَنْ لَمْ يَبْلُغْ مِنْهُمْ كَتَبَهَا فِي صَكٍّ ثُمَّ عَلَّقَهَا فِي عُنُقِهِ قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ[4].

قلت: هذا من روايته عن المدنيين، وله متابع عند الحاكم[5]، من طريق جرير بن عبدالحميد، عن محمد بن إسحاق، عن[6] عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، عن عبدالله وهو بن عمرو رضي الله عنهما بنحوه، وقال: هذا حديث صحيح متصل الإسناد في محل الخلاف، وآخر عند البخاري من طريق محمد بن إسماعيل، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: كان خالد بن الوليد رجل يفزع في منامه وذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال له النبي بنحوه[7]،

---

(١) انظر تهذيب التهذيب، ٤/ ٣٢٤. وخلاصة القول فيه: تقريب التهذيب، ص٢٦٩، ت٢٨٣٠.

(٢) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص٨٩-٩٠.

(٣) البخاري، الصحيح، ح١١٥٤، ص٢٤٤.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٤١، ح٣٥٢٨.

(٥) الحاكم، المستدرك، ١/ ٥٤٨.

(٦) كذا هي في الأصل المطبوع وهي وهم أو خطأ من الناسخ، وقد وجد في المستدرك نحواً من سبعة أحاديث كما ذكر الدكتور أحمد عبدالله في رسالة الماجستير التي درس فيها إسناد عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٧) البخاري، خلق أفعال العباد، ١/ ٩٦.

وثالث عند ابن أبي شيبه، من طريق عبدة بن سليمان، عن محمد بن إسحاق، به بمثله[1]، فهو من حسان حديثه عن غير أهل بلده.

الحديث الحادي والعشرون: أخرجه بعد الحديث السابق وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي رَاشِدٍ الْحُبْرَانِيِّ قَالَ أَتَيْتُ عَبْدَاللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ فَقُلْتُ لَهُ حَدِّثْنَا مِمَّا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَلْقَى إِلَيَّ صَحِيفَةً فَقَالَ: (**هَذَا مَا كَتَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَنَظَرْتُ فَإِذَا فِيهَا إِنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِي اللَّه عَنْه قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلِّمْنِي مَا أَقُولُ إِذَا أَصْبَحْتُ وَإِذَا أَمْسَيْتُ...**).

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[2].

قلت: وهو من حديثه عن أهل بلده، وله شاهد عند الترمذي وغيره عن أبي هريرة ﷺ قال: يا رسول الله مرني بشيء أقوله إذا أصبحت وإذا أمسيت قال: قل اللهمَّ... بنحوه وقال: حديث حسن صحيح[3]، فيكون هذا من حسان حديثه عن أهل بلده.

الحديث الثاني والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: مناقب الحسن والحسين -رضي الله عنهما- أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**حُسَيْنٌ مِنِّي وَأَنَا مِنْ حُسَيْنٍ أَحَبَّ اللَّهُ مَنْ أَحَبَّ حُسَيْنًا حُسَيْنٌ سِبْطٌ مِنَ الأَسْبَاطِ**).

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَإِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ[4].

قلت: هو من روايته عن المكيين وله متابعات:

عند ابن حبان من طريق وهيب بن خالد ،عن عبد الله بن عثمان بن خثيم به بنحوه[5] وهو سند حسن، وهو عند الحاكم وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقال الذهبي: صحيح[6].

---

(١) ابن أبي شيبة، المصنف، ٦/ ٨٠، ح٢٩٦٢١.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٤٢، ح٣٥٢٩.

(٣) المصدر نفسه ، ٥/ ٤٦٧، ح٣٣٩٢، أبو داود، السنن، ٤/ ٣١٧، ح٥٠٦٧؛ ابن حبان، الصحيح، ٣/ ٤٢، ح٥٦٢.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥/ ٦٥٨، ج٣٧٧٥.

(٥) ابن حبان، الصحيح، ١٥/ ٤٢٨، ج٦٩٧٠.

(٦) المستدرك، ٣/ ١٧٧.

وثانٍ من طريق يحيى بن سليم، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، به بنحوه[1].

وهناك متابع لسعيد بن راشد أخرجه الطبراني في الكبير عن عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن يعلى بن مرّة بنحوه[2].

قلت: وعبد الله بن عثمان بن خثيم صدوق[3]، فيكون هذا من حسان حديثه عن غير أهل بلده.

خلاصة مرويات إسماعيل بن عياش عند الترمذي.

- روى له الترمذي اثنين وعشرين حديثاً بالمكرر، ثلاثة في باب الشواهد، وواحدا في المتابعات وثلاثة لبيان ضعفها وواحدا تعليقا متابعة، وستة صدر بها أبوابها وأخرج لها متابعات أو شواهد، وثمانية لم يخرج في موضوعها أو بابها غيرها.

اثنا عشر حديثاً عن أهل بلده وهي جميعاً من حسن حديثه أو صحيحه عنهم.

- وعشرة أحاديث رواها له عن غير أهل بلده.
- ثلاثة أحاديث من حسن حديثه، ولها متابعات تقويها.

وسبعة أحاديث ضعيفة.

ثانياً: مرويات إسماعيل بن عياش عند النسائي.

لم يخرج النسائي لإسماعيل في سننه الكبرى والصغرى إلا حديثين.

الحديث الأول: في كتاب الفرائض، باب: توريث القاتل أخرجه شاهداً.

عن إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، ويحيى بن سعيد، وذكر آخر ثلاثتهم عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: **(وليس للقاتل شيء)**[4].

الثالث هو المثنى بن الصباح كما يبين ذلك رواية البيهقي[5].

قلت: وهذا من روايته عن غير الشاميين.

---

(1) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥١، ح١٤٤.

(2) المعجم الكبير، ٣/ ٣٢، ح٢٥٨٦.

(3) تقريب التهذيب، ٣١٣، ت٣٤٦٦.

(4) النسائي، المجتبى، ٤/ ٧٩، ح٦٣٦٧.

(5) السنن الكبرى، ٦/ ٢٢٠، ح١٢٠٢١.

وقد ذكر أبو داود[1] والبيهقي[2] متابعاً له قال أبو داود: -بعد ما روى حديث إسماعيل ابن عياش-: ورواه محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثم ذكر نحوه.

وهذه المتابعة التي رواها أبو داود وغيره، فيها محمد بن راشد صدوق يَهِم[3]، قال أبو داود: من أهل دمشق هرب من القتل، وشيخه سليمان بن موسى الدمشقي، صدوق فقيه في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل[4].

وقد قال البيهقي إن له شواهد تقويه[5]، ومراسيل جيدة يقوي بعضها بعضاً[6]،

وقال المناوي في فيض القدير: وقد جعل أهل الأصول هذا الحديث من التواتر المعنوي لاشتهاره بين الصَّحْبِ، حتى خصوا به عموم (يوصيكم الله)، ونقل أن السيوطي حسنه وأن ابن عبد البر في (الإشراف على ما في الفرائض من الاختلاف) صححه وزعم الاتفاق على ذلك وأن له شواهد كثيرة[7]، وفي سبل السلام: قواه ابن عبد البر وأعلَّه النسائي، والصواب وقفه على عمرو[8].

قلت: والذي أعله النسائي هو حديث آخر في أثنائه معنى هذا الحديث، وهو متابع حديثنا هذا لكنه مطولٌ أخرجه النسائي، وقال: هذا حديث منكر وسليمان بن موسى ليس بالقوي في الحديث ولا محمد بن راشد[9]، وقول النسائي في هذين الراويين ليس مُسَلماً له بل هما مختلف في توثيقهما وتضعيفهما والتوثيق هو الغالب على حالهما ومحمد بن راشد وإن ضعفه النسائي في موضع فقد وثقه في أخرى[10]، فعلى هذا يكون الحديث حسناً والله أعلم.

الحديث الثاني: في كتاب القسامة، باب: عقل المرأة، أخرجه لبيان ضعفه.

---

(١) السنن، ٤/ ١٨٩، ح٤٥٦٤.

(٢) السنن الكبرى، ٦/ ٢٢٠، ١٢٠٢٣.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٧٨، ت٥٨٧٥.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٥٥، ح٢٦١٦.

(٥) السنن الكبرى، ٦/ ٢٢٠، ح١٢٠٢٣.

(٦) المصدر نفسه، ٦/ ٢١٩، ح١٢٠١٦.

(٧) المناوي، فيض القدير، ٥/ ٣٧٧-٣٤٨، وانظر الوادياشي تحفة المحتاج، ٢/ ٣٢٦.

(٨) الصنعاني، سبل السلام، ٣/ ١٠١.

(٩) السنن الكبرى، ٤/ ٢٣٤، ح٧٠٠٤.

(١٠) تهذيب التهذيب، ترجمة سليمان، ٤/ ١٩٨- ١٩٩، وترجمة محمد ٩/ ١٤٠- ١٤١.

قال: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ عَنْ إِسْمَعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثُّلُثَ مِنْ دِيَتِهَا**).

وقال: إسماعيل بن عياش ضعيف كثير الخطأ[١].

قلت: وهو من روايته عن غير الشاميين وقد ضعفه النسائي، وصححه ابن خزيمة كما نقل صاحب سبل السلام، ثم نقل عن ابن كثير قوله لكنه من رواية إسماعيل بن عياش، وهو إذا روى عن غير الشاميين لا يحتج به عند جمهور الأئمة وهذا منه، ثم عقب الصنعاني بقوله: قلت: تعنتوا في إسماعيل بن عياش إذا روى عن غير الشاميين، وقبوله في الشاميين، والذي يرجح عند الظن قبوله مطلقاً لثقته وضبطه وأنه لذلك صحح ابن خزيمة هذه الرواية وهي عن إسماعيل، عن ابن جريج وابن جريج ليس بشامي[٢].

وقال الشافعي: وكان مالك يذكر أنه السنة، وكنت أتابعه عليه وفي نفسي منه شيء، ثم علمت أنه يريد سنة أهل المدينة فرجعت عنه[٣]، واكتفى الحافظ بقوله: وهو من روايته عن ابن جريج ثم نقل قول الشافعي[٤]، ولم أقف على متابعات أو شواهد تقويه فهو ضعيف. والله أعلم.

ثالثاً: مرويات إسماعيل بن عياش عند أبي داود.

روى له أبو داود ثمانية وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: في كتاب الطهارة، باب: ما ينهى عنه أن يستنجى به أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ الْحِمْصِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ عَيَّاشٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ الدَّيْلَمِيِّ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَدِمَ وَفْدُ الْجِنِّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: (**يَا مُحَمَّدُ انْهَ أُمَّتَكَ أَنْ يَسْتَنْجُوا بِعَظْمٍ أَوْ رَوْثَةٍ أَوْ حُمَمَةٍ[٥]، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لَنَا فِيهَا رِزْقًا قَالَ فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ**)[٦].

---

(١) الكبرى، ٤/ ٢٣٥، ح٧٠٠٨، والمجتبى، ٨/ ٤٤، ح٤٨٠٥.

(٢) الصنعاني، سبل السلام، ٣/ ٢٥١.

(٣) التلخيص الحبير، ٤/ ٢٥ح ١٧٠٤.

(٤) المصدر نفسه، ٤/ ٢٥.

(٥) الحُمَمَة: واحدة الفَحْم والجمع حُمَمْ، ابن سلام، غريب الحديث ١/ ١٩٤.

(٦) أبو داود، السنن، ١/ ١٠، ح٣٩.

قلت: هذا إسناد شامي وهو من صحيح حديثه عن أهل بلده.

أخرجه الدارقطني وقال: إسناد شامي ليس بثابت[1].

ولا يتابع الدار قطني على ذلك فله متابعات:

الأول: عند النسائي في الكبرى من طريق عبدالله بن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن أبي عثمان بن سنة الخزاعي، عن ابن مسعود[2].

الثاني: عند الترمذي من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود بنحوه، وتعرض لرواية إسماعيل بن عياش فقال: رواه إسماعيل وغيره عن داود بن أبي هند وكأن رواية إسماعيل أصح من رواية حفص بن غياث، عن داود بن أبي هند والعمل على هذا عند أهل العلم[3].

الثالث: عند أحمد من طريق عبد الله وعلي بن إسحاق، عن موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن ابن مسعود بنحوه[4]. وهو سند حسن إلا أن علي بن رباح قال الدارقطني: لا يثبت سماعه من ابن مسعود ولا يصح[5].

الرابع: عند الطبراني في الكبير من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، بنحوه[6].

الخامس: في مسند الشاميين عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي عمرو به، بنحوه متابعة تامة[7].

السادس: عند البخاري من طريق أبي إسحاق،عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه عن ابن مسعود[8]. وله شاهد عند البخاري ومسلم[9].

---

(١) السنن، ١/ ٥٥، ح٦.

(٢) السنن الكبرى، ١/ ٧١، ح٣٨.

(٣) الجامع ١/ ٢٩، ح١٨.

(٤) الطبراني، الكبير، ١٠/ ٧٧، ح١٠٠١٠.

(٥) العلل، ٤/ ٢٠٢.

(٦) المعجم الكبير، ١٠/ ٦٣، ح٩٩٦٠.

(٧) مسند الشاميين، ٢/ ٣٧، ح٨٧٢.

(٨) الصحيح، ص٥٢، ح١٥٥.

(٩) البخاري، ص٥١، ح١٥٤؛ مسلم، الصحيح/ ١/ ٢٢٣، ح٢٦٢- ٢٦٣.

الحديث الثاني: (قَالَ رَسُولُ لا يَحِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أَنْ يُصَلِّيَ وَهُوَ حَقِنٌ حَتَّى يَتَخَفَّفَ...الحديث)، سبق عند الترمذي الحديث الثالث[1]، وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وقد أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الثالث: في كتاب الطهارة، باب: في المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ قَالَ قَرَأْتُ فِي أَصْلِ إِسْمَعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ قَالَ ابْنُ عَوْفٍ وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنِي ضَمْضَمُ بْنُ زُرْعَةَ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ أَفْتَانِي جُبَيْرُ بْنُ نُفَيْرٍ عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ أَنَّ ثَوْبَانَ حَدَّثَهُمْ أَنَّهُمُ اسْتَفْتَوُا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: (**أَمَّا الرَّجُلُ فَلْيَنْشُرْ رَأْسَهُ فَلْيَغْسِلْهُ حَتَّى يَبْلُغَ أُصُولَ الشَّعْرِ وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلا عَلَيْهَا أَنْ لا تَنْقُضَهُ لِتَغْرِفْ عَلَى رَأْسِهَا ثَلاثَ غَرَفَاتٍ بِكَفَّيْهَا**)[2].

قلت: هذا إسناد شامي فهو من حسان حديثه عن أهل بلده، وله شواهد صحيحة عن أمي المسلمين عائشة[3] وأم سلمة[4] فيما يكفي المرأة عند الغسل أنها تفيض على رأسها بكفيها.

الحديث الرابع: في كتاب الصلاة، باب: من نسي أن يتشهد وهو جالس، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ وَالرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَشُجَاعُ بْنُ مَخْلَدٍ بِمَعْنَى الإِسْنَادِ أَنَّ ابْنَ عَيَّاشٍ حَدَّثَهُمْ عَنْ عُبَيْدِاللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ الْكَلاعِيِّ عَنْ زُهَيْرٍ يَعْنِي ابْنَ سَالِمٍ الْعَنْسِيَّ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ قَالَ عَمْرٌو وَحْدَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ**).

وَلَمْ يَذْكُرْ عَنْ أَبِيهِ غَيْرُ عَمْرٍو[5].

---

(١) انظر :ص٣٥٤

(٢) أبو داود، السنن، ١/ ٦٦، ح٢٥٥.

(٣) مسلم، الصحيح، ١/ ٢٥٣، ح٣١٦.

(٤) المصدر نفسه، ١/ ٢٥٩، ح٣٣.

(٥) أبو داود، السنن، ١/ ٢٧٢، ح١٠٣٨.

وهـذا إسـناد شـامي وهو من حسان حديثه، وتابع عمرو بن عثمان على قوله عن أبيه، عـبدالرزاق بـن همـام الصـنعاني والحكم بن نافع[1]، وله شواهد صحيحة أنه ﷺ سجد للسهو سجدتين بعد السلام[2].

الحديث الخـامس: (الْجَاهِـرُ بِالْقُرْآنِ كَالْجَاهِرِ بِالصَّدَقَةِ...) سبق عند الترمذي الحديث السادس عشر[3]، وهو من روايته عن غير أهل بلده وهو ضعيف، وقد أخرجه أبو داود شاهداً في الباب.

الحديث السادس: في الصلاة، باب الدعاء، أخرجه شاهداً في بابه.

قـال: حَدَّثَـنَا سُـلَيْمَانُ بْـنُ عَبْدِالْحَمِـيدِ الْـبَهْرَانِيُّ قَالَ قَرَأْتُهُ فِي أَصْلِ إِسْمَعِيلَ يَعْنِي ابْنَ عَـيَّاشٍ حَدَّثَـنِي ضَمْضَـمٌ عَـنْ شُرَيْحٍ حَدَّثَنَا أَبُو ظَبْيَةَ أَنَّ أَبَا بَحْرِيَّةَ السَّكُونِيَّ حَدَّثَهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ يَسَـارٍ السَّكُونِيِّ ثُمَّ الْعَوْفِيِّ[4] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ بِبُطُونِ أَكُفِّكُمْ وَلا تَسْأَلُوهُ بِظُهُورِهَا).**

قَالَ أبوداود وقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِالْحَمِيدِ لَهُ عِنْدَنَا صُحْبَةٌ يَعْنِي مَالِكَ بْنَ يَسَارٍ[5].

قلـت: وقـول سليمان قرأته في أصل إسماعيل من قبيل الوجادة، إلا أن سليمان حمصي مـن معاصـري إسماعيل وتلاميذه[6]، لذا صححه الترمذي كما سيأتي، فهو حديث حسن، فقد قـبل الأئمـة روايـة إسماعـيل بـن عياش عن أهل بلده وهذا منها، والصحابي الجليل مالك بن يسار ذكره المؤلفون في الصَّحابة بهذا الحديث[7].

وذكـر الذهـبي في المـيزان في تـرجمة إسماعـيل بـن عـياش أن بعـض العـلماء قـبل مـرويات إسماعيل عن أهل بلده، وأن الترمذي صحح بعض أحاديثه عن أهل بلده، وذكر هذا الحديث منها[8].

---

(١) عبد الرزاق، المصنف، ٢/ ٣٢٢، ح٣٥٣٣؛ الطبراني، المعجم الكبير، ٢/ ٩٢، ح١٤١٢.

(٢) مسلم، الصحيح، ١/ ٤٠١، ح٥٧٢؛ ابن خزيمة، الصحيح، ٢/ ١٣٢، ح١٠٥٨، ١٠٥٩.

(٣) انظر :ص٣٦٤

(٤)مالك بن يسار، صحابي قليل الحديث، ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥١٨، ت٦٤٥٧، وانظر الإصابة، ٥/ ٧٥٩.

(٥) أبو داود، السنن، ٢/ ٧٨، ح١٤٨٦.

(٦) تهذيب التهذيب، ٤/ ١٨٠.

(٧) ابـن عـبد الـبر، الاسـتيعاب، ٣/ ١٣٦٢، ج٢٣٠٤؛ ابـن حجـر، الإصـابة، ٥/ ٧٥٩، ت٧٧٠٨؛ ابـن قانع ،معجم الصحابة، ٣/ ٤٧، ت٩٩١.

(٨) ميزان الاعتدال، ١/ ٤٠٢.

الحديث السابع: في الطلاق باب في عدّة المطلقات أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِالْحَمِيدِ الْبَهْرَانِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُهَاجِرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ الْأَنْصَارِيَّةِ: (**أَنَّهَا طُلِّقَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُطَلَّقَةِ عِدَّةٌ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حِينَ طُلِّقَتْ أَسْمَاءُ بِالْعِدَّةِ لِلطَّلَاقِ فَكَانَتْ أَوَّلَ مَنْ أُنْزِلَتْ فِيهَا الْعِدَّةُ لِلْمُطَلَّقَاتِ**)[1].

قلت: هذا إسناد شامي، والمهاجر هو ابن أبي مسلم الأنصاري الدمشقي مولى أسماء بنت يزيد رضي الله عنها مقبول من الثالثة[2]، وابنه عمرو ثقة[3]، فيكون هذا من حسان حديثه عن أهل بلده وإنْ لم يكن له متابعات أو شواهد، والله أعلم.

الحديث الثامن: في الجهاد، باب: في الوقوف على الدابة أخرجه وحده في الباب قال: حَدَّثَنَا عَبْدُالْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَيَّاشٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**إِيَّاكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا ظُهُورَ دَوَابِّكُمْ مَنَابِرَ فَإِنَّ اللَّهَ إِنَّمَا سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُبَلِّغَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ وَجَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فَعَلَيْهَا فَاقْضُوا حَاجَتَكُمْ**)[4].

قلت: هذا إسناد شامي وهو من حسان حديثه، وله متابع عن بقية، عن الأوزاعي، عن يحيى به بمثله[5].

وله شاهد بسند حسن عن أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ (**اركبوا هذه الدواب، ولا تتخذوها كراسي**)[6].

الحديث التاسع: في الجهاد، باب ما يؤمر من انضمام العسكر وسعته ،أخرجه وحده في موضوع وأخرج له متابعاً.

قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَسِيدِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ الْخَثْعَمِيِّ عَنْ فَرْوَةَ بْنِ مُجَاهِدٍ اللَّخْمِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ:

---

(١) أبو داود، السنن، ٢/ ٢٨٥، ح٢٢٨١.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٤٨، ت٦٩٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٢٧، ت٥١٢٠.

(٤) أبو داود، السنن، ٣/ ٢٧، ح٢٥٦٧.

(٥) الطبراني، مسند الشاميين، ٢/ ٣٤، ح٨٦٧.

(٦) أخرجه ابن حبان في الصحيح، ١٢/ ٤٣٧، ح٥٦١٩؛ والحاكم في المستدرك، ١/ ٤٤٤، و٢/ ١٠٠؛ والطبراني، المعجم الكبير ، ٢٠/ ١٩٣، ح٤٣٢.

غَزَوْتُ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزْوَةَ كَذَا وَكَذَا فَضَيَّقَ النَّاسُ الْمَنَازِلَ وَقَطَعُوا الطَّرِيقَ فَبَعَثَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُنَادِيًا يُنَادِي فِي النَّاسِ: **(أَنَّ مَنْ ضَيَّقَ مَنْزِلًا أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا فَلَا جِهَادَ لَهُ)**[1].

ثـم أخـرج متابعة: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ أَسِيدِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ عَنْ فَرْوَةَ بْنِ مُجَاهِدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ غَزَوْنَا مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ[2].

قلت: ولـه متابع آخر عن أبي إسحاق الفزاري، عن الأوزاعي، عن أسيد بن عبدالرحمن، عن رجل من جهينة، عن رجل، قال: غزونا مع رسول الله ﷺ بنحوه[3].

وقال الدارقطني: رواه بقية وتابعه إسماعيل، ثم قال: حَفِظَ بقيةُ إسنادَه ولم يحفظ الفزاري[4].

وحسنه السيوطي[5]، فالحديث من حسان حديث إسماعيل عن أهل بلده.

الحديث العاشر: في الجهاد أيضاً، باب: في السَّلب لا يخمس، أخرجه وحده في بابه.

قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ: **(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالسَّلَبِ لِلْقَاتِلِ وَلَمْ يُخَمِّسِ السَّلَبَ)**[6].

قلت: تابعه الوليد بن مسلم، عن صفوان بن عمرو، به بنحوه ولم يذكر خالد بن الوليد في السند[7]، وتابعه أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، عن صفوان بن عمرو، به بنحوه ولم يذكر خالد بن الوليد[8].

---

(١) أبو داود، السنن، ٣/ ٤١، ح٢٦٢٩.

(٢) المصدر نفسه، ٣/ ٤٢، ح٢٦٣٠.

(٣) زوائد الحارث، ٢/ ٦٥٣، ح٦٣٠.

(٤) العلل، ٦/ ٩١، ح١٠٠٢.

(٥) فيض القدير، ٦/ ١٧٥.

(٦) أبو داود، السنن، ٣/ ٧٢، ح٢٧٢١.

(٧) المصدر نفسه، ٣/ ٧١، ح٢٧١٩ بنحوه مطولاً؛ وابن حبان، الصحيح، ١١/ ١٧٨، ح٤٨٤٤.

(٨) الطبراني، مسند الشاميين، ٢/ ٧٨، ح٩٤٩.

وتابعه الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن جبير بن نفير، عن عوف بن مالك مرفوعاً بنحوه مختصراً[1]، فهذا حديث شامي وله متابعات شامية فهو من حسان حديث إسماعيل عن الشاميين والله أعلم.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في الجهاد، باب فيمن جاء بعد الغنيمة لا سهم له، صدر به الباب وأخرج له شواهد ومتابعات.

قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ عَنْبَسَةَ ابْنَ سَعِيدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ أَبَانَ بْنَ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ عَلَى سَرِيَّةٍ مِنَ الْمَدِينَةِ قِبَلَ نَجْدٍ فَقَدِمَ أَبَانُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَصْحَابُهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَيْبَرَ بَعْدَ أَنْ فَتَحَهَا وَإِنَّ حُزُمَ خَيْلِهِمْ لِيفٌ فَقَالَ أَبَانُ اقْسِمْ لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ أَبو هُرَيْرَةَ فَقُلْتُ لا تَقْسِمْ لَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ أَبَانُ أَنْتَ بِهَا يَا وَبْرُ[2]، تَحَدَّرُ عَلَيْنَا مِنْ رَأْسِ ضَالٍ[3]، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**اجْلِسْ يَا أَبَانُ**) وَلَمْ يَقْسِمْ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)[4].

قلت تابعه عليه: الوليد بن مسلم قال: سمعت سعيد بن عبد العزيز يقول: سمعت ابن شهاب يخبر عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة بنحوه[5].

قال البيهقي: "قال محمد بن يحيى الذهلي: الحديثان محفوظان حديث عَنْبَسَة من حديث الزبيدي، وحديث سعيد بن المسيب، من حديث سعيد بن عبد العزيز"[6].

وهو عند البخاري من طريق الحميدي، عن سفيان بن عينية، عن الزهري، عن عنبسة به بنحوه[7].

---

(١) الطبراني، الكبير، ١٨/ ٥٢، ح٩٢.

(٢) الوَبر: دابة قدر السنور داجن في البيوت لا ذنب لها، يشبه الرجل بها تحقيراً، لسان العرب، باب الراء، فصل الواو، ٥/ ٢٧٢.

(٣) ومعنى تحدر علينا أي هبط وتدلى، ورأس ضال بتحقيق اللام اسم موضع أو جبل بعينه والمراد توهين أمره وتحقير قدره. ابن الأثير، النهاية، ٣/ ١٠٩.

(٤) أبو داود، السنن، ٣/ ٧٣، ح٢٧٢٣.

(٥) الطبراني، مسند الشاميين، ١٢/ ١٦٤، ح٢٧٣.

(٦) السنن الكبرى، ٦/ ٣٣٤، ح١٢٧٠٠.

(٧) الصحيح، ص٨٨٤، ح٤٢٣٨، و ص٥٩٧، ح٢٨٢٧.

وقال: ويذكر عن الزبيدي، عن الزهري، قال أخبرني عنبسة بن سعيد، ثم ذكر السند بنحوه[١].

فهذا الحديث من صحيح حديث إسماعيل بن عياش عن أهل بلده والله أعلم.

الحديث الثاني عشر:(**إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ**): سبق عند الترمذي الخامس[٢]، وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وقد أخرجه أبو داود وحده في بابه.

الحديث الثالث عشر: في الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام ، أخرجه متابعاً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَتِيقٍ الدِّمَشْقِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُجْرٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمِقْدَامِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (**أَنَا وَارِثُ مَنْ لا وَارِثَ لَهُ أَفُكُّ عَانِيَهُ وَأَرِثُ مَالَهُ وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لا وَارِثَ لَهُ يَفُكُّ عَانِيَهُ وَيَرِثُ مَالَهُ**)[٣].

قلت: له متابع عند ابن حبان وغيره من طريق شعبة، عن بديل بن ميسر، قال: سمعت علي بن أبي طلحة، عن راشد بن سعد، عن أبي عامر الهوزني – عبدالله بن لحي - عن المقدام بنحوه[٤] وهو سند حسن.

وذكر أبو داود نفسه أن الزبيدي رواه عن راشد بن سعد، عن ابن عائذ، عن المقدام. ورواه معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، قال: سمعت المقدام[٥].

قلت: طريق إسماعيل ضعيفة فيها: يزيد بن حجر الشامي مجهول[٦]، أما الحديث: فقد نقل البيهقي عن ابن معين أنه كان يبطله –أي حديث المقدام- ويقول ليس فيه حديث قوي[٧].

قلت بل فيه: فمتابع ابن حبان حسنهُ أبو زرعة[١] وصححه الحاكم ووافقه الذهبي[٢] وصححه الطحاوي[٣] وغيرهم.

---

(١) البخاري ،الصحيح ، ص٥٩٧، ح٢٨٢٧.

(٢) انظر :ص٣٥٦

(٣) أبو داود، السنن، ٣/ ١٢٣، ح٢٩٠١.

(٤) ابن حبان، الصحيح، ١٣/ ٣٩٧، ح٦٠٣٥. الحاكم، المستدرك، ٤/ ٣٤٤، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٥) أبو داود، السنن، ٣/ ١٢٣، ح٢٩٠٠.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٦٠٠، ت٧٧٠٢.

(٧) السنن الكبرى، ٦/ ٢١٥.

الحديث الرابع عشر: في البيوع، باب: في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه عنده أخرجه شاهداً.

من طريق إِسْمَعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عَيَّاشٍ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ قَالَ أبوداود وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ أَبُو الْهُذَيْلِ الْحِمْصِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ.

أي نحو حديث: عَبْدُاللَّهِ بْنا مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ وَلَمْ يَقْبِضِ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أُسْوَةُ الْغُرَمَاءِ**[4]).

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ مَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ ...

قَالَ أبو داود حَدِيثُ مَالِكٍ أَصَحُّ[5] -يعني مالك عن الزهري أصح من الزبيدي عن الزهري-.

وأخرجه ابن ماجه من طريق إسماعيل عن عياش ،عن موسى بن عقبة، عن الزهري به بنحوه[6].

قلت: مالك أرسله والزبيدي أسنده.

قال الدارقطني: إسماعيل بن عياش مضطرب الحديث، ولا يثبت هذا عن الزهري مسنداً إنما هو مرسل[7].

---

(١) ابن أبي حاتم،العلل، ٢/ ٥، ح١٦٣٦.

(٢) المستدرك، ٤/ ٣٤٤.

(٣) مشكل الآثار، ٤/ ٧.

(٤) الغرماء: جمع غارم وهو الذي له الدّين أو عليه، والمراد بها في الحديث الذي له، لسان العرب، باب الميم، فصل الغين، ١٢/ ٤٣٦.

(٥) أبو داود، السنن، ٣/ ٢٨٧، ح٣٥٢٢.

(٦) السنن، ٢/ ٧٩٠، ح٢٣٥٩.

(٧) العلل، ٣/ ٢٩، ح١٠٩.

قلت: أما قول الدارقطني أن هذا الحديث لم يثبت عن الزهري مسنداً فالزبيدي لم يتفرد برفعه عن الزهري، بل شاركه في ذلك موسى بن عقبة[1] وهو ثقة[2] رواه عنهما إسماعيل بن عياش، يضاف إلى ذلك أن رواية إسماعيل عن الزبيدي هي عن أهل بلده فالزبيدي حمصي ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري[3].

قال ابن عبدالبر: "وقد تكون رواية من أسنده عن ابن شهاب صحيحة لأن يحيى بن سعيد يروي عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن عمر بن عبد العزيز، عن أبي بكر ابن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، في التفليس مثله سواء إلا أنه لم يذكر الموت وحكمه"[4].

قلت: وأما قول الدارقطني: إسماعيل بن عياش مضطرب الحديث، فلا يسلم على إطلاقه، فجمهور النقاد على أنه ضابط لحديث أهل بلده مضطرب في غيرها وروايته عن الزبيدي من روايته عن أهل بلده والله أعلم.

الحديث الخامس عشر: (**إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ...الحديث**) سبق عند الترمذي الحديث الخامس[5] وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وكان أبو داود صدر به الباب وأخرج له متابعان وشواهد.

الحديث السادس عشر: في الأطعمة، باب: في أكل الضب أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ أَنَّ الْحَكَمَ بْنَ نَافِعٍ حَدَّثَهُمْ حَدَّثَنَا ابْنُ عَيَّاشٍ عَنْ ضَمْضَمِ بْنِ زُرْعَةَ عَنْ شُرَيْحِ ابْنِ عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي رَاشِدٍ الْحُبْرَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِبْلٍ[6]: (**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الضَّبِّ**)[7].

أخرجه البيهقي من طريق أبي داود وقال: "وهذا يتفرد به إسماعيل بن عياش وليس بحجة، وما روي في إباحته أصح منه، والله أعلم"[1].

---

(١) ابن حبان، الصحيح، ١١/ ٤١٥.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٥٢، ت٦٩٩٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٥١١، ت٦٣٧٢.

(٤) التمهيد، ٨/ ٤٠٧-٤٠٨.

(٥)انظر :ص٣٥٦

(٦) عبدالرحمن بن شبل: هو الأنصاري، صحابي، أحد نقباء الأنصار، عداده في أهل المدينة، ونزل الشام، ابن حجر، الإصابة، ٤/ ٣١٥.

(٧) أبو داود، السنن، ٣/ ٣٥٤، ح٣٧٩٦.

قلت: هذا إسناد شامي، لذا حسنه ابن حجر فقال: أخرجه أبو داود بسند حسن فإنه من رواية إسماعيل بن عياش... وحديث إسماعيل بن عياش عن الشاميين قوي، وهؤلاء شاميون ثقات، ولا تغتر بقول الخطابي: ليس إسناده بذاك، وقول ابن حزم: فيه ضعفاء ومجهولون، وقول البيهقي: تفرد به إسماعيل بن عياش وليس بحجة، وقول ابن الجوزي: لا يصح، في كل ذلك تساهل لا يخفى، فإن رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين قوية عند البخاري، وقد صحح الترمذي بعضها... ثم جمع بين حديث النهي والأحاديث الأخرى[٢].

قلت: ويؤيده كون النهي للكراهة، بدليل أن جابر بن عبد الله لما سئل عنه قال: لا تطعموه، وقذره[٣].

ويتقوى هذا الأمر باحتمال كون هذا الحيوان من الأمم التي مسخت كما روى مسلم في صحيحه أن النبي ﷺ قال: **(لا أدري لعله من القرون التي مسخت)**[٤].

فيكون النهي تنزيهاً وهو أولى وأحوط والله أعلم.

الحديث السابع عشر: في الطب، باب في الأدوية المكروهة، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادَةَ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالدَّوَاءَ وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَتَدَاوَوْا وَلا تَدَاوَوْا بِحَرَامٍ)**[٥].

قلت: وهذا إسناد شامي إلا أن فيه ثعلبة بن مسلم الشامي مستور[٦].

ويشهد له حديث ابن مسعود مرفوعا: **(إن الله لم يجعل شفاءكم في حرام)**. علقه البخاري بصيغة الجزم، وقال ابن حجر أوردناه في تغليق التعليق بأسانيد صحيحة[٧].

وأما قوله **(لكل داء دواء)** فرواه مسلم عن جابر[٨]، وروى مسلم وغيره أن رسول الله ﷺ سئل عن الخمر فقال: **(أنه ليس بدواء ولكنه داء)**[١].

---

(١) السنن الكبرى، ٩/ ٣٢٦.

(٢) المصدر نفسه، ٩/ ٦٦٥.

(٣) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٥٤٥، ح١٩٥٠.

(٤) المصدر نفسه، ٣/ ١٥٤٥، ح١٩٤٩.

(٥) أبو داود، السنن، ٤/ ٧، ح٣٨٧٤.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٣٤، ت٨٤٦.

(٧) فتح الباري، ٥/ ٣٠-٣١.

(٨) الصحيح، ٤/ ١٧٢٩، ح٢٢٠٤.

الحديث الثامن عشر: أخرجه في العتق، باب: في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت صدر به الباب وأخرج له متابعان.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرٍ حَدَّثَنِي أَبُو عُتْبَةَ إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مُكَاتَبَتِهِ دِرْهَمٌ**)[٢].

قلت: هذا إسناد شامي وهو من حسان حديثه، وله متابعان:

الأول: حسن، من طريق عبدالوارث بن سعيد، عن يحيى بن أبي أنيسة، عن عمرو بن شعيب، به بنحوه أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم[٣].

الثاني: ضعيف، رواه غير واحد عن حجاج بن أرطأة، عن عمرو بن شعيب به بنحوه[٤].

وله شواهد عن عائشة[٥] وزيد بن ثابت[٦] وابن عمر[٧] وغيرهم، وصححه ابن الملقن[٨] والسيوطي[٩].

الحديث التاسع عشر: في اللباس باب في لبس الصوف والشعر، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْعَلَاءِ الزُّبَيْدِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَقِيلِ بْنِ مُدْرِكٍ عَنْ لُقْمَانَ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدٍ السُّلَمِيِّ قَالَ اسْتَكْسَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَسَانِي خَيْشَتَيْنِ[١٠] فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي وَأَنَا أَكْسَى أَصْحَابِي)[١١].

---

(١) المصدر نفسه، ٣/ ١٥٧٣، ح١٩٨٤.

(٢) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٠، ح٣٩٢٦.

(٣) الترمذي، الجامع، ٣/ ٥٦٠، ح١٢٦٠.

(٤) النسائي، السنن الكبرى، ٣/ ١٩٧، ح٥٠٢٥.

(٥) عبد الرزاق، المصنف، ٨/ ٤٠٨، ح١٥٧٢٥.

(٦) البيهقي، السنن الكبرى، ١٠/ ٣٢٤، ح٢١٤٣٠.

(٧) المصدر نفسه، ح٢١٤٣٣.

(٨) خلاصة البدر المنير، ٢/ ٤١٥.

(٩) المناوي، فيض القدير، ٣/ ٥٣٥.

(١٠)الخيش: ثياب رقاق النسيج، غلاظ الخيوط، تتخذ من أردأ الكتان، لسان العرب، باب الشين، فصل الخاء، ٦/ ٣٠١

(١١) أبو داود، السنن، ٤/ ٤٤، ح٤٠٣٢.

أخرجه شاهداً لحديث خرج رسول الله ﷺ وعليه مَرْط[1] مُرَحَّل[2] من شعر أسود[3].

قلت: وهذا من روايته عن عقيل بن مدرك وهو شامي مقبول، وباقي رجاله ثقات وشيخ أبي داود حسين بن علي، مقبول[4] فيكون من حسان حديثه عن أهل بلده والله أعلم.

الحديث العشرون: في اللباس، باب: في الْحُمْرَة، أخرجه متابعاً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الدِّمَشْقِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ شُفْعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: رَآنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ أَبُو عَلِيٍّ اللُّؤْلُؤِيُّ أُرَاهُ وَعَلَيَّ ثَوْبٌ مَصْبُوغٌ بِعُصْفُرٍ مُوَرَّدٌ - **فَقَالَ: (مَا هَذَا؟!)** فَانْطَلَقْتُ فَأَحْرَقْتُهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(مَا صَنَعْتَ بِثَوْبِكَ)** فَقُلْتُ: أَحْرَقْتُهُ قَالَ: **(أَفَلا كَسَوْتَهُ بَعْضَ أَهْلِكَ)**.

قَالَ أبو داود رَوَاهُ ثَوْرٌ عَنْ خَالِدٍ فَقَالَ مُوَرَّدٌ وَطَاوُسٌ قَالَ مُعَصْفَرٌ[5].

قلت: هذا إسناد شامي، وفيه شفعة المسمعي مقبول[6]، وله متابع بسند حسن عند أبي داود، من طريق هشام بن الغاز، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده بنحوه[7]، وآخر عند الطبراني في الأوسط عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب عن عبدالله من عمرو بنحوه[8].

وفي صحيح مسلم عن سليمان الأحول، عن طاوس، عن عبد الله بن عمرو قال: رأى عليٌّ رسول الله ﷺ ثوبين معصفرين، فقال: **(أأمك أمرتك بهذا)**؟ فقلت: أغسلها؟ قال: **(بل أحرقها)**[9].

قلت: والأمر بإحراقها في هذه الرواية لا ينافي قوله ألا كسوته بعض أهلك، فإن الأمر بإحراقها هو من باب التغليظ في الزجر عن هذا الفعل، لا أنه أراد ﷺ حرقه فعلاً. يبين ذلك

---

(١) المِرْط، كساء من صوف، لسان العرب، باب الطاء، فصل الميم، ٧/ ٤٠١.

(٢) مُرَحَّل: أي نقش فيه تصاوير الرجال. ابن الأثير، النهاية، ٢/ ٢١٠.

(٣) والحديث عند مسلم، الصحيح، ٤/ ١٨٨٤، ح٢٤٢٤.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٣٩٦، ت٤٦٦٣.

(٥) أبو داود، السنن، ٤/ ٥٢، ح٤٠٦٨.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٦٨، ت٢٨١٢.

(٧) أبو داود، السنن، ٤/ ٥٢، ح٤٠٦٦.

(٨) المعجم الأوسط، ٨/ ١١٧، ح٨١٤٣.

(٩) الصحيح، ٣/ ١٦٤٧، ح٢٠٧٧.

أنـهﷺ في روايـة هشـام: سـأله في اليـوم الـتالي مـاذا فعل بها فأخبره أنه أحرقها، فأخبره ﷺ أن الانـتفاع لمن يجوز له لبسها وهن النساء أولى من إتلافها بالحرق أو غيره. فتكون رواية هشام أتم وروايـة طـاووس أخصـر، والله أعـلم، فـيكون هـذا من حسن حديثه خاصة أنه من روايته عن شرحبيل بن مسلم.

الحديث الحادي والعشرون: في الباب السابق، أخرجه شاهداً .

قـال: حَدَّثَـنَا ابْـنُ عَـوْفٍ الطَّـائِيُّ حَدَّثَـنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ ابْنُ عَوْفٍ الطَّـائِيُّ وَقَـرَأْتُ فِي أَصْلِ إِسْمَعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي ضَمْضَمٌ يَعْنِي ابْنَ زُرْعَةَ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ حَبِيبِ بْـنِ عُبَـيْدٍ عَـنْ حُرَيْثِ بْنِ الأَبَجِّ السَّلِيحِيِّ: **(أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ قَالَتْ كُنْتُ يَوْمًا عِنْدَ زَيْنَبَ امْرَأَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ نَصْبُغُ ثِيَابًا لَهَا بِمَغْرَةٍ**[1] **فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ طَلَـعَ عَلَيْـنَا رَسُـولُ اللَّـهِ صَـلَّى اللَّـه عَلَـيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا رَأَى الْمَغْرَةَ رَجَعَ فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ زَيْنَبُ عَلِمَـتْ أَنَّ رَسُـولَ اللَّـهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَرِهَ مَا فَعَلَتْ فَأَخَذَتْ فَغَسَلَتْ ثِيَابَهَا وَوَارَتْ كُلَّ حُمْرَةٍ ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجَعَ فَاطَّلَعَ فَلَمَّا لَمْ يَرَ شَيْئًا دَخَلَ)**[2].

وابـن عـوف: هـو محمـد، عـارف بحديـث الشـام صـحيحه وضـعيفه خاصـة حديـث الحمصيين، إمام حافظ[3].

قلـت: هـذا إسـناد شامي ولكن في سنده ضعف كما قال الحافظ في الفتح[4] فيه حريث بـن الأبـج السَّليمي، مجهول[5] ولم أقف له على متابعات، يضاف إلى ذلك أنه وجادة وليس ابن عوف من عصري إسماعيل.

الحديث الثاني والعشرون: في الفتن، باب: ذكر الفتن ودلائلها أخرجه شاهداً في بابه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ ابْنُ عَوْفٍ وَقَـرَأْتُ فِـي أَصْلِ إِسْمَعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي ضَمْضَمٌ عَنْ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ يَعْنِي الأَشْعَرِيَّ قَالَ: قَـالَ رَسُـولُ اللَّـهِ صَـلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إِنَّ اللَّهَ أَجَارَكُمْ مِنْ ثَلاثِ خِلالٍ أَنْ لا يَدْعُوَ عَلَيْكُمْ**

---

(١) المَغْرة: طين احمر يصبغ به، لسان العرب، باب الراء، فصل الميم ٥/ ١٨١.

(٢) أبو داود، السنن، ٤/ ٥٣، ح٤٠٧١.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٩/ ٣٤٠.

(٤) الفتح، ١٠/ ٣٠٦.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٥٦، ت١١٧٩.

الحديث الرابع والعشرون: في الأدب، باب في النهي عن التجسس أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْحَضْرَمِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا ضَمْضَمُ بْنُ زُرْعَةَ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ وَكَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ وَعَمْرِو بْنِ الْأَسْوَدِ وَالْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ وَأَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**إِنَّ الْأَمِيرَ إِذَا ابْتَغَى الرِّيبَةَ فِي النَّاسِ أَفْسَدَهُمْ**)[٢].

قلت: هذا إسناد شامي رجاله ثقات، إلا أن جبيراً وكثيراً وعمراً من كبار ثقات التابعين فروايتهم مرسلة عن النبي ﷺ، وشريح عن المقدام وأبي أمامة مرسل كما قال ابن أبي حاتم عن أبيه[٣]، وله شاهد من حديث معاوية صححه النووي والسيوطي[٤]، فيكون هذا الحديث من حسان حديث إسماعيل عن أهل بلده لتعاضد هذه المراسيل الخمسة والله أعلم.

الحديث الخامس والعشرون: في الأدب باب ما جاء في المتشدّق في الكلام أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْبَهْرَانِيُّ أَنَّهُ قَرَأَ فِي أَصْلِ إِسْمَعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ وَحَدَّثَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ ابْنُهُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي ضَمْضَمٌ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو ظَبْيَةَ أَنَّ عَمْرَو ابْنَ الْعَاصِ قَالَ يَوْمًا وَقَامَ رَجُلٌ فَأَكْثَرَ الْقَوْلَ فَقَالَ عَمْرٌو: لَوْ قَصَدَ فِي قَوْلِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُ؛ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يَقُولُ: (لَقَدْ رَأَيْتُ أَوْ أُمِرْتُ أَنْ أَتَجَوَّزَ فِي الْقَوْلِ فَإِنَّ الْجَوَازَ هُوَ خَيْرٌ**)[٥].

قلت: إسناده شامي، وقد حسنه السيوطي[٦]، وتعقبه المناوي[٧] فقال: "وليس بحسن إذ فيه سليمان بن عبدالحميد البهراني قال في الكاشف: ضعيف، وفي ذيل الضعفاء: كذبه النسائي، وإسماعيل بن عياش: ليس بقوي، وابنه محمد قال أبو داود: ليس بذاك وقال: أبو حاتم لم يسمع من أبيه، ضمضم بن زرعة ضعفه أبو حاتم، وأبو ظبية مجهول".

---

(١) المزي، تهذيب الكمال، ٣١/ ٢٤٩.

(٢) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٧٢، ح٤٨٨٩.

(٣) المراسيل، ص٩٠.

(٤) المناوي، فيض القدير، ١/ ٥٥٩، رواه أبو داود في السنن، ٤/ ٢٧٢، ح٤٨٨٨.

(٥) أبو داود، السنن، ٤/ ٣٠٢، ح٥٠٠٨.

(٦) انظر فيض القدير، ٥/ ٢٧٧.

(٧) المصدر نفسه، ٥/ ٢٧٧.

قلت: ولا يحسن قول المناوي فقد نقل ماله دون ما عليه.

فالبهراني قد قال أبو حاتم: كان صديقي وقد كتبتُ عنه، وسمعت منه بحمص وهو صدوق،وقال ابن حبان كان ممن يحفظ الأحاديث وينتصب، ووثقه مسلمة بن قاسم وأبو علي الجياني[1]، لذا قال الحافظ في التقريب صدوق رمي بالنصب وقد أفحش النسائي القول فيه[2].

قلت: ولعل ذلك من النسائي لما نسب إلى البهراني من النصب والله أعلم.

أما إسماعيل بن عياش: فليس بقوي عن غير الشاميين، وهذا من روايته عن الشاميين.

وابنه: ليس الاعتماد عليه بهذا السند: فإن سليمان ذكر مع أنه سمعه من محمد أنه قرأه من أصل إسماعيل وسليمان عصري إسماعيل وتلميذه كما سبق.

وقال ابن حجر عن محمد: عابوا عليه أنه حدث عن أبيه من غير سماع[3].

وضمضم بن زرعة فإن ضعفه أبو حاتم فقد وثقه ابن معين، وأحمد بن عيسى صاحب تاريخ الحمصيين وضمضم حمصي، وابن نمير فيما نقل عنه ابن خلفون. وذكره ابن الجوزي في الضعفاء[4].

وأما أبو ظَبْية: فهو الكلاعي الحمصي فلا يصح وصفه بالجهالة وقد روى عنه ستة منهم ثابت البناني، وشريح بن عبيد، وقد وثقه ابن معين وقال الدارقطني: ليس به بأس[5].

وأما الذي جعل المناوي يصفه بالجهالة أنهم لم يعرفوا اسمه، وقال بعضهم اسمه كنيته[6]. والله أعلم.

فظهر بهذا أن هذا الحديث من حسان حديث إسماعيل عن أهل بلده. والله أعلم.

الحديث السادس والعشرون، والحديث السابع والعشرون: أخرجهما في الأدب، باب: ما يقول إذا أصبح أخرجهما في الشواهد .

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ ابْنُ عَوْفٍ وَرَأَيْتُهُ فِي أَصْلِ إِسْمَعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي ضَمْضَمٌ عَنْ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ قَالَ: **(قَالُوا يَا رَسُولَ**

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/ ٤١٣.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٥٢، ت٢٥٨٤.

(٣)ابن حجر، تقريب التهذيب ، ص٤٦٨، ح٥٧٣٥.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/ ٥٧٨.

(٥) السنن، ٦/ ٣٩٠.

(٦) المزي، تهذيب الكمال، ٣٣/ ٤٤٧.

اللَّـهِ حَدِّثْـنَا بِكَلِمَـةٍ نَقُولُهَـا إِذَا أَصْبَحْنَا وَأَمْسَيْنَا وَاضْـطَجَعْنَا فَأَمَـرَهُمْ أَنْ يَقُولُـوا اللَّهُـمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ...)[1].

قلـت: هـذا إسـناد شـامي إلا أنـه ضـعيف للانقطـاع في سـنده، شـريح عن أبي مالك مرسـل[2]، فهـو مـن ضـعيف حديـثه عن أهل بلده، ولكن المتن له شاهد صحيح بمعناه أخرجه مسلم[3] وغيره عن ابن مسعود. والله أعلم.

الحديـث الـثامن والعشـرون: في الأدب بـاب: ما جاء فيمن دخل بيته ما يقول، أخرجه شاهداً في الباب .

قـال: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْفٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ ابْنُ عَوْفٍ وَرَأَيْتُ فِي أَصْلِ إِسْمَعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي ضَمْضَمٌ عَنْ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَـلَّى اللَّـه عَلَـيْهِ وَسَـلَّمَ: (إِذَا وَلَـجَ الـرَّجُلُ بَيْـتَهُ فَلْيَقُلِ اللَّهُـمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَوْلَجِ وَخَيْرَ الْمَخْرَجِ بِسْمِ اللَّهِ وَلَجْنَا وَبِسْمِ اللَّهِ خَرَجْنَا وَعَلَى اللَّهِ رَبِّنَا تَوَكَّلْنَا ثُمَّ لِيُسَلِّمْ عَلَى أَهْلِهِ)[4].

قلـت وهـو كسـابقه، إسـناد شـامي ضـعيف للانقطـاع في سـنده، شريح عن أبي مالك مرسل. ولم أقف له على متابعات والله أعلم.

خلاصة مرويات إسماعيل بن عياش عند أبي داود.

روى له أبو داود ثمانية وعشرين حديثاً.

- سبعة عشر في باب الشواهد، واثنان في باب المتابعات.
- وأربعـة صـدر بهـا الـباب وأخـرج لهـا متابعات وشواهد، وخمسة لم يخرج في الباب غيرها.

- سبعة وعشرين حديثاً من روايته عن أهل بلده.
  - تسعة عشر حديثاً من حسن أو صحيح روايته عنهم.

  وثمانية أحاديث ضعيفة:
  - خمسة أحاديث منها علتها الإرسال وقد رويت موصولة.
  - وثلاثة علتها جهالة شيوخه.
- والحديث الثامن والعشرون من روايته عن غير أهل بلده وهو ضعيف.

---

(١) أبو داود، السنن، ٤/ ٣٢٢، ح٥٠٨٣، و٥٠٨٤.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ٣١/ ٢٤٩.

(٣) الصحيح، ٤/ ٢٠٨٩، ح٢٧٢٣، وابن حبان، الصحيح، ٣/ ٢٤٣، ح٩٦٣؛ وأبو داود، السنن، ٤/ ٣١٨،ح٥٠٧١.

(٤) أبو داود، السنن، ٤/ ٣٢٥، ح٥٠٩٦.

رابعاً: مرويات إسماعيل بن عياش عند ابن ماجه:

أخرج له ابن ماجة ستة وأربعين حديثاً.

الحديث الأول: رواه في المقدمة في فضل سعد بن أبي وقاص ﷺ أخرجه مقروناً متابعة.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ أَنْبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ح وحَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَعِيلَ وَإِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُول: لَقَدْ جَمَعَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ أَبَوَيْهِ **فَقَالَ: (ارْمِ سَعْدُ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي)**[1].

قلت هذا وإن كان إسناداً مدنياً إلا أنه صحيح، وإسماعيل لم يتفرد به، بل أخرجه ابن ماجه مقروناً بحاتم بن إسماعيل وهو مدني: قال فيه الحافظ: صحيح الكتاب صدوق يهم[2].

وله متابعات صحيحة غير ما ذكر ابن ماجه، منها ما عند الشيخين:

عند مسلم من طريق سليمان بن بلال والليث بن سعد عن يحيى بن سعيد به بمثله[3]، وعند البخاري: من طريق مروان بن معاوية عن هاشم بن هاشم السعدي عن سعيد ابن المسيب به بمثله[4].

الحديث الثاني: في المقدمة كذلك في فضل العباس بن عبد المطلب، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُالْوَهَّابِ بْنُ الضَّحَّاكِ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّم: **(إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلاً كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً فَمَنْزِلِي وَمَنْزِلُ إِبْرَاهِيمَ فِي الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُجَاهَيْنِ وَالْعَبَّاسُ بَيْنَنَا مُؤْمِنٌ بَيْنَ خَلِيلَيْنِ)**[5].

قلت: وهذا إسناد شامي إلا أن فيه شيخ ابن ماجه عبد الوهاب بن الضحاك العَرْضي، متروك كذبه أبو حاتم وقال أبو داود: يضع الحديث. وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة،

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٤٧، ١٣.

(٢) تقريب التهذيب، ص١٤٤، ت٩٩٤.

(٣) الصحيح، ٤/ ١٨٧٦، ح٢٤١٢.

(٤) الصحيح، ص٨٤٩، ح٤٠٥٥.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٠، ح١٤١.

وشيخه إسماعيل اختلط بأخره. وقال ابن رجب: انفرد به المصنف وهو موضوع فإنه من بلايا عبد الوهاب، وكذلك قال العقيلي والذهبي[1].

الحديث الثالث: في الطهارة، باب: لا وضوء إلا من حدث، أخرجه شاهداً في الباب .

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُبَيْدِاللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ قَالَ رَأَيْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَشُمُّ ثَوْبَهُ فَقُلْتُ مِمَّ ذَلِكَ قَالَ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **(لا وُضُوءَ إِلاَّ مِنْ رِيحٍ أَوْ سَمَاعٍ)**[2].

قلت: وهذا كذلك إسناد شامي إلا أنه ضعيف كذلك؛ لأن فيه عبدالعزيز بن عبيدالله الحمصي شيخ إسماعيل وهو ضعيف ولم يروِ عنه غير إسماعيل[3]، وله متابع عند أحمد من طريق يحيى بن إسحاق، عن ابن لهيعة، عن محمد بن عبد الملك، عن محمد بن عمرو بن عطاء به بنحوه[4]، وابن لهيعة مختلط ويحيى ليس من قدامى أصحابه.

أما المتن فله شواهد صحيحة عند البخاري[5] ومسلم[6] وغيرهما من حديث أبي هريرة بلفظ **(حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً)**.

الحديث الرابع: **(لا يَقْرَأُ الْجُنُبُ وَالْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ)**، سبق عند الترمذي الحديث الأول[7] وهو من روايته عن غير الشاميين وهو من ضعيف حديثه، وأخرجه ابن ماجة شاهداً.

الحديث الخامس: في كتاب المساجد، باب: الدعاء عند دخول المساجد، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ دِينَارٍ الْحِمْصِيُّ وَعَبْدُالْوَهَّابِ بْنُ الضَّحَّاكِ قَالا حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ ابْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِالْمَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣/ ٥٢٨، وانظر مصباح الزجاجة، ١/ ٢١؛ وسير أعلام النبلاء، ٢/ ٩٣، وقال فيه: حديث موضوع وفي إسناده عبد الوهاب العرضي الكذاب. وضعفاء العقيلي،٣/ ٧٨، ترجمة،١٠٤٤.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/ ١٧٢، ح٥١٦، وانظر، ح٥١٥، شاهدٌ له صحيح من حديث أبي هريرة.

(٣) تقريب التهذيب، ص٣٥٨، ترجمة ٤١١١.

(٤) أحمد، المسند، ٣/ ٤٢٦.

(٥) الصحيح، ١/ ٢٧٦، ح٣٦١٨.

(٦) الصحيح، ص٤٨، ح١٣٧.

(٧) انظر : ص٣٥٢

اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيُسَلِّمْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ لِيَقُلِ اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ)[1].

قلت: هو إسناد مدني وهو من صحيح حديثه عن غير أهل بلده، له متابعان صحيحان[2]: عن بشر بن الفضل عن عمارة به بمثله، وعن يحيى بن يحيى، عن سليمان بن بلال، عن ربيعة به بمثله.

الحديث السادس: (مَنْ صَلَّى فِي مَسْجِدٍ جَمَاعَةً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً...الحديث)، سبق عند الترمذي، الحديث الثاني[3] وهو من ضعيف حديثه عن أهل بلده، وأخرجه ابن ماجه وحده في موضوعه.

الحديث السابع: في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب رفع اليدين إذا كبر وإذا رفع رأسه من الركوع أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالا حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ الأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الصَّلاةِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ حِينَ يَفْتَتِحُ الصَّلاةَ وَحِينَ يَرْكَعُ وَحِينَ يَسْجُدُ)[4].

قلت: وهذا إسناد مدني وقد ضعفه الطحاوي[5] والبوصيري[6] بذلك، ولم أقف له على متابعات. والله أعلم.

الحديث الثامن: أخرجه في إقامة الصلاة، باب: رد السلام على الإمام صدّر به الباب وأخرج له متابعات.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْهُذَلِيُّ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا سَلَّمَ الإِمَامُ فَرُدُّوا عَلَيْهِ[7])[1].

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٢٥٤، ح٧٧٢.

(٢) مسلم، الصحيح، ١/ ٤٩٤، ح٧١٣؛ ابن حبان، الصحيح، ٥/ ٣٩٧، ح٢٠٤٨.

(٣) انظر :ص٣٥٣

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/ ٢٧٩، ح٨٦٠.

(٥) الزيلعي، نصب الراية، ١/ ٤١٤.

(٦) البوصيري، مصباح الزجاجة، ١/ ١٠٧.

(٧) ومعنى الحديث: إذا سلّم الإمام فسلّموا ناوين الرّدّ عليه، حاشية السندي على سنن ابن ماجه، ١/ ٤٩٥.

ثم أخرج له متابعاً عن علي[2] بن القاسم، عن همام بن يحيى، عن قتادة، بنحوه[3]. وهو سند صحيح.

وله متابع عند الطبراني من طريق الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن قتادة به بنحوه[4]. سعيد بن بشير ضعيف[5].

قلت: هذا الحديث من حديث إسماعيل عن غير أهل بلده، وهو ضعيف بهذا السند وإن كان متابعه عند ابن ماجه صحيح، إلا أن أبا بكر الهذلي شيخ إسماعيل متروك الحديث[6].

الحديث التاسع: في إقامة الصلاة، باب: إقامة الصفوف، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يَصِلُونَ الصُّفُوفَ وَمَنْ سَدَّ فُرْجَةً رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً)**[7].

هذا من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين، قال أبو حاتم: هذا خطأ إنما هو عروة أن النبي ﷺ وإسماعيل عنده مناكير من هذا النحو[8]، وقال مغلطاي: حديث مختلف في إسناده لاختلاف حال راويه إسماعيل بن عياش[9]، ونحوه في مصباح الزجاجة[10].

قلت: ولكن لهذا الحديث متابعات تقويه.

الأولى: من طريق عبد الله بن وهب، أخبرني أسامة بن زيد الليثي، عن عثمان بن عروة ابن الزبير، عن أبيه مختصراً[11].

وقد حسن الحافظ ابن حجر هذا الإسناد[12].

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٢٩٧، ح٩٢٢.

(٢) في المطبوع عبدالأعلى والصواب ما أثبتُه.

(٣) المصدر نفسه، ١/ ٢٩٧، ح٩٢١.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير، ٧/ ٢١٤، ح٦٨٩٠.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٦٢٥، ت٨٠٠٢.

(٦) المصدر نفسه، ص٢٣٤، ت٢٢٧٦.

(٧) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣١٨، ج٩٩٥.

(٨) ابن أبي حاتم، العلل، ١/ ١٤٨، ح٤١٥.

(٩) المناوي، فيض القدير، ٢/ ٢٦٩.

(١٠) مصباح الزجاجة، ١/ ١٢٠.

(١١) ابن خزيمة، الصحيح، ٣/ ٢٣، ح١٥٥٠.

(١٢) فتح الباري، ٢/ ٢١٣.

الثانـية: مـن طريق سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، به مختصراً[١]. من غير ذكر من سدّ فرجة.

الثالـثة: من طريق سفيان عن أسامة بن زيد الليثي، عن عبد الله بن عروة بن الزبير عن أبيه به مختصراً[٢].

الحديـث العاشـر: في إقامـة الصـلاة، بـاب: مـا جـاء في الركعـتين بعد المغرب، أخرجه شاهدا.

قـال: حَدَّثَـنَا عَـبْدُالْوَهَّابِ بْـنُ الضَّحَّاكِ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّـه عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ فِـي بَنِي عَبْدِ الأَشْهَلِ فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ فِي مَسْجِدِنَا ثُمَّ قَالَ: **(ارْكَعُوا هَاتَيْنِ الرَّكْعَتَيْنِ فِي بُيُوتِكُمْ)**[٣].

قلـت: وهـذا مـن روايـته عـن غـير الشـاميين، وفـيها شـيخ ابن ماجه عبد الوهاب بن الضحاك متروك وكذبه أبو حاتم[٤].

ورواه غـير واحـد عن ابن إسحاق عن عاصم، عن محمود بن لبيد، ولم يذكروا رافع بن خديج رواه: عبد الأعلى بن القاسم[٥] وإبراهيم بن سعد الزهري[٦] وابن أبي عدي[٧] كذلك.

الحديـث الحـادي عشر: (كُلُّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ)، سبق عند أبي داود الحديث الثالث[٨] وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وقد أخرجه ابن ماجه شاهداً في الباب.

الحديث الثاني عشر: في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في البناء على الصلاة أخرجه شاهداً في الباب.

قـال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنِ ابْنِ جُـرَيْجٍ عَـنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(مَنْ أَصَابَهُ**

---

(١) ابن حبان، الصحيح، ٥/ ٥٣٦، ح٢١٦٢.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ٣/ ١٠٣، ح٤٩٨١.

(٣) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣٦٨، ج١١٦٥.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٣٦٨، ت٤٢٥٨.

(٥) ابن أبي شيبة، المصنف، ٢/ ٥٣، ح٦٣٧٣.

(٦) المصدر نفسه، ٥/ ٤٢٧، ح٢٣٦٧٣.

(٧) أحمد، المسند، ٥/ ٤٢٨، ح٢٣٦٧٨.

(٨) انظر : ص٣٧١

قَيءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسٌ[1] أَوْ مَذْيٌ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَى صَلاتِهِ وَهُوَ فِي ذَلِكَ لا يَتَكَلَّمُ)[2].

قلت: هذا من روايته عن الحجازيين، وهي ضعيفة، قال الدارقطني نقلاً عن محمد بن يحيى الذهلي: "الصحيح عن ابن جريج مرسل، وأما حديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة الذي يرويه إسماعيل بن عياش فليس بشيء"[3].

وقال البيهقي بعد أن نقل كلام الدارقطني: "وقد رواه إسماعيل بن عياش مرّة هكذا مرسلاً كما رواه الجماعة وهو المحفوظ عن ابن جريج وهو مرسل. وذكر نحوه عن الإمام أحمد"[4].

الحديث الثالث عشر: في إقامة الصلاة، باب: في وقت صلاة العيدين. أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُالْوَهَّابِ بْنُ الضَّحَّاكِ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرٍ: **(أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّاسِ يَوْمَ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى فَأَنْكَرَ إِبْطَاءَ الإِمَامِ وَقَالَ إِنْ كُنَّا لَقَدْ فَرَغْنَا سَاعَتَنَا هَذِهِ وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ)**[5].

قلت: هذا إسناد شامي إلا أن فيه شيخ ابن ماجه عبد الوهاب بن الضحاك متروك الحديث وكذبه أبو حاتم[6].

وله متابع صحيح يرويه أبو المغيرة، عن صفوان بن عمرو، به بمثله[7].

الحديث الرابع عشر: في الجنائز، باب: ما جاء في إدخال الميت القبر، أخرجه صدر الباب وأخرج له شواهد ومتابعات.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ح.

---

(١) القَلَس: بالتحريك – ما يخرج من البطن من الطعام أو الشراب إلى الفم أعاده صاحبه أو ألقاه، لسان العرب، باب السين، فصل القاف، ٦/ ١٨٠.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣٨٥، ح١٢٢١.

(٣) الدارقطني، السنن، ١/ ٥٥، ح١٨.

(٤) السنن الكبرى، ١/ ١٤٢، ح٦٥٣، ونحوه ٢/ ٢٥٦، ح٣١٩٩.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ٤١٨، ح١٣١٧.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٣٦٨، ت٤٢٥٧.

(٧) أبو داود، السنن، ١/ ٢٩٦، ح١١٣٥.

وحَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُدْخِلَ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ -وَقَالَ أَبُو خَالِدٍ مَرَّةً إِذَا وُضِعَ الْمَيِّتُ فِي لَحْدِهِ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَقَالَ هِشَامٌ فِي حَدِيثِهِ بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ-)(١).

قلت: إسناد إسماعيل حجازي، وفيه ليث بن أبي سليم قال الحافظ: صدوق اختلط حديثه جداً فلم يميز فترك(٢).

وأخرجه الترمذي من طريق أبي خالد الأحمر، وقال: حسن غريب من هذا الوجه وقد روى من غير وجه عن ابن عمر(٣).

قلت: وله متابع ثان عن أيوب، عن نافع، به بنحوه(٤)، وثالث من طريق قتادة، عن أبي الصديق بكر بن عمرو، عن ابن عمر به بنحوه(٥)، فعلى هذا يكون الحديث حسناً، ويكون هذا من حسان حديث إسماعيل عن غير أهل بلده.

الحديث الخامس عشر: في كتاب الجنائز، باب: في النهي عن النياحة، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ دِينَارٍ حَدَّثَنَا أَبُو حَرِيزٍ مَوْلَى مُعَاوِيَةَ قَالَ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ بِحِمْصَ فَذَكَرَ فِي خُطْبَتِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ النَّوْحِ)(٦).

قلت: هذا إسناد شامي وفيه عبد الله بن دينار الحمصي ضعيف(٧)، وأبو حريز مولى معاوية مجهول(٨)، وله متابع من طريق محمد بن مهاجر الأنصاري، عن كيسان مولى(١) معاوية بنحوه مطولاً(٢)، فيكون هذا من ضعيف روايته عن أهل بلده، وإن كان للمتن شواهد.

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٤٩٤، ح١٥٥٠.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٦٤، ت٥٦٨٥.

(٣) الجامع، ٣/ ٣٦٤، ح١٠٤٦.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط، ٧/ ٢٢٨، ح٧٣٤٧.

(٥) البيهقي، السنن الكبرى، ٤/ ٥٥، ح٦٨٥٢؛ وأبو داود، السنن، ٣/ ٢١٤، ح٣٢١٣؛ وابن حبان، ٧/ ٣٧٠، ح٣١٠٩.

(٦) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٠٣، ح١٥٨.

(٧) ابن حجر ، تقريب التهذيب، ص٣٠٢، ت٣٣٠١.

(٨) المصدر نفسه، ص١٥٧، ت١١٨٥.

الحديث السادس عشر: في الجنائز، باب: ما جاء في الصبر على المصيبة. أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ عَجْلانَ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ابْنَ آدَمَ إِنْ صَبَرْتَ وَاحْتَسَبْتَ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى لَمْ أَرْضَ لَكَ ثَوَابًا دُونَ الْجَنَّةِ**)[3].

قلت: هذا إسناد شامي، قال في المصباح صحيح ورجاله ثقات[4]، وله شواهد كثيرة.

الحديث السابع عشر: في الزكاة، باب: ما تجب فيه الزكاة من الأموال، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِاللَّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: (**إِنَّمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزَّكَاةَ فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ وَالذُّرَةِ**)[5].

قلت: هذا من رواية إسماعيل عن الكوفيين وهي ضعيفة، وزادهما ضعفاً شيخه محمد بن عبد الله وهو العزرمي متروك[6]، ولم أقف له على متابعات والله أعلم.

الحديث الثامن عشر: (**لا شُؤْمَ وَقَدْ يَكُونُ الْيُمْنُ فِي ثَلاثَةٍ فِي الْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ وَالدَّارِ... الحديث**)، وسبق عند الترمذي الحديث الخامس عشر[7]، وهو من روايته عن غير أهل بلده وهو ضعيف، وقد أخرجه ابن ماجه وحده في موضوعه.

الحديث التاسع عشر: (**الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ**)، سبق عند الترمذي الحديث العاشر[8]، وهو من حسن روايته عن أهل بلده، وقد أخرجه ابن ماجه شاهداً في الباب.

الحديث العشرون: (**لا تُؤْذِي امْرَأَةٌ زَوْجَهَا إِلاَّ قَالَتْ زَوْجَتُهُ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ لا تُؤْذِيهِ...**) سبق عند الترمذي الحديث السابع[1] وهو من حسن روايته عن أهل بلده، وقد أخرجه ابن ماجه شاهداً في الباب.

---

(١) ابن حبان، الثقات، ٥/ ٣٤٠، ولم يذكره غيره.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير، ١٩/ ٧٣، ص٨٧٨؛ وأبو يعلى، المسند، ١٣/ ٣٦٤، ح٧٣٧٤.

(٣) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٠٩، ح١٥٩٧.

(٤) مصباح الزجاجة، ٢/ ٤٩.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٨٠، ح١٨١٥.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٩٤، ت٦١٠٨.

(٧) انظر :ص٣٦٢.

(٨)انظر :ص٣٥٨

الحديث الحادي والعشرون: في التجارات، باب: الحث على المكاسب أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ الزُّبَيْدِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(مَا كَسَبَ الرَّجُلُ كَسْبًا أَطْيَبَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ وَمَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَخَادِمِهِ فَهُوَ صَدَقَةٌ)**[2].

قلت: هذا إسناد شامي، رجاله ثقات أثبات وهو من صحيح حديث إسماعيل عن أهل بلده، وله متابع عند البخاري من طريق عيسى بن يونس عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان به بنحوه[3].

الحديث الثاني والعشرون: أخرجه في التجارات باب: الاقتصاد في طلب المعيشة صدّر به الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِالْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(أَجْمِلُوا فِي طَلَبِ الدُّنْيَا فَإِنَّ كُلاًّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ)**[4].

قلت: هذا من روايته عن المدنيين، وله متابع عن سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن به بنحوه أخرجه الحاكم وصححه وأقره الذهبي[5].

فيكون هذا من حسن حديث إسماعيل عن غير أهل بلده. والله أعلم.

الحديث الثالث والعشرون: أخرجه في التجارات، باب: ما جاء في كراهية الأيمان في البيع والشراء أخرجه شاهداً مقرونا.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلَفٍ حَدَّثَنَا عَبْدُالأَعْلَى ح وحَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ قَالا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ عَنْ مَعْبَدِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إِيَّاكُمْ وَالْحَلِفَ فِي الْبَيْعِ فَإِنَّهُ يُنَفِّقُ ثُمَّ يَمْحَقُ)**[6].

---

(١) انظر: ص٣٥٩

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٧٢٣، ح٢١٣٨.

(٣) الصحيح، ص٤٣٠، ح٢٠٧٢.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٨٢٥، ح٢١٤٢.

(٥) المستدرك، ٢/ ٤٠٣.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٧٤٥، ح٢٢٠٩.

قلت: هو من رواية إسماعيل عن المدنيين، وهو من صحيح روايته، أخرجه مع متابعه عبد الأعلى بن القاسم مقروناً به.

وله متابع عند مسلم من طريق أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن سعيد بن كعب بن مالك، عن أبي قتادة به بمثله[١].

الحديث الرابع والعشرون: في التجارات، باب: ما يرجى في كيل الطعام من البركة أخرجه صدر الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ الْيَحْصُبِيُّ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ بُسْرٍ الْمَازِنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يَقُول: (كِيلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارَكْ لَكُمْ فِيهِ)**[٢].

قلت: إسناده شامي وهو من صحيح روايته عن الشاميين، وله شاهد صحيح سند شامي آخر من طريق الوليد بن مسلم، عن ثور، عن خالد بن معدان، عن المقدام بن معديكرب بمثله[٣].

الحديث الخامس والعشرون: (لا تُنْفِقُ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِهَا شَيْئًا إِلاَّ بِإِذْنِ زَوْجِهَا)، سبق عند الترمذي الحديث الخامس[٤]، وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وكان أخرجه وحده في موضوعه.

الحديث السادس والعشرون: (أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ سِلْعَةً فَأَدْرَكَ...) سبق عند أبي داود الحديث الرابع عشر[٥]، وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وأخرجه ابن ماجه متابعة.

الحديث السابع والعشرون: (الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ وَالْمِنْحَةُ مَرْدُودَةٌ) سبق عند الترمذي الحديث الخامس[٦] وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وكان أخرجه صدر الباب وأخرج له شواهد.

الحديث الثامن والعشرون: (الزَّعِيمُ غَارِمٌ وَالدَّيْنُ مَقْضِيٌّ) سبق عند الترمذي الحديث الخامس[٧] وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وكان صدر الباب به وأخرج له شواهد.

الحديث التاسع والعشرون: كتاب الصدقات، باب: القرض، أخرجه شاهداً في الباب.

---

(١) الصحيح، ٣/ ١٢٢٨، ح١٦٠٧.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٧٥٠، ح٢٢٣١.

(٣) البخاري، الصحيح، ص٤٤٢، ح٢١٢٨.

(٤) انظر : ص٣٥٦

(٥)انظر : ص٣٦٢

(٦)انظر : ص٣٥٦

(٧)انظر : ص٣٥٦

قـال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّار حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنِي عُتْبَةُ بْنُ حُمَيْدٍ الضَّبِّيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَقَ الْهُنَائِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ الرَّجُلُ مِنَّا يُقْرِضُ أَخَاهُ الْمَالَ فَيُهْدِي لَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إِذَا أَقْرَضَ أَحَدُكُمْ قَرْضًا فَأَهْدَى لَهُ أَوْ حَمَلَهُ عَلَى الدَّابَّةِ فَلا يَرْكَبْهَا وَلا يَقْبَلْهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَبْلَ ذَلِكَ)**[1].

قلت: هذا من روايته عن البصريين وعتبة بن حميد مختلف فيه[2]. ويحيى بن أبي إسحاق مجهـول[3]، لكـن رواه هشـام بـن عمار، عن إسماعيل بن عياش... وقال: يحيى بن أبي إسحاق وهم، وهذا حديث يحيى بن يزيد الهنائي[4]. وهو مقبول روى له مسلم وأبو داود[5].

قلـت: رمـز السـيوطي لحسنه[6]، ولعـل تحسـين السـيوطي له لـلمتن دون السند، وإلا فسنده ضعيف.

الحديث الثلاثون: في الحدود، باب: التعزير أخرجه شاهداً في الباب .

قـال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّار حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِـي كَـثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(لا تُعَزِّرُوا فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ)**[7].

هـذا مـن روايته عـن البصـريين، وشيخه عباد بن كثير الثقفي متروك، قال أحمد: روى أحاديث كذب[8]، ومع هذا رمز السيوطي لحسنه[9] وصححه الألباني[10].

قلـت: ولعـل ذلـك منهما تصـحيح وتحسين للمتن دون السند، إذ له شواهد صحيحة بمعـناه عند البخاري ومسلم[11] وغيرهما. عن أبي بردة بن نيار الأنصاري، ولفظ البخاري: **(لا تجلدوا فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله)**.

---

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٨١٣، ح٢٤٣٢.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٧/ ٨٧.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٨٧، ت٧٥٠٢.

(٤) المزي، تحفة الأشراف، ١/ ٤٢٦.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٩٨، ت٧٦٧٣.

(٦) انظر فيض القدير، ١/ ٢٩٨.

(٧) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٨٦٧، ج٢٦٠٢.

(٨) ابن حجر ، تقريب التهذيب، ص٢٩٠، ت٣١٣٩.

(٩) المناوي، فيض القدير، ٦/ ٤١٣.

(١٠) صحيح الجامع، ٢/ ١٢٢٩.

(١١) صحيح البخاري، ص١٤٤٧، ح٦٨٥٠؛ مسلم، الصحيح، ح١٧٠٨.

الحديث الحادي والثلاثون: في الديات، باب: هل يقتل الحر بالعبد. أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا ابْنُ الطَّبَّاعِ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِاللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِاللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ عَنْ عَلِيٍّ وعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: **(قَتَلَ رَجُلٌ عَبْدَهُ عَمْدًا مُتَعَمِّدًا فَجَلَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِائَةً وَنَفَاهُ سَنَةً وَمَحَا سَهْمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ)**[١].

قلت: هذا من روايته عن المدنيين وشيخه إسحاق بن عبد الله متروك. إلا أنه ربما سمع منه بالشام فقد ذكر ابن سعد أنه دخل الشام مع صالح بن علي فسمع منه الشاميون ثم قدم المدينة فمات بها[٢].

وروى هذا الحديث من طريق محمد بن عبدالعزيز الرملي عن إسماعيل بن عياش، عن الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب به بنحوه[٣]، وفيه محمد بن عبد العزيز الرملي مختلف فيه[٤].

الحديث الثاني والثلاثون: (إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ ...الحديث)، سبق عند الترمذي الحديث الخامس[٥]، وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وكان أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الثالث والثلاثون: في الجهاد، باب: فضل الشهادة في سبيل الله، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنِي بَحِيرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(لِلشَّهِيدِ عِنْدَ اللَّهِ سِتُّ خِصَالٍ يُغْفَرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دُفْعَةٍ مِنْ دَمِهِ، وَيُرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَيُجَارُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَيَأْمَنُ مِنَ الْفَزَعِ الأَكْبَرِ، وَيُحَلَّى حُلَّةَ الإِيمَانِ وَيُزَوَّجُ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، وَيُشَفَّعُ فِي سَبْعِينَ إِنْسَانًا مِنْ أَقَارِبِهِ)**[٦].

---

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٨٨٨، ح٢٦٦٤.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ٢/ ٤٤٨.

(٣) الدارقطني، السنن، ٣/ ١٤٤، ح١٨٧؛ والطحاوي، معاني الآثار، ٣/ ١٣٨.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥/ ٢٠١.

(٥)انظر : ص٣٥٦ .

(٦) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٩٣٥، ح٢٧٩٩.

وهـذا إسـناد شـامي، ولـه متابع من طريق بقية بن الوليد، عن بَحِيْر بن سعيد به بنحوه أخـرجه الترمـذي وقـال: هذا حديث حسن صحيح غريب[1]. فهو من صحيح روايته عن أهل بلده.

الحديـث الـرابع والثلاثون: في المناسك، باب: لا طاعة في معصية الله أخرجه شاهداً في بابه مقروناً.

قـال: حَدَّثَـنَا سُـوَيْدُ بْـنُ سَـعِيدٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ ح وحَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْـمَاعِيلُ بْـنُ عَـيَّاشٍ قَـالا حَدَّثَـنَا عَـبْدُاللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ عَـبْدِاللَّهِ بْـنِ مَسْـعُودٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِاللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(سَـيَلِي أُمُورَكُـمْ بَعْدِي رِجَالٌ يُطْفِئُونَ السُّنَّةَ وَيَعْمَلُونَ بِالْبِدْعَةِ وَيُؤَخِّرُونَ الصَّلاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا). فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَدْرَكْتُهُمْ كَيْفَ أَفْعَلُ؟ قَالَ: (تَسْأَلُنِي يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ كَيْفَ تَفْعَلُ لا طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى اللَّهَ)**[2].

وهـذا إسناد حجازي وهو من رواية إسماعيل عن الحجازيين وهي ضعيفة، ولم أقف له على متابعات تقويه وله شاهد حسن من حديث عبادة بن الصامت بنحوه[3].

الحديـث الخـامس والثلاثون: **(مَا مِنْ مُلَبٍّ يُلَبِّي إِلاَّ لَبَّى مَا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَدَرٍ... الحديث)** سبق عند الترمذي الحديث السادس[4]، وهو من حسن حديثه عن غير أهل بلده، وكان أخرجه ابن ماجه شاهداً في بابه.

الحديث السادس والثلاثون: في المناسك، باب: فضل الطواف، أخرجه شاهداً.

قـال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ أَبِي سَوِيد[5] قَالَ سَـمِعْتُ ابْـنَ هِشَامٍ يَسْأَلُ عَطَاءَ ابْنَ أَبِي رَبَاحٍ عَنِ الرُّكْنِ الْيَمَانِي وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ فَقَالَ عَطَاءٌ حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(وُكِلَ بِهِ سَبْعُونَ مَلَكًا فَمَنْ قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ قَالُوا آمِين...** الحديث)[6].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٤/ ٤٨٧، ح١٦٦٣.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٩٥٦، ح٢٨٦٥.

(٣) الحاكم، المستدرك، ٣/ ٣٥٦-٣٥٧، وحسنه السيوطي، انظر المناوي، فيض القدير، ٤/ ١٣٣.

(٤) انظر : ص٣٥٧ .

(٥) في الأصل عند ابن ماجه حميد بن أبي سوية والصواب ما أثبته كما في تحفة الأشراف، ١٠/ ٢٦٠.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٩٨٥، ح٢٩٥٧.

قلت: وهذا من روايته عن المكيين، فحميد بن أبي سويد مكي مجهول[1]، وضعفه ابن عدي فقال: وحميد بن أبي سويد هذا قد حدّث عنه ابن عياش بغير هذه الأحاديث وكأنه قد أخذ عطاء بن أبي رباح بِقُبَالَةٍ، وهذه الأحاديث عن عطاء التي يرويها عنه غير محفوظات"[2].

الحديث السابع والثلاثون: في الأضاحي، باب: أضاحي رسول الله ﷺ، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي عَيَّاشٍ الزُّرَقِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ قَالَ: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عِيدٍ بِكَبْشَيْنِ فَقَالَ: (حِينَ وَجَّهَهُمَا: **إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمَّتِهِ**)[3].

قلت: هذا من روايته عن غير أهل بلده وهو من حسان حديثه؛ فهو لم ينفرد به فله متابع من طريق إبراهيم بن سعد الزهري، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب المصري، عن خالد بن أبي عمران، عن أبي عياش به بنحوه أخرجه الحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم وأقره الذهبي[4].

وعند أبي داود من طريق عيسى بن يونس، عن محمد بن إسحاق، به بنحوه[5] ،و مداره على أبي عياش. قال في التلخيص لا يعرف[6]، وفي التقريب مقبول[7].

الحديث الثامن والثلاثون: في الأضاحي، باب: الأضاحي واجب أم لا، أخرجه وحده في موضوعه من طريقين.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ الضَّحَايَا أَوَاجِبَةٌ هِيَ قَالَ: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُسْلِمُونَ مِنْ بَعْدِهِ وَجَرَتْ بِهِ السُّنَّةُ.

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٨١، ت١٥٥٠.

(٢) الكامل، ٢/ ٢٧٤، ت ٤٣٧.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٠٤٣، ح٣١٢١.

(٤) المستدرك، ١/ ٤٦٧.

(٥) السنن، ٣/ ٩٥، ح٢٧٩٥.

(٦) ابن حجر، التخليص الحبير، ٤٠/ ١٤٣.

(٧) تقريب التهذيب، ص٦٦٣، ت٨٢٩٢، وهو الصواب ذلك لأنه روى عنه ثلاثة، وعرفه ابن يونس المصري وهو بلديُه أما كلمة لا يعرف فتكملها اسمه ،أي لا يعرف اسمه كما قال الحاكم، وقال فيه الذهبي شيخ. المزي، تهذيب الكمال، وحاشية المحقق، ٣٤/ ١٦٣.

حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ حَدَّثَنَا جَبَلَةُ بْنُ سُحَيْمٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ فَذَكَرَ مِثْلَهُ سَوَاءً[1].

قلت: وهذا من روايته عن الكوفيين إلا أنه من حسان روايته عنهم ،فله متابعات من طريق هشيم، قال: أخبرنا حجاج بن أرطأة، عن جبلة، به بنحوه.

رواه الترمذي وقال: حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم أن الأضحية ليست بواجبة[2] ، وآخر من طريق ابن أبي زائدة، عن حجاج بن أرطأة، عن نافع، عن ابن عمر بمعناه وقال: حديث حسن[3].

الحديث التاسع والثلاثون: أخرجه في الصيد، باب: ما قطع من البهيمة وهي حيّة، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا أَبو بَكْرٍ الْهُذَلِيُّ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُجِبُّونَ[4] أَسْنِمَةَ الإِبِلِ وَيَقْطَعُونَ أَذْنَابَ الْغَنَمِ أَلا فَمَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيِّتٌ)**[5].

قلت: هو من روايته عن غير أهل بلده

وتابعه أبو معاوية عن أبي بكر الهذلي به بنحوه، وأبو بحرية عن أبي بكر به بنحوه لكن مداره على أبي بكر الهذلي[6].وشيخه متروك[7].

وللمتن شواهد صحيحة عند الحاكم وغيره من طريق أبي واقد وابن عمر وأبي سعيد أخرجها الحاكم وصححها وأقره الذهبي[8].

الحديث الأربعون: في الأطعمة، باب: اللبن، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِاللَّهِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

---

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٠٤٤، ح٣١٢٤.

(٢) الجامع، ٤/ ٩٢، ح١٥٠٦.

(٣) المصدر نفسه، ح١٥٠٧.

(٤) يَجُبُّوْن: أي يقطعون، لسان العرب، باب الباء، فصل الجيم، ١/ ٢٤٩.

(٥) ٢/ ١٠٧٣، ح٣٢١٧.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير، ٢/ ٥٧، ح١٢٧٧؛ والأوسط، ٣/ ٢٦٤، ح٣٠٩٩.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٦٢٥، ت٨٠٠٢.

(٨) المستدرك، ٤/ ١٢٤، وأخرجه الترمذي، ٤/ ٧٥، ج١٤٨، من حديث أبي واقد وحسنه.

(مَنْ أَطْعَمَهُ اللَّهُ طَعَامًا فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَارْزُقْنَا خَيْرًا مِنْهُ وَمَنْ سَقَاهُ اللَّهُ لَبَنًا فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَزِدْنَا مِنْهُ فَإِنِّي لا أَعْلَمُ مَا يُجْزِئُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلاَّ اللَّبَنُ)[1].

قلت: هذا من روايته عن الحجازيين وهي ضعيفة.

ولـه متابع عند الترمذي من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن علي بن زيد، عن عمر بن حرملة، عن ابن عباس به بنحوه وقال: هذا حديث حسن[2].

وهـذا المتابع لم يشفع له، قال أبو حاتم في العلل وقد سئل عن هذا الحديث لإسماعيل: ليس هذا من حديث الزهري، إنما هو من حديث علي بن زيد بن جدعان، عن عمر بن حرملة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال أبو حاتم: وأخاف أن يكون قد أُدخل على هشام بن عمار لأنه لما كبر تغير[3].

الحديث الحادي والأربعون: في الأطعمة، باب: الفالوذج، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُالْوَهَّابِ بْنُ الضَّحَّاكِ السُّلَمِيُّ أَبُو الْحَارِثِ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَوَّلُ مَا سَمِعْنَا بِالْفَالُوذَجِ: (أَنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلام أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ:إِنَّ أُمَّتَكَ تُفْتَحُ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ فَيُفَاضُ عَلَيْهِمْ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الْفَالُوذَجَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَمَا الْفَالُوذَجُ؟ قَالَ يَخْلِطُونَ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ جَمِيعًا فَشَهِقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِذَلِكَ شَهْقَةً)[4].

قلت: هذا من روايته عن الكوفيين، وهو حديث منكر كما قال الذهبي[5] وله طرق أخرى ضعيفة لكن لا يصل إلى حد الوضع -كما قال الحافظ ابن حجر في التهذيب-[6]، والله أعلم.

الحديث الثاني والأربعون: في الأشربة، باب: إذا شرب أعطى الأيمن فالأيمن، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِاللَّهِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: (أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَبَنٍ وَعَنْ يَمِينِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَنْ يَسَارِهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِابْنِ عَبَّاسٍ:

---

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١١٠٣، ج٣٣٢٢.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٠٦، ج٣٤٥٥.

(٣) ابن أبي حاتم، العلل، ٢/ ٤، ج١٤٨٢.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١١٠٨، ح٣٣٤٠.

(٥) سير أعلام النبلاء، ١١/ ٤٠٤.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣/ ٥٢٨.

(أَتَـأْذَنُ لِـي أَنْ أَسْقِيَ خَالِدًا) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا أُحِبُّ أَنْ أُوثِرَ بِسُؤْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى نَفْسِي أَحَدًا فَأَخَذَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَشَرِبَ وَشَرِبَ خَالِدٌ)[1].

قلـت: وهـذا مـن روايـته عن الحجازيين وهي ضعيفة، قال: أبو حاتم عن هذا الحديث: لـيس هـذا مـن حديـث عبـيدالله بـن عبدالله، ولا من حديث أبي أمامة بن سهل، وإنما هو من حديث الزهري عن أنس[2].

الحديـث الثالـث والأربعـون: في كـتاب الأدب، بـاب: بـر الوالدين، أخرجه شاهداً في الباب.

قـال: حَدَّثَـنَا هِشَـامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْـدَانَ عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِ يكَرِبَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(إِنَّ اللَّهَ يُوصِيكُمْ بِأُمَّهَاتِكُمْ ثَلاثًا إِنَّ اللَّهَ يُوصِيكُمْ بِآبَائِكُمْ إِنَّ اللَّهَ يُوصِيكُمْ بِالأَقْرَبِ فَالأَقْرَبِ)**[3].

قلـت: هذا من روايته عن الشاميين، وله متابعات من طريق بقية بن الوليد، عن بحير بن سعد، به بمثله[4].

ومـن طـريق ثابـت بـن ثوبـان، عـن خالد بن معدان، به بنحوه[5]، ومن طريق، ثور بن يـزيد، عـن خـالد بن معدان، به بنحوه[6]، فهو من صحيح حديث إسماعيل عن أهل بلده والله أعلم[7].

الحديث الرابع والأربعون: في الأدب، باب: السلام، أخرجه شاهداً في الباب .

قـال: حَدَّثَـنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ **عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: (أَمَرَنَا نَبِيُّنَا صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُفْشِيَ السَّلامَ)**[8].

قلـت: وهـو مـن روايـته عن الشاميين وله متابع من طريق بقية حدثني محمد بن زياد به بنحوه[1]، وله شواهد صحيحة عند الشيخين وغيرهما[2].

---

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١١٣٣، ح٣٤٢٦.

(٢) ابن أبي حاتم، العلل، ٢/ ٤-٥.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٢٠٧، ح٣٦٦١.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير، ٢٠/ ٢٧٠، ح٦٣٧، ٦٣٩.

(٥) الطبراني، مسند الشاميين، ١/ ١١٦، ح١٧٧.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير، ٢٠/ ٢٧٠، ح٦٣٨.

(٧) التلخيص الحبير، ٤/ ١٠ وحسنه.

(٨) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٢١٧، ح٣٦٩٣.

فهذا من صحيح حديثه عن أهل بلده من روايته عن محمد بن زياد الألهاني، والله أعلم.

الحديث الخامس والأربعون: في الفتن، باب: الملاحم، أخرجه مقروناً.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَإِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ قَالا حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنِ الْوَلِيدِ ابْنِ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ قُطَيْبٍ السَّكُونِيِّ وَقَالَ الْوَلِيدُ يَزِيدُ بْنُ قُطْبَةَ عَنْ أَبِي بَحْرِيَّةَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(الْمَلْحَمَةُ الْكُبْرَى وَفَتْحُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ وَخُرُوجُ الدَّجَّالِ فِي سَبْعَةِ أَشْهُرٍ)**[3].

قلت: هذا من روايته عن أهل بلده، وله متابعات منها عند أبي داود من طريق عيسى بن يونس، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن الوليد بن سفيان الغساني، عن يزيد بن قطيب به بمثله، ثم أخرج حديث عبد الله بن بسر بعده، قال: هو أصح[4].

وأخرجه الترمذي من طريق الوليد بن مسلم، وقال: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه[5].

وعند أحمد[6] من طريقين عن أبي المغيرة، وأبي اليمان عن أبي بكر بن أبي مريم بنحوه، فهذا من حسان روايته عن أهل بلده، والله أعلم.

الحديث السادس والأربعون: **(وَعَدَنِي رَبِّي سُبْحَانَهُ أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفًا لا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلا عَذَابَ حساب... الحديث)**، سبق عند الترمذي الحديث الثالث عشر[7] وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وقد أخرجه ابن ماجه شاهداً في الباب.

خلاصة مرويات إسماعيل بن عياش عند ابن ماجه.

- روى له ابن ماجة ستة وأربعين حديثاً، تسعة وعشرين حديثاً في باب الشواهد، وثلاثة قرنه فيها بغيره، وواحداً متابعة، وثمانية لم يخرج غيرها في موضوعها أو بابها، وخمسة صدر بها أبوابها وأخرج لها متابعات أو شواهد.
  - واحداً وعشرين حديثاً من روايته عن أهل بلده.

---

(١) الطبراني، مسند الشاميين، ٢/٨، ح٨٢١.

(٢) انظر البخاري، الصحيح، ص٢٠، ح٢٨،و ص١٦، ح١٢؛ مسلم، الصحيح، ١/ ٢٧، ح٣٩ و١/ ٧٤، ح٥٤.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٣٧٠، ح٤٠٩٢.

(٤) السنن، ٤/ ١١٠، ح٤٢٩٥.

(٥) الترمذي، الجامع، ٤/ ٥١٠، ح٢٢٣٨.

(٦) المسند، ٥/ ٢٣٤.

(٧)انظر : ص٣٦١ .

- سبعة عشر حديثاً من حسن أو صحيح روايته عنهم.

- أربعة أحاديث من ضعيف روايته عن أهل بلده:
  - اثنين علتهما شيخ ابن ماجه.
  - واثنين علتهما شيخ إسماعيل.
- وخمسة وعشرين حديثاً رواها عن غير أهل بلده.
  - تسعة أحاديث من حسن حديثه بالمتابعات والشواهد التي قوتها.
  - وستة عشر حديثاً ضعيفاً:
  - ثلاثة علتها شيخ ابن ماجه.
  - وخمسة علتها شيخ إسماعيل.
  - وثمانية علتها إسماعيل.

خامساً: خلاصة مرويات إسماعيل بن عياش في الكتب الستة.

أخرج لإسماعيل أصحاب السنن الأربعة مكثرين عنه إلا النّسائي فلم يخرج له إلا حديثين، ولم يخرج عنه صاحبا الصحيحين شيئاً.

بلغ مجموع ما أخرجوا له بالمكرر ثمانية وتسعين حديثاً. منها:

- ستون حديثاً من روايته عن أهل بلده.
- وثمانية وثلاثون حديثاً من غير روايته عن أهل بلده.
  - الأحاديث التي خرجوها عن أهل بلده:
  - ثمانية وأربعون منها حسن أو صحيح.
  - اثنا عشر حديثاً عند الترمذي.
  - تسعة عشر حديثاً عند أبي داود.
- سبعة عشر حديثاً عند ابن ماجه.
- واثنا عشر حديثاً من ضعيف روايته عن أهل بلده:
  - تسعة عند أبي داود، خمسة علتها الإرسال وثلاثة جهالة شيخه، أربعة عند ابن ماجه.

اثنان علتهما شيخ ابن ماجه واثنان علتهما شيخ إسماعيل.

- الأحاديث التي أخرجوها من غير روايته عن أهل بلده.
- ثلاثة عشر حديثاً من حسن حديثه بالمتابعات والشواهد

- ثلاثة عند الترمذي.
- وواحد عند النسائي.
- وتسعة عند ابن ماجه.

• وخمسة وعشرين ضعيفاً.

- سبعة عند الترمذي.
- وواحد عند النسائي.
- وواحد عند أبي داود.
- وستة عشر عند ابن ماجه، ثلاثة علتها شيخ ابن ماجه، وخمسة علتها شيخ إسماعيل، وثمانية علتها إسماعيل.

وبهذا يظهر أن إسماعيل متقن في الشاميين فإن سبب ضعف بعض أحاديثه عن أهل بلده هم شيوخه أو الإرسال وهو مشهور في أسانيد الشاميين.

المبحث الثاني

أيوب بن عتبة ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثاني: أيوب بن عتبة ومروياته في الكتب الستة

أيوب بن عتبة اليمامي، أبو يحيى القاضي، من السادسة، مات سنة مئة وستين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال ابن معين[1]، وأحمد بن حنبل[2]، وابن المديني[3]، والجوزجاني[4]، وابن عمار[5]، وعمرو بن علي[6]، ومسلم[7]، والنسائي[8]: ضعيف، زاد عمرو بن علي: وكان سيئ الحفظ، وهو من أهل الصدق، وفي رواية عن ابن معين: ليس بشيء[9]، وفي أخرى: ليس بالقوي[10]، وقال أحمد بن حنبل[11]: ثقة إلا أنه لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير، وفي رواية ابنه عبد الله عنه[12]: مضطرب الحديث في يحيى وفي غير يحيى، وفي رواية عن النسائي[13]: مضطرب الحديث.

وقال البخاري[14]: هو عندهم لين، وفي رواية الترمذي عنه[15]: ضعيف جداً لا أحدث عنه، كان لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه، وقال الدارقطني: يترك[16]، وقال مرّة[17]: شيخ يعتبر به، وقال أبو زرعة الدمشقي[18]: رأيت أحمد يضعف حديثه عن يحيى، وقال أبو داود[19]

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ٢٥٣.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٧/ ٤.

(٣) المصدر نفسه، ٧/ ٤.

(٤) أحوال الرجال، ص١١٥.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٧/ ٥.

(٦) المصدر نفسه، ٧/ ٥.

(٧) الكنى والأسماء، ١/ ٩٠٨.

(٨) المزي، تهذيب الكمال، ٣/ ٤٨٧.

(٩) ابن عدي، الكامل، ١/ ٣٥١.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ٢٥٣.

(١١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٧/ ٤.

(١٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ٢٥٣.

(١٣) الضعفاء والمتروكين، ص١٥.

(١٤) التاريخ الكبير، ١/ ٤٢٠.

(١٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ٣٥٧.

(١٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٧/ ٦.

(١٧) المصدر نفسه، ٧/ ٦.

(١٨) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ٣٥٧.

(١٩) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٧/ ٤.

وابن خراش[1]: منكر الحديث، زاد ابن خراش: جداً، وقال الحاكم[2]: ليس بالمتين عندهم. وقال ابن المديني[3]: كان عند أصحابنا ضعيفاً.

قال ابن حبان[4]: كان يخطئ كثيراً ويهم حتى فحش الخطأ منه، وقال يعقوب بن سفيان[5]: ومحمد بن جابر وأيوب بن عتبة ضعيفان، لا يفرح بحديثهما، وقال ابن عدي[6]: في حديثه بعض الإنكار وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وقال ابن الجنيد[7]: شبيه المتروك.

وقال المفضل الغلابي: لا بأس به[8].

وقال أبو زرعة[9]: حديثه عن أهل العراق ضعيف، ويقال إن حديثه باليمامة أصح.

وقال: قال لي سليمان بن داود بن شعبة اليمامي: وقع أيوب بن عتبة إلى البصرة وليس معه كتاب فحدث من حفظه وكان لا يحفظ فأما حديث اليمامة ما حدث به ثمة فهو مستقيم[10].

وقال أبو حاتم: أيوب بن عتبة فيه لين، قدم بغداد، ولم يكن معه كتب، وكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير، قال لي سليمان بن داود بن شعبة هذا الكلام وكان عالماً بأهل اليمامة وقال: هو أروى الناس عن يحيى وأصح النَّاس كتاباً عنه[11].

الخلاصة: **أيوب ضعيف إلا في روايته عن أهل بلده، وسبب ضعفه أنه حدث خارج بلده من حفظه وكان لا يحفظ، وفحش خطؤه فَضُعّف جداً كما صرح بذلك سليمان بن داود اليمامي فيما نقله عنه أبو زرعة وأبو حاتم، فما** رواه باليمامة فهو مستقيم لأنه أعرف بأهل بلده وكانت أصوله معه وهي صحيحة. والله أعلم.

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ٣٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ١/ ٣٥٧.

(٣) المصدر نفسه، ١/ ٣٥٧.

(٤) المجروحين، ١/ ١٦٩.

(٥) المعرفة والتاريخ، ٣/ ٦٠، وعبارة لا يفرح بحديثهما رواها عنه الخطيب في تاريخ بغداد، ٧/ ٦.

(٦) ابن عدي، الكامل، ١/ ٣٥٣.

(٧) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١/ ١٣٢.

(٨) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٧/ ٤، ونقل عنه قوله: ضعيف ليس بذاك القوي، تاريخ بغداد، ٧/ ٥.

(٩) المصدر نفسه، ٧/ ٤، وسؤالات البرذعي، ص٥٤٩.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ٢٥٣.

(١١)ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ، ٢/ ٢٥٣.

المطلب الثاني: مرويات أيوب بن عتبة في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وابن ماجه فقط

أولاً: مرويات أيوب بن عتبة عند الترمذي.

لم يخرج له الترمذي إلاً حديثاً واحداً ذكره تعليقاً متابعة.

ذكره في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في ترك الوضوء من مَسِّ الذَّكر.

قال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا مُلازِمُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ هُوَ الْحَنَفِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (وَهَلْ هُوَ إِلاَّ مُضْغَةٌ مِنْهُ أَوْ بَضْعَةٌ مِنْهُ).

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ أبو عِيسَى وَقَدْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَعْضِ التَّابِعِينَ أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوُا الْوُضُوءَ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ عَنْ أَبِيه.

وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ وَأَيُّوبَ بْنِ عُتْبَةَ وَحَدِيثُ مُلازِمِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ أَصَحُّ وَأَحْسَنُ[1].

قلت: ورواه أبو داود قال: حدثنا مسدد، ثنا ملازم بن عمرو، به بنحوه وقال: رواه هشام بن حسان، وسفيان الثوري، وشعبة، وابن عيينة، وجرير الرازي، عن محمد ابن جابر، عن قيس بن طلق[2].

وحديث طلق هذا صححه غير واحد من النقاد، وقال الطحاوي: إسناده مستقيم غير مضطرب، وصححه ابن حجر وقدمه على حديث بسرة في الوضوء من مَسِّ الذكر[3].

قلت: وهذه الطريق التي ذكرها الترمذي وقال: أصحُ تعتبر متابعاً قوياً لحديث أيوب بن عتبة ومحمد بن جابر.

وأما حديث أيوب بن عتبة فقد أخرجه أحمد[4]، قال: حدثنا حماد بن خالد قال: ثنا أيوب بن عتبة، عن قيس به بنحوه، وابن الجعد قال: حدثني أيوب بن عتبة به بنحوه[5].

---

(١) الترمذي، الجامع، ١/ ١٣١، ح٨٥، وانظر النسائي، المجتبى، ١/ ١٠١، ح١٦٥ من غير ذكر لأيوب.

(٢) السنن، ١/ ٤٦، ح١٨٢.

(٣) انظر: التلخيص الحبير، ١/ ١٢٥.

(٤) المسند، ٤/ ٢٣.

(٥) مسند ابن الجعد، ص٤٧٧.

وهذا من روايته عن أهل بلده، وقيس بن طلق يمامي صدوق[1]، وكأنه حدث به من كتابه فهو من حسن حديثه، والترمذي قال: أصح وأحسن فلا يمنع كون طريق أيوب حسناً والله أعلم.

ثانياً: مرويات أيوب بن عتبة عند ابن ماجه.

لم يخرج له ابن ماجه إلا حديثاً واحداً، أخرجه شاهداً في الباب.

أخرجه في كتاب البيوع، باب: النهي عن بيع الغرر.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: **(نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ)**[2].

قلت: روى له الطبراني متابعاً بسند حسن من طريق جعفر بن مسافر، ثنا يحيى بن حسان، ثنا الهيثم بن حميد، عن النعمان بن المنذر، عن مكحول، عن ابن عباس به بمثله[3].

وله متابع عند عبد الرزاق بسند صحيح قال: أخبرنا الثوري، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس قوله بمعناه[4].

قال في الزوائد: هذا إسناد ضعيف لضعف أيوب بن عتبة قاضي اليمامة، ثم ذكر شواهده عن أبي هريرة عند مسلم وأصحاب السنن الأربعة وعن علي وابن عمر[5].

قلت: وهذا كذلك من روايته عن أهل بلده وهو أعلم الناس بحديث يحيى بن كثير وإن كان اضطرب لما حدث من حفظه إلا أنني لم أقف على من ذكر هذا الحديث في مناكير أيوب، وقد سكت عنه الحافظ في الفتح[6] والتلخيص[7] فيكون هذا من حسن حديثه والله أعلم.

وحديث أبي هريرة الذي رواه مسلم[8] صدر به ابن ماجه الباب.

ثالثاً: الخلاصة

الحديثان اللذان رواهما الترمذي وابن ماجه لأيوب من حسن حديثه عن أهل بلده.

---

(١) تقريب التهذيب، ص٤٥٧، ت٥٥٨٠.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٧٣٩، ح٢١٩٥.

(٣) مسند الشاميين، ٢/ ٢٣٩، ح١٢٦١، لكنه مرسل؛ مكحول لم يسمع ابن عباس، انظر: مراسيل ابن أبي حاتم، ص٢١١.

(٤) المصنف، ٨/ ٧٥، ح١٤٣٧٤.

(٥) مصباح الزجاجة، ٣/ ١٥.

(٦) فتح الباري، ٤/ ٣٥٧.

(٧) التخليص الحبير، ٣/ ٦.

(٨) الصحيح، ٣/ ١١٥٣، ح١٥١٣.

المبحث الثالث

زهير بن محمد الخراساني ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثالث: زهير بن محمد الخراساني ومروياته في الكتب الستة

زهير بن محمد التميمي العنبري، أبو المنذر الخراساني قدم الشام وسكن الحجاز، من السابعة، مات سنة مئة واثنتين وستين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال الإمام أحمد: ثقة[1]، وفي رواية ليس به بأس[2]، وفي رواية مستقيم الحديث[3]، وفي أخرى: مُقَارَب[4]، ونقل البخاري عنه قوله: كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر، فقلب اسمه[5]، وقال الأثرم: سمعت أبا عبدالله وذكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد قال: يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء، ثم قال لي: ترى هذا زهير بن محمد الذي يروون عنه أصحابنا، ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة، عبدالرحمن بن مهدي وأبو عامر أحاديث مستقيمة صحاح، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التّنيسي[6] عنه فتلك بواطيل موضوعة، أو نحو هذا أما بواطيل فقد قاله[7].

وعن يحيى بن معين: ثقة[8]، وفي رواية: لا بأس به[9]، وفي ثالثة: ضعيف[10]، وفي رابعة: صالح[11]، وعنه: ليس بالقوي[12].

وقال العجلي: جائز الحديث[13]، وقال أحمد بن صالح، زهير بن محمد لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه ليست تعجبني[14]، وذكره أبو زرعة في أسامي الضعفاء[15].

---

(١) بحر الدم، ص١٥٩.

(٢) ابن حنبل سؤالات أبو داود، ص٢٣٣.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٥٨٩.

(٤) ابن عبدالهادي، بحر الدم، ص١٥٩.

(٥) البخاري، التاريخ الكبير، ٣/ ٤٢٧.

(٦) التنيسي: هو عمرو بن أبي سلمة، أبو حفص الدمشقي، صدّوق له أوهام، ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٢٢، ت٥٠٤٣.

(٧) المزي، تهذيب الكمال، ٩/ ٤١٧.

(٨) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٤/ ٣٥٤.

(٩) ابن عدي، الكامل، ٣/ ٢١٨.

(١٠) المصدر نفسه، ٣/ ٢١٧.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٥٨٩.

(١٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣/ ١٢٣.

(١٣) الثقات، ص٣٧١.

(١٤) ثقات ابن شاهين، ص٩٠.

(١٥) المزي، تهذيب الكمال، ٩/ ٤١٧.

وقال أبو حاتم: محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، وكان من أهل خراسان سكن المدينة وقدم الشام، فما حدث من كتبه فهو صالح، وما حدث من حفظه ففيه أغاليط[1].

وقال البخاري: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح[2]. وضعفه في الضعفاء الصغير وقال: روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير[3]، ونقل الترمذي[4] عنه أنّه سئل عن حديث: صلّى النبي ﷺ محلول الإزار فقال: أنا أتقي هذا الشيخ كأن حديثه موضوع، وليس هذا عندي زهير بن محمد. وكان أحمد بن حنبل يضعف هذا الشيخ ويقول: ينبغي أن يكون قُلِب اسمه، أهل الشام يروون عن زهير بن محمد هذا مناكير، وقال: أحاديث أهل العراق عن زهير بن محمد مقاربة مستقيمة، ولكن الوليد بن مسلم وأبو حفص عمرو بن أبي سلمة وأهل الشام يروون عنه مناكير، قال: وكان أحمد يقول: كأن ما يروي أهل الشام عن زهير بن محمد هو رجل آخر وقد قلبوا اسمه، وقال الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يذكر عن أحمد بن حنبل أنه كان يتعجب من شأن زهير بن محمد، وقال: يروون عنه مناكير[5].

وقال الترمذي: زهير بن محمد منكر الحديث[6]، وقال الدارمي[7] وصالح بن محمد البغدادي[8]: ثقة صدوق، زاد الدارمي: وله أغاليط كثيرة، وقال النسائي[9]: ضعيف، وفي رواية[10] ليس بالقوي، وقال في موضع آخر[11]: ليس به بأس وعند عمرو بن أبي سلمة عنه مناكير، وقال يعقوب بن شيبة[12]: صدوق، صالح الحديث.

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٣٨٩.

(٢) رجال البخاري للكلاباذي، ١/ ٢٧٢.

(٣) الضعفاء الصغير، ص٤٧.

(٤) علل الترمذي الكبير، ص٣٨١.

(٥) المصدر نفسه، ص٣٩٥.

(٦) المصدر نفسه، ص٣٩٦.

(٧) المزي،تهذيب الكمال، ٩/ ٤١٨.

(٨) المصدر نفسه، ٩/ ٤١٨.

(٩) المصدر نفسه، ٩/ ٤١٨.

(١٠) الضعفاء والمتروكين، ص١٨.

(١١) المزي، تهذيب الكمال، ٩/ ٤١٨.

(١٢)المزي، تهذيب الكمال، ٩/ ٤١٨.

وقال ابن حبان[1]: يخطئ ويخالف. وعنه[2]: كان يهم في الأحايين، وقال ابن عدي[3]: "ولعلّ أهل الشام أخطأوا عليه، فإنه إذا حدّث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به"، وقال الساجي[4]: صدوق منكر الحديث، وقال ابن عبدالبر فيما نقله الذهبي[5]: ضعيف عند الجميع. فتعقبه الذهبي: كلا بل خرج له البخاري ومسلم.

قلت: مع ملاحظة أن البخاري ومسلماً لم يحتجا به بل أخرجا حديثه في المتابعات والشواهد.

وقال مرّة[6]: وزهير بن محمد عندهم سيئ الحفظ كثير الغلط لا يحتج به، وقال[7]: ضعيف لا يحتج بما ينفرد به، وقال ابن القيم[8]: وزهير بن محمد ضعيف.

وقال الذهبي: "له غرائب، قال البخاري: روى أهل الشام عنه مناكير، وضعفه ابن معين، وأخرج له مسلم في الشواهد، قال الحاكم: وهذا ممن خفي على مسلم بعض حاله فإنه من العباد المجاورين بمكة، لين في الحديث"[9]، وقال في المغني[10]: "ثقة له غرائب، ضعفه ابن معين، وقال البخاري: روى أهل الشام عنه مناكير"، وقال في الكاشف[11]: ثقة يغرب ويأتي بما ينكر، وفي السير[12] نقل أقوال المضعفين ثم قال: "وما هو بالقوي ولا بالمتقن مع أن أرباب الكتب الستة خرجوا له".

وقال ابن حجر في التقريب[13]: "رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأن زهيراً الذي روى عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث بالشام من

---

(١) الثقات، ٦/ ٣٣٧.

(٢) مشاهير علماء الأمصار، ص١٨٥.

(٣) ابن عدي، الكامل، ٣/ ٢٢٢.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣/ ٣٠١.

(٥) ميزان الاعتدال، ٣/ ١٢٤.

(٦) التمهيد، ٢/ ١٤٥.

(٧) المصدر نفسه، ١٦/ ١٨٩.

(٨) حاشية ابن القيم، ١/ ٣٢٨.

(٩) من تكلم فيه وهو موثق، ص٨١.

(١٠) المغني في الضعفاء، ١/ ٢٤١.

(١١) الكاشف، ١/ ٤٠٨.

(١٢) سير أعلام النبلاء، ٨/ ١٨٨.

(١٣) تقريب التهذيب، ص٢١٧، ت٢٠٤٩.

الحديث الأول: أخرجه في (المرضى)، باب: ما جاء في كفارة المرض، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنِي عَبْدُاللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُالْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلا وَصَبٍ وَلا هَمٍّ وَلا حُزْنٍ وَلا أَذًى وَلا غَمٍّ حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا إِلاَّ كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ**)[١].

قلت: له متابع عند الإمام مسلم[٢] قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب، قالا: حدثنا أبو أسامة، عن الوليد بن كثير ،عن محمد بن عمرو به بنحوه.

وآخر عند الإمام أحمد[٣] قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا زهير بن محمد به بمثله

قلت: فيكون هذا الحديث من صحيح حديثه عنه، خاصة أنه من رواية العراقيين: ابن مهدي وأبي عامر العقدي.

الحديث الثاني: أخرجه في الاستئذان، باب: قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ.. ﴾ [النور:٢٧-٢٩].

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِي اللَّه عَنْه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ بِالطُّرُقَاتِ**) فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا بُدٌّ نَتَحَدَّثُ فِيهَا. **فَقَالَ: (إِذْ أَبَيْتُمْ إِلاَّ الْمَجْلِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ)** قَالُوا: وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ (**غَضُّ الْبَصَرِ وَكَفُّ الأَذَى وَرَدُّ السَّلامِ وَالأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ**)[٤].

قلت: وله متابع في الصحيح[٥] نفسه قال: حدثنا معاذ بن فضالة، حدثنا أبو عمر حفص بن ميسَرة، عن زيد بن أسلم به بمثله، وآخر عند مسلم[٦] قال: حدثنا سويد بن سعيد حدثني

---

(١) البخاري، الصحيح، ص١٢٢٧، ح٥٦٤١.

(٢) الصحيح، ٤/ ١٩٩٢، ح٢٥٧٣.

(٣) المسند، ٢/ ٣٣ و ٣/ ٤٨.

(٤) البخاري، الصحيح، ص١٣٣٠، ح٦٢٢٩.

(٥) المصدر نفسه، ص٥١١، ح٢٤٦٥.

(٦) الصحيح، ٣/ ١٦٧٥، ح٢١٢١.

حفص بن ميسرة عن زيد ابن أسلم به بمثله، وثالث عند أبي داود[1] بسند حسن قال: حدثنا عبدالله بن مسلمة، ثنا عبدالعزيز ابن محمد عن زيد بن أسلم به بنحوه.

ثانياً: مرويات زهير بن محمد عند مسلم.

لم يخرج له مسلم إلا حديثين كذلك في باب الشواهد.

من رواية العراقيين عنه وهي صحيحة.

الحديث الأول: أخرجه في الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَال: (إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً رَجُلٌ صَرَفَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ قِبَلَ الْجَنَّةِ وَمَثَّلَ لَهُ شَجَرَةً ذَاتَ ظِلٍّ فَقَالَ أَيْ رَبِّ قَدِّمْنِي إِلَى هَذِهِ الشَّجَرَةِ أَكُونُ فِي ظِلِّهَا...)[2].

وله متابع عند البخاري[3] قال: حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب، عن الزهري، أخبرنا سعيد وعطاء بن يزيد، أن –أبا هريرة– أخبرهما عن النبي ﷺ نحوه، وكان أبو سعيد جالس لا يغير شيئاً من حديثه حتى انتهى إلى قوله: **(هذا لك ومثله معه)**، قال أبو سعيد: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **(هذا لك وعشرة أمثاله)**.

وآخر عند عبد بن حميد قال: ثنا الحسن بن موسى، حدثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة قالا به بنحوه[4]، فهو من صحيح حديثه في العراق.

الحديث الثاني: أخرجه في الإيمان، باب: أهون أهل النار عذاباً.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَنْتَعِلُ بِنَعْلَيْنِ مِنْ نَارٍ يَغْلِي دِمَاغُهُ مِنْ حَرَارَةِ نَعْلَيْهِ)**[5].

---

(١) السنن، ٤/ ٢٥٦، ح٤٨١٥؛ والبخاري في الأدب المفرد، ص٣٩٣، ح١١٥٠. انظر الملحق ص٧٤١

(٢) مسلم، الصحيح، ١/ ١٧٥، ح١٨٨.

(٣) الصحيح، ص٥٦٠، ح٧٤٣٧؛ ومسلم، الصحيح، ١/ ١٦٣، ح١٨٢.

(٤) المسند، ص٣٠٥، ح٩٩١؛ ومسند أحمد، ٣/ ٧٠.

(٥) مسلم ،الصحيح،١/ ١٩٥، ح٢١١.

قلت: له متابع عند الحاكم[1] من طريق حماد بن سلمة، عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري به بنحوه، صححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وله شواهد صحيحة في الباب من حديث ابن عباس والنعمان بن بشير، وهو من صحيح حديثه في العراق.

ثالثاً: مرويات زهير بن محمد عند الترمذي.

أخرج له الترمذي تسعة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في المستحاضة تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَمِّهِ عِمْرَانَ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أُمِّهِ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ كُنْتُ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْتَفْتِيهِ وَأُخْبِرُهُ، فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أُخْتِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ فَقُلْتُ: **يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهَا قَدْ مَنَعَتْنِي الصِّيَامَ وَالصَّلَاةَ ... الحديث بطوله).**

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

ورواه عبيدالله بن عمرو الرقي[2] وابن جريج[3] وشريك[4] عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمه عمران، عن أمه حمنة إلا أن ابن جريج يقول: عمر بن طلحة والصواب عمران بن طلحة. قال: وسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن صحيح وكذا قال أحمد بن حنبل هو حديث حسن صحيح[5].

ورواه أبو داود قال: حدثنا زهير بن حرب وغيره، قالا: حدثنا عبد الملك بن عمرو -أبو عامر العقدي- به بنحوه، قال أبو داود: ورواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل.

قال أبو داود: وعمرو بن ثابت رافضي رجل سوء ولكنه كان صدوقاً في الحديث وثابت بن المقدام رجل ثقة وذكره عن يحيى بن معين.

---

(١) المستدرك، ٤/ ٥٨١؛ ومسند أحمد، ٣/ ٧٨.

(٢) روايته عند الحاكم في المستدرك، ١/ ١٧٢.

(٣) روايته عند ابن ماجه في السنن، ١/ ٢١٣، ح٦٢٢.

(٤) روايته عند أحمد في المسند، ٦/ ٤٣٩؛ وابن ماجه في السنن، ١/ ٢٠٥، ح٦٢٧.

(٥) الجامع، ١/ ٢٢١، ح١٢٨.

قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: حديث ابن عقيل في نفسي منه شيء[1].

قلت: ورواه ابن ماجه، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا يزيد بن هارون، أبنأنا شريك، عن عبد الله بن محمد بن عقيل به بنحوه[2].

ورواه الشافعي في مسنده قال: أخبرنا إبراهيم، حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل، به بنحوه[3].

وقال الترمذي في العلل الكبير: قال محمد: حديث حمنة بنت جحش في المستحاضة هو حديث حسن، إلا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم، لا أدري سمع منه عبد الله بن محمد بن عقيل أم لا، وكان أحمد بن حنبل يقول: هو حديث صحيح[4]، ونقل ابن عبدالبر عن أبي داود تصحيحه[5].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه ابن عقيل عن إبراهيم بن محمد عن عمران بن طلحة عن أمه حمنة بنت جحش في الحيض فوهنه ولم يُقَوِّ إسناده[6].

قلت: فهو من حسن حديثه من رواية أحد العراقيين عنه وهو أبو عامر العقدي.

الحديث الثاني: في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في التسليم في الصلاة، أخرجه لبيان ضعفه، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ أَبُو حَفْصٍ التِّنِّيسِيُّ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: **(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تِلْقَاءَ وَجْهِهِ يَمِيلُ إِلَى الشِّقِّ الأَيْمَنِ شَيْئًا)**.

قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ أبو عِيسَى وَحَدِيثُ عَائِشَةَ لا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ: زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَهْلُ الشَّأْمِ يَرْوُونَ عَنْهُ مَنَاكِيرَ وَرِوَايَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ عَنْهُ أَشْبَهُ وَأَصَحُّ قَالَ مُحَمَّدٌ وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ كَأَنَّ زُهَيْرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الَّذِي كَانَ وَقَعَ عِنْدَهُمْ لَيْسَ هُوَ هَذَا الَّذِي يُرْوَى عَنْهُ بِالْعِرَاقِ كَأَنَّهُ رَجُلٌ آخَرُ قَلَبُوا اسْمَهُ[7].

---

(١) السنن، ١/ ٧٦، ح٢٨٧.

(٢) السنن، ١/ ٢٠٥، ح٦٢٧.

(٣) مسند الشافعي، ص٣١٠.

(٤) علل الترمذي الكبير، ص٥٨.

(٥) التمهيد، ١٦/ ٦٤.

(٦) علل ابن أبي حاتم، ، ١/ ٥١.

(٧) الترمذي، الجامع، ٢/ ٩٠، ح٢٩٦.

ورواه ابن ماجه قال: حدثنا هشام بن عمّار، حدثنا عبدالملك بن محمد الصنعاني، حدثنا زهير بن محمد به بنحوه[١].

قال الحافظ في التلخيص: "حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمة واحدة، رواه الترمذي وابن ماجه والحاكم وابن حبان والدارقطني في العلل، وقال: رفعه عن زهير بن محمد، عن هشام عن أبيه، عنها، عمرو بن أبي سلمة، وعبد الملك الصنعاني، ...قال أبو حاتم: منكر، وقال ابن عبد البر: لا يصح مرفوعاً...."[٢].

فسند الترمذي ضعيف لأنه من رواية التنيسي عن زهير وهي بواطيل كما قال أحمد ، وعبد الملك الصنعاني من صنعاء الشام[٣] فهو من رواية أهل الشام عنه.

الحديث الثالث: أخرجه في النكاح، باب: ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده، صدّر به الباب وأخرج له متابعاً،

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِاللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ)**.

قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ أبو عِيسَى حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلا يَصِحُّ وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرٍ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ نِكَاحَ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ لا يَجُوزُ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ وَغَيْرِهِمَا بِلا اخْتِلافٍ[٤].

قلت: أخرج له الترمذي متابعاً: قال: حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، حدثنا أبي، حدثنا ابن جريج، عن عبدالله بن محمد به بمثله، وقال: حديث حسن صحيح[٥].

وله متابع آخر عند أبي يعلى[٦]، قال: حدثنا إسحاق حدثنا عبدالوارث بن سعيد، عن القاسم بن عبدالواحد، عن عبد الله بن محمد به بمثله، وهو سند حسن، وأخرجه الحاكم من الطريق نفسه وصححه ووافقه الذهبي[٧].

---

(١) السنن، ١/ ٢٩٧، ح٩١٩.

(٢) التلخيص الحبير، ١/ ٢٧٠، وانظر علل ابن أبي حاتم، ١/ ١٤٨، التمهيد لابن عبد البر، ١١/ ٢٠٧.

(٣) هو الحميري، لين الحديث. ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٣٦٥، ت٤٢١١.

(٤) الترمذي، الجامع، ٣/ ٤١٩، ح١١١١.

(٥) المصدر نفسه، ٣/ ٤٢٠، ح١١١٢.

(٦) المسند، ٤/ ١٧٧، ح٢٢٥٦.

(٧) المستدرك، ٢/ ١٩٤.

وأبـو داود من طريق وكيع، ثنا الحسن بن الصباح، عن عبدالله بن محمد به بمثله[1] وهو سـند حسـن، فهـذا الحديـث وإن كان من رواية الشاميين عنه فهو حديث حسن، وكأنه مما رواه زهير من كتابه.

الحديث الرابع: أخرجه في الزهد، باب، أخرجه وحده في بابه.

قـال: حَدَّثَـنَا مُحَمَّـدُ بْـنُ بَشَّـارٍ حَدَّثَـنَا أَبُـو عَامِرٍ وَأَبُو دَاوُدَ قَالا حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنِي مُوسَى بْـنُ وَرْدَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ).**

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ"[2].

ورواه أبو داود: قال: حدثنا محمد بن بشار به بمثله[3]، ورواه الإمام أحمد: ثنا عبد الرحمن ابن مهدي ومؤمل، عن زهير به بنحوه[4]، وإسحاق بن راهويه أخبرنا الوليد بن مسلم، نا زهير بن محمد به بمثله إلا أنه قال المرء بدل الرجل[5].

وله متابع عند الحاكم من طريق صدقة بن عبدالله، عن إبراهيم بن محمد الأنصاري، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة به بنحوه صححه ووافقه الذهبي[6].

وسئل الدارقطني عن هذا المتابع فقال: "يرويه صفوان بن سليم واختلف عنه فرواه محمد بـن سعيد ابن بنت الأعمش، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة وتابعه إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان.

وخالفهمـا إبراهـيم بـن طهمـان مـن رواية الحكم بن عبد الله أبي مطيع عنه فرواه عن صـفوان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وهو معروف من رواية موسى بن وردان عن أبي هريرة"[7].

---

(١) السنن، ٢/ ٢٢٨، ح٢٠٧٨.

(٢) الترمذي، الجامع، ٤/ ٥٨٩، ح٢٣٧٨.

(٣) السنن، ٤/ ٢٦٠، ح٤٨٣٣.

(٤) المسند، ٢/ ٣٠٣.

(٥) المسند، ص٣٥٣، ح٣٥١.

(٦) المستدرك، ٤/ ١٧١. قلت: ولا يتابعان على ذلك ففي هذا السند صدقة بن عبدالله هو الدمشقي ضعيف، فهو وإن وثقه دحيم إلاّ أن باقي النقاد على تضعيفه حتى قيل فيه متروك. انظر: أقوال النقاد في تهذيب التهذيب، ٤/ ٣٦٥.

(٧) العلل، ٨/ ٣٢٤.

قلت: لم يذكر الدارقطني الطريق التي ذكرها الحاكم وفيها صدقة بن عبدالله الدمشقي وهو ضعيف، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات لقول ابن حبان في موسى بن وردان: يروي المناكير عن المشاهير، ولا يسلم ذلك لابن حبان ولا لابن الجوزي.

أما موسى بن وردان فقد أثنى عليه جمع من النقاد: أحمد، وأبو داود، وأبو حاتم، والعجلي والدارقطني، واختلف قول ابن معين فيه وبين البزار سبب تضعيفه فقال: روى عنه محمد بن أبي حميد أحاديث منكرة أما هو فلا بأس به[1].

وهذا الحديث قد حسنه غير الترمذي السيوطي، وذهب النووي أبعد من ذلك فصححه[2]، وهو من رواية ابن مهدي وأبي عامر العقدي، عن زهير وهي مستقيمة فالحديث حسن والله أعلم، فيكون هذا مما حدث به من كتابه في العراق والشام لأنه مروي عن الشاميين عنه كذلك.

الحديث الخامس: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة الصافات، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى **(وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)** [الصافات:١٤٧] قَالَ: **(عِشْرُونَ أَلْفًا)** قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ[3].

قلت: وأخرجه الطبري في تفسيره من طريق عمرو بن أبي سلمة، قال: سمعت زهير بن محمد عمن سمع أبا العالية به بنحوه، ومعنى قوله: عشرون ألفاً: أي يزيدون عشرون ألفاً[4].

ولم أقف له على متابعات، ولم أتبيّن الراوي عن أبي العالية، فهو من مناكيره التي حدث بها من حفظه في الشام والله أعلم.

الحديث السادس: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة الرحمن، أخرجه وحده في موضوعه لبيان ضعفه،

---

(١) ابن حجر ،تهذيب التهذيب، ٥/ ٥٨٤.

(٢) المناوي ،فيض القدير، ٤/ ٥٢.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ٣٦٥، ح٣٢٢٩.

(٤) جامع البيان، ٢٣/ ١٠٤.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ وَاقِدٍ أَبُو مُسْلِمٍ السَّعْدِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّه عَنْه قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَصْحَابِهِ فَقَرَأَ عَلَيْهِمْ سُورَةَ الرَّحْمَنِ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا فَسَكَتُوا فَقَالَ: **(لَقَدْ قَرَأْتُهَا عَلَى الْجِنِّ لَيْلَةَ الْجِنِّ فَكَانُوا أَحْسَنَ مَرْدُودًا مِنْكُمْ كُنْتُ كُلَّمَا أَتَيْتُ عَلَى قَوْلِهِ (فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) قَالُوا لا بِشَيْءٍ مِنْ نِعَمِكَ رَبَّنَا نُكَذِّبُ فَلَكَ الْحَمْدُ)**.

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ ابْنُ حَنْبَلٍ كَأَنَّ زُهَيْرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الَّذِي وَقَعَ بِالشَّامِ لَيْسَ هُوَ الَّذِي يُرْوَى عَنْهُ بِالْعِرَاقِ كَأَنَّهُ رَجُلٌ آخَرُ قَلَبُوا اسْمَهُ يَعْنِي لِمَا يَرْوُونَ عَنْهُ مِنَ الْمَنَاكِيرِ وسَمِعْت مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَعِيلَ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ أَهْلُ الشَّامِ يَرْوُونَ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ مَنَاكِيرَ وَأَهْلُ الْعِرَاقِ يَرْوُونَ عَنْهُ أَحَادِيثَ مُقَارِبَةً[1].

قلت: لم أقف له على متابعات ولا شواهد، وقد روي من الطريق نفسه عند غير الترمذي[2]. وهو من مناكيره التي رواها عنه أهل الشام.

الحديث السابع: أخرجه في الدعوات، باب، أخرجه وحده في بابه،

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ رِفَاعَةَ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَامَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ عَلَى الْمِنْبَرِ ثُمَّ بَكَى فَقَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الأَوَّلِ عَلَى الْمِنْبَرِ ثُمَّ بَكَى **فَقَالَ: (اسْأَلُوا اللَّهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فَإِنَّ أَحَدًا لَمْ يُعْطَ بَعْدَ الْيَقِينِ خَيْرًا مِنَ الْعَافِيَةِ)**.

قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّه عَنْه[3].

ورواه أحمد قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي وأبو عامر العقدي قالا: حدثنا زهير به بنحوه[4].

قلت: له متابع صحيح عند ابن ماجه[5] والإمام أحمد[6] قال أحمد: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: سمعت عبدالرحمن بن جابر بن يزيد، يقول: سمعت سليم

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ٣٩٩، ح٣٢٩١.

(٢) انظر كتاب الشكر، ابن أبي الدنيا، ص٢٧، ح٦٩؛ والحاكم في المستدرك، ٢/ ٤٧٣.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٥٧، ح٣٥٥٨.

(٤) المسند، ٣/ ٦.

(٥) السنن، ٢/ ١٢٦٥، ح٣٨٤٩.

(٦) المسند ١/ ٣، والنسائي في الكبرى، ٦/ ٢٢٠، ح١٠٧١٧.

بن عامر، يقول: سمعت أوسط البجلي وهو على منبر حمص يقول: سمعت أبا بكر الصديق يقول وهو على منبر رسول الله ﷺ ثم ذكر نحوه.

ورواه من طريق سليم بن عامر الحاكم[1] وصححه ووافقه الذهبي.

فيكون هذا الحديث من حسن حديثه من رواية العراقيين عنه.

الحديث الثامن: في المناقب، باب: في فضل النبي ﷺ، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنِ الطُّفَيْلِ بْنِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(مَثَلِي فِي النَّبِيِّينَ كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى دَارًا فَأَحْسَنَهَا وَأَكْمَلَهَا وَأَجْمَلَهَا وَتَرَكَ مِنْهَا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِالْبِنَاءِ وَيَعْجَبُونَ مِنْهُ وَيَقُولُونَ لَوْ تَمَّ مَوْضِعُ تِلْكَ اللَّبِنَةِ وَأَنَا فِي النَّبِيِّينَ مَوْضِعُ تِلْكَ اللَّبِنَةِ)**.

وَبِهَذَا الإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ كُنْتُ إِمَامَ النَّبِيِّينَ وَخَطِيبَهُمْ وَصَاحِبَ شَفَاعَتِهِمْ غَيْرُ فَخْرٍ)**.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ[2].

قلت: المتن الأول: **(مثلي في النبيين...)**.

أخرجه الإمام أحمد قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر العقدي حدثنا زهير به بنحوه[3]. وحسن إسناده الضياء[4].

وله متابع في زوائد عبد الله على المسند قال: ثنا سعيد بن الأشعث، أنا سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، ثنا عبد الله بن محمد به بنحوه[5]. وهو سند حسن.

وله شاهد عند البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم[6] من حديث جابر به بنحوه، قال الترمذي: حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

---

(١) المستدرك، ١/ ٥٢٩.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٨٦، ح٣٦١٣.

(٣) المسند، ٥/ ١٣٦.

(٤) الأحاديث المختارة، ٣/ ٣٩٢، ح١١٩٠.

(٥) المسند، ٥/ ١٣٧.

(٦) صحيح البخاري، ص٧٤٧، ح٣٥٣٤؛ وصحيح مسلم، ٤/ ١٧٩١، ح٢٢٨٧؛ وجامع الترمذي، ٥/ ١٤٧، ح٢٨٦٢.

فيكون هذا من حسن حديثه من رواية العراقيين عنه ومنهم ابن مهدي وأبو عامر.

المتن الثاني: **(إذا كان يوم القيامة...).**

فله متابعات منها:

ما رواه ابن ماجه[1] قال: حدثنا إسماعيل بن عبد الله الرّقي، ثنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمد بن عقيل به بمثله وهو سند حسن.

وعبدالله بن أحمد[2] في زوائده على المسند قال: ثنا هاشم بن الحارث، ثنا عبيدالله بن عمرو، عن عبدالله بن محمد بن عقيل به بمثله وهو سند حسن.

ومن طريق عبيدالله بن عمر القواريري، ثنا محمد بن عبدالله بن الزبير، ثنا شريك، عن عبد الله بن محمد به بنحوه[3].

ورابع عند الإمام أحمد[4] قال: ثنا زكريا بن أبي زائدة، وثنا أحمد بن عبد الملك الحراني، ثنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمد به بمثله مطولاً، ورواه الحاكم[5] من طريق عبيدالله بن عمرو عن عبدالله وصححه ووافقه الذهبي.

الحديث التاسع: أخرجه في المناقب، باب: في فضل الأنصار، صدّر به الباب وأخرج شواهد له.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنِ الطُّفَيْلِ بْنِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(لَوْلَا الْهِجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الْأَنْصَارِ وَبِهَذَا الإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَوْ سَلَكَ الْأَنْصَارُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا لَكُنْتُ مَعَ الْأَنْصَارِ).**

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ[6].

قلت: ورواه الحاكم من طريق ابن مهدي، حدثنا زهير به بالمتنين وصححه ووافقه الذهبي[7]، ورواه الضياء في المختارة من طريق يحيى بن أبي بكير، حدثنا زهير بن محمد به بالمتنين معاً في سياق واحد وقال إسناده حسن[8].

---

(١) السنن، ٢/ ١٤٤٣، ح٤٣١٣.

(٢) المسند، ٥/ ١٣٨.

(٣) المسند،٥/ ١٣٨.

(٤) المصدر نفسه، ٥/ ١٣٨.

(٥) المستدرك، ١/ ٧١.

(٦) الترمذي، الجامع، ٥/ ٧١٢، ح٣٨٩٩.

(٧) المستدرك، ٤/ ٧٨.

(٨) الأحاديث المختارة، ٣/ ٣٨٦، ح١١٨١.

المتن الأول: **(لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار).**

رواه الإمام أحمد[1] في فضائل الصحابة قال: حدثنا زكريا بن عدي، قال: أنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمد به بمثله وزاد المتن الثاني: **(لو سلك الأنصار وادياً وشعباً لكنت مع الأنصار).**

وعند عبدالله في زوائده على المسند[2] قال: حدثنا هاشم بن الحارث ثنا عبيدالله بن عمرو، عن عبدالله بن محمد به بالمتنين معاً وزاد: **(كنت إمام النبيين وخطيبهم يوم القيامة).**

ورواه الضياء[3] في المختارة من الطريق نفسه وقال: إسناده حسن، والإمام أحمد[4] في المسند من طريق أحمد بن عبد الملك الحراني، ثنا عبيد الله ابن عمرو، عن عبد الله بن محمد به بمثل متابع عبد الله في الزوائد.

خلاصة مرويات زهير بن محمد عند الترمذي.

- روى الترمذي لزهير بن محمد تسعة أحاديث، اثنان صدر بهما الباب وأخرج لأحدهما متابعاً وللآخر شاهداً، واثنان لبيان ضعفهما وأربعة لم يخرج في بابها غيرها، وواحداً في الشواهد.
- خمسة من روايته في العراق، وهي صحيحة أو حسنة وهي من رواية العقدي عنه ولها متابعات من رواية ابن مهدي وغيره.
- وأربعة من روايته في الشام: ثلاثة من رواية الوليد بن مسلم عنه اثنان ضعيفان والثالث حسن بالمتابعات، والرابع من رواية التنيسي عنه وهي منكرة.

رابعاً: مرويات زهير بن محمد عند أبي داود.

روى له أبو داود ثمانية أحاديث.

الحديث الأول: (حديث حمنة بنت جحش في الاستحاضة)، سبق عند الترمذي الحديث الأول[5] وهو من حسن روايته في العراق مما رواه عنه العقدي، وأخرجه أبو داود شاهداً في الباب.

---

(١) المسند، ٢/ ٧٩٧.

(٢) المصدر نفسه، ٥/ ١٣٨.

(٣) الأحاديث المختارة، ٣/ ٣٨٥، ح١١٧٩.

(٤) المسند، ٥/ ١٣٨.

(٥) انظر : ص٤٢٠

الحديث الثاني: أخرجه في الصلاة، باب: في صلاة الليل، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ عَنْ كُرَيْبٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بِتُّ لَيْلَةً عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأَنْظُرَ كَيْفَ يُصَلِّي فَقَامَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ قِيَامُهُ مِثْلُ رُكُوعِهِ وَرُكُوعُهُ مِثْلُ سُجُودِهِ ثُمَّ نَامَ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَنَّ ثُمَّ قَرَأَ بِخَمْسِ آيَاتٍ مِنْ آلِ عِمْرَانَ **(إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)** [آل عمران: ١٩٠]... قَالَ أبو داود خَفِيَ عَلَيَّ مِنِ ابْنِ بَشَّارٍ بَعْضُهُ[١].

ورواه الطبراني في الكبير من طريق أبي عامر العقدي، ثنا زهير بن محمد به بمثله[٢].

قلت: وفي مختصر كتاب الوتر ذكره من طريق الطبراني ثم قال: إسناده منقطع، قال محمد بن نصر فجعل هذه الرواية عن الفضل بن عباس رضي الله عنهما والناس إنما رووا هذا الحديث عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وهو المحفوظ عندنا[٣].

وتصرف أبي داود حيث أخرجه من الطريقين صدّر بطريق الفضل ثم أتبع طريق عبدالله بن عباس يوحي بإمكانية تعدد الحادثة وهذا من رواية العراقيين عن زهير فهو من حسن حديثه والله أعلم.

الحديث الثالث: ذكره في الصوم، باب: كراهية وصل شعبان برمضان، ذكره في باب المتابعات تعليقاً.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ قَدِمَ عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ الْمَدِينَةَ فَمَالَ إِلَى مَجْلِسِ الْعَلاءِ فَأَخَذَ بِيَدِهِ فَأَقَامَهُ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلا تَصُومُوا)** فَقَالَ الْعَلاءُ اللَّهُمَّ إِنَّ أَبِي حَدَّثَنِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ، قَالَ أبو داود: رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَشِبْلُ بْنُ الْعَلاءِ وَأَبُو عُمَيْسٍ وَزُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَلاءِ، قَالَ أبو داود: وَكَانَ عَبْدُالرَّحْمَنِ لا يُحَدِّثُ بِهِ قُلْتُ لأَحْمَدَ لِمَ قَالَ لأَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصِلُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ.

---

(١) أبو داود، السنن ٢/ ٤٤، ح١٣٥٥.

(٢) المعجم الكبير، ١٨/ ٢٩٧، ح٧٦١.

(٣) المقريزي، احمد بن علي، مختصر كتاب الوتر، تحقيق إبراهيم العلي وأبو صعيليك، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤١٣هـ، ص٥٥-٥٦.

وَقَالَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِلافَهُ، قَالَ أبو داود: وَلَيْسَ هَذَا عِنْدِي خِلَافُهُ وَلَمْ يَجِئْ بِهِ غَيْرُ الْعَلاءِ عَنْ أَبِيهِ[1].

قلت: رواه الترمذي قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبدالعزيز به بنحوه، وقال: حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ[2].

ورواه البيهقي في الكبرى[3] من طريق محمد بن إبراهيم بن قتيبة يقول: سمعت عبدالعزيز بن محمد به بمثله ثم قال: قال أبو داود: وقال احمد بن حنبل: هذا حديث منكر، قال: وكان عبد الرحمن لا يحدث به، قلت: وليس في المطبوع إلا ما أثبتُّه من قول أبي داود.

وفي علل أحمد وقد سئل عنه[4]: أنكره وقال: سالت ابن مهدي عنه فلم يحدثني به وكان يتوقاه. قلت: وأنكره أبو زرعة كذلك[5].

ورواه النسائي في الكبرى[6]: من طريق عتبة بن عبد الله أبي العميس، عن العلاء به بنحوه، بسند حسن، وقال النسائي: لا نعلم أحداً روى هذا الحديث إلا العلاء بن عبد الرحمن.

ورواه ابن ماجه[7] قال: حدثنا أحمد بن عبدة، ثنا عبد العزيز بن محمد ح.

وحدثنا هشام بن عمار، ثنا مسلم بن خالد قالا: ثنا العلاء به بنحوه، وهو سند حسن.

ورواه ابن حبان[8] بسند حسن من طريق الحسن بن حبيب بن ندبة، قال: حدثنا روح بن القاسم، عن العلاء به بنحوه.

وقال في الكشف: قال السخاوي: وصححه ابن حبان وأبو عوانة والدينوري[9]. قلت: وسكت عنه الحافظ في الفتح[10] ونقل تصحيح ابن حبان له، فيكون هذا من حسن حديثه.

---

(١) أبو داود، السنن، ٢/ ٣٠٠، ح٢٣٣٧.
(٢) الجامع، ٣/ ١١٥، ح٧٣٨.
(٣) السنن الكبرى، ٤/ ٢٠٩، ح٧٧٥١.
(٤) العلل لأحمد، ص١١٧، ح٢٧٣.
(٥) سؤالات البرذعي، ص٣٨٨.
(٦) السنن الكبرى، ٢/ ١٧٢، ح٢٩١١.
(٧) السنن، ١/ ٥٢٩، ح١٦٥١.
(٨) الصحيح، ٨/ ٣٥٥، ح٣٥٨٩.
(٩) كشف الخفاء، ١/ ٨٧.
(١٠) فتح الباري، ٤/ ١٢٩.

الحديث الرابع: أخرجه في الجهاد، باب: في عقوبة الغال، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: **(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ حَرَّقُوا مَتَاعَ الْغَالِّ وَضَرَبُوهُ).**

قَالَ أَبو داود وَزَادَ فِيهِ عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ عَنِ الْوَلِيدِ وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْهُ وَمَنَعُوهُ سَهْمَهُ قَالَ أَبو داود و حَدَّثَنَا بِهِ الْوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ قَالَا حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ قَوْلَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ الْحَوْطِيُّ مَنْعَ سَهْمِهِ)[1].

قلت: حديث علي بن بحر رواه ابن الجارود قال: حدثنا محمد بن يحيى، قال: ثنا علي بن بحر القطان قال: حدثنا الوليد بن مسلم به بمثله وزاد: (وضربوه بالسوط ومنعوه سهمه)[2].

والحاكم وصححه[3].

وله شاهد من حديث عمر بن الخطاب مرفوعاً، ومن حديث الوليد بن هشام موقوفاً عليه أخرجهما أبو داود قبل هذا الحديث وقال: وهذا -أي حديث الوليد بن هشام- أصح الحديثين رواه غير واحد أن الوليد بن هشام حرق رَحْل زياد بن سعد وكان قد غلَّ وضربه[4].

وقد بوّب البخاري[5] في الجهاد والسير بقوله، باب: القليل من الغلول. ولم يذكر عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه حرّق متاعه وهذا أصح.

ثم أخرج حديث عبد الله بن عمرو قال: (كان على ثقل النبي ﷺ رجل يقال له كَرْكَرَة فمات. فقال رسول الله ﷺ: **(هو في النار)**، فذهبوا ينْظرون إليه فوجدوا عباءة قد غلّها).

قال الحافظ في الفتح[6]: قوله 'وهذا أصح' أشار إلى تضعيف ما رُوِيَ عن عبدالله بن عمرو في الأمر بحرق رَحْل الغال والإشارة بقوله هذا إلى الحديث الذي ساقه... ثم بين أن البخاري حكم على حديث عمر الذي ساقه أبو داود بأنه باطل ليس له أصل وراويه لا يعتمد عليه[7].

---

(١) أبو داود، السنن، ٣/ ٦٩، ح٢٧١٥.

(٢) المنتقى، ١/ ٢٧٢، ح١٠٨٢.

(٣) المستدرك، ٢/ ١٣١.

(٤) السنن، ٣/ ٦٩، ح٢٧١٣.

(٥) الصحيح، ص٦٤٧، ح٣٠٧٤.

(٦) فتح الباري، ٦/ ١٨٧.

(٧) انظر التاريخ الصغير، ٢/ ١٠٣.

وقد ضعف ابن حجر حديث زهير فقال: وزهير ضعيف الحديث[1]، فيكون هذا الحديث من ضعيف روايته في الشام.

الحديث الخامس: أخرجه في الخراج والفيء، باب: في اتخاذ الوزير، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَامِرٍ الْمُرِّيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِالأَمِيرِ خَيْرًا جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ صِدْقٍ إِنْ نَسِيَ ذَكَّرَهُ وَإِنْ ذَكَرَ أَعَانَهُ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ سُوءٍ إِنْ نَسِيَ لَمْ يُذَكِّرْهُ وَإِنْ ذَكَرَ لَمْ يُعِنْهُ)**[2].

ورواه النسائي في المجتبى[3]: أخبرنا عمرو بن عثمان، قال: حدثنا بقية، قال: حدثنا ابن المبارك عن ابن أبي حسين عن القاسم بن محمد به بنحوه وهو سند صحيح.

وإسحاق بن راهويه قال[4]: أخبرنا أبو عامر العقدي، نا عبد الرحمن بن أبي بكر قال: سمعت القاسم بن محمد به بنحوه.

وأبو يعلى في المسند[5] قال: حدثنا عبدالأعلى حدثنا عمر بن علي عن عبدالرحمن بن أبي بكر قال: سمعت القاسم بن محمد به بنحوه.

ورواه الإمام أحمد قال: حدثنا حسين بن محمد قال: ثنا مسلم يعني –ابن خالد– عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال: أخبرني القاسم بن محمد به بنحوه[6]. وهذا سند ضعيف فيه عبد الرحمن بن أبي بكر التيمي ضعيف[7]. فيكون هذا من حسن حديثه كذلك.

الحديث السادس: في الملاحم، باب: النهي عن تهييج الحبشة، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه

---

(١) تغليق التعليق، ٣/ ٤٦٦.

(٢) أبو داود ، السنن، ٣/ ١٣١، ح٢٩٣٢.

(٣) المجتبى ٧/ ١٥٩، ح٤٢٠٤.

(٤) المسند، ٢/ ٤٢٥، ح٩٧٢.

(٥) المسند ، ٧/ ٤١٦، ح٤٤٣٩.

(٦) المسند، ٦/ ٧٠.

(٧) تقريب التهذيب، ص٣٣٧، ت٣٨١٣.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (اتْرُكُوا الْحَبَشَةَ مَا تَرَكُوكُمْ فَإِنَّهُ لا يَسْتَخْرِجُ كَنْزَ الْكَعْبَةِ إِلاَّ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبَشَةِ)[1].

ورواه الإمام أحمد[2] قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا زهير به بمثله، وأخرجه الحاكم وصححه[3].

وله متابع عند أحمد[4] قال: حدثنا أحمد بن عبدالملك الحراني، قال: ثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو به بنحوه وهو سند حسن.

وابن أبي شيبة[5] قال: حدثنا عبد الرزاق، عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح به بنحوه. فهو من مستقيم روايته في العراق.

الحديث السابع: (**الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ**)، سبق عند الترمذي الحديث الرابع[6] وهو من حسن روايته في العراق وهي من رواية العقدي عنه، أخرجه أبو داود شاهداً في بابه.

الحديث الثامن: أخرجه في الأدب، باب: في الغيبة، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ ابْنُ مُسَافِرٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنِ الْعَلاءِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ اسْتِطَالَةَ الْمَرْءِ فِي عِرْضِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ وَمِنَ الْكَبَائِرِ السَّبَّتَانِ بِالسَّبَّةِ**)[7].

قلت: حسنه السيوطي[8]. وقال الحافظ في الفتح[9]: أخرجه ابن أبي حاتم عن أبي هريرة بسند حسن، وتابعه الصنعاني[10]، وله متابع بسند ضعيف عند البيهقي[11] من طريق محمد بن أبي معشر حدثني أبي عن سعيد عن أبي هريرة به بنحوه ولم يذكر (**من الكبائر السبتان بالسّبة**).

---

(١) أبو داود، ٤/ ١١٤، ح٤٣٠٩.

(٢) المسند، ٥/ ٣٧١.

(٣) المستدرك، ٤/ ٤٥٣.

(٤) المسند، ٢/ ٢٢٠.

(٥) المصنف، ٥/ ١٣٧.

(٦)انظر : ص٤٢٣

(٧) أبو داود، ٤/ ٢٦٩، ح٤٨٧٧.

(٨) فيض القدير، ٦/ ٨.

(٩) فتح الباري، ١٠/ ٤١١.

(١٠) سبل السلام، ٤/ ١٠٧.

(١١) السنن الكبرى، ٤/ ٢٠١، ح٧٦٩٣.

ورواه النضر بن شميل عن أبي معشر عن سعيد به بنحوه[١].

وأشار إلى آخر حيث قال: ورواه أيضاً عبد الله بن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، وقال: عن جدّه، عن أبي هريرة، وعبد الله ضعيف[٢].

وثالث من طريق محمد بن أبي نعيم، حدثنا وهيب، حدثنا النعمان بن راشد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة به بنحوه[٣].

ونقل قول ابن المديني: لم يقل أحد عن الزهري في هذا الحديث عن سعيد عن أبي هريرة إلا النعمان، قلت: والنعمان صدوق، سيئ الحفظ[٤].

وكلام النقاد في طريق سعيد، ولم يتعرضوا لطريق العلاء عن أبيه، وبتحسين ابن حجر لسند ابن أبي حاتم، والصنعاني والسيوطي يكون هذا من حسن حديثه والله أعلم.

ومحمد بن أبي نعيم: هو الواسطي، صدوق، طرحه ابن معين[٥] وذكر الحافظ ابن عدي هذا الحديث من أحاديثه غير المحفوظة[٦].

وقال أبو زرعة في العلل: هذا خطأ إنما هو الزهري عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ.
وقال أبو حاتم: هذا خطأ إنما رواه ابن المبارك عن معمر ويونس عن سعيد قوله[٧].

خلاصة مرويات زهير بن محمد عند أبي داود.

أخرج له أبو داود ثمانية أحاديث.

- خمسة في الشواهد.
- وواحد ذكره متابعة تعليقاً.
- واثنان لم يخرج في بابهما غيرهما.
- حديثان من روايته في العراق وهما من صحيح حديثه من رواية العقدي عنه.
- وخمسة أحاديث من روايته في الشام:

---

(١) السنة للمروزي، ص٦٠، ح١٠٤.
(٢) شعب الإيمان، ٤/ ٣٩٥، ح٥٥٢٢.
(٣) المصدر نفسه، ٥/ ٣١٣، ح٦٧٦٩.
(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٦٤، ت٧١٥٤.
(٥) المصدر نفسه، ص٥٠٩، ت٦٣٣٧.
(٦) الكامل، ٦/ ٢٥٦.
(٧) ابن أبي حاتم، العلل، ٢/ ٢٥٠.

- ثلاثة من حسان حديثه بالمتابعات والشواهد واثنان ضعيفان.
- وأحدهما ذكره في باب المتابعات ولم أقف على من وصله وهو من حسن حديثه.

خامساً: مرويات زهير بن محمد عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه خمسة عشر حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في الطهارة، باب: النهي عن الخلاء على قارعة الطريق، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زُهَيْرٍ قَالَ: قَالَ سَالِمٌ سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ حَدَّثَنَا جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إِيَّاكُمْ وَالتَّعْرِيس[1] عَلَى جَوَادِّ الطَّرِيقِ وَالصَّلاةَ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا مَأْوَى الْحَيَّاتِ وَالسِّبَاعِ وَقَضَاءَ الْحَاجَةِ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا مِنَ الْمَلاعِنِ)**[2].

قلت: ورواه ابن ماجه في مكان آخر[3] قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا يزيد بن هارون، أنبأنا هشام، عن الحسن عن جابر به بنحوه مختصراً.

وابن خزيمة في صحيحه[4] من الطريق نفسها.

وهو عند الإمام أحمد[5] قال: حدثنا محمد بن سلمة عن هشام عن الحسن به بنحوه مطولاً.

وحسن إسناده الحافظ ابن حجر في التلخيص[6].

ونقل الزرقاني عن ابن عبد البر قوله: هذا الحديث مسند من وجوه كثيرة وهي أحاديث شتى محفوظة[7]، فيكون هذا الحديث من حسن ما حدث به في الشام بهذه المتابعات والله أعلم.

الحديث الثاني والثالث: أخرجهما في الطهارة وسننها والمساجد والجماعات، ما جاء في إسباغ الوضوء، أخرجه شاهداً،

---

(١) التَّعْرِيس: النزول في آخر الليل، لسان العرب، باب السين، فصل العين، ٦/ ١٣٦.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/ ١١٩، ح٣٢٩.

(٣) ابن ماجه ، السنن، ٢/ ١٢٤٠، ح٣٧٧٢.

(٤) الصحيح، ٤/ ١٤٥، ح٢٥٤٨.

(٥) المسند، ٣/ ٣٠٥.

(٦) التلخيص الحبير، ١/ ١٠٥.

(٧) شرح الزرقاني، ٤/ ٥٠٥.

قَـالَ: حَدَّثَـنَا أَبـو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَـلَّى اللَّـه عَلَـيْهِ وَسَـلَّمَ قَالَ: (**أَلا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يُكَفِّرُ اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَزِيدُ بِهِ فِي الْحَسَنَاتِ**) قَـالُوا: بَلَـى يَـا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: (**إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ**[1]**، وَكَثْرَةُ الْخُطَى إِلَى الْمَسَاجِدِ وَانْتِظَارُ الصَّلاةِ بَعْدَ الصَّلاةِ**)[2].

قلـت: ولــه مـتابع مـن طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، حدثنا سفيان قال: حدثني عبدالله بن أبي بكر، عن سعيد بن المسيب به بنحوه مطولاً.

ورواه ابـن حـبان[3] والحـاكم[4] وصـححه عـلى شـرط الشـيخين ووافقـه الذهـبي وابن خزيمة[5].

لكـن الإمـام أحمـد أنكـر هذا الطريق، وقال: هذا باطل إنما هو حديث ابن عقيل، ليس بشيء من حديث ابن أبي بكر[6].

وآخر من طريق زكريا بن عدي، قال: ثنا عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الله بن محمد بن عقيل به بنحوه[7].

وأخرجه الإمام أحمد قال: حدثنا أبو عامر العقدي، حدثنا زهير بن محمد به بنحوه[8].

وله شاهد صحيح عند مسلم وغيره من حديث أبي هريرة بنحوه[9].

فيكون هذا من حسن حديثه من رواية ثقات العراقيين عنه.

الحديـث الـرابع: في المسـاجد والجماعـات، بـاب: المشي إلى الصلاة، أخرجه شاهداً في الباب.

---

(١) المَكـاره: جمـع مَكْـره وهـو ضـد المَنْشـط، والمراد الوضوء مع البرد الشديد، واحتمال المشقة فيه، الزمخشري، الفائق، ٣/ ٢٥٥.

(٢) ابن ماجه ، السنن ، ١/ ١٤٨، ح٤٢٧، و١/ ٢٥٥، ح٧٧٦.

(٣) الصحيح، ٢/ ١٢٧، ح٤٠٢.

(٤) المستدرك، ١/ ١٩٠.

(٥) الصحيح، ١/ ٩٠، ح١٧٧.

(٦) علل أحمد، ٢/ ٥٥٧.

(٧) مسند عبد بن حميد، ص٣٠٣، ح٩٨٤.

(٨) المسند، ٣/ ٣.

(٩) الصحيح، ١/ ٢١٩، ح٢٥١.

قال: حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحُلَبِيُّ حَدَّثَنا يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ الشِّيرَازِيُّ حَدَّثَنا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**لِيَبْشَرِ الْمَشَّاءُونَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِنُورٍ تَامٍّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**)[١].

ورواه ابن خزيمة[٢] والطبراني في الكبير[٣] من طريق إبراهيم من محمد الحلبي، ثنا يحيى بن الحارث الشيرازي، ثنا أبو غسان محمد بن مطرف، عن أبي حازم به بنحوه.

والحاكم من طريق إبراهيم بن محمد، ثنا يحيى بن الحارث، ثنا زهير بن محمد التميمي وأبو غسان محمد بن مطرف عن أبي حازم به بنحوه وصححه على شرط الشيخين وأقره الذهبي[٤].

وقال في المصباح: قال شيخنا أبو الفضل بن الحسين في أماليه... هذا حديث حسن غريب وقد تابع زهير بن محمد عليه أبو غسان محمد بن مطرف...[٥]، وقال بعد أن ذكر حديث أنس: وله شاهد عن عشرة غير سهل وأنس وهم: بريدة وزيد بن حارثة وابن عباس وابن عمر وأبو أمامة وأبو الدرداء وأبو سعيد وأبو موسى وأبو هريرة وعائشة وأجودها حديث بريدة وأبي الدرداء...[٦].

قلت: وذكره ابن الجوزي في الموضوعات: قال: قال ابن ماجه... وساقه بسنده ومتنه وقال: قال البخاري: زهير حديثه منكر[٧]، ولا يسلم لابن الجوزي حكمه، فزهير منكر الحديث ما حدث بالشام وهذا ليس منها، يضاف إلى ذلك أن له متابعاً بسند حسن من طريق محمد بن مطرف، عن أبي حازم به بنحوه، فيكون هذا من حسن حديثه والله أعلم.

الحديث الخامس: في إقامة الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٢٥٦، ٧٨٠.

(٢) الصحيح، ٢/ ٣٧٧، ح١٤٩٩.

(٣) المعجم الكبير، ٦/ ١٤٧، ج٥٨٠٠.

(٤) المستدرك، ١/ ٢١٢.

(٥) مصباح الزجاجة، ١/ ٩٩.

(٦) المصدر نفسه، ١/ ١٠٠.

(٧) العلل المتناهية، ١/ ٤٠٧.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ)[1].

قلت: ورواه الإمام أحمد ثنا أبو عامر العقدي، حدثنا زهير بن محمد، به بمثله مطولاً[2].

وله متابعات منها: ما رواه عبد بن حميد[3]: حدثني زكريا بن عدي، ثنا عبيدالله بن عمرو، الرقي عن عبد الله بن محمد به بمثله مطولاً.

وثانٍ من طريق: سعيد بن عبدالعزيز، عن عطية بن قيس، عن قزعة بن يحيى، عن أبي سعيد به بنحوه مطولاً رواه النسائي[4]، وأبو داود[5]، وابن خزيمة[6]، وابن حبان[7]، بسند صحيح[8].

وثالث من طريق الضحاك بن مخلد، أخبرنا سفيان الثوري، حدثني عبد الله بن أبي بكر، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد به بنحوه، رواه ابن خزيمة[9] وابن حبان[10] والحاكم[11] وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

فيكون هذا من حسن ما حدث به في العراق.

الحديث السادس: (كَانَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تِلْقَاءَ وَجْهِهِ)، سبق في الحديث الثاني[12] عند الترمذي وهو من روايته في الشام من رواية التنيسي عنه وهي ضعيفه، وقد أخرجه ابن ماجه شاهداً في الباب.

الحديث السابع: أخرجه في إقامة الصلاة، باب: في فضل الجمعة، صدر به الباب وأخرج شواهد له، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٢٨٤، ح٨٧٧.

(٢) المسند، ٣/ ٣.

(٣) مسنده، ص٣٠٣، ح٩٨٤.

(٤) المجتبى، ١/ ٢٢٤، ح٦٥٥.

(٥) السنن، ١/ ٢٢٤، ح٨٤٧.

(٦) الصحيح، ١/ ٣١٠، ح٦١٣.

(٧) الصحيح، ٥/ ٢١٣، ح١٩٠٥.

(٨) انظر الملحق، ص٧٧٤ ، سند أبي داود.

(٩) الصحيح، ١/ ٣١٠، ح٦١٣.

(١٠) الصحيح، ٢/ ١٢٧، ح٤٠٢.

(١١) المستدرك، ١/ ٢١٥.

(١٢)انظر : ص٤٢١

عَـنْ عَـبْدِاللَّهِ بْـنِ مُحَمَّـدِ بْـنِ عَقِـيلٍ عَـنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ الأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي لُبَابَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُـنْذِرِ قَـالَ: قَـالَ النَّـبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**إِنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَيِّدُ الأَيَّامِ وَأَعْظَمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَهُـوَ أَعْظَـمُ عِـنْدَ اللَّـهِ مِنْ يَوْمِ الأَضْحَى وَيَوْمِ الْفِطْرِ فِيهِ خَمْسُ خِلالٍ خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ آدَمَ وَأَهْبَطَ اللَّهُ فِيهِ آدَمَ إِلَى الأَرْضِ وَفِيهِ تَوَفَّى اللَّهُ آدَمَ وَفِيهِ سَاعَةٌ لا يَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا الْعَبْدُ شَيْئًا إِلاَّ أَعْطَاهُ مَا لَـمْ يَسْـأَلْ حَرَامًا وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ مَا مِنْ مَلَكٍ مُقَرَّبٍ وَلا سَمَاءٍ وَلا أَرْضٍ وَلا رِيَاحٍ وَلا جِبَالٍ وَلا بَحْرٍ إِلاَّ وَهُنَّ يُشْفِقْنَ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ**)[١].

قلت: ورواه الإمام أحمد قال: حدثني أبو عامر العقدي، قال: ثنا زهير به بمثله[٢].

وله متابع عند الطبراني، قال: حدثنا المقدام بن داود، ثنا عبد الله بن محمد بن المغيرة، ثنا عمرو بن ثابت، عن عبد الله بن محمد به بنحوه[٣].

قال البوصيري: إسناده حسن[٤]، وهو كما قال فإنه من رواية ثقات العراقيين عن زهير.

الحديث الثامن: في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الزينة يوم الجمعة، أخرجه شاهداً في الباب.

قـال: حَدَّثَـنَا مُحَمَّـدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زُهَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَرَأَى عَلَيْهِمْ ثِيَابَ النِّمَارِ، فَقَـالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**مَا عَلَى أَحَدِكُمْ إِنْ وَجَدَ سَعَةً أَنْ يَتَّخِذَ ثَوْبَيْنِ لِجُمُعَتِهِ سِوَى ثَوْبَيْ مِهْنَتِهِ**)[٥].

ورواه ابن حبان[٦] وابن خزيمة[٧] في صحيحهما من الطريق نفسه، وصححه البوصيري في الزوائد[٨].

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣٤٤، ح١٠٨٤.

(٢) المسند، ٣/ ٤٣٠.

(٣) المعجم الكبير، ٥/ ٣٣، ح٤٥١٢.

(٤) مصباح الزجاجة، ١/ ١٢٩.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣٤٩. ح١٠٩٦.

(٦) الصحيح، ٧/ ١٥، ح٢٧٧٧.

(٧) الصحيح، ٣/ ١٣٢، ح١٧٦٥.

(٨) مصباح الزجاجة، ١/ ١٣١.

ولـيس كمـا قـالوا: فإنـه مـن روايـة عمـرو بـن أبـي سـلمة عن زهير ومعظمها مناكير وبواطيل.

وقـد سـأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث بسنده ومتنه فقال: هذا حديث منكر بهذا الإسناد قال بعضُ أهل العربية: ثياب النمار، أكسية قصار[1].

قلت: وقد رواه ابن عبد البر في التمهيد من طريق يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة به بنحوه[2].

قال الحافظ في الفتح: في إسناده نظر[3].

وآخر مـن طـريق حاتم بن عبيد الله أبو عبيدة، قال: حدثنا مهدي بن ميمون عن هشام به بنحوه[4].

فهـذا الحديـث بهـذا السـند ضعيف لأنه من رواية التِّنِّيسي عن زهير، والمتن له شواهد تقويه[5].

الحديث التاسع: أخرجه في إقامة الصلاة، باب: فيمن ترك الجمعة من غير عذر، أخرجه شاهداً، وأخرج له متابعاً.

قـال: حَدَّثـنَا مُحَمَّـدُ بْـنُ الْمُثَـنَّى حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَسِيدِ بْنِ أَبِي أَسِيدٍ ح وحَدَّثَنَا أَحْمَـدُ بْنُ عِيسَى الْمِصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ أَسِيدِ بْنِ أَبِي أَسِيدٍ عَـنْ عَـبْدِاللَّهِ بْـنِ أَبِـي قَتَادَةَ عَـنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِاللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلاثًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ)**[6].

ورواه النسـائي[7] قـال: حدثـنا عمـرو بـن سـواد بـن الأسود قال: أنا ابن وهب، قال: أخبرني ابن أبي ذئب به بمثله.

والإمام أحمد[8] قال: حدثنا أبو سعيد، ثنا عبدالعزيز بن محمد عن أسيد به بنحوه.

والحاكم[1] من طريق ابن أبي فديك ثنا ابن أبي ذئب به بمثله. وصححه ووافقه الذهبي.

---

(١) العلل، ١/ ٢٠٤.

(٢) التمهيد، ٢٤/ ٣٥.

(٣) فتح الباري، ٢/ ٣٧٤.

(٤) التمهيد، ٢٤/ ٣٥.

(٥) انظر موطأ مالك،١/ ١١٠، ح٢٤٢.

(٦) ابن ماجه، السنن ،١/ ٣٥٧، ح١١٢٦.

(٧) السنن الكبرى، ١/ ٩١٦، ح١٦٥٧.

(٨) المسند، ٥/ ٣٠٠.

ومتابع آخر من طريق ابن أبي أويس حدثني أخي عن سليمان بن بلال عن أسيد بن أبي أسيد به بنحوه، فيكون هذا من صحيح حديثه خاصة أنه من رواية العقدي عنه وهي صحيحة.

الحديث العاشر: في الطلاق، باب: الرجل يجحد الطلاق، أخرجه وحده في الباب، قال: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ أَبُو حَفْصٍ التِّنِّيسِيُّ عَنْ زُهَيْرٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ زَوْجِهَا فَجَاءَتْ عَلَى ذَلِكَ بِشَاهِدٍ عَدْلٍ اسْتُحْلِفَ زَوْجُهَا فَإِنْ حَلَفَ بَطَلَتْ شَهَادَةُ الشَّاهِدِ وَإِنْ نَكَلَ فَنُكُولُهُ بِمَنْزِلَةِ شَاهِدٍ آخَرَ وَجَازَ طَلَاقُهُ**)[2].

رواه الدارقطني من الطريق نفسه[3]، في الزوائد[4]: إسناد حسن ورجاله ثقات.

قلت: وهذا لا يسلم فإن رواية التنيسي عن زهير منكره، ولم أقف له على متابعات ولا شواهد فهو من ضعيف حديثه.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في الطب، باب: ما عَوَّذ به النبي ﷺ وما عُوِّذ به، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنا أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ الثَّقَفِيِّ أَنَّهُ قَالَ قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِي وَجَعٌ قَدْ كَادَ يُبْطِلُنِي فَقَالَ لِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (**اجْعَلْ يَدَكَ الْيُمْنَى عَلَيْهِ وَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَاذِرُ سَبْعَ مَرَّاتٍ) فَقُلْتُ ذَلِكَ فَشَفَانِيَ اللَّهُ**[5].

قلت: رواه مالك في الموطأ عن يزيد بن خصيفة به بنحوه[6]، وأبو داود[7] والترمذي[8] من طريق مالك عن يزيد بن خصيفة به بنحوه وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، والنسائي[9] من طريق إسماعيل بن جعفر، عن يزيد بن خصيفة به بنحوه.

---

(١) المستدرك، ١/ ٢٩٢.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/ ٦٥٧، ح٢٠٣٨.

(٣) السنن، ٤/ ٦٦ و ١٦٦.

(٤) مصباح الزجاجة، ٢/ ١٢٥.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١١٦٣، ح٣٥٢٢.

(٦) الموطأ، ٢/ ٩٤٢.

(٧) السنن، ٤/ ١١، ح٣٨٩١.

(٨) الجامع، ٤/ ٤٠٨، ح٢٠٨٠.

(٩) السنن الكبرى، ٤/ ٤١٠، ح٧٧٢٤.

فيكون هـذا الحديث من حسن حديث زهير، وليس هو من رواية الشاميين عنه بل من رواية ثقات الكوفيين عنه.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الأدب، باب: الرجل يكنى قبل أن يولد له، صدّر به الباب، وأخرج له شاهداً، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ حَمْزَةَ بْنِ صُهَيْبٍ أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِصُهَيْبٍ مَا لَكَ تَكْتَنِي بِأَبِي يَحْيَى وَلَيْسَ لَكَ وَلَدٌ قَالَ: **(كَنَّانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَبِي يَحْيَى)**[1].

رواه الإمام أحمد[2] قال: ثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن زهير به بنحوه مطولاً.

ورواه الحاكم[3] من طريق عبيد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الله بن محمد به بنحوه مطولاً صححه ووافقه الذهبي.

والطبراني[4] من طريق إبراهيم بن المستمر، قال: حدثنا عمرو بن عاصم الكلابي، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن صهيب بنحوه.

فيكون هـذا الحديث من حسن حديث زهير خاصة أنه روي من طريق ابن مهدي عنه، وهو من رواية ثقة كوفي عن زهير عند ابن ماجه.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في الأدب، باب: فضل الحامدين، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ الأَزْرَقُ أَبُو مَرْوَانَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إِذَا رَأَى مَا يُحِبُّ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ وَإِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ)**[5].

قلت: وهـذا الحديث لم أقف له على متابعات ولا شواهد، وهو عند الطبراني[6] من الطريق نفسه، وهو من رواية الشاميين عنه، فهو من ضعيف حديثه والله أعلم.

---

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٢٣١، ح٣٧٣٨.

(٢) المسند، ٦/ ١٦.

(٣) المستدرك، ٤/ ٢٧٨.

(٤) المعجم الكبير، ٥/ ٢٩١، ح٥٣٤٧.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٢٥٠، ح٣٨٠٣.

(٦) المعجم الأوسط، ٧/ ١٠٩، ح٦٩٩٩.

الحديث الرابع عشر: في الدعاء، باب: أسماء الله عز وجل، أخرجه متابعة للحديث الصحيح عن أبي هريرة من غير ذكر الأسماء، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُالْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْعَانِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُنْذِرِ زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ حَدَّثَنِي عَبْدُالرَّحْمَنِ الأَعْرَجُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلاَّ وَاحِدًا إِنَّهُ وِتْرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ مَنْ حَفِظَهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ وَهِيَ ...وعدد هذه الأسماء)**[1].

ورواه ابن حبان[2] من طريق الوليد بن مسلم قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة، حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج به بنحوه.

قلت: وفي سنده عبد الملك بن محمد شامي لين الحديث[3].

وغير ذلك أن هذا الحديث أُعلَّ بالإدراج والاضطراب والاختلاف فيه، وذكر الأسماء ليس له إسناد صحيح[4].

فهذا الحديث من رواية الشاميين عن زهير وهو ضعيف.

الحديث الخامس عشر: أخرجه في الزهد، باب في ذكر الشفاعة، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **(إِنَّ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ لأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي)**[5].

رواه مسلم[6] من طريق ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابراً به بنحوه. ولم ينص على ذكر أهل الكبائر. بل قال: **(شفاعتي لأمتي يوم القيامة)**.

وله متابع عند الترمذي[7] عن محمد بن ثابت البناني، عن جعفر بن محمد، به بمثله، وزاد فيه محمد بن علي قال لي جابر: يا محمد من لم يكن من أهل الكبائر فما له وللشفاعة.

---

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٢٦٩، ح٣٨٦١.

(٢) الصحيح، ٣/ ٨٨، ح٨٠٨.

(٣) تقريب التهذيب، ص٣٦٥، ت٤٢١١.

(٤) فتح الباري، ١١/ ٢١٥-٢١٦.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٤٤١، ح٤٣١٠.

(٦) الصحيح، ١/ ١٩١، ح٢٠١.

(٧) الجامع، ٤/ ٦٢٥، ح٢٤٣٥.

قال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه يستغرب من حديث جعفر بن محمد. ومحمد بن ثابت ضعيف[1].

قلت: وقد سأل الترمذي البخاري عن هذا الحديث من طريق جعفر بن محمد فلم يعرفه[2].

ورواه ابن حبان من طريق عمرو بن أبي سلمة التنيسي عن زهير به بمثله[3].

فهذا الحديث وإن كان من رواية الشاميين عنه، وهي في أغلبها مناكير إلا أنه توبع في هذا الحديث كما في رواية مسلم، والترمذي، فيكون هذا من حسان حديثه والله أعلم.

خلاصة مرويات زهير بن محمد عند ابن ماجه.

- أخرج له ابن ماجه خمسة عشر حديثاً، تسعة في باب الشواهد، أخرج لأحدها متابعة وواحداً أخرجه متابعة، واثنين صدر بهما الباب وأخرج لهما شواهد، وثلاثة لم يخرج في موضوعها أو بابها غيرها.

- ثمانية من روايته في العراق، وهي جميعها صحيحة أو حسنة.

سبعة من رواية يحيى بن بكير وهو ثقة والثامن من رواية العقدي. وغالباً لها متابعات من طريق العقدي أو ابن مهدي.

- وسبعة من روايته في الشام:

- اثنان من طريق الوليد بن مسلم أحدهما حسن بالمتابعات والآخر ضعيف.
- وأربعة من طريق التنيسي.
- أحدها حسن بالمتابعات وثلاثة ضعيفة.
- والسابع من طريق عبد الملك الصنعاني شامي لين وهي ضعيفة.

سادساً: خلاصة مرويات زهير بن محمد في الكتب الستة.

أخرج حديث زهير أصحاب الكتب الستة إلا النسائي.

وبلغ مجموع ما أخرجوه له ستة وثلاثين حديثاً.

---

(١) تقريب التهذيب، ص٤٧٠، ح٥٧٦٧.

(٢) علل الترمذي الكبير، ص٣٣٣.

(٣) الصحيح، ١٤/٣٨٦، ح٦٤٦٧.

المبحث الرابع

فرج بن فضالة ومروياته في الكتب الستة

المطلـــب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الرابع: فرج بن فضالة ومروياته في الكتب الستة

فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي، أبو فضالة الحمصي ويقال الدمشقي، من الثامنة، مات سنة مئة وسبع وسبعين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

ذُكِرَ عند ابن مهدي فَكَلَّح وجهه وقال: حدث عن أهل الحجاز أحاديث منكرة مقلوبة[1]، وقال ابن معين: ضعيف الحديث[2]، وزاد في رواية: وإيش عند فرج[3]. وفي رواية: صالح[4]، وقال ابن المديني: ضعيف لا أحدث عنه[5]، وفي رواية: هو وسط وليس بالقوي[6]، وقال البخاري[7] ومسلم[8]: فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد، منكر الحديث.

وقال أبو حاتم: صدوق، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وحديثه عن يحيى بن سعيد فيه إنكار، وهو في غيره أحسن حالاً، وروايته عن ثابت لا تصح[9].

وقدّم أحمد[10] وابن معين[11] إسماعيل بن عياش عليه لما سئلا عن أيهما أثبت.

وقال النسائي[12] والدارقطني[13] والساجي[14]: ضعيف الحديث، وبَيَّنَ الأخيران أنه يروي مناكير عن يحيى بن سعيد، وقال عمرو بن علي[15]: كان عبد الرحمن لا يحدث عن الفرج

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/ ٣٩٥-٣٩٦.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/ ٨٥.

(٣) المزي، تهذيب الكمال، ٢٢/ ١٥٨.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/ ٣٩٥.

(٥) المصدر نفسه، ١٢/ ٣٩٥.

(٦) سؤالاته لابن المديني، ت٢٣٤.

(٧) التاريخ الكبير، ٧/ ١٣٤.

(٨) الكنى والأسماء، ١/ ٦٨٥.

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/ ٨٥.

(١٠) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/ ٣٩٥.

(١١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٤/ ٤٥٧.

(١٢) الضعفاء والمتروكين، ص٨٧.

(١٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/ ٣٩٥.

(١٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨/ ٢٣٥.

(١٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/ ٨٥.

بـن فضـالة، وكـذا قـال السـاجي[1]. وزاد: يحـيى بـن سعيد مع عبد الرحمن، وقال أبو داود[2]: سمعـت أحمـد يقـول: روى عـن يحيى بن سعيد مناكير، وذكره أبو زرعة[3] في أسامي الضعفاء، وقال الترمذي[4]: قد تكلم فيه بعض أهل الحديث من قبل حفظه.

وقـال يزيد بن هارون: رأيت شعبة عند الفرج بن فضالة يسأله عن حديث من أحاديث إسماعيل بن عياش[5].

وقال ابن حبان[6]: كان ممن يقلب الأسانيد ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة لا يحـل الاحـتجاج بـه، وقال ابن عدي: وله غير ما أمليت أحاديث صالحة، وهو مع ضعفه يكتب حديثه[7].

وقـال الحـاكم: هـو ممـن لا يحتج به[8]، وقال الخليلي في الإرشاد[9]: ضعفوه ومنهم من يقويه ويتفرد بأحاديث، وقال ابن حجر: ضعيف[10].

قـال أحمـد بـن حنبل: ثقـة[11]، وفي روايـة[12]، إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس، ولكنه حدث عن يحيى بن سعيد مناكير، وقال ابن مهدي[13] فيما رواه عنه سليمان بن أحمد: ما رأيت شامياً أثبت من الفرج بن فضالة، وما حدثت عنه وأنا أستخير الله في الحديث عنه.

وقال ابن معين: ليس به بأس[14].

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨/ ٢٣٥.

(٢) سؤالاته لأحمد، ص٢٦٥.

(٣) أسامي الضعفاء، ت٦٥٠.

(٤) الجامع، ٤/ ٤٩٤، ح٢٢١٠.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/ ٨٥.

(٦) المجروحين، ٢/ ٢٠٦.

(٧) الكامل، ٦/ ٢٨.

(٨) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨/ ٢٣٥.

(٩) الإرشاد، ١/ ٤٥٥.

(١٠) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٤٤، ت٥٣٨٣.

(١١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/ ٣٩٥.

(١٢) سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل، ص٢٦٥ وفيه مضطرب بدل مناكير.

(١٣) ميزان الاعتدال، ٥/ ٤١٥.

(١٤) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص١٩٠.

قال الحافظ ابن حجر[1]: لا يغتر أحد بالحكاية المروية في توثيقه عن ابن مهدي فإنها من رواية سليمان بن أحمد وهو الواسطي، وهو كذاب، وقد قال البخاري: تركه ابن مهدي.

الخلاصة: تكاد تجمع أقوال النقاد على ضعف الفرج بن فضالة إلاَّ ما كان من ابن معين، وأحمد بن حنبل وأبي حاتم، فإن ابن معين وثقه في رواية وضعفه في روايات أخرى، وأحمد أطلق القول بتوثيقه في رواية وفسره في الرواية الثانية عنه أن ذلك في حديثه بالشام، وهو كما قال فهذا شعبة يسأله عن حديث إسماعيل بن عياش، فيحمل توثيق ابن معين على روايته في الشام وتضعيفه له في غير أحاديثه في الشام.

وأبو حاتم بيّن أن النكارة الشديدة في حديثه عن يحيى بن سعيد الأنصاري وهي روايته في الحجاز كما بين ابن مهدي، وعلى نكارة حديثه عن يحيى بن سعيد غير واحد من النقاد.

وأما في غيره فالأمر أحسن حالاً، وله أحاديث صالحة كما قال ابن عدي **فعلى هذا يوثق في روايته عن الشاميين وهو ضعيف في غيرها.**

المطلب الثاني: مرويات فرج بن فضالة في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه

أولاً: مرويات فرج بن فضالة عند الترمذي.

روى له الترمذي حديثين ليبين غرابتهما وضعفهما.

الحديث الأول: أخرجه في الفتن، باب: ما جاء في علامة حلول المسخ والخسف.

قال: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التِّرْمِذِيُّ حَدَّثَنَا الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ أَبُو فَضَالَةَ الشَّامِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إِذَا فَعَلَتْ أُمَّتِي خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً حَلَّ بِهَا الْبَلَاءُ فَقِيلَ وَمَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ إِذَا كَانَ الْمَغْنَمُ دُوَلًا وَالْأَمَانَةُ مَغْنَمًا[2]، وَالزَّكَاةُ مَغْرَمًا[3]، وَأَطَاعَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ وَعَقَّ أُمَّهُ وَبَرَّ صَدِيقَهُ وَجَفَا أَبَاهُ وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ فِي الْمَسَاجِدِ وَكَانَ زَعِيمُ الْقَوْمِ أَرْذَلَهُمْ وَأُكْرِمَ الرَّجُلُ مَخَافَةَ شَرِّهِ وَشُرِبَتِ الْخُمُورُ وَلُبِسَ الْحَرِيرُ وَاتُّخِذَتِ الْقَيْنَاتُ[4] وَالْمَعَازِفُ وَلَعَنَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَوَّلَهَا فَلْيَرْتَقِبُوا عِنْدَ ذَلِكَ رِيحًا حَمْرَاءَ أَوْ خَسْفًا وَمَسْخًا).**

---

(١) تهذيب التهذيب، ٨/ ٢٣٥.

(٢) أي يرى مَنْ بيده الأمانة أن فيها غنيمة، الزمخشري، الفائق، ١/ ٧١.

(٣) أي يرى رَبُّ المال أن الزكاة غرامَةً يُغْرَمُها، ابن الأثير، النهاية، ٣/ ٣٦٣.

(٤) القَيْنَات: الإمَاء يُغنين، ابن الأثير، النهاية، ٤/ ١٣٥.

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ غَيْرَ الْفَرَجِ بْنِ فَضَالَةَ وَالْفَرَجُ ابْنُ فَضَالَةَ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَضَعَّفَهُ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ وَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ وَكِيعٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ[1].

قلت: وهذا الحديث من روايته عن يحيى بن سعيد وهي مناكير، ومع ذلك قال العلائي[2]: "إن كانت الرواية محفوظة فهي مرسلة لأن محمد بن عمرو لم يدرك جدّه".

وروي عن محمد بن علي، عن علي وهي مرسلة كذلك فمحمد بن علي هو ابن الحنفيّة، ويحيى بن سعيد لم يدركه.

قلت: والرواية غير محفوظة فقد سأل البرقانيُّ الدارقطني عن هذا الحديث فقال: هذا حديث باطل، من جهة فرج بن فضالة[3].

يضاف إلى ذلك القول: أن هذه الطريق التي ذكرها الترمذي فيها مزيد ضعف ذلك أن الذهبي قال: "ولا يعرف من اسمه عمرو في أولاد علي"[4]، لذا قال المزي عن طريق محمد بن علي عن علي وهو الأشبه بالصواب[5]، وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية[6].

الحديث الثاني: ذكر المزي أنه أخرجه في الدعوات، باب: رقم ١٣٤.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا أَبو فَضَالَةَ الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: دُعَاءٌ حَفِظْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا أَدَعُهُ: **(اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي أُعَظِّمُ شُكْرَكَ وَأُكْثِرُ ذِكْرَكَ وَأَتَّبِعُ نَصِيحَتَكَ وَأَحْفَظُ وَصِيَّتَكَ)**.

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ[7].

قلت: ورواه الإمام أحمد من طريق الفرج بن فضالة عن أبي سعيد المديني عن أبي هريرة به بمثله[8].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٤/ ٤٩٤، ح٢٢١٠.

(٢) جامع التحصيل، ص٢٦٧، ح٧٠٣.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/ ٣٩٦.

(٤) ميزان الاعتدال، ٥/ ٤١٦.

(٥) تهذيب الكمال، ٢٦/ ٢١٨.

(٦) العلل المتناهية ٢/ ٨٥٠.

(٧) لم أقف عليه في المطبوع وهو في تحفة الأشراف، ١٠/ ٤٥٤، ح١٤٩٣٧.

(٨) المسند، ٢/ ٣١١.

ومن طريق الفرج بن فضالة عن أبي سعد الحمصي قال: سمعت أبا هريرة[1]. وأبو سعد ويقال: أبو سعيد: مجهول[2]، قال في مجمع الزوائد[3]: أبو سعيد المديني وأبو سعد الحمصي لم أعرفهما وباقي رجاله ثقات.

قلت: هو من رواية فرج بن فضالة عن غير الشاميين وهي ضعيفة، ولم أقف له على متابعات.

ثانياً: مرويات الفرج بن فضالة عند أبي داود.

روى له أبو داود حديثين، وهما من ضعيف حديثه.

الحديث الأول: أخرجه في الصلاة، باب: كراهية البزاق في المسجد، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: **(رَأَيْتُ وَاثِلَةَ بْنَ الأَسْقَعِ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ بَصَقَ عَلَى الْبُورِيِّ[4] ثُمَّ مَسَحَهُ بِرِجْلِهِ فَقِيلَ لَهُ لِمَ فَعَلْتَ هَذَا قَالَ لأَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ)**[5].

ورواه الطيالسي قال: حدثنا الفرج بن فضالة به بنحوه[6]، وأبو سعيد هو: الحميري الشامي الحمصي مجهول[7]، فيكون هذا الحديث ضعيفاً لجهالة حال شيخه، وإن كان للمتن شواهد في الأمر بالبزاق عن يسار الإنسان تحت قدمه[8]، لكن يبقى معنى حديث الفرج مستنكراً إذ أن البزاق على الحصير لا يذهب عند فركه بالقدم، وهذا منافٍ للمعنى المراد من حكه بالقدم والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في كتاب الجهاد، باب: فضل قتال الروم على غيرهم، أخرجه وحده.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلاَّمٍ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فَرَجِ بْنِ فَضَالَةَ عَنْ عَبْدِ الْخَبِيرِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه

---

(١) المصدر نفسه، ٢/ ٤٧٧.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٦٤٣، ت٨١١٨.

(٣)الهيثمي، مجمع الزوائد، ٨/ ١٧٢.

(٤) البُوْري: الحصير من القصب، لسان العرب، باب الراء فصل الباء، ص١٩٣، ح١٣٥٧.

(٥) أبو داود، السنن، ١/ ١٣٠، ح٤٨٤.

(٦) مسنده، ص١٩٣، ح١٣٥٧.

(٧) تقريب التهذيب، ص٦٤٤، ت٨١٢٨.

(٨) أبو داود، السنن، الأحاديث التي صدر بها الباب، ح٣٨٠...، ومسلم، الصحيح، ١/ ٣٣، ح٥٥٠.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَالُ لَهَا أُمُّ خَلاَّدٍ[1] وَهِيَ مُنْتَقِبَةٌ تَسْأَلُ عَنِ ابْنِهَا وَهُوَ مَقْتُولٌ فَقَالَ لَهَا بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِئْتِ تَسْأَلِينَ عَنِ ابْنِكِ وَأَنْتِ مُنْتَقِبَةٌ!، فَقَالَتْ: إِنْ أُرْزَأَ ابْنِي فَلَنْ أُرْزَأَ[2] حَيَائِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**ابْنُكِ لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ**) قَالَتْ: وَلِمَ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (**لأَنَّهُ قَتَلَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ**)[3].

ورواه الطيالسي قال: حدثنا الفرج بن فضالة، عن أبي سعيد الشامي، عن أبي هريرة به بمثله[4].

قلت: وعبد الخبير بن قيس بن ثابت بن شماس، قال البخاري: عبد الخبير عن أبيه عن جده ثابت بن قيس عن النبي ﷺ روى عنه فرج بن فضالة، حديثه ليس بقائم وفرج عنده مناكير[5]، وقال ابن عدي: ليس بالمعروف وإنما أشار البخاري إلى حديث واحد[6]، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به[7]، فهو من ضعيف حديثه.

ثالثاً: مرويات الفرج بن فضالة عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه حديثين.

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب: فضل عثمان ﷺ، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ الدِّمَشْقِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**يَا عُثْمَانُ إِنْ وَلاَّكَ اللَّهُ هَذَا الأَمْرَ يَوْمًا فَأَرَادَكَ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تَخْلَعَ قَمِيصَكَ الَّذِي قَمَّصَكَ اللَّهُ فَلا تَخْلَعْهُ**) يَقُولُ ذَلِكَ ثَلاثَ مَرَّاتٍ.

قَالَ النُّعْمَانُ: فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ مَا مَنَعَكِ أَنْ تُعْلِمِي النَّاسَ بِهَذَا قَالَتْ: أُنْسِيتُهُ[8].

قال في المصباح: رواه الترمذي[9] في الجامع بزيادة رجل فقال: حدثنا محمود بن غيلان حدثنا، حجين بن المثنى، حدثنا الليث بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن

---

(١) أم خلّاد: الأنصارّية جاءت تسال عن ابنها لمّا قُتل استدركها ابن الأثير، ابن حجر، الإصابة، ٨/ ٢٠٠.

(٢) أرْزأ: اصاب به، اي ان أصبت به وفقدته، فلم أصيب بحياتي، لسان العرب، باب الهمزة، فصل الراء، ١/ ٨٦.

(٣) أبو داود، السنن، ٣/ ٥، ح٢٤٨٨.

(٤) مسنده، ص٣٣٢، ح٢٥٥٣.

(٥) التاريخ الكبير، ٦/ ١٣٧.

(٦) الكامل، ٥/ ٣٤٧.

(٧) ضعفاؤه، ٣/ ١١٥.

(٨) ابن ماجه، السنن، ١/ ٤١، ح١١٢.

(٩) الجامع، ٥/ ٦٢٨، ح٣٧٠٥.

عبد الله بن عامر[1] عن النعمان بن بشير، فذكره بتمامه دون قال: النعمان فقلت لعائشة إلى آخره:، وقال: حسن غريب.

ورواه أبو بكر بن أبي شيبة[2] في مسنده بتمامه وذكر القصة في أوله عن زيد بن الحباب، عن معاوية بن صالح، حدثني ربيعة بن يزيد، حدثنا عبد الله بن عامر، أنه سمع النعمان بن بشير[3].

قلت: ورواه الحاكم[4] من طريق الفرج بن فضالة عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري عن عروة عن عائشة وقال: هذا حديث صحيح عالي الإسناد ولم يخرجاه، فتعقبه الذهبي: أنى له الصحة ومداره على فرج بن فضالة، وقال أبو زرعة: ليس هذا من حديث الزهري إنما يرويه فرج بن فضالة عن ربيعة[5].

فهذا يدل على اضطراب الفرج بن فضالة فيه، ومعاوية بن صالح أوثق من فرج وهو حمصي وثقه أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم وتكلم فيه يحيى بن سعيد[6]. فيكون هذا من ضعيف حديث الفرج.

الحديث الثاني: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنازة، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا فَرَجُ بْنُ الْفَضَالَةِ حَدَّثَنِي عِصْمَةُ بْنُ رَاشِدٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: **(اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ وَاغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ وَاغْسِلْهُ بِمَاءٍ وَثَلْجٍ وَبَرَدٍ وَنَقِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ وَأَبْدِلْهُ بِدَارِهِ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وَأَهْلاً خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ وَعَذَابَ النَّارِ). قَالَ عَوْفٌ فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي مُقَامِي ذَلِكَ أَتَمَنَّى أَنْ أَكُونَ مَكَانَ الرَّجُلِ**[7].

---

(١) عبد الله بن عامر هو ابن يزيد اليحصبي، ثقة من الثالثة، تقريب التهذيب، ص٣٠٩، ت٣٤٠٥.

(٢) المصنف، ٦/ ٣٦٢، ح٣٢٠٤٥.

(٣) مصباح الزجاجة، ١/ ١٨.

(٤) المستدرك، ٣/ ٩٩-١٠٠.

(٥) علل ابن أبي حاتم، ٢/ ٣٦١.

(٦) ابن حجر ،تهذيب التهذيب، ١٠/ ١٩٠.

(٧) ابن ماجه، السنن، ١/ ٤٨١، ح١٥٠٠.

قلت: رواه أبو داود الطيالسي بهذا الإسناد، وبإسناد آخر عن الفرج بن فضالة عن أبي بكر بن أبي مريم عن حبيب به بمثله[1].

ورواه معاوية بن صالح، عن حبيب بن عبيد عن جبير بن نفير سمعت عوف[2].

قلت: عصمة بن راشد مجهول[3]، وأبو بكر بن أبي مريم ضعيف واختلط[4].

والحديث ثابت عن عوف بن مالك من طرق أخرى عند مسلم طريق معاوية بن صالح، عن حبيب، عن جبير، سمع عوف بن مالك به بنحوه[5] وغيره، فيكون هذا أيضاً مما اضطرب فيه الفرج وإن كان من روايته عن أهل بلده.

رابعاً: خلاصة مرويات الفرج بن فضالة في الكتب الستة.

- روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه.

وبلغ مجموع ما أخرجوا له ستة أحاديث، كل منهم أخرج له حديثين، وهي كلها ضعيفة، والله أعلم.

- حديثي الترمذي أحدهما من روايته عن مدني، والثاني شيخه الشامي مجهول.
- حديثي أبي داود: أحدهما من روايته عن مدني كذلك، والثاني شيخه الشامي مجهول.
- وحديثي ابن ماجه: من روايته عن الشاميين لكن اضطرب فيهما، وخالف معاوية بن صالح الحمصي وهو ثقة، وشيخا الفرج مجهول وضعيف.

فبمقدار هذه الأحاديث التي له في الكتب الستة لا يظهر لي وجه التوثيق النسبي، لكن لابد من دراسة كل أحاديثه المتوفرة في دواوين السنة للتأكد من ذلك خاصة أن هذه الأحاديث التي رويت له عن شيوخه الشاميين، شيخه فيها إمّا مجهول وإمّا ضعيف.

---

(١) ابن حبان، الصحيح، ٧/ ٣٤٤، ح٣٠٧٥، بسند صحيح.

(٢) مسند الطيالسي، ص١٣٤، ح٩٩٩.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٣٩١، ت٤٥٨٥.

(٤) المصدر نفسه، ص٦٣٢، ت٧٩٧٤.

(٥) الصحيح، ٢/ ٦٦٢- ٦٦٤، ح٩٦٣.

المبحث الخامس

محمد بن حميد ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الخامس: محمد بن حميد ومروياته في الكتب الستة

محمد بن حميد بن حيان التميمي، أبو عبد الله الرازي، من العاشرة، مات سنة مئتين وثمان وأربعين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال أبو زرعة: من فاته ابن حميد يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث[1]، وروي عنه أنه قال: كان عندي ثقة[2].

وسأل بعض أصحاب أحمد أحمد عنه، فقال: ما لهؤلاء يسألوني عن ابن حميد؟

قال ابنه عبدالله: قدم ههنا فحدث بأحاديث لا يعرفونها، فقال: هل كتبت عنه؟ قال عبدالله: نعم، كتبت عنه جزءاً. قال: اعْرِض علي، فعرضتها عليه، فقال: أما حديثه عن ابن المبارك وجرير فهو صحيح، وأما حديثه عن أهل الري فهو أعلم[3]، وقال أحمد: ما زال بالرّي علم ما دام بها محمد بن حميد[4].

وقيل لمحمد بن يحيى الذهلي: ما تقول في محمد بن حميد؟، فقال: ألا تراني هو ذا أحدث عنه[5]، قال ابن معين[6]: ثقة، ليس به بأس، رازي كيّس، وقال أيضاً: ثقة[7] وهذه الأحاديث التي يحدث بها ليست من قبله، إنما هو من قبل الشيوخ الذين يحدث عنهم.

وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي: ابن حميد ثقة، كتب عنه ابن معين، وروى عنه، من يقول فيه هو أكبر منهم[8].

وقال أبو حاتم: سألني يحيى بن معين عن ابن حميد قبل أن يظهر منه ما ظهر، فقال: أي شيء تنقمون عليه؟ فقلت: يكون في كتابه الشيء فنقول: ليس هذا هكذا إنما هو كذا وكذا فيأخذ القلم ويغيره على ما نقول، قال: بئس هذه الخصلة، قدم علينا بغداد فأخذنا منه كتاب يعقوب القمي ففرقنا الأوراق بيننا ومعنا أحمد بن حنبل ولم نرَ إلا خيراً[9].

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢/ ٢٥٩.

(٢) ابن عدي، الكامل، ٦/ ٢٧٤.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢/ ٢٥٩.

(٤) تاريخ أسماء الثقات، ص٢٠٨.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢/ ٢٥٩.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/ ٢٣٢.

(٧) المصدر نفسه، ٧/ ٢٣٢.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/ ٢٣٢.

(٩) المصدر نفسه، ٧/ ٢٣٢.

وقال البخاري: حديثه فيه نظر[1] كذا نقل المزي وفي تاريخه دون كلمة "حديثه".
وقال الترمذي، كان محمد بن إسماعيل حسن الرأي في محمد بن حميد ثم ضعفه بعد[2].
وقال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير[3]، وقال النسائي: ليس بثقة[4].
وقال فضلك الرازي: عندي عن ابن حميد خمسون ألف حديث لا أحدث عنه بحرف[5].

وقال إسحاق بن منصور: أشهد على محمد بن حميد وعبيد بن إسحاق العطار بين يدي الله أنهما كذابان.

وقال صالح بن محمد: كل ما بلغه من حديث سفيان يحيله على مهران، وما بلغه من حديث منصور يحيله على عمرو بن أبي قيس... كل شيء يحدثنا ابن حميد كنا نتهمه فيه[6].

وقال: كأن أحاديثه تزيد، وما رأيت أحداً أجرأ على الله منه، كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضه على بعض[7].

وقال الدَّامَغَاني: لما مات هارون بن المغيرة سألت محمد بن حميد أن يخرج إليَّ جميع ما سمع منه، فأخرج إليَّ جزازات، فأحصيت جميع ما فيه ثلاث مئة ونيفاً وستين حديثاً. ثم حدث ابن حميد عن هارون بعد بضعة عشر ألف حديث[8].

وقال ابن أخي أبي زرعة: سألت أبا زرعة عن محمد بن حميد فأومأ بإصبعه إلى فمه. فقلت له: كان يكذب؟ فقال برأسه، نعم. فقلت له: كان قد شاخ لعله كان يعمل عليه ويدلس عليه؟ فقال: لا يا بني كان يتعمد[9].

وذكر عن جماعة من حفاظ الرّي فيهم أبو حاتم، وابن خراش أنهم أجمعوا على أن ابن حميد ضعيف في الحديث جداً، وأنه يحدث بما لم يسمع، وأنه يأخذ أحاديث لأهل البصرة والكوفة فيحدث بها عن الرازيين[1].

---

(١) التاريخ الكبير، ١/ ٦٩، وفيه: سئل لماذا تكلم في محمد بن حميد، قال: كان أكثر على نفسه. والصغير، ٢/ ٣٨٦.

(٢) الجامع، ٤/ ١٩٤، ح١٦٧٧.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٦/ ١٢٧.

(٤) المصدر نفسه، ٦/ ١٢٧.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢/ ٢٦٢.

(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٢/ ٢٦١.

(٧) المصدر نفسه، ٢/ ٢٦١.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/ ٢٣٢.

(٩) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢/ ٢٦٣.

وذكر عن أبي حاتم قصص وقعت له مع ابن حميد تدل على أن ابن حميد متهم[2].

وقال ابن حبان[3]: كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات لاسيما إذا حدث عن شيوخ بلده، ...ثم ذكر أن أبا زرعة وابن وارة كانا عند أحمد بن حنبل، فقال ابن وارة: يا أبا عبد الله رأيت محمد بن حميد؟ قال: نعم، قال: كيف رأيت حديثه؟ قال: إذا حدث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدث عن أهل بلده مثل إبراهيم بن المختار وغيره أتى بأشياء لا تعرف، لا تدري ما هي.

قال صالح بن أحمد بن حنبل: فقال أبو زرعة وابن وارة صح عندنا أنه يكذب، قال: فرأيت أبي بعد ذلك إذا ذكر ابن حميد عنده نفض يده.

وقال ابن عدي[4]: وتكثر أحاديث ابن حميد التي أنكرت عليه أن ذكرناه، على أن أحمد بن حنبل قد أثنى عليه خيراً لصلابته في السنة.

وقال ابن خزيمة: لو عرفه أحمد لما أثنى عليه أصلاً[5].

وقال الجوزجاني: كان رديء المذهب غير ثقة[6]، وقال الذهبي[7]: من بحور العلم لكنه غير معتمد، وقال[8]: وثقه جماعة والأولى تركه، وقال[9]: وهو مع إمامته منكر الحديث صاحب عجائب، وقال[10]: من بحور العلم وهو ضعيف، وقال[11]: ضُعِّف لا من قبل حفظه، وقال السيوطي: وثقه احمد ويحيى وغير واحد، وضعفه النسائي والجوزجاني[12]، وقال ابن حجر: ضعيف وكان ابن معين حسن الرأي فيه[13].

---

(1) المصدر نفسه، 2/ 261.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 7/ 232.

(3) المجروحين، 2/ 303-304.

(4) ابن عدي، الكامل، 6/ 274.

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال، 6/ 126.

(6) أحوال الرجال، ص207.

(7) تذكرة الحفاظ، 2/ 491.

(8) الكاشف، 2/ 166.

(9) سير أعلام النبلاء، 11/ 503.

(10) ميزان الاعتدال، 6/ 126.

(11) المغني في الضعفاء، 2/ 573.

(12) تذكرة الحفاظ، ص216.

(13) تقريب التهذيب، ص475، ت5843.

خلاصة أقوال النقاد في محمد بن حميد.

عند النظر في أقوال النقاد ينبغي مراعاة أمرين:

- روايته في أي بلد هي؟
- الثاني: اتهامه بالكذب.
- **أما الأول**: فإن محمد بن حميد ضُعف في روايته عن أهل بلده خاصة، وفي غيرهم وثق خاصة في العراق فإن رواية العراقيين عنه مستقيمة خاصة ابن المبارك وجرير.

وهذا رأي الإمام أحمد وقد خبر حديثه في العراق، ثم غيّر رأيه فيه لاتهام شيوخ بلده له بالكذب.

- **أما الثاني**: وهي اتهامه بالكذب، وفيها ظهر لي أن سبب التهمة بالكذب سببه هو تغيير حصل له وذلك لإهمال صدر منه في المحافظة على كتبه وكان يحدث منها.

فقد بيّن أبو حاتم لابن معين أنه كان يجيبهم فيغير في كتابه على قولهم ومع ذلك بقي ابن معين يوثقه ويحسن الرأي فيه.

ثم بعد ذلك اتهم بالكذب لأنه يسمع الحديث من العراقيين فيحدث به عن الرازيين، وأنه يعتمد ذلك، وأن حديثه يزيد.

وهذا كلّه ممكن لمحمد بن حميد لأنه فرّط في كتبه ولم يحافظ عليها لا لتعمد منه خاصة أن الطعن فيه من شيوخ بلده، أما خارج بلده فالثناء نصيبُه، ولم يتغير رأي أحمد فيه إلا بعد ما أخبر من شيوخ بلده بتغيره.

ورجّح ذلك لدي أن المتأخرين أمثال ابن حجر والسيوطي لم يحكموا عليه بالترك أو بالوضع مع نقلهم أقوال النقاد في تكذيبهم له واتهامهم له بل حكموا عليه بالضعف.

والأولى أن يوثق في روايته عن العراقيين خاصة ما رواه قبل تغيّره وقبوله التلقين، فقد كان يحسن القول فيه في أول أمره ابن معين، وأحمد، والبخاري، ويُضَعف عن الرازيين لتغيره وقبوله التلقين، وحال محمد بن حميد يشهد له واقع حديثه الذي أُخرج في الكتب الستة كما سيأتي والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات محمد بن حميد في الكتب الستة.

لم يرو عنه إلا الترمذي وابن ماجه

أولاً: مرويات محمد بن حميد عند الترمذي.

روى له الترمذي أربعة وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء لكل صلاة، صدّر به الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ: **(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ)**. قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ فَكَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ أَنْتُمْ؟ قَالَ: كُنَّا نَتَوَضَّأُ وُضُوءًا وَاحِدًا.

قَالَ أبو عِيسَى وَحَدِيثُ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَنَسٍ وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ اسْتِحْبَابًا لا عَلَى الْوُجُوبِ[١].

ثم رواه وقال: هذا حديث حسن صحيح، وحديث حميد عن أنس حديث جيد غريب حسن[٢].

وقد سأل الترمذيُّ البخاريُّ عن هذا الحديث فقال البخاريُّ: لا أدري ما سلمة هذا، كان إسحاق يتكلم فيه، ما أروي عنه، ولم يعرف محمد هذا من حديث حميد[٣].

وحديث عمرو بن عامر الأنصاري رواه أبو داود[٤] وابن ماجه[٥] والنسائي[٦] وغيرهم.

قلت: فيه سلمة بن الفضل ضعّفه غير واحد من النقاد، منهم البخاري وأبو زرعة والنسائي، ووثقه غيرهم كابن معين، وقال: سمعت جريراً يقول: ليس من لدن بغداد حتى يبلغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة[٧]. وهذا لحديث من روايته عن ابن إسحاق فيكون هذا الحديث من حسن حديثه من روايته عن أهل بلده، والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في فضل الأذان، أخرجه وحده في الباب وضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : **(مَنْ أَذَّنَ سَبْعَ سِنِينَ مُحْتَسِبًا كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ)** .

---

(١) الترمذي، الجامع ، ١/ ٨٦، ح٨٥.

(٢) المصدر نفسه، ١/ ٨٦، ح٨٦.

(٣) علل الترمذي الكبير، ص ١٣٨.

(٤) السنن، ١/ ٤٤، ح١٧١.

(٥) السنن، ١/ ١٧٠، ح٥٠٩.

(٦) المجتبى، ١/ ٨٥، ح١٣١.

(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤/ ١٣٥.

قَالَ أبو عِيسَى وَفِي الْبَاب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَثَوْبَانَ وَمُعَاوِيَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ قَالَ أبو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَأَبو تُمَيْلَةَ اسْمُهُ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ وَأَبو حَمْزَةَ السُّكَّرِيُّ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ وَجَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ ضَعَّفُوهُ تَرَكَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَ أبو عِيسَى سَمِعْت الْجَارُودَ يَقُولُ سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ لَوْلَا جَابِرٌ الْجُعْفِيُّ لَكَانَ أَهْلُ الْكُوفَةِ بِغَيْرِ حَدِيثٍ وَلَوْلَا حَمَّادٌ لَكَانَ أَهْلُ الْكُوفَةِ بِغَيْرِ فِقْهٍ[1].

ورواه الطبراني[2] قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا عمرو بن عثمان ابن أخي علي بن عاصم ثنا أبو تميلة به بمثله.

وابن ماجه[3] قال: حدثنا أبو كريب ثنا مختار بن غسان ثنا حفص بن عمر الأزرق البُرْجُمي، عن جابر، عن عكرمة عن ابن عباس وحدثنا روح بن الفرج ثنا علي بن الحسن بن شقيق ثنا أبو حمزة عن جابر عن عكرمة به بمثله.

ورواه الخطيب من طريق محمد بن علي بن الحسن بن شقيق، عن أبيه قال: أنبأنا أبو حمزة، عن جابر، عن مجاهد به بمثله[4].

قلت: مداره على جابر الجعفي، قال الحافظ في التلخيص[5]: "فيه جابر الجعفي وهو ضعيف جداً، ورواه ابن ماجه والحاكم من حديث ابن عمر بلفظ: "من أذن اثنتي عشرة سنة وجبت له الجنة.... الحديث" وفيه عبد الله بن صالح، عن يحيى بن أيوب، عن ابن جريج، عن نافع عنه وهذا الحديث أحد ما أنكر عليه...".

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات[6] بطريق الخطيب وقال: هذا حديث لا يصح وجابر الجعفي كان كذاباً، فيكون هذا من ضعيف حديثه وعلته جابر.

الحديث الثالث: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية الاحتباء[7] والإمام يخطب، أخرجه وحده في الباب.

---

(١) الترمذي، الجامع، ١/ ٤٠٠، ح٢٠٦.

(٢) المعجم الكبير، ١١/ ٧٨، ح٧٠٩٨.

(٣) السنن، ١/ ٢٤٠، ح٧٢٧.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١/ ٢٤٧.

(٥) التلخيص الحبير، ١/ ٢٠٨.

(٦) الموضوعات، ١/ ٣٩٥.

(٧) الإِحْتباء: أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثبوت يجمعها به مع ظهره ويشده عليه. وعلة كراهته أنه إذا لم يكن له إلا ثوب واحد رُبما تحرك فظهرت عورته. ابن الأثير، النهاية، ١/ ٣٣٥.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ وَعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ قَالا حَدَّثَنَا أَبو عَبْدِالرَّحْمَنِ الْمُقْرِئُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ حَدَّثَنِي أَبو مَرْحُومٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ: **(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْحِبْوَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ).**

قَالَ أَبو عِيسَى وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَأَبو مَرْحُومٍ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ مَيْمُونٍ ... *[1].

رواه الإمام أحمد[2] قال: حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ به بمثله.

ورواه أبو داود[3] قال: حدثنا محمد بن عوف، حدثنا المقرئ به بمثله.

وابن خزيمة[4] من طريق أبي جعفر السمناني، نا عبد الله بن يزيد -المقرئ- به بمثله.

والحاكم[5] من طريق السري بن خزيمة ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ به بمثله وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

والبيهقي[6] من طريق الحارث بن أبي أسامة، ثنا أبو عبد الرحمن المقرئ به بمثله.

وشيخ ابن حميد وعباس الدوري أبو عبد الرحمن المقرئ عبد الله بن يزيد ثقة مدني[7]، فيكون هذا الحديث من حسن حديثه عن غير أهل بلده.

الحديث الرابع: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما ذكر من التسمية عند دخول الخلاء، أخرجه وحده ونص على ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ بَشِيرِ بْنِ سَلْمَانَ حَدَّثَنَا خَلاَّدٌ الصَّفَّارُ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ النَّصْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِي اللَّه عَنْه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(سَتْرُ مَا بَيْنَ أَعْيُنِ الْجِنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُهُمُ الْخَلاءَ أَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ).**

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِيِّ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْيَاءُ فِي هَذَا[8].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٢/ ٣٩٠، ح٥١٤.

(٢) المسند، ٣/ ٤٣٩.

(٣) السنن، ١/ ٢٩٠، ح١١١٠.

(٤) الصحيح، ٣/ ١٥٨، ح٢٨٩.

(٥) المستدرك، ١/ ٢٨٩.

(٦) السنن الكبرى، ٣/ ٢٣٥، ح٥٧٠٤.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٣٣٠، ت٣٧١٣.

(٨) الترمذي، الجامع، ٢/ ٥٠٣، ح٦٠٦.

ورواه ابن ماجه[1] قال: حدثنا محمد بن حميد الرازي، حدثنا الحكم بن بشير به بمثله.

ورواه البزار[2] قال: حدثنا يوسف بن موسى قال: نا عبد الرحمن بن الحكم بن بشير به بنحوه، قال البزار ولا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقد روي عن أنس عن النبي ﷺ أنه قال: (**سِتْر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم...**).

قلت: وسند البزار حسن وهو متابع لحديث محمد بن حميد الرازي. ومحمد بن حميد رواه عن العراقيين وهو عنهم يأتي بأشياء مستقيمة وهذا منها وقد قوّى هذا الحديث مغلطاي وصححه السيوطي والمناوي[3]، وحديث أنس رواه الطبراني[4] وحسن إسناده المناوي[5].

الحديث الخامس: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما ذكر في مسح النبي ﷺ بعد نزول المائدة، أخرجه متابعة في الباب.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ قَالَ رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِاللَّهِ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: (**رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ فَقُلْتُ لَهُ أَقَبْلَ الْمَائِدَةِ أَمْ بَعْدَ الْمَائِدَةِ؟ قَالَ: مَا أَسْلَمْتُ إِلاَّ بَعْدَ الْمَائِدَةِ**).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ مَيْسَرَةَ النَّحْوِيُّ عَنْ خَالِدِ بْنِ زِيَادٍ نَحْوَهُ قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ[6].

ورواه الترمذي قال: حدثنا هناد، حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن إبراهيم عن همام بن الحارث قال: بال جرير بن عبد الله ثم توضأ ومسح على خفيه فذكر نحوه إلا أن إبراهيم هو الذي قال: (**كان إسلام جرير بعد نزول المائدة**).

ثم ذكر حديث قتيبة عن خالد بن زياد عن مقاتل بن حبان به بنحوه.

---

(١) السنن، ١/ ١٠٩، ح٢٩٧.

(٢) المسند، ٢/ ١٢٨، ح٤٨٤.

(٣) فيض القدير، ٤/ ٩٦-٩٧.

(٤) المعجم الأوسط، ٣/ ٦٨، ح٢٥٠٤.

(٥) فيض القدير، ٤/ ٩٧.

(٦)الترمذي، الجامع ، ٢/ ٥١١، ح٦١٢.

ثم قال: وروى بقية عن إبراهيم بن أدهم عن مقاتل بن حبان عن شهر بن حوشب عن جرير.

وقال: هذا حديث مفسّر لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تأول أن مسح النبي ﷺ كان قبل نزول المائدة، وذكر جرير في حديثه أنه رأى رسول الله ﷺ بعد نزول المائدة[١].

وحديث بقية رواه الدارقطني[٢] بإسناد حسن قال: حدثنا الحسين بن إسماعيل وآخرون قالوا: نا محمد بن عمرو بن حنان، نا بقية، حدثني إبراهيم بن أدهم، عن مقاتل ابن حبان، عن شهر، عن جرير به بنحوه.

وهذا من رواية ابن حميد عن الكوفيين، وشيخه نعيم صدوق[٣]، فيكون هذا من حسن حديثه والله أعلم.

الحديث السادس: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في كراهية النعي، أخرجه ليبين ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا حَكَّامُ بْنُ سَلْمٍ وَهَارُونُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَنْبَسَةَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(إِيَّاكُمْ وَالنَّعْيَ فَإِنَّ النَّعْيَ[٤] مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ).**

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَالنَّعْيُ أَذَانٌ بِالْمَيِّتِ وَفِي الْبَاب عَنْ حُذَيْفَةَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيُّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ وَلَمْ يَرْفَعْهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ وَالنَّعْيُ أَذَانٌ بِالْمَيِّتِ.

قَالَ أبو عِيسَى وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَنْبَسَةَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ وَأَبُو حَمْزَةَ هُوَ مَيْمُونٌ الْأَعْوَرُ وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَالَ أبو عِيسَى حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ....[٥].

ورواه ابن أبي شيبة[١] قال: حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي حمزة به بنحوه موقوفاً على ابن مسعود.

---

(١) الجامع، ١/ ١٥٥، ح٩٣، وانظر صحيح مسلم، ١/ ٢٢٧، ح٢٧٢.

(٢) السنن، ١/ ١٩٤، ح٥.

(٣) تقريب التهذيب، ص٥٦٥، ت٧١٧٥.

(٤) والمراد به الدعاء بموت الميت والإشعار به، لسان العرب، باب الياء، فصل النون، ١٥/ ٣٣٤.

(٥) الترمذي، الجامع، ٣/ ٣١٢، ح٩٨٤.

وقال الدارقطني[٢] بعد أن ذكر الخلاف في رفعه ووقفه، والصحيح من قول عبدالله.

فيكون هذا من ضعيف حديثه عن أهل بلده وأخرجه الترمذي ليبيّن ضعفه.

الحديث السابع: أخرجه في كتاب فضائل الجهاد، باب: ما جاء في الصف والتبعية عند القتال، أخرجه ليبين ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: (**عَبَّأَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَدْرٍ لَيْلاً**).

قَالَ أبو عِيسَى وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي أَيُّوبَ وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ سَمِعَ مِنْ عِكْرِمَةَ وَحِينَ رَأَيْتُهُ كَانَ حَسَنَ الرَّأْيِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ الرَّازِيِّ ثُمَّ ضَعَّفَهُ بَعْدُ[٣].

وفي العلل للترمذي[٤]: سألت محمداً عن هذا الحديث وجعل يتعجب منه.

قلت: محمد بن إسحاق سمع عكرمة، قال نعم أحرفاً.

ورواه البزار[٥] قال: حدثنا عبد الله بن شبيب قال: نا إبراهيم بن يحيى بن هانئ قال: أنا أبي، عن محمد بن إسحاق عن ثور بن زيد عن عكرمة به بنحوه.

قلت: وهذا السند رجاله أوثق من رجال الترمذي، وهو يعل سند الترمذي بأن بيّن الواسطة بين ابن إسحاق وعكرمة في هذا الحديث، فيكون هذا الحديث من ضعيف حديثه عن أهل بلده. والله أعلم.

الحديث الثامن: أخرجه في اللباس، باب: ما جاء في لبس الخاتم في اليمين، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ عَنِ الصَّلْتِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ قَالَ: (**رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ وَلا إِخَالُهُ إِلاَّ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ**).

---

(١) المصنف، ٢/ ٤٧٥، ح١١٢٠٦.

(٢) العلل، ٥/ ١٦٥.

(٣) الترمذي، الجامع، ٤/ ١٩٤، ح١٦٧٧.

(٤) العلل الكبير، ص٢٧٦.

(٥) المسند، ٣/ ٣١٢، ح٩٩٨.

قَالَ أبو عِيسَى قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ عَنِ الصَّلْتِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ[1].

وقال في العلل[2]: أصح شيء عندي في هذا الباب حديث الصلت عن ابن عباس...".

ورواه أبو داود[3] قال: حدثنا عبد الله بن سعيد ثنا يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق به بنحوه.

ورواه ابن عبدالبر[4] كذلك من طريق محمد بن نمير، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق به بنحوه، والطبراني[5] من طريق محمد بن بكار، ثنا عدي بن الفضل، عن ابن إسحاق، عن عكرمة عن ابن عباس به بنحوه، قال الحافظ في سنده لين[6].

فهذا من حسن حديثه خاصة أنه من روايته عن جرير.

الحديث التاسع: أخرجه في اللباس، باب: ما جاء في الاكتحال، أخرجه وحده في الباب.

قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا أَبو دَاوُدَ هُوَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُور عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : **(اكْتَحِلُوا بِالْإِثْمِدِ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ**) وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ لَهُ مُكْحُلَةٌ يَكْتَحِلُ بِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ ثَلَاثَةً فِي هَذِهِ وَثَلَاثَةً فِي هَذِهِ قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ .

قَالَ أبو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ إلاَّ مِنْ حَدِيثِ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالا حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُور نَحْوَهُ وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(عَلَيْكُمْ بِالإِثْمِدِ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ)**[7].

وقد قال البخاري لما سأله الترمذي عنه: هو حديث محفوظ وعباد بن منصور صدوق[8].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٤/ ٢٢٨، ح١٧٤٢.

(٢) العلل الكبير، ص٢٨٦.

(٣) السنن، ٤/ ٩١، ح٤٢٢٩.

(٤) التمهيد، ١٧/ ١١٠.

(٥) المعجم الكبير، ١١/ ٣٠٥، ح١١٨١٥.

(٦) فتح الباري، ١٠/ ٣٢٦.

(٧) الترمذي، الجامع، ٤/ ٢٣٤، ح١٧٥٧، و٤/ ٣٨٨، ح٢٠٤٨.

(٨) علل الترمذي الكبير، ص٢٨٧.

ورواه البيهقي[1] من طريق يونس بن حبيب، ثنا أبو داود به بمثله، وقال هذا أصح ما روي في الاكتحال.

والترمذي[2] من طريق وهيب بن خالد، عن عبد الله بن عثمان بن خيثم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به بنحوه مطولاً وقال حسن صحيح.

ورواه كذلك من طريق وهيب غير واحد منهم أبو داود[3] وابن حبان[4] والحاكم[5] وصححه على شرط الشيخين وقال الذهبي صحيح.

فيكون هذا الحديث من حسن حديثه عن غير أهل بلده وهو من روايته عن البصريين.

الحديث العاشر: أخرجه في اللباس، باب: ما جاء في القُمُص، أخرجه ليبين ضعفه سنداً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا أَبو تُمَيْلَةَ وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى وَزَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ عَبْدِالْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: **(كَانَ أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَمِيصُ)**[6].

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِالْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ تَفَرَّدَ بِهِ وَهُوَ مَرْوَزِيٌّ وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي تُمَيْلَةَ عَنْ عَبْدِالْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

ثم رواه الترمذي قال: حدثنا زياد بن أيوب البغدادي، حدثنا أبو تُميلة، عن عبدالمؤمن بن خالد، عن عبد الله بن بُريدة، عن أمّه، عن أم سلمة، به بمثله.

وقال: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: حديث عبد الله بن بريدة، عن أمه، عن أم سلمة أصح وإنما يذكر فيه أبو ثميلة عن أمه.

ثم رواه من طريق ثالثة قال: حدثنا علي بن حجر، أخبرنا الفضل بن موسى، عن عبدالمؤمن بن خالد، عن عبد الله بن بريدة، عن أم سلمة قالت: بمثله[7].

---

(١) السنن الكبرى، ٤/ ٢٦١، ح٨٠٤٦.

(٢) الجامع، ٣/ ٣٢٠، ح٩٩٤.

(٣) السنن، ٤/ ٩، ح٣٨٧٨.

(٤) الصحيح، ١٢/ ٤٤٢، ح٥٤٢٣.

(٥) المستدرك، ٤/ ١٨٥.

(٦) القميص: هو الذي يلبس معروف مذكر. لسان العرب، بابُ الصاد، فصل القاف، ٧/ ٨٢.

(٧) الترمذي، الجامع، ٤/ ٢٣٧، ح١٧٦٢، و ح١٧٦٣.

وقد سئل عنه البخاري فقال: الصحيح عن عبد الله بن بريدة عن أمه عن أم سلمة[١].

ورواه أبو داود[٢] قال: حدثنا إبراهيم بن موسى، ثنا الفضل بن موسى به بمثله ولم يذكر "عن أمه"، ورواه من طريق زياد بن أيوب حدثنا أبو ثميلة، قال: حدثني عبد المؤمن، عن عبدالله ابن بريدة، عن أبيه، عن أم سلمة بنحوه، وذكر المحقق أن في بعض النسخ عن عبد الله بن بريدة عن أمه[٣].

قلت: وهو الصواب وهذا الذي أشار إليه الترمذي ولم يذكر أن بعض الرواة قال: "عن أبيه".

ورواه الحاكم[٤] من طريق عبدان أنبأنا أبو ثميلة به بنحوه "وذكر فيه عن أمه" وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، فيكون هذا من ضعيف حديثه عن أهل بلده وتحسين الترمذي للمتن.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في كتاب اللباس، باب: ما جاء في الخاتم الحديد، أخرجه وحده في الباب وأشار إلى شواهده بقوله وفي الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ وَأَبُو تُمَيْلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ فَقَالَ: **(مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حِلْيَةَ أَهْلِ النَّارِ)** ثُمَّ جَاءَهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ صُفْرٍ[٥] فَقَالَ: **(مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الأَصْنَامِ)** ثُمَّ أَتَاهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ: **(مَالِي أَرَى عَلَيْكَ حِلْيَةَ أَهْلِ الْجَنَّةِ)** قَالَ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَتَّخِذُهُ قَالَ: **(مِنْ وَرِقٍ وَلا تُتِمَّهُ مِثْقَالاً)**.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَفِي الْبَاب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ يُكْنَى أَبَا طَيْبَةَ وَهُوَ مَرْوَزِيٌّ[٦].

قلت: تابعه عليه أحمد بن سليمان، قال: حدثنا زيد بن الحباب به[٧]، ومحمد بن العلاء قال: أخبرنا زيد بن الحباب به بنحوه[١]، والحسن بن علي ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة أن زيد بن الحباب أخبرهم به بمثله[٢].

---

(١) علل الترمذي الكبير، ص٢٩٠.

(٢) السنن، ٤/ ٤٣، ح٤٠٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ح٤٠٢٦.

(٤) المستدرك، ٤/ ١٩٢.

(٥) الصُّفْر: النحاس الجيد، وقيل: ضرب من النحاس، وقيل هو ما صَفُر منه. ابن منظور، لسان العرب، باب الراء، فصل الصاد، ٤/ ٤٦١.

(٦) الترمذي، الجامع، ٤/ ٢٤٨، ح١٧٨٥.

(٧) النسائي، المجتبى، ٨/ ١٧٢، ح٥١٩٥.

قال الحافظ[٣]: فيه عبد الله بن مسلم المروزي قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حبان في الثقات: يخطئ ويخالف، فإن كان محفوظاً حمل المنع على ما كان صرفاً.

قال المناوي: ومع ذلك فقد صححه ابن حبان فدل على قبوله له وأقل درجاته الحسن[٤].

وله شاهد عن عبد الله بن عمرو بنحوه: أخرجه البخاري[٥] في الأدب المفرد قال: حدثني إسماعيل قال: حدثني سليمان، عن ابن عجلان، عن عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن أبيه، عن جده. وهو سند حسن.

ورواه الإمام أحمد[٦] قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن عجلان به بنحوه.

وقال البيهقي[٧] بعد أن رواه ويشبه أن يكون هذا النهي نهي كراهة وتنزيه...فقد روينا في الحديث الثابت **(التمس ولو خاتماً من حديد)**.

فيكون هذا الحديث كذلك من ضعيف حديثه عن أهل بلده.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الأطعمة، باب: ما جاء في الرّخصة في الثوم مطبوخاً، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ عَنْ أَبِي خَلْدَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: **الثُّومُ مِنْ طَيِّبَاتِ الرِّزْقِ.**

وَأَبُو خَلْدَةَ اسْمُهُ خَالِدُ بْنُ دِينَارٍ وَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَقَدْ أَدْرَكَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَسَمِعَ مِنْهُ وَأَبُو الْعَالِيَةِ اسْمُهُ رُفَيْعٌ هُوَ الرِّيَاحِيُّ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ كَانَ أَبُو خَلْدَةَ خِيَارًا مُسْلِمًا[٨].

وروى البزار[١] من حديث علي قال: أمرنا رسول الله ﷺ بأكل الثوم وقال: **(لولا أن الملك ينزل لأكلته)**، وهو سند ضعيف فيه: مسلم بن كيسان الملائي، ضعيف، من الخامسة[٢]، وهو سند غريب قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن علي بهذا الإسناد.

---

(١) ابن حبان الصحيح، ١٢/ ٢٩٩، ح٥٤٨٨.

(٢) أبو داود السنن، ٤/ ٩٠، ح٤٢٢٣.

(٣) فتح الباري، ١٠/ ٣٢٣.

(٤) فيض القدير، ١/ ١١١٣، والحسيني، البيان والتعريف، ١/ ١٨.

(٥) الأدب المفرد، ص٣٥٢، ح١٠٢١.

(٦) المسند، ٢/ ١٦٣ و ١٧٩.

(٧) شعب الإيمان، ٥/ ١٩٩، ح٦٣٥١.

(٨) الترمذي، الجامع، ٤/ ٢٦٣، ح١٨١١.

قلت: لكن يبقى سند الترمذي مقطوعاً على أبي العالية سنداً حسناً، فإنه من رواية ابن حميد عن ثقات الكوفيين، والله أعلم.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في القدر، باب: ما جاء لا يرد القدر إلا الدعاء، أخرجه وحده في الباب مقروناً بغيره.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الضُّرَيْسِ عَنْ أَبِي مَوْدُودٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(لا يَرُدُّ الْقَضَاءَ إِلاَّ الدُّعَاءُ وَلا يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ إِلا الْبِرُّ)**.

قَالَ أبو عِيسَى وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي أَسِيدٍ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ الضُّرَيْسِ وَأَبو مَوْدُودٍ اثْنَانِ أَحَدُهُمَا يُقَالُ لَهُ فِضَّةُ وَهُوَ الَّذِي رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ اسْمُهُ فِضَّةُ بَصْرِيٌّ وَالآخَرُ عَبْدُالْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ أَحَدُهُمَا بَصْرِيٌّ وَالآخَرُ مَدَنِيٌّ وَكَانَا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ[٣].

ورواه البزار[٤] قال: حدثنا أحمد بن النعمان بن زياد قال: أخبرنا سعيد بن يعقوب الطالقاني به بمثله.

وله شاهد من حديث ثوبان بسند حسن خرجه أحمد[٥] وابن ماجه[٦] والحاكم[٧] وصححه ووافقه الذهبي من طريق عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن أبي الجعد، عن ثوبان به بنحوه.

فيكون هذا الحديث من حسن حديث ابن حميد، وقد أخرجه مقروناً بسعيد بن يعقوب، وهو من رواية ابن حميد عن أهل بلده لكنه لم ينفرد به وابن يعقوب ثقة صاحب حديث[٨].

الحديث الرابع عشر: أخرجه في الزهد، باب، أخرجه وحده في موضوعه مقروناً بغيره.

---

(١) المسند، ٢/ ٣١٧، ح٧٤٨.

(٢) تقريب التهذيب، ص٥٣٠، ح٦٦٤١.

(٣)الترمذي ، الجامع ، ٤/ ٣٩٤، ح٢١٣٩.

(٤) المسند، ٦/ ٥٠٢، ح٢٥٤٠.

(٥) المسند، ٥/ ٢٧٧.

(٦) السنن، ١/ ٣٥، ح٩٠، و ٢/ ١٣٣٤، ح٤٠٢٢.

(٧) المستدرك، ١/ ٤٩٣.

(٨) تقريب التهذيب، ص٣٤٤، ت٢٤٢٤.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ وَيُوسُفُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ الْبَغْدَادِيُّ قَالا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَغْرَاءَ أَبو زُهَيْرٍ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**يَوَدُّ أَهْلُ الْعَافِيَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِينَ يُعْطَى أَهْلُ الْبَلاءِ الثَّوَابَ لَوْ أَنَّ جُلُودَهُمْ كَانَتْ قُرِضَتْ فِي الدُّنْيَا بِالْمَقَارِيضِ**).

وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ بِهَذَا الإِسْنَادِ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ عَنْ مَسْرُوقٍ قَوْلَهُ شَيْئًا مِنْ هَذَا[١].

رواه الطبراني[٢] من طريق يوسف بن موسى القطان، حدثنا أبو زهير بن عبدالرحمن بن مغراء به بنحوه، وقال: لم يروه عن الأعمش إلا أبو زهير عبدالرحمن بن مغراء.

ورواه البيهقي[٣] من طريق عبد الله بن محمد بن الحسن النصرأباذي، ثنا موسى بن نصر ثنا عبد الرحمن بن مغراء به بنحوه.

وقال المناوي[٤]: إسناده حسن. وقال المنذري[٥] فيه عبد الرحمن بن مغراء وبقية رجاله ثقات، وابن مغراء[٦] صدوق تُكلِّم في حديثه عن الأعمش.

وروي بسند ضعيف وفيه انقطاع من حديث ابن مسعود قوله[٧].

وروي من حديث مسروق قوله[٨].

وله شاهد عند الطبراني[٩] في الكبير من حديث مجاعة بن الزبير، عن قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس به بنحوه.

وهذا حديث منكر؛ لا يعرف للأعمش رواية عن أبي الزبير من وجه يصح[١٠].

الحديث الخامس عشر: أخرجه في صفة القيامة، باب، أخرجه وحده في بابه.

---

(١) الترمذي، الجامع، ٤/ ٦٠٣، ح٢٤٠٢.

(٢) المعجم الصغير، ١/ ١٥٦، ح٢٤١.

(٣) السنن الكبرى، ٣/ ٣٧٥، ح٦٣٤٥.

(٤) فيض القدير، ٥/ ٣٩٩.

(٥) الترغيب والترهيب، ٤/ ١٤٢.

(٦) تقريب، ص٣٥٠، ت٤٠١٣.

(٧) الطبراني، المعجم الكبير، ٩/ ١٠٠، ح٨٧٧٨.

(٨) عبد الرزاق، ٢/ ٤٤٣، ح١٠٨٢٩.

(٩) المعجم الكبير، ١٢/ ١٨٢.

(١٠) النكت الظراف، ٢/ ٣٠٨.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى الْبَكَّاءُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ تَجَشَّأَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: **(كُفَّ عَنَّا جُشَاءَكَ[1] فَإِنَّ أَكْثَرَهُمْ شِبَعًا فِي الدُّنْيَا أَطْوَلُهُمْ جُوعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ)**.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ[2].

وقال كما في إحدى نسختي استنبول: حسن غريب[3]، ونقل عنه المنذري قوله حسن[4].

ورواه ابن ماجه[5] قال: حدثنا عمرو بن رافع، ثنا عبدالعزيز بن عبدالله القرشي به بنحوه، ومداره على عبدالعزيز بن عبدالله وهو منكر الحديث[6].

وأما حديث أبي جحيفة فرواه الحاكم[7] من طريق فهد بن عوف، ثنا فضيل بن أبي الفضل الأزدي أخبرني عمر بن موسى اخبرني علي بن الأقمر عن أبي جحيفة به بنحوه وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وتعقبه الذهبي بقوله: "قلت: فهد قال المديني كذاب، وعمر هالك".

وله شاهد آخر من حديث سَلْمان عند ابن ماجه في السنن[8] لكن سنده ضعيف.

قال الحافظ ابن رجب[9] بعد أن ذكرها: وفي أسانيدها كلها مقال، والله أعلم.

فيكون هذا من ضعيف روايته وعلته شيخه المكي.

الحديث السادس عشر: أخرجه في صفة القيامة، باب، صدر به الباب وأخرج له شاهد صحيح.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا زَافِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ شَبِيبِ بْنِ بَشِيرٍ هَكَذَا قَالَ شَبِيبُ بْنُ بَشِيرٍ وَإِنَّمَا هُوَ شَبِيبُ بْنُ بِشْرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(النَّفَقَةُ كُلُّهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلاَّ الْبِنَاءَ فَلا خَيْرَ فِيهِ)**.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ"[1].

---

(١) التجشؤ: تنفُّس المعدّة عند الامتلاء. لسان العرب، باب الهمزة، فصل الجيم، ١/ ٤٨.

(٢) الترمذي، الجامع، ٤/ ٦٤٩، ح٢٤٧٨.

(٣) المصدر نفسه، ٤/ ٦٤٩.

(٤) الترغيب والترهيب، ٣/ ٩٩.

(٥) السنن، ٢/ ١١١٢، ح٣٣٥٠.

(٦) تقريب التهذيب، ص٣٥٧، ح٤١٠٧.

(٧) المستدرك، ٤/ ١٢١.

(٨) الترمذي، الجامع، ٢/ ١١١، ح٣٣٥٠.

(٩) جامع العلوم والحكم، ٣/ ١٢٤٨.

ورواه البيهقي[2] من طريق ابن أبي الدنيا، قال: نا أبو علي الحسن بن عرفة العبدي حدثني زافر بن سليمان به بنحوه.

قال المناوي: فيه محمد بن حميد الرازي وزافر بن سليمان وشبيب بن بشر، ومحمد قال البخاري: فيه نظر، وكذبه أبو زرعة، وزافر فيه ضعف، وشبيب ليِّن أ.هـ. وبه يعرف ما في رمز المصنف لحسنه[3].

قلت: وزافر بن سليمان سكن الرّي ثم بغداد كثير الأوهام[4].

فيكون هذا الحديث كذلك من ضعيف حديثه عن أهل بلده، وتحسين السيوطي له للشاهد الصحيح الذي أخرجه الترمذي في الباب نفسه بلفظ: **(يؤجر الرجل في نفقته كلها إلا التراب أو قال البناء)**. وقال: حسن صحيح[5].

الحديث السابع عشر: أخرجه في كتاب العلم، باب: فضل طلب العلم، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُعَلَّى حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَخْبَرَةَ عَنْ سَخْبَرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ كَانَ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى) .

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ أَبو دَاوُدَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ وَلَا نَعْرِفُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَخْبَرَةَ كَبِيرَ شَيْءٍ وَلَا لِأَبِيهِ وَاسْمُ أَبِي دَاوُدَ نُفَيْعٌ الْأَعْمَى تَكَلَّمَ فِيهِ قَتَادَةُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ [6].

قلت: أبو داود الأعمى متروك وقد كذبه ابن معين[7]، وعبدالله بن سخبرة مجهول[8]، وأما سخبرة فقد قال البخاري: سخبرة الأزدي له صحبة روى عنه ابنه عبدالله حديثه ليس من وجه صحيح[9].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٤/ ٦٥١، ح٢٤٨٢.

(٢) السنن الكبرى، ٧/ ٣٩٣، ح١٠٧١٤.

(٣) فيض القدير، ٦/ ٣٠٠.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢١٣، ت١٩٧٩.

(٥) الجامع، ٤/ ٦٥١، ح٢٤٨٣..

(٦) المصدر نفسه، ٥/ ٢٩، ح٢٦٤٨.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٦٥، ت٧١٨١.

(٨) المصدر نفسه، ص٣٠٥، ت٣٤٢٢.

(٩) التاريخ الكبير، ٤/ ٢١٠.

الحديث الثامن عشر: أخرجه في القراءات، باب: ومن سورة الروم، أخرجه شاهداً في الباب.

قال:حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ مَيْسَرَةَ النَّحْوِيُّ عَنْ فُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

﴿خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ [الروم: من الآية ٥٤] فَقَالَ (مِنْ ضُعْفٍ) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ فُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ عَطِيَّةَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ فُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ [(١)].

قلت: وهما قراءتان متواتران قرأ حمزة والكسائي بفتح الضاد وقرأ الجمهور بضمها[(٢)].

قلت: ورواه أبو داود، قال: حدثنا النُّفَيْلي، ثنا زهير، ثنا فضيل بن مرزوق به بنحوه[(٣)].

ورواه أحمد[(٤)] قال: حدثنا وكيع عن فضيل ويزيد قال: أنا فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي: قال: قرأت على ابن عمر بنحوه ثم ذكر عن ابن عمر قوله قرأت على رسول الله ﷺ كما قرأت عليّ... .

ورواه الطبراني[(٥)] من طريق سلام بن سليمان، ثنا أبو عمرو بن العلاء، عن نافع عن ابن عمر به بنحوه، وسلام ضعيف[(٦)]، ونقل ابن شاهين أن ابن معين قال: حديث فضيل عن عطية عن أبي سعيد لا أصل له عندي، ولا هو بصحيح، قلت وفضيل بن مرزوق جمهور النقاد على تضعيفه فيكون تحسين هذا الحديث للمتن دون السند.

الحديث التاسع عشر: أخرجه في الدعوات، باب، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِشَجَرَةٍ يَابِسَةِ الْوَرَقِ فَضَرَبَهَا بِعَصَاهُ فَتَنَاثَرَ الْوَرَقُ فَقَالَ: (**إِنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَلا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ لَتُسَاقِطُ مِنْ ذُنُوبِ الْعَبْدِ كَمَا تَسَاقَطَ وَرَقُ هَذِهِ الشَّجَرَةِ**).

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ١٨٩، ح٢٩٣٦.

(٢) مكي، الكشف عن وجوه القراءات، ج٢، ص١٨٦.

(٣) السنن، ٤/ ٣٢، ح٣٩٧٨.

(٤) المسند، ٢/ ٥٨.

(٥) في المعجم الأوسط، ٩/ ١٤٥، ح٩٣٧٠.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٦١، ت٢٧٠٤.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلا نَعْرِفُ لِلأَعْمَشِ سَمَاعًا مِنْ أَنَسٍ إِلاَّ أَنَّهُ قَدْ رَآهُ وَنَظَرَ إِلَيْهِ[1].

وزاد في تحفة الأشراف[2] قول الترمذي: ولا نعرف للأعمش سماعاً من أنس.

ورواه الإمام أحمد[3] قال: حدثني عبد الصمد، حدثني أبي، حدثنا سنان، حدثنا أنس به بنحوه. وسند أحمد قال المنذري[4]: رجاله رجال الصحيح، وصححه ابن رجب في جامع العلوم[5].

قلت: والأعمش لم يسمع من أنس[6] كما قال الترمذي.

فيكون هذا الحديث حسناً لغيره بهذا المتابع، والفضل بن موسى ثقة ثبت مروزي[7] وإن كان السند ضعيفاً للانقطاع. وهو من روايته عن أهل بلده.

الحديث العشرون: أخرجه في الدعوات، باب، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنِ الْجَرَّاحِ بْنِ الضَّحَّاكِ الْكِنْدِيِّ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُكَيْمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**قُلِ اللَّهُمَّ اجْعَلْ سَرِيرَتِي خَيْرًا مِنْ عَلانِيَتِي وَاجْعَلْ عَلانِيَتِي صَالِحَةً اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ صَالِحِ مَا تُؤْتِي النَّاسَ مِنَ الْمَالِ وَالأَهْلِ وَالْوَلَدِ غَيْرِ الضَّالِّ وَلا الْمُضِلِّ**).

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ[8].

ورواه ابن أبي شيبة[9] قال: حدثنا أحمد بن إسحاق، عن عبد الواحد بن زياد، قال: حدثني شيخ من قريس عن ابن عكيم به بنحوه.

قلت: فيه أبو شيبة مجهول[1]، وعلي بن أبي بكر صدوق ربما أخطأ، مروزي[2]. فيكون هذا من ضعيف مرويّة عن أهل بلده.

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٤٤، ح٣٥٢٣.

(٢) تحفة الأشراف، ١/ ٢٣٥.

(٣) المسند، ٣/ ١٥٢.

(٤) الترغيب والترهيب، ٢/ ٢٨٢.

(٥) جامع العلوم والحكم، ٢/ ٥٠٠.

(٦) مراسيل بن أبي حاتم، ص٨٢.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٤٧، ت٥٤١٩.

(٨) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٧٣، ح٣٥٨٦.

(٩) المصنف، ٦/ ١٠٤، ح٢٩٨٢٤.

الحديث الحادي والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: مناقب أبي بكر، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ إِسْحَقَ بْنِ رَاشِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: **(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِسَدِّ الأَبْوَابِ إِلاَّ بَابَ أَبِي بَكْرٍ).**

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي سَعِيدٍ[٣].

رواه ابن حبان[٤] بسند صحيح من طريق أبي معمر القطيعي، -إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا أبو سفيان المعمري- محمد بن حميد اليشكري، عن معمر، عن الزهري به بنحوه.

وهو عند أبي يعلي[٥] بسند ابن حبان بمتن الترمذي وزادت عائشة قالت: (ما أدركت أبوي إلا وهما يدينان هذا الدين).

وحديث أبي سعيد رواه البخاري في صحيحه[٦] وفيه **(لا يَبْقَيَنَّ في المسجد باب إلاّ سُدَّ إلا باب أبي بكر)**، فيكون هذا الحديث حسناً لغيره بهذه المتابعات، لأن شيخ ابن حميد رازي ضعيف الحفظ.

الحديث الثاني والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: مناقب عمر، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(يَطَّلِعُ عَلَيْكُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَاطَّلَعَ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ قَالَ يَطَّلِعُ عَلَيْكُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَاطَّلَعَ عُمَرُ).**

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي مُوسَى وَجَابِرٍ قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ[٧].

قلت: رواه الطبراني[١] قال: حدثنا محمد بن عبدالله الحضرمي، ثنا ضرار بن صرد، ثنا يحيى بن يعلى، عن شريك، عن الأعمش به بنحوه، وبإسناد آخر قال: حدثنا جعفر بن أحمد

---

(١) تقريب التهذيب، ص٦٤٨، ت٨١٦٥.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٣٩٨، ت٤٦٩٥.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ٦١٦، ح٣٦٧٨.

(٤) الصحيح، ١٥/ ٢٧٢، ح٦٨٥٧.

(٥) المسند، ٨/ ١٣٧، ح٤٦٧٨.

(٦) الصحيح، ص١١٤، ح٤٦٦.

(٧) الترمذي، الجامع، ٥/ ٦٢٢، ح٣٦٩٤.

الحديث الرابع والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: مناقب علي، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَلْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: **(أَوَّلُ مَنْ صَلَّى عَلِيٌّ)**.

قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَلْجٍ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ وَأَبُو بَلْجٍ اسْمُهُ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ وَقَدِ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا فَقَالَ بَعْضُهُمْ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ وقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ عَلِيٌّ وقَالَ بَعْضُ: أَهْلِ الْعِلْمِ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الرِّجَالِ أَبُو بَكْرٍ وَأَسْلَمَ عَلِيٌّ وَهُوَ غُلامٌ ابْنُ ثَمَانِ سِنِينَ...[3].

قلت: ورواه أبو داود الطيالسي[4]، قال: حدثنا أبو عوانة، عن أبي بلج، به بلفظ: أول من صلّى مع رسول الله ﷺ بعد خديجة علي. فهذا المتن يقيد الأولية بكونها بعد خديجة.

ويقال في هذا الحديث كما في الذي قبله، فهو من روايته عن إبراهيم بن المختار وهو رازي ضعيف الحفظ، وروايات ابن حميد عنه مناكير، فيكون هذا الحديث كذلك من ضعيف حديثه.

خلاصة مرويات محمد بن حميد عند الترمذي.

- روى له الترمذي أربعة وعشرين حديثاً، ثمانية لبيان ضعفها، وأحد عشر أخرجها وحدها في موضوعها أو بابها، اثنين منهما مقروناً بغيره، واثنين في باب الشواهد، وواحداً في المتابعات واثنين صوّبها أبوابها وأخرج لها شواهد.
- ثلاثة عشر حديثاً من روايته عن أهل بلده.
- منها ثلاثة حسنة بالمتابعات والشواهد، وعشرة ضعيفة.
- وأحد عشر حديثاً من روايته عن غير أهل بلده، عشرة عن العراقيين، واحداً عن مدني.
- ستة منها حسنة.
- وخمسة ضعيفة علتها شيخه أو الانقطاع في سندها.

ثانياً: مرويات محمد بن حميد عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ستة أحاديث.

---

(١) القول المسدد، ص١٦-٢٠.

(٢) التعقبات على الموضوعات، ص٥٥.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ٦٤٢، ح٣٧٣٤.

(٤) المسند، ص٣٦٠، ح٢٧٥٣.

الحديث الأول: (سِتْرُ مَا بَيْنَ الْجِنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ الْكَنِيفَ أَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ)، سبق عند الترمذي الحديث الرابع[1] وهو من حسن حديثه عن غير أهل بلده، أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الثاني: أخرجه في الطهارة، باب: النهي عن الاجتماع على الخلاء والحديث عنده، أخرجه متابعاً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ أَنْبَأَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ عِيَاضٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**لا يَتَنَاجَى اثْنَانِ عَلَى غَائِطِهِمَا يَنْظُرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى عَوْرَةِ صَاحِبِهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَمْقُتُ عَلَى ذَلِكَ**).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْوَرَّاقُ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِيَاضِ بْنِ هِلَالٍ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَهُوَ الصَّوَابُ.

وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ[2].

قلت: إنما هو عياض بن هلال لم يروِ عنه إلا يحيى بن أبي كثير ولعل الخطأ من عكرمة فقد أخطأ في اسمه[3].

ورواه أبو داود قال[4]: حدثنا عبيدالله بن عمر بن ميسرة، ثنا ابن مهدي، ثنا عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عياض قال: حدثني أبو سعيد به بنحوه، قال أبو داود: لم يسنده إلا عكرمة بن عمار.

قلت: زاد في تحفة الأشراف قول أبي داود وهو مرسل عندهم[5].

ورواه النسائي في الكبرى[6] من طريق الثوري ومن طريق ابن مهدي كليهما عن عكرمة بن عمار به بنحوه.

وابن خزيمة[1] من طريق ابن مهدي وقال: الصواب في اسم هذا الشيخ هو عياض بن هلال وأحسب الوهم من عكرمة حين قال: عن هلال بن عياض.

---

(١)انظر : ص٤٦٢

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/ ١٢٣، ح٣٤٢، وانظر موضح أوهام الجمع والتفريق، ٢/ ٣٤٥.

(٣) تهذيب الكمال، ٢٢/ ٥٧٣.

(٤) السنن، ١/ ٤، ح١٥.

(٥) المزي، تحفة الأشراف، ٣/ ٤٤٢.

(٦) السنن الكبرى، ١/ ١٥٣، ح٣٤٢.

وعكرمة بن عمار هو العجلي صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ولم يكن له كتاب[٢].

قال أبو حاتم[٣]: رواه عكرمة بن عمار ،عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عياض ويقال: عياض بن هلال عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه نهى المتغوّطَين أن يتحدثا، ورواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن النبي ﷺ مرسلاً. قال أبو حاتم: الصحيح في هذا المعنى حديث الأوزاعي وحديث عكرمة وهمٌ، فيكون هذا من ضعيف حديثه عن أهل بلده.

الحديث الثالث: أخرجه في كتاب الطهارة، باب: من توضأ فترك موضعاً لم يصبه الماء، أخرجه متابعة في الباب.

قال: حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ح وحَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ قَالا حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: (**رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلاً تَوَضَّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعَ الظُّفْرِ عَلَى قَدَمِهِ فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلاةَ قَالَ فَرَجَعَ**)[٤].

قلت: رواه مسلم[٥] قال: حدثني سلمة بن شبيب، حدثنا الحسن بن محمد بن أعين، حدثنا معقل عن أبي الزبير به بنحوه، فيكون هذا الحديث من حسن حديث ابن حميد في الكوفة.

الحديث الرابع: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء يوم العيد في الخروج من طريق والرجوع من غيرها، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ الزُّرَقِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: (**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْعِيدِ رَجَعَ فِي غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي أَخَذَ فِيهِ**)[٦].

ورواه الترمذي[١] والدارمي[٢] والبيهقي[٣] من طريق محمد بن الصلت عن فليح به، قال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن غريب... وحديث جابر كأنه أصح.

---

(١) الصحيح، ١/ ٣٩، ح٧١.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٣٩٦، ت٤٦٧٢.

(٣) العلل، ١/ ٤١.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/ ٢١٨، ح٦٦٦.

(٥) الصحيح، ١/ ٢١٥، ح٢٤٣.

(٦) ابن ماجه، السنن، ١٠/ ٤١٢، ح١٣٠١.

ورواه ابـن خـزيمة[٤] وابن حبان[٥] والحاكم[٦] وصححه ووافقه الذهبي والبيهقي[٧] من طريق يونس بن محمد عن فليح به.

ورواه البخاري[٨] مـن طـريق يحيى بـن واضـح أبـي ثمـيلة عن فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر، والبيهقي[٩] من طريق يونس بن محمد عن سعيد بن جابر عن جابر به بنحوه.

وقـد بسـط الحـافظ في الفـتح القـول في أيِّ الطريقين أرجح وخلص إلى القول: "والذي يغلـب عـلى الظـن أن الاخـتلاف فـيه مـن فليح فلعل شيخه سمعه من جابر ومن أبي هريرة، ويقـوي ذلـك اختلاف اللفظين، وقد رجح البخاري أنه عن جابر، وخالفه أبو مسعود والبيهقي فرجحا أنه عن أبي هريرة ولم يظهر لي في ذلك ترجيح والله أعلم[١٠]".

إلاّ أنـه في التغلـيق[١١] رجـح أن يكـون الطريقان محفوظين. فقال: "فإنه حينئذ يحتمل أن يكـون فلـيح سمعه من سعيد عن جابر وأبي هريرة فكان تارة يحدث به عن هذا وتارة عن هذا بدليل رواية يونس وأبي ثميلة له عنه على الوجهين وكلهم ثقات".

فيكون هذا من حسان حديث محمد بن حميد من غير روايته عن أهل بلده.

الحديـث الخامس: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في الصلاة على القبر، أخرجه شاهداً في الـباب، قـال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا مِهْرَانُ بْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْ أَبِي سِنَانٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ: **(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ بَعْدَ مَا دُفِنَ)**[١٢].

قـال البوصـيري: "هـذا إسناد حسـن، أبـو سـنان فمـن دونـه مختلف فيهم، وأصله في الصـحيحين والترمـذي مـن حديـث ابـن عـباس، قال الترمذي: وفي الباب عن أنس بن مالك وبريدة وزيد بن ثابت وأبي هريرة..."[١] وحسنه كذلك العظيم آبادي[٢] والزرقاني[٣].

---

(١) الجامع، ٢/ ٤٢٤، ح٥٤١.

(٢) السنن، ١/ ٤٦١، ح١٦١٣.

(٣) السنن الكبرى، ١/ ٤٢٢، ح١٣٠١.

(٤) الصحيح، ٢/ ٣٦٢، ح١٤٦٨.

(٥) الصحيح، ٧/ ٥٤، ح٢٨١٥.

(٦) المستدرك، ١/ ٢٩٦.

(٧) السنن الكبرى، ٣/ ٣٠٨، ح٦٠٤٤ و ٦٠٤٥.

(٨) الصحيح، ص٢١٢، ح٩٨٦.

(٩) السنن الكبرى، ٣/ ٣٠٨، ح٦٠٤٢.

(١٠) فتح الباري، ٢/ ٤٧٢-٤٧٤.

(١١) تغليق التعليق، ٢/ ٣٨٣.

(١٢) ابن ماجه، السنن، ١/ ٤٩٠، ح١٥٣٢.

ورواه ابن عدي في ترجمة مهران من طريق محمد بن حميد بعد توثيق ابن معين لمهران ولم يعله بشيء[٤].

ورواه البيهقي من طريق ابن حميد، حدثنا مهران بن أبي عمر، به بنحوه وهو (أن النبيﷺ مرّ على قبر جديد حديث عهد بدفن ومعه أبو بكر فقال: قبر من هذا؟ فقال أبو بكر: هذه أم محجن كانت مولعة بلقط الأذى من المسجد، فقال رسول اللهﷺ: (**أفلا آذنتموني.... الحديث**)[٥].

وله متابع عند الطبراني قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا سهل بن زنجلة الرازي قال: حدثنا مهران بن أبي عمر به بنحوه[٦]. وهو متابع حسن لابن حميد لأن ابن حميد ضعيف في روايته عن أهل بلده وابن زنجلة صدوق[٧] فهو يقوي رواية ابن حميد وبذا يصير الحديث حسناً.

أما شواهده فكثيرة منها في الصحيحين[٨] من حديث ابن عباس بنحو حديث ابن حميد عند البيهقي لكن لم يذكر فيه اسم الميِّتة، وعند مسلم[٩] كذا حديث أبي هريرة وأنس.

الحديث السادس: أخرجه في الرهون، باب: لا يغلق الرهن، أخرجه وحده في الباب.

قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ إِسْحَقَ بْنِ رَاشِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**لا يَغْلَقُ الرَّهْنُ**)[١٠].

ومعنى لا يغلق: أي لا يتلف ويذهب باطلاً[١١].

---

(١) مصباح الزجاجة، ٢/ ٣٥.

(٢) عون المعبود، ٩/ ٤.

(٣) شرح الزرقاني، ٢/ ٨٤.

(٤) ابن عدي، الكامل، ٦/ ٤٦٢.

(٥) السنن الكبرى، ٤/ ٤٨، ح٦٨١١.

(٦) المعجم الكبير، ٥/ ٣٦، ح٥٥٥٤.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٥٧، ت٢٦٥٧.

(٨) البخاري، الصحيح، ص١٨٦، ح٨٥٧، و ح١٣٣٧، ص٢٨٠.

(٩) مسلم، الصحيح، ١/ ٦٥٨، ح٦٥٤-٦٥٦.

(١٠) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٨١٦، ح٢٤٤١.

(١١) تنوير الحوالك، ١/ ١١٦.

قلت: وسئل عنه الدارقطني فذكر أن مداره على الزهري وأن الرواة عنه اختلفوا في وصله وإرساله عن سعيد، وذكر أن الرواة اختلفوا على مالك كذلك في وصله وإرساله ورجح إرساله عن مالك وابن عيينة.

وأن معمراً وعقيل بن خالد والأوزاعي رووه عن الزهري عن سعيد مرسلاً[1] بينما صحح اتصاله من طريق سفيان بن عينية عن زياد بن سعد عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال نحوه. قال: زياد بن سعيد من الثقات الحفاظ وهذا إسناد حسن متصل[2].

وطريق الدارقطني أخرجها ابن حبان في صحيحه[3]، وأخرجه الحاكم[4] من الطريق نفسها وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لخلاف أصحاب الزهري فيه.

وقد تابعه -أي زياد بن سعد- مالكٌ وابن أبي ذئب وسليمان بن أبي داود الحراني ومحمد بن الوليد الزبيدي ومعمر بن راشد على هذه الرواية، ثم ساقها بأسانيدها - ووافقه الذهبي.

وكذلك صححه ابن عبد البر[5] وعبد الحق[6]، ورجح إرساله أبو داود والبزار - والدارقطني على التفصيل الذي مرّ ذكره- وابن القطان[7].

وحسن السيوطي[8] طريق ابن ماجه، ومع هذه المتابعات يكون كما قال فهو من حسن حديث ابن حميد عن أهل بلده. والله أعلم.

خلاصة مرويات محمد بن حميد عند ابن ماجه.

---

(١) علل الدارقطني، ٩/ ١٦٤.

(٢) السنن، ٣/ ٣٢، ح١٢٦.

(٣) الصحيح، ١٣/ ٢٥٨، ح٥٩٣٤.

(٤) المستدرك، ٢/ ٥١-٥٢.

(٥) التمهيد، ٦/ ٤٣٠.

(٦) الأحكام الوسطى، ٣/ ٢٧٩.

(٧) المصدر نفسه، ٣/ ٣٦.

(٨) فيض القدير، ٦/ ٤٥٢.

- أخـرج له ابـن ماجـه سـتة أحاديـث، أربعة في باب الشواهد، وواحد في المتابعات وواحد لم يخرج في الباب غيره.
- ثلاثة عن أهل بلده، اثنان حسنان بالمتابعات والشواهد والثالث ضعيف.
- وثلاثة عن العراقيين وهي حسنة.

ثالثاً: خلاصة مرويات محمد بن حميد الرازي في الكتب الستة.

لم يخـرج لمحمد بن حميد من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي وابن ماجه، وبلغ مجموع ما رويا له ثلاثين حديثاً، اختص الترمذي بـأربعة وعشرين حديثاً.

- ستة عشر حديثاً من روايته عن أهل بلده.
- منها: خمسة أحاديث من حسان مرويه.

ثلاثة عند الترمذي واثنان عند ابن ماجه.

- وأحد عشر حديثاً ضعيفاً:

عشرة عند الترمذي وواحدٌ عند ابن ماجه، وبيّن الترمذي ضعفها وهو غالباً الغرابة.

- وأربعـة عشـر حديـثاً من روايته عَن غير أهل بلده كلها عن العراقيين إلا واحداً من روايته عن مدني.
- منها: عشرة من حسان حديثه.
- سبعة عند الترمذي، وثلاثة عند ابن ماجه.
- وأربعة ضعيفة وهي عند الترمذي وقد نص على ضعفها وعلتها ليست ابن حميد.

وبذا يتضح ضبط محمد بن حميد لحديثه خارج بلده وتخليطه عن أهل بلده

المبحث السادس

معاوية بن يحيى ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث السادس: معاوية بن يحيى ومروياته في الكتب الستة

معاوية بن يحيى الصدفي، أبو روح الشامي الدمشقي، من السابعة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال أبو زرعة: "ليس بقوي، أحاديثه كأنها مقلوبة ما حدث بالرّي، والذي حدّث بالشام أحسن حالاً"[1]، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث، في حديثه إنكار، روى عنه هقل بن زياد أحاديث مستقيمة كأنها من كتاب، وروى عنه عيسى بن يونس وإسحاق بن سليمان أحاديث مناكير كأنها من حفظه"[2].

وقال البخاري: "روى عنه هقل بن زياد أحاديث مستقيمة كأنها من كتاب، وروى عنه عيسى بن يونس وإسحاق بن سليمان أحاديث مناكير كأنها من حفظه"[3].

وقال ابن خراش: "رواية الهقل بن زياد عنه صحيحة تشبه نسخة شعيب، ورواية إسحاق الرازي عنه مقلوبة"[4].

وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً، كان يشتري الكتب ويحدث بها، ثم تغير حفظه فكان يحدث بالوهم فيما سمع من الزهري وغيره، فجاء رواية الراوين عنه إسحاق بن سليمان وذويه كأنها مقلوبة، وفي رواية الشاميين عند الهقل ابن زياد وغيره أشياء مستقيمة تشبه حديث الثقات"[5].

وقال الدارقطني: "يكتب ما روى الهِقل عنه، ويُتجنب ما سواه خاصة رواية إسحاق بن سليمان الرّازي"[6].

وقال أبو داود[7]، والنسائي[8]، وأبو علي النيسابوري[9]، والدارقطني[10] وابن حجر[11]: ضعيف. زاد الدارقطني: "حدثهم بالري بأحاديث من حفظه وَهِمَ فيها على الزهري،

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨/ ٣٩٣.

(٢) المصدر نفسه، ٨/ ٣٩٣.

(٣) التاريخ الكبير، ٧/ ٣٣٦.

(٤) المزي، تهذيب الكمال، ٢٨/ ٢٢٣.

(٥) المجروحين، ٣/ ٣.

(٦) الضعفاء والمتروكين له ترجمة، ١/ ٢٢٥.

(٧) المزي، تهذيب الكمال، ٢٨/ ٢٢٣.

(٨) الضعفاء والمتروكين، ص٩٦.

(٩) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٠/ ١٩٧.

(١٠) العلل، ٦/ ٩٥.

(١١) تقريب التهذيب، ص٥٣٨، ت٦٧٧٢.

وأما روايته عن الزهري فهي من غير طريق إسحاق مستقيمة تشبه أن تكون من كتابه. وقال ابن معين[1] والنسائي[2]: ليس بشيء، وقال ابن معين[3]: هالك ليس بشيء، وعنه[4]: لا شيء، وقال النسائي في رواية أخرى عنه: ليس بثقة[5]، ونقل عن الصغاني قوله: لا أحتج بمعاوية بن يحيى صاحب الزهري[6]، وقال الجوزجاني: ذاهب الحديث[7]، وقال الحاكم: يروي عنه الهِقل بن زياد عن الزهري أحاديث منكرة شبيهة بالموضوعة[8]، وقال ابن عدي: عامة رواياته فيها نظر[9]، وقال البزار: لين الحديث[10].

وقال الساجي: ضعيف الحديث جداً، وكان اشترى كتاباً للزهري من السوق، فروى عن الزهري[11]، ونقل الدُّولابي عن الإمام أحمد قوله: تركناه[12].

خلاصة أقوال النقاد في معاوية بن يحيى.

تُجمع أقوال النقاد على ضعف معاوية بن يحيى إلا في وصف واحد وهو روايته في الشام، وخصص بعضهم ما كان عن الزهري ما رواه عنه الهقل بن زياد، وعلى قبول رواية الهقل عنه أبو حاتم والبخاري وابن حبان والدارقطني وابن خراش.

وبخلاف ذلك فهو ضعيف بما في ذلك روايته عن الزهري خاصة إذا كانت من طريق إسحاق بن سليمان وعيسى بن يونس فهي مناكير. والله أعلم

المطلب الثاني: مرويات معاوية بن يحيى في الكتب الستة.

أولاً: مروياته عند الترمذي.

لم يخرج له الترمذي إلا حديثاً واحداً، لبيان ضعفه.

أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء.

---

(١) الجرح والتعديل، ٨/ ٣٩٣.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ٢٨/ ٢٢٣.

(٣) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، ٣/ ١٢٨.

(٤) المصدر نفسه، ٣/ ١٢٨.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٠/ ١٩٧.

(٦) المصدر نفسه، ١٠/ ١٩٧.

(٧) أحوال الرجال، ص١٦٧.

(٨) المزي، تهذيب الكمال، ٢٨/ ٢٢٣.

(٩) الكامل، ٦/ ٣٩٩.

(١٠) ابن حجر ،تهذيب التهذيب، ١٠/ ١٩٧.

(١١)ابن حجر ،تهذيب التهذيب ، ١٠/ ١٩٧.

(١٢) المصدر نفسه، ١٠/ ١٩٧.

قـال : حَدَّثَـنَا عَلِـيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى الصَّدَفِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(لَا يُؤَذِّنُ إِلَّا مُتَوَضِّئٌ)**.

ثـم أخرجه من طريق أخرى قال: حدثنا يحيى بن موسى، حدثنا عبد الله بن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب قال: قال أبو هريرة: **(لا ينادي بالصلاة إلا متوضئ)**.

قال أبو عيسى: وهذا أصح من الحديث الأول.

قـال أبو عيسى: وحديث أبي هريرة لم يرفعه ابن وهب وهو أصح من حديث الوليد بن مسلم، والزهري لم يسمع من أبي هريرة[١].

قلـت: أمّـا الانقطـاع بـين الزهـري وأبـي هريرة فقد روي موصولاً عند البيهقي[٢] من طريق هشام بن عمار، حدثنا الوليد بن مسلم، عن معاوية بن يحيى، عن الزهري، عن سعيد بن المسـيب، عـن أبـي هريرة... قال: هكذا رواه معاوية بن يحيى الصدفي، وهو ضعيف والصحيح روايـة يونـس بـن يـزيد الأيلـي وغيره عن الزهري قال: قال أبو هريرة: **(لا ينادي بالصلاة إلا متوضئ)**.

وروي بسند حسن عن عطاء قوله: **(حق وسنة مسنونة ألاّ يؤذن مؤذن إلا متوضئ)**[٣].

فهذا الحديث صوابه منقطعاً موقوفاً على أبي هريرة ﷺ، فهو من ضعيف حديث معاوية وإن كان من روايته عن الشاميين[٤].

ثانياً: مرويات معاوية بن يحيى عند ابن ماجه.

روى له ابـن ماجـه ثلاثـة أحاديـث أحدهما من رواية إسحاق والثاني من رواية عيسى والثالث من رواية بقيَّة وهي جميعاً ضعيفة، وقد أخرجها في باب الشواهد.

الحديث الأول: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: القراءة خلف الإمام.

قـال: حَدَّثَـنَا عَلِـيُّ بْـنُ مُحَمَّـدٍ حَدَّثَـنَا إِسْحَقُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى عَنْ يُونُسَ بْنِ مَيْسَـرَةَ عَـنْ أَبِـي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: **(سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : أَقْرَأُ وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ؟ فَقَالَ سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَعَمْ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ وَجَبَ هَذَا)**[٥].

---

(١) الترمذي، الجامع، ١/ ٣٨٩، ح٢٠٠.

(٢) السنن الكبرى، ١/ ٣٩٧، ح١٧٢٥.

(٣) عبد الرزاق، المصنف، ١/ ٤٦٥، ح١٧٩٩.

(٤) انظـر: التلخـيص الحـبير، ١/ ٢٠٥-٢٠٦، والدرايـة في تخـريج أحاديـث الهدايـة، ١/ ١٢١؛ وفـيض القديـر، ٦/ ٤٤١؛ وتحفة الأحوذي، ١/ ٥١٠-٥١١.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ٢٧٤، ح٨٤٢.

قلت: ورواه أحمد[1] والنسائي[2] والدارقطني[3] وغيرهم من طريق معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرّة، عن أبي الدرداء أن رجلاً قال: يا رسول الله. أفي كل صلاة قراءة؟ قال: نعمْ. فقال رجل من الأنصار: وجبت هذه. وهو سند حسن.

وفي بعض روايات حديث كثير بن مرّة زيادة: وهي: فقال لي رسول الله ﷺ وكنت أقرب القوم إليه **(ما أرى الإمام إذا أم القوم إلا كفاهم)**، كذا رواه أبو صالح كاتب الليث وغلط فيه، وكذلك رواه زيد بن حباب في إحدى الروايتين عنه وأخطأ فيه، والصواب أن أبا الدرداء قال ذلك لكثير[4].

وهذه الزيادة خالية منها روايتا أحمد وإحدى روايات الدارقطني وهي غير موجودة في حديث ابن ماجه، فيكون متن هذا الحديث حسناً، ولكن السند يبقى ضعيفاً لأنه من رواية إسحاق بن سليمان عن معاوية بن يحيى، وهي مناكير.

الحديث الثاني: أخرجه في التجارات، باب: من باع عيباً فليُبَيِّنْه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الضَّحَّاكِ حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَكْحُولٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : **(مَنْ بَاعَ عَيْبًا لَمْ يُبَيِّنْهُ لَمْ يَزَلْ فِي مَقْتِ اللَّهِ وَلَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَلْعَنُهُ)**[5].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه يزيد بن عبد ربه، عن بقية، عن معاوية بن يحيى، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول وسليمان بن موسى وساق الحديث... . فقال أبي: هذا حديث منكر ومعاوية بن يحيى هو الصدفي[6].

وطريق معاوية التي زاد فيها العلاء بن الحارث بينه وبين مكحول وسليمان رواه الطبراني في الكبير[7].

وقد ضعف البوصيري حديث ابن ماجه لأجل تدليس بقية وضعف معاوية بن يحيى[8].

---

(١) المسند، ٥/ ١٩٧، و ٦/ ٤٤٨.

(٢) المجتبى، ٢/ ١٤٢، ح٩٢٣.

(٣) السنن، ١/ ٤٠٣، ح٥.

(٤) البيهقي، السنن الكبرى، ٢/ ١٦٢، ح٢٧٣٦.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٧٥٥، ح٢٢٤٧.

(٦) علل ابن أبي حاتم، ١/ ٣٩١، ح١١٧٣.

(٧) المعجم الكبير، ٢٢/ ٦٥، ح١٧٥.

(٨) مصباح الزجاجة، ٣/ ٣٠.

قلت: وفيه كذلك شيخ ابن ماجه عبد الوهاب بن الضحاك وهو العُرْضي متروك وكذبه أبو حاتم[1]، فيكون هذا من ضعيف حديثه عن الشاميين.

الحديث الثالث: أخرجه في الزهد، باب: الحياء.

قال :حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقِّيُّ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:(**إِنَّ لِكُلِّ دِينٍ خُلُقًا وَخُلُقُ الْإِسْلَامِ الْحَيَاءُ**)[2].

ورواه الطبراني في الأوسط قال: حدثنا أحمد، حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن سهم الأنطاكي قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن معاوية بن يحيى ومالك بن أنس عن ابن شهاب الزهري به بمثله وقال: لم يرو هذا الحديث عن مالك إلا عيسى تفرد به محمد بن عبدالرحمن[3].

والإسماعيلي في معجم شيوخه من طريق محمد بن عبد الرحمن بن سهم، حدثنا عيسى بن يونس، عن مالك، عن الزهري به بمثله[4]، قال الدارقطني في غرائب مالك ولم يتابع عليه ولا يصح[5].

ورواه الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز من طريق عباد بن كثير، عن عمر بن عبد العزيز، عن الزهري، عن أنس بن مالك به بمثله[6]، ولم أقف في أسماء الرواة عن عمر بن عبد العزيز على من اسمه عباد.

وفي الباب عن ابن عباس وهو حديث منكر[7].

وفي الباب عن يزيد بن طلحة بن ركانه مرسلاً بنحوه، وقيل عنه عن أبيه ولا يصح[8].

---

(١) تقريب التهذيب، ص٣٦٨، ت٤٢٥٧.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٣٩٩، ت٤١٨٢.

(٣) المعجم الأوسط، ٢/ ٢١١، ح١٧٥٨.

(٤) معجم الشيوخ الإسماعيلي، ٢/ ٦١٧، ح٢٤٧.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٨/ ١٨٢، ترجمة عبد الرحمن بن سهم ونحوه الخليلي في الإرشاد، ١/ ٤٠٧.

(٦) مسند عمر بن عبد العزيز، ص١٧٨، ح٩٢.

(٧) علل ابن أبي حاتم، ٢/ ٢٨٨.

(٨) التمهيد، ٢١/ ١٤٣، والإصابة، ٣/ ٥٢٨.

وقال ابن عبد البر بعد أن ضعف حديث أنس بمعاوية بن يحيى، وقد روي من حديث الشاميين بإسناد حسن حدثناه خلف بن القاسم وساق الإسناد إلى معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ بمثله وزاد: (**من لا حياء له لا دين له**)(1).

وهذا الحديث من حديث معاوية من رواية عيسى بن يونس عنه وهي مناكير كما قال البخاري وأبو حاتم وغيرهما.

ثالثاً: خلاصة مرويات معاوية بن يحيى في الكتب الستة.

لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي وابن ماجه.

أخرج له الترمذي حديثاً واحداً ليبيّن ضعفه.

وأخرج له ابن ماجه ثلاثة أحاديث في باب الشواهد، أحدها عنه إسحاق بن سليمان وثانيها عنه عيسى بن يونس والثالث من طريق بقية، وجميعها ضعيفة.

ولم يُخَرِّج إلا له حديثاً من رواية الهقل عنه، فيحتاج إلى دراسة أحاديث الهقل عنه خارج الكتب الستة للنظر في مدى تطابق التوثيق النسبي له.

---

(1) التمهيد، ٢١/١٤٣.

المبحث السابع

منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين في روايتهم في بلد معين

المبحث السابع: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين في روايتهم في بلد معين

تضمن هذا الفصل ستة رواة وثقوا في روايتهم في أهل بلد معين، وهم:

١. إسماعيل بن عياش ٢. أيوب بن عتبة ٣. زهير بن محمد

٤. فرج بن فضالة ٥. محمد بن حميد ٦. معاوية بن يحيى

أخرج أحاديث هؤلاء الرواة أصحاب الكتب الستة على تفاوت بينهم من حيث عدد الرواة الذين أخرجوا لهم وعدد الروايات التي أخرجوها لهم، كيفية إخراجهم أحاديثهم:

أما من حيث عدد الرواة والمرويات:

- **فالبخاري ومسلم:** لم يخرجا إلا لزهير بن محمد، ولم يكثرا عنه إنما أخرج كل منهما عنه حديثين فقط.

  مع ملاحظة أن البخاري وثق زهير فيما رواه في العراق.

- **والنسائي:** لم يخرج إلا لإسماعيل بن عياش، ولم يكثر عنه فقد أخرج له حديثين فقط مع ملاحظة أن النسائي، قال فيه: صالح في حديث أهل الشام وأطلق القول بضعفه في روايات كثيرة.

- **وأما الترمذي:** فقد أخرج لهم جميعاً، وبلغ عدد الأحاديث التي أخرجها تسعة وخمسين حديثاً.

  - أكثر عن ثلاثة عن إسماعيل بن عياش فروى له اثنين وعشرين حديثاً، وعن محمد ابن حميد أربعة وعشرين حديثاً ثم زهير بن محمد تسعة أحاديث.
  - وأقل عن ثلاثة: فرج بن فضالة حديثين، وأيوب بن عتبة حديثاً، ومعاوية بن يحيى حديثاً.

  مع ملاحظة أن الترمذي نقل قول البخاري في:

  ١. إسماعيل بن عياش، أنه وثقه في روايته عن أهل الشام وضعفه في غيرها.

  ٢. محمد بنُ حميد، أنه كان حسن الرأي ثم ضعفه بعد.

  ٣. زهير بنُ محمد، يوثقه في روايته في العراق وتعجب أحمد منه في الشام.

  - وقال في أيوب: تكلم فيه أهل الحديث، وفي فرج: تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه.

- **وأبو داود:** أخرج لثلاثة منهم:

- - إسماعيل وزهير وفرج، وبلغ عدد مروياتهم عنده ثمانية وثلاثين حديثاً.
- أكثر عن إسماعيل بن عياش حيث روى له ثمانية وعشرين حديثاً سبعة وعشرون من روايته عن أهل الشام، مع ملاحظة أنه نقل فيه قول أحمد: ما روى عن مشايخه الشاميين، أما عن غيره فعنده مناكير.
- ثم عن زهير روى له ثمانية أحاديث.
- وأقل عن فرج حيث روى له حديثين فقط، مع ملاحظة أنه نقل عن أحمد قوله يروي عن يحيى بن سعيد مناكير.

- **وأما ابن ماجه:** فاخرج لهم جميعاً كالترمذي، إلا انه كان أكثر إخراجاً لحديثهم من الترمذي حيث أخرج عنهم ثلاثة وسبعين حديثاً.
  - أكثر عن إسماعيل حيث روى عنه ستة وأربعين حديثاً.
  - ثم عن زهير بن محمد خمسة عشر حديثاً.
  - وأقل عن الباقين فروى عن محمد بن حميد ستة أحاديث، وعن معاوية بن يحيى ثلاثة أحاديث، وعن الفرج بن فضالة حديثين، وعن أيوب حديثاً واحداً.

- **فيلحظ** اشتراك أصحاب الكتب الستة إلا النسائي في الرواية عن زهير بن محمد.
  - وأصحاب السنن الأربعة في الرواية عن إسماعيل بن عياش.

ويلحظ إقلال البخاري ومسلم والنسائي، وإكثار الباقين في الرواية عن هؤلاء الرواة في الجملة.

ويلحظ إكثار الترمذي وأبي داود وابن ماجه في الرواية عن إسماعيل بن عياش.

أما من حيث كيفية إخراج أحاديثهم في الكتب الستة:

- **فالبخاري:** أخرج حديثي زهير بن محمد متابعة، وهما على الهيئة التي وثقه فيها، أي من روايته في العراق.
- **ومسلم:** أخرج حديثي زهير في باب الشواهد، وهما كذلك على هيئة التوثيق النسبي.
- **أما النسائي:** فأخرج حديثين لإسماعيل أحدهما في باب الشواهد، والآخر لبيان ضعفه وكلاهما على غير هيئة التوثيق النسبي.
- **والترمذي:** أكثر من أحاديثهم حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها، وعددها واحداً وعشرون من أصل تسعة وخمسين حديثاً بنسبة (٣٥,٦%) منها ثمانية أحاديث مقبولة.

- ثـم ما أخرجه لبيان ضعفه، وعددها ستة عشر حديثاً بنسبة (٢٧,١%) من مجموع ما روى لهم.
- ثـم مـا صـدر بـه الباب وأخـرج له شواهد ومتابعات وعددها عشرة أحاديث بنسبة (١٧%).
- ثـم مـا أخـرجه في بـاب المـتابعات والشـواهد، وعددهـا ثمانـية أحاديـث بنسـبة (١٣,٦%)، سـتة أحاديـث شـواهد بنسـبة (١٠,٢%) وحديـثان مـتابعة بنسـبة (٣,٤%).
- ثـم مـا رواه تعلـيقاً أو مقـروناً، وعـدد الأحاديث على كُل وصف منهما اثنان بنسبة (٣,٤%)

وقد عني بإبراز التوثيق النسبي والانتقاء من أحاديثهم حيث بلغ مقبول ما روى لهم اثنين وثلاثـين حديـثاً بنسبة (٥٤,٣%). منها خمسة وعشرين حديثاً على هيئة التوثيق النسبي بنسبة (٤٢,٤%) ، وسبعة على غير هيئة التوثيق النسبي بنسبة (١١,٩%).

- **وأما أبو داود** فأكثر عنهم في باب المتابعات والشواهد، حيث بلغ عدد الأحاديث التي رواها كذلـك خمسـة وعشـرين حديـثاً مـن أصـل ثمانـية وثلاثـين، بنسـبة (٦٨,٨%) منها ثلاثة وعشـرون في بـاب شـواهد بنسـبة (٦٠,٥%) واثنان متابعات بنسبة: (٥,٣%) منها تسعة أحاديث ضعيفة في باب الشواهد.
- ثـم مـا رواه حيـث لا يجـد في بابـه أو موضـوعه غيرهـا وعددهـا ثمانـية بنسـبة: (٢١,١%).
- ثـم الـتي صـدر بهـا الـباب وأخـرج لهـا مـتابعات وشـواهد وعددهـا ثمانـية، بنسبة (١٠,٥%).
- وأخيراً ما أخرجه لبيان ضعفه وهو حديث واحد بنسبة (٢,٦%).

- **وأمّـا ابـن ماجـه**، فأكثر من إخراج حديثهم في باب الشواهد والمتابعات، حيث بلغ ما رواه كذلك خمسين حديثاً من أصل ثلاثة وسبعين، بنسبة (٦٨,٥%) منها سبعة وأربعون شواهد بنسـبة (٦٤,٤%). وثلاثـة مـتابعات بنسبة (٤,١%)، منها سبعة عشر حديثاً ضعيفاً، ستة عشر في باب الشواهد.

- ثم ما رواه حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها، وعددها ثلاثة عشر حديثاً بنسبة (٨, ١٧%) منها سبعة أحاديث ضعيفة.
- ثم ما صدر به الباب وأخرج له متابعات وشواهد وعددها سبعة بنسبة (٦, ٩%).

وقد عني بالانتقاء من أحاديثهم على هيئة التوثيق النسبي، أو على غيرها، وبلغ مجموع مقبول حديثهم مما رواه لهم اثنين وأربعين حديثاً بنسبة (٨, ٥٥%) منها تسعة وعشرين حديثاً على هيئة التوثيق النسبي بنسبة (٣٨%) وثلاثة عشر على غير هيئة التوثيق النسبي بنسبة (٨, ١٧%).

فيلحظ هنا بالمقارنة بينهم أن البخاري لم يخرج إلا حديثين في باب المتابعات، ومسلماً مثله في باب الشواهد.

- **والنسائي** مثلهما حديثين حديثاً في الشواهد والآخر لبيان ضعفه، مع مراعاة أن النسائي أطلق القول بضعف رواة هذا الفصل، إلا في إسماعيل بن عياش حيث وثقه في رواية الشاميين وضعفه في غيرها.
- **بينما أكثر الترمذي** عنهم حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غير أحاديثهم، ثم ما أخرجه لبيان ضعفه، أو صدر به الباب وأخرج له متابعات وشواهد.
- **وأبو داود وابن ماجه** أكثرا عنهم في باب الشواهد والمتابعات، ثم حيث لا يجدان في الباب أو الموضوع غير أحاديثهم.
- **ويلحظ كذلك أن الترمذي** أكثر ما يخرج الأحاديث الضعيفة غير التي يبين ضعفها حيث لا يجد في الباب غيرها.
- **وأما أبو داود** فأكثر ما يخرجها في باب الشواهد والمتابعات.
- **وابن ماجه** جمع بين صنيعهما مع التذكير أنه لا ينص على ضعف الأحاديث الضعيفة.

ينظر الجدول رقم (٣) للتوضيح.

الجدول رقم (٣)

الفصل الثاني

الضعفاء الموثقون في رواية تلاميذ معينين عنهم وعددهم سبعة رواة

براز التوثيق النسبي:

منهجية الإخراج

	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
.١	[illegible]	٢	٢٣٢	٢٣١	-	-	١	-	-	-	-	٩	-	-	٢٠٨	١٥	-
				%٩٩,٦	-	-	%٠,٤	-	-	-	-	%٣,٩	-	-	%٨٩,٦	%٦,٥	-
.٢	[illegible]	٢	٨	٢	-	-	٦	-	-	٧	-	-	-	١	-	-	-
				%٢٥	-	-	%٧٥	-	-	%٨٧,٥	-	-	-	%١٢,٥	-	-	-
.٣	[illegible]	١	٢	-	-	-	-	٢	-	-	-	-	٢	-	-	-	-
				-	-	-	-	%١٠٠	-	-	-	-	%١٠٠	-	-	-	-
.٤	[illegible]	٦	٤٧	١٨	١	-	٢١	٤	٣ منه أو من غيره	٤	١٤	٢	٣	١	٤	١٨	١
				%٣٨,٣	%٢,١	-	%٤٤,٧	%٨,٥	-	%٨,٥	%٣٠	%٤,٣	%٦,٤	%٢,١	%٨,٥	%٣٨,٣	%٢,١
.٥	[illegible]	٥	١٧	٩	٢	-	٤	٢	-	٢	٥	٣	-	٢	٢	٣	-
				%٥٣	%١١,٨	-	%٢٣,٥	%١١,٨	-	%١١,٨	%٢٩,٤	%١٧,٦	-	%١١,٨	%١١,٨	%١٧,٧	-
.٦	[illegible]	٧	٥٥	٢٦	٢	١	١٠	٦	١٠	٧	٢٨	-	-	١	٦	٨	٥
				%٤٧,٣	%٣,٦	%١,٨	%١٨,٢	%١١	%١٨,٢	%١٢,٧	%٥١	-	-	%١,٨	%١١	%١٤,٦	%٩,١

الفصل الرابع

الرواة الضعفاء الموثقون في روايتهم من كتبهم

المبحث الأول: إسحاق بن محمد الفروي ومروياته في الكتب الستة.

المبحث الثاني: سليمان بن قرم ومروياته في الكتب الستة.

المبحث الثالث: عبدالله بن صالح كاتب الليث ومروياته في الكتب الستة.

المبحث الرابع: عبدالرحمن بن زياد الأفريقي ومروياته في الكتب الستة.

المبحث الخامس: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين إذا رووا من كتبهم.

المبحث الأول

إسحاق بن محمد الفَرْوي ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الأول: إسحاق بن محمد الفَرَوي ومروياته في الكتب الستة

إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الفروي، أبو يعقوب المدني القرشي الأموي، مولى عثمان بن عفان من العاشرة، مات سنة مئتين وست وعشرين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال أبو حاتم: كان صدوقاً، ولكن ذهب بصره، فربما لُقّن، وكتبه صحيحة[1]، وقال مرّة: مضطرب[2]، ونُقِل عن أبي داود أنه وهّاهُ جداً ونقم عليه روايته عن مالك حديث الإفك[3]. وقال النسائي: ليس بثقة[4]. وعنه: متروك[5]، وقال الدارقطني: ضعيف، وقد روى عنه البخاري ويوبخونه في هذا[6]، وقال: لا يترك[7]. وذكره ابن حبان في الثقات[8].

ونقل الباجي عن محمد بن عاصم المصري -قال الباجي: وكان صدوقاً- قال: قدمت المدينة ومالك بن أنس حَيّ، فلم أرَ أهْل المدينة يَشُكّون أن إسحاق بن أبي فروة يتهم على الدين. فعلق الباجي بقوله: فيحتمل عندي أنه يتهم لكثرة خطئه بقلة التحري[9].

وقال الساجي: فيه لين، روى عن مالك أحاديث تفرد بها[10]، وقال العقيلي: جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها[11]، قال الذهبي: وهو صدوق في الجملة، صاحب حديث[12]، وقال: القول ما قاله فيه أبو حاتم[13]، وقال ابن حجر: صدوق كف فساء حفظه[14]، وقال كذلك بعد أن نقل كلام النقاد فيه وذكر الحديثين اللذين رواهما البخاري له عن مالك وكأنهما مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره[15].

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ٢٣٣.

(٢) الذهبي، المغني في الضعفاء، ١/ ٤٣.

(٣)الباجي ، التعديل والتجريح، ١/ ٣٧٧.

(٤) النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص١٨.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ٢١٧.

(٦) سؤالات السهمي له ، ص١٧٢

(٧) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١/ ٣٥١

(٨) ابن حبان، الثقات، ٨/ ١١٤

(٩) الباجي، التعديل والتجريح، ١/ ٣٧٧

(١٠) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ٢١٧.

(١١) العقيلي، الضعفاء ، ١/ ١٠٦.

(١٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١/ ٣٥١.

(١٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٠/ ٦٤٩.

(١٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٠٢، ت٣٨١.

(١٥) ابن حجر، هدي الساري، ص٣٨٩.

الخلاصة: أن حاله في أول أمره كانت مقبولة، وكان له كتاب صحيح يُحدث منه، وهذا قول أبي حاتم فيه: كان صدوقاً وكتبه صحيحة، ولكن ذهب بصره فربما لقن.

وبعد ذهاب بصره، وقبوله التلقين فَسَد حديثه واضطرب فيه؛ وضعف لذلك، وهذا معنى قول أبي حاتم مضطرب، ولذا ضعفه النسائي والدارقطني وغيرهما.

فما حدث من كتابه فحسن مقبول وإلا فمردود، والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات إسحاق الفروي في الكتب الستة.

أخرج حديثه البخاري والترمذي وابن ماجه

أولاً: مرويات إسحاق بن محمد الفروي عند البخاري.

روى له البخاري ثلاثة أحاديث.

الحديث الأول: في الصلح، باب: قول الإمام لأصحابه اذهبوا بنا نصلح، أخرجه مقروناً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ حَدَّثَنَا عَبْدُالْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِاللَّهِ الأُوَيْسِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ قَالا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ الله عنه أَنَّ أَهْلَ قُبَاءٍ اقْتَتَلُوا حَتَّى تَرَامَوْا بِالْحِجَارَةِ فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ بِذَلِكَ فَقَالَ: **(اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحُ بَيْنَهُمْ)**(1).

وهذا الحديث سبق أن أخرجه في غير موضع من الصحيح منها:

- ما رواه عن عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن أبي حازم بن دينار، عن سهل بن سعد، به بنحوه مطولاً(2).
- ومن طريق عبدالله بن مسلمة، حدثنا عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أبيه، به بنحوه مطولاً(3).
- ومن طريق أبي النعمان، حدثنا حماد، حدثنا أبو حازم المديني، به بنحوه مطولاً(4).

وأخرجه الحميدي قال: حدثنا سفيان قال: ثنا أبو حازم قال: سمعت سهل بن سعد يقول، به بنحوه مطولاً(5).

---

(1) البخاري، الصحيح، ص٥٦٢، ح٢٦٩٣.

(2)البخاري، الصحيح ، ص١٥٣، ح٦٨٤.

(3) المصدر نفسه، ص٢٥٣، ح١٢٠١.

(4) المصدر نفسه، ص١٥١٤، ح٧١٩٠.

(5) المسند، ٢/٤١٣، ح٩٢٧.

وأخـرجه النسـائي قال: أخبرنا محمد بن منصور، حدثنا سفيان، قال حدثنا أبو حازم[1] به بنحوه، وله متابعات كثيرة أكتفي بما ذكرت.

الحديـث الثاني: أخرجه في الجهاد والسير، باب: قتال اليهود، صدّر به الباب وأخرج له شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِي الله عـنه أَنَّ رَسُـولَ اللَّـهِ صَـلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(تُقَاتِلُونَ الْيَهُودَ حَتَّى يَخْتَبِيَ أَحَدُهُمْ وَرَاءَ الْحَجَرِ فَيَقُولُ يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَائِي فَاقْتُلْهُ)**[2].

وهـذا الحديـث له متابع عند البخاري، قال: حدثنا الحكم بن نافع، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني سالم بن عبد الله، عن ابن عمر، به بنحوه[3].

وأخرجه مسلم من غير طريق عن عبيد الله، عن نافع، به بنحوه[4].

وله متابعات أخرى بأسانيد صحيحة عن سالم، عن ابن عمر[5].

وله شاهد من حديث أبي هريرة عند البخاري[6] وغيره.

الحديث الثالث: في فرض الخمس، باب: فرض الخمس، أخرجه شاهداً.

قـال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْـنِ أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ ذَكَرَ لِي ذِكْرًا مِنْ حَدِيثِهِ ذَلِكَ فَانْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَـى مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ فَقَالَ مَالِكٌ: **بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ فِي أَهْلِي حِينَ مَتَعَ[7] النَّـهَارُ إِذَا رَسُـولُ عُمَـرَ بْـنِ الْخَطَّـابِ يَأْتِينِي... فساق خلاف علي والعباس فيما أفاء الله على رسوله ﷺ من مال بني النضير ... الحديث بطوله)**[8].

قلـت: وهـذا الحديث أخرجه البخاري في الصحيح من غير طريق عن مالك بن أوس، عن عمر، منها:

---

(١) المجتبى، ٨/ ٢٤٣، ح٥٤٠٣.

(٢) البخاري، الصحيح، ص٦١٦، ح٢٩٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٧٥٦، ح٣٥٩٣، ومسلم، الصحيح، ٤/ ٢٢٣٩، ح٢٩٢١.

(٤) مسلم، الصحيح، ٤/ ٢٢٣٨، ح٢٩٢١.

(٥) انظر الترمـذي، الجـامع، ٤/ ٥٠٩، ح٢٢٣٦، وقـال حسـن صحيح، وابن حبان، الصحيح، ١٥/ ٢١٨، ح٦٨٠٦، وأحمد، المسند، ٢/ ١٢٢، و١٤٩.

(٦) الصحيح، ص٦١٦، ح٢٩٢٦.

(٧) مَتَعَ النهار: أي تَعَالى من الشيء الماتع وهو الطويل. الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ٣/ ٣٤٣.

(٨) البخاري ، الصحيح ،ص٦٥٢، ح٣٠٩٤.

- ما أخرجه من طريق أبي اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، به بنحوه[1].
- ومن طريق سعيد بن عفير، حدثني الليث، حدثني عقيل، عن ابن شهاب، به بنحوه[2].
- ومن طريق يحيي بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، به بنحوه[3].
- ورواه الإمام مسلم، قال: حدثني عبد الله بن محمد الضبعي، حدثنا جويرية، عن مالك، عن ابن شهاب، به بنحوه[4].
- والترمذي قال: حدثنا الحسن بن علي الخلال، أخبرنا بشر بن عمر، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، به بنحوه، وقال: حديث حسن صحيح غريب من حديث مالك بن أنس[5].

وله متابعات كثيرة أكتفي بما ذكرت.

الخلاصة: هذه الأحاديث الثلاثة التي أخرجها البخاري للفروي، لها متابعات عنده وعند غيره، أخرج أحدها مقروناً، وكأنها مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره كما قال الحافظ[6]، والله أعلم.

ثانياً: مرويات إسحاق بن محمد الفروي عند الترمذي.

لم يخرج له الترمذي إلا حديثاً واحداً.

أخرجه في كتاب الطب، باب: ما جاء في الحِمْية، صدر به الباب، وأخرج له شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ قَالَ: **(إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا حَمَاهُ الدُّنْيَا كَمَا يَظَلُّ أَحَدُكُمْ يَحْمِي سَقِيمَهُ الْمَاءَ)**.

قَالَ أبو عِيسَى وَفِي الْبَاب عَنْ صُهَيْبٍ وَأُمِّ الْمُنْذِرِ.

---

(١) البخاري، الصحيح، ص٨٤٣، ح٤٠٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص١١٧٥، ح٥٣٥٨.

(٣) المصدر نفسه، ص١٤٢٣، ح٦٧٢٨.

(٤) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٣٧٩، ح١٧٥٧.

(٥) الترمذي، الجامع، ٤/ ١٥٨، ح١٦١٠.

(٦) ابن حجر، هدي الساري، ص٥٥٠.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ مُرْسَلًا.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ.

قَالَ أبو عِيسَى وَقَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ الظَّفَرِيُّ هُوَ أَخُو أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ لِأُمِّهِ وَمَحْمُودُ بْنُ لَبِيدٍ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ وَرَآهُ وَهُوَ غُلَامٌ صَغِيرٌ"[1].

قلت: له متابعات منها:

- ما رواه ابن حبان[2] من طريق العباس بن عبد العظيم، حدثنا محمد بن جهضم، حدثنا إسماعيل بن جعفر، به بمثله، وهو سند صحيح.

والحاكم[3] من طريق عبد العزيز بن معاوية البصري، ثنا محمد بن جهضم، ثنا إسماعيل بن جعفر، به بمثله وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي: صحيح.

وفي موضع آخر[4] قال: صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وابن أبي شيبة[5] قال: حدثنا عفان، ثنا بشر بن مفضل، قال: حدثنا عمارة بن غَزِيَّة، به بمثله وهو سند صحيح

ورواه البخاري في التاريخ الكبير، قال: قال إسحاق بن محمد، نا إسماعيل بن جعفر، به بمثله[6]، فكأن هذا الحديث مما رواه من كتابه، والله أعلم.

ثالثاً: مرويات إسحاق الفروي عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ثلاثة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في البكاء على الميت، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ أَنَّهُ قِيلَ لَهَا قُتِلَ

---

(١) الترمذي، الجامع، ٤/ ٣٨١، ح٢٠٣٦.

(٢) الصحيح، ٢/ ٤٤٣، ح٦٦٩.

(٣) المستدرك، ٤/ ٢٠٧.

(٤) المصدر نفسه، ٤/ ٣٠٩.

(٥) المصنف، ٧/ ٢٤٣، ح٣٥٧٠٥.

(٦) ٧/ ١٨٤، ترجمة قتادة بن النعمان.

أَخُـوكِ فَقَالَتْ: رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، قَالُوا، قُتِلَ زَوْجُكِ، قَالَتْ: وَاحُزْنَاهُ. فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ: (**إِنَّ لِلزَّوْجِ مِنَ الْمَرْأَةِ لَشُعْبَةً مَا هِيَ لِشَيْءٍ**)[1].

قلت: ضعفه في المصباح بعبد الله بن عمر العمري[2]، وضعفه في الفيض بإسحاق الفروي وقال غريب[3]، ولم أقف له على متابعات ولا شواهد، ومتنه غريب، فلعله مما أدخل على إسحاق بعد تغير حفظه، وشيخه العمري ضعيف.

الحديث الثاني: في النكاح، باب: لا يُحَرِّمُ الحرامُ الحلال، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُعَلَّى بْنِ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ ابْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ قَالَ: (**لا يُحَرِّمُ الْحَرَامُ الْحَلالَ**)[4].

قلت: وقد تكلم ابن الجوزي على هذا الحديث في التحقيق، فقال:

(فيه عبد الله بن عمر، وهو أخو عبيد الله، قال ابن حبان: فحش خطؤه فاستحق الترك، وفيه إسحاق الفروي قال يحيى: ليس بشيء كذاب، وقال البخاري: تركوه)[5].

وله شاهد من حديث عائشة[6] إلا أنه ضعيف جداً، قال ابن الجوزي عنه : (وفيه عثمان بن عبد الرحمن وهو الوَقَّاصِي، قال يحيي بن معين: ليس بشيء كان يكذب، وضعفه ابن المديني جداً، وقال البخاري، والنسائي، والرازي، وأبو داود: ليس بشيء، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: كان يروي عن الثقات الموضوعات لا يجوز الاحتجاج به)[7]، فيكون هذا أيضاً من ضعيف حديثه.

الحديث الثالث: في الكفارات، باب: من خَلَطَ في نذره طاعةً بمعصية، أخرجه وحده وأخرج له متابعاً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ عُبَيْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ مَرَّ بِرَجُلٍ

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٠٧، ح١٥٩٠، والحاكم في المستدرك، ٤/ ٦٢، ولم يتكلم عليه، والبيهقي في السنن الكبرى، ٤/ ٦٦، ح٦٩٢٤.

(٢) مصباح الزجاجة، ٢/ ٤٧.

(٣) المناوي، فيض القدير، ٢/ ٤٩٨.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/ ٦٤٩، ح٢٠١٥، والدارقطني في السنن، ٣/ ٢٦٨، ح٨٩.

(٥) التحقيق في أحاديث الخلاف، ٢/ ٢٧٨، وانظر العلل المتناهية، ٢/ ٦٢٦، وضعفه ابن حجر في الفتح، ٩/ ١٥٦، وابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ، ٣/ ٣١٦٥.

(٦) رواه الدارقطني، ٣/ ٢٦٨، ح٨٨ و٩٠، والبيهقي في السنن الكبرى، ٧/ ١٦٩، ح٣٧٤٥، وأعلّه بعثمان.

(٧) ابن الجوزي، التحقيق في أحاديث الخلاف، ٢/ ٢٧٦، والعلل المتناهية، ٢/ ١٢٦، وانظر فتح الباري، ٩/ ١٥٦.

بِمَكَّةَ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الشَّمْسِ فَقَالَ: (مَا هَذَا) قَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَصُومَ وَلا يَسْتَظِلَّ إِلَى اللَّيْلِ وَلا يَتَكَلَّمَ وَلا يَزَالُ قَائِمًا، قَالَ: (**لِيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَجْلِسْ وَلْيُتِمَّ صَوْمَه**).

حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَنْبَةَ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا الْعَلاءُ بْنُ عَبْدِالْجَبَّار عَنْ وُهَيْبٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ نَحْوَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ[1].

قلت: رواه البخاري[2]، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: (بينا النبي ﷺ يخطب إذا هو برجل قائم، فسأل عنه،...) فذكروا نحو حديث ابن ماجه.

ورواه أبو داود[3]، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، ثنا أيوب، عن عكرمة، به بنحوه، وهو كذلك عند ابن الجارود[4] من طريق وهيب، به بنحوه.

لكن طريق الفروي وإن أخرج لها ابن ماجه متابعاً قوياً في ابن عباس، يبدو أنها مما رواه بعد ذهاب بصره ففيها شيخه عبد الله بن عمر العمري: ضعيف يزيد في الأسانيد ويخالف[5]، وخالف فيها الثقات الذين رووه عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس. والظاهر أن العلّة من العمري والله أعلم.

الخلاصة: فهذه الأحاديث الثلاثة التي رواها ابن ماجه للفروي كأنها مما رواه بعد ذهاب بصره والله أعلم، وجميعها عن شيخه عبد الله بن عمر العمري وهو ضعيف.

رابعاً: خلاصة مرويات إسحاق الفروي من الكتب الستة:

أخرج حديث الفروي البخاري والترمذي وابن ماجه.

وبلغ مجموع ما أخرجوه سبعة أحاديث.

- البخاري ثلاثة، أحدها مقروناً، واثنان لهما متابعات صحيحة عنده وعند غيره، فكأنها من كتابه قبل ذهاب بصره.
- والترمذي حديثاً حسناً بالمتابعات، وكأنه مما رواه من كتابه كذلك.
- وابن ماجه ثلاثة أحاديث وهي ضعيفة يرويها عن عبد الله بن عمر العمري وهو ضعيف، والظاهر أن علتها العمري والله أعلم.

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٦٩٠، ح٢١٣٦.

(٢) الصحيح، ص١٤١٨، ح٦٧٠٤.

(٣) السنن، ٣/ ٢٣٥، ح٣٣٠٠.

(٤) المنتقى، ١/ ٢٣٦، ح٩٣٨.

(٥) ابن حجر ، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٨٠

المبحث الثاني

سليمان بن قَرْم ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثاني: سليمان بن قَرْم ومروياته في الكتب الستة

سليمان بن قَرْم - بفتح القاف وسكون الراء - ابن معاذ التميمي الضَّبِّي، أبو داود النحوي، ومنهم من يقول سليمان بن معاذ وينسبه إلى جدّه، من السابعة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: كان أبي يتتبع حديث قطبة بن عبد العزيز، وسليمان بن قرم، ويزيد بن عبد العزيز بن سياه، وقال: هؤلاء قوم ثقات، وهم أتم حديثاً من سفيان وشعبة، هم أصحاب كتب، وإن كان سفيان وشعبة أحفظ منهم[1]، وعنه قال: لا أرى به بأساً، لكنه يفرط في التشيع[2].

وقال ابن معين: ضعيف[3]، وفي رواية أخرى: ليس بشيء[4]، وقال أبو حاتم: ليس بذاك[5]، وقال أبو زرعة: ليس بالمتين[6]، وقال النسائي: ضعيف[7]، وفي موضع آخر: ليس بالقوي[8].

وقال ابن عدي بعد أن روى له عدّة أحاديث في فضائل أهل البيت وغير ذلك: له أحاديث حسان إفرادات، وهو خير من سليمان بن أرقم بكثير[9]، وتدل صورة سليمان هذا على أنه مفرط في التشيع[10].

وقال في سليمان بن معاذ: أحاديثه متقاربة، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، وفي بعض ما يروي مناكير، وعامة ما يرويه إنما يروي عنه أبو داود -أي الطيالسي-[11].

---

(١) المزي، تهذيب الكمال، ١٢/ ٥١.

(٢) بحر الدم، ص١٨٧.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ٤١١.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤/ ١٣٦.

(٥) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ١/ ١٢٨.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤/ ١٣٦.

(٧) المزي، تهذيب الكمال، ١٢/ ٥١.

(٨) الضعفاء والمتروكين له، ص٤٩.

(٩) سليمان بن أرقم ضعيف جداً باتفاق النقاد وقد تركه بعضهم، انظر: أقوال النقاد عند ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤/ ١٤٨.

(١٠) ابن عدي ، الكامل، ٣/ ٢٥٧.

(١١) ابن عدي ، الكامل ، ٣/ ٢٧٣.

وقال ابن المديني: لم يكن بالقوي وهو صالح[1]، وذكره العقيلي في الضعفاء[2]، وقال الحاكم: أخرجه مسلم شاهداً، وقد غُمِز بالغلو وسوء الحفظ جميعاً[3]، وقال ابن حجر: سيئ الحفظ يتشيع[4]، وفي الهدي: ساق تضعيف أبي حاتم والنسائي، وقال: له موضع واحد متابعة[5]. -أي في البخاري-.

قلت: بل موضعان كما سيأتي، وجَلَّ من لا يسهو.

الخلاصة: أن سليمان بن قرم ضعيف، وضعفه لسوء حفظه؛ لذا ضعفه ابن معين، والنسائي، وغيرهما.

أما ما روى من كتابه، فلا بأس به كما يفهم من قول الإمام أحمد فيه وفي صاحبيه "هؤلاء قوم ثقات... هم أصحاب كتب...".

المطلب الثاني: مرويات سليمان بن قرم في الكتب الستة.

أخرج حديثه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود

أولاً: مروياته عند البخاري.

أخرج له البخاري حديثين في باب المتابعات تعليقاً.

الحديث الأول: ذكره في بدء الخلق، باب: خَمْس من الدواب فواسق[6].

قال: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِاللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ فِي غَارٍ فَنَزَلَتْ **(وَالْمُرْسَلاتِ عُرْفًا)** فَإِنَّا لَنَتَلَقَّاهَا مِنْ فِيهِ إِذْ خَرَجَتْ حَيَّةٌ مِنْ جُحْرِهَا فَابْتَدَرْنَاهَا لِنَقْتُلَهَا فَسَبَقَتْنَا فَدَخَلَتْ جُحْرَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ: **(وُقِيَتْ شَرَّكُمْ كَمَا وُقِيتُمْ شَرَّهَا)**.

وَعَنْ إِسْرَائِيلَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِاللَّهِ مِثْلَهُ قَالَ وَإِنَّا لَنَتَلَقَّاهَا مِنْ فِيهِ رَطْبَةً وَتَابَعَهُ أَبو عَوَانَةَ عَنْ مُغِيرَةَ.

---

(١) سؤالات ابن أبي شيبة، ص١٦٩.

(٢) الضعفاء، ٢/ ١٣٦.

(٣) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق، ص٩٣.

(٤) ابن حجر ،تقريب التهذيب، ص٢٥٣، ت٢٦٠٠.

(٥) هدي الساري، ص٤٥٧.

(٦) فواسق: أصل الفسوق الخروج عن الطريق، وأطلق على الحيوانات من باب الاستعارة. انظر الزمخشري، الفائق، ٣/ ١١٦.

حَدَّثَـنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالا حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ح وحَدَّثَنِيهِ بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّـدٌ يَعْـنِي ابْـنَ جَعْفَـرٍ كِلاهُمَـا عَـنْ شُـعْبَةَ ح وحَدَّثَـنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَّابِ حَدَّثَـنَا سُـلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ جَمِيعًا عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ح وحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبُـو مُعَاوِيَـةَ وَمُحَمَّـدُ بْـنُ عُبَيْدٍ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ رَجُلٌ فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ جَرِيرٍ عَنِ الأَعْمَشِ.

قـال: الحافظ في الفتح[1]: "قوله تابعه جرير بن حازم، فيه إشارة إلى أن جريراً الأول هو ابن عبدالحميد، وأما متابعة جرير بن حازم، فقد وصلها أبو نعيم في "كتاب المحبين" من طريق أبي الأزهـر أحمـد بـن الأزهـر، عن وهب بن جرير بن حازم، حدثنا أبي، سمعت الأعمش عن أبي وائل، عن عبد الله فذكره ولم ينسب عبد الله.

قولــه سـليمان بـن قَرْمٍ -هو بفتح القاف وسكون الراء-، ومتابعته هذه وصلها مسلم من طريق أبي الجَوَّاب عمار بن رُزيق بتقدم الراء...".

مـلحوظة: قـال الحافظ: "عبد الله الذي روى عنه أبو وائل ولم ينسبه قيل هو عبدالله بن قيس أبو موسى الأشعري، وقيل ابن مسعود. وصنيع البخاري يقتضي أن الطريقين صحيحان؛ إذ أخـرجه عـن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود، وعن الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى الأشعري"[2].

قلت: وما اقتضاه صنيع البخاري صرح به الدارقطني في العلل[3].

ثانياً: مرويات سليمان بن قرم عند مسلم.

أخرج له مسلم حديثين في باب المتابعات.

الحديث الأول: أخرجه في الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها.

قـال: وحَدَّثَنَاه مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَبَلَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ كُنْتُ مَعَ الأَسْوَدِ ابْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الأَعْظَمِ وَمَعَنَا الشَّعْبِيُّ فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيـثِ فَاطِمَـةَ بِنْتِ قَيْسٍ **(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنَى وَلا نَفَقَةً)**

---

(١) فتح الباري، ١٠/ ٥٥٩، وانظر تغليق التعليق، ٥/ ١١١-١١٣.

(٢) فتح الباري، ١٣/ ١٥.

(٣) العلل، ٥/ ٩٤.

ثُـمَّ أَخَـذَ الْأَسْـوَدُ كَفًّـا مِنْ حَصًى فَحَصَبَهُ بِهِ فَقَالَ: وَيْلَكَ تُحَدِّثُ بِمِثْلِ هَذَا قَالَ عُمَرُ: (**لا نَتْرُكُ كِتَابَ اللَّـهِ وَسُـنَّةَ نَبِيِّـنَا صَـلَّى الله عليه وَسَلَّمَ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لا نَدْرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَوْ نَسِيَتْ لَهَا السُّكْنَى وَالـنَّفَقَةُ**) قَـالَ اللَّـهُ عَـزَّ وَجَـلَّ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ [الطلاق:١].

وحَدَّثَـنَا أَحْمَـدُ بْنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ حَدَّثَنَا أَبو دَاوُدَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ رُزَيْقٍ بِقِصَّتِهِ[١].

قلـت: ذكـر له مسلم عدّة متابعات، وله متابعات أخرى عند غير مسلم، منها متابعات قاصـرة في الشـعبي، فممـن رواه غـير أبـي إسحاق: قتادة، وسلمة بن كهيل، وإسماعيل بن أبي خالد، وسيَّار، وداود بن أبي هند، ومجالد، وأبو الزناد، وزكريا الحبطي وغيرهم[٢].

فيدل هذا على أن هذا الحديث مما رواه من كتابه.

الحديـث الـثاني: (**الْمَـرْءُ مَـعَ مَـنْ أَحَـبَّ**) سـبق عند البخاري، الحديث الثاني[٣]، وقد أخرجه مسلم في باب المتابعات.

ثالثاً: مرويات سليمان بن قَرْم عند الترمذي.

أخرج له الترمذي ثلاثة أحاديث.

الحديـث الأول: في الطهـارة، باب: ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور، أخرجه شاهداً في الباب.

قـال: حَدَّثَـنَا أَبُـو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ زَنْجَوَيْهِ الْبَغْدَادِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّـدٍ حَدَّثَـنَا سُـلَيْمَانُ بْـنُ قَـرْمٍ عَـنْ أَبِـي يَحْيَى الْقَتَّاتِ عَـنْ مُجَـاهِدٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِـي اللَّـه عـنه قَـالَ: قَـالَ رَسُـولُ اللَّـهِ صَـلَّى الله عليه وَسَلَّم: (**مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ الصَّلاةُ وَمِفْتَاحُ الصَّلاةِ الْوُضُوءُ**)[٤].

قلت: وهذا الحديث تفرد به سليمان، عن القتات[٥].

---

(١) مسلم، الصحيح، ٢/ ١١١٨، ح١٤٨٠.

(٢) انظر ابـن أبـي عاصم، الآحاد والمثاني، ٦/ ٧، ح٣١٨٤، وقد عدد من رواه عن الشعبي، وانظر الدراقطني، السنن، ٤/ ٢٥، ح٧٠، والنسائي، في الكبرى، ٣/ ٣٩٩، ح٥٧٤٣، والمجتبى، ٦/ ٢٠٩، ح٣٥٤٩.

(٣)انظر :ص٥١٠

(٤) الترمذي، الجامع، ١/ ١٠، ح٤.

(٥) انظر ابن عدي، الكامل، ٣/ ٥.

وذكره العقيلي في ترجمة سليمان بن قرم[1]، وفيه القتات، ضعيف[2]. وأخرجه الترمذي شاهداً لحديث علي الذي رواه عبد الله بن محمد بن عقيل، عن ابن الحنفية، عن علي... وقال حديث علي أصح شيء في هذا الباب وأحسن[3].

قلت: وهو سند فيه لين كما قال العقيلي وابن حجر[4]، وضعفه ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ[5].

وقال الحافظ ابن حجر: إنّ أبا نعيم رواه في كتاب الصلاة بلفظ **(مفتاح الصلاة التكبير)**. بسند صحيح موقوف على عبد الله بن مسعود[6].

فيكون هذا مما رواه من حفظه وهو ضعيف.

الحديث الثاني: في التفسير، باب: ومن سورة النساء، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَا أَنْبَأَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ الضَّبِّيُّ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ: **(إِنَّ بِمَكَّةَ حَجَرًا كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ لَيَالِيَ بُعِثْتُ إِنِّي لَأَعْرِفُهُ الآنَ)** قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ[7].

قلت: وروى مسلم[8] متابعاً لهذا الحديث من طريق إبراهيم بن طهمان، حدثني سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة به بنحوه.

وحسن إسناد الترمذي ابنُ حجر في الإصابة[9].

فكأن هذا الحديث مما رواه من كتابه والله أعلم.

الحديث الثالث: في المناقب، باب في آيات إثبات نبوة النبي ﷺ وما قد خصه الله عز وجل به، أخرجه وحده في موضوعه.

---

(١) ضعفاء العقيلي، ٢/ ١٣٦.

(٢) ابن حجر، التلخيص الحبير، ١/ ٢١٦.

(٣) الجامع، ١/ ٩، ح٣.

(٤) التلخيص الحبير، ١/ ٢١٦.

(٥) ذخيرة الحفاظ، ٤/ ٥٠٠٣.

(٦) التلخيص الحبير، ١/ ٢١٦.

(٧) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٩٢، ح٣٦٢٤.

(٨) الصحيح، ٤/ ١٧٨٢، ح٢٢٧٧.

(٩) الإصابة، ٧/ ٧٢٠.

قـال: حَدَّثَـنا مُحَمَّـدُ بْـنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ عِكْـرِمَةَ عَـنِ ابْـنِ عَـبَّاسٍ قَـالَ: خَشِيَتْ سَوْدَةُ أَنْ يُطَلِّقَهَا النَّبِيُّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: لا تُطَلِّقْـنِي وَأَمْسِـكْنِي وَاجْعَـلْ يَوْمِـي لِعَائِشَـةَ فَفَعَـلَ، فَنَزَلَتْ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨] فَمَا اصْطَلَحَا عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ كَأَنَّهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ"[1].

قلـت: له شاهد من حديث عائشة، يرويه ابن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: ...ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أَسَنَّتْ وفرقت أن يفارقها رسول الله ﷺ، قالت: يا رسول الله يومي هذا لعائشة، فقبل ذلك رسول الله ﷺ، وفي ذلك أنزل الله ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٨].

رواه أبو داود[2] والحاكم[3] وصححه.

وفي الصحيحين[4] من حديث عائشة أن هذه الآية أُنزلت في المرأة تكون عند الرجل فتطول صحبتها فيريد طلاقها فتقول: (**لا تطلقني وأمسكني وأنت في حلٍّ مني**).

وحسن الحافظ إسناد الترمذي[5]، وقال في موضع آخر[6]: "فتواردت هذه الروايات على أنها خشيت الطلاق فوهبت يومها لعائشة".

الخلاصة: فيكون الترمذي قد أخرج حديثين وحسنهما مع حكمه عليهما بالغرابة وهما كما قال بالمتابعات والشواهد، فكأنهما مما رواه من كتابه.

والثالث سكت عنه وهو ضعيف.

رابعاً: مرويات سليمان بن قرم عند أبي داود.

لم يرو له أبو داود إلا حديثاً واحداً، ولم يخرج في بابه غيره.

أخرجه في كتاب الزكاة، باب: كراهية المسألة بوجه الله تعالى.

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ٢٤٩، ح٣٠٤٠.

(٢) السنن، ٢/ ٢٤٢، ح٢١٣٥.

(٣) المستدرك، ٢/ ٦٠.

(٤) صحيح البخاري، ص٥٠٨، ح٢٤٥٠، وصحيح مسلم، ٤/ ٢٣١٦، ح٣٠٢١.

(٥) الإصابة، ٧/ ٧٢٢، ترجمة سودة بنت زمعة.

(٦) فتح الباري، ٩/ ٣١٣، وانظر التلخيص الحبير، ٣/ ٢٠٣.

قال: حَدَّثَنَا أَبو الْعَبَّاسِ الْقِلَّوْرِيُّ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَقَ الْحَضْرَمِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُعَاذٍ التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ: (**لا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلاَّ الْجَنَّةُ**)[1].

قلت: وهذا الحديث ذكره ابن عدي[2]، والذهبي[3]، في الأحاديث التي تفرد بها سليمان بن قرم، وقال ابن شاهين[4] تفرد به الحضرمي، ولا أعلم حدث به إلاّ القِلَّوْرِي وهو حديث غريب.

والقِلَّوْرِي -بكسر القاف وتشديد اللام المفتوحة وسكون الواو بعدها راء وياء- العصفري، أحمد بن عمرو، ثقة[5].

وضعف هذا الحديث عبد الحق، وابن القطان، وغيرهما، بسليمان[6]، ولم أقف له على متابعات ولا شواهد، فيكون هذا من ضعيف حديثه، والله أعلم.

خامساً: خلاصة مرويات سليمان بن قَرْم في الكتب الستة.

- أخرج لسليمان بن قرم من أصحاب الكتب الستة: البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبو داود.
- وبلغ مجموع ما أخرجوه له ثمانية أحاديث.
- اثنان عند البخاري متابعة تعليقاً.
- واثنان عند مسلم متابعة.
- وثلاثة عند الترمذي: اثنان حسنان وواحد ضعيف.
- وواحد عند أبي داود وهو ضعيف.

---

(١) أبو داود، السنن، ٢/ ١٢٧، ح١٦٧١.

(٢) الكامل، ٣/ ٢٥٧.

(٣) الذهبي ،ميزان الاعتدال، ٣/ ٣١١.

(٤) المزي ، تهذيب الكمال، ٣٤/ ٢١.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٦٥٤، ت٨٢٠٤.

(٦) المناوي، فيض القدير، ٦/ ٤٥١.

المبحث الثالث

عبدالله بن صالح كاتب الليث ومروياته في الكتب الستة

المطلـــب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثالث: عبدالله بن صالح كاتب الليث ومروياته في الكتب الستة

عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري كاتب الليث بن سعد، من العاشرة، مات سنة مئتين اثنتين وعشرين، وله خمسة وثمانون سنة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال أبو حاتم الرازي: سمعت أبا الأسود النضر بن عبد الجبار، وسعيد بن عفير يثنيان على كاتب الليث[1]، وقال أيضاً: سمعت عبدالملك بن شعيب بن الليث يقول: أبو صالح ثقة مأمون، قد سمع من جدي حديثه، وكان يحدث بحضرة أبي، وأبي يحضه على التحديث[2].

وقال عبد العزيز بن عمران المصري: كنا نحضر شعيب بن الليث، وأبو صالح يعرض عليه حديث الليث، فإذا فرغنا، قلنا: يا أبا صالح نحدث بهذا عنك؟ فيقول: نعم[3].

وقال أبو حاتم: سمعت يحيى بن معين، يقول: أقل أحوال أبي صالح كاتب الليث أنه قرأ هذه الكتب على الليث فأجازها له، ويمكن أن يكون ابن أبي ذئب كتب إليه بهذا الدرج -يعني إلى الليث-[4]، وروي عن ابن معين أنه قال فيه: ثقة[5]. وعنه قال: هما ثبتان ثبت حفظ وثبت كتاب، وأبو صالح كاتب الليث ثبت كتاب[6].

وقال سعيد بن منصور: قلت لأبي صالح: سمعت من الليث؟ قال: لم أسمع من الليث إلا كتاب يحيى بن سعيد[7].

وقال البرذعي لأبي زرعة: أبو صالح كاتب الليث؟ فضحك وقال: ذاك رجل حسن الحديث[8]، قلت: أحمد يحمل عليه في كتاب ابن أبي ذئب، وحكاية سعيد بن منصور قد عرفتها؟ قال: نعم وشيء آخر، سمعت عبد العزيز بن عمران يقول: قرأ علينا كتاب عُقيل فإذا في أوله: حدثني أبي، عن جدي عن عقيل، فإذا هو كتاب عبدالملك بن شعيب بن الليث.

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/ ٨٦.

(٢) المصدر نفسه، ٥/ ٨٦.

(٣) المصدر نفسه، ٥/ ٨٧.

(٤) المصدر نفسه، ٥/ ٨٧.

(٥) سؤالات عثمان بن طالوت له نقلاً عن هامش (٦) تهذيب الكمال، ١٥/ ١٠٢.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥/ ٢٢٦.

(٧) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٩/ ٤٨٠.

(٨) المصدر نفسه ، ٩/ ٤٨٠.

قلت: فأي شيء حاله في يحيى بن أيوب ومعاوية بن صالح، والمشيخة؟ قال: كان يكتب لليث، فالله أعلم[1].

وقال سعيد بن منصور: جاءني ابن معين بمصر، فقال لي: يا أبا عثمان، أحب أن تمسك عن كاتب الليث، فقلت: لا أمسك عنه وأنا أعلم الناس به إنما كان كاتباً للضياع[2].

قلت: مراده أن يمسك عن الطعن فيه، لأن ابن معين يوثقه فدل ذلك على أن سعيد بن منصور كان يطعن فيه، وقول سعيد أنه إنما كان كاتباً للضياع تدل على تضعيفه له في الحديث، أي لم يكن يكتب لليث الحديث حتى أوثقه ، والله أعلم.

وقال أبو زرعة الرازي: لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث[3]، وقال محمد بن يحيى: حُكْمُ الله بيني وبين أبي صالح شغلني حسن حديثه عن الاستكثار من سعيد بن عفير[4]، وقال الشعراني: ما رأيت عبد الله بن صالح إلا وهو يُحدّث أو يُسبح[5]، وقال أبو حاتم: صدوق أمين ما علمته[6]، وقال ابن القطان: هو صدوق، ولم يثبت عليه ما يُسْقِط له حديثه، إلا أنه مختلف فيه، فحديثه حسن[7].

وقال الخليلي: كاتب الليث كبير، لم يتفقوا عليه لأحاديث رواها يخالف فيها[8]، وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به[9]، قال أحمد بن حنبل: كان أول أمره متماسكاً ثم فسد بأخرة، وليس هو بشيء[10].

وقال عبدالله: سمعت أبي ذكره يوماً فذمه وكرهه، وقال: إنه روى عن الليث عن ابن أبي ذئب كتاباً أو أحاديث، وأنكر أن يكون الليث سمع من ابن أبي ذئب شيئاً[11].

---

(١) المزي، تهذيب الكمال، ١٥/ ١٠٣.

(٢) ابن عدي، الكامل، ٤/ ٢٠٦.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/ ٨٧.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/ ٢٢٦.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٩/ ٤٧٩.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/ ٨٧.

(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/ ٢٢٦.

(٨) المصدر نفسه، ٦/ ٢٢٦.

(٩) المصدر نفسه، ٦/ ٢٢٦.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/ ٨٧، والكامل، ٤/ ٢٠٦.

(١١) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ٣/ ٢٤٢.

وقال أحمد بن صالح المصري: لا أعلم أحداً روى عن الليث، عن ابن أبي ذئب إلا أبو صالح، وذكر أن أبا صالح أخرج درجاً قد ذهب أعلاه ولم يدر حديث من هو، فقيل له: حديث ابن أبي ذئب، فروى عن الليث عن ابن أبي ذئب[١].

وقال زياد بن أيوب: نهاني أحمد بن حنبل أن اروي حديث عبدالله بن صالح[٢]،

وقال علي بن المديني: ضربت على حديث عبد الله بن صالح وما أروى عنه شيئاً[٣]،

وقال النَّسفي: سألت أبا علي صالح بن محمد، عن أبي صالح كاتب الليث، فقال: كان يحيى بن معين يوثقه، وعندي كان يكذب في الحديث[٤]، وقال ابن شاهين عن أحمد بن صالح يقول في عبد الله بن صالح: متهم ليس بشيء وقال فيه قولاً شديداً[٥].

وقال النسائي: ليس بثقة[٦].

وقال أبو حاتم: "الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره فأنكروها عليه، أرى أن هذا مما افتعل خالد بن نجيح وكان أبو صالح يصحبه، وكان أبو صالح سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الكذب ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن ال أبي صالح وزن الصالحا"[٧].

وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير أئمة، وكان في نفسه صدوقاً، يكتب لليث بن سعد، وكان كاتبه على الغلات، وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل جار له رجل سوء"[٨].

وقال ابن خزيمة: "وكان له جار بينه وبينه عداوة فكان يضع الحديث على شيخ عبدالله ابن صالح، ويطرح في داره وسط كتبه فيجده عبد الله فيحدث به، فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره"[٩].

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/ ٨٧.

(٢) المجروحين، ٢/ ٤١.

(٣) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ٢/ ١٢٨.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٩/ ٤٨٠.

(٥) المصدر نفسه، ٩/ ٤٨٠.

(٦) المصدر نفسه، ٩/ ٤٨٠.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/ ٨٧.

(٨) المجروحين، ٢/ ٤٠.

(٩) ابن حبان ،المجروحين ، ٢/ ٤٠.

وقال ابن يونس: روى عن الليث مناكير، ولم يكن أحمد بن شعيب يرضاه[١]، وقال الحاكم: ذاهب الحديث[٢]، وضعفه العقيلي[٣].

وقال ابن عدي: "ولعبد الله بن صالح روايات كثيرة عن صاحبه الليث بن سعد، وعنده عن معاوية بن صالح نسخة كبيرة، ويروي عن يحيى بن أيوب صدراً صالحاً، ويروي عن ابن لهيعة أخباراً كثيرة، ومن نزول رجاله عبد الله بن وهب، وهو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في أحاديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب، وقد روى عنه يحيى بن معين كما ذكرت"[٤].

وقال الذهبي: صالح الحديث له مناكير[٥]، وقال: "قد شرحت حاله في ميزان الاعتدال وليناه، وبكل حال فكان صدوقاً في نفسه من أوعية العلم، أصابه داء شيخه ابن لهيعة وتهاون بنفسه حتى ضعف، ولم يترك بحمد الله والأحاديث التي نقموها عليه معدودة في سعة ما روى"[٦].

قلت: وقوله لم يترك ليس على إطلاقه؛ فقد تركه أحمد بن صالح، والنسائي، وأحمد بن حنبل، وابن المديني، وغيرهم كما سبق ونقل عنه.

وقال ابن حجر بعد أن نقل كلام النقاد فيه: "ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه..."[٧]، وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه[٨]، وضعفه ابن حزم[٩] والشوكاني[١٠] والمناوي[١١].

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥/ ٢٢٨.

(٢) المصدر نفسه، ٥/ ٢٢٨.

(٣) الضعفاء، ٢/ ٢٦٧.

(٤) الكامل، ٤/ ٢٠٧.

(٥) المغني في الضعفاء، ١/ ٣٤٢.

(٦) سير أعلام النبلاء، ١٠/ ٤٠٥.

(٧) هدي الساري، ص٤١٤.

(٨) تقريب التهذيب، ص٣٠٨، ت٣٣٨٨.

(٩) المحلى، ١٠/ ٢٩٥ و ٢٩٩....

(١٠) نيل الأوطار، ٢/ ٣٧٧.

(١١) فيض القدير، ١/ ١٤٤ و٢/ ٣٦٨ و٢/ ٤٩٧.

خلاصة أقوال النقاد في كاتب الليث

وُجِد أن بعض النقاد يوثق عبد الله بن صالح مطلقاً، وبعضهم يقيد توثيقه.

كـابن معين وثقه مطلقاً خاصة في كتابه، وأبو حاتم قيده بما علم من حاله فقال: صدوق أمين ما علمته.

وبعضهم حمل عليه وضعفه حتى ترك الرواية عنه، بل اتهمه بالكذب، ويمثل هذا الاتجاه أحمد بن حنبل، وصالح بن محمد، وأحمد بن صالح، وأحمد بن شعيب النسائي، وابن المديني.

فالنسـائي أطلق القول بعدم ثقته، وصالح بن محمد رماه بالكذب في الحديث، وأحمد بن صالح اتهمه، وابن حنبل كان يحمل عليه، وابن المديني ترك حديثه بأخرة.

وبعض النقاد اعتبره ممن وثق وضعف أي مختلف فيه فحسن حديثه كابن القطان.

وهنا أقدم قول من ضعفه لأنه مفسر ولا يتعارض مع قول من وثقه: فمن ذلك ما قاله أحمد بن حنبل: كان متماسكاً أول أمره، ثم فسد بأخره وليس هو بشيء.

وبيّن معنى فساد حديثه أبو حاتم الرازي، وأبو حاتم ابن حبان، وابن خزيمة، ما ملخصه: أن جـار سوء له كان يفتعل الأحاديث، ويضعها في كتبه وسط داره، فيحدث بها فيقع المناكير في رواية لذلك.

ومـا يؤكـد ذلك ما نقله أحمد بن حنبل وابن صالح أن كاتب الليث وجد درجاً في داره قـد ذهـب أعـلاه، ولم يـدر حديث مَنْ هو: فقيل له حديث ابن أبي ذئب، فحدث به عن الليث عن ابن أبي ذئب.

قلـت: فهذا يبطل احتمال ابن معين بأن يكون ابن أبي ذئب أرسل بها إلى الليث ويجعل قـولـه: ثبت كـتاب لا يقـوى عـلى معارضة التجريح فيه، بل يقال كان ثبت كتاب فأفسد جاره علـيه كـتابه ولم ينتبه فحدث بالمناكير ومن كانت هذه حاله لم يعد ضابطاً لكتابه؛ حتى تركه ابن حنبل وأحمد بن صالح وضرب على حديثه ابن المديني، وعليه فلا نتهمه بالكذب -لتصريح أبي حـاتم وأبي زرعة وابن عدي، أنه رجل صالح لا يتعمد الكذب- ولا نترك حديثه، **بل نقبل من حديـثه مـا حـدث بـه مـن كـتابه قـبل أن يُفسَد كتابه عليه خاصة إذا كان من رواية الحذاق عنه كالبخاري وغيره.** والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات عبد الله بن صالح في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة البخاري والترمذي وأبو داود وابن ماجة

أولاً: مروياته عند البخاري.

روى له البخاري تسعة أحاديث، ثمانية أحاديث ذكرها في باب المتابعات تعليقاً وواحداً صرح بوصله وهو الحديث الخامس الآتي ذكره.

الحديث الأول: أخرجه في كتاب بدء الوحي، باب:

قـال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: **(أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ فَكَانَ لا يَرَى رُؤْيَا إِلاَّ جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلاءُ وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ وَهُوَ التَّعَبُّدُ اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ وَيَتَزَوَّدُ.... الحديث).**

تَابَعَهُ عَبْدُاللَّهِ بْنُ يُوسُفَ وَأَبُو صَالِحٍ وَتَابَعَهُ هِلَالُ بْنُ رَدَّادٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَقَالَ يُونُسُ وَمَعْمَرٌ (بَوَادِرُهُ)[1].

قال الحافظ في الفتح[2]: تابعه: الضمير يعود على يحيى بن بكير، ومتابعة عبدالله بن يوسف، عن الليث هذه عند المؤلف في قصة موسى[3].

وأبو صالح هو كاتب الليث، وقد أكثر البخاري عنه في المعلقات... ورواية عبدالله بن صالح عن الليث لهذا الحديث أخرجها يعقوب بن سفيان في تاريخه عنه مقروناً بيحيى بن بكير....

قلت: وله عدّة متابعات عند البخاري نفسه[4].

ورواه مسلم قال: حدثني عبدالملك بن شعيب بن الليث قال: حدثني أبي عن جدي، قال: حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب به بنحوه، وحدثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري بهذا الإسناد[5].

والنسائي قال: أنا محمد بن رافع، نا حجين بن المثنى، نا الليث عن ابن شهاب به بنحوه[6].

الحديث الثاني: أخرجه في الصلاة، باب: التكبير إذا قام من السجود.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: **(كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ ثُمَّ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ).**

---

(١) البخاري، الصحيح، ص١٢، ح٣.

(٢) فتح الباري ١/ ٢٨ وانظر تغليق التعليق، ٢/ ١٥.

(٣) انظر: البخاري، الصحيح، ص٦٨٣، ح٣٢٣٨، وص١٠٧٨، ح٤٩٢٦.

(٤) البخاري، الصحيح، ص١٠٧٨، الأحاديث، ٤٩٢٢-٤٩٢٤.

(٥) الصحيح، ١/ ١٤٣، ح٢٥٦.

(٦) السنن الكبرى، ٦/ ٥٠، ح١١٦٣١.

قَالَ عَبْدُاللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ: (**وَلَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثِّنْتَيْنِ بَعْدَ الْجُلُوسِ**)[1].

قال الحافظ في الفتح: "قوله: قال عبد الله بن صالح عن الليث (**ولك الحمد**) يعني أن ابن صالح زاد في روايته عن الليث "الواو" في قوله "ولك الحمد"، وأما باقي الحديث فاتفقا فيه، وإنما لم يسقه عنهما معاً وهما شيخاه؛ لأن يحيى من شرطه في الأصول، وابن صالح إنما يورده في المتابعات ... وقال العلماء الرواية بإثبات الواو أرجح[2].

قلت: وقد تابع كاتب الليث على إثبات الواو:

- محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، أخبرني ابن شهاب، به بنحوه[3].
- ومحمد بن رافع، قال: حدثنا حجين بن المثنى قال: حدثنا الليث، قال: حدثني عقيل، عن ابن شهاب، به بنحوه[4].
- وسويد بن نصر قال: أنبأنا ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، به بمثله[5].
- وعمرو بن عثمان، ثنا أبي وبقية، عن شعيب، عن الزهري، به بنحوه[6].

الحديث الثالث: أخرجه في الصلاة، باب: سنة الجلوس في التشهد.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ.

وَحَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ وَيَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ فَذَكَرْنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ فَقَالَ أَبو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ: (**أَنَا كُنْتُ أَحْفَظَكُمْ لِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهِ وَإِذَا رَكَعَ أَمْكَنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ هَصَرَ[7] ظَهْرَهُ فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ ....**)

---

(١) البخاري، الصحيح، ص١٧٤، ح٧٨٩.

(٢) فتح الباري، ٢/ ٢٧٣، وانظر تغليق التعليق، ٢/ ٣٢٥.

(٣) مسلم، الصحيح، ١/ ٢٩٣، ح٣٩٢.

(٤) أحمد، المسند، ٢/ ٤٥٤، والنسائي في المجتبى، ٢/ ٢٣٣، ح١١٥.

(٥) النسائي، الكبرى، ١/ ٣٤٩، ح١٠٩٦، والمجتبى، ٢/ ١٨١، ح١٠٢٣.

(٦) أبو داود، السنن، ١/ ٢٢١، ح٨٣٦.

(٧) هَصَرَ ظهره: أي ثناه إلى الأرض، لسان العرب، باب الراء، فصل الهاء، ٥/ ٢٦٤.

وَسَمِعَ اللَّيْثُ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ وَيَزِيدُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَلْحَلَةَ وَابْنُ حَلْحَلَةَ مِنِ ابْنِ عَطَاءٍ.

قَالَ أَبو صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ (كُلُّ فَقَارٍ) وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو حَدَّثَهُ (كُلُّ فَقَارٍ)[1].

قلت: قال الحافظ في الفتح: وقال أبو صالح عن الليث، يعني بإسناده الثاني عن اليزيدين كذلك، وصله الطبراني عن مطلب بن شعيب[2]، وابن عبد البر[3] من طريق قاسم بن أصبغ كلاهما عن أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث[4].

قلت: ورواه كذلك ابن وهب، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن محمد القرشي ويزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن حلحلة به بمثله[5].

وروي عن قتيبة بن سعيد، ثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن محمد بن عمرو ابن طلحة به بنحوه[6].

الحديث الرابع: أخرجه في الزكاة، باب: من سأل الناس تكثراً.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُبَيْدِاللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُ حَمْزَةَ بْنَ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَاللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّه عنهما قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ: (**مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةُ**[7] **لَحْمٍ وَقَالَ إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَبْلُغَ الْعَرَقُ نِصْفَ الأُذُنِ فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ اسْتَغَاثُوا بِآدَمَ ثُمَّ بِمُوسَى ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ**).

وَزَادَ عَبْدُاللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ: (**فَيَشْفَعُ لِيُقْضَى بَيْنَ الْخَلْقِ فَيَمْشِي حَتَّى يَأْخُذَ بِحَلْقَةِ الْبَابِ فَيَوْمَئِذٍ يَبْعَثُهُ اللَّهُ مَقَامًا مَحْمُودًا يَحْمَدُهُ أَهْلُ الْجَمْعِ كُلُّهُمْ**).

وَقَالَ مُعَلًّى حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ أَخِي الزُّهْرِيِّ عَنْ حَمْزَةَ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّه عنهما عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ فِي الْمَسْأَلَةِ[8].

---

(١) البخاري، الصحيح، ص١٨١، ح٧٢٨.

(٢) لم اقف عليها في حدود بحثي.

(٣) التمهيد، ١٩/ ٢٥٣.

(٤) فتح الباري، ٢/ ٣٠٩.

(٥) مسلم، الصحيح، ١/ ٣٢٤، ح٦٤٣.

(٦) السنن، ١/ ١٩٥، ح٧٣١.

(٧) مزعة: قطعة يسيرة من اللحم. ابن الأثير، النهاية، ٤/ ٣٢٥.

(٨) البخاري، الصحيح، ص٣١٢، ح١٤٧٤.

قال الحافظ في الفتح: وقد رويناه في الإيمان لابن منده[1] من طريق أبي زرعة الرازي عن يحيى بن بكير وعبد الله بن صالح جميعاً، عن الليث وساقه بلفظ عبد الله بن صالح، وقد رواه موصولاً من طريق عبد الله بن صالح وحده البزار عن محمد بن إسحاق الصغاني، والطبراني في الأوسط[2] عن مطلب بن شعيب وابن منده في كتاب الإيمان من طريق يحيى بن عثمان ثلاثتهم عن عبد الله بن صالح فذكره وزاد بعد قوله **استغاثوا بآدم: فيقول لست بصاحب ذلك**.

وتابع عبد الله بن صالح على هذه الزيادة عبد الله بن عبدالحكم عن الليث أخرجه ابن مندة كذلك[3].

الحديث الخامس: أخرجه في البيوع، باب: التجارة في البحر، وهو الحديث الوحيد الذي صرح بوصله، والتصريح بوصله في بعض النسخ دون بعض.

قال: وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِي اللَّه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ: **(أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلاً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ خَرَجَ إِلَى الْبَحْرِ فَقَضَى حَاجَتَهُ وَسَاقَ الْحَدِيثَ)**.

حَدَّثَنِي عَبْدُاللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بِهَذَا[4].

قال الحافظ في الفتح: قوله في آخره: حدثنا عبد الله بن صالح، حدثنا الليث به، فيه التصريح بوصل المعلق المذكور، ولم يقع ذلك في أكثر الروايات في الصحيح، ولا ذكره أبو ذر إلا في هذا الموضع، وكذا وقع في رواية أبي الوقت[5].

قلت: لم يتفرد به كاتب الليث عن الليث فقد تابعه:يونس بن محمد، حدثنا ليث بن سعد، به بنحوه[6]. ويونس: ثقة ثبت[7]، ورواه عثمان بن سعيد وعاصم بن علي، ثنا الليث به بنحوه[8].

---

(١) ابن منده، الإيمان، ٢/ ٥٨٣.

(٢) المعجم الأوسط، ٨/ ٣١٠، ورواية البزار لم اقف عليها.

(٣) فتح الباري، ٣/ ٣٩٩، وانظر تغليق التعليق، ٢/ ١٦.

(٤) البخاري، الصحيح، ص٤٢٩، ح٢٠٦٣، وص٤٧٢، ح٢٢٩١.

(٥) فتح الباري، ٤/ ٢٩٩، وتغليق التعليق، ٣/ ٣٢٨.

(٦) مسند أحمد، ٢/ ٣٤٩.

(٧) تقريب التهذيب، ص٦١٤، ت٧٩١٤.

(٨) النسائي، السنن الكبرى، ٦/ ٧٦، ح١١٩٥.

الحديث السادس: أخرجه في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه.

قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمِ بْنِ بَزِيعٍ حَدَّثَنَا شَاذَانُ حَدَّثَنَا عَبْدُالْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ عَنْ عُبَيْدِاللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ الله عنهما قَالَ: (**كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ لا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا ثُمَّ عُمَرَ ثُمَّ عُثْمَانَ ثُمَّ نَتْرُكُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ لا نُفَاضِلُ بَيْنَهُمْ**).

تَابَعَهُ عَبْدُاللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِالْعَزِيزِ[(١)].

قلت: قال الحافظ في الفتح: تابعه عبد الله بن صالح عن عبد العزيز، أي: ابن أبي سلمة بإسناده المذكور، وابن صالح المذكور هو الجهني كاتب الليث وقيل هو العجلي والد أحمد صاحب الثقات، والله أعلم، وكأن البخاري أراد بهذه المتابعة إثبات الطريق إلى عبد العزيز بن أبي سلمة، لأن عباساً الدوري روى هذا الحديث عن شاذان فقال: عن الفرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد، عن نافع، فكأن لشاذان فيه شيخين والله أعلم ...[(٢)].

وقد رواه عن عبد العزيز كذلك منصور بن سلمة أبو سلمة[(٣)] -وهو ثقة ثبت حافظ[(٤)]- أنا عبد العزيز، به بمثله.

وتابع محمد بن حاتم وعبد الله بن صالح في روايته عن شاذان عثمان بن أبي شيبة[(٥)].

ورواه أحمد بسند صحيح من طريق الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، به بنحوه مطولاً[(٦)].

الحديث السابع: أخرجه في التفسير، باب: ﴿**إنَّ اللهَ وملائكتَه يُصلونَ على النبيِّ...**﴾ [الأحزاب: ٥٦].

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا التَّسْلِيمُ فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: (قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ **وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ**).

---

(١) البخاري، الصحيح، ص٧٧٧، ح٣٦٩٧.

(٢) فتح الباري، ٧/ ٥٨.

(٣) أحمد، فضائل الصحابة، ص٨٧، ح٥٤.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٤٧، ت٦٩٠١.

(٥) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٠٦، ح٤٦٢٧.

(٦) فضائل الصحابة، ص٩٤، ح٦٤، انظر أبا داود، السنن، ٤/ ٢٠٦، ح٤٦٢٨.

قَالَ أَبُو صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ يَزِيدَ وَقَالَ: (**كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ**)[1].

قال الحافظ في الفتح: "قوله في حديث أبي سعيد قال أبو صالح عن الليث يعني بالإسناد المذكور قبل قوله: (**على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم**) يعني: أن عبد الله بن يوسف لم يذكر آل إبراهيم عن الليث، وذكرها أبو صالح عنه في الحديث المذكور، وهكذا أخرجه أبو نعيم من طريق يحيى بن بكير عن الليث[2][3].

قلت: ورواه البخاري قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة، حدثنا ابن أبي حازم والدراوردي، عن يزيد بن الهاد به بنحو رواية أبي صالح[4].

ورواه أحمد قال: حدثنا عبدالملك بن عمرو، ثنا عبد الله بن جعفر، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، به بنحو حديث أبي صالح ويحيى بن بكير عن الليث[5].

ورواه ابن عبدالبر من طريق قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا بكر بن مضر، عن ابن الهاد، به بنحو حديث أبي صالح[6].

وقال ابن حجر في التغليق: "رواه ابن مردويه في تفسيره: ثنا عبد الرحمن الأسدي، ثنا إبراهيم بن الحسين الهمذاني، ثنا عبد الله بن صالح -هو أبو صالح-، حدثنا الليث بن سعد، ...مثله سواء..."[7].

الحديث الثامن: ذكره في الأحكام، باب: الشهادة تكون عند الحاكم.

قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ يَوْمَ حُنَيْنٍ: (**مَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَلَى قَتِيلٍ قَتَلَهُ فَلَهُ سَلَبُهُ**[8]) فَقُمْتُ لِأَلْتَمِسَ بَيِّنَةً عَلَى قَتِيلِي فَلَمْ أَرَ أَحَدًا يَشْهَدُ لِي فَجَلَسْتُ، ثُمَّ

---

(١) البخاري، الصحيح، ص١٠٣٥، ح ٤٧٩٨، وص١٣٥٥، ح٦٣٥٨.

(٢) رواية ابن بكير رواها البيهقي في الكبرى، ٢/ ١٤٧، ح٢٦٧٥.

(٣) فتح الباري، ٨/ ٥٣٤.

(٤) الصحيح، ص١٣٥٥، ح٦٣٥٨.

(٥) المسند، ٢/ ٤٧.

(٦) التمهيد، ١٦/ ١٨٥.

(٧) تغليق التعليق، ٤/ ٢٨٧.

(٨) سَلَبُه: السلب ما يأخذه أحد القِرْنَيْن من قِرْنه في الحرب من ثياب وسلاح ودابة، لسان العرب، باب الباء فصل السين، ١/ ٤٧١.

بَـدَا لِـي فَذَكَرْتُ أَمْرَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ: سِلاحُ هَذَا الْقَتِيلِ الَّذِي يَذْكُرُ عِنْدِي قَالَ فَأَرْضِهِ مِنْهُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَلاَّ لا يُعْطِهِ أُصَيْبِغَ[1] مِنْ قُرَيْشٍ وَيَدَعَ أَسَدًا مِنْ أُسْدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

قَـالَ: **فَأَمَـرَ رَسُـولُ اللَّـهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ فَأَدَّاهُ** إِلَيَّ فَاشْتَرَيْتُ مِنْهُ خِرَافًا فَكَانَ أَوَّلَ مَالٍ تَأَثَّلْتُهُ.

قَالَ لِي عَبْدُاللَّهِ عَنِ اللَّيْثِ **فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ**...الحديث[2].

قـال الحـافظ في الفـتح: "وعبدالله المذكـور هـو ابـن صـالح، أبـو صـالح كاتب الليث والـبخاري يعـتمده في الشواهد، ولو كانت رواية قتيبة بلفظ "فقام" لم يكن لذكر رواية عبدالله بن صالح معنى"[3].

وقـال في التعـليق: "وقـال عـبد الله عـن الليـث فقـام النبي ﷺ فأداه إلي، هكذا في أكثر الروايات وفي روايتنا من طريق أبي ذر عن الكشميهني وحده قال لي عبدالله"[4].

الحديـث التاسـع: أخـرجه في الاعتصـام بالكـتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ.

قـال: حَدَّثَـنَا قُتَيْـبَةُ بْـنُ سَـعِيدٍ حَدَّثَـنَا لَيْثٌ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُاللَّهِ بْنُ عَـبْدِاللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ قَالَ عُمَرُ لأَبِي بَكْرٍ: **(كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله علـيه وَسَلَّمَ أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ فَمَنْ قَالَ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلاَّ بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ)؟**

فَقَالَ: وَاللَّهِ لأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عِقَـالاً[5] كَـانُوا يُؤَدُّونَـهُ إِلَـى رَسُـولِ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلاَّ أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ.

قَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ وَعَبْدُاللَّهِ عَنِ اللَّيْثِ عَنَاقًا[6] وَهُوَ أَصَحُّ أنه[7].

---

(١) أصيبغ: تصغير ضبع تحقيراً له، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣/ ١٠.

(٢) البخاري، الصحيح، ص١٥١٠، ح٧١٧٠.

(٣) فتح الباري، ١٣/ ١٦٠.

(٤) تغليق التعليق، ٥/ ٣٠١.

(٥) عِقـالا: قـيل صـدقة العـام، وقـيل الحـبل الذي يُعقل به الفريضة التي كانت تؤخذ من الصدقة، لسان العرب، باب اللام، فصل العين، ١١/ ٤٦٤.

(٦) عَنَاقاً، الأنثى من أولاد المعز لم يتم سنة، ابن الأثير، النهاية، ٣/ ٣١١.

(٧) البخاري، الصحيح، ص١٥٣١، ح٧٢٨٤.

قلت: طريق يحيى بن بكير رواها البخاري موصولة في كتاب استتابة المرتدين، باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردّة[1].

ورواه الزبيدي، وشعيب بن أبي حمزة[2]، ومعمر، وإبراهيم بن سعد، والنعمان بن راشد وابن إسحاق[3].

ورواه أبو داود من طريق قتيبة عن الليث، ثم قال: قال شعيب بن أبي حمزة، ومعمر، والزبيدي، عن الزهري في هذا الحديث لو منعوني عناقاً، وروى عنبسة، عن يونس، عن الزهري، في هذا الحديث قال: عناقاً[4].

وقال العظيم آبادي: "روى عن الزهري ثمانية أنفس" -وعَدَّدَ الستة الذين ذكرتهم وزاد عقيلاً وعبد الرحمن بن خالد- "كلهم قالوا عن الزهري: عناقاً"[5].

وقال الحافظ ابن حجر "وطريق عبدالله بن صالح وصلها الذهلي في الزهريات، قال: حدثنا عبدالله بن صالح، به. وكذا أبو عبيد في الأموال قال: حدثنا عبدالله بن صالح به"[6].

وقال: وقع في هذا المكان من روايتنا من طريق أبي ذر، قال لي ابن بكير وعبدالله عن الليث فهو على هذا متصل[7].

خلاصة مرويات عبد الله بن صالح عند البخاري.

الأحاديث التسعة التي أخرجها البخاري لعبد الله بن صالح علَّقها عنه في باب المتابعات إلا واحداً وصله كما في بعض النسخ دون بعض، وظهر أنها مما رواه أبو صالح قبل أن تفسد عليه كتبه.

ولعلّ البخاري انتخب من حديثه كما فعل مع إسماعيل بن أبي أويس والله أعلم.

وإنما ذكره لبيان اختلاف أصحاب الليث على الليث في بعض ألفاظ الحديث.

ثانياً: مرويات عبد الله بن صالح عند الترمذي.

أخرج له الترمذي سبعة أحاديث.

الحديث الأول: ذكره تعليقاً لبيان ضعفه في أبواب الطهارة، باب: فيما يقال بَعْد الوضوء.

قال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ الثَّعْلَبِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ الدِّمَشْقِيِّ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ وَأَبِي عُثْمَانَ عَنْ عُمَرَ

---

(١) المصدر نفسه، ص١٤٦١، ح٦٩٢٤.

(٢) انظر روايتها عند النسائي، المجتبى، ٦/ ٥، ح٣٠٩١.

(٣) انظر روايتها في مسند البزار، ١/ ٩٩، ح٧٨.

(٤) السنن، ٢/ ٩٤، ح١٥٥٦.

(٥) عون المعبود، ٤/ ٢٩٤.

(٦) انظر ابن حجر، تغليق التعليق، ٣/ ٢٠.

(٧) المصدر نفسه، ٥/ ٣٢١.

بْـنِ الْخَطَّـابِ قَـالَ: قَـالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ: (مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ أَشْـهَدُ أَنْ لا إِلَـهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ).

قَـالَ أَبـو عِيسَـى وَفِـي الْـبَاب عَنْ أَنَسٍ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ أبو عِيسَى حَدِيثُ عُمَرَ قَدْ خُولِفَ زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

قَـالَ: وَرَوَى عَـبْدُاللَّهِ بْـنُ صَـالِحٍ وَغَـيْرُهُ عَـنْ مُعَاوِيَـةَ بْـنِ صَـالِحٍ عَـنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ عَـنْ أَبِـي إِدْرِيـسَ عَـنْ عُقْبَةَ بْـنِ عَامِـرٍ عَـنْ عُمَرَ وَعَنْ رَبِيعَةَ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ عُمَرَ.

وَهَـذَا حَدِيـثٌ فِـي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ وَلا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ كَبِيرُ شَيْءٍ قَالَ مُحَمَّدٌ وَأَبو إِدْرِيسَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرَ شَيْئًا[١].

قلـت: قـال الحـافظ في التلخيص[٢]: "رواه مسـلم، وأبو داود، وابن حبان، من حديث عقبة بـن عامـر، عـن عمـر "مـن توضـأ فقـال: أشهد أن لا إله إلا الله ..." ورواه الترمذي من وجـه آخـر عـن عمـر وزاد فـيه: "الـلهم اجعلـني مـن الـتوابين واجعلني من المتطهرين" وقال: في إسناده اضـطراب ولا يصـح فيه كبير شيء. قلت: -القائل ابن حجر- لكن رواية مسلم سالمة من هذا الاعتراض".

قلت: وحديث عبد الله بن صالح، وصله ابن عبد البر في التمهيد[٣] من طريق محمد بن سنجر، قال حدثنا عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن أبي عثمان، عن جبير.

وربـيعة بـن يـزيد، عن أبي إدريس الخولاني جميعاً عن عقبة بن عامر، عن عمر، بنحوه ولم يذكر الزيادة (اللهم اجعلني من التوابين...).

أمـا روايـة مسـلم فليس فيها عن عمر: رواه مسلم من طريقين أحدها عن أبي إدريس الخولاني، عن عقبة بن عامر، أن رسول الله... والأخرى من طريق جبير بن نفير، عن عقبة بن عامر، أن رسول الله...[٤].

فهذا من ضعيف حديث كاتب الليث وإنما أخرجه الترمذي ليبين ضعفه.

---

(١) الترمذي، الجامع، ١/ ٧٨، ح٥٥.

(٢) التلخيص الحبير، ١/ ١٠١.

(٣) التمهيد ٧/ ١٩٠.

(٤) الصحيح، ١/ ٢١٠-٢١١، ح٢٣٤.

الحديث الثاني: في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة، أخرجه متابعة.

قَالَ: وَرَوَاهُ يُونُسُ وَمَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ بَيْنَمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ فَقَالَ: **أَيَّةُ سَاعَةٍ هَذِهِ، فَقَالَ: مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ النِّدَاءَ وَمَا زِدْتُ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ قَالَ وَالْوُضُوءُ أَيْضًا وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ أَمَرَ بِالْغُسْلِ.**

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ وحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا أَبُو صَالِحٍ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَرَوَى مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ قَالَ بَيْنَمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا فَقَالَ الصَّحِيحُ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ مُحَمَّدٌ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ أَيْضًا عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ نَحْوُ هَذَا الْحَدِيثِ[١].

قلت: طريق مالك وصلها البخاري قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء، قال: أخبرنا جويرية وهو ابن أسماء، عن مالك، عن الزهري به بنحوه[٢]، وهي في الموطأ[٣].

وتابع الليث في روايته عن يونس ابن وهب[٤]، فيكون هذا الحديث مما رواه قبل أن تفسد عليه كتبه والراوي عنه هو من الحذّاق النقاد وهو الدارمي.

الحديث الثالث: في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في سجود القرآن، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ عُمَرَ الدِّمَشْقِيِّ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ : (**سَجَدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً مِنْهَا الَّتِي فِي النَّجْمِ**).

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ عُمَرَ وَهُوَ ابْنُ حَيَّانَ الدِّمَشْقِيُّ قَال سَمِعْتُ مُخْبِرًا يُخْبِرُ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ نَحْوَهُ بِلَفْظِهِ.

---

(١) الترمذي، الجامع، ٢/ ٣٦٦، ح٤٩٤.

(٢) الصحيح، ص١٩١، ح٨٧٨.

(٣) الموطا ١/ ٢٩.

(٤) مسلم، الصحيح، ٢/ ٥٨٠، ح٨٤٥.

قَالَ أبو عِيسَى وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ بْنِ وَكِيعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ.

قَالَ أبو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ عُمَرَ الدِّمَشْقِيِّ[1].

قال أبو داود: روي عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ إحدى عشرة سجدة وإسناده واهٍ[2].

وقال البخاري: عمر الدمشقي عن أم الدرداء رضي الله عنها، عنه سعيد بن أبي هلال، منقطع[3].

قلت: ويضاف إلى ذلك جهالة عمر نفسه[4] ومدار الحديث عليه، فيكون هذا مما حدث به بعد أن فسدت عليه كتبه والله أعلم.

الحديث الرابع: في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة على المديون، أخرجه شاهداً في الباب، وذكر أن له متابعات.

قال: حَدَّثَنِي أَبُو الْفَضْلِ مَكْتُومُ بْنُ الْعَبَّاسِ التِّرْمِذِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: (**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدَّيْنُ فَيَقُولُ هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ مِنْ قَضَاءٍ فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ وَإِلاَّ قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ** ...الحديث).

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ نَحْوَ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ[5].

قلت: منهم البخاري[6] قال: حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، به بنحوه.

ومسلم[7] وابن ماجه[8] من طريق ابن وهب، أخبرنا يونس، عن ابن شهاب به بنحوه فيكون هذا مما رواه قبل أن يفسد حديثه عليه.

---

(١) الترمذي، الجامع، ٢/ ٤٥٧، ح٥٦٨.

(٢) السنن، ٢/ ٥٨، ح١٤٠١.

(٣) التاريخ الكبير، ٦/ ٢٠٦.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤١١، ت٤٨٨٦.

(٥) الترمذي، الجامع، ٣/ ٣٨٢، ح١٠٧٠.

(٦) الصحيح، ص٤٧٤، ح٢٢٩٨.

(٧) الصحيح، ٣/ ١٢٣٧، ح١٦١٩.

(٨) السنن، ٢/ ٨٠٧، ح٢٤١٥.

الحديث الخامس: ذكره في كتاب الجهاد تعليقاً متابعة، باب: ما جاء فيمن سأل الشهادة.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ عَسْكَرٍ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ كَثِيرٍ الْمِصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ قَالَ: **(مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ مِنْ قَلْبِهِ صَادِقًا بَلَّغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ)**.

قَالَ أَبو عِيسَى حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ شُرَيْحٍ وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُاللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ شُرَيْحٍ وَعَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ يُكْنَى أَبَا شُرَيْحٍ وَهُوَ إِسْكَنْدَرَانِيٌّ وَفِي الْبَاب عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ[1].

قلت: حديث عبدالله بن صالح وصله أبو عاصم الضحاك في كتابه الجهاد[2]، قال: حدثنا محمد بن سهل بن عسكر وعبيد الله بن فضاله وأحمد بن الفرات قالوا: حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثنا عبد الرحمن بن شريح، به بنحوه.

والطبراني[3] قال: حدثنا بكر بن سهل، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني أبو شريح به بنحوه.

والحديث رواه مسلم[4] من طريق ابن وهب، حدثني أبو شريح به بنحوه.

فيكون هذا الحديث مما رواه قبل أن تفسد عليه كتبه.

الحديث السادس: في العلم، باب: فضل طلب العلم، أخرجه وحده في موضوعه وذكر له شاهداً.

قال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، أخبرنا عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه جبير بن نفير، عن أبي الدرداء قال: كنّا مع رسول الله ﷺ فشخص ببصره إلى السماء، ثم قال: **(هذا أوان يُختَلَسُ العلم من الناس حتى لا يقدروا منه على شيء)** فقال زياد بن لبيد الأنصاري: كيف يختلس منّا وقد قرأنا القرآن؟ فوالله لنقرأنّه، ولنقرئنّه نساءنا وأبناءنا، فقال: **(ثكلتك أمك يا زياد، إن كنت لأعدّك من فقهاء أهل المدينة، هذه التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى، فماذا تغني عنهم)** قال جبير: فلقيت عبادة ابن الصامت، قلت: ألا تسمع إلى ما يقول أخوك أبو الدرداء؟ فأخبرته بالذي قال أبو الدرداء،

---

(١) الترمذي، الجامع، ٤/ ١٨٣، ح١٦٥٣.

(٢) الجهاد، ٢/ ٤٩١-٤٩٢.

(٣) المعجم الكبير، ٦/ ٧٣، ح٥٥٥٠.

(٤) الصحيح، ٣/ ١٥١٧، ح١٩٠٩.

قال: صدق أبو الدرداء، إن شئت لأحدّثنك بأول علم يرفع من الناس: الخشوع، يوشك أن تدخل مسجد جماعة فلا ترى فيه رجلاً خاشعاً.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب، ومعاوية بن صالح ثقة عند أهل الحديث، ولا نعلم أحداً تكلّم فيه غير يحيى بن سعيد القطّان، وقد روي عن معاوية بن صالح نحو هذا، وروى بعضهم هذا الحديث عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك عن النبي ﷺ[1].

قلت: رواه الحاكم[2] من طريق الترمذي وقال إسناد صحيح من حديث البصريين، وقال الذهبي إسناد صحيح.

ورواه الطبراني[3] قال: حدثنا بكر بن سهل، حدثنا عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح به بنحوه.

وأما حديث عوف بن مالك فقد رواه الحاكم من طريق يحيى بن بكير، حدثني الليث بن سعد، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن عبد الوليد بن عبد الرحمن، عن جبير بن نفير، أنه قال: قال عوف بن مالك الأشجعي، عن رسول الله ﷺ وذكر جبير بن نفير أنه لقي شداد بن أوس فسأله عن حديث عوف بن مالك فقال: صدق عوف... .

قال الحاكم[4]: هذا حديث صحيح وقد احتج الشيخان بجميع رواته، والشاهد فيه شداد بن أوس، فقد سمع جبير بن نفير الحديث منهما جميعاً ومن ثالث من الصحابة هو أبو الدرداء، ووافقه الذهبي.

ورواه الطبراني[5] قال: حدثنا مطلب بن شعيب الأزدي، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث ح وحدثني روح بن الفرج أبو الزِّنْباع، ثنا يحيي بن بكير، ثنا الليث، عن إبراهيم بن أبي عبلة به بنحو حديث الحاكم.

وهو من رواية الدارمي عنه، والدارمي من الحذاق، فيكون هذا من حسن حديثه والله أعلم.

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ٣١، ح٢٦٥٣.

(٢) المستدرك، ١/ ٩٩.

(٣) مسند الشاميين، ٣/ ١٧٦، ح٢٠٢٢.

(٤) المستدرك، ١/ ٩٩.

(٥) المعجم الكبير، ١٨/ ٤٣.

الحديث السابع: في تفسير القرآن، باب: ومن سورة الحج، أخرجه وحده في موضوعه.

قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّم: (**إِنَّمَا سُمِّيَ الْبَيْتَ الْعَتِيقَ لأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِ جَبَّارٌ**).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ مُرْسَلًا حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ نَحْوَهُ[1].

قلت: ورواه البزار[2] قال: حدثنا أحمد بن منصور، قال: نا عبد الله بن صالح، قال: نا الليث بن سعد، به بنحوه وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا عن ابن الزبير عنه ولا نعلم له طريقاً عن ابن الزبير إلا هذا الطريق.

ورواه البخاري في التاريخ الكبير[3] قال: قاله لنا عبد الله بن صالح.

ورواه الطبراني[4] من طريق محمد بن سهل البخاري، حدثنا عبد الله بن صالح، به بمثله وقال: إن صح ذلك، فهو أولى الأقوال في معنى العتيق، ورواه الحاكم في المستدرك[5] من طريق الفضل الشعراني، ثنا كاتب الليث، به بنحوه وصححه على شرط البخاري، وأقره الذهبي.

وقال المناوي[6]: فيه عبد الله بن صالح ضعفه الأئمة وبقية رجاله ثقات، فكأن هذا الحديث مما حدث به من كتابه قبل أن يفسد عليه خاصة أنّ البخاري رواه عنه، والله أعلم.

خلاصة مرويات كاتب الليث عند الترمذي:

- أخرج له الترمذي سبعة أحاديث، اثنين لبيان ضعفهما، والثالث متابعة، والرابع شاهداً. اثنين أخرجهما وحدهما في موضوعهما، والأخير ذكره تعليقاً متابعة.
- خمسة حسنة من رواية الحذاق عنه ولها متابعات وشواهد.
- واثنين ضعيفين أحدهما علّته شيخه.

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ٣٢٤، ح٣١٧٠.

(٢) المسند، ٦/ ١٧٢-١٧٣.

(٣) التاريخ الكبير ١/ ٢٠١.

(٤) جامع البيان، ١٧/ ١٥١-١٥٢.

(٥) المستدرك ٢/ ٣٨٩.

(٦) فيض القدير، ٢/ ٥٧٥.

ثالثاً: مرويات عبد الله بن صالح عند أبي داود.

لم يخرج له أبو داود إلا حديثاً واحداً متابعةً.

أخرجه في كتاب الحدود، باب: الحكم فيمن سرق من حرز.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ قَالَ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ كَانَ عُرْوَةُ يُحَدِّثُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عنها قَالَتْ: (**اسْتَعَارَتِ امْرَأَةٌ تَعْنِي حُلِيًّا عَلَى أَلْسِنَةِ أُنَاسٍ يُعْرَفُونَ وَلا تُعْرَفُ هِيَ فَبَاعَتْهُ فَأُخِذَتْ فَأُتِيَ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ فَأَمَرَ بِقَطْعِ يَدِهَا وَهِيَ الَّتِي شَفَعَ فِيهَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَقَالَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ مَا قَالَ**).

حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: (**كَانَتِ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ بِقَطْعِ يَدِهَا وَقَصَّ نَحْوَ حَدِيثِ قُتَيْبَةَ عَنِ اللَّيْثِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ زَادَ فَقَطَعَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ يَدَهَا**)[1].

وحديث قتيبة سبق عند أبي داود وفيه: أن قريشاً أهمهم شأن المخزومية التي سرقت ...الحديث[2].

قلت: وإخراج أبي داود لهذين الطريقين ليبين أن معمراً لم يتفرد عن الزهري بقوله: استعارت وجحدت، بل تابعه يونس كما في هذه الرواية. لا كما زعم بعض الحفاظ أنه تفرد بها فهي شاذة، ... ، وتابعهما كذلك شعيب بن إسحاق كما عند النسائي[3].

وقد فصل الحافظ ابن حجر القول في هذه المسألة وخلص إلى أن الطريقين محفوظان عن الزهري وأنه كان يحدث تارة بهذا وتارة بهذا[4].

قلت: ورواية معمر رواها مسلم في صحيحه[5]، فيكون هذا الحديث كذلك مما رواه قبل أن تفسد عليه كتبه خاصة أنه من رواية الحذاق عنه وهو الذهلي والله أعلم.

رابعاً: مرويات عبد الله بن صالح عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه أربعة أحاديث

الحديث الأول: في الأذان والسنة فيها، باب: فضل الأذان وثواب المؤذنين، أخرجه شاهداً في الباب.

---

(١) أبو داود، السنن، ٤/ ١٣٩، ح٤٣٩٦- ٤٣٩٧.

(٢) انظر ص٧٥٩

(٣) المجتبى، ٨/ ٧١، ح٤٨٩٠.

(٤) انظر تفصيل ذلك في فتح الباري، ١٢/ ٩٠-٩٢، وعون المعبود، ١٢/ ٤٤.

(٥) الصحيح، ٣/ ١٣١٦، ح١٦٨٨.

قـال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ قَالا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ أَذَّنَ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ وَكُتِبَ لَهُ بِتَأْذِينِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ سِتُّونَ حَسَنَةً وَلِكُلِّ إِقَامَةٍ ثَلاثُونَ حَسَنَةً)[1].

قلـت: ورواه الطـبراني قـال: حدثـنا مطلـب بـن شـعيب، حدثـنا عـبد الله بن صالح، به بمثله[2].

ورواه الحـاكم[3] مـن طـريق محمـد بـن إسماعيل السلمي، قال: ثنا عبد الله بن صالح المصري، به بنحوه وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ووافقه الذهبي.

قلـت: وليس كما قالا فإن البخاري لم يحتج به في الصحيح وإنما ذكره في باب المتابعات وليس هو على شرط البخاري في الأصول كما قال ابن حجر[4].

ثـم أخـرج الحاكم متابعاً له من طريق ابن وهب، حدثنا ابن لهيعة، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن نافع به بنحوه[5].

قـال المناوي: اغـتر المصنف -أي السيوطي- بقول الحاكم فرمز لصحته، وقد قال ابن الجـوزي لا يصـح[6]، وأورده في المـيزان مـن مـناكير عـبد الله بن صالح كاتب الليث[7]، وقال الحـافظ ابـن حجر[8]: فيه عبد الله بن صالح عن يحيى بن أيوب، عن ابن جريح، عن نافع عنه، وهـذا الحديـث أحـد ما أنكر عليه، ورواه البخاري في تاريخه[9] من حديث يحيى بن أيوب، عن ابن جريح، عن صدقة، عن نافع وقال: هذا أشبه، فلو عزاه المصنف له لكان أولى[10].

فهذا الحديث رواه بعدما أُفْسِدَ عليه حديثه.

الحديث الثاني: في المساجد والجماعات، باب: المواضع التي تكره فيها الصلاة، أخرجه شاهداً في الباب.

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٢٤١، ح٧٢٨.

(٢) المعجم الأوسط، ٨/ ٣١٢، ح٨٧٣٣.

(٣) المستدرك، ١/ ٢٠٥.

(٤) فتح الباري، ٢/ ٣٧٢.

(٥) المستدرك، ١/ ٢٠٥.

(٦) العلل المتناهية، ١/ ٣٩٦.

(٧) ميزان الاعتدال، ٤/ ١٢٥، وانظر المجروحين، ٢/ ٤٠، والكامل، ٤/ ٢٠٧.

(٨) التلخيص الحبير، ١٠٢٠٨.

(٩) التاريخ الكبير، ٨/ ٣٠٦.

(١٠) فيض القدير، ٦/ ٤٧.

قـال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ قَالا حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَـالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ قَالَ: **(سَبْعُ مَوَاطِنَ لا تَجُوزُ فِيهَا الصَّلاةُ ظَاهِرُ بَيْتِ اللَّهِ وَالْمَقْبَرَةُ وَالْمَزْبَلَةُ وَالْمَجْزَرَةُ وَالْحَمَّامُ وَعَطَنُ الإِبِلِ وَمَحَجَّةُ الطَّرِيقِ)**[1].

ورواه الترمـذي[2] مـن طـريق زيـد بن جبيرة، عن داود بن حصين، عن نافع، عن ابن عمـر، أن رسـول الله ﷺ... وذكر نحوه، وداود بن الحصين متروك[3]، وضعفه أبو حاتم في العلل مـن طريق الليث ومن طريق زيد بن جبيرة، وقال: جميعاً واهيين[4]، وقال في الزوائد: هذا إسناد ضعيف لضعف كاتب الليث[5]، وعدّه الذهبي في الميزان من مناكير كاتب الليث[6].

وقـال الحافظ في النكت: أنكر عبد الله بن نافع على مَنْ روى هذا عن أبيه فقال الحسن بـن علـي الحلوانـي في المعرفة له، ثنا سعيد بن أبي مريم، عن الليث: كتبتُ إلى عبد الله بن نافع أسـأله عـن هـذا الحديـث؟ فكتـب إلـي: لا أعلم من حدث بهذا عن نافع إلا أُبطِل، وقال عنه الباطل[7].

فيكون هذا مما رواه كاتب الليث بعدما أُفسِدَ عليه حديثه.

الحديـث الثالـث: **(أَنَّ رَسُـولَ اللَّـهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ قَالَ الْمَرْأَةُ إِذَا قَتَلَتْ عَمْدًا لا تُقْـتَلُ حَـتَّى تَضَـعَ مَـا فِـي بَطْنِهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلاً وَحَتَّى تُكَفِّلَ وَلَدَهَا ...)**، درس عند ابن ماجه أحاديـث ابن أنعم الأفريقي، الحديث التاسع[8]، وهو من ضعيف حديثه، وقد أخرجه ابن ماجه وحده في الباب.

الحديث الرابع: في الصيد، باب: ما ينهى عن قتله، أخرجه متابعة.

قـال: **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى الْمِصْرِيَّانِ قَالا حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْـنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ عَنْ**

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٢٤٦، ح٧٤٧.

(٢) الجامع، ٢/ ١٧٧، ح٣٤٦، وقال: وحديث ابن عمر إسناده ليس بذاك القوي،... .

(٣) ابن حجر، التقريب، ص٢٢٢، ت٢١٢٢.

(٤) العلل، ١/ ٤٨.

(٥) البوصيري، مصباح الزجاجة، ١/ ٩٥، وانظر فيض القدير، ٤/ ٨٨، والتلخيص الحبير، ٢/ ٢١٥.

(٦) ميزان الاعتدال، ٤/ ١٢٥.

(٧) النكت الظراف مطبوع بهامش تحفة الأشرف، ٦/ ٩٥.

(٨) انظر ص

أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ قَالَ: (**إِنَّ نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ قَرَصَتْهُ نَمْلَةٌ فَأَمَرَ بِقَرْيَةِ النَّمْلِ فَأُحْرِقَتْ فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ فِي أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ أَهْلَكْتَ أُمَّةً مِنَ الأُمَمِ تُسَبِّحُ**).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ بِإِسْنَادِهِ نَحْوَهُ (**وَقَالَ قَرَصَتْ**)[1].

قلت: رواه البخاري، قال: ثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن يونس به بنحوه[2].

ورواه مسلم وغيره من طريق ابن وهب، أخبرني يونس به بنحوه[3].

فيكون هذا من حسن حديثه مما رواه قبل أن تفسد عليه كتبه والله أعلم.

الخلاصة: الأحاديث الأربعة التي أخرجها ابن ماجه لكاتب الليث، اثنان في باب الشواهد، وواحد متابعة، والأخير وحده في الباب.

ثلاثة من ضعيف حديثه، والرابع حسن أخرجه في باب المتابعات.

خامساً: خلاصة مرويات عبد الله بن صالح في الكتب الستة.

أخرج حديث عبد الله بن صالح من أصحاب الكتب الستة: البخاري، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، وبلغ مجموع ما أخرجوا له بالمكرر واحداً وعشرين حديثاً.

- تسعة منها أخرجها البخاري في باب المتابعات تعليقاً إلا واحداً وصله في بعض النسخ، لبيان اختلاف أصحاب الليث على الليث في بعض ألفاظ الحديث.
- وواحداً عند أبي داود وهو من حسن حديثه بالمتابعات والشواهد وكأنه مما رواه من كتابه.
- وخمسة أحاديث حسنة عند الترمذي لها متابعات وشواهد، تدل صورتها على أنها مما رواه من كتابه قبل أن يحدث معه ما حدث، واثنان ضعيفان علتهما شيخه وكأنهما مما رواه بعد أن أفسَد عليه جارُه أحاديثه.
- وأربعة عند ابن ماجه: ثلاثة من ضعيف حديثه تدل صورتها على أنها مما رواه بعد فساد حديثه عليه.
- وواحداً حسناً ذكره في باب المتابعات.

---

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٠٧٥، ح٣٢٢٥.

(٢) الصحيح، ص٦٣٥، ح٣٠١٩.

(٣) الصحيح، ٤/ ١٥٧٩، ح٢٢٤١.

المبحث الرابع

عبد الرحمن بن زياد الأفريقي ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الرابع: عبد الرحمن بن زياد الأفريقي في الكتب الستة

عبد الرحمن بن زياد بن أنعم -بفتح أوله وسكون النون وضم المهملة- بن منبه الشَّعْباني، أبو أيوب، ويقال: أبو خالد، الأفريقي قاضيها، عداده في أهل مصر، من السابعة، مات سنة مئة وست وخمسين وقيل بعدها.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال يحيى بن سعيد القطان: عبد الرحمن بن زياد ثقة[1]، وقال أبو داود: قلت لأحمد بن صالح: يحتج بحديث الأفريقي؟ قال: نعم، قلت: صحيح الكتاب؟ قال: نعم[2]، وقال الساجي: فيه ضعف، وكان عبد الله بن وهب يطريه، وكان أحمد بن صالح يقول هو ثقة وينكر على من يتكلم فيه[3]، وقال أحمد بن محمد بن الحجاج: قلت لأحمد بن صالح: حُيي يجري عندك مجرى أبي هانئ في الثقة؟ قال: نعم، قلت: فابن أنعم؟ قال لي أحمد بن صالح: ابن أنعم أكبر من حُيي عندي. ورفع ابن أنعم في الثقة.

فقلت لأحمد بن صالح فمن يتكلم فيه عندك جاهل؟ فقال: من تكلم في ابن أنعم فليس بمقبول، ابن أنعم من الثقات[4].

قلت: وحُيي هو ابن عبد الله بن شريح المعافري صدوق يهم[5].

وكان الثوري يعظمه جداً[6]، وقال سحنون ثقة[7]، وقال البخاري: في حديثه بعض المناكير[8]، وقال الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى القطان وغيره، ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث[9]، وقال عمرو بن علي: كان يحيى لا يحدث عنه، وما سمعت عبد الرحمن بن مهدي ذكره قط إلاّ مرّة، قال: حدثنا سفيان، عن عبد

---

(١) ابن عدي، الكامل، ٤/ ٢٧٩.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٠/ ٢١٥.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/ ١٥٩.

(٤) المزي، تهذيب الكمال، ١٧/ ١٠٨.

(٥) تقريب التهذيب، ص١٨٥، ت١٦٠٥.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٦/ ٤١٢.

(٧) ابن حجر ، تهذيب التهذيب، ٦/ ١٥٩.

(٨) الضعفاء الصغير، ص٧٠.

(٩) الجامع ، ١/ ٣٨٣، ح١٩٩.

الرحمن بن زياد الأفريقي، وهو مليح الحديث، ليس مثل غيره في الضعف[1]، وقال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد عنه، فقال: سألت هشام بن عروة عنه، فقال: دعنا منه، حديثه حديث مشرقي[2]، وقال في موضع آخر: "سمعت يحيى يقول: حدثت هشام بن عروة عن الأفريقي، عن ابن عمر في الوضوء. فقال: هذا حديث مشرقي، وضعف يحيى الأفريقي، وقال: كتبت عنه كتاباً بالكوفة –يعني حديثه عن أبي غطيف، عن ابن عمر: من توضأ على طهر كتبت له عشر حسنات[3]، ونقل المستملي عن ابن مهدي قوله: أما الأفريقي فما ينبغي أن يروى عنه حديث[4].

وقد تنوعت عبارات الإمام أحمد في تضعيفه فقال: ليس بشيء[5]، وفي رواية: لا أكتب حديثه[6]، وعنه: منكر الحديث، وقد دخل على أبي جعفر فتكلم بكلام خشن، فقال له وأحسن ووعظه[7].

وقال ابن معين، ضعيف[8]، وعنه: ضعيف الحديث[9]، وزاد بعض الرواة عنه: ويكتب حديثه، وإنما أُنكِرَ عليه الأحاديث الغرائب التي يجيء بها، وفي رواية: ليس به بأس، وهو ضعيف، وهو أحب إليَّ من أبي بكر بن أبي مريم الغساني[10]، قلت: والغساني ضعيف وكان قد سُرِقَ بيته فاختلط[11]، وفي موضع آخر قال ابن معين: ليس بذاك القوي[12].

وقال علي بن المديني: كان أصحابنا يضعفونه، وأنكر أصحابنا عليه أحاديث تفرد بها لا تُعرف[13]، وقال الجوزجاني: غير محمود في الحديث، وكان صارماً خشناً[14]، وقال يعقوب

---

(١) ابن عدي، الكامل، ٤/ ٢٨٠.

(٢) العقيلي، الضعفاء، ٢/ ٣٣٢.

(٣) المصدر نفسه، ٢/ ٣٣٢.

(٤)ابن عدي ، الكامل، ٤/ ٢٨٠.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/ ٢٣٤.

(٦) الجامع للترمذي، ١/ ٣٨٣، ح١٩٩.

(٧) الخطيب، البغدادي، تاريخ بغداد، ١٠/ ٢١٦.

(٨) الجرح والتعديل، ٥/ ٢٣٤.

(٩) تاريخ ابن معين، سؤالات الدارمي، ص١٤١.

(١٠) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٤/ ٤٢١.

(١١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٦٢٣، ت٧٩٧٤.

(١٢) سؤالات ابن محرز، ت٢٢٥.

(١٣) سؤالات ابن أبي شيبة له، ص١٥٦.

(١٤) أحوال الرجال، ص١٥٣.

بـن شيبة: ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق رجل صالح، وكان من الأمارين بالمعروف الناهين عن المنكر[1]، وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به وفي حديثه ضعف[2].

وسأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن الأفريقي وابن لهيعة، أيهما أحب إليكما؟ قالا: جميعاً ضعيفين أشْبَهُهُمَا الأفريقي، بين الأفريقي وابن لهيعة كثير، أما الأفريقي فإن أحاديثه التي تنكر عن شيوخ لا نعرفهم، وعن أهل بلده فيحتمل أن يكون منهم ويحتمل أن لا يكون[3].

وقال البرذعي: قلت لأبي زرعة: يُرْوَى عن يحيى القطان أنه قال: الأفريقي ثقة ورجاله لا نعرفهم، فقال لي أبو زرعة: حديثه عن هؤلاء لا ندري، ولكنه حدث عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب فيمن أتى بهيمة، وهو منكر. قلت: فكيف محله عندك؟ قال: يقارب يحيى بن عبيد الله ونحوه[4].

ويحيى بن عبيد الله هو التيمي متروك وأفحش ابن حبان فرماه بالوضع[5]، وقال أبو زرعة في موضع آخر: ليس بالقوي[6]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[7]، وقال صالح بن محمد البغدادي: منكر الحديث، ولكن كان رجلاً صالحاً[8]، وقال النسائي: ضعيف[9]، وقال ابن خزيمة: لا يحتج به[10]، وقال ابن خراش: متروك[11]، وقال ابن عدي: له أحاديث وأروى الناس عنه عبد الله بن يزيد المقرئ وعامة حديثه لا يتابع عليه[12]، وقال الدارقطني: ضعيف لا يحتج به[13]، وقال البزار: لم يكن بالحافظ وله مناكير، وإذا انفرد بحديث لا يحتج به[14].

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٠/ ٢١٧.
(٢) المعرفة والتاريخ، ١/ ٤٣٣.
(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/ ٢٣٤.
(٤) أبو زرعة الرازي، ٣٨٩.
(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٩٤، ت٧٥٩٩.
(٦) أبو زرعة الرازي، ٣٨٩.
(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/ ٢٣٤.
(٨) المزي، تهذيب الكمال، ١٧/ ١٠٧.
(٩) الضعفاء والمتروكين، ص٦٦.
(١٠) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/ ١٥٨.
(١١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٠/ ٢١٧.
(١٢) ابن عدي، الكامل، ٤/ ٢٨٠.
(١٣) السنن، ١/ ٣٧٩.
(١٤) ابن حجر ،تهذيب التهذيب، ٦/ ١٥٩.

٣- وحديث لا خير فيمن لم يكن عالماً أو متعلماً.

٤- وحديث اغْدُ عالماً أو متعلماً.

٥- وحديث العلم ثلاثة.

٦- وحديث من أذن فهو يُقِيْم.

قال أبو العرب: فلهذه الأحاديث ضعف ابن معين حديثه[1].

خلاصة حال الأفريقي:

الأفريقي رجل صالح من حيث عدالته، وهذا متفق عليه بين النقاد كما نُقل عن ابن القطان.

وأما ضبطه، فاختلفت كلمة النقاد في ذلك:

- فجمهور النقاد على أنه ضعيف، وممن قال بذلك أحمد بن حنبل، وابن مهدي، وابن المديني... وغيرهم.
- وذهب بعضهم إلى توثيقه مطلقاً كأبي داود، وحكم بصحة كتابه، وأحمد بن صالح رفع شأنه في الثقة ورفض قبول كلام من تكلم فيه.
- وقَوّى أمره البخاري وبين أن له مناكير تروى عنه.
- واختلف أقوال بعض النقاد فيه: كيحيى بن سعيد، فنُقل عنه توثيقه، ونقل القول عنه بترك حديثه وتضعيفه، وكذا ابن معين نحوه.
- وبَيَّنَ غير واحد من النقاد أن ضعفه ناشئ عن روايته المناكير، فمن عَدَّ المناكير منه ضعفه، ومن عدّها من الراوي عنه أو من شيخه وثقه، أو قوى أمره.
- وَبَيَّنَ أبو داود وأحمد بن صالح أنه صحيح الكتاب.

قلت: فيمكن إجمال حاله فنقول: يحمل قول من اختلف قوله فيه على توثيقه من حيث العدالة ومن حيث ما روى من كتابه ،وتضعيفه من حيث الضبط.

ومن أطلق القول بتوثيقه نظر إلى جانب العدالة والصلابة في الدّين، وأحاديثه التي رواها من كتابه، ولم يقف على ما يُضَعِّف حديث الأفريقي لأجله.

والأولى أن يقال: مقبول الحديث حسنه إذا روى من كتابه، ويظهر ذلك بالمتابعات والشواهد، وضعيف إذا روى من حفظه فإنه ضعيف الحفظ كثير المناكير حتى اتهمه بعض النقاد وتركوه، ويظهر ذلك بانفراده والنظر في حال شيوخه فإن كانوا ضعافاً فالحمل عليهم، وإن كانوا ثقات فالحمل عليه والله أعلم.

---

(١) ابن حجر ، تهذيب التهذيب، ٦/ ١٥٩.

المطلب الثاني: مرويات الأفريقي في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجة

أولاً: مروياته عند الترمذي.

روى له الترمذي تسعة أحاديث.

الحديث الأول: في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في التمندل بعد الوضوء، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ عَنْ عُتْبَةَ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: **(رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ).**

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ وَرِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ الأَفْرِيقِيُّ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي التَّمَنْدُلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ وَمَنْ كَرِهَهُ إِنَّمَا كَرِهَهُ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ قِيلَ إِنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالزُّهْرِيِّ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ قَالَ حَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ مُجَاهِدٍ عَنِّي وَهُوَ عِنْدِي ثِقَةٌ عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: إِنَّمَا كُرِهَ الْمِنْدِيلُ بَعْدَ الْوُضُوءِ لأَنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ[1].

ورواه بالسند نفسه البزار وقال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن معاذ، وعبد الرحمن بن زياد لم يكن بالحافظ، وقد روى عنه الثوري وجماعة كثيرة"[2].

وذكر الحافظ في التلخيص هذا الحديث، وحديث عائشة، وحديث أنس، في فِعْلِ النبيﷺ في التنشيف، وذكر أنها معلولة ولا تصح، وأنه كما قال الترمذي لا يصح شيء في هذا الباب[3].

قلت وفي إسناده رشدين بن سعد الراوي عن الأفريقي، وهو ضعيف[4]. ويضاف إلى ذلك انفراده به فيكون هذا الحديث من ضعيف حديثه.

الحديث الثاني: علّقه في أبواب الطهارة في موضعين، باب: ما جاء في الوضوء لكل صلاة، وباب: ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد.

---

(١) الترمذي، الجامع، ١/ ٧٥، ح٥٤.

(٢) المسند، ٧/ ٩٤، ح٢٦٥٢.

(٣) التلخيص الحبير، ٩٩٨.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٠٩، ت١٩٤٢.

قـال: وَقَـدْ رُوِيَ فِي حَدِيثٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: **(مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طُهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ)**.

قَـالَ وَرَوَى هَـذَا الْحَدِيـثَ الأَفْـرِيقِيُّ عَـنْ أَبِـي غُطَـيْفٍ عَـنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَـلَّمَ حَدَّثَـنَا بِذَلِـكَ الْحُسَيْنُ بْـنُ حُرَيْثٍ الْمَرْوَزِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ عَنِ الأَفْرِيقِيِّ.

وَهُـوَ إِسْنَادٌ ضَـعِيفٌ قَـالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ذَكَرَ لِهِشَامِ بْنِ عُـرْوَةَ هَذَا الْحَدِيثُ فَقَالَ هَذَا إِسْنَادٌ مَشْرِقِيٌّ قَالَ سَمِعْت أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ مَا رَأَيْتُ بِعَيْنِي مِثْلَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ[1].

قلـت: وهـذا الحديـث أسنده ابن ماجه، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ يَـزِيدَ الْمُقْرِئُ حَدَّثَنَا عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ الْهُذَلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَاللَّهِ بْنَ عُمَرَ بْـنِ الْخَطَّـابِ فِـي مَجْلِسِـهِ فِـي الْمَسْـجِدِ فَلَمَّـا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ عَادَ إِلَى مَجْلِسِهِ، فَلَمَّا حَضَرَتِ الْعَصْرُ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ عَادَ إِلَى مَجْلِسِهِ، فَلَمَّا حَضَرَتِ الْمَغْرِبُ قَامَ فَتَوَضَّـأَ وَصَلَّى ثُمَّ عَادَ إِلَى مَجْلِسِهِ فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ أَفَرِيضَةٌ أَمْ سُنَّةٌ الْوُضُوءُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ قَـالَ أَوَ فَطِنْـتَ إِلَـيَّ وَإِلَـى هَـذَا مِنِّي فَقُلْتُ نَعَمْ فَقَالَ لا لَوْ تَوَضَّأْتُ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ لَصَلَّيْتُ بِهِ الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا مَا لَمْ أُحْدِثْ وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ يَقُولُ: **(مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى كُلِّ طُهْرٍ فَلَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَإِنَّمَا رَغِبْتُ فِي الْحَسَنَاتِ)**[2].

ورواه أبـو داود مـن طـريق الأفـريقي، عـن أبـي غطـيف، بـه بـنحو حديث ابن ماجه مختصراً[3]، والبيهقي من الطريق نفسه، وقال: عبد الرحمن بن زياد الأفريقي غير قوي[4].

قلـت: قال العظيم الآبادي في معنى قول هشام إسناد مشرقي أي: ما رواه أهل المدينة، وإنما رواه أهل المشرق وهم أهل الكوفة، وكأنه جرح في روايتهم والله أعلم[5].

ومـدار هـذا الحديـث عـلى أبـي غطـيف وهـو الهذلـي، مجهـول مـن الثالثة، وغُطيف مصغّر[6]، فيكون هذا الحديث من ضعيف حديثه والعِلّة فيه شيخه.

---

(١) الترمذي، الجامع، ١/ ٨٧، ح٥٩، و ح٦١.

(٢) السنن، ١/ ١٧٠، ح٥١٢.

(٣) السنن، ١/ ١٦، ح٦٢.

(٤) السنن الكبرى، ١/ ١٦٢، ح٧٣٩.

(٥) العظيم آبادي، عون المعبود، ١٤/ ١٤.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٦٦٤، وذكر العقيلي هذا الحديث من مناكير الأفريقي، ٢/ ٣٣٢.

الحديث الثالث: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: من أذن فهو يقيم، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ وَيَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ الأَفْرِيقِيِّ عَنْ زِيَادِ بْنِ نُعَيْمٍ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ الصُّدَائِيِّ قَال: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ أَنْ أُؤَذِّنَ فِي صَلاةِ الْفَجْرِ فَأَذَّنْتُ، فَأَرَادَ بِلالٌ أَنْ يُقِيمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ: **(إِنَّ أَخَا صُدَاءٍ قَدْ أَذَّنَ وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ)** قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ أبو عِيسَى وَحَدِيثُ زِيَادٍ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الأَفْرِيقِيِّ وَالأَفْرِيقِيُّ هُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُهُ قَالَ أَحْمَدُ لا أَكْتُبُ حَدِيثَ الأَفْرِيقِيِّ قَالَ وَرَأَيْتُ مُحَمَّدَ ابْنَ إِسْمَعِيلَ يُقَوِّي أَمْرَهُ وَيَقُولُ هُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ[1].

قلت: ورواه أبو داود، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ غَانِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ يَعْنِي الْأَفْرِيقِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ نُعَيْمٍ الْحَضْرَمِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ الْحَارِثِ الصُّدَائِيَّ به بنحوه[2].

وابن ماجه قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ حَدَّثَنَا الإِفْرِيقِيُّ عَنْ زِيَادِ بْنِ نُعَيْمٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ الصُّدَائِيِّ به بنحوه[3].

قلت: هذا الحديث من الأحاديث الستة التي رواها الأفريقي مرفوعة وتفرد برفعها كما قال الثوري، ومع ذلك فقد رواه الثوري عنه وعمل به هو والليث والشافعي واحتجوا به[4].

وقد حسنه الحازمي، وقواه العقيلي وابن الجوزي[5]، ومال ابن عبد البر إلى قبول هذا الحديث، فقال بعد أن بين أن هذا الحديث لا يرويه غير الأفريقي وأن أكثر أهل العلم يضعفونه، قال: وإن صح حديث الأفريقي فإن من أهل العلم من يوثقه ويثني عليه، فالقول به أولى لأنه نص في موضع الخلاف، وهو متأخر عن قصة عبد الله بن زيد مع بلال –وفيها أن رسول الله ﷺ أمر عبد الله بن زيد أن يلقي الأذان على بلال، وبلال يؤذن– قال: والآخِر فالآخر من أمر رسول الله أولى أن يُتّبع[6].

(١) الجامع، الترمذي، ١/ ٣٨٣، ح١٩٩.

(٢) السنن، ١/ ١٤٢، ح٥١٤.

(٣) السنن، ١/ ٢٣٧، ح٧١٧.

(٤) انظر، ابن عبد البر، التمهيد، ٢٤/ ٣٢.

(٥) ابن الملقن، خلاصة البدر المنير، ١/ ١٠٥، وابن الجوزي، التحقيق في أحاديث الخلاف، ١/ ٣٠٧.

(٦) التمهيد، ٢٤/ ٣٢.

ورواه الطحاوي في معاني الآثار من رواية عبدالله بن وهب المصري ومن رواية الثوري عن الأفريقي، ثم روى حديث عبدالله بن زيد، ثم قال: "فلما تضاد الحديثان أردنا أن نلتمس حكم الباب من طريق النظر لنستخرج به من القولين قولاً صحيحاً..." ولم يضعف حديث الأفريقي[١].

وأما حديث ابن عمر الذي أشار إليه الترمذي في الباب، فهو "حديث منكر، يرويه سعيد بن راشد وهو ضعيف الحديث متروك الحديث"[٢].

فيكون هذا من حسن حديثه، وإن كان من الأحاديث الستة التي قال فيها الثوري لم أسمع أحداً من أهل العلم يرفعها غير الأفريقي، وكأنه رواه من كتابه والله أعلم.

الحديث الرابع: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الرجل يُحْدَثُ في التشهد، أخرجه لبيان ضعفه ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى الْمُلَقَّبُ مَرْدُوَيْهِ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ أَنَّ عَبْدَالرَّحْمَنِ بْنَ رَافِعٍ وَبَكْرَ بْنَ سَوَادَةَ أَخْبَرَاهُ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ: **(إِذَا أَحْدَثَ يَعْنِي الرَّجُلَ وَقَدْ جَلَسَ فِي آخِرِ صَلاتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ فَقَدْ جَازَتْ صَلاتُهُ)**.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِيِّ وَقَدِ اضْطَرَبُوا فِي إِسْنَادِهِ وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا قَالُوا إِذَا جَلَسَ مِقْدَارَ التَّشَهُّدِ وَأَحْدَثَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلاتُهُ وقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا أَحْدَثَ قَبْلَ أَنْ يَتَشَهَّدَ وَقَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ أَعَادَ الصَّلاةَ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وقَالَ أَحْمَدُ إِذَا لَمْ يَتَشَهَّدْ وَسَلَّمَ أَجْزَأَهُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ وَالتَّشَهُّدُ أَهْوَنُ قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ فِي اثْنَتَيْنِ فَمَضَى فِي صَلاتِهِ وَلَمْ يَتَشَهَّدْ وقَالَ إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ إِذَا تَشَهَّدَ وَلَمْ يُسَلِّمْ أَجْزَأَهُ وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ حِينَ عَلَّمَهُ النَّبِيُّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ التَّشَهُّدَ فَقَالَ إِذَا فَرَغْتَ مِنْ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ.

قَالَ أَبو عِيسَى وَعَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ هُوَ الأَفْرِيقِيُّ وَقَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنْهُمْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ[٣].

وقال ابن عبدالبر: وهذا حديث لا يصح لضعف سنده واختلافهم في لفظه[٤].

---

(١) شرح معاني الآثار، ١/ ١٤٢.

(٢) ابن أبي حاتم، العلل، ١/ ١٢٢.

(٣) المسند، ٦/ ٤٢١، ح٢٤٥١.

(٤) التمهيد: ١/ ٢١٤.

وعَدَّ الذهبي في الميزان هذا الحديث من مناكير عبدالرحمن بن رافع التنوخي[1].

قلت: وفي الباب من حديث علي ﷺ بنحو حديث عبد الله بن عمرو، ولكنه حديث منكر كما قال أبو حاتم[2].

لم أقف على الاختلاف الواقع في إسناده أو في لفظه الذي ذكره ابن عبدالبر، لكن الظاهر أنه من الأحاديث المنكرة التي تفرد بها، ولم يعمل بها الثوري مع أنه رواها، وهو معارض بالحديث الصحيح "وتحليلها التسليم" فكما قال الشيخ شاكر لعله مما أخطأ فيه من حفظه[3].

قلت ويؤكده أن هناك سياقاً لابن المبارك يقول فيه فلقيت عبد الرحمن فحدثني به... فهذا يدل على أنه رواه من حفظه وهو من الأحاديث الستة التي تفرد برفعها كما قال الثوري والله أعلم.

الحديث الخامس: أخرجه في البر والصّلة، باب: ما جاء في دعوة الأخ لأخيه في ظهر الغيب، أخرجه وحده لبيان ضعفه.

قَال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ قَال: **(مَا دَعْوَةٌ أَسْرَعَ إِجَابَةً مِنْ دَعْوَةِ غَائِبٍ لِغَائِبٍ)**.

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَالأَفْرِيقِيُّ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ وَعَبْدُاللَّهِ بْنُ يَزِيدَ هُوَ أَبُو عَبْدِالرَّحْمَنِ الْحُبُلِيُّ[4].

قلت: ورواه أبو داود قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ به بنحوه[5].

وله شاهد صحيح من حديث أم الدرداء مرفوعاً "دعوة المرء المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة..."[6].

ويحسن هذا الحديث أن عبد بن حميد لما رواه عن الثوري عن الأفريقي زاد في المتن **(والدنيا متاع، وخير متاعها المرأة الصالحة)**[7] وهذا الجزء مروي عند مسلم[8] وغيره من حديث

---

(١) ميزان الاعتدال، ٤/ ٢٧٧.

(٢) ابن أبي حاتم، العلل، ١/ ١١٣.

(٣) تعليقه على جامع الترمذي، ٢/ ٢٦١، هامش (٥).

(٤) الترمذي، الجامع، ٤/ ٣٥٢، ح١٩٨٠، وانظر البخاري في الأدب المفرد، ص٢١٨، ح٦٢٣.

(٥) السنن، ٢/ ٨٩، ح١٥٣٥.

(٦) مسلم الصحيح، ٤/ ٢٠٩٤، ح٢٧٣٣.

(٧) المسند، ص١٣٤، ح٣٣١.

(٨) الصحيح، ٢/ ١٠٩٠، ح١٤٦٧.

عبدالله بن عمرو مرفوعاً، ويُعَدُّ متابعاً قوياً لحديث الأفريقي، فيكون هذا الحديث مما رواه من كتابه والله أعلم فهو من حسن حديثه خاصة أنه من رواية الثقات عنه.

الحديث السادس: في صفة جهنم، باب: ما جاء في النار، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا رِشْدِينُ حَدَّثَنِي ابْنُ أَنْعُمَ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ قَالَ: (**إِنَّ رَجُلَيْنِ مِمَّنْ دَخَلَ النَّارَ اشْتَدَّ صِيَاحُهُمَا فَقَالَ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ أَخْرِجُوهُمَا فَلَمَّا أُخْرِجَا قَالَ لَهُمَا لأَيِّ شَيْءٍ اشْتَدَّ صِيَاحُكُمَا قَالا فَعَلْنَا ذَلِكَ لِتَرْحَمَنَا قَالَ إِنَّ رَحْمَتِي لَكُمَا أَنْ تَنْطَلِقَا فَتُلْقِيَا أَنْفُسَكُمَا حَيْثُ كُنْتُمَا مِنَ النَّارِ فَيَنْطَلِقَانِ فَيُلْقِي أَحَدُهُمَا نَفْسَهُ فَيَجْعَلُهَا عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلامًا...**).

قَالَ أَبو عِيسَى إِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ ضَعِيفٌ لأَنَّهُ عَنْ رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ وَرِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ هُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَنِ ابْنِ أَنْعُمَ وَهُوَ الأَفْرِيقِيُّ وَالأَفْرِيقِيُّ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ[(1)].

قلت: رواه ابن المبارك في الزهد[(2)] من الطريق نفسه، ولم أقف له على متابعات أو شواهد تقويه.

الحديث السابع: في الإيمان، باب: ما جاء في افتراق هذه الأمة، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ حَدَّثَنَا أَبو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ الأَفْرِيقِيِّ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ: (**لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عَلانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلاَّ مِلَّةً وَاحِدَةً قَالُوا وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**).

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مُفَسَّرٌ لا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[(3)].

قلت: وقع في بعض النسخ قوله: حسن غريب مفسر[(4)].

ورواه ابن أبي عاصم[(5)] بإسناد حسن من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: (لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخل أحدهم

---

(1) الترمذي، ٤/ ٧١٤، ح٢٥٩٩.

(2) الزهد، ص٢٣، ح٤١٠.

(3) الترمذي، الجامع، ٥/ ٢٦، ح٢٦٤١.

(4) انظر طبعة المكتبة الإسلامية، ح٥٣٥٧، وانظر تحفة الأحوذي، ٧/ ٣٣٤.

(5) السنة، ١/ ٣٦، ح٧٣.

جُحر ضبّ لاتبعتموه) قالوا: يا رسول الله مَنْ؟ اليهود والنصارى، قال: فَمن ذا لكن ليس فيه الزيادة المفسرة التي استغربها الترمذي.

قال المباركفوري: فتحسين الترمذي إياه؛ لاعتضاده بأحاديث الباب[1]، قلت: والتي منها حديث أبي سعيد الخدري[2]. بلفظ (**لتتبعن سَنَنَ الذين من قبلكم... الحديث**)، ولم يعل الحديث إلا بأنه من رواية الأفريقي، لكن بحديث عمرو بن شعيب والشواهد الصحيحة، وأنه ليس من الأحاديث الستة التي تفرد برفعها، يبدو أنه مما حدث به من كتابه فيكون من حسن حديثه.

الحديث الثامن: أخرجه في كتاب القراءات، لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا أَبو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمَ عَنْ عُتْبَةَ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ قَرَأَ (**هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبَّكَ**).

قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ رِشْدِينَ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ وَرِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ وَالأَفْرِيقِيُّ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ[3].

قلت: رواه الحاكم من طريق عبادة بن نُسَيٍّ، عن عبد الرحمن بن غَنْمٍ الأشعري، عن معاذ بن جبل، أن رسول الله ﷺ أقرأ، (**هل تَستَطِيعُ رَبَّكَ**) بالتاء وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي: صحيح[4].

قلت: ويتعقب عليهما بأن فيه بكر بن خنيس عن محمد بن سعيد وهو المصلوب، وقد قال الذهبي نفسه عن هذا السند حيث روى به الحاكم حديثاً آخر وقال: محمد بن سعيد ليس من شرط الكتاب، قال الذهبي: المصلوب هالك، وبكر بن خنيس متروك[5].

قلت: وهي قراءة سبعية متواترة، وممن قرأ بها معاذ بن جبل ومعناها: **التعظيم للرب جَلّ شأنه على أن** يستفهم عيسى عن استطاعته إذ هو تعالى مُستطيع لذلك، وحجة الحواريين لعيسى عليه السلام. أي هل تفعل لنا ذلك يا عيسى[6] لكن يبقى السند ضعيفاً لحال رشدين.

---

(١) تحفة الأحوذي، ٧/ ٣٣٤.

(٢) صحيح البخاري، ص٧٣٣، ح٣٤٥٦، صحيح مسلم، ٤/ ٢٥٠٤، ح٢٦٦٩.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ١٨٦، ح٢٩٣٠.

(٤) المستدرك، ٢/ ٢٣٨.

(٥) ميزان الاعتدال، ٢/ ٢٤٧.

(٦) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، ١/ ٤٢٣.

الحديث التاسع: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ التَّسْبِيحُ نِصْفُ الْمِيزَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ يَمْلَؤُهُ ...)، دُرسَ في إسماعيل بن عياش وأحاديثه عند الترمذي، الحديث الثامن عشر[1]، وهو من ضعيف حديثه، وكان أخرجه لبيان ضعفه.

الخلاصة: الأحاديث التسعة التي رواها الترمذي للأفريقي ستة أخرجها لبيان ضعفها وواحداً شاهداً، وآخر وحده في الباب، وثالثاً تعليقاً، منها أربعة حسنة بالمتابعات والشواهد.

- والخمسة أحاديث الباقية ضعيفة:

ثلاثة أحاديث علتها الراوي عنه، ويتفرد بها.

واثنان علتهما شيخه، أحدها ضَعْفُ شيخه التنوخي، والآخر جهالةُ شيخه.

ثانياً: مرويات الأفريقي عند أبي داود.

روى له أبو داود تسعة أحاديث.

الحديث الأول: (مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طُهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ)، سبق عند الترمذي الحديث الثاني[2]، وهو من ضعيف حديثه وعلته شيخه المجهول، وكان أخرجه وحده في الباب.

الحديث الثاني: في الطهارة، باب: في الرجل يصيب منها –أي الحائض- دون جماع، أخرجه متابعة في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ بْنِ غَانِمٍ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ غُرَابٍ قَالَ إِنَّ عَمَّةً لَهُ حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ قَالَتْ: (إِحْدَانَا تَحِيضُ وَلَيْسَ لَهَا وَلِزَوْجِهَا إِلاَّ فِرَاشٌ وَاحِدٌ قَالَتْ أُخْبِرُكِ بِمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ دَخَلَ فَمَضَى إِلَى مَسْجِدِهِ -قَالَ أبو داود تَعْنِي: مَسْجِدَ بَيْتِهِ- فَلَمْ يَنْصَرِفْ حَتَّى غَلَبَتْنِي عَيْنِي وَأَوْجَعَهُ الْبَرْدُ فَقَالَ ادْنِي مِنِّي فَقُلْتُ إِنِّي حَائِضٌ فَقَالَ وَإِنِ اكْشِفِي عَنْ فَخِذَيْكِ فَكَشَفْتُ فَخِذَيَّ فَوَضَعَ خَدَّهُ وَصَدْرَهُ عَلَى فَخِذِي وَحَنَيْتُ عَلَيْهِ حَتَّى دَفِئَ وَنَامَ)[3].

قلت: لـه متابع عنده بسند صحيح صدّر به الباب عن عائشة من طريق يحيى بن سعيد قال: ثنا جابر بن صبح، قال: سمعت خلاس بن عمرو يقول سمعت عائشة، به بنحوه[4].

وقد روي في الصحيحين[5] وغيرهما من حديث عائشة (أن النبي ﷺ إذا أراد شيئاً من إحدى أزواجه وهي حائض، أمرها أن تَتَّزِرُ في فور حيضتها ثم يباشرها، وكانت تقول: وأيكم يملك إربه كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه).

---

(١) انظر ص٠

(٢) انظر :ص٥٤٦

(٣) أبو داود، السنن، ١/ ٧٠، ح٢٧٠، والبخاري في الأدب المفرد، ص٥٥، ح١٢٠.

(٤) أبو داود، السنن، ١/ ٧٠، ح٢٦٩، والنسائي، المجتبى، ٢/ ٧٣، ح٧٧٣.

(٥) البخاري، الصحيح، ص٧٩، ح٣٠٢، ومسلم، الصحيح، ١/ ٢٤٢، ح٢٩٣.

قلت: وحديث الأفريقي فيه عمارة بن غراب تابعي مجهول غلط من عدّه صحابياً بل هو من السادسة[١] أي من الطبقة التي لم يثبت أنها لقيت أحداً من الصحابة[٢] وعمته مجهوله كذلك. رواه البيهقي[٣]، وابن عبد البر[٤]، ولم يطعنا فيه كعادتيهما في تضعيف حديث الأفريقي فيكون متنه حسناً وإن كان سنده ضعيفاً.

الحديث الثالث: (**قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ إِنَّ أَخَا صُدَاءٍ هُوَ أَذَّنَ وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ**)، سبق عند الترمذي، الحديث الثالث[٥]، وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه وحده في موضوعه.

الحديث الرابع: أخرجه في الصلاة، باب: الرجل يَؤُمُّ القوم وهم له كارهون، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ غَانِمٍ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ عَبْدٍ الْمَعَافِرِيِّ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: (**ثَلاثَةٌ لا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُمْ صَلاةً مَنْ تَقَدَّمَ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ وَرَجُلٌ أَتَى الصَّلاةَ دِبَارًا وَالدِّبَارُ أَنْ يَأْتِيَهَا بَعْدَ أَنْ تَفُوتَهُ وَرَجُلٌ اعْتَبَدَ مُحَرَّرَهُ**)[٦].

ورواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ عَنِ الإِفْرِيقِيِّ به بمثله[٧].

قلت: ضعفه الشافعي في الأم[٨]، وله شواهد صحيحة وأخرى حسنة من حديث ابن عباس[٩]، وأبي أمامة[١٠]، وقال البيهقي بعد أن رواه في السنن الصغرى: "ولهذا الحديث شواهد يتقوى بها"[١١].

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٠٩، ت٤٨٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٥.

(٣) السنن الكبرى، ١/ ٣١٣، ح١٤٠٠.

(٤) التمهيد، ٣/ ١٧٥.

(٥) انظر :ص٥٤٨

(٦) أبو داود، السنن، ١/ ١٦٢، ح٥٩٣.

(٧) السنن، ١/ ٣١١، ح٩٧٠.

(٨) الأم، ١/ ١٦٠.

(٩) ابن حبان، الصحيح، ٥/ ٥٣، ح١٧٥٧.

(١٠) الترمذي، الجامع، ٢/ ١٩٣، ح٣٦٠، وحسنه.

(١١) السنن الصغرى، ص٣٢٧، ح٥٦٥.

وهذه الشواهد تقوي المتن دون الإسناد فإن في الإسناد، غير الأفريقي شيخه عمران بن عبد المعافري وهو ضعيف[1]، ولم أقف له على متابع يقويه، فيكون هذا الحديث من ضعيف حديث الأفريقي، وهو من الأحاديث الستة التي تفرد برفعها، والله أعلم.

الحديث الخامس: (**إِذَا قَضَى الإِمَامُ الصَّلاةَ وَقَعَدَ فَأَحْدَثَ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلاتُهُ وَمَنْ كَانَ خَلْفَهُ مِمَّنْ أَتَمَّ الصَّلاةَ**) سبق عند الترمذي الحديث الرابع[2]، وهو من ضعيف حديثه، وكان أخرجه وحده في موضوعه.

الحديث السادس: (**إِنَّ أَسْرَعَ الدُّعَاءِ إِجَابَةً دَعْوَةُ غَائِبٍ لِغَائِبٍ**) سبق عند الترمذي الحديث الخامس[3]، وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث السابع: في الزكاة، باب: من يُعْطَى من الصدقة وحَدُّ الغنى، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ بْنِ غَانِمٍ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ نُعَيْمٍ الْحَضْرَمِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ الْحَارِثِ الصُّدَائِيَّ قَالَ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ فَبَايَعْتُهُ فَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلاً قَالَ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ أَعْطِنِي مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ: (**إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيٍّ وَلا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى حَكَمَ فِيهَا هُوَ فَجَزَّأَهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الأَجْزَاءِ أَعْطَيْتُكَ حَقَّكَ**)[4].

قلت: رواه الدارقطني[5] من طريق سفيان الثوري عن الأفريقي، والبيهقي[6] بسند أبي داود، ولم يتكلما عليه.

والطحاوي[7] من طريق ابن وهب عن الأفريقي، واحتج به.

ورواه غيرهم عن الأفريقي ولم أرَ للمتقدمين كلاماً فيه،غير أن المناوي نقل أنَّ الذهبي ضعفه بالأفريقي[8].ولم أقف على ذلك في ترجمة الأفريقي في كتب الذهبي.

قلت: هو من رواية الثقات عن الأفريقي، وليس هو من الأحاديث الستة التي تفرد بها.

فيكون من حسن حديثه مما رواه من كتابه والله أعلم.

---

(١) تقريب التهذيب، ص٤٣٠، ت٥١٦٠.

(٢)انظر :ص٦٧٤

(٣)انظر :ص٦٧٥

(٤) أبو داود، السنن، ٢/ ١١٧، ح١٦٣٠.

(٥) السنن، ٢/ ١٣٧، ح٩.

(٦) السنن الكبرى، ٤/ ١٧٣، ح٧٥٢٢، وسكت عنه.

(٧) شرح معاني الآثار، ٢/ ١٧.

(٨) انظر فيض القدير، ٢/ ٢٥٣.

الحديث الثامن: أخرجه في الفرائض، باب: ما جاء في تعليم الفرائض، ولم يخرج في الباب غيره، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ التَّنُوخِيِّ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ قَالَ: (**الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضْلٌ آيَةٌ مُحْكَمَةٌ أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ**)[1].

ورواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ عَنِ ابْنِ أَنْعُمٍ هُوَ الإِفْرِيقِيُّ به بمثله[2].

قلت: هذا من الأحاديث الستة التي قال الثوري فيها تفرد الأفريقي برفعها، ولم أقف له على متابعات تقويه.

وفي الباب حديث ابن عمر بنحو حديث ابن عمرو لكنه حديث منكر كما قال ابن عدي[3].

وحديث الأفريقي فيه شيخه التنوخي ضعيف، فيكون هذا مما أخطأ فيه من حفظه والله أعلم.

الحديث التاسع: أخرجه في كتاب الحمام، باب: ، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حدثنا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمَ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ قَالَ: (**إِنَّهَا سَتُفْتَحُ لَكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ وَسَتَجِدُونَ فِيهَا بُيُوتًا يُقَالُ لَهَا الْحَمَّامَاتُ فَلَا يَدْخُلَنَّهَا الرِّجَالُ إِلَّا بِالْأُزُرِ وَامْنَعُوهَا النِّسَاءَ إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نُفَسَاءَ**)[4].

ورواه ابن ماجه[5] قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ح وحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا خَالِي يَعْلَى وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ الإِفْرِيقِيِّ به بمثله إلا أن فيه **إِلَّا بِإِزَارٍ** بدل **بِالْأُزُرِ**.

قلت: هذا الحديث تفرد به الإفريقي، وفيه شيخه التنوخي وهو ضعيف كما سبق، ولم أقف له على متابعات ولا شواهد فيكون من ضعيف حديثه والله أعلم.

---

(١) أبو داود، السنن، ٣/ ١١٩، ح٢٨٨٥.

(٢) السنن، ١/ ٢١، ح٥٤.

(٣) الكامل، ١/ ١٧٥، وانظر ميزان الاعتدال، ١/ ٢١٧.

(٤) أبو داود، السنن، ٤/ ٣٩، ح٤٠١١.

(٥) السنن، ٢/ ٤٣٢، ح٣٧٤٨.

الخلاصة: الأحاديث التسعة التي رواها أبو داود للأفريقي، ثلاثة في باب الشواهد، وواحد متابعة، وخمسة لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها.

يحسن منها ثلاثة أحاديث بالمتابعات والشواهد وكأنها مما رواه من كتابه، والستة الباقية ضعيفة، وعِلَّتُها ضَعْفُ شيوخه أو جهالتهم:

- ثلاثة من روايته عن التنوخي وهو ضعيف.
- وواحد من روايته عن عمران بن عبد المعافري وهو ضعيف.
- واثنان جهالة شيخه.

ثالثاً: مرويات الأفريقي عن ابن ماجه.

روى له ابن ماجه أحد عشر حديثاً.

الحديث الأول: (**الْعِلْـمُ ثَلَاثَـةٌ فَمَـا وَرَاءَ ذَلِـكَ فَهُـوَ فَضْلٌ آيَةٌ مُحْكَمَةٌ أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ**)، سبق عن أبي داود الحديث الثامن[1] وهو من ضعيف حديثه عن شيخه التنوخي وهو ضعيف، وكان أخرجه وحده في موضوعه.

الحديث الثاني: في المقدمة، باب: فضل العلماء والحث على طلب العلم، أخرجه وحده في موضوعه، قال: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ هِلَالٍ الصَّوَّافُ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ الزِّبْرِقَانِ عَنْ بَكْرِ بْنِ خُنَيْسٍ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ مِنْ بَعْضِ حُجَرِهِ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ فَإِذَا هُوَ بِحَلْقَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ وَيَدْعُونَ اللَّهَ وَالْأُخْرَى يَتَعَلَّمُونَ وَيُعَلِّمُونَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ: (**كُلٌّ عَلَى خَيْرٍ هَؤُلَاءِ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ وَيَدْعُونَ اللَّهَ فَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهُمْ وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُمْ وَهَؤُلَاءِ يَتَعَلَّمُونَ وَإِنَّمَا بُعِثْتُ مُعَلِّمًا فَجَلَسَ مَعَهُمْ**)[2].

وروى هذا الحديث عند غير ابن ماجه من طريق الأفريقي، عن عبدالرحمن بن رافع، عن عبدالله بن عمرو به بنحوه، رواه الطيالسي من طريق ابن المبارك، عن الأفريقي، به بنحوه[3]، ورواه الدارمي من طريق عبد الله بن يزيد، عن الأفريقي، به بنحوه[4].

فيدل هذا على أن في رواية ابن ماجه خطأ، فالثقات رووه عن الأفريقي عن عبدالرحمن ابن رافع، وعبد الله بن يزيد ثقة[5] وعبد الرحمن بن رافع ضعيف[6].

---

(١) انظر :ص٥٥٦.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/ ٨٣، ح٢٢٩.

(٣) المسند، ص٢٩٨، ح٢٢٥١.

(٤) السنن، ١/ ١١١، ح٣٤٩.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٣٢٩، ت٣٧١٢.

(٦) المصدر نفسه، ص٣٤٠، ت٣٨٥٦.

وأما إسناد ابن ماجه ففيه داود بن الزبرقان متروك[1]، وفيه بكر بن خنيس ضعيف، وإن كان الحافظ قال فيه في التقريب صدوق له أغلاط[2]، إلا أنه ضعفه في الفتح[3] وتكاد تجمع أقوال النقاد على تضعيفه، وإن وثق فالتوثيق مصروف لجانب العدالة لا الضبط[4].

فيكون هذا الحديث ضعيفاً.

الحديث الثالث: (**مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى كُلِّ طُهْرٍ فَلَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَإِنَّمَا رَغِبْتُ فِي الْحَسَنَاتِ**)، سبق عند الترمذي الحديث الثاني[5]، وهو من ضعيف حديثه، وكان أخرجه وحده في الباب.

الحديث الرابع: (...**مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ**)، سبق عند الترمذي الحديث الثالث[6]، وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه وحده في موضوعه.

الحديث الخامس: (**ثَلاثَةٌ لا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلاةٌ**...)، سبق عند أبي داود الحديث الرابع[7]، وهو من ضعيف حديثه، وكان صدر به الباب وأخرج له شاهداً.

الحديث السادس: أخرجه في كتاب النكاح، باب: أفضل النساء، صدّر به الباب وأخرج له شواهد، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمَ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ قَالَ: (**إِنَّمَا الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَلَيْسَ مِنْ مَتَاعِ الدُّنْيَا شَيْءٌ أَفْضَلَ مِنَ الْمَرْأَةِ الصَّالِحَةِ**)[8].

قلت: له متابع عند مسلم وغيره من طريق شرحبيل بن شريك، أنه سمع أبا عبدالرحمن الحبلي يحدث عن عبد الله بن عمرو، به بنحوه[9]، ورواه الثوري عن الأفريقي[10]، فيكون هذا من حسان حديثه والله أعلم.

الحديث السابع: في النكاح، باب: تزويج ذات الدّين، أخرجه شاهداً في الباب.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٩٨، ت١٧٨٥.

(٢) المصدر نفسه، ص١٢٦، ت٧٣٩.

(٣) فتح الباري، ٩/ ٢٤٣.

(٤) انظر أقوال النقاد في ميزان الاعتدال، ٢/ ٥٩.

(٥) انظر :ص٥٤٦

(٦) انظر :ص٥٤٨

(٧)انظر :ص٥٤٤

(٨) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٩٦، ح١٨٥٥.

(٩) الصحيح، ٢/ ١٠٩٠، ح١٤٦٧.

(١٠) مسند عبد بن حميد، ص١٣٣، ح٣٢٧.

قـال: حَدَّثَنَا أَبو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُالرَّحْمَنِ الْمُحَارِبِيُّ وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ عَنِ الإِفْرِيقِيِّ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ: **(لا تُزَوِّجُوا النِّسَاءَ لِحُسْنِهِنَّ فَعَسَى حُسْنُهُنَّ أَنْ يُرْدِيَهُنَّ وَلا تُزَوِّجُوهُنَّ لأَمْوَالِهِنَّ فَعَسَى أَمْوَالُهُنَّ أَنْ تُطْغِيَهُنَّ وَلَكِنْ تَزَوَّجُوهُنَّ عَلَى الدِّينِ وَلأَمَةٌ خَرْمَاءُ سَوْدَاءُ ذَاتُ دِينٍ أَفْضَلُ)**[١].

قلت: هذا الحديث من رواية الأفريقي عن عبدالله بن يزيد وهو ثقة، وله شاهد صحيح من حديث أبي هريرة متفق عليه، وهو حديث **(تنكح المرأة أربع... الحديث)**[٢].

وسكت عنه البيهقي[٣] وابن حجر[٤] مع أن عادتهما تضعيف الأحاديث بالأفريقي، وليس هو من الأحاديث الستة التي تفرد برفعها، فيكون هذا مما رواه من كتابه، وهو حديث حسن والله أعلم.

الحديث الثامن: أخرجه في الأحكام، باب: ثلاثة من ادّان فيهن قضى الله عنه ولم يخرج في الباب غيره.

قـال: حَدَّثَـنَا أَبـو كُرَيْـبٍ حَدَّثَـنَا رِشْـدِينُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُالرَّحْمَنِ الْمُحَارِبِيُّ وَأَبو أُسَامَةَ وَجَعْفَـرُ بْنُ عَوْنٍ عَنِ ابْنِ أَنْعُمٍ قَالَ أَبو كُرَيْبٍ وَحَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ ابْنِ أَنْعُمٍ عَنْ عِمْرَانَ بْـنِ عَبْدٍ الْمَعَافِرِيِّ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ: **(إِنَّ الدَّيْنَ يُقْضَى مِـنْ صَاحِبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا مَاتَ إِلاَّ مَنْ يَدِينُ فِي ثَلاثِ خِلالٍ الرَّجُلُ تَضْعُفُ قُوَّتُهُ فِي سَبِيلِ اللَّـهِ فَيَسْـتَدِينُ يَتَقَوَّى بِـهِ لِعَـدُوِّ اللَّهِ وَعَدُوِّهِ وَرَجُلٌ يَمُوتُ عِنْدَهُ مُسْلِمٌ لا يَجِدُ مَا يُكَفِّنُهُ وَيُوَارِيهِ إِلاَّ بِدَيْنٍ وَرَجُلٌ خَافَ اللَّهَ عَلَى نَفْسِهِ الْعُزْبَةَ فَيَنْكِحُ خَشْيَةً عَلَى دِينِهِ فَإِنَّ اللَّهَ يَقْضِي عَنْ هَؤُلاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)**[٥].

قلـت: وهـذا الحديـث روي عـند عـبد بـن حميد[٦]، وإسحاق بن راهويه[٧]، من طريق عبدالرحمن بن زياد الأفريقي، عن عمران بن عبد المعافري، به بنحوه، وعمران بن عبد المعافري، ضعيف كما سبق.

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٩٧، ح١٨٥٩.

(٢) انظر صحيح مسلم، ٢/ ١٠٨٦، ح١٤٦٦.

(٣) السنن الكبرى، ٧/ ٨٠، ح١٣٢٤٧.

(٤) انظر فتح الباري، ٩/ ١٣٥، والتلخيص الحبير، ٣/ ١٤٦.

(٥) ابن ماجه، ٢/ ٨١٤، ح٢٤٣٥.

(٦) المسند، ص١٣٨، ص٣٤٩.

(٧) المسند، ٢/ ٤٨٥، ص١٠٦٤.

وقد روي هذا المتن من حديث أبي هريرة بلفظ: (**ثلاثة حق على الله عونهم**) إلا أن الثاني (**مكاتب يريد الأداء**)، ولم يذكر (**رجل يموت عنده مسلمٌ...**)[1].

فيكون هذا من ضعيف حديثه والله أعلم.

الحديث التاسع: أخرجه في الديات، باب: الحامل يجب عليها القود، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ عَنِ ابْنِ أَنْعُمَ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَشَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ قَالَ: (**الْمَرْأَةُ إِذَا قَتَلَتْ عَمْدًا لا تُقْتَلُ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلاً وَحَتَّى تُكَفِّلَ وَلَدَهَا وَإِنْ زَنَتْ لَمْ تُرْجَمْ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا وَحَتَّى تُكَفِّلَ وَلَدَهَا**)[2].

وقد روي عن الأفريقي من طريق أخرى، من طريق رشدين بن سعد، عن عبدالرحمن بن زياد بن أنعم، عن عتبة بن حميد، عن عبادة بن نسي، به بنحوه. زاد في سنده عتبة بن حميد[3].

قلت: في كلا الإسنادين الراوي عن الأفريقي ضعيف، ومع ذلك فقد اختلافا على الأفريقي في إسناده، ولبعض المتن شاهد صحيح وهو ما يتعلق بشأن الزنى، وهو حديث المرأة الجهنية المشهور[4].

الحديث العاشر: في اللباس، باب: لبس الحرير والذهب للنساء، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنِ الإِفْرِيقِيِّ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ وَفِي إِحْدَى يَدَيْهِ ثَوْبٌ مِنْ حَرِيرٍ وَفِي الأُخْرَى ذَهَبٌ فَقَالَ: (**إِنَّ هَذَيْنِ مُحَرَّمٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي حِلٌّ لإِنَاثِهِمْ**)[5].

قلت: لم أقف له على متابعات، وفيه عبد الرحمن بن رافع ضعيف كما سبق.

والمتن له شاهد حسن من حديث علي، رواه ابن ماجه[6] في صدر الباب وهو عند ابن حبان[7] وغيره، وحَسَّنَه الحافظ في التلخيص[8]، فيكون هذا من ضعيف حديثه لحال شيخه التنوخي عبد الرحمن بن رافع، وإن كان للمتن شاهداً.

---

(١) الجامع، ٤/ ١٨٤، ح١٦٥٥ وحسنه.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٨٩٨، ح٢٦٩٤. ومعنى الحديث أنها لا تحد ولا يقام عليها القصاص بالقتل حتى يفطم ولدها. ابن عبدالبر، التمهيد، ٢٤/ ١٣٤.

(٣) الطبراني، مسند الشاميين، ٣/ ٢٧٤، ح٢٢٤٥، وانظر المعجم الكبير، ٢٠/ ٧٢، ح١٣٥.

(٤) انظر صحيح مسلم، ٣/ ١٣٢٤، ح١٦٩٥، والترمذي في الجامع، ٤/ ٤٢، ح١٤٣٥، وقال حسن صحيح.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١١٩٠، ح٣٥٩٧.

(٦) المصدر نفسه، ٢/ ١١٨٩، ح٣٥٩٥.

(٧) الصحيح، ١٢/ ٢٥٠، ح٥٤٣٤.

(٨) التلخيص الحبير، ١/ ٥٤.

الحديث الحادي عشر: (تُفْتَحُ لَكُمْ أَرْضُ الْأَعَاجِمِ وَسَتَجِدُونَ فِيهَا بُيُوتًا يُقَالُ لَهَا الْحَمَّامَاتُ ... الحديث) سبق عند أبي داود الحديث التاسع[1]، وهو من ضعيف حديثه، وكان صدّر به الباب وأخرج له شواهد.

الخلاصة: الأحاديث الإحدى عشر التي رواها ابن ماجه للإفريقي اثنان في باب الشواهد، وستة لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها، وثلاثة صدّر بها أبوابها وأخرج لها شواهد، يحسن منها ثلاثة أحاديث بالمتابعات والشواهد، والثمانية الأحاديث الباقية ضعيفة.

- ثلاثة من روايته عن التنوخي وهو ضعيف.
- واثنان من روايته عن عمران بن عبد المعافري وهو ضعيف.
- وواحد شيخه مجهول.
- واثنان علتهما الراوي عنه.

رابعاً: خلاصة مرويات الأفريقي في الكتب الستة.

روى أحاديث الأفريقي من أصحاب الكتب الستة الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه وبلغ مجموع ما أخرجوه له بالمكرر تسعة وعشرين حديثاً.

- أخرج الترمذي له تسعة أحاديث، ومثله أبو داود، وأحد عشر حديثاً أخرجها ابن ماجه.
- يحسن من هذه الأحاديث بالمتابعات والشواهد بما يشير إلى أنه رواها من كتابه أحد عشر حديثاً.
  - أربعة عند الترمذي، ومثلها عند أبي داود، وثلاثة عند ابن ماجه.
- وثمانية عشر حديثاً ضعيفاً:
  - سبعة أحاديث من روايته عن التنوخي، أحدها عند الترمذي، وثلاثة عند أبي داود، ومثلها عند ابن ماجه.
  - وثلاثة من روايته عن المعافري، اثنان عند ابن ماجه وواحد عند أبي داود.
  - وثلاثة جهالة شيوخه، أحدها عند الترمذي ومثله أبو داود وابن ماجه.
  - وخمسة أحاديث علتها من الراوي عنه، ثلاثة عند الترمذي، واثنان عند ابن ماجه.

---

(١) انظر: ص٥٥٧

المبحث الخامس: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين في روايتهم من كتبهم

تضمن هذا الفصل أربعة رواة وهم:

١. إسحاق الفروي ٢. سليمان بن قرم
٣. عبد الله بن صالح كاتب الليث ٤. عبد الرحمن بن زياد الأفريقي

وقد أخرج أحاديث هؤلاء الرواة البخاري والترمذي وأبو داود وابن ماجه، على تفاوت بينهم في عدد الرواة الذين أخرجوها لهم وعدد الأحاديث التي أخرجوها لهم، وكيفية إخراج أحاديثهم.

ولم يخرج مسلم ولا النسائي لهم شيئاً.

أما من حيث عدد الرواة والمرويات:

- **فالبخاري:** أخرج لثلاثة رواة، وهم: إسحاق الفروي، وسليمان بن قرم، وكاتب الليث. ومجموع ما أخرج لهم أربعة عشر حديثاً، ثلاثة لإسحاق، ومثلها لسليمان، وتسعة لكاتب الليث.
  - مع ملاحظة أن إسحاق وكاتب الليث من شيوخه.
- **والترمذي:** أخرج لهم جميعاً، وبلغ مجموع رواياتهم عنده عشرون حديثاً، تسعة لعبد الرحمن الأفريقي، وسبعة لكاتب الليث، وثلاثة لسليمان، وواحد لإسحاق.
  - مع ملاحظة أنه قال في الأفريقي: "ضعيف عند أهل الحديث ورأيت محمداً يقوي أمره".
- **وأبو داود** أخرج لثلاثة هم: إسحاق وسليمان والأفريقي، وبلغ مجموع ما أخرجه لهم، أحد عشر حديثاً: تسعة للأفريقي، وحديثاً لإسحاق وآخر لسليمان.
- **وابن ماجه** أخرج لثلاثة: إسحاق وكاتب الليث والإفريقي (وبلغ مجموع ما أخرجه لهم ثمانية عشر حديثاً، أحد عشر للأفريقي، وأربعة لكاتب الليث وثلاثة لإسحاق.
  - ويلحظ هنا إقلالهم في الجملة من إخراج أحاديث هؤلاء الرواة، فأكثر ما أخرج البخاري لكاتب الليث تسعة أحاديث، وأكثر ما أخرج الترمذي وأبو داود وابن ماجه للأفريقي، الترمذي سبعة، وأبو داود تسعة، وابن ماجه أحد عشر.

وأما من حيث كيفية الإخراج:

- **فالبخاري** أكثر عنهم تعليقاً حيث بلغ عدد الأحاديث التي علقها لهم عشرة أحاديث من أربعة عشر بنسبة (٧١,٤%)، وثلاثة صدر بها أبوابها وأخرج لها متابعات أو شواهد بنسبة (٢١,٤%) وواحد مقروناً، ودلت صورة هذه الأحاديث جميعاً أن البخاري انتقاها لهم من كتبهم أي أنها جميعاً على هيئة التوثيق النسبي.

- **أمـا الترمـذي**: فأكـثر ما أخرج حديثهم لبيان ضعفه، حيث بلغ عدد ما أخرجه على هذا الوصف ثمانية أحاديث من عشرين بنسبة (٤٠%).
  - ثم ما أخرجه حيث لم يجد في الباب غيره وعددها خمسة أحاديث بنسبة (٢٥%).
  - ثم ما أخرجه في باب المتابعات والشواهد وعددها أربعة أحاديث ثلاثة شواهد وواحد متابعة بنسبة (٢٠%).
  - ثـم مـا أخـرجه تعليقاً وهما حديثان بنسبة (١٠%) وباستثناء ما أخرجه لبيان ضعفه، فإن باقي الأحاديث تدل صورتها على أنها مما رووه من كتبهم من مقبول حديثهم.
- **وأبو داود** أكثر ما يخرج عنهم حيث لا يجد في الباب غيرها وعدد الأحاديث التي أخرجها عـلى هـذا الوصـف سـتة أحاديث من أحد عشر بنسبة (٥٤,٥%)، منها خمسة أحاديث ضعيفة.
  - ثـم مـا رواه في بـاب الشـواهد والمتابعات، وعددها خمسة، ثلاثة شواهد واثنان متابعة بنسبة (٤٥,٥%).
  - تدل صورة هذه الأحاديث بالجملة على أنه انتقى منها حيث كان منها خمسة من مقبول حديثهم كأنها مما رووه من كتبهم.
- **وابـن ماجه** أكثر ما يخرج عنهـم حيث لا يجد في الباب غيرها وأخرج بهذا الوصف نصف الأحاديـث الـتي أخـرجها لهـم وهـي تسـعة أحاديـث مـن ثمانـية عشـر، بنسـبة (٥٠%).
  - ثـم أخـرجه في بـاب المتابعات والشواهد خمسة أحاديث، أربعة شواهد وواحد متابعة بنسبة (٢٧,٨%)، منها أربعة ضعيفة.
  - ثم ما صدّر به الباب وأخرج له شواهد وهي أربعة أحاديث بنسبة (٢٢,٢%).
  - **فيـلحظ** بالمقارنـة بيـنهم أن الـبخاري أكـثر عـنهم تعلـيقاً، والترمذي أكثر عنهم لبيان ضعفها، وأبو داود وابن ماجه حيث لا يجدان في الباب غير أحاديثهم.
  - **ويـلحظ** هنا أن أبا داود أكثر ما يخرج أحاديثهم الضعيفة غير التي يخرجها لبيان ضعفها ما أخرجه حيث لا يجد في الباب غيرها.
  - وابن ماجه مثله، وما كان منها في باب المتابعات والشواهد.

ينظر الجدول رقم (٥) للتوضيح.

الجدول رقم (٣)

الفصل الثالث

الضعفاء الموثقون في بلد معين وعددهم ستة

		إبراز التوثيق النسبي								منهجية الإخراج							
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١.	[illegible]	١	٢	٢	−	−	−	−	−	٢	−	−	−	−	−	−	−
				%١٠٠						%١٠٠							
٢.	[illegible]	١	٢	٢							٢						
				%١٠٠							%١٠٠						
٣.	[illegible]	١	٢	−	−	−	١	١	−	−	١	−	١				
							%٥٠	%٥٠	%٥٠		%٥٠		%٥٠				
٤.	[illegible]	٦	٥٩	٢٥	١	٥	٧	١٠	١١منه أو من غيره	٢	٦	٢	١٦	٢	١٠	٢١	−
				%٤٢,٤	%١,٧	%٨,٥	%١١,٩	%١٧	%١٨,٥	%٣,٤	%١٠,٢	%٣,٤	%٢٧,١	%٣,٤	%١٧	%٣٥,٦	−
٥.	[illegible]	٣	٣٨	٢٣	٥	٣	٣	٣	١	٢	٢٣	١	−	−	٤	٨	−
				%٦٠,٥	%١٣,٢	%٧,٩	%٧,٩	%٧,٩	%٢,٦	%٥,٣	%٦٠,٥	%٢,٦	−	−	%١٠,٥	%٢١,١	−
٦.	[illegible]	٦	٧٣	٢٩	−	٥	١٣	١٧	٩	٣	٤٧	٣	−	−	٧	١٣	−
				%٢٨	−	%٦,٩	%١٧,٨	%٢٣,٣	%١٢,٣	%٤,١	%٦٤,٤	%٤,١	−	−	%٩,٦	%١٧,٨	−

الفصل الخامس

دراسة شروط الأئمة الستة من خلال ما تبين من منهجهم في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبيا

المبحث الأول: دراسة شرط الإمام البخاري.

المبحث الثاني: دراسة شرط الإمام مسلم.

المبحث الثالث: دراسة شرط الإمام النسائي.

المبحث الرابع: دراسة شرط الإمام الترمذي.

المبحث الخامس: دراسة شرط الإمام أبي داود.

المبحث السادس: دراسة شرط الإمام ابن ماجه.

تمهيد:

المقصود بشروط الإئمة هنا: مناهجهم في كيفية اختيار الأحاديث لتخريجها في كتبهم وعن التزامهم في ذلك، وتلتحق بذلك أغراضهم وأهدافهم في تصانيفهم[1].

وقد صرّح المقدسي أنه لم يُنقل عن واحدٍ من الأئمة الستة أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي على الشرط الفلاني، وإنما يُعرف من سبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم[2].

وأفاد الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة أنّ هذا الكلام ليس على عمومه، فإن جل هؤلاء الأئمة قد أُثرت عنهم كلمات متفرقة، تخبر عن موضوع كتبهم ومنهجهم فيها، بل إن الإمام مسلم رحمه الله تعالى أبان عن منهجه في مقدمة صحيحه الحافلة الهامة، وكذا أبو داود رحمه الله تعالى في رسالته لأهل مكة، وفي العلل الصغير للإمام الترمذي رحمه الله تعالى كثيرٌ مما يؤخذ منه منهجه وشرطه، وقد يعرف ذلك بالنظر في أسماء كتب بعضهم، فاسما الصحيحين واسم جامع الترمذي التي سموا بها كتبهم تدل بالجملة على شروطهم ومناهجهم في كتبهم[3].

وكان تقسيم الحازمي للرواة على طبقات خمس أساساً أُعتمد عليه في الحديث عن شروط الأئمة.

قال الحازمي: ثم اعلم أن لهؤلاء الأئمة مذاهب في كيفية استنباط مخارج الحديث، نشير إليها على سبيل الإيجاز، وذلك أن مذهب من خرّج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات.

وهذا بابٌ فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن رواي الأصل ومراتب مداركهم، ولتوضيح ذلك بمثال، وهو أن يعلم مثلاً أن أصحاب الزهري على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت.

فمن كان في (الطبقة الأولى) فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري و(الطبقة الثانية) شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول ملازمة

---

(١) أبو غدّة، تعليقه على شروط الأئمة الستة، ص٥٨، مطبوع مع رسالة أبي داود وشروط الأئمة الخمسة.

(٢) شروط الأئمة الستة، ص٨٥.

(٣) أبو غدّة، تعليقه على شروط الأئمة الستة، ص٥٨.

للزهري، حتى كان فيهم من يزامله في السفر ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم.

و(الطبقة الثالثة) جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهم شرط أبي داود والنسائي.

و(الطبقة الرابعة) قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري، لأنهم لم يصاحبوا الزهري كثيراً وهم من شرط أبي عيسى الترمذي.

و(الطبقة الخامسة) نفر من الضعفاء والمجهولين، لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد، وهم عند أبي داود فمن دونه، فأما عند الشيخين فلا[1].

إلا أنه ينبغي الإشارة إلى ما ذكره الحافظ ابن حجر بشأن هذه الطبقات أنها في حق المكثرين فقط حيث قال: "وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقاً، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً، وهذا المثال الذي ذكرناه هو في حق المكثرين... فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرد به كيحيى بن سعيد الأنصاري، ومنهم لم يقو الاعتماد عليه فأخرجا له ما شاركا فيه غيره، وهو الأكثر"[2].

أما ابن منده فقد قسم الرواة إلى ثلاث طبقات من حيث القبول والرد:

الأولى: أهل المعرفة والصحيح وهؤلاء هم البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي، وبعلمهم يحتج على سائر الناس وهم الطبقة المقبولة باتفاق.

الثانية: وهم الذين قبلهم جماعة من أهل المعرفة والتمييز، وردهم آخرون ومَثّل لهم بمحمد بن مسلم بن تدرس وسهيل بن أبي صالح والعلاء بن عبد الرحمن وغيرهم في جماعة يكثر تعدادهم لكثرتهم أخرج عنهم البخاري وتركهم مسلم أو أخرج عنهم مسلم وتركهم البخاري لكلام في حديثه أو غلو في مذهبه، وهؤلاء هم شرط النسائي وأبي داود وجميع من أخذ طريقهم في الحديث...".

---

(١) شروط الأئمة الخمسة، ص١٥٠-١٥٤.

(٢) هدي الساري، ص١٠.

والطبقة الثالثة: وهي المتروكة باتفاق من البخاري ومسلم وغيرهما لأحوال شتى، هذه الطبقة متروكة إما لكثرة الوهم في حديثهم، أو لسوء حفظهم، أو لعلة دخلت عليهم فاضطربوا في الروايات، أو الجهالة فيهم أو للتهمة الواقعة عليهم، أو لشهرتهم بالكذب وهم –وذكر منهم ممن درس في هذه الرسالة– ليث بن أبي سليم، مجالد بن سعيد، الحارث الأعور، يزيد بن أبان الرقاشي، موسى بن عبيدة. ثم قال: وقد اقتصرنا على ذكر جماعة منهم وملنا إلى الإيجاز والاختصار وبالله التوفيق[1].

ولدراسة شروط هؤلاء الأئمة من خلال ما تبين من منهجهم في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً قمت بعمل جداول تبين خلاصة منهج الأئمة في الراوية عن الضعفاء الموثقين نسبياً، وتبرز مراعاتهم لجانب التوثيق النسبي في الراوي، الأمر الذي من شأنه إبراز منهجهم النقدي.

(١) ابن مندة، شروط الأئمة، ص٧٣-٨٥. ويشار هنا إلى أن هذا التقسيم يخلط بين المصنفين والرواة، إذ الطبقة الأولى عنده هم المصنفون إلاّ إذا أراد التمثيل بهم لمن هو في مثل علمهم من الرواة كشعبة والثوري والزهري وغيرهم.

المبحث الأول

دراسة شرط الإمام البخاري من خلال ما تبين من إخراجه أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً.

المبحث الأول: دراسة شرط الإمام البخاري من خلال ما تبين من إخراجه أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً.

لم ينص الإمام البخاري على شرطه صراحة، ولكن يمكن الاستفادة من تسمية كتابه، وسبر أحاديثه للكشف عن شرطه.

أما اسم كتابه فهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه[1]، فيتضح من تسميته لكتابه أنه يشترط أن يكون ما يخرجه فيه من أحاديث مسنداً صحيحاً، فإذا أخرج أحاديث على غير هذين الوصفين تكون ليست على شرطه، ويكون إنما أخرجها لأغراض أخرى ليس الآن موضع بسطها.

وأما معرفة شرطه بالسبر فيستفاد ممن سبر حديثه وقرر أن غاية مقصده إخراج أحاديث الطبقة الأولى وهي التي جمعت بين الحفظ والإتقان وطول الملازمة للشيخ، وقد يخرج عن أعيان الطبقة الثانية[2].

وقد بين ابن حجر أن أكثر ما يخرج عن أعيان الثانية تعليقاً، وربما أخرج اليسير من أحاديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً[3].

وبالنظر في الجدول المرفق لبيان خلاصة منهج البخاري، وبتتبع أقوال البخاري في هؤلاء الرواة الضعفاء الموثقين نسبياً ممن أخرج لهم، تتضح الأمور الآتية:

أولاً: الرواة التسعة الذين أخرج لهم في صحيحه تكلم في ثلاثة منهم وهم:

١. يحيى الضحاك، نقل عن أحمد قوله: أما سماعه من الأوزاعي فلا يدفع.

قلت: وقد تُكلم في سماعه من الأوزاعي كما سبق، وهذا النقل يظهر لنا اختيار البخاري لرأي شيخه أحمد بن حنبل، والحديث الواحد الذي أخرجه له تعليقاً متابعة من روايته عن الأوزاعي، وبالمتابعات ظهر أنه ثابت عن الأوزاعي من طرق أخرى.

---

(١) انظر: هدي السادري، ص١٦، مطبوع مع فتح الباري، طبعة بيت الأفكار الدولية.

(٢) الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، ص١٥١.

(٣) هدي الساري، ص١٠.

٢. زهير بن محمد، وثقه في روايته في العراق وضعف روايته في الشام، ونقل عن شيخه الإمام احمد أن زهير بن محمد في الشام كأنه آخر لكثرة مناكيره.

قلت: وقد أخرج له حديثين من روايته في العراق، في المتابعات.

٣. ليث بن أبي سليم، قال: صدوق وربما يهم في الشيء، ثم نقل قوله شيخه أحمد: ليث لا يفرح بحديثه يرفع أشياء لا يرفعها غيرها، وكأنه يقول، أنّ وهمه هو في رفعه أشياء لا يرفعها غيره.

والحديثان اللذان أخرجهما له تعليقاً متابعة، ظهر بالمتابعات أنه لم يتفرد بهما.

ثانياً: ثلاثة رواة آخرين من الذين أخرج لهم هم من شيوخه وهم:

- إسماعيل بن أبي أويس.
- إسحاق الفروي.
- عبدالله بن صالح كاتب الليث، وهم جميعاً أصحاب كتب، وهم شيوخه وهو أعرف بحالهم.
- أما ابن أبي أويس، فلقد اعتمده وأكثر من إخراج حديثه وذلك لأن البخاري انتقى من كتب اسماعيل ومع ذلك فقد تأكد من صحة انتقائه بثبوت هذه الأحاديث غالباً من طرق أخرى عنده. حيث بلغ عدد الأحاديث التي أخرجها له وهي عنده من طرق أخرى في الصحيح "٢٠٨" من "٢٢٣" وثلاثة عشر لها متابعات عند غيره، ولم ينفرد إلا بحديثين اثنين فقط.

وأما إسحاق الفروي وعبد الله بن صالح فلم يخرج لهما إلا تعليقاً متابعة، ولم يكثر عنهما، ويظهر من المتابعات التي أخرجها أن هذه الأحاديث انتقاها من كتبهم والله أعلم.

ثالثاً: باستثناء ابن أبي أويس، فإن البخاري لم يعتمد هؤلاء في الأصول إنما في المتابعات:

ولم يخرج أحاديثهم موصوله إلا زهير بن محمد أخرج له حديثين متابعة بأسانيدهما، أما أحاديث الآخرين فأخرجها تعليقاً متابعة.

رابعاً: وأحاديث هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً أخرجها على هيئة التوثيق النسبي بنسبة (٩٨,٨٪) من مجموع ما أخرج لهم.

وهذا بدوره يرفع من مكانة أحاديث هؤلاء الرواة، ولا يعاب عليه في ذلك شيء لأنه أخرج لهم ما ضبطوا وحفظوا.

خامساً: لم يكثر الإمام البخاري عن هؤلاء مع أنه روى أحاديثهم تعليقاً، إلا ما كان منه في إسماعيل بن أبي أويس لأنه انتخب من أصوله.

بـذا يظهر أن الإمام البخاري انتقى من أحاديث هؤلاء الضعفاء مع أنه أخرجها تعليقاً، مما يؤكد عمق منهجه النقدي وإمامته في هذا الباب، وأنه بهذا الوصف يعلق لأصحاب الطبقة الرابعة عند الحازمي[1]، والثالثة عند ابن منده، ولا يعتبر هذا بحال قدحاً فيما شرطه في تسمية كتابه من إخراجه الصحيح مسنداً، فإنه لم يخرج لهؤلاء مسنداً إلا حديثين في باب المتابعات والشواهد، ويخرج لهم مع ذلك تعليقاً منتقياً من أحاديثهم.

(١) وقد أكد ذلك د. أمين القضاة وشرف القضاة في بحثهما قياس شرط البخاري في الطبقات، انظر مجلة دراسة العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، المجلد الحادي والعشرون، (١)، العدد الخامس، ١٩٩٤، ص١٣٥.

المصنف: البخاري

[illegible]	[illegible]	إبراز التوثيق النسبي							منهجية الإخراج							
		[illegible]	[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
				[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]								
.١	هشام بن سعد	٢	١	–	–	–	١	–	–	–	٢	–	–	–	–	–
.٢	يحيى بن الضحاك	١	١	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–
.٣	إسماعيل بن أبي أويس	٢٣١	٢٣١	–	–	–	–	–	–	–	٨	–	–	٢٠٨	١٥	–
.٤	عبيدة بن معتب	١	–	–	–	١	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–
.٥	زهير بن محمد	٢	٢	–	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	–	–	–
.٦	ليث بن أبي سليم	٢	١	–	–	١	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	–
.٧	إسحاق الفروي	٣	٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٢	–	–
.٨	سليمان بن فرح	٢	٢	–	–	–	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	
.٩	عبد الله بن صالح	٩	٩	–	–	–	–	–	–	–	٨	–	–	١	–	–
.١٠	المجموع	٢٥٣	٢٥٠	–	–	٢	١	–	٢	–	٢٤	–	١	٢١١	١٥	–
	النسبة	%١٠٠	%٩٨,٨	–	–	%٠,٨	%٠,٤	–	%٠,٨	–	%٩,٥	–	%٠,٤	%٨٣,٣	%٦	–

المبحث الثاني

دراسة شرط الإمام مسلم
من خلال ما تبين من منهجه في
الراوية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

المبحث الثاني: دراسة شرط الإمام مسلم من خلال ما تبين من منهجه في الراوية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

أما الإمام مسلم فمن مقدمته الحافلة، واسم كتابه، مع سبر أحاديثه يمكن إعطاء صوره واضحة عن شرطه.

أما في المقدمة فقد صرّح بشرطه حيث قال: ثم إنا إن شاء الله، مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه، على شريطة سوف أذكرها لك. وهو إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس، على غير تكرار، إلا أن يأتي موضعٌ لا يستغنى فيه عن ترداد حديثه فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد، لعلةٍ تكون هناك، لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه، يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن. ولكن تفصيله ربما عسر من جملته، فإعادته بهيئته، إذا ضاق ذلك، أسلم.

فأما ما وجدنا بداً من إعادته بجملته، من غير حاجة منا إليه، فلا نتولى فعله إن شاء الله تعالى.

فأما القسم الأول، فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى، من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم.

فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حُمّال الآثار ونقّال الأخبار... فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم. كعبدالله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد... وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار[1].

---

(١) مسلم، الصحيح، ١/ ٥٤-٥٦.

المصنف: مسلم

إبراز التوثيق النسبي | منهجية الإخراج

الرقم	اسم الراوي	عدد أحاديثه	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١.	قرة بن عبد الرحمن	١	–	–	١	–	–	–	–	–	١	–	–	–
٢.	مجالد بن سعد	١	١	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–
٣.	هشام بن سعد	١١	٧	–	٤	–	١١	–	–	–	–	–	–	–
٤.	إسماعيل بن أبي أويس	٧	١	–	٦	–	٧	–	–	–	–	–	–	–
٥.	علي بن زيد	١	١	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–
٦.	زهير بن محمد	٢	٢	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	–	–
٧.	ليث بن أبي سليم	١	١	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–
٨.	المجموع	٢٤	١٣	–	١١	–	١٨	٢	–	–	٤	–	–	–
	النسبة	%١٠٠	%٥٤,٢	–	%٤٥,٨	–	%٧٥	%٨,٣	–	–	%١٦,٧	–	–	–

المبحث الثالث

دراسة شرط النسائي
من خلال ما تبين من منهجه في
الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

المبحث الثالث: دراسة شرط النسائي من خلال ما تبين من منهجه في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

أما النسائي فقد نُقل عنه أنه قال: لما عزمت على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم[1].

قلت: فيظهر من هذا القول شدّة انتقاء أبي عبد الرحمن لرجاله، فإنه ترك رجالاً لأنه كان في قلبه بعض شيء منهم.

وأكد هذه النظرة في النسائي أبو القاسم الزنجاني حيث سئل عن راوٍ فوثقه فقيل له إن النسائي ضعفه، فقال: إن لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم[2].

ولذا قيل: من يصبر على ما يصبر عليه النسائي كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث بها وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة[3].

وقال الحازمي: شرط النسائي أن يخرج أحاديث الطبقة الثالثة وهم من كان عنده حفظ وإتقان وطول ملازمة للشيخ إلا انه لم يسلم من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول.

ومثل لهؤلاء بسفيان بن حسين، وعبد الله بن عمر العمري، وزمعة بن صالح المكي وغيره[4].

وذكر ابن منده أنه يخرج لكل من لم يجمع على تركه[5].

وبالنظر في الجدول المرفق لبيان منهج النسائي في الرواية عنهم، واعتباره للتوثيق النسبي فيهم، وتتبع أقواله النقدية، يتضح ما يلي:

---

(١) شروط الأئمة الستة، ص١٠٤.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٥.

(٣) المصدر نفسه، ص١٠٥.

(٤) شروط الأئمة الخمسة، ص١٥١.

(٥) شروط الأئمة، ص٧٨. قلت: وقد فسر أن معنى من لم يجمع على تركه: اي من لم يجمع القطان وابن مهدي على تركه.

أولاً: جميع من أخرج لهم النسائي تكلم فيهم ضعفهم، إلا الحارث الأعور ضعفه في رواية ووثقه في أخرى، وإسماعيل بن عياش، قال صالح في حديث أهل الشام وأطلق القول بأنه ضعيف، وكثير الخطأ في روايات أخرى.

ثانياً: مع ندرة إخراجه أحاديث هؤلاء القوم، إذ لم يخرج لهم إلا سبعة أحاديث اثنان منهما في السنن الكبرى، فإنه أخرج منها ثلاثة لبيان ضعفها وواحداً مقروناً، وثلاثة في المتابعات والشواهد.

ثالثاً: لم يتضح جلياً التوثيق النسبي عنده لندرة الأحاديث التي خرّجها، ولإطلاقه القول بضعفهم بذا يظهر أن النسائي يترك الراوي الذي تَكلّم فيه فلا يخرج له، وبهذا المقدار لا يظهر لي كيف أن النسائي يخرج أحاديث من لم يجمع على تركه، كما سبق وذكر ابن منده عنه بل إنه يترك حديث من كان في قلبه شيء منه كما ذكر هو.

المصنف: النسائي

إبراز التوثيق النسبي

م	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]	
				[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١.	الحارث الأعور	١	١	–	–	–	–	–
٢.	هشام بن سعد	١	–	–	–	١	–	–
٣.	علي بن زيد	٢	–	–	–	–	٢	–
٤.	إسماعيل بن عياش	٢	–	–	–	١	١	–
٥.	المجموع	٦	١	–		٢	٣	
	النسبة	%١٠٠	%١٧	–		%٣٣	%٥٠	

منهجية الإخراج

م	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١.	–	١	–	–	–	–	–	–
٢.	–	–	–	–	١	–	–	–
٣.	–	–	–	٢	–	–	–	–
٤.	١	١	–	١	–	–	–	–
٥. المجموع	–	٢	–	٣	١	–	–	–
النسبة	–	%٣٣	–	%٥٠	%١٧	–	–	–

المبحث الرابع

دراسة شرط الترمذي
من خلال ما تبين من منهجه في
إخراج أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً

المصنف: الترمذي

إبراز التوثيق النسبي — منهجية الإخراج

م	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
				[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]								
١.	أيوب بن سويد	١	—	١	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—
٢.	الحارث الأعور	٢١	١٥	٢	٤	—	—	—	—	٤	٢	٣	—	—	٧	٥
٣.	الخليل بن مرّة	٢	—	—	—	—	٢	—	—	—	—	٢	—	—	—	—
٤.	قرّة بن عبد الرحمن	٣	٣	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	—	—	١	—
٥.	المثنى بن الصباح	٥	٣	٢	—	—	—	—	—	—	—	٤	—	١	—	—
٦.	مجالد بن سعيد	٢٠	١٣	٤	—	١	٢	—	٥	٢	—	١	١	٣	٨	—
٧.	هشام بن سعد	١٢	٥	١	—	٣	١	٢	—	٥	١	—	—	١	٥	—
٨.	يزيد بن أبان	٥	١	٤	—	—	—	—	—	١	—	٢	—	—	٢	—
٩.	إسماعيل بن أبي أويس	٥	٢	—	—	٣	—	—	—	٢	١	—	—	٢	—	—
١٠.	داود بن يزيد	٤	٤	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	٣	—
١١.	عبيدة بن معتب	٣	—	—	—	٢	١	—	—	—	١	١	—	—	١	—
١٢.	علي بن زيد	٢٥	٨	١	—	١٦	—	—	٤	٨	—	—	١	٢	١٠	—
١٣.	يزيد بن سنان	٥	٢	—	—	—	٣	—	—	٢	—	—	—	—	٣	—
١٤.	إسماعيل بن عياش	٢٢	١٢	—	—	٣	٧	—	١	٣	١	٣	—	٦	٨	—
١٥.	أيوب بن عتبة	١	١	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—
١٦.	زهير بن محمد	٩	٥	—	—	١	٣	—	—	١	—	٢	—	٢	٤	—
١٧.	الفرج بن فضالة	٢	—	—	١	—	—	١	—	—	—	٢	—	—	—	—
١٨.	محمد بن حميد	٢٤	٧	—	٤	٣	١٠	أو غيره	١	٢	—	٨	٢	٢	٩	—
١٩.	معاوية بن يحيى	١	—	١	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—

المصنف: الترمذي

إبراز التوثيق النسبي — نهجية الإخراج

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٢٠.	جابر الجعفي	٥	٢	–	–	–	٣ أو غيره		–	١	–	٢	–	١	–	–
٢١.	إسحاق الفروي	١	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٢٢.	سليمان بن قرم	٣	٢	١	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	٢	–
٢٣.	عبدالله بن صالح	٧	٥	–	–	–	٢	–	١	١	١	٢	–	–	٢	–
٢٤.	عبدالرحمن الأفريقي	٩	٤	–	–	–	–	٥	–	١	١	٦	–	–	١	–
٢٥.	المجموع	١٩٥	٩٦	١٦	٩	٣٢	٣٣	١٠	١٢	٣٤	١١	٤٠	٤	٢٠	٦٧	٦
	النسبة	١٠٠%	٤٩,٥%	٨,٢%	٤,٦%	١٦,٤%	١٧%	٥,٢%	٦,٢%	١٧,٤%	٥,٦%	٢١%	٢%	١٠,٣%	٤٣,٤%	٣,١%

المبحث الخامس

دراسة شرط أبي داود
من خلال ما تبين من منهجه في
الراوية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

المبحث الخامس: دراسة شرط أبي داود من خلال ما تبين من منهجه في الراوية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

صرح أبو داود في رسالته بأنه يخرج أصح حديث في الباب، وأنه يقدم الصحيح على الحسن وهكذا...

واشترط أنه لا يخرج حديث المتروك، وإن كان في الحديث راوٍ منكر بينه وليس في الباب على نحوه غيره، وما كان فيه وهن شديد بينه، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم يذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض[1].

وأما رجاله فقد ذكر ابن منده أنه يخرج عن كل من لم يُجمع على تركه، فهو يخرج الإسناد الضعيف لأنه أقوى عنده من رأي الرجال[2].

وعلق المقدسي أن حديث هؤلاء -أي: من لم يجمع على تركه- إذا صح باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال فيه هذا القسم من الصحيح[3].

وذكر الحازمي أن رجاله هم أصحاب الطبقة الثالثة الذين جمعوا إلى كونهم لم يسلموا من الجرح أنهم لم يمارسوا حديث شيخهم إلاّ قليلاً[4] وهم شرط النسائي كما سبق، وقد يخرج لمشاهير الطبقة الرابعة لأسباب تقتضيه[5].

وبالنظر في الجدول المرفق الذي يبين منهجه في الرواية عن هؤلاء الرواة الضعفاء الموثقين نسبياً، وتتبع كلامه في الرواة الذين أخرج لهم، يظهر ما يلي:

أولاً: تكلم أبو داود في ثمانية رواه من الرواة الثمانية عشر الذين أخرج لهم في سننه، كما:

١. أيوب بن سويد، قال: ضعيف، وأخرج له حديثاً واحداً لبيان ضعفه.
٢. الحارث الأعور، قال: لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلاّ أربعة أحاديث، وقال: ولعل ليس للحارث في كتابي إلا حديثاً واحداً كتبته عنه بأخره، وقد أخرج عنه خمسة أحاديث أحدها نص على أن أبا إسحاق لم يسمعه من الحارث، وأربعة سكت عنها، ثلاثة مقبولة وهي من روايته عن علي، اثنان منهما قرن الحارث فيهما بغيره.

---

(١) رسالة أبي داود لأهل مكة، ص٣٤-٤١.

(٢) شروط الأئمة، ص٧٨.

(٣) شروط الأئمة الستة، ص٨٩، قلت، ومراده بالصحيح المقبول وهو أعم من الصحيح اصطلاحاً.

(٤) شروط الأئمة الخمسة، ص١٥١.

(٥) المصدر نفسه، ص١٥٥.

٣. قـرّة بـن عـبد الرحمن، قال: في حديثه نكارة، أخرج له أربعة أحاديث سكت عنها، ثلاثة على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة، والرابع من مناكير حديثه.

٤. مجالد بن سعيد، قال عنه شيخ ضعيف، حدث عنه يحيى القطان على نقده للرجال، أخـرج له اثـني عشـر حديـثاً، عشـر على هيئة التوثيق النسبي، تسعة مقبولة وواحد خالف فيه الثقات.

٥. هشـام بـن سـعد، قال: أثبت الناس في زيد بن أسلم، لذا أكثر عنه فأخرج له أربعة وعشرين حديثاً منها ستة عشر من حديثه عن زيد، خمسة عشر حديثاً مقبولاً.

٦. إسماعـيل بن عياش، نقل عن الإمام أحمد قوله: ما حدث عن مشايخه الشاميين أما عـن غيرهـم فعـنده مـناكير، أخـرج له ثمانـية وعشرين حديثاً، سبعة وعشرين من روايته عن الشاميين، تسعة عشر منها مقبولة.

٧. الفـرج بـن فضـالة، نقـل عن أحمد قوله: روى عن يحيى بن سعيد مناكير، أخرج له حديثين لبيان ضعفهما.

٨. جابـر الجعفـي، قـال: لـيس عـندي بـالقوي في حديـثه، أخرج له حديثين على هيئة التوثيق النسبي وهما مقبولان.

ثانـياً: لم يـنص عـلى بـيان ضعف كل الأحاديث التي خرجها وهي ضعيفة، إذ بلغت الأحاديث الضـعيفة الـتي أخـرجها لهـؤلاء الضـعفاء الموثقين نسبياً واحداً وثلاثين حديثاً بيّن ضعف عشرة منها.

وأما أسباب إخراجه للأحاديث الضعيفة كما ظهر في الدراسة فهي:

أ. أنه لم يجد في الباب غيرها.

ب. أو لأنه أخرجها في المتابعات والشواهد ويتساهل فيها مالا يتساهل في الأصول.

ج. أو لأنها أصح ما وجد في الباب، وأخرج لها ما يعضدها.

ثالـثاً: بلـغ نسـبة الأحاديـث الـتي أخـرجها لهـؤلاء الـرواة عـلى الهيـئة الـتي وثقـوا فـيها وهي مقبولة (٥٩,١%).

أمـا التي أُخرِجَت على هيئة التوثيق وهي ضعيفة (١٤%) منها (٩,٦%) علتها الراوي المُوَثّق نسبياً.

والأحاديث التي رواها لهم على غير الهيئة التي وثقوا فيها وهي مقبولة بنسبة (١١,٣%) والأحاديث التي رواها على غير الهيئة التي وثقوا فيها وهي ضعيفة (١٦,٣%) منها (١١,٣%) علتها الراوي الموثق نسبياً.

رابعاً: وبلغ نسبة ما أخرجه لهؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً في باب الشواهد والمتابعات (٤٥,٦%).

وما أخرجه تعليقاً أو لبيان ضعفه(٤,٤%).

وما أخرجه مقروناً (٩%).

والأحاديث التي رواها صدر الباب وعضدها بشواهد أو متابعات بنسبة (١٠,٤%) وما أخرجه ولم يجد غيره في بابه أو موضوعه فبلغ نسبة (٢٦,١%).

وهذا يدل على التزام أبي داود بما شرط على نفسه في كتابه، وعدم نصه على ضعف كل حديث ضعيف، فإنه شرط أن يبين ما فيه وهن شديد، وكأنه رأى أن هذه الأحاديث وهنها غير شديد وهي كذلك فليس فيما أخرج حديث شديد الضعف كما سبق في دراسة أحاديثه في موضعها، والله أعلم.

المصنف: أبو داود

إبراز التوثيق النسبي

م	الراوي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١.	أيوب بن سويد	١	–	١	–	–	–	–
٢.	الحارث الأعور	٥	٣	–	٢	–	–	–
٣.	عمرو بن عثمان	١	–	–	–	١	–	–
٤.	قرّة بن عبد الرحمن	٤	٣	١	–	–	–	–
٥.	المثنى بن الصباح	١	١	–	–	–	–	–
٦.	مجالد بن سعيد	١٢	٩	١	–	–	٢	–
٧.	هشام بن سعد	٢٤	١٥	١	–	٣	٥	–
٨.	إسماعيل بن أبي أويس	١	–	–	–	١	–	–
٩.	عبيدة بن معتب	١	١	–	–	–	–	–
١٠.	علي بن زيد	١٢	٥	٢	–	٣	٢	–
١١.	يعقوب بن عطاء	١	١	–	–	–	–	–
١٢.	إسماعيل بن عياش	٢٨	١٩	٥	٣	–	١	–
١٣.	زهير بن محمد	٨	٣	–	–	٣	٢	–
١٤.	الفرج بن فضالة	٢	١	–	–	–	–	١
١٥.	جابر الجعفي	٢	٢	–	–	–	–	–
١٦.	سليمان بن قرم	١	–	–	–	–	١	–
١٧.	عبد الله بن صالح	١	١	–	–	–	–	–
١٨.	عبد الرحمن بن زياد	٩	٤	–	–	–	٥	١
١٩.	المجموع	١١٥	٦٨	١١	٥	١٣	١٣	٦
	النسبة	١٠٠%	%٥٩,١	%٩,٦	%٤,٤	%١١,٣	%١١,٣	%٥

منهجية الإخراج

م	الراوي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١.	أيوب بن سويد	–	–	١	١	–	–	–	–
٢.	الحارث الأعور	–	١	–	١	٢	–	١	–
٣.	عمرو بن عثمان	١	–	–	–	–	–	–	–
٤.	قرّة بن عبد الرحمن	–	١	١	١	–	١	١	–
٥.	المثنى بن الصباح	–	–	–	–	–	–	١	–
٦.	مجالد بن سعيد	٤	٣	–	٢	١	٢	–	–
٧.	هشام بن سعد	–	٦	–	–	٥	٣	١٠	–
٨.	إسماعيل بن أبي أويس	–	–	–	–	١	–	–	–
٩.	عبيدة بن معتب	–	–	١	–	–	–	–	–
١٠.	علي بن زيد	٢	٤	١	١	١	١	٣	–
١١.	يعقوب بن عطاء	–	–	١	–	–	–	–	–
١٢.	إسماعيل بن عياش	٢	١٧	–	–	–	٤	٥	–
١٣.	زهير بن محمد	–	٥	١	–	–	–	٢	–
١٤.	الفرج بن فضالة	–	١	–	–	–	–	١	–
١٥.	جابر الجعفي	–	١	–	–	–	١	–	–
١٦.	سليمان بن قرم	–	–	–	–	–	–	١	–
١٧.	عبد الله بن صالح	١	–	–	–	–	–	–	–
١٨.	عبد الرحمن بن زياد	٣	–	–	–	–	–	٥	–
١٩.	المجموع	١١	٤١	٥	٥	١٠	١٢	٣٠	–
	النسبة	%٩,٦	%٣٦	%٤,٤	%٤,٤	%٩	%١٠,٤	%٢٦,١	–

المبحث السادس

دراسة شرط ابن ماجه
من خلال ما تبين من منهجه في
إخراج أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً

المبحث السادس: دراسة شرط ابن ماجه من خلال ما تبين من منهجه في إخراج أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً

لم ينص أحد على شرط ابن ماجه إلا ما كان من المقدسي حيث قال: "وأما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: صحيح وهو الجنس المخرج في هذين الكتابين للبخاري ومسلم.

القسم الثاني: صحيح على شرطهم...

القسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضدّية في الباب المتقدم، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وربما أبان المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة..."

ثم بين أسباب إخراجها عندهم وهي لم تصح، فقال:

"فإن قيل: لم أودعوها كتبهم ولم تصح عندهم؟ فالجواب من ثلاثة أوجه:

أحدها: رواية قوم لها واحتجاجهم بها، فأوردوها وبينوا سقهما لتزول الشبهة.

والثاني: أنهم لم يشترطوا ما ترجمه البخاري ومسلم رضي الله عنهما على ظهر كتابيهما في التسمية بالصحيحة.

والثالث: أن يقال لقائل هذا الكلام، رأينا الفقهاء وسائر العلماء يوردون أدلة الخصم في كتبهم، مع علمهم أن ذلك ليس بدليل، فكان فعلهم هذا كفعل الفقهاء، والله أعلم"[1].

وبالنظر في منهج ابن ماجه من خلال إخراجه أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً[2]، يمكن تسجيل النتائج التالية:

أولاً: بلغت نسبة ما أخرجه لهم على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة (٤٣,٥%) ونسبة ما أخرجه لهم على الهيئة نفسها وهي ضعيفة (١٣,٤%) منها (٨,٥) علتها من الراوي الموثق نسبياً.

ثانياً: وبلغت نسبة ما أخرجه لهم على غير هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة (١٢,١%) وعلى غير هيئة التوثيق وهي ضعيفة (٣٦,٥%).

---

(١) المقدسي، شروط الأئمة، ص٨٨-٩٠.

(٢) ولم أستطع الوقوف على أقوال ابن ماجه النقدية في هؤلاء الرواة لعدم وجودها في الكتب المطبوعة، وله كتاب حافل في الجرح والتعديل لو كان بين أيدينا لساهم في إعطاء تصور أدق عن منهجه وشرطه في سننه.

ثالثاً: كـان أغلبـية هـذه الأحاديث التي أخرجها لهؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً في باب المتابعات والشواهد، حيث بلغت نسبة ما أخرجوه على هذه الهيئة (٥٩,٦%).

ويضاف لها ما أخرجه تعليقاً أو مقروناً بنسبة (١,٨%)، فيكون مجموعهما (٦١,٤%).

رابعاً: وبلغ نسبة ما صدر به الباب، وأخرج له شواهد ومتابعات (١٠,٣%) ونسبة ما أخرجه وحده في بابه أو موضوعه (٢٩,٢%).

فبهذا يظهر لنا أنه يضاف إلى أسباب إخراج ابن ماجه أحاديث الضعفاء:

١. أنه ينتقى ما صح من أحاديثهم وهذا تجلي من جانبين:

الأول: إخـراجه أحاديـثهم عـلى الهيـئة التي وثقوا فيها، وبلغ عدد الأحاديث التي أخرجها على هذه الهيئة وهي مقبولة (ماية واثني عشر حديثاً) من أصل (مئتين وستة وستين حديثاً).

الثاني: إخراجه أحاديثهم التي توبعوا فيها أولها شواهد تقويها وبلغت (خمسة وثلاثين حديثاً).

٢. أن أغلـب مـا يخـرجه مـن أحاديـثهم هـو في بـاب المتابعات والشواهد ونحوها، وبلغ عددها (ماية وسبعة وخمسين حديثاً).

أو ما يصدر بها بابها ويخرج لها متابعات وشواهد، وبلغ عددها خمسة وثلاثين حديثاً.

وعـلى هـذا يظهـر أن إخـراجه عـن أصـحاب الطـبقة الخامسة هو على شرطه في باب المتابعات والشواهد غالباً أو حيث لا يجد في الباب غيرها، مع ملوحظة أن الرواة الذين يعتبرون مـن أصـحاب هـذه الطبقة في الضعفاء الموثقين نسبياً غير موجودين، وقد وقفت على أصحاب هـذه الطـبقة أثـناء أسـانيد الأحاديـث الـتي خـرّجها للقـوم، وكـان مـن أبرزهم شيخه المتروك عبدالوهاب بن الضحاك العرضي.

أمـا هـؤلاء الضـعفاء الموثقـون نسبياً فإنه يصدق عليهم أنهم إنما يخرج حديثهم اعتماداً على العدالة والثقة وقلة الخطأ، فمن قله خطؤه قوي الاعتماد عليه، وقلّة الخطأ إما مطلقاً أو في وصف معين، والله أعلم.

المصنف: ابن ماجه

		إبراز التوثيق النسبي							منهجية الإخراج							
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١.	أيوب بن سويد	٥	١	-	-	٢	١	١	-	٣	-	-	-	-	٢	-
٢.	الحارث بن الأعور	١٧	١٣	-	-	-	٢	٢	-	١٢	-	-	-	-	٥	-
٣.	عباس بن الفضل	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-
٤.	عمرو بن عثمان	٣	-	-	١	-	-	-	٢	-	-	-	-	-	٣	-
٥.	قرة بن عبد الرحمن	٤	٢	١	١	-	-	-	-	١	-	-	-	١	٢	-
٦.	المثنى بن الصباح	٥	٤	١	-	-	-	-	-	٢	-	-	-	٢	١	-
٧.	مجالد بن سعيد	١٦	٧	٧	١	-	١	-	-	٦	-	-	-	-	١٠	-
٨.	هشام بن سعد	١١	٥	١	-	١	٣	١	-	٧	-	-	-	٢	٢	-
٩.	يزيد بن أبان	١٥	٥	٧	٢	١	-	-	١	٩	-	-	-	١	٤	-
١٠.	إبراهيم بن مسلم	٤	٢	-	-	٢	-	-	-	٤	-	-	-	-	-	-
١١.	إسماعيل بن أبي أويس	٤	-	-	-	١	٣	٢	٢	٢	-	-	-	-	-	-
١٢.	داود بن يزيد	٢	٢	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	١	-
١٣.	عبيدة بن معتب	٢	١	-	-	١	-	-	-	٢	-	-	-	-	-	-
١٤.	علي بن زيد	٢٣	١٠	٢	١	٦	٣	١	٣	٩	-	-	-	٤	٧	-
١٥.	يزيد بن سنان	٤	٢	-	-	-	١	١	١	٣	-	-	-	-	-	-
١٦.	إسماعيل بن عياش	٤٦	١٧	-	٤	٩	٨	٨	١	٢٩	٣	-	-	٥	٨	-
١٧.	أيوب بن عتبة	١	١	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-
١٨.	زهير بن محمد	١٥	٨	-	-	٢	٥	-	١	٩	-	-	-	٢	٣	-
١٩.	الفرج بن فضالة	٢	-	-	١	-	-	١	-	١	-	-	-	-	١	-
٢٠.	محمد بن حميد	٦	٣	-	-	٢	١	-	١	٤	-	-	-	-	١	-
٢١.	معاوية بن يحيى	٣	-	-	-	-	٣	-	-	٣	-	-	-	-	-	-

المصنف: ابن ماجه

إبراز التوثيق النصبي — **منهجية الإخراج**

م	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
				[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]								
٢٢٠	جابر الجعفي	١٦	٩	–	–	–	٢	٥	–	٨	–	–	١	٢	٥	–
٢٢٣	إسحاق الفروي	٣	–	–	–	–	٣منه ومن غيره		–	–	–	–	–	١	٢	–
٢٢٤	عبد الله بن صالح	٤	١	–	–	–	٣	–	١	٢	–	–	–	–	١	–
٢٢٥	عبد الرحمن بن زياد	١١	٣	–	–	–	–	٨	٢	–	–	–	–	٣	٦	–
٢٢٦	المجموع	٢٢٣	٩٧	١٩	١١	٢٧	٤٧	٣٤	١٢	١١٩	٣	–	١	٢٣	٦٥	–
	النسبة	%١٠٠	%٤٣,٥	%٨,٥	%٤,٩	%١٢,١	%٢١,١	%١٥,٢	%٦,٢	%٥٣,٤	%١,٣	–	%٥	%١٠,٣	%٢٩,٢	–

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبجوده وكرمه تبلغ الغايات، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد، سيد الخلق، حبيب الحق، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد هذا التطواف في رياض فن من فنون الحديث الشريف يطيب لي أن أشير إلى أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة، التي أدعو الله أن تكون قد وافقت الصواب:

١. مسألة التوثيق النسبي مسألة غير مسألة تعارض الجرح والتعديل، والجهل بها يحمل على تصحيح حديث ضعيف أو تضعيف حديث صحيح، وعليها يحمل أقوال بعض النقاد التي يكون ظاهرها التعارض..

٢. الأحكام النقدية التي تصدر في الراوي بعد سبر مروياته تعطي صورة أدق عن حاله تتفق مع أقوال النقاد أن لكل حديث نقداً خاصاً، وتبرز جوانب التوثيق النسبي في الراوي الضعيف.

٣. يمكن دراسة أحاديث الراوي وبيان حكمه الأليق به ما لم يثبت فيه ما يسقط عدالته.

٤. الأحكام العامة التي تطلق في الرواة هي صورة مجملة لحاله، لا ينبغي أن تكون حكماً عاماً على كل أحاديثه من غير تمييز بين الأحاديث التي يوافق فيها الثقات أو التي ينفرد بها أو يخالف.

٥. للبدعة أثر سيئ في الحكم على الراوي، زهد النقاد في أحاديثه، ويظهر ذلك في دراستي في الحارث الأعور، وجابر الجعفي، حيث وصل الأمر إلى ترك أحاديثهم عند بعض النقاد والحال غير ذلك.

٦. قد عمل عامة الفقهاء أو بعضهم بأحاديث لم ترو إلا من طريق الضعفاء الموثقين نسبياً مثل حديث لعن الله المحلل والمحلل له، وحديث لا قود إلا بالسيف.

٧. تفاوت أصحاب الكتب الستة في إخراج أحاديث الضعفاء تبعاً لتفاوت غرض كتبهم وشرطهم فيها.

- فمنهم من كان غرضه الصحيح المجرد، والبحث عن أعلى درجات الضبط والإتقان وهذا شرط البخاري.
- ومنهم من كان شرطه ذلك إلا أنه إذا ذكر من كان هذا وصفهم نزل إلى من هو أقل منهم حالاً فانتقى من أحاديثهم في باب المتابعات وهذا شرط مسلم.
- وأما أصحاب السنن فإن الأصل في كتبهم العناية بأحاديث الأحكام وما عمل به الفقهاء ودراسته بهدف قبوله أورده باعتباره دليلاً لفقيه أو بيان عمل عامة الفقهاء

أو بعضهم به، وتفاوت صنيعهم في ذلك: بين من أراد أن ينتقي للفقهاء ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد مما لا يصلح كأبي داود أو مَنْ لا يترك حديثاً مهما ضعف سنده لعمل بعض الفقهاء كالترمذي.

٨. يجب التوقف والتأني والبحث والسبر والنظر بدقة قبل مخالفة أصحاب الكتب الستة في الحكم على حديث، وإطلاق القول بأن هذا متساهل ونفسه رخو في التضعيف أو العكس، فهم وإن تفاوتت مراتبهم النقدية، إلا أنهم بالجملة نقاد، وإلى قولهم يرجع وعليه يعتمد.

٩. إخراج صاحبي الصحيحين أحاديث الموثقين نسبياً في باب المتابعات عند مسلم وتعليقاً عند البخاري على الهيئة التي وثقوا فيها، أو ما وافقوا فيها الثقات قاضٍ بعمق منهجهم النقدي.

١٠. إخراج أصحاب السنن كذلك أحاديث القوم على هذه الوجهة دليل على تميز صنيعهم، وانسجامهم مع الأغراض التي أرادوا تحقيقها من تصنيف كتبهم.

١١. أقل أصحاب الكتب الستة إخراجاً لأحاديث هؤلاء الضعفاء على جميع هيئات الإخراج النسائي وهذا يؤكد شدة شرطه.

١٢. مراعاة أصحاب السنن لمسألة التصحيح على الباب، خاصة ابن ماجه فإنه وإن أكثر من تخريج أحاديث الضعفاء واشتهر بذلك حتى قيل إنه مهما ينفرد بحديث فهو ضعيف، لكني وجدت أن ذلك أكثر ما يكون منه في باب الشواهد، وقد بلغت نسبة ما أخرجه لهم على هذا الوصف (٥٣,٤%) من مجموع أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً عنده، ويضاف إلى ذلك ما يخرجه في باب المتابعات ونسبته (٦,٢%) وما صدر به الباب وأخرج له شواهد أو متابعات ونسبته (١٠,٣%).

١٣. التوثيق النسبي في الأغلب الأعم حاضر في أذهان النقاد أصحاب الكتب الستة عند إخراجهم أحاديث القوم، وهذا ما تأكد لي بعد دراستي لأحاديثهم في الكتب الستة.

١٤. إغفال كثير من المتأخرين والمعاصرين للتوثيق النسبي عند حكمهم على أحاديث الضعفاء، وقد ظهر ذلك جلياً في الأحاديث التي يتفرد بها ابن ماجه. فنجد البوصيري في زوائده يسارع في الحكم بضعيف الإسناد بقوله. وهذا إسناد ضعيف لضعيف فلان مع أن ابن ماجه أخرج له على هيئة التوثيق النسبي وله متابعات أو شواهد تعضده. وكذا نجد المنهج نفسه عند الشيخ الألباني في المعاصرين في ضعيف كتب السنن الأربعة، وعند كثير من المعاصرين في أبحاثهم ورسائلهم العلمية حيث يحكمون على الحديث لمجرد قول الحافظ في

التقريب ضعيف أو نحوه، مع أن الحافظ يحسن أحاديث هؤلاء أحياناً إذا وجد ما يعضدها، أو إذا كان الحديث خرج على الهيئة التي وثق بها هذا الضعيف.

١٥. بدراسة أحاديث هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً تبين لي أنه يمكن إضافة بعض جوانب توثيق لهؤلاء الرواة كما في دراسة أحاديث زهير بن محمد، تبين أنه يقبل حديثه إذا كان من رواية يحيى بن بكير عنه.

والله من وراء القصد

التوصيات:

١. ضرورة مراعاة جوانب التوثيق والتضعيف النسبيين في الرواة وغيرها من القرائن عند الحكم على أحاديثهم وعدم الوقوف عند الأحكام العامة.

٢. القيام بعمل دراسة شاملة موسوعية تقوم عليها مؤسسة عملية مختصة بالحديث الشريف لأحاديث كل راو من الرواة وإصدار الحكم عليه بعد ذلك في ضوء ما يظهر من مخالفته أو موافقته للثقات.

الفهارس

فهرست الآيات القرآنية الكريمة
فهرست الأحاديث النبوية الشريفة والآثار
فهرست المصادر والمراجع

فهرست الآيات

الآية	الرقم	الصفحة
الفاتحة		
﴿مالك يوم الدين﴾	٤	٢٩
البقرة		
﴿وادخلوا الباب سجداً﴾	٥٨	١٦٧
﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت﴾	١٢٧	٢٣٠
﴿حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود﴾	١٨٧	١١٩
﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه﴾	٢٨٤	٣٠٠
آل عمران		
﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا...﴾	٩٢	٢٢٨
﴿ولله على الناس حج البيت...﴾	٩٧	٥١
﴿إن في خلق السماوات والأرض...﴾	١٩٠	٤٣٦
النساء		
﴿من بعد وصية توصون بها﴾	١٣	٥٤
﴿من يعمل سوءاً يجز به﴾	١٢٣	٣٠٠
﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً﴾	١٢٨	٥٢١
المائدة		
﴿هل يستطيع ربك﴾	١١٥	٥٥٩
الأنعام		
﴿قل هو القادر على أن يبعث...﴾	٦٥	٣٧١
﴿قل تعالوا أتلوا ما حرم ربكم عليكم﴾	١٥١	٢٧٠
﴿وأن هذا صراطي مستقيماً ...﴾	١٥٣	١٣١
التوبة		
﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبداً﴾	٨٤	١٣٣
﴿فيه رجال يحبون أن يتطهروا﴾	١٠٨	٢٥٦

الآية	رقمها	الصفحة
الإسراء		
﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾	٧٩	٢٧١
الحج		
﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم﴾	١	٣٠٣
النور		
﴿يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم...﴾	٢٧-٢٩	٤٢٥
الروم		
﴿آلم غلبت الروم﴾	١	٢٣٨
﴿الله الذي خلقكم من ضعف﴾	٥٤	٤٨١
لقمان		
﴿إنَّ الله عنده علم الساعة﴾	٣٤	١١٩
الأحزاب		
﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس﴾	٣٣	٣٠٥
﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي﴾	٥٦	٥٣٣
الصافات		
﴿وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون﴾	١٤٧	٤٣١
الشورى		
﴿ولمن انتصر بعد ظلمه... ﴾	٤١	٣٣١
الفتح		
﴿يريدون أن يبدلوا كلام الله...﴾	١٥	٢٢٧
النجم		
﴿لقد رأى من آيات ربه الكبرى﴾	١٨	١١٩
الواقعة		
﴿إنا أنشأناهن إنشاءاً﴾	٣٥	١٨٧

فهرست الأحاديث والآثار

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
.١٩٦	ارم سعد	٣٩٥
.١٩٧	ارم فداك أبي وأمي	٢٩٩
.١٩٨	اسالوا الله العافية	٤٣٢
.١٩٩	استعارت امرأ حلياً	٥٤٣
.٢٠٠	استعن بيمينك	٧١
.٢٠١	استكسيت رسول الله	٣٨٨
.٢٠٢	اسكن حراء فما عليك إلا	٢٣٤
.٢٠٣	اعتبروها بأسمائها	١٩٦
.٢٠٤	اقرأ والأمام يقرأ	٤٩٥
.٢٠٥	اكتحلوا بالإثمد فإنه يجلو البصر	٤٧٣
.٢٠٦	انظري لا تكوني أنت	٣٢٣
.٢٠٧	إلتمس ولو خاتماً من حديد	٤٧٦
.٢٠٨	اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم	٦١
.٢٠٩	اللهم اجعل سريرتي خيراً من	٤٨٢
.٢١٠	اللهم اجعلن أعظم شكرك	٤٥٧
.٢١١	اللهّم اجعلني من الذين إذا أحسنوا	٣٢٣
.٢١٢	اللهم ارزقني شهادة	١٤٢
.٢١٣	اللهّم اغفر للأنصار	٢٢٥
.٢١٤	اللهم بيِّن	٢٣١
.٢١٥	اللهم ثبت قلبي على دينك	١٩٤
.٢١٦	اللهم حجّةً لا رياء فيها	١٩٤
.٢١٧	اللهم خلص الوليد	٢٩٢
.٢١٨	اللهم رب الناس	٥٨
.٢١٩	اللهم صلي على محمد عبد ورسولك	٥٣٣
.٢٢٠	اللهم والي من والاه	٢٢٥
	[illegible]	
.٢٢١	بت ليلة عند النبي لأنظر كيف يصلي	٤٣٦
.٢٢٢	بخ ذاك مال رايح	٢٣٦
.٢٢٣	بسم الله وعلى ملة رسول الله	٤٠١

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
٤٧١.	لا نترك	٥١٩
٤٧٢.	لا تجلدوا فوق عشرة أسواط	٤٠٥
٤٧٣.	لا تجلس هكذا	١٦٣
٤٧٤.	لا تزوجوا النساء لحسنهن	٥٦٦
٤٧٥.	لا تشربوا واحداً كشرب البعير	٣٣١
٤٧٦.	لا تطبخوا فيها	٣٣٧
٤٧٧.	لا تطلقني وامسكني	٥٢١
٤٧٨.	لا تعد في صدقتك	١٧٣
٤٧٩.	لا تعزروا فوق عشرة أشواط	٤٠٥
٤٨٠.	لا تفعل فإن مقام أحدكم	١٥٥
٤٨١.	لا تقرأ الحائض ولا الجنب	٣٥٨
٤٨٢.	لا تقوم الساعة حتى	٣٠٥
٤٨٣.	لا تلجوا على المغيبات	١١٣
٤٨٤.	لا تلعن فإن أبا الدرداء	١٥٢
٤٨٥.	لا تنفق امرأة من بيت زوجها	٣٦٢
٤٨٦.	لا شؤم وقد يكون اليمين	٣٦٨
٤٨٧.	لا ضرر ولا ضرار	١٧٢
٤٨٨.	لا طلاق قبل النكاح	٢٦٢
٤٨٩.	لا قود إلا بالسيف	٣٠٩
٤٩٠.	لا نذر في معصية	٣٩٦
٤٩١.	لا وضوء إلا من ريح	٤٩٥
٤٩٢.	لا يؤذن إلا متوضيء	١٤٦
٤٩٣.	لا يتناجى اثنان	٤٨٦
٤٩٤.	لا يتوارث أهل ملتين	١٠٤
٤٩٥.	لا يجوز لامرأة في مالها	١٠٤
٤٩٦.	لا يحرم الحرام الحلال	٥١٢
٤٩٧.	لا يرجع المصدق إلا عن	٢٥٨
٤٩٨.	لا يرد الدعاء إلا القضاء	٤٧٧
٤٩٩.	لا يزال الناس بخير	٨٩
٥٠٠.	لا يسأل بوجه الله إلاّ الجنة	٥٢٢

فهرست
المصادر والمراجع

فهرست المصادر والمراجع

١. ابن الأثير، المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٦٣م.

٢. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبدالله، المسند المستخرج على صحيح مسلم، تحقيق: محمد حسن، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٦م.

٣. الأصبهاني، أبو نعيم، أحمد عبدالله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، بيروت – لبنان، دار الكتاب العربي، ط٤، ١٤٠٥هـ.

٤. الباجي، سليمان بن خلف، التعديل والتجريح لمن خرج له في الجامع الصحيح، تحقيق أبي لبابة حسين، الرياض – السعودية، دار اللوا للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٥. الباغندي، محمد بن محمد، مسند عمر بن عبدالعزيز، تحقيق: محمد عوامة، دمشق – سوريا، مؤسسة علوم القرآن، د.ط، ١٤٠٤هـ.

٦. البخاري،محمد بن إسماعيل، التاريخ الصغير (الأوسط)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب – سوريا، والقاهرة – مصر، دار الوعي، ط١، ١٣٩٧هـ – ١٩٩٧م.

٧. ــــــــــ، التاريخ الكبير، تحقيق السيد هشام الندوي، بيروت – لبنان، دار الفكر، د. ط، د.ت.

٨. ــــــــــ، الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: نزار تميم وهيثم نزار تميم، بيروت –لبنان، دار الأرقم، د. ط، د. ت.

٩. ــــــــــ، الضعفاء الصغير، تحقيق محمد إبراهيم زايد، حلب – سوريا، دار الوعي، ط١، ١٣٩٦هـ.

١٠. ــــــــــ، الكنى، تحقيق السيد هاشم الندوي، بيروت – لبنان، دار الفكر، د. ط، د.ت.

١١. ــــــــــ، خلق أفعال العباد، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، الرياض – السعودية، دار المعارف السعودية، د.ط، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

١٢. ــــــــــ، الأدب المفرد، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت – لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

١٣. البزار، أحمد بن عمرو، البحر الزخار (مسند البزار)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الدين، بيروت، المدينة، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٤. البوصيري، أحمد بن أبي بكر، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، بيروت -لبنان، دار العربية، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٥. البيهقي، أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق محمد السعيد زغلول، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ.

١٦. ــــــــ، السنن الصغرى، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، المدينة المنورة- السعودية، مكتبة الدار، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

١٧. ــــــــ، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة - السعودية، مكتبة دار الباز، د. ط، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٨. ــــــــ، القراءة خلف الإمام، تحقيق: محمد زغلول، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٩. ــــــــ، المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق محمد الأعظمي، الكويت، دار الخُلفاء للكتاب الإسلامي، د. ط، ١٤٠٤هـ.

٢٠. الترمذي، محمد بن عيسى ، علل الترمذي الكبير (ترتيب القاضي)، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، بيروت - لبنان، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٩هـ.

٢١. ــــــــ، علل الترمذي، تحقيق: محمد شاكر، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، د. ط، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.

٢٢. ــــــــ ، الجامع، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت.

٢٣. ابن الجارود، عبد الله بن علي، المنتقى من السنن المسندة، تحقيق عبد الله البارودي، بيروت- لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٢٤. الجرجاني، حمزة بن يوسف، تاريخ جرجان، بيروت - لبنان، تحقيق محمد خان، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٢٥. الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت -لبنان، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢٦. ابن الجعد، علي بن الجعد، مسند ابن الجعد، تحقيق عامر أحمد حيدر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٧. ابن جماعة، محمد بن إبراهيم، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق محي الدين رمضان، دمشق - بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٢٨. الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، أحوال الرجال، تحقيق صبحي السامرائي، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ.
٢٩. ابن الجوزي،عبد الرحمن بن علي ، الضعفاء والمتروكين، تحقيق عبد الله القاضي، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ.
٣٠. ــــــ، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: خليل الميس، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.
٣١. ــــــ، صفوة الصفوة، تحقيق: محمود فاخوري محمد رواسي قلعة جي، دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٣٢. ــــــ، عبد الرحمن بن علي، التحقيق في أحاديث الخلاف، تحقيق مسعد السعدي، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.
٣٣. ابن أبي حاتم، المراسيل، تحقيق شكر الله قوجاني، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٣هـ.
٣٤. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، بيروت – لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٧١هـ- ١٩٥٢.
٣٥. ــــــ، علل الحديث، تحقيق: محب الدين الخطيب، بيروت –لبنان، دار المعرفة، د. ط، ١٤١٥هـ.
٣٦. ــــــ، مقدمة الجرح والتعديل، بيروت – لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م.
٣٧. الحارث، الحارث بن أبي سامة، مسند الحارث (زوائد الهيثمي)، تحقيق: حسن الباكري، المدينة المنورة، مركز خدمة السنة، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
٣٨. الحازمي، محمد بن موسى، شروط الأئمة الخمسة، المثنى به عبدالفتاح أو غمدة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٣٩. الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٤٠. ابن حبان، محمد بن حبان، المجروحين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب – سوريا، دار الوعي، د. ط، د.ت.
٤١. ــــــ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٤٢. ــــــــ، الثقات، بيروت – لبنان، دار الفكر، ط١، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
٤٣. ــــــــ، مشاهير علماء الأمصار، تحقيق: م. فلايشهمر، بيروت –لبنان، دار الكتب العلمية، د. ط، ١٩٥٩م.
٤٤. ابن حجر، أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت – لبنان، دار الجيل، ط١، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.
٤٥. ــــــــ، التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق السيد عبد الله هاشم، المدينة المنورة – السعودية، د. ط، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
٤٦. ــــــــ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق السيد عبد الله هاشم، بيروت – لبنان، دار المعرفة، د. ط، د. ت.
٤٧. ــــــــ، القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، تحقيق مكتبة ابن تيمية، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٠١هـ.
٤٨. ــــــــ، النكت الظراف على تحفة الأشراف مطبوع بهامش تحفة الإشراف لمزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٤٩. ــــــــ، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، بيروت – لبنان، دار الكتاب العربي، ط١، د.ت.
٥٠. ــــــــ، تغليق التعليق على صحيح البخاري، تحقيق سعيد القزقي، بيروت، عمان، المكتب الإسلامي، دار عمار، ط١، ١٤٠٥هـ.
٥١. ــــــــ، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٥٢. ــــــــ، تهذيب التهذيب، بيروت – لبنان، دار الفكر، ط١، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
٥٣. ــــــــ، طبقات المدلسين، تحقيق عاصم القريوتي، عمان – الأردن، مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٥٤. ــــــــ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، بيروت –لبنان، دار المعرفة، د.ط، ١٣٧٩هـ.
٥٥. ــــــــ، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية – الهند، بيروت- لبنان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٣، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٥٦. ــــــــ، هدى الساري،مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، بيروت –لبنان، دار المعرفة، د. ط،١٣٧٩هـ.

٥٧. ابن حزم، علي بن أحمد، المحلى، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، دار الآفاق، د.ط، د.ت.

٥٨. الحسيني، إبراهيم بن محمد، البيان والتعريف، تحقيق: سيف الدين الكاتب، بيروت – لبنان، دار الكتاب العربي، د.ط، ١٤٠١هـ.

٥٩. الحميدي، عبد الله بن الزبير، المسند، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، القاهرة، دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي، د. ط، د.ت.

٦٠. ابن حنبل، أحمد بن حنبل، الأسامي والكنى، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت – الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٥م.

٦١. ـــــــ، الزهد، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، د. ط، د.ت.

٦٢. ـــــــ، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله عباس، بيروت ، الرياض، المكتب الإسلامي، دار الخاني، ط١، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.

٦٣. ـــــــ، الورع، تحقيق زينب القاروط، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣ هـ–١٩٨٣م.

٦٤. ـــــــ، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق زياد منصور، المدينة المنورة – السعودية، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٤هـ.

٦٥. ـــــــ، علل أحمد بن حنبل، تحقيق صبحي السامرائي، الرياض – السعودية، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٩هـ.

٦٦. ـــــــ، فضائل الصحابة، تحقيق وصي الله محمد عباس، بيروت –لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

٦٧. ـــــــ، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصر، مؤسسة قرطبة، د.ط، د.ت.

٦٨. ابن حنبل،عبد الله بن أحمد ، السنة، تحقيق محمد سعيد القحطاني، الرمام – السعودية، دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٦هـ.

٦٩. ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، بيروت – لبنان، المكتب الإسلامي، د. ط، ١٣٩٥هـ–١٩٧٠م.

٧٠. الخطّابي، حمد بن محمد، غريب الحديث، تحقيق: عبدالكريم العزباوي، دمشق، دار الفكر، د.ط، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

٧١. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، موضح أوهام الجمع والتفريق، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت –لبنان، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧هـ.

٧٢. ـــــــ، الفصل للوصل المدرج في النقل، تحقيق: محمد مطر الزهراني، الرياض، دار الهجرة، ط١، ١٤١٨هـ.
٧٣. ـــــــ، تاريخ بغداد، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت.
٧٤. ـــــــ، تالي تلخيص المتشابه، تحقيق مشهور حسن وأحمد شقيرات، الرياض – السعودية، دار العصيمي، ط١، ١٤١٧هـ.
٧٥. الخلال، أحمد بن محمد، السنة، تحقيق عطية الزهراني، الرياض – السعودية، دار الراية، ط١، ١٤١٠هـ.
٧٦. الخليلي، الخليل بن أحمد، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، الرياض – السعودية، دار الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ.
٧٧. الدار قطني، علي بن عمر، سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق عبد الرحيم القشقري، باكستان، كتب خانة جيلي، ط١، ١٤٠٤هـ.
٧٨. ـــــــ، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: صبحي السامرائي، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٧٩. ـــــــ، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، الرياض – السعودية، دار طيبة، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٨٠. ـــــــ، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق: موفق عبد القادر، الرياض – السعودية، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٨١. ـــــــ، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق موفق عبد القادر، الرياض– السعودية، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
٨٢. ـــــــ، سنن الدراقطني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم، بيروت– لبنان، دار المعرفة، د. ط، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
٨٣. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدرامي، تحقيق: فواز أحمد وخالد السبع، بيروت – لبنان، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ.
٨٤. أبو داود، سليمان بن الأشعث ، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سنته، تحقيق محمد الصباغ، بيروت – لبنان، دار العربية، د. ط، د. ت.
٨٥. ـــــــ، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق محمد العمري، المدينة المنورة – السعودية، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٨٦. ـــــ، المراسيل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ.
٨٧. ـــــ، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت – لبنان، دار الفكر، د. ط، د. ت.
٨٨. الذهبي، محمد بن أحمد ،الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة، جدة – السعودية، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٨٩. ـــــ، المغني في الضعفاء، تحقيق نور الدين عز، د. ن، د.ط، د.ت.
٩٠. ـــــ، المقتنى في سرد الكنى، تحقيق محمد المراد، المدينة المنورة – السعودية، مطابع الجامعة الإسلامية، د. ط، ١٤٠٨هـ.
٩١. ـــــ، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق: محمد شكور أمريز، الزرقاء – الأردن، مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٦هـ.
٩٢. ـــــ، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٩، ١٤١٣هـ.
٩٣. ـــــ، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، بيروت – لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٩٩٢م.
٩٤. ـــــ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت –لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م.
٩٥. ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم، مسند إسحق بن راهويه، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، المدينة المنورة – السعودية، مكتبة الإيمان، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
٩٦. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد ، شرح علل الترمذي، تحقيق صبحي السامرائي، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٩٧. ـــــ، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تحقيق: الأحمدي، أبو النور، القاهرة – مصر، مطبعة دار السلام، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٩٨. ـــــ ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمود بن شعبان وآخرون، المدينة المنورة – السعودية، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٩٩. أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم، الضعفاء وأجوبة الرازي على سؤالات البرذعي، تحقيق سعدي الهاشمي، المنصورة – مصر، دار الوفاء، ط٢، ١٤٠٩هـ.

١٠٠. الزرقاني، محمد بن عبد الباقي، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ.

١٠١. الزركشي، محمد بن جمال، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين، الرياض – السعودية، مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٠٢. الزمخشري، محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث والأثر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٠٣. الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد يوسف البنوري، مصر، دار الحديث، د. ط، ١٣٥٧هـ.

١٠٤. سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، بيروت – لبنان، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

١٠٥. ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى – القسم المتمم، تحقيق: زياد محمد، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٨هـ.

١٠٦. ــــــــــ، الطبقات الكبرى، بيروت – لبنان، دار صادر، د. ط، د.ت.

١٠٧. سعيد بن منصور، كتاب السنن، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الهند، الدار السلفية، ط١، ١٩٨٢م.

١٠٨. ابن سلاّم، القاسم بن عبيد، غريب الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٩م.

١٠٩. السندي، نور الدين بن عبدالهادي، حاشية السندي على المجتبى، تحقيق عبدالفتاح أبو غدّة، حلب – سوريا، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١١٠. السيوطي،عبدالرحمن بن أبي بكر، الديباج، تحقيق: أبو إسحاق الجويني، الخبر –السعودية، دار ابن عفان، د. ط، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١١١. ــــــ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الرياض – السعودية، مكتبة الرياض الحديثة.

١١٢. ــــــ، تنوير الحوالك شرط موطأ مالك، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، د. ط، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

١١٣. ــــــ، طبقات الحفاظ، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.

١١٤. ــــــ، الجامع الصغير، تحقيق: محمد عبد الرؤوف، جدة –السعودية، دار طائر العلم، د. ط، د. ت.

١١٥. الشاشي، الهيثم بن كليب، المسند للشاشي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الدين، المدينة المنورة- السعودية، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٠هـ.

١١٦. الشافعي،محمد بن إدريس، الأم، بيروت – لبنان، دار المعرفة، ط٣، ١٣٩٣هـ.

١١٧. ـــــــ، السنن المأثورة، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت – لبنان، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦هـ.

١١٨. ـــــــ، اختلاف الحديث، تحقيق عامر أحمد حيدر، بيروت – لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١١٩. ـــــــ، مسند الشافعي، بيروت –لبنان، دار الكتب العلمية، د. ط، د.ت.

١٢٠. ابن شاهين، عمر بن أحمد، تاريخ في أسماء الثقات، تحقيق صبحي السامرائي، الكويت، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٢١. الشهاب، محمد بن سلامة القضاعي، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي السلفي، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

١٢٢. الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، بيروت –لبنان، دار الجيل، د. ط، ١٩٧٣م.

١٢٣. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض – السعودية، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩.

١٢٤. ابن الصلاح،عثمان بن عبد الرحمن، صيانة صحيح مسلم، تحقيق: موفق عبدالقادر، بيروت- لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٨هـ.

١٢٥. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت –لبنان، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٢٦. الصنعاني، محمد بن إسماعيل، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق محمد الخولي، بيروت – لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٧٩هـ.

١٢٧. الضياء المقدسي، محمد بن عبد الواحد، الأحاديث المختارة، تحقيق عبد الملك بن عبد الله ابن دهيش، مكة المكرمة – السعودية، مكتبة النهضة الحديثة، ط١، ١٤١٠هـ.

١٢٨. الطبراني،سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق حمدي السلفي، الموصل – العراق، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.

١٢٩. ـــــــ، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، القاهرة – مصر، دار الحرمين، د. ط، ١٤١٥هـ.

١٣٠. ـــــــ، الروض الداني (المعجم الصغير)، تحقيق محمد أمريز، بيروت – لبنان، عمان – الأردن، المكتب الإسلامي، دار عمار، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٣١. ـــــــ، مسند الشاميين، تحقيق: حمد السلفي، بيروت –لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

١٣٢. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آمي القرآن، بيروت – لبنان، دار الفكر، د. ط، ١٤٠٥هـ.

١٣٣. الطحاوي، أحمد بن محمد، شرح معاني الآثار، تحقيق محمد النجار، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٩هـ.

١٣٤. الطرابلسي، إبراهيم بن محمد بن خليل، الاغتباط لمعرفة من رمى بالاختلاط، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، الزرقاء – الأردن، الوكالة العربية، د. ط، د. ت.

١٣٥. الطيالسي، سليمان بن داود، مسند أبي داود الطيالسي، بيروت –لبنان، دار المعرفة، د.ط، د.ت.

١٣٦. ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك، الآحاد والمثاني، تحقيق باسم الجوابرة، الرياض – السعودية، دار الراية، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

١٣٧. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ في المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد بعد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، د. ط، د. ت.

١٣٨. عبد بن حميد، مسند عبد بن حميد، تحقيق صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، القاهرة – مصر، مكتبة السنة، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٣٩. ابن عبدالبر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي البجاوي، بيروت – لبنان، دار الجيل، ط١، ١٤١٢هـ.

١٤٠. العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تحقيق: أحمد القلاش، بيروت –لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٠٥هـ.

١٤١. العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم البستوني، المدينة المنورة- السعودية، مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٤٢. ابن عدي، عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق يحيى غزاوي، بيروت – لبنان، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١٤٣. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح.

١٤٤. ــــــ، فتح المغيث بشرح الفية الحديث، تحقيق محمود ربيع، بيروت -لبنان، دار الفكر ومؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١٤٥. العظيم آبادي، محمد شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، بيروت -لبنان، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٥هـ.

١٤٦. العقيلي، محمد بن عمر، الضعفاء، تحقيق عبد المعطي قلعجي، بيروت – لبنان، دار المكتبة العلمية، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٤٧. العلائي، أبو سعيد بن خليل، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي السلفي، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ -١٩٨٠م.

١٤٨. أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق، مسند أبو عوانة، تحقيق: أيمن عارف، بيروت -لبنان، دار المعرفة، ط١، ١٩٩٨م.

١٤٩. الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم العمري، بيروت -لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٥٠. ابن قانع، عبدالباقي بن قانع، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح المصراتي، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٨هـ.

١٥١. ابن قتيبة، عبدالله مسلم، غريب الحديث، تحقيق عبدالله الجبوري، بغداد، وزارة الأوقاف، ١٩٧٧م.

١٥٢. القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البددوني، القاهرة – مصر، دار الشعب، ط٢، ١٣٧٢هـ.

١٥٣. القضاعي، محمد بن سلامة، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي السلفي، بيروت -لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

١٥٤. ابن القيسراني، محمد بن طاهر، تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، تحقيق حمدي السلفي، الرياض – السعودية، دار الضميعي، ط١، ١٤١٥هـ.

١٥٥. ــــــ ، ذخيرة الحفاظ، تحقيق الفريوائي، عبدالرحمن بن عبدالجبار، الرياض، دار السلف، ١٩٩٦م.

١٥٦. ابن القيم، محمد بن أبي بكر، حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

١٥٧. ــــــ، الفروسية، بيروت -لبنان، دار الكتب العلمية، د. ط، د.ت.

Abstract

Al- hawari, Audeh Ahmad, The relatively Authenticated Hadith narrators and Narration Methodology on their Authority in the Six Hadith books, Ph.D. dissertation, Yarmouk University 1426 H./2005. Supervisor Dr. Abdel Majeed Mahmoud Abdel Majeed

The present study addresses a methodology adopted by critics for the prohetic Hadith based on identifying most salient profiles of inferior narrator authentication and their method in deciding on his narrations under govemence of a prophetic hadith`s rule of that every porphetic hadith has its own criticism. Due to the fact that a superor narrator would likely be in error, and similarly an inferior narrator would likely be right. The current work explores inferior narrators who were authenticated in specific instances and situations. As such that one narrator authenticate his narration from his mentor. Disciple. Or even his narration from people of his own town.

Narrations made by inferior narrators through the six books were tracked and examined and it was made clear what methodology adopted by respective compliers of each of those books in obtaining narrations, and to study relevant conditions. The study consisted of six chapters preceded by a prelude and follwoed by a conclusion. In the prelude I discussed ranks of narrators and relativity of control. As narrators vary in theirs ranks including inferior and authenticated narrators, the same applies on both the authenticated and inferior narrator individually are not equals. It is self0evidents how significated and inferior narrator individually are not equals. It is self-evident how significiant is that in making differentiation between righteous from unrighteous hadith. And to be alert saying of womn to have the priority whe there is conflict. Relativity of control that is being adopted by critics while deciding on hadith was studies. And watchword was presented having to do with the decessity for one to be fully aware that relativity control problem is one different from that of conflict between dishonoring (Jarh) and Honoring (Tadeel) of a narrator. Being Ignorant to such problem would yield that unrighteous hadith may have been authenticated or a reighteous one would have been discarded. Chapter one. However. Was devoted to study inferior narrators who authenticates in hteir

narration from their mentors. And to study narrationsof such narrators. And further to identify those prophetic hadith which were narrated fro them the same as once authenticated , with a suggestion made regarding those acceptable or unacceptable along with a comment in explanation of why were accepted or refused in a way making clear the relativity of authentication. And likewise to identify prophetic hadith which where narrated in somewhat different form other than once authenticated. And what should be accepted. And to find out methods approached by the compilers of the six books in obtaining their narrations in a best way clarifying the relative authentication. I have adopted the same method in chapters coming next. Which descuss specific situations, in which inferior narrators were authenticated.

Chpater two, on the other hand investigated inferior narrators who were authenticated because of cetain disciples who had made narrations from them. Chapter three however. Studied inferor narrators who were authenticated as a result of narrations from people of specific locality. Chapter four studied inferior narrators who were authenticated in certain subjects such as biographies, invasions. And exegesis. Chapter five investigated inferior narrators who were authenticated if related from their own works but put to inferiority where narration was made by memory fowling this, in a special chapter, the sixth, I examined the conditions postulated by the six imams in consequence of what was revealed as their own methodology in making narrations from relatively authenticated inferior narrators. Finally was a conclusion included most significant findings revealed and recommendations suggested.